



مركز الدراسات في الدكتوراه: العلوم القانونية والسياسية

مختبر البحث: الدراسات السياسة والقانون العام

أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام

في موضوع

معضلة التطرف في العالم العربي

تحت إشراف الأستاذ:

محمد فقيهي

إعداد الطالب الباحث:

عصام نظام عيروط

لجنة المناقشة:

مشرفاً ورئيساً

أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بفاس

د. محمد فقيهي

عضواً

أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بوجدة

د. محمد الزروالي

مقرراً

أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بمراكش

د. محمد الغالي

مقرراً

أستاذة التعليم العالي بكلية الحقوق بفاس

د. وفاء المكودي

مقرراً

أستاذة التعليم العالي بكلية الحقوق بفاس

د. زبيدة نكاز

السنة الجامعية

2022/2021

الإهداء

إلى معلم المتعلمين.. الرحمة المهداة والنعمة المسداة.. إلى خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى والدي الحبيب.. نبراسي الذي ينير دربي أطال الله في عمره وأمده بالصحة والعافية.

إلى والدتي الحنونة.. نهر العطاء المتجدد.. أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية.

إلى أختي الغالية.. إلى إخوتي الأعزاء جمال، علاء، هشام.

إلى رفيقة الدرب زوجتي الحبيبة وفلذات كبدي أولادي أيسم، لميس، ريم، أحمد.

إلى معلمي الأول د. رائد نعييرات وصديقي الغالي د. محمود جرغون

إلى القاسم المشترك بين هويتي وانتمائي وكبريائي " وطني فلسطين "

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعده..

فلا يسعني وقد أنهيت هذا الانجاز العلمي المتواضع إلا أن أحمده الله الذي أعانني على انجازه، وأتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني لأستاذي الفاضل محمد فقيهي الذي تكرم بالإشراف على هذه الأطروحة، وأنار لي الطريق بما أسداه لي من نصح وإرشاد وتوجيه وأحاطني بلطفه وكرم أخلاقه ومنحني الكثير من الوقت والجهد لإخراج هذه الأطروحة إلى حيز الوجود فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أعبر عن شكري وتقديري العميقين إلى لجنة المناقشة المكونة من الاستاذ محمد الغالي والأستاذة وفاء مكودي والاستاذ محمد الزروالي والأستاذة زبيدة نكاز الذين كان ملاحظاتهم ونقاشاتهم الأثر الكبير في توسيع مداركي وتجويد هذا العمل.

وأخيرا أقول، أنني لست أزعم العصمة ولا أدعي الإحاطة، وإنما أقول إني بذلت جهدي في جمع شمل هذا الموضوع المهم، فإن فاتني شيء في أثناء الكتابة، أو طرأ على سهو أو نسيان، أو لم أذكر أمراً كان ينبغي ذكره، فهذا لأن عمل الإنسان لا يخلو من نقص مهما كانت عنايته، وعذري في ذلك أن الكمال لله وحده.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

عصام عيروط

المقدمة

لقد بات التطرف في وقتنا الحاضر من أكثر الأحداث التي تشغل العالم، فهذا العصر يُعتبر العصر الذهبي لمكافحة التطرف وتتبع آثاره، والبحث عن دوافعه وأسبابه، لذلك فإن هناك جهوداً قد بُذلت وتُبذل للحد من هذه الظاهرة والتقليل من آثارها، حيث إنّ هناك بوناً كبيراً بين عدد المتطرفين مقارنة بالغالبية العظمى من الشعوب، إلا أنّ أثرهم وخطرهم -على قلة عددهم- يتجاوز عددهم بكثير، فيمكن لشخص متطرف واحد أن يُروع الآلاف من المواطنين⁽¹⁾.

إنّ التطرف يقوم بالدرجة الأولى على التعصّب للجماعة التي ينتمي إليها الفرد ويرتبط عادةً بالانغلاق الفكري ورفض الآخر وكرهيته والتقليل من شأنه والمتطرف فرداً كان أم جماعة ينظر إلى المجتمع نظرة سلبية، لا يُؤمن فيها بتعددية الآراء والأفكار ووجهات النظر، ولا يُؤمن بالحوار مع الآخر أو التعايش معه وتقبل أفكاره، ولا يُوافق على تغيير آرائه وقناعاته مهما حصل، بل يقوم على تخوين الآخرين وتكفيرهم دينياً أو سياسياً، وربما يصل الأمر -في كثير من الأحيان- إلى إباحة دمائهم⁽²⁾.

تُكمن خطورة التطرف في انتقاله من طور الفكر والاعتقاد والتصور النظري إلى طور الممارسة والسلوك الفعلي على الأرض، والذي يظهر بأشكال مادية كأعمال العنف، من قتل وتفجيرات وتصفيات، وذلك باستخدام وسائل العنف المادي والمعنوي المختلفة، للوصول إلى بعض الأهداف وتطبيق أجنداث بعض الجماعات. والتطرف السلوكي والمادي يسبقه تطرف في الفكر والقناعات والاعتقاد. إن التطرف موجود داخل كل مجتمع وحزب وجماعة لكن بمستويات نسبية مختلفة، وهذا ما يبرر وجود تيارات وأجنحة مختلفة داخل كل جماعة أو حزب (متشددين ومعتدلين، أو صقور وحمائم، أو محافظين وإصلاحيين) فالتطرف ينشأ حين يفشل أي حزب أو جماعة في احتواء وجهات النظر الداخلية المختلفة، فيصعب على

(1) زهرة الثابت، أيديولوجيا التطرف الديني في المنطقة العربية: أسبابها، مظاهرها، وطرائق علاجها من خلال دراسة مقارنة بين تونس وليبيا، تونس، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات المجلد 1، العدد 2، 2019، ص 89.

(2) عامر جوهر، إشكالية التطرف وعلاقته بالعنف والإرهاب، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، 2017، ص 96.

هذه الأطراف الاستمرار بالتعايش مع بعضها البعض مما يؤدي إلى ظهور التطرف وحدث انشقاقات وانقسامات⁽³⁾.

يتصل التطرف اتصالاً وثيقاً بالإرهاب، حيث ظهر الإرهاب منذ زمن بعيد ولكنه أخذ أبعاداً جديدة وخاصة في المجتمعات الحديثة فالإرهاب مرحلة لاحقة بالتطرف، فعندما ينتقل التطرف من الفكر إلى الفعل يُصبح إرهاباً والإرهاب هو عنف جسدي أو نفسي مادي أو معنوي⁽⁴⁾، ولكن ليس كل عنف إرهاباً خصوصاً إذا ما كان دفاعاً عن النفس من أجل الحق والعدل ومقاومة العدوان والتخلص من المعتدي، كما حصل للمقاومة المغربية للاستعمار منذ العام 1912م والتي استمرت حتى تحقيق الاستقلال عام 1956م⁽⁵⁾، وأيضاً كما هو الحال مع المقاومة الفلسطينية المستمرة منذ العام 1891 والتي بدأت عندما حضر عدد كبير من وجهاء القدس إلى الصدر الأعظم في (الأستانة) لئسلموه مذكرة احتجاج يَحْتَوْنُه من خلالها على التدخل لعدم السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين وتحريم امتلاكهم للأراضي فيها⁽⁶⁾، مروراً بالعديد من الثورات الفلسطينية ووصولاً إلى وقتنا الحاضر.

إذاً فإن كل إرهاب تطرف، ولا يصبح الشخص إرهابياً إلا إذا كان متطرفاً، ولكن ليس كل متطرف إرهابياً، فهناك أفعال وأعمال تتم معالجتها قانونياً وقضائياً وأمنياً مثل الأعمال الإجرامية التي يعاقب عليها القانون، أمّا التطرف فله معالجات أخرى مختلفة، وهنا يمكن قرع الحُجّة بالحُجّة ومحاكمة الفكرة بالفكرة والرأي بالرأي، وإن كانت قضايا التطرف عميقة ومتشعبة وخصوصاً في المجتمعات المتخلفة⁽⁷⁾.

(3) عامر جوهر، مرجع سابق، ص 101.

(4) سعد آدم سميان نيباب الغريزي، الجرائم الإرهابية في القانون الجنائي، العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1، 2006، ص 167.

(5) المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1956 - الجذور والتجليات، المغرب، جامعة ابن زهر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العربية للطباعة والنشر، 1997، ص 13.

(6) محمد عبد العاطي، المقاومة الفلسطينية: ثورة الإنسان والحجر، الجزيرة، 2004، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3lq9aab>

(7) Jennifer Williams, How ordinary people decide to become terrorists, 2015, Retrieved from: <https://bit.ly/3my7Y3y>

يُستخدم تعبير التطرف في أغلب الأحيان لوصف المنهجات العنيفة المستعملة في محاولة تغييرات سياسية أو اجتماعية، بل إننا نجد أنّ التاريخ يُحدثنا عن التطرف الفكري من خلال فرض فكر معين على مجموعة معينة، حيثُ يتم اللجوء إلى استخدام وسائل غير مقبولة مجتمعياً وإنسانياً مثل التخريب أو العنف، وذلك للترويج لأجندات داخلية وخارجية وتحقيق أهداف معينة، وهناك الكثير من الأمثلة التي سجلها التاريخ من مختلف المجتمعات في العالم تعبر عن التطرف الفردي والجمعي إلا أنّ هذا التطرف لم يكن ليتحوّل إلى إرهاب إلا بالعنف والقمع⁽⁸⁾.

وإذا كان التطرف الديني في الوقت الراهن سائداً ويتم التركيز عليه بصورة كبيرة، فإن تطرفاً يسارياً وقومياً قد ساد في العالم العربي في فترة الستينيات وبداية السبعينيات، وغالباً ما كان أصحاب التوجهات الدينية في تلك الفترات يقعون ضحية ذلك التطرف اليساري أو القومي حين وصل اليساريون والقوميون إلى السلطة، فكانت الجماعات الدينية تتعرض للقمع ومصادرة الحريات والاعتقال السياسي، وفي بعض الأحيان إلى القتل بعد أن صادروا حقهم في التعبير، ووجهت لهذه الجماعات اتهامات بالرجعية والعمالة للاستعمار⁽⁹⁾.

نخلص مما سبق إلى أنّ هناك أشكالاً مختلفة من التطرف السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، إلا أنّ التطرف الديني أو المذهبي أو العرقي تُعتبر من أشكال التطرف الخطيرة التي تُهدد المجتمعات العربية والإسلامية والمجتمعات الغربية، فالتطرف يمكن أن يكون دينياً أو طائفيّاً أو قومياً أو لغوياً أو اجتماعياً أو ثقافياً أو سياسياً، علماً أنّ التطرف الديني يمكن أن يكون إسلامياً أو يهودياً أو هندوسياً أو مسيحياً أو غيره، كما يمكن له أن يكون علمانياً حدثياً أو محافظاً سلفياً، فلا يوجد فرق بين الأنواع المختلفة من التطرف إلا في المبررات التي يستند إليها الأفراد أو الجماعات لإلغاء الآخر باعتباره مخالفاً للدين أو

⁽⁸⁾ Turner, Colin, Islam without Allah? The Rise of Religious Externalism in Safavid Iran, Richmond, Curzon Press, 2000, p:11.

⁽⁹⁾ Michel Haj, My opinions and Analysis of events in the Middle East, 2014, Retrieved from: <https://michelhaj.wordpress.com>

للعرق أو خارجاً عنه، أو منحرفاً عن العقيدة السياسية، أو غير ذلك من الاختلافات في المعتقدات أو الآراء.

كما أننا نلاحظ أنّ ظاهرة التطرف لم تكن حِكراً على السياقات التاريخية، بل إننا نجد أنّها تأخذ أشكالاً وفقاً لطبيعة التطوّرات البشرية، وهنا نجد مجموعة من التظاهرات لظاهرة التطرف المعاصر، أولها: التطرف الاجتماعي، ومثال ذلك التمييز العنصري بين السود والبيض في العصر الحديث في أمريكا وجنوب أفريقيا، حيث تُعتبر جماعة (الكلوكوكس) العنصرية والتي تشكلت في أمريكا بالعام 1866م بهدف ملاحقة السود مثلاً للتطرف اليميني⁽¹⁰⁾. وأيضاً التطرف الفكري الحديث الذي تمثل بمثاليين واضحين هما نازية (هتلر) في ألمانيا وفاشية (موسوليني) في إيطاليا حيث قامت النازية بالقضاء على الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين والنقابات العمالية، وظهرت أيضاً في ألمانيا الجماعات الإرهابية المتطرفة اليمينية واليسارية بعد الحرب العالمية الثانية وقامت بارتكاب أعمال ضد المصالح الأمريكية في ألمانيا، وضد الحكومة التي كانت تتدخل لقمع هذه الحركات، ومن أهم هذه الجماعات اليسارية عصابة الجيش الأحمر (RAF)⁽¹¹⁾.

أمّا على الصعيد العربي فقد ساهم في نمو ظاهرة التطرف ثلاثة أحداث رئيسية:

أولاً: الحرب الأفغانية واستخدام المقاتلين العرب ضد الاتحاد السوفييتي¹².

ثانياً: أحداث الحادي عشر من سبتمبر واحتلال العراق وأفغانستان: حيث أنّه ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي حصلت في الولايات المتحدة وتأثر بها المجتمع الدولي بشكل كبير، أصبح من المُح إجراء بحث شامل لظاهرة التطرف والإرهاب بأبعادهما

⁽¹⁰⁾ Lois Beckett and Jesse Breneman, The media and the Ku Klux Klan: a debate that began in the 1920s, 2018, Retrieved from: <https://bit.ly/3oIvGwW>

⁽¹¹⁾The History of The Red Army Fraction (RAF): A Brief History of the Red Army Fraction Arm the Spirit, Spring 1994, world history archives, 1997, Retrieved from: <http://www.hartford-hwp.com/archives/61/191.html>

⁽¹²⁾ شادي خان سيف، الغزو السوفييتي لأفغانستان، وكالة أخبار الأناضول، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3BvwYif>

ودلالاتهما المختلفة واتخاذ قرارات وإجراءات تُعالج قطعياً وجزئياً مظاهر التطرف والإرهاب، هذا وقد أصدرت الأمم المتحدة نحو ثلاث عشرة اتفاقية وإعلاناً دولياً حول التطرف والإرهاب⁽¹³⁾ ولكنها لم تتوصل إلى تعريف شامل للتطرف والإرهاب بسبب اختلاف المصالح الدولية والتفسيرات والتأويلات الخاصة بذلك، خصوصاً من جانب القوى المتنفذة على الساحة الدولية. بهذا الصدد فقد حذر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان (بن أميرسون) من أنّ عدم وجود اتفاق على تعريف التطرف والإرهاب يجعل بعض الدول تستغله لقمع المعارضة التي تملك آراء سياسية مخالفة لها، أو تتخذ قرارات تمييزية ضد الأفراد أو الجماعات⁽¹⁴⁾.

ثالثاً: الربيع العربي، حيثُ بات من الواضح أنّ ظاهرتي التطرف والإرهاب استغللتا لدرجة كبيرة بعد موجة ما أُطلق عليه الربيع العربي، والتي بدأت في مطلع عام 2011م والتي كان من نتائجها تفشي الفوضى وانفلات الأمن وضعف هيبة الدولة الوطنية وتفككها بل تأكلها أحياناً كما هو حاصل في ليبيا واليمن وغيرها من الدول العربية، إضافة إلى محاولات التقنين والتقسيم كما هو حاصل في العراق وسوريا، وذلك بفعل التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى، وبذلك ارتفع منسوب التطرف والإرهاب ليشمل خريطة واسعة وتضاريس مختلفة وأنظمة متباينة حتى في ظل استمرار الدولة، لكن انهيار الشرعيات القديمة وعدم استكمال بناء وترسيخ الشرعيات الجديدة ساعد في بعض الاختراقات الأمنية والأعمال المتطرفة والإرهابية كما حصل في تونس وفي مصر، فما زلنا نشاهد متطرفين يُمارسون أعمالاً إجرامية وغير إنسانية باسم الدين الإسلامي، مستغلين النزعة الدينية استغلالاً سياسياً عن طريق توظيف الدين لإضفاء الشرعية على خطاباتهم السياسية، وما

⁽¹³⁾دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب، الأمم المتحدة: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، 2009، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3oS90u7>

⁽¹⁴⁾ بن أميرسون، خبير دولي يبدي القلق إزاء عدم وجود تعريف للتطرف العنيف، أخبار الأمم المتحدة، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://news.un.org/ar/story/2016/03/247202>

انفكوا يمارسون الخداع والتمويه، وهذا ما يؤدي للعنف والعنف المضاد والفوضى والنزاعات الطائفية⁽¹⁵⁾.

وعلى الرغم من أنّ مجلس الأمن الدولي أصدر قراراً دولياً في العام 2017م، حمل الرقم (2379)، بشأن محاسبة (داعش) على ما ارتكب من جرائم في العراق والتي قد تصل إلى جرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، لكن الأمر لم يتغير وظلّ تعريف التطرف والإرهاب عائماً، بل صار أكثر التباساً بحكم التفسيرات المختلفة بشأنه لاختلاف مصالح القوى الدولية⁽¹⁶⁾.

نستخلص مما سبق أنّ التطرف موجود في كل المجتمعات على اختلاف أديانها وثقافتها، إلا أنّ الذي جعل لظاهرة التطرف في العالم العربي سمة خاصة تتمثل في وجود مجموعة من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ الدولة العربية وتبعيتها السياسية والاقتصادية والثقافية للغرب.
- ✓ عدم قدرة العالم العربي والإسلامي على لعب دور فعّال في السياسة الدولية.
- ✓ التخلف الحضاري والتنموي والعلمي في الدول العربية وانعكاسه على الفهم العام للبيئة والدين والآخر.
- ✓ التدخلات الخارجية والغزو الثقافي والفكري للعالم العربي.
- ✓ وجود إسرائيل في قلب العالم العربي.
- ✓ الشعور بالمظلومية ونهب الخيرات.
- ✓ قوة الإعلام الغربي مقابل ضعف الإعلام العربي.

⁽¹⁵⁾ خير الدين حسيب، الربيع العربي نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 34، العدد 398، 2012، ص 11-18.

⁽¹⁶⁾ قرارات مجلس الأمن، الأمم المتحدة: مجلس الأمن، 2017 أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://news.un.org/ar/story/2017/09/282692>

إن الأمة العربية تعيش اليوم حالة من عدم الاستقرار بسبب الانسداد المعرفي والاضطرابات والتعصب والعنف الذي تمارسه التنظيمات الدينية المتطرفة من خلال خلق حالة من العنف الفكري، وإشاعة الفوضى والنزاعات في عدد من الدول العربية، ما يهدد كيان المجتمعات العربية بمستقبل غامض وحاضر يتميز بالعنف والقتل والدمار الأمر الذي يُنذر إلى الوصول لمرحلة تفكك الدول العربية إلى كيانات ومجموعات ذات انتماء طائفي ومذهبي وأحياناً مناطقي⁽¹⁷⁾.

ومن أجل فهم ظاهرة التطرف وتشخيصها بصورة صحيحة وأكثر عمقاً، واعتماداً على ما تم من دراسات وأبحاث في هذا المجال، يمكن لنا تقسيم الدوافع التي تؤدي إلى تطور مظاهر التطرف الفكري والسلوكي ونموها في المجتمعات العربية إلى قسمين:

القسم الأول: عوامل ذاتية من داخل هذه المجتمعات تتمثل في العوامل الدينية، وفي مقدمتها ضعف الوعي والفهم الخاطئ لبعض المفاهيم الشرعية، ناهيك عن توظيف الدين لأهداف سياسية، إضافة لمحاربة الحكومات للتوجه الديني غير الرسمي، وكذلك العوامل السياسية وعلى رأسها الاستبداد والتفرد بالسلطة وعدم تداولها بشكل سلمي وغياب الحرية والديمقراطية أو كردّ فعل على تطرف فكري أو سلوكي تُمارسه السلطة يظهر حين ترفض الحوار مع الآخر وتُصرّ على مواجهته بالعنف والقمع، وأيضاً العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتي تتمثل في الفقر والتفاوت الاجتماعي، وشعور بعض الشرائح بالظلم وغياب العدالة والذي يُشكل مرتعاً خصباً لنشوء توجهات متطرفة إضافة إلى التطرف الناتج من الانحلال الأخلاقي والسكوت الرسمي عن المظاهر الصارخة للفساد⁽¹⁸⁾.

في هذا السياق يرى الجابري: "أن من أسباب ظهور التطرف سواء باسم الإسلام أو العرق أو باسم الطائفة أو باسم أية أيديولوجية كانت ما هو إلا بسبب غياب الديمقراطية،

⁽¹⁷⁾ بييري كاماك وآخرون، انكسارات عربية، مواطنون ودول وعقود اجتماعية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://carnegie-mec.org/2017/01/18/ar-pub-67650>

⁽¹⁸⁾ بييري كاماك وآخرون، مرجع سابق، 2016.

إضافة إلى سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية وخاصة عندما يُمارس الإقصاء على هذه الفئة أو تلك فيكون رد الفعل هو التطرف⁽¹⁹⁾.

أما القسم الثاني: فهو العوامل الخارجية والتي تتمثل، على سبيل الحصر، في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وإعلان أمريكا الحرب على الإرهاب، وبروز نظريات الصراع الحضاري والثقافي في الغرب، إضافة إلى تنامي نفوذ المحافظين الجدد الذين يدعون إلى تعزيز الديمقراطية من خلال التدخل بالشؤون الدولية إلى حد اللجوء إلى القوة العسكرية⁽²⁰⁾.

إنّ الدراسة الدقيقة لهذا الموضوع تقتضي ابتداءً ضبطاً دقيقاً لمفاهيم الدراسة، ومن ثم توضيح أهمية الموضوع وأهدافه، وصياغة فرضيات الدراسة إضافة إلى تحديد مجال الدراسة الزماني والمكاني وصولاً إلى الضبط المنهجي لكل عناصرها، كل ذلك للوقوف على مشكلة الدراسة لمحاولة تبسيطها وفهمها وتحليلها بشكل علمي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنّها:

- ✓ من الدراسات القليلة في العالم العربي التي ستجمع بين بنية الدولة وبنية المجتمع كاتجاهين مفسرين لمعضلة التطرف في العالم العربي.
- ✓ هي دراسة معاصرة تتلمس واقع التطرف في العالم العربي وتحاول تحديد أسبابه وإسناداته ومظاهره وآثاره.
- ✓ تهدف إلى التعرف على البيئة الحاضنة للتطرف وتحديد ملامحها الرئيسية.
- ✓ تهدف إلى الوقوف على دور التدخلات الخارجية في صناعة التطرف وتغذيته في العالم العربي.

⁽¹⁹⁾ عاطف الجولاني، ظاهرة التطرف في المنطقة: محاولة جديدة للقراءة والفهم، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.islamtoday.net/salman/services/saveart-41-5594.htm>

⁽²⁰⁾ المرجع نفسه، 2016.

✓ الخروج بتحليلات واستنتاجات تفيد صانعي القرار المحلي والدولي بما يتعلق بظاهرة التطرف.

✓ تضع تأصيلاً علمياً لمعضلة التطرف في العالم العربي.

إشكالية الدراسة

غالباً ما يُنظر إلى العالم العربي باعتباره أرض التطرف، لذا فإن ظاهرة التطرف الآخذة بالاتساع في المنطقة والعالم باتت تُعدّ في الآونة الأخيرة من أكثر القضايا التي تثير اهتمام النخب الفكرية والثقافية والسياسية التي تحاول فهم الظاهرة ووضع وسائل مناسبة للتعامل معها، كما أنّ نمو الظاهرة وانتقالها إلى أطوار وأشكال جديدة ربما لم تكن موجودة من قبل يدعو إلى قراءة أكثر عمقاً بعيداً عن الفهم السطحي.

حيث إنّ معظم الباحثين يُرجع أسباب تنامي هذه الظاهرة في المجتمعات العربية إلى جملة من العوامل المتشابكة وليس نتيجة عامل رئيسي واحد فقط، يمكن أن يُفرز إشكالات ويؤثر بشكل مباشر على بقية العناصر، وقد لوحظ عند تشخيص كثير من الغربيين لظاهرة التطرف في المجتمعات العربية والإسلامية مبالغة دراساتهم في التركيز على خمسة عوامل أساسية من وجهة نظرهم هي: الفقر والجهل والامية والدين ومناهج التعليم المتشددة التي تؤدي إلى تخريج أفراد مشبعين بأفكار متطرفة، ووجود أنظمة حكم متطرفة تُمارس العنف وترعى بعض الجماعات المتطرفة.

وبما أنّ التطرف هو ظاهرة تنمو تحت غطاء الدولة وفي كنفها فطبيعة هذا التطرف وحدته ومظاهره ترتبط ارتباطاً بُنيوياً بالدولة من ناحية النظام السياسي والدستور والحريات والمشاركة السياسية، والسياسات والقوانين التي تتبعها الدولة، حيث أنّها تحتكر إدارة العنف السياسي وتعمل على ضبط حالة المجتمع الذي تمثله في البيئة الدولية، والتي تُسهم بدورها في بناء هذه الدولة على خلفية أنّ العالم لن يترك الدول جانباً لكيلا تُسيطر عليها قوى وهيئات معادية.

علماً أنّ الدول العربية بعد الاستقلال لم تستطع -في غالبها- أن تبني دولة وطنية طبيعية قادرة على تحقيق هوية وطنية جامعة لمختلف الفئات الاجتماعية للمواطنين، وفي

نفس الوقت لم تستطع أن تحقق التنمية أو تتخلص من التبعية الخارجية، وهذا جميعه قاد إلى منح المجموعات المتطرفة شرعية الوجود من خلال طرح نفسها بديلا للدولة الفاشلة، كل هذا يقودنا إلى السؤال الرئيسي للمشكلة وهو: كيف ساهمت بنية الدولة العربية في تعزيز ظاهرة التطرف في العالم العربي؟

كما أسلفنا فإن الباحثين لم يجمعوا على السبب الرئيسي الذي يعزز ويغذي التطرف ويعمل على تناميهِ في العالم العربي، بل ذهبوا إلى الأمام لمحاربة هذه الظاهرة، بحيث أصبحت الأداة الرئيسية هي الطريقة العسكرية والأمنية منفردة، وعليه فإننا سوف نحاول مناقشة أسباب وجذور ظاهرة التطرف في العالم العربي- مع التركيز على الجمهوريات العربية- وتحليل مشكلته، والوقوف على السبب الرئيسي الذي يعمل على تنامي هذه الظاهرة.

أسئلة الدراسة:

مجموعة من العوامل المُعقدة والمختلفة في المنطقة تزامنت لخلق معضلة فريدة من نوعها في العالم العربي وهي معضلة التطرف، وعليه فإن هذه الدراسة سوف تحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

✓ ما هي مظاهر وجذور التطرف وإسناداته في العالم العربي وأشكاله وأنواعه ونظرياته المفسرة؟

✓ كيف انتقل التطرف إلى البنية الاجتماعية العربية؟

✓ ما هي أبعاد ظاهرة التطرف في العالم العربي وما هي آثارها؟

✓ هل التطرف ظاهرة مستقلة أم أنه أداة تستخدمها القوى لفرض أجندتها؟

✓ ما هو دور بناء الدولة وفلسفتها وهيكلتها في شيوع ظاهرة التطرف وانتشاره في العالم العربي؟

✓ ما هو دور القوى الخارجية في تعزيز التطرف وتغذيته؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

✓ دعم صدقية فرضيات الدراسة ومحاولة تسليط الضوء على قضية غاية في الأهمية في طبيعتها وتركيبتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهي ذات أبعاد متعددة ومؤثرة في المنطقة.

✓ تحديد علاقة بناء الدولة بنضج ظاهرة التطرف وانتشارها.

✓ محاولة الوقوف على علاقة ظاهرة التطرف بالدين الإسلامي على وجه الخصوص.

✓ الكشف عن دور التدخلات الخارجية في زيادة حدة التطرف وانتشاره في المجتمعات العربية.

فرضيات الدراسة

تعد مشكلة التطرف من القضايا الرئيسية التي تُهم المجتمعات المعاصرة، فهي قضية يومية حياتية تمتد جذورها في التكوين الهيكلي للأفكار والمثل والأيدولوجية التي يتميز بها مجتمع عن غيره، فالفكر المتطرف شأنه شأن أي نسق معرفي بمثابة ظاهرة اجتماعية تتأثر وتؤثر في غيرها من الظواهر، وهي مرتبطة إلى حد كبير بالظروف السياسية والتاريخية والدينية والاجتماعية والاقتصادية. حيث تُرجع أسباب تنامي هذه الظاهرة إلى الركيزة الأساسية والحاضنة لوجود أي مجتمع وتطوره، وهي هياكل بناء الدولة وما ينتج عنها من أنظمة وسياسات.

إن الإجابة عن الإشكالية الرئيسية تتطلب مجموعة من الفرضيات كإجابات أولية يتم فحصها واختبارها من خلال الفحص والتحليل، وهي:

أولاً: إن عملية بناء الدولة في العالم العربي -خاصة الجمهوريات العربية- هي أحد الأسباب الرئيسية المسببة للتطرف، حيث يتميز شكل بناء الدولة في العالم العربي بكونه واحداً من الأشكال التالية: دولة أحادية الدين أو دولة علمانية أو دولة عرقية أو دولة أمنية.

ثانياً: اتساع ظاهرة التطرف في العالم العربي يعود إلى تقاطعه مع فكرة السياسة والتغذية الخارجية له.

ثالثاً: من المفترض أن التدخل الأجنبي لمحاربة التطرف والإرهاب في العالم العربي، قد أعطى للمتطرفين مبرراً إضافياً للتشكيك في مشروعية الحكم السياسي القائم في الدول العربية، فغذى ذلك التطرف، عوض محاربته والقضاء عليه.

حُدود الدراسة

تَبَحُث هذه الدراسة في موضوع تتقاطع فيه مجموعة من الأبعاد التي يصعب حصرها؛ فهي ذات بعد بنيوي يجعل من الصعب كشف مختلف التفاعلات القائمة بين عناصر بنية الدولة العربية، وهي كذلك ذات بُعد تاريخي، يمتد تأثيره من الماضي حتى الحاضر وإلى المستقبل، كما أن المساحة الجغرافية له ممتدة وأفقها الزمني واسع غير أنه من الممكن تحديد مجالات الدراسة التي ترتبط بدراسة معضلة التطرف في العالم العربي وهما: المجال الزمني والمجال المكاني.

المجال الزمني

إن مفهوم الدولة الحديثة في العالم العربي تطور بشكل كبير بعد سقوط الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى ظهور الدول العربية القطرية بمفهومها وجغرافيتها الحالية. وعليه، فإن دراسة معضلة التطرف في الدول العربية تبدأ زمانياً من التاريخ الذي بدأ فيه قيام هذه الدول، وهي الفترة الواقعة ما بعد سقوط الدولة العثمانية وحتى وقتنا الحاضر، مع الإشارة إلى التسلسل التاريخي المرتبط بالتطرف على المستوى العالمي والذي سبق وجود الدولة العثمانية، والذي ساهم بتشكيل هذه الظاهرة بجانب المجريات اللاحقة إلى دخولها في مرحلة متقدمة من انتشار التطرف والعنف بصورة غير مسبقة.

المجال المكاني

النطاق الجغرافي الذي تتناوله هذه الدراسة والمتعلق بمعضلة التطرف في العالم العربي ينحصر في العالم العربي مع التركيز على الجمهوريات العربية.

منهجية الدراسة

إن طبيعة الدراسة هي التي تُحدد المنهج المفترض اتباعه في البحث، وبما أن تجارب البحوث الاجتماعية والسياسية وغيرها تؤكد أنه ليس ثمة منهج واحد يستطيع أن يغطي ظواهر السياسة التي تتميز بالتنوع والتعقيد، فإنه ستم الاستعانة ببناء منهجي وإطار تحليلي متعدد، وهو ما يسمح بتحليل أكثر عمقاً وموضوعية، لذا سنحاول استخدام مناهج متعددة المداخل والمقتربات، وهي كما يلي:

المنهج البنوي؛ لقد ارتأينا في دراستنا هذه أن ندرس معضلة التطرف في العالم العربي انطلاقاً من تسليط الضوء على كل من بنية الدولة العربية وبنية المجتمع؛ وما دامت البنية تحيل على ذلك التركيب المكون من عدة عناصر تربط بينها علاقات مختلفة؛ فإن هذا المنهج سيسعفنا في تحديد العناصر وأنماط العلاقات المسؤولة عن تكريس معضلة التطرف أو وقفها. ولفهم أشمل لهذه الظاهرة لم نكتف ببنية الدولة كما تتناولها الدراسات السياسية، بل حاولنا دراسة بنى المجتمع المنتجة للتطرف بالارتكاز على ما توفره الدراسات السوسولوجية المعاصرة، وتحديداً ما ورد في كتاب (أنطوني غدنز) حول مناهج العلوم الاجتماعية²¹.

المنهج التاريخي: إذا كان الموضوع قيد الدراسة يدل على أننا بصدد بحث سانكروني يترصد البنى في ثباتها ويحاول كشف عناصرها ومفاعليها الواقعة خلف ظاهرة التطرف في العالم العربي، فإن ذلك لم يجعلنا نغفل البعد التاريخي، ليس بالشكل التقليدي الذي يسرد الوقائع والأحداث ولكن بطريقة تتيح إدراك السياق التاريخي العام والخاص المسؤول عن

²¹ أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص.

توليد التطرف بمختلف تلاوينه، بذلك نكون قد تسلحنا برؤية دياكرونية تجعلنا ندرك بشكل أفضل نشأة البنى وتحولاتها عبر الزمان.

المنهج التحليلي: سيتم استخدام هذا المنهج نظراً لأهميته في عرض وتحليل المعلومات والأحداث الخاصة وربطها بموضوع الدراسة ومحاولة تحليلها ونقدها والخروج باستنتاجات تفيد موضوع الدراسة، حيثُ سيتم توظيف هذا المنهج في محاولة تحليل ظاهرة التطرف والكشف عن العلاقات بين المتغيرات المختلفة وصولاً إلى تحليل علمي لهذه الظاهرة وجذورها.

خطة البحث

في إطار تحليلنا لموضوع معضلة التطرف في العالم العربي ارتأينا تقسيم الدراسة إلى قسمين:

القسم الأول: التطرف وبناء الدولة، وهو قسم سنحاول من خلاله تقديم الفرش النظري للدراسة، ويسعى إلى دراسة معضلة التطرف من زاوية العناصر المشكلة لبنية الدولة، أي أنه يقيم رابطاً تفسيريًا بين بنية الدولة كمتغير مستقل، ومعضلة التطرف كمتغير تابع.

القسم الثاني: التطرف وعلاقته ببنية الدولة العربية، سنحاول من خلاله استثمار ما تم التوصل إليه في القسم الأول، من خلال تطبيقه على بنية الدولة العربية، ورصد العناصر الأساسية داخل هذه البنية التي لها صلة حقيقية بتعزيز التطرف أو خفضه، إننا بصدد فحص المفاهيم والأطر النظرية على محك الواقع العربي، لذلك فالقسم الثاني تطبيقي عملي. جدير بالذكر أن هذا الفصل الشكلي بين القسمين النظري والتطبيقي فرضته الاعتبارات الإجرائية في البحث، وإلا فإن الدراسة تقوم على وصل شديد بينهما؛ فلا انفصال في تقدير الباحث بين ما هو نظري وما هو عملي؛ فهما متواشجان تحليلًا وتفسيرًا وتفاعلاً.

القسم الأول: التطرف وبناء الدولة

استناداً إلى إشكالية الدراسة وفرضياتها التي تدور حول علاقة التطرف ببناء الدولة العربية، وطبيعة الدور الذي يلعبه بناء الدولة في تغذية التطرف وزيادته، والذي بدوره يقود في كثير من الحالات إلى العنف ومن ثم إلى الإرهاب، فسوف يتم في القسم الأول من هذه الدراسة التّأصيل لمفاهيم التطرف ونظرياته وإسناداته بالإضافة إلى تصميم مقارنة منهجية ومعرفية لبنائية الدولة، وهو ما سنحاول تناوله في هذا القسم عبر الفصلين المواليين:

الفصل الأول: مفاهيم الدراسة وإطارها النظري

الفصل الثاني: بنية الدولة العربية (نحو تصميم مقارنة منهجية ومعرفية لبنائية الدولة)

الفصل الأول: مفاهيم الدراسة وإطارها النظري

تقتضي دراسة موضوع معضلة التطرف في العالم العربي تحديداً دقيقاً للمفاهيم، وعليه سيتم تخصيص مساحة خاصة في الإطار النظري لتقديم التعريفات لبعض المفاهيم المستخدمة في الدراسة كمفهوم التطرف والغلو والعنف والإرهاب. ويجد هذا الاختيار مبرره في الغموض والالتباس الشديدين اللذان يكتنفان هذه المفاهيم؛ فبالإضافة إلى الخلط بينها من الناحية المفهومية في كثير من الدراسات، لاحظنا أن التحديدات المفاهيمية تختلف بين دراسة وأخرى ليس فقط لاختلاف فكري وهم معرفي محض، ولكن أيضاً بسبب التقاطبات الإيديولوجية واستراتيجيات ممارسة السلطة، فكل تحديد للمفهوم من طرف هذه الجهة أو تلك يخفي في ثناياه قوة وسلطة وغرضاً ومصصلحة.

لا ندعي بأننا سنحيط بهذه المفاهيم النظرية الأساسية لدراستنا، وإنما الغرض هو بيان الاختلافات النظرية والاتجاهات التفسيرية في سبر أغوار معضلة التطرف. على هذا الأساس سيتم تقسيم الإطار النظري إلى ثلاثة مباحث، أولها: التطرف (المفهوم، والمرادفات، وجدلياته التراتبية) والمبحث الثاني: السياقات والإسنادات الدينية والكونية للتطرف، أما المبحث الثالث: التطرف (إسناديات الوجود والشرعنة).

المبحث الأول: التطرف (المفهوم، والمرادفات، وجدلياتها التراتبية)

مما لا شك فيه أن هناك إشكالية كبرى تواجهنا في تحديد مفهوم التطرف، وهذا يعود لعدة أسباب من أبرزها: الاختلاف القيمي في المجتمعات، بمعنى أن أي شكل من أشكال السلوك الإنساني يُعتبر تطرفاً؟ وأي شكل لا يعتبر تطرفاً؟ أما السبب الثاني: فيتمثل في علاقة التطرف بالمصلحة وبالذات السياسية، وهنا يبدو الجدل أكثر عمقاً، فمن يستطيع أن يُصنّف فعلاً على أنه تطرف؟ ومن لا يمتلك الحكم على ذلك؟ أما السبب الثالث: فهو علاقة التطرف بشعور المجتمعات بالظلم، وهنا تتعاظم مشهدية الحكم على السلوك البشري من زاوية التطرف، وذلك ضمن علاقة الفعل وردة الفعل وامتلاكه وسائل الشرعية من عدمها.

على الرغم من ذلك هناك إجماعات بشرية دأبت على توصيف السلوك البشري وتراتبته ضمن مجموعة من الصفات تبدأ بصفة الغلو والمبالغة والتطرف والعنف، وتنتهي

بممارسة الإرهاب المُنظم والجماعي والقادر على تجنيد الأفراد ضمن وسائل تمتلك المشروعية⁽²²⁾ أحياناً، وأحياناً أخرى تستند إلى شرعية معينة تعتبرها الجماعة التي تُمارس التطرف أنها مُمكنة لها من القيام بالعمل المتطرف وتبرر لنفسها ذلك، فنلاحظ أحياناً أن الجماعة تشرعن التطرف وتبرره ذاتياً، ولكنها تعارضه مصلحياً.

لذا ستقوم هذه الجزئية على مناقشة ما تعارفت عليه البشرية في تعريف المفاهيم ذات العلاقة بالتطرف، والتطرق إلى الجدليات التي تدور حولها سواء على مستوى شرعية الممارسة، أو على مستوى الضرر الذي ينتج عن هكذا سلوك وانعكاسه على الجماعة نفسها، وذلك من خلال ثلاثة مطالب، يبحث الأول في مفهوم الغلو والتطرف وأنواعه المختلفة، أمّا الثاني: سيتناول العنف وأهدافه والمعايير التي من خلالها يُشرعن نفسه، أمّا الثالث: سيتناول مفهوم الإرهاب وبداية ظهوره وأسبابه المحتملة.

المطلب الأول: مفهوم والتطرف ومرادفاته

يُشير معنى الغلو لغةً إلى الارتفاع ومجاوزة الحد، نقول غلا الماء إذا فار وارتفع، وغلا السعر إذا تجاوز العادة، والسهم يَغلو غُلواً إذا وصل لأقصى غاية، وغلا القدر إذا فاض بما فيه وطفح، وغلا في الدين، إذا تشدد وتصلب حتى جاوز الحد، وهذا المعنى هو الذي توافقت عليه معاجم اللغة مجتمعه⁽²³⁾. أمّا المعنى الاصطلاحي للغلو فيتقارب مع التعريف اللغوي له، فالمفهوم اللغوي للكلمة تحدث عن كُُل تجاوز مادي أو معنوي، أمّا التعريف الاصطلاحي فقد خَصَّص الغلو وحدد مفهومه أكثر، فاقترص على الجانب المعنوي الذي يَنُم عن توجه فكري يظهر أثره على السلوك⁽²⁴⁾. إذاً فالغلو هو ظاهرة اجتماعية تنمو

⁽²²⁾ هي مفهوم قانوني تعبر عن مدى التزام السلطة الحاكمة بالقانون والدستور وبالأهداف والقيم العليا للمجتمع، فإذا لم يلتزم الحاكم بالقواعد القانونية يفقد نظام الحكم مشروعيته، فالمشروعية تعبر عن الوصول إلى موقع السلطة وفق الأطر القانونية والدستورية للدولة ومدى التزام السلطة الحاكمة بالقانون والدستور، فإذا لم يلتزم النظام الحاكم بالدستور والتشريعات النافذة للدولة فقد النظام مشروعيته.

⁽²³⁾ ابن منظور، لسان العرب، الجزء الحادي عشر، حرف الغين، مادة غلا، دار صادر، لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.

⁽²⁴⁾ مرصد الأزهر، الغلو في الدين، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3uUTzSZ>

وتترعرع في ظل الأزمات الثقافية في المجتمع والتي تنتج من المسائل الدينية والفكرية والاجتماعية في الإطار المعرفي السائد في المجتمع، وهو الخطوة الأولى نحو التطرف.

أما التطرف فيعتبر من المفاهيم الشائكة والمعقدة وغير الواضحة، ومن الضروري تعريفها وتحديد مفهومها بشكل علمي دقيق. ولكي نضبط مفهوم هذا المصطلح ضبطاً دقيقاً لا بد من البحث عن أصله اللغوي، ثم معناه الاصطلاحي، حيث يُعرف ابن منظور التطرف في معجم لسان العرب فيقول: بأن طرف كل شيء هو منتهاه، والجمع كالجمع، والطائفة منه طرف أيضاً وتطرف الشيء، صار طرفاً وشاة مُطرفه أي شاة أطراف أذنيها بيضاء وسائرهما أسود، أو سوداؤها وسائرهما أبيض، وفرس مُطرف، أي خالف لون رأسه وذنبه سائر لونه⁽²⁵⁾.

إن كلمة التطرف بمعناها العام في اللغة تعني "الابتعاد عن الوسط، والنأي عنه إلى جهة بعيدة، ومخالفة للآخرين، ومجاوزة الوسط بالمغالاة والإفراط في الشيء، أو عن طريق الاعتداء وتجاوز الحد والابتعاد عن الاعتدال والوسطية، والهروب إلى الأطراف المحاذية والهامشية نأياً وتطرفاً عن الحق والعقل والمنطق وتجاوزه إلى اللاعقل والخطأ، وعدم الثبات في الأمر، والخروج عن المألوف، والابتعاد عن الخط المستقيم"⁽²⁶⁾.

أما المعنى الاصطلاحي للتطرف فهو الغلو الشديد، وتجاوز الحد المعقول، ومخالفة نصاب التوازن وعدم التسامح مع الآخرين مهما كانت هويتهم وعقيدتهم وطائفهم المذهبية أو السياسية أو الاجتماعية، كما أنه فعل غير مشروع دينياً، وغير مقبول قانونياً، لأنه فعل إجرامي يعتمد على التهيب والتخويف والتهديد، علماً أن الأديان السماوية حرّمتها مُجتمعة⁽²⁷⁾.

⁽²⁵⁾ ابن منظور، لسان العرب، الجزء التاسع، حرف الطاء، مادة طرف، مرجع سابق.

⁽²⁶⁾ المرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، الجزء 12، دار الهداية، ص 348.

⁽²⁷⁾ إسماعيل عثمان، التطرف والتعصب الديني: أسبابه والعوامل المؤدية إليه، مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد

5، 2017، ص 250، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79249>

وللتطرف أشكال متعددة مثل: التطرف الفكري، الذي يتمثل في الخروج عن القواعد الفكرية أو الثقافية التي يؤمن بها المجتمع في مواقف الحياة المختلفة، بالإضافة إلى التطرف المظهري، ويقصد به إثارة الرأي العام بالخروج عما هو مألوف لدى العامة من حيث المظهر، كارتداء ملابس مخالفة لتقاليد وعادات المجتمع، وأيضاً التطرف الديني الذي هو مجاوزة حد الاعتدال في السلوك الديني فكراً وعملاً، أو الخروج عن مسلك السلف في فهم الدين وفي العمل به سواء بالتشدد أو بالتسيب والتفريط، وهناك أشكال أخرى من التطرف كالتطرف السياسي والتطرف الاجتماعي، فالتطرف يبدأ في الفكر فيتم تجاوز حد الاعتدال في الحوار والنقاش والنقد، والابتعاد عن الحدود المعقولة في طرح الرأي ووجهة النظر، والمبالغة فيها، والميل إلى التعصب والتشدد وعدم التسامح، ورفض فكرة التعايش مع الآخر، والذي ينتج عن التشبث بمجموعة من القيم الصارمة والمتشددة نحو الذات والغير على حد سواء، إما بطريقة سادية⁽²⁸⁾ أو بطريقة مازوشية⁽²⁹⁾ وربما يصل الأمر إلى المغالاة السياسية أو الدينية أو المذهبية، ومحاولة فرض تصوراتهم ومعتقداتهم الدينية أو الإيديولوجية أو الديماغوجية⁽³⁰⁾ بشكل عدواني، وهو أسلوب شديد الخطورة على الفرد وعلى الجماعة، حيث أنّ المتطرف يمكن أن يصل به الأمر إلى ممارسة العنف لمنع الآخرين من التعبير عن

(28) السادية: هي شعور متطرف لدى الإنسان المصاب برغبة وميول لتعذيب الآخرين وما يرافق ذلك من لذة غريزية، فيما نجد المازوشية الانعكاس المباشر لهذه الأخيرة، أي أنها اضطراب ولذة في تعذيب النفس والتعرض للتعذيب الجسدي أو النفسي أو اللفظي أو الجنسي من طرف الآخر.

(29) المازوشية: هي الشعور بالمتعة التي يحصل عليها الشخص عند تلقيه الإهانة والتعذيب من شخص آخر، وذلك لأن المازوشي لا يستطيع أن يصل إلى اللذة الجنسية إلا عن طريق الإهانة التي يتلقاها من الشريك سواء بالكلام أو التصرفات وقد يصل هذا الأمر إلى التعذيب الجسدي أو اللسع بالنار أو الضرب باليد أو السوط،

(30) الديماغوجية: كلمة يونانية مشتقة من كلمة (ديموس) وتعني الشعب و(غوجية) وتعني العمل، أما معناها السياسي فيعني مجموعة الأساليب التي يتبعها السياسيون لخداع الشعب وإغرائه ظاهرياً للوصول للسلطة وخدمة مصالحهم، ظهر الديماغوجيين في الديمقراطيات منذ أئنا القديمة. واستغلوا نقطة ضعف أساسية في الديمقراطية وهذا لأن السلطة المطلقة موجودة في يد الشعب، لا شيء يوقف الناس عن إعطاء هذه السلطة لشخص يخاطب الأشياء المشتركة بين كثير من الطبقات الأدنى من الشريحة الواسعة من السكان، والديماغوجي هو زعيم سياسي في دولة ديمقراطية يقوم بمخاطبة المشاعر والمخاوف والتحيزات الفكرية، والجهل ل الطبقات الشعبية في المجتمع من أجل الحصول على السلطة والترويج ل أسباب ودوافع سياسية.

آرائهم وتصوراتهم واحتقار أفكارهم وتوجهاتهم وميولهم، وازدراء معتقدتهم الديني أو السياسي أو المذهبي أو الإيديولوجي⁽³¹⁾.

هذا وسيتم في الفرع التالي التعرف على أنواع التطرف التي تخدم موضوع الدراسة، وهي التطرف السياسي، والتطرف الديني، والتطرف الاجتماعي، والتطرف على المستوى الدولي.

الفرع الأول: أنواع التطرف

يرجع ظهور التطرف في المجتمعات لأوضاع سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية خلقت لدى أفراد من المجتمع فكرة المجابهة والتغيير بالقوة، وذلك بالخروج على النظام أو القانون، وتكون القوة والعنف هي السلاح المستخدم في هذه المواجهة نتيجة اختلافهم مع الدولة أو المجتمع، وغالباً ما تكون نتائج هذه المواجهة مُدمرة على كافة المستويات الحياتية.

وعليه سوف نبين في الفقرات التالية أكثر أنواع التطرف انتشاراً كما يُصنفها الأدب النظري لهذه الظاهرة، حيثُ تتناول الفقرة الأولى: التطرف السياسي، والفقرة الثانية: عن التطرف الديني، والفقرة الثالثة: التطرف الاجتماعي، أما الفقرة الرابعة سوف تتناول التطرف على المستوى الدولي.

الفقرة الأولى: التطرف السياسي

يتمثل التطرف السياسي في موقف سياسي متصلب لا يقبل أنصاره إتاحة أي فرصة للحوار والنقاش، ولا يحاولون تقبل وجود أية أخطاء في فهمهم، ويتصلبون في وجهة نظرهم وآرائهم إلى أبعد مدى ممكن، ويدعون أنهم يملكون الحقيقة الكاملة، إذ يبالغون ويصلون إلى

⁽³¹⁾ جميل حمدوي، التطرف بين الواقع الاجتماعي والمناخ الفكري، مجلة شؤون عربية، العدد 171، تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، خريف 2017، ص 211، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://arabaffairsonline.com/category/2011>

درجة الغلو بأفكارهم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية⁽³²⁾. ويشمل التطرف السياسي جميع الأعمال التي يتسبب بها المتطرفون في إحداث الدُعر والخوف باستخدام أساليب مختلفة مثل: عمليات التفجير والتخريب للمؤسسات العامة والخاصة، وقد يُمارسه الأفراد أو الجماعات أو الدول، ويظهر هذا التطرف غالباً كردّة فعل على ممارسات النُخب الحاكمة والنظام السياسي من تغييب للديمقراطية واحتكار السّلطة⁽³³⁾.

الفقرة الثانية: التطرف الديني

إن تقديم تعريف للتطرف الديني ليس بالأمر السهل لأنّ مفهوم التطرف يختلف من بيئة لأخرى، ومن ثقافة إلى أخرى، فما تراه أنت من التطرف يراه غيرك من التوسط والاعتدال وقد يراه آخر من التساهل والتفريط، وذلك لأنّ ثقافة المجتمعات تختلف باختلاف بيئتها وعاداتها وأعرافها ومشاربها الدينية، وأيضاً التكوين الذاتي لأفراد المجتمع الواحد، الذي يختلف من شخص إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر⁽³⁴⁾ لذلك سوف نقوم باستعراض مفاهيم ومدلولات التطرف مستندين على ما ورد في الأدبيات السابقة.

فالتطرف الدينيّ هو تخطي حد الاعتدال بالغلو والتشدد في أي أمر أو أية فكرة تتعلق بالدين، كذلك هو اتخاذ الفرد موقفاً مُتشدداً دون أساس علمي أو ديني أو عقلي، والتطرف الديني يعتمد على الأفكار الإقصائية ويتركز على التمسك بالمظهر دون الجوهر والفهم السطحي للنصوص، والدافع الأساسي للتطرف يكون إمّا بسبب غلو في الأفكار أو السلوك، أو بسبب تعامل النظام الحاكم بأساليب وطرق قمعية عنيفة مع معتقي هذا الفكر، وسرعان ما يتحوّل التطرف من فكر أو سلوك مظهري إلى عمل سياسي، في هذه الحالة وكرّد فعل يلجأ المتطرف إلى استخدام العنف في تحقيق الأفكار التي يؤمن بها هو أو جماعته الدينية أو السياسية أو الفئوية، وعندما يُتاح للجماعة المتطرّفة أن تحقق بعض

⁽³²⁾ إدريس لكريني، التطرف السياسي والديني، أية مقارنة؟ مركز الخليج للدراسات، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3oNtOCT>

⁽³³⁾ زهرة الثابت، مرجع سابق، 2019، ص 103.

⁽³⁴⁾ إدريس لكريني، مرجع سابق.

المكاسب أو الانتصارات أو تملك وسائل العنف والقوة تلجأ - سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي أو الدولي - إلى استخدام الإرهاب الفكري أو النفسي أو المادي ضد كل من يخالفها ويقف عقبة أمام الوصول إلى أهدافها⁽³⁵⁾.

فالدين يتم استخدامه لتغذية الأفكار المتطرفة واستقطاب الأفراد وتجنيدهم، والذين يكونون على ثلاثة حالات كما بيّنها ابن المقفع في وصفه لواقع الأديان، حيث قال: "وأما الملل فكثيرة ومختلفة ليس منها شيء إلا وهو على ثلاثة أصناف: قوم ورثوا دينهم عن آبائهم، وآخرون أكرهوا عليه حتى ولجوا فيه، وآخرون يبتغون به الدنيا.. وكلّ يزعم أنه على صواب وهدى وأن من خالفه على خطأ وضلالة"⁽³⁶⁾.

لذا فإننا نرى أنه لا فرق بين المتطرف الإسلامي والمتطرف المسيحي أو المتطرف الهندوسي والمتطرف اليهودي، حيث يتم استخدام الدين كأداة للتطرف، والتطرف يخلق التطرف المضاد، فعلى سبيل المثال: في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فإننا نرى أنّ القمع والإذلال الذي تعرض له اليهود في الغرب على مر القرون هو الذي قادهم إلى هذا التطرف العنيف الذي يمارسونه ضد الشعب الفلسطيني، وقيامهم باستخدام العنف ضد شعب آخر يعمل على خلق جيل لن يقلّ عنهم عزماً على فرض وجوده، فلا شيء يُولد التطرف قدر التطرف الآخر⁽³⁷⁾.

إذاً فالتطرف الديني هو نمط تفكير يتمثل على شكل الذات أو على الآخر، ويؤدي إلى التشكيك الدائم، ويتسم بالانحراف والنزعة الفردية، وينعكس بشكل مباشر على الأهداف، والمصالح، والنظم، والعقائد، ويهدف إلى زعزعة الأمن وإثارة العنف، وهو مرتبط بالجمود العقلي والانغلاق الفكري، وهو الاتجاه العام الذي تدور في رحاه كل الجماعات المتطرفة، أي أنّ التطرف بهذا الشكل هو أسلوب للتفكير يتسم بالجمود الفكري ويتميز بعدم قدرته على تقبل أية معتقدات أو آراء تختلف عن معتقدات الفرد، فهذا الأسلوب يقوم على مجموعة من

⁽³⁵⁾ محمد أبو حميد، الخطاب الديني بين الغلو والاعتدال، فلسطين، صحيفة الوطن الفلسطينية، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3BqZWjp>

⁽³⁶⁾ سليمان الخراشي، تهذيب إسلامي لقصاص كلية ودمنة، الرياض، دار القاسم للنشر، 1999، ص 36.

⁽³⁷⁾ محمد منصف المرزوقي، بين الدين والتطرف، الجزيرة نت، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3amadRV>

المفاهيم التي لا تقبل التغيير، والمرتبطة بالدغمائية⁽³⁸⁾ ويوصف بأنه نمط أحادي التفكير ورؤية من زاوية واحدة⁽³⁹⁾.

الفقرة الثالثة: التطرف الاجتماعي

إن التطرف الاجتماعي هو الخروج الحاد على المفاهيم والأعراف وعن التقاليد القائمة والسلوك العام في المجتمع، وهو الغلو والتشدد بالتعامل مع القضايا الاجتماعية التي تواجه الفرد في حياته اليومية، إذ يتماثل التطرف الاجتماعي والتطرف الفكري فكلاهما فيه مجاوزة لحد الاعتدال، وهو المغالاة بالإفراط أو التفريط في العلاقات الاجتماعية في المجتمع، أو بالأفكار الاجتماعية، وأساس هذا التطرف هو التمييز والتعصب والانغلاق الاجتماعي، حيث أنّ المتطرف اجتماعياً يعاني من سوء التوافق الاجتماعي، ويتشكل لديه شعور حماسي نحو شيء أو حالة معينة يجعله مندفعاً في اتجاه معين دون تبصر، وربما يدفعه هذا الانفعال إلى تدمير نفسه أو غيره، وتتصف شخصية المتطرف بشدة الانفعال والكرهية المطلقة للذين يخالفونه الرأي، ويعمل هذا التطرف على زعزعة الوحدة الاجتماعية، كما يعمل على إبعاد المجتمع عن قضاياها المصيرية، وإغراقه في الشكليات والجزئيات التي غالباً ما تكون هي جوهر التطرف وأصله. إذا فالتطرف هو مجموعة من الأنشطة والمعتقدات، والأفعال والاتجاهات، والمشاعر، والاستراتيجيات التي يتبناها شخص معين أو جماعة معينة بطريقة تعزلهم عن الأوضاع السائدة في المجتمع⁽⁴⁰⁾.

إن من أكثر فئات المجتمع عرضة للتطرف هم الشباب وذلك لما تتميز به مرحلة الشباب من خصائص عمرية وسمات نفسية خاصة، فغالباً ما يتجه الشباب إلى خلق ثقافات

⁽³⁸⁾ الدوغماتية (Dogmatisme) حسب سياق ورودها في البحث، هي حالة يتعصب فيها الشخص لأفكاره الخاصة لدرجة رفضه الاطلاع على الأفكار المخالفة، وإن ظهرت له الدلائل التي تثبت له أن أفكاره خاطئة، سيجاريها بكل ما أوتي من قوة، ويصارع من أجل إثبات صحة أفكاره وآرائه، وتعتبر حالة شديدة من التعصب للأفكار والمبادئ والقناعات، لدرجة معاداة كل ما يختلف عنها. وهي تعدّ حالة من التزمّت لفكرة معينة من قبل مجموعة دون قبول النقاش فيها أو الإتيان بأي دليل يناقضها لأجل مناقشته، أو كما هي لدى الإغريق الجمود الفكري. وهي التشدد في الاعتقاد الديني أو المبدأ الأيديولوجي، أو موضوع غير مفتوح للنقاش أو للشك. انظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3an5a3>

⁽³⁹⁾ جميل حمداوي، مرجع سابق، 2017، ص 204.

⁽⁴⁰⁾ جميل حمداوي، مرجع سابق، ص 211.

خاصة بهم ترفض القيم والمعايير التي يمارسها الكبار، وذلك للتأكيد على خصوصيتهم ورغبتهم في الاستقلال وعدم انصياعهم للقيم والمعايير التي تقف أمام رغباتهم ولو أدّى ذلك إلى استخدامهم العنف، كما يميل الشباب إلى الاتجاه الراديكالي⁽⁴¹⁾ الذي يرفض القديم ويرنو إلى التجديد ويفتح على الأيديولوجيات الحديثة في محاولة لخلق مجتمع يستوعب أفكارهم ويفهمهم، ويساعدهم في ذلك سهولة نشر هذه الأفكار والأيديولوجيات عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي التي قربت البعيد وربطت الدول والشعوب بقناة اتصالية واحدة، فإذا عجز المجتمع عن مسايرة بعض الأيديولوجيات الحديثة وحاول قمع الشباب تكون النتيجة زيادة التوترات النفسية لديهم وتقودهم إلى التمرد والتطرف وتؤدي بهم إلى الشعور بالاغتراب، إذ أنّ ما يعتنقه الشباب من اتجاهات متطرفة ما هو إلا استجابة وردّة فعل لأحوالهم المعيشية وللتناقضات الاجتماعية والسياسية التي يعيشونها، فالفكر المتطرف هو نتاج وحصيلة لما هو قائم فعلياً بالمجتمع⁽⁴²⁾.

نستخلص مما سبق أنّ التطرف بمثابة نزعة سياسية واجتماعية يميل صاحبها إلى استعمال العنف ضد المجتمع أو ضد الدولة، فالمتطرفون يريدون تغيير الواقع باستعمال العنف بمختلف أنواعه وأساليبه، ولا يؤمنون بقيم الحداثة وما بعد الحداثة، ومن المصطلحات المرادفة للتطرف: الغلو والإرهاب والتكفير والعنف والاستبداد والتشدد والتعصب أمّا نقيض التطرف فهو الاعتدال والتسامح والتعايش والحوار والحجاج والإقناع وشرعية الاختلاف⁽⁴³⁾.

إن التسليم بوجود ظاهرة التطرف أمر طبيعي وهو ليس محاولة للتقليل من حجم هذه الظاهرة وخطورها وإنما وضعها في سياقها الصحيح الذي يساعد على فهمها، فكونها ظاهرة موجودة في المجتمعات لا ينفي عنها الصفة بأنّها ظاهرة مرضية غير صحيّة، خاصة أنّها تنمو وتتطور وتنتقل إلى أطوار وأشكال جديدة، ولكن القضاء عليها -بصورة كاملة- يُعد

⁽⁴¹⁾الراديكالية Radicalism: هي حالة فكرية سياسية، تنشأ التغيير الجذري والإصلاح الشامل للواقع القائم في شتى المجالات، الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

⁽⁴²⁾ أمينه حمزة الجندي، التطرف بين الشباب: دراسة ميدانية على عينة من القيادات الطلابية بالجامعة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 1987.

⁽⁴³⁾شاكر عبد الحميد، التفسير النفسي للتطرف والإرهاب، الإسكندرية، مرصد: كراسات علمية، 37، مكتبة الإسكندرية، 2017، ص

مطلباً لا يمكن تحقيقه، لذا فإن الحدّ منها وتقليص أخطارها وآثارها السلبية على المجتمعات يبقى الأمر الذي يشغل هذه المجتمعات.

إن ظاهرة التطرف والإرهاب أصبحت ظاهرة معولمة وأصبحت عابرة للقارات وتتحرك بصورة مرنة في جميع الدول، حيث طالت أعمال التطرف والإرهاب الدولي بلدان مختلفة وعواصم أوروبية عدّة إضافة إلى دول عربية عديدة. فالمساحة التي يغطيها التطرف والإرهاب تشمل قارات ودول متنوعة ومختلفة مثل: (باكستان والهند وأفغانستان وتركيا إلى العراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والكويت واليمن، وصولاً إلى السودان، ومصر، وليبيا، وتونس، والجزائر، وموريتانيا، ومالي، ونيجيريا، حتى الشيشان وروسيا، واليونان، وأكرانيا، وإندونيسيا، وإسبانيا، وألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة) وغيرها من الدول⁽⁴⁴⁾.

إن التطرف يشكل تهديداً خطيراً للتنمية والاستقرار بالمجتمع، فالتطرف من العوامل الأساسية لتفكك المجتمعات وتمزيق النسيج الاجتماعي فيها، وهو المصدر الرئيس للعنف والإرهاب وتغذية آليات التخلف عبر الأزمنة⁽⁴⁵⁾ ومن نتائج هذا التطرف، ظهور ما يسمى بظاهرة الإرهاب الذي مارسه الحركات الإرهابية التي أخفت نفسها بالغطاء الديني واقترفت باسمه وتحت غطاءه العديد من الجرائم، حيث شهدت السنوات الأخيرة تحولات نوعية متسارعة وأصبح الإرهاب من الموضوعات الخطيرة الواسعة التأثير، وقد طورت هذه المجموعات نفسها من تنظيمات صغيرة إلى مجموعات كبيرة تملك مختلف الأسلحة المتطورة، من دبابات وحاملات جنود وصواريخ مضادة للطائرات، فأصبحت تحاكي الدولة في ترسانتها العسكرية، الأمر الذي لم تكن تملكه المنظمات الإرهابية التي ظهرت في الثلث الأخير من القرن العشرين⁽⁴⁶⁾.

⁽⁴⁴⁾ إسماعيل سراج الدين، التحدي: رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف، الإسكندرية، هيئة الكتاب، 2015، ص 12.

⁽⁴⁵⁾ عمرو حمزاوي، وجوه المأساة: التطرف والطائفية والاستبداد، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2002، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://carnegie-mec.org/2020/03/10/ar-pub-81246>

⁽⁴⁶⁾ كمال عامر، التطرف والإرهاب ومواجهته، التحالف الإسلامي العربي لمحاربة الإرهاب، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/2Yyr6H1>

من هنا يبرز تساؤل حول الداعمين والممولين الخارجيين لهذه التنظيمات التي عادةً ما تظهر في دول ذات موارد متواضعة.

لقد أدّى التطور النوعي الذي تمتعت به الجماعات الإرهابية في الفترة الأخيرة في الدول العربية المختلفة إلى زيادة كفاءتها القتالية على الأرض، وعمل على تحسين قدرتها على الاستقطاب والحشد، وتدخلت بالنزاعات التي حصلت في العالم العربي وحوّلتها إلى صراعات مسلحة عنيفة، فأصبحت تمارس ضغوطاً كبيرة وخطرة على الأمن القومي العربي، كما أنّ هذه التطورات التي حصلت في الدول العربية التي تعاني من النزاعات المسلحة أعطت الفرصة للمنظمات الإرهابية لتمزيق النسيج الاجتماعي لهذه الدول، خاصة مع وجود الانقسام المذهبي والعشائري والقبلي الذي شهدته مع اشتداد حدة الصراع والتقسيم الطائفي الذي رافقها⁽⁴⁷⁾.

الفقرة الرابعة: التطرف على المستوى الدولي

تطرف الدولة ظاهرة قديمة مارستها الدول على اختلاف مشاربها، وخير مثال عليها هو تطرف (موسيليني) والذي شكّل جماعة متشدّدة عُرفت بالفاشية،⁽⁴⁸⁾ وكان هدفه الوصول إلى السّلطة، وحين تحقق هذا الهدف ألغى الأحزاب والمنظمات النقابية وقمع خصومه وأوقف كل نشاط لأي طرف من غير الفاشيين، حيثُ فرضت عقيدة العرق الأفضل بالعنف والقتل⁽⁴⁹⁾ إضافة إلى تطرف (جوزيف ستالين) في تطبيقه للاشتراكية في الاتحاد السوفيتي

⁽⁴⁷⁾ كمال عامر، مرجع سابق.

⁽⁴⁸⁾ هي تيار سياسي وفكري من أقصى اليمين، ظهر في أوروبا في العقد الثاني من القرن العشرين، له نزعة قومية عنصرية تُمجّد الدولة إلى حدّ التقديس، ويرفض نموذج الدولة الذي ساد أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر القائم على الليبرالية التقليدية والديمقراطية البرلمانية التعددية. تعود أصول الفاشية إلى التحولات الكبرى التي عرفت أوروبا في القرن التاسع عشر مع رسوخ فكرة الدولة الوطنية وبلوغ الحقبة الاستعمارية مراحلها الأخيرة. تقوم الأيديولوجية الفاشية على تبجيل هيبة الدولة والقائد والتركيز على التعصب للوطن. كما ألغت الفاشية الحرية الاقتصادية، ورفضت حقيقة أن المجتمع مكون من طبقات متباينة، وبناءً على ذلك رفضت الفاشية التنظيم النقابي وعوضته بهياكل تنظيمية تضم العمال وأرباب العمل على حد سواء.

⁽⁴⁹⁾ كريستيان غوشيل، موسوليني وهتلر: قصة تشكيل الحلف الفاشي، ترجمة أحمد الزبيدي، مدى للنشر والتوزيع، 2019، ص

بالقوة⁽⁵⁰⁾ أمّا على صعيد الوطن العربي والإقليمي فإن بروز حركات سلفية تكفيرية متطرفة في العصر الحديث كالحركة الوهابية والإخوان المسلمين والقاعدة وداعش يُعتبر مثلاً حياً للتطرف المضاد والذي ظهر كردّات فعل على تطرف الدّولة⁽⁵¹⁾.

يظهر تطرف الدّولة عادةً في سلوكها السياسي الداخلي والخارجي، فلو نظرنا إلى الولايات المتّحدة فإننا نرى أنّها وضعت نفسها وصيّة على حقوق الإنسان وضامنة له على المستوى المحلي والدّولي، وهي تقوم بنفس الوقت بالعديد من الانتهاكات الإنسانية على مستوى العالم، فالسّجل الأمريكي مليء بانتهاكات حقوق الإنسان بدءاً من إلقاء القنابل الذرية في اليابان على مدينتي (هيروشيما وناجازاكي) إبّان الحرب العالمية الثانية⁽⁵²⁾ وصولاً إلى حرب فيتنام وما تلاها من الحروب التي خاضتها وتخوضها الولايات المتّحدة الأمريكيّة بشكل مباشر في العراق وأفغانستان، وحروباً أخرى تخوضها بالوكالة عن طريق جماعات وتنظيمات مرتبطة بها أو تجمعهما مصالح مشتركة، وأيضاً الانتهاكات التي تحدث داخل أمريكا وما تقوم به السلطات الأمريكيّة من ممارسات لا أخلاقية، مثل التمييز العنصري بحق مواطنيها السود والتي كان آخرها قتل (جورج فلويد) بتاريخ 25-5-2020م من قبل عناصر الشرطة أثناء اعتقاله، مما أسفر عن أحداث شغب ومظاهرات عنيفة قام بها المواطنون الأمريكيون امتدت عدة أشهر احتجاجاً على سياسات وممارسات بلادهم⁽⁵³⁾ بالإضافة إلى الانتهاكات القائمة على التمييز العنصري ضد العرب والمسلمين والتي كان آخرها سياسات الرئيس الأمريكي (ترامب) التي تمثلت في تقييد الحريات وممارسة سياسات عنصرية، فأمرىكا تعتبر نفسها شرطيّ العالم ويحلّ لها ما لا يحلّ لغيرها⁽⁵⁴⁾.

⁽⁵⁰⁾ بهجت عبد الفتاح عبده، ستالين والفيل الأزرق: جنون الاضطهاد والتواطؤ فيما وراء تاريخ ما بعد الشيوعية، مجلة ديوجين، العدد 1، 2003، ص 42.

⁽⁵¹⁾ أحمد شوقي الفنجري وآخرون، الوهابية تشوه الإسلام، الطبعة الأولى، دار الكتاب الصوفي، القاهرة، 2011، ص 12-13.

⁽⁵²⁾ سوفيندريني كاكوتشي، العالم رهينة الدمار النووي: وكالة الأنباء العالمية انتر بريس سيرفيس، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.ipsinternational.org>

⁽⁵³⁾ Evan Hill, and others, Visual Investigation: How George Floyd Was Killed in Police Custody, The New York time, Aug. 13, 2020, Retrieved from: <https://nyti.ms/3mDFOEC>

⁽⁵⁴⁾ زينب عبد العظيم، الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب، مركز الحضارة للدراسات السياسية 2013، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3mDEJN4>

كما تستخدم أمريكا تقارير حقوق الإنسان السنوية كمبرر للتدخل في شؤون الدول الأخرى وفرض سياستها الانتقائية اتجاه هذه الدول، فتضع بعض الدول على قائمة الإرهاب وتُبرئ دولاً أخرى حسب ما تقتضي مصالحها، وكان آخرها شطب السودان من قائمة الإرهاب لخضوعها للإملاءات الأمريكية بضرورة التطبيع مع إسرائيل⁽⁵⁵⁾. كما هو الحال مع الموقف الأمريكي تجاه ملف حقوق الإنسان في السعودية وقطر وحتى بورما، إضافة إلى التقارير الجاهزة لانتهاكات حقوق الإنسان والتي تصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية بخصوص حقوق الإنسان في الصين وكوريا الشمالية والتي تستخدمها أمريكا كوسيلة للضغط على هذه الدول⁽⁵⁶⁾.

ولأمريكا تاريخ في انتهاكات خصوصية الأفراد والدول، فقد نفذت العديد من عمليات الرصد والتتبع طويلة المدى وبشكل مكثف، وذلك على الاتصالات داخل الولايات المتحدة وخارجها، والذي يُعتبر انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان والقانون الدولي⁽⁵⁷⁾ أمّا على صعيد التعدي المباشر والعنفي على دول ذات سيادة، وقتل آلاف المدنيين فهناك الكثير من الدلائل والبراهين على ذلك، كالضربات الجوية بطائرات دون طيار في باكستان واليمن وأفغانستان والعراق وسوريا وغيرها من الدول، ما تسبب في مقتل عدد كبير من المدنيين، يبرهن على ذلك المفكر الأمريكي (ناعوم شومسكي) عندما قال: "إنّه ومن وجهة النظر القانونية هناك ما يكفي من الأدلة لاتهام كل الرؤساء الأمريكيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بأنهم مجرمو حرب، أو على الأقل أنهم متورطون بدرجة كبيرة في جرائم حرب"⁽⁵⁸⁾.

⁽⁵⁵⁾ واشنطن تشطب السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب، بي بي سي، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55301079>

⁽⁵⁶⁾ حقوق الإنسان في أمريكا، مؤسسة حقوق الإنسان، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني: www.humanrights.com
⁽⁵⁷⁾ T.C. Sottek and Janus Kopfstein, Everything you need to know about PRISM, 2013, Retrieved from: <https://bit.ly/3Ds6QFH>

⁽⁵⁸⁾ Noam Chomsky, Global conversation program (TV interview), Euro news channel, 2015, Germany.

كما أنّ أمريكا تُحاول نشر رؤيتها وثقافتها عبر العالم كما يشير واقع العولمة، حيثُ أنّ الاستراتيجية السياسية الأمريكية المتعلقة بالتعامل الدولي والعلاقات الدولية مع شعوب العالم تقوم على تسويق الثقافة الأمريكية وأنماطها الحياتية إلى العالم تحت مبررات مختلفة مثل: تلاقح الثقافات الإنسانية، وحق الإنسان في الاطلاع على المعلومات، والمصادر المفتوحة، كما يُشدد صنّاع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة تسويق الثقافة الأمريكية إلى شعوب العالم بقصد تكريس مفهوم أمركة العالم⁽⁵⁹⁾.

وفي هذا الإطار يشير بعض الكتاب الأمريكيين وعلى رأسهم (بريجنسكي) في كتابه (بين عصرين) إلى إلزامية دخول المعركة الأيديولوجية على جميع المستويات بدءاً من حقوق الإنسان وصولاً إلى تصدير نمط الحياة الأمريكي، مثل: (الجينز، والديسكو، والعلوم، والتكنولوجيا، والعادات الأمريكية) وذلك من خلال استخدام ثورة التكنولوجيا والاتصالات، علماً أنّ أمريكا تسيطر على (65%) من قطاع الاتصالات والأقمار الصناعية في العالم، وتتحكم في تطوير شبكة المعلومات على النطاق العالمي⁽⁶⁰⁾.

من هنا نلاحظ وجود علاقة قوية بين ارتفاع مستويات التطرف ومستوى التقدم العلمي والتكنولوجي، حيثُ يمنح التقدم التكنولوجي بعض الدول أدوات هيمنة شرعية بلغة ماكس فيبر، وفي نفس الوقت يمنح المجموعات المنظمة أدوات تمكنها من الحشد والتجنيد.

جدير بالذكر أنه يصعب إيجاد تصنيف واحد ومطلق للمتطرفين؛ يظهر هذا جلياً في التغيرات التي الفتأت أو المجموعات التي تعنت بالمتطرفة من قبل الكثير من الدول؛ فإذا تمعنا في تاريخ العديد من التنظيمات السياسية والعسكرية، نجد أنّ غالبيتها في فترة معينة

⁽⁵⁹⁾ تصور، بها الدين محمود محمد، العولمة والإسلام ونهاية التاريخ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد 9، العدد 2، 2005، ص 183-187.

⁽⁶⁰⁾ ياس خضير البياتي، الغزو الإعلامي وتغليب الأفكار الفاسدة للوطن العربي، مركز الخليج للدراسات، 2012، أنظر الموقع

الإلكتروني: <https://2u.pw/qLXmt>

أُطلق عليها متطرفة، وربما امتلكت أفكاراً تطرفية ودافعت عنها علانية، إلا أنها تراجعت عن ذلك نتيجة لامتلاكها أدوات الممارسة الشرعية، ووصلها إلى السلطة (61).

المطلب الثاني: مفهوم العنف

جاء معنى العنف في معجم لسان العرب لابن منظور بمعنى "الخرق والتعدي، وهو ضد الرفق: ويُعنف عُنفًا، أي قسا عليه، وهو عنيف إن لم يكن رفيقاً في أمره، ونقول اعتنف الأمر أي أخذه بعنف، وأعنف الشيء أخذه بشدة وقسوة" (62) فكلمة (عنف) في اللغة العربية تفيد في معناها العام، الشدة والقسوة، في حين أن العنف في القاموس الغربي، يتمثل في الكلمة (violence) والتي تعبر عن الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأدوات متنوعة، وتحمل معاني العقاب والاعتصاب وانتهاك حريات الآخرين (63).

إذاً فالتعريفات اللغوية تتفق على أن العنف هو القسوة والقوة المادية والنفسية، إلا أن التعريفات الاصطلاحية للعنف متعددة المدلولات، يعود ذلك لاختلاف آراء الفلاسفة والعلماء بشكل عام، انطلاقاً من أيديولوجياتهم المختلفة، حيث يُعرّف (جميل صليبا) العنف على أنه: "نقيض الرفق، ومرادف للشدة والقسوة، والعنيف (violent) هو المتصف بالعنف: وهو كل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ويكون مفروضاً عليه وخارجاً عن إرادته، والعنيف هو القوي الذي تشتد قوته بازدياد الموانع التي تعترض طريقه، وتزداد سطوته حتى يُصبح مسيطراً على جميع جوانب النفس" (64). ويُعرفه (دينستين) على أنه: "استخدام وسائل القوة والقهر أو التهديد من خلال إلحاق الأذى والضرر في الأشخاص والممتلكات وذلك من أجل تحقيق

(61) هي مفهوم سياسي يعبر عن مدى قبول الشعب بإعطاء الحق في الحكم للقائمين على السلطة أو الحكومة التي تستند في وجودها إلى القواعد المحددة في الدستور أو في النظام القانوني.

(62) ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الخامسة، دار صادر، بيروت، 2005، ص 303.

(63) بشار يوسف، وجيه علي، مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية: جماعة الإخوان المسلمين في مصر أنموذجاً، مجلة أبحاث: كلية التربية الأساسية: كلية العلوم السياسية: جامعة الموصل، المجلد 11 العدد 1، 2011، ص 549.

(64) علي المحمداوي، الفلسفة والإرهاب أو في سلم السؤال وعنف الجواب، الطبعة الأولى، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2016، ص

أهداف غير قانونية أو مرفوضة⁽⁶⁵⁾. نستخلص مما سبق أنّ العنف هو استخدام القوة استخداماً غير مشروع، أو غير مطابق للقانون.

كما يُعرف القاموس الفرنسي العنف على أنه: "كل ممارسة للقوة عمداً أو جوراً وكلمة عنف (Violence) الفرنسية مستعارة من الكلمة اللاتينية التي تشير إلى القوة، والتي تعني في أصلها القوة (Force) وهي أيضاً مرادفة للكلمة ينتهك (violent) والتي تأتي بمعنى الهجوم والإيذاء والتدخل أو الفشل في إبداء الاحترام، والعنف مثل التحكم فهو يمنع الناس من تنفيذ أهدافهم ويرجعهم إلى الخلف، ويضع العراقيل في طريقهم، والعنف مثل القوة التي تفرض على الأفراد أو المجموعات تنفيذ أهداف معينة⁽⁶⁶⁾.

كما أنّ هناك سلوكاً شرعياً وسلوكاً غير شرعي للعنف، فقد عرّف (دينستي) العنف بصورة شاملة بوصفه: "الاستخدام غير الشرعي للقوة، أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين"⁽⁶⁷⁾. وفي نفس السياق بيّنت (باربارا وبيتر Whitmer.B) أنّ تقسيم العنف إلى سلوك شرعي وسلوك غير شرعي يُشير إلى التعارض بين الحق الاجتماعي الذي يكفله القانون والمكانة والعادة والقبول الاجتماعي، فالتبرير الأخلاقي الذي يضمنه الاحتكام إلى التعاليم الدينية والمبادئ والمسوّغات الأخلاقية، يُمكن أن يجعل شخصاً يملك سلطة قانونية أن يقوم بفعل شرعي ولكنه غير أخلاقي، وعلى الجهة الأخرى يمكن أن يقوم عضو عادي في مجموعة اجتماعية توصف بأنها متطرفة بعمل غير شرعي ولكنه أخلاقي⁽⁶⁸⁾.

نستخلص مما سبق أنّ هناك عنفاً مبرّراً وعنفاً غير مبرّر، ويختلف السلوك العنيف حسب الأنظمة والقوانين والحكومات، حيث أنّ العنف يُمكن حصره في نوعين اثنين هما:

⁽⁶⁵⁾ Alex p. Schmid, political Terrorism, Amsterdam: North –Hol– land publishing Company, 1983, p. 12.

⁽⁶⁶⁾ آقبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد 1، 2002، ص 102.

⁽⁶⁷⁾ حيدر البصري، القوة والعنف بين الشريعة والقانون، شبكة النبا للمعلومات، 2018، أنظر الرابط الإلكتروني:

<https://annabaa.org/arabic/annabaamagazine/15006>

⁽⁶⁸⁾ منى فياض، كيف حكمت إيران عواصمها الأربع، ميدل ايست Meo، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3BuWBQq>

العنف المادي والذي يكون موضوعه الجسد وما يلحق به من أذى، والعنف المعنوي الذي يلحق بالإنسان ويمس ضميره أو حرّيته، ويمكن أن يكون هذا العنف مُبرّراً وشرعياً أو مستهجناً وغير شرعي⁽⁶⁹⁾.

فهناك العديد من القوى التي تمارس العنف على اختلاف أهدافها السياسية والاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها، والتي سوف يتم تبيانها في الفرع الأول أدناه.

الفرع الأول: أشكال العنف وأهدافه السياسية

تتعدد أهداف ممارسة العنف وأشكاله من قبل مجموعة من الناس سواء كانت سياسية أو اجتماعية، ومن هذه الأشكال ما يلي:

1. العنف السياسي الذي يُمارس من قبل أنظمة الدولة ضد المواطنين، أو على جماعات وحركات معينة، وذلك لضمان استمرارية حكم النظام، وتحجيم دور المعارضة، حيثُ يستخدم النظام الحاكم أجهزة الدولة الأمنية وتصدير الأحكام والقوانين العسكرية لشرعنة ممارسة العنف، ويكون ذلك نتيجة إخفاق النظام الحاكم في استيعاب القوى الجديدة التي ترغب في المشاركة في السّلطة وتحصيل نصيب أكبر من الثروات والنفوذ، فيجرح النظام إلى استخدام القوة للسيطرة على هذه القوى والجماعات التي تمثل تحدياً له، ويعمل على تحجيمها، ويُعرف العنف في هذه الحالة باسم العنف الرسمي أو الحكومي⁽⁷⁰⁾.

2. العنف الشعبي (غير الرسمي): الذي يمارسه المواطنون، أو جماعات اجتماعية معينة كالتنظيمات السياسية، والطلبة، والفلاحين، والأقليات، والطوائف ضد النظام الحاكم أو بعض رموزه السياسية، وذلك من خلال التظاهرات، والإضرابات، والانقلابات⁽⁷¹⁾.

⁽⁶⁹⁾المرجع نفسه.

⁽⁷⁰⁾ناهدة زبون، مفهوم العنف في الفكر السياسي: دراسة نظرية مقارنة مع مفهوم الإرهاب، مجلة العلوم السياسية، المجلد 53، بغداد، ص 229-230.

⁽⁷¹⁾فريد جاسم القيسي، العنف في العراق: دراسة سوسولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف، الطبعة الأولى، لبنان، دار ومكتبة البصائر، 2012، ص 27.

3. العنف الذي تمارسه النُخب السياسية في النظام ضد عناصر أخرى من رموزه، وينشأ هذا العنف نتيجة الصراعات داخل النظام السياسي، ويكون من خلال: الاغتيالات، والاعتقالات، والتهميش السياسي، وأحياناً يصل إلى الصدام المسلح من خلال الانقلابات العسكرية⁽⁷²⁾.

4. العنف الذي يُمارس من قبل بعض القوى مُوجه إلى بعض الجماعات داخل المجتمع، وتكون أسبابه سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو دينية، وقد يميل النظام إلى جانب معين من جوانب الصراع لتصفية أحد أطرافه وقد يتخذ الحياد، وتسمى هذه الحالة بالعنف السياسي المجتمعي⁽⁷³⁾.

وعليه، فإن الجماعات التي تستخدم العنف السياسي لتحقيق أهدافها تعتمد في ذلك على حجم قوتها، وموقعها من النظام السياسي، وطبيعة أيديولوجياتها، ويمكن تصنيف أهدافها طبقاً للمعايير التي سوف نوضحها في الفقرات الأربعة التالية، حيثُ ستناقش الفقرة الأولى معيار الموقف تجاه الوضع القائم، والفقرة الثانية: معيار الشرعية، والفقرة الثالثة: معيار نوع الهدف وطبيعته، أما الفقرة الرابعة ستناقش: معيار المشروعية.

الفقرة الأولى: معيار الموقف تجاه الوضع القائم

لهذا المعيار اتجاهان:

الاتجاه الأول: يظهر إذا أخفق النظام الحاكم في استيعاب القوى الجديدة التي تُحاول المشاركة في السُّلطة، والظهور على الصعيد السياسي لتحصيل نصيب أكبر من الثروات والنفوذ، فيلجأ النظام إلى استخدام القوة للسيطرة على هذه الجماعات التي تمثل تحدياً له

⁽⁷²⁾ فريد جاسم القيسي، مرجع سابق، ص 28.

⁽⁷³⁾ ناهدة زيون، مرجع سابق، ص 231.

ويعمل على تحجيمها. جدير بالذكر أن الثوري البورجوازي الفرنسي (أنطوان برناف) قد أشار إلى أن أي توزيع جديد للثروة يستدعي توزيعاً جديداً للسلطة⁷⁴.

أما الاتجاه الآخر، فيتمثل فيما إذا شعرت هذه القوى أنّ النظام السياسي لا يعبر عن قيمها ومصالحها، ولا يسعى إلى تحقيق أهدافها، فإنّها قد تسعى إلى تغييره بالقوة، وقد يكون التغيير جُزئياً، أي تغيير بعض السياسات أو القرارات أو الأشخاص، أو كلياً بمعنى تغيير النظام برمته بما يشمل النُخبة والمؤسسات والتوجهات والسياسات، واستبداله بنظام آخر، أي هدم النظام الذي ثار الناس ضده وبناء آخر يحل محله⁽⁷⁵⁾.

الفقرة الثانية: معيار الشرعية (Legitimacy)

من جهة، يُعتبر العنف عملاً غير شرعي يُمثل خرقاً للحدود المقبولة لاستعمال القوة في العلاقات الاجتماعية، لذلك فهو ظاهرة سيئة وغير مرغوب فيها، لأنّ أهدافه تكون غير شرعية، أي لا يقرها الوعي الجمعي، ومن جهة أخرى يُمكن أن يُنظر إلى العنف بأنّه وسيلة شرعية لتحقيق أهداف مشروعة، وقد لا يتوفر طريق آخر سوى العنف للتخلص من أوضاع ظالمة ومختلة. والمثال الأوضح هنا هو حركات المقاومة المسلحة في المستعمرات وفي البلدان التي تعرّضت للاحتلال الكولونيالي الغربي أو النازي التي لم تنشأ إلاّ لتحرير أوطانها من ذلك الاحتلال الذي وقّع عليها وألغى الدولة فيها كلاً أو جزءاً. أما العنف الوطني المسلح الذي تلجأ إليه تلك الحركات فمشروعيته بيّنة لا غبار عليها؛ وهو ما تلحظه القوانين الدولية نفسها حين تُقرّه وتشرعن حقّ الدول والحركات الوطنية المحتلة أراضيها فيه. وقد يحدث أحياناً ما تسمى ممارسة حقّ الدفاع المشروع عن الاستقلال والسيادة، باستعادتهما أو الكفاح من أجل استعادتهما بالسلاح، من جانب الدولة فحسب، أو من جانب الحركات الوطنية وحركات المقاومة فحسب بل من لدهما معا ومن طريق تعاونٍ وتنسيق. يقع ذلك في الغالب، في

⁷⁴ Francesco Dendena, « L'expérience de la défaite, la rencontre avec l'histoire : Barnave et ses écrits historiques, *La Révolution française* [En ligne], 10/2016, mis en ligne le 13 juin 2016, consulté le 09 octobre 2021; DOI, Retrieved from: <https://doi.org/10.4000/lrf.1558>,

⁽⁷⁵⁾ نور الدين دخان، العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحوّل الديمقراطي في المنطقة العربية، الطبعة الأولى، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، ص 49.

حاليين: تقسيم الكيان المحتل من قبل قوى الاحتلال وضعف إمكانيات الدولة ونقص قدرتها على مواجهة الاحتلال وتحرير أرضها، المثال الأول، الثورة التحريرية الفيتنامية، إبان انقسام البلد إلى شمال وجنوب في سياق الاحتلال الأمريكي حيث حصل التحالف بين الفيتكونغ والدولة في هانوي لمواجهة الغزاة الأمريكيين، وعملائهم في الداخل وصولاً إلى إسقاط سايفون ودحر الاحتلال الأمريكي. والمثال الثاني؛ لبنان، الذي تعرض جنوبه للاحتلال في العام 1978، (فيما سمى بعملية الليطاني) وتوسّع نطاق احتلاله في العام 1982 (عملية سلامة الجليل الأعلى) وحصار بيروت (قبل الانكفاء الصهيوني إلى مناطق الجنوب بعد العام 1985). لم تكن الدولة اللبنانية قادرة على تحرير الجنوب، لكنها غطت، سياسياً مقاومة شعبية مسلحة انطلقت في البلاد، منذ صيف العام 1982، وأسبغت عليها الشرعية محلياً ودولياً وتبادلت معها الأدوار وصولاً إلى إنجاز التحرير في الخامس والعشرين من مايو 2000. وأياً تكن الجهة التي تقود العنف الوطني المسلح ضد الاحتلال، دولة كانت أو مقاومة شعبية، فإن مشروعية هذا العنف ومسوغه ليسا متأتين فحسب من إقرار القانون الدولي له واعتراف قرارات مؤسساته به، وإنما مأتاه من فعل الاحتلال نفسه⁷⁶.

جدير بالذكر أن العقد الاجتماعي يلعب بين الشعب والدولة دوراً بالغ الأهمية في تحديد شرعية استخدام العنف من عدمه⁽⁷⁷⁾، فمن المعلوم لدى ماكس فيبر أن الدولة تعرف أصلاً باحتكار العنف المادي المشروع، بمعنى أن مشروعيتها تأتيها من القدرة على توحيد العنف وتنظيمه وممارستها باسمها ولمصلحتها، عدا ذلك لا تتوفر فيها صفة الدولة، وعندما يتحقق لها ذلك تعتبر باقي أنواع العنف التي تمارسها الجماعات الأخرى غير مشروع⁷⁸.

⁷⁶ عبد الإله بقلزيز، في مشروعية العنف الوطني، صحافة عربية، عن جريدة الشروق، القاهرة، 26 أكتوبر 2021، ينظر الموقع:

<https://bit.ly/3IJMBxe>

⁽⁷⁷⁾ حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 59.

⁷⁸ Max Weber, le Savant et le Politique, Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, bénévole, Professeur associé, Université du Québec à Chicoutimi, p 87, Site web pédagogique, Retrieved from: <http://jmt-sociologue.uqac.ca/>

الفقرة الثالثة: معيار نوع الهدف وطبيعته

عادةً ما تكون أهداف العنف مرتبطة بالسعي إلى السيطرة على السلطة أو تغيير بعض سياسات النظام، أو إزاحة بعض الشخصيات من النخبة الحاكمة أو المشاركة بشكل أكبر في عملية صنع القرار وقد يكون العنف من جانب النظام للتخلص من القوى المعارضة له، كما قد يكون من جانب المجتمع بُغية أهداف اقتصادية واجتماعية، كالمطالبة بإحداث تغييرات تتعلق بأسس توزيع الثروة والدخل في المجتمع والاستفادة من الخدمات الأساسية وضمان حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية (79).

الفقرة الرابعة: معيار المشروعية (Legality)

ويعني اتفاق الممارسات السياسية مع الإطار الدستوري-القانوني السائد في المجتمع، فالفعل يُصبح مشروعاً عندما يستند إلى نص دستوري أو قانوني، ويكون غير شرعي عندما لا يستند إلى نص دستوري أو قانوني، فيمكن أن يكون العنف وسيلة لتحقيق أهداف مشروعة، أي يقرها القانون. يركز المساندون للنظام عادةً على فكرة المشروعية لتبرير ممارسات النظام، وأن لجوء النظام لاستخدام العنف على نطاق واسع، أمر شرعي، وهذا ما لا يقبله الرأي العام والمجتمع، فالقوانين التي تُصفي صبغة المشروعية على ممارسات النظام العنيفة تُعد غير شرعية، خاصة إذا كانت صادرة طبقاً لإرادة الحاكم، ولا تُعبر عن إرادة المحكومين، وعليه، فالعنف السياسي يتضمن كافة الممارسات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم وتوجهاته الأيديولوجية، أو سياساته الاقتصادية والاجتماعية، هذا وقد يكون العنف منظماً أو غير منظم، وقد يكون فردياً أو جماعياً، علنياً أو سرياً، وقد يكون مستمراً لفترات طويلة، أو سريعاً ومؤقتاً (80).

وسوف نقوم فيما يلي بمناقشة واحدٍ من أهم المصطلحات المرادفة للعنف وهو الإرهاب، والذي يُعتبر المرحلة التالية للتطرف والعنف.

(79) نور الدين دخان، مرجع سابق، 2018، ص 50.

(80) نور الدين دخان، مرجع سابق، ص 50.

المطلب الثالث: الإرهاب

إن الإرهاب هو المرحلة العملية والتالية للتطرف والعنف، وهو بمثابة الانتقال من التطرف الفكري إلى التطرف العملي، فلقد شهدت ظاهرة الإرهاب تطوراً بمرور الزمن شأنها شأن أي ظاهرة أخرى، لذا سنحاول التطرق إلى التطور التاريخي الشامل لهذه الظاهرة، حيث لا يخفى على أحد أنّ ظاهرة الإرهاب هي ظاهرة قديمة رافقت الإنسانية على مدار الأزمان، وقد مورس الإرهاب من قبل الأفراد والجماعات بُغية تحقيق أهدافهم من خلال الرعب والخوف، وقد كانت أول صورة للعمل الإرهابي ما تم بين (قابيل وهابيل) من اعتداء وعنف⁽⁸¹⁾. إذاً فالإرهاب مورس بين الأفراد أنفسهم، وأيضاً من قبل السلطة الحاكمة ضد المحكومين، كما مورس بين الدول على المستوى الدولي بهدف السيطرة وبسط النفوذ.

وكما تشير البرديات المصرية القديمة إلى صور الرعب والعنف والقسوة التي سادت بين الكهنة، وتحدث أيضاً الموسوعة البريطانية عن أنّ الإرهاب مورس على مرّ العصور وفي مختلف أنحاء العالم، وخاصة في اليونان حوالي عام (349 ق.م) وفي روما في حدود العام (37م) هذا وقد كانت الجاهلية قبل الإسلام تتميز بالعنف والتطرف، وبعد ظهور الإسلام تحوّل التطرف من العقلية القبلية القائمة على التعصب للقبيلة إلى التطرف المستند إلى الدين، ويُذكر أنّ حركة الخوارج كانت هي الحركة الأم التي انشقت عنها العديد من الحركات الإسلامية المتطرفة فيما بعد⁽⁸²⁾.

يُعتبر مفهوم الإرهاب بصورته الحالية من المفاهيم السياسية الحديثة، والتي أضحت تعريفها من التحديات التي تواجه الباحثين والمتعاطين معها، حيث أنّ لكل دولة من الدول مصالحها الخاصة التي تلعب دوراً في صياغة تعريف محدد لهذا المفهوم، لذا فإن وضع

⁽⁸¹⁾ أحمد محمد، أقدام إرهاب على الأرض: بين ابني آدم قابيل وهابيل، صحيفة الاتحاد، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2YFKLJM>

⁽⁸²⁾ أنس أحمد، دراسة تحليلية حول ظاهرة الإرهاب، مركز الفرات للدراسات، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: http://firatn.com/?page_id=40

تعريف محدد لظاهرة الإرهاب على المستوى الدولي أمراً ليس بالسهل، لأن كل دولة من الدول تُعرّف الإرهاب بما يتلاءم ومصالحها الاقتصادية والثقافية، والاجتماعية، وتوجهاتها الفكرية⁽⁸³⁾.

في هذا الإطار يقول الناقد الأمريكي (مايكل بارينتي) في كتابه (اختراع أو فبركة الحقيقة): إن تصنيف الأفراد إلى إرهابي وغير إرهابي تقررته وسيلة الإعلام، فحرب العصابات الشعبية والتي تقول وسائل الإعلام الغربية إنها إرهابية، تُصنف المرتزقة في (أنغولا ونيكراغوا وموزمبيق) الذين يعملون لحساب وكالة الاستخبارات الأمريكية بالثوار والمقاومين، ونفس هذه الوسائل الإعلامية تنتقد عمل الدول اليسارية التي تدافع عن نفسها في وجه هؤلاء الثوار وتصف ممارساتهم بإرهاب الدولة، ولا تستعمل هذا الوصف للأعمال التي تقوم بها أمريكا ضد الحركات التحررية والدول التي يتم الاعتداء عليها، والتي تقاوم من أجل الحصول على حقها المشروع في تقرير المصير والاستقلال⁽⁸⁴⁾. وهناك أوجه أخرى من الإرهاب كقيام دول بنفسها أو بمساعدة بعض التنظيمات أو المرتزقة القيام بممارسة أعمال إرهابية ضد دول أخرى تتمتع بالسيادة، وكذلك أعمال العنف التي ترتكب من قبل أفراد أو مجموعات تُعرض حياة أفراد المجتمع للخطر أو تنتهك الحريات الأساسية وذلك لتحقيق مكاسب شخصية⁽⁸⁵⁾ لذا سوف نعرض وناقش مجموعة من التعريفات على مستويات عدة، وحبّ زمنية مختلفة لكي نقف على الأسباب المحتملة لظاهرة الإرهاب.

إن كلمة الإرهاب مشتقة من كلمة "رهب بمعنى خاف، ورهب الشيء أخافه، وأرهب القوم خوّفهم"⁽⁸⁶⁾ كما ورد مصطلح الإرهاب في القرآن الكريم بمعاني متعددة، فقد وردت هذه الكلمة بمعنى القوة لزرع الخوف والرعب في نفس الأعداء في قوله تعالى: "وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَّا

⁽⁸³⁾ محمد شوقي عبد العال، رؤية سياسية قانونية: التطورات المعاصرة في ظاهرة الإرهاب الدولي، المركز العربي للبحوث والدراسات، جمهورية مصر العربية، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/39698>

⁽⁸⁴⁾ نبيل دجاني، أجهزة الإعلام الغربية وموضوع الإرهاب، لبنان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 291، شهر 5، 2003، ص 32.

⁽⁸⁵⁾ أسامة أبو حجاب، علاقة الإرهاب بالإجرام السياسي والسبل القانونية لمكافحته، الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012، ص 68.

⁽⁸⁶⁾ الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، الدار العربية للكتاب، 1983، ص. 263.

اسْتَطَعْتُمْ مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ" (87) هذا وقد عرّف مَجْمع اللّغة العربية في معجمه الوسيط الإرهابيين بأنهم: "الذين يسلكون سبيل العُنف والإرهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية" (88) فكان معنى الإرهاب هو: "استخدام العُنف أو التهديد بكافة أشكاله المختلفة، كالاغتيال، والتشويه، والتعذيب، بُغية تحقيق مكاسب سياسة معينة، مثل كسر روح المقاومة، والنيل من معنويات الأفراد والمؤسسات، أو كوسيلة للحصول على معلومات، أو مكاسب مادية، أو لإخضاع طرف معارض لتوجهات الجهة الإرهابية" (89)، وفي كتاب "القاموس السياسي" لأحمد عطية الله، فإن كلمة إرهاب تعني: "محاولة نشر الذعر والفرع لتحقيق أغراض سياسية، كما أنّ الإرهاب وسيلة تستخدمها الحكومة الاستبدادية لإرغام الشعب على الخضوع والاستسلام" (90).

ولقد ورد مفهوم الإرهاب في كتاب "قاموس العلوم الاجتماعية" بأنه: "فعل لا يُعير اهتماماً بمسألة الضحايا، وهو يوجه ضرباته التي لا تأخذ غطاءً مُحدداً تجاه أهدافه المقصودة بهدف خلق جو من الرعب والخوف" (91). وقد عرّف قاموس (Oxford) الإرهاب (Terrorism) بأنه: "استخدام العُنف والتخويف، خصوصاً لتحقيق أهداف سياسية" (92) هذا وتُعرف عصبة الأمم الإرهاب بأنه: "أعمال إجرامية موجهة ضد دولة ما، ويكون الهدف منها إثارة الفرع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو لدى العامة" (93).

وهناك رأي سائد، حسب الباحث كريم طرابلسي، بين المتخصصين بدراسة الإرهاب يُقرر أنّ الإرهاب بطبيعته أمر يصعب تعريفه حتى إنّ الحكومات العالمية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية لم تتفق على تعريف واحد للإرهاب، فالقول السائد في

(87) سورة: الأنفال، 60

(88) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1972، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/Ljqn2>

(89) حمدان رمضان محمد، الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلام العالمي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 11، العدد 1، جامعة الموصل، 2011، ص 271.

(90) أحمد عطية الله، القاموس السياسي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص 45.

(91) محمد عاطف غيث، قاموس العلوم الاجتماعية دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989، ص 60.

(92) Oxford, Advanced learner's Dictionary of current English, 1976.

(93) league of nations, convention for the prevention and punishment of terrorism. 1937, Retrieved from: <https://dl.wdl.org/11579/service/11579.pdf>

الولايات المتحدة يقول: "إنّ الإرهابي عند شخص ما، هو مناضل من أجل الحرية عند شخص آخر" (94).

وفي هذا الإطار ومن أجل إيجاد تعريف موحد للإرهاب فقد اجتمعت اللجنة الفرعية المنبثقة عن الأمم المتحدة، وناقشت التعريفات المختلفة للإرهاب على أمل الخروج بتعريف موحد ومقبول ومنتق عليه على المستوى الدولي، إلا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أجهضت هذه الجهود وقالت: إنّ تحديد تعريف للإرهاب ليس ضرورياً وهو الأمر الذي أفضل الخروج بتعريف موحد لظاهرة الإرهاب، حيث ركّزت الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب الفردي، ورفضت مطالب كافة الدول العربية والإفريقية والشرقية بالنظر إلى الإرهاب نظرة شمولية واسعة، وإدراج إرهاب الدولة في التعريف، إضافة إلى إدراج أعمال العنف التي تقوم بها بعض الدول تجاه دول أخرى بهدف الهيمنة عليها ضمن تعريف الإرهاب، كلّ ذلك لعب دوراً في عدم اتفاق الدول على تعريف موحد لظاهرة الإرهاب (95).

جدير بالذكر أنّ مصطلح الإرهاب الدولي استخدم للمرة الأولى من قبل مجلس الأمن الدولي في القرار (748) في 31 مارس 1992م ضد الحكومة الليبية، وهو قرار يحظر على أيّة دولة مد يد العون أو المساعدة أو الاشتراك في أيّة أعمال إرهابية على أراضي دولة أخرى يقصد منها التهديد والرعب (96). وحسب قاموس كنوز اللّغة الفرنسية فقد تبين أنّ هناك وجهين مُحتملين للإرهاب، الأول: هو الإرهاب المرتبط بالثورة الفرنسية والذي يعني سياسة التخويف والترهيب التي تُمارسها الدولة والحكومة باسم الثورة لتحقيق أهداف سياسية معينة، والثاني: هو جملة من الأعمال العنيفة التي يمارسها تنظيم سياسي من أجل تفكيك المجتمع ثم إعادة تنظيمه وخلق مناخ من انعدام الأمن لإسقاط النظام وتفكيك السّلطة (97).

(95) كريم طرابلسي، مفهوم الإرهاب. كيف تلاعبت به أميركا تاريخيا ليوائم مصالحها؟، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3lzhDld>

(96) جابر القفصي، الإرهاب: صناعة إسلامية أم دولية، مجلة مسارات، مجمع إفريقيا للدراسات والتوثيق والنشر، تونس، المجلد 5، 2016، ص 96.

(97) Tresor de la Langue Francaise; Dictionnaire du 19 et 20 siècle; voir, Retrieved from:

<https://atilf.fr>

هذا ويقول (شارل وولف كيغلي): إنّ هناك أكثر من مئة وتسعة تعريفات للإرهاب تقضي جميعها إلى تعدد المقاربات، لأنّها ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه والأبعاد والمنطلقات، أمّا تعريف الأمم المتّحدة الذي أعدّه مجموعة من الحكماء في نوفمبر 2004م فقد ركّز على ظاهرة استهداف المدنيين كهدف سهل مُفضّل لترهيبهم وتحييدهم وإسكاتهم واستخدامهم كوسيلة في حربهم ضد دولة ما، وهو التعريف الذي يتبناه مجلس الوحدة الأوروبية⁽⁹⁸⁾.

نستخلص مما سبق أنّ كل هذه التعريفات النظرية والقانونية بقيت سجينة تحليل دائري يعيد إنتاج تعريف الإرهاب باعتباره جزءاً من العنف السياسي لبثّ الخوف والرعب، ولم يتم البحث في أسبابه المتعددة والمختلفة ومناخاته وسياقاته التاريخية، فالإرهاب قضية جدلية في الواقع البشري، مع وجود إجماع لدى المفكرين والعلماء على أنّ هناك عدة خصائص إذا لاصقت السلوك البشري يُحكم عليه بأنّه سلوك إرهابي بغض النظر عن الهدف أو عن مدى الشرعية التي يمتلكها. وهنا من الأهمية بمكان سبر أغوار هذه الظاهرة، للتعرف على بداية ظهورها في الغرب وأسبابها المحتملة، وذلك بالوقوف على تحليل مغذيات الإرهاب وتمظهرات وجوده في المجتمعات، وذلك من خلال فرعين يبحث الفرع الأول: في ظهور الإرهاب بالغرب، والفرع الثاني: يناقش أسباب ظهوره المحتملة.

الفرع الأول: ظهور مفهوم الإرهاب في الغرب (Terrorism):

شكّلت مذبحة يوم القديس (بارتيليمي- Massacre de la Saint-Barthélemy) في عام 1572م نقطة تحوّل في تاريخ التطرف والإرهاب حيثُ بدأت كمجموعة اغتيالات مخططة، أعقبها موجة عنيفة من القتل من قبل الكاثوليك ضد البروتستانت، وذلك في فترة الحروب الدينية الفرنسية، هذا وقد طالت المذبحة العاصمة الفرنسية (باريس) والريف والمراكز الحضرية الأخرى، وقد استمرت المذبحة عدة أسابيع، وحسب التقديرات فقد راح ضحيتها ما يقارب (30,000) قتيل⁽⁹⁹⁾.

⁽⁹⁸⁾ Gabor et hamard Le terrorisme et l union europeenne Budapest 2002, Retrieved from:

<https://2u.pw/WdEPy>

⁽⁹⁹⁾ ذبح القديس بارتيليمي (Slaughter of Saint Barthelemy) موسوعة اللغة العربية (Mimir) 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

إن تعبير الإرهاب هو أحد نتائج الثورة الفرنسية، فقد ظهر من ناحية واقعية في عام 1793م، وحدث ذلك عندما أعلن (روبسبير Robespierre) بداية عهد الإرهاب أو الرهبة (Reign of Terror) في فرنسا بتاريخ (10 مارس 1793م - 27 يوليو 1794م)⁽¹⁰⁰⁾ ومن هنا اشتقت اللغتان الإنجليزية والفرنسية كلمة (Terrorism) بمعنى الإرهاب، فخلال الثورة الفرنسية مارس (سان جيست S. Just) و(كوثون Couthon) العنف السياسي على نطاقٍ واسعٍ، حيثُ اقترفا إعدامات جماعية طالت كل أنحاء فرنسا، حتى بلغ العدد التقريبي لمن أُعدموا في مدينة (باريس) وحدها بالأشهر الأخيرة من عهد الإرهاب (1366) مواطناً فرنسياً⁽¹⁰¹⁾.

الفرع الثاني: الأسباب المحتملة للإرهاب

بالنظر لتعدد المداخل التي يمكن من خلالها معرفة وتشخيص ظاهرة الإرهاب على المستوى الدولي يمكن الإشارة إلى أن اللجنة الاقتصادية المتخصصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وضعت في العام 1972م الدوافع والأسباب التي تقف وراء انتشار ظاهرة الإرهاب، وقسمتها إلى أسباب اقتصادية وأسباب اجتماعية، وقد كان في مقدمتها وجود نظام اقتصادي دولي غير عادل يمكن أن يؤدي إلى خلق حالة من الغضب والعداء المستمر بين الشعوب، إضافة إلى الاستغلال الأجنبي لموارد الدول والتدخل في شؤونها والتأثير في سياساتها والذي ينتج عنه ظاهرة التبعية، وأيضاً التدمير المتعمد للبنية التحتية في الدول من وسائل نقل وهياكل اقتصادية وغيره⁽¹⁰²⁾.

كما أشارت اللجنة الاقتصادية المتخصصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن الظلم والاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفقر والجوع والشقاء وانعدام الأفاق

<https://mimirbook.com/ar/1035ebe70d1>

⁽¹⁰⁰⁾ صباح سعيد الزبيدي، الإرهاب عدو للبشرية، وكالة جراسا الإخبارية، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.gerasanews.com/print/18571>

⁽¹⁰¹⁾ صباح سعيد الزبيدي، مرجع سابق، 2018:

⁽¹⁰²⁾ كمال النيص، ظاهرة الإرهاب المفهوم والأسباب، والدوافع، الحوار المتمدن، دراسات وأبحاث قانونية، 2011، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3p2x91p>

والإحباط...، كلها عوامل تلعب دوراً كبيراً في تغذية التطرف، كما أنّ تراجع البيئة الاقتصادية الدولية والهيمنة على الاقتصاد العالمي من قبل أقطاب العالم يؤثر بشكل سلبي على المجتمعات، ويؤدي إلى الجنوح نحو التطرف⁽¹⁰³⁾.

أمّا عن أساليب وصور الإرهاب التي سادت عبر التاريخ القديم والحديث فهناك العديد من الأمثلة الواضحة عليها كما أوردها (جمال نصار) في بحثه المعنون بـ (حول ظاهرة الإرهاب: محدداته وحقيقة المواجهة والتناقضات الدولية)، حيث يذهب إلى الاحتلال الروماني لمصر قبل الفتح الإسلامي قام بإعدام آلاف المسيحيين المصريين، وقام الصليبيون بعدد كبير من المسلمين عندما اجتاحوا القدس بعد أن وعدوهم بالعمو إن استسلموا، وقد أباد (جوزيف ستالين) عدّة ملايين من البشر في القرن التاسع عشر حتى وفاته في العام 1953م، كما قُتل مئات الآلاف في (بغداد وأفغانستان وفيتنام) باليورانيوم الناضب على يد الأمريكان، إضافة إلى قتل الأمريكان آلاف الأفارقة أثناء محاولة اختطافهم وإخراجهم القسري من إفريقيا لإرسالهم إلى أميركا بهدف استخدامهم في استصلاح الأراضي والعمل في مزارع ومشاريع الأمريكان ذوي البشرة البيضاء⁽¹⁰⁴⁾.

كما ضربت الولايات المتحدة الأمريكية مدينتي (هيروشيما ونجازاكي) اليابانيتين بالقنبلة النووية مما نتج عنه مقتل ربع مليون شخص وإصابة ملايين آخرين بالسرطان بسبب الإشعاع⁽¹⁰⁵⁾ وما جرى نتيجة الحرب العالمية الأولى التي راح ضحيتها ثمانية ملايين شخص، والحرب العالمية الثانية والتي قُتل فيها سبعة عشر مليون شخص، والمذابح المروعة المتبادلة بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا والتي راح ضحيتها عشرات الآلاف⁽¹⁰⁶⁾

⁽¹⁰³⁾ كمال النيص، مرجع سابق.

⁽¹⁰⁴⁾ جمال نصار، ظاهرة الإرهاب: محدداته وحقيقة المواجهة والتناقضات الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، أنظر الموقع

الإلكتروني: <https://bit.ly/3iNzoBB>

⁽¹⁰⁵⁾ المرجع نفسه.

⁽¹⁰⁶⁾ الحرب العالمية الأولى: الأطراف والخسائر، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3apRuol>

ومذابح (دير ياسين وصبرا وشاتيلا ومدرسة بحر البقر وملجأ قانا) في فلسطين على أيدي العصابات الصهيونية⁽¹⁰⁷⁾.

وعلى صعيد القوانين المضادة للإرهاب فقد سنت بريطانيا وكندا وأستراليا عدداً من القوانين الخاصة بالإرهاب، كما أنّ هناك عدداً من الدول العربية التي عانت من الظاهرة شرّعت قوانين خاصة بها، مثل: (قانون الإرهاب المصري لسنة 1992م⁽¹⁰⁸⁾)، وقانون الإرهاب المغربي لسنة 2003م⁽¹⁰⁹⁾، وقانون الإرهاب السوداني لسنة 2014م⁽¹¹⁰⁾، وقانون الإرهاب الإماراتي الجديد لسنة 2014م⁽¹¹¹⁾، وقانون الإرهاب السعودي الجديد لسنة 2014م⁽¹¹²⁾، وقانون الإرهاب التونسي لسنة 2015م⁽¹¹³⁾.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن القانون المغربي يُعرف الأفعال بأنها أفعال إرهابية "عندما تكون لها علاقة بمشروع فردي أو جماعي يهدف إلى المس الخاطر بالنظام العام بواسطة التخويف أو التهيب أو العنف"⁽¹¹⁴⁾، في حين ينص قانون الإرهاب السوداني في مادته الثانية في ما يتعلق بتعريف الإرهاب على أنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه ويقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى

⁽¹⁰⁷⁾ ياسر علي، المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، شمس للطباعة والنشر، بيروت، 2009، ص 36.

⁽¹⁰⁸⁾ الجمعية العامة للأمم المتحدة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثالثة عشرة، قانون الطوارئ والقوانين الأخرى التي تنظم مكافحة الإرهاب في الوقت الحاضر، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/8W6mh>

⁽¹⁰⁹⁾ القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب، المملكة المغربية، صدر أمر بتنفيذه بظهير رقم 1.03.140، بتاريخ 28 أيار، 2003، أنظر الموقع الإلكتروني: https://menarights.org/sites/default/files/2019-01/CT_Law_AR.pdf

⁽¹¹⁰⁾ قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2014، بنك السودان المركزي، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3oNiA1n>

⁽¹¹¹⁾ الأمم المتحدة: المعني بالمخدرات والجريمة: وثيقة، القانون الإماراتي لمكافحة الإرهاب، نيويورك، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/11jSw>

⁽¹¹²⁾ الأمم المتحدة: المعني بالمخدرات والجريمة: وثيقة عمل، القانون السعودي لمكافحة الإرهاب، مرجع سابق، 2014. <https://www.unodc.org>

⁽¹¹³⁾ بوابة التشريع في تونس: البوابة الوطنية للإعلام القانوني، قانون أساسي عدد 26 لسنة 2015 مؤرخ في 7 أوت 2015 يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.legislation.tn>

⁽¹¹⁴⁾ القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب، 2003.

إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم وإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الممتلكات العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الاستراتيجية القومية للخطر⁽¹¹⁵⁾.

المبحث الثاني: السياقات والإسنادات الدينية والكونية للتطرف

لا يمكن تجاهل حقيقة أنّ ظاهرة التطرف ملاصقة وتسير بشكل طردي مع سياقات اجتماعية وسياسية ودينية في المجتمعات، بل إنّها تنمو في مجتمعات أكثر من مجتمعات، ليس نتيجة لغياب العوامل الدافعة، وإنما نتيجة للتركيبية الاجتماعية والسياسية والديمقراطية لهذه المجتمعات؛ فعلى سبيل المثال تُعتبر المجتمعات الفتية أكثر جنوحاً نحو التطرف من المجتمعات التي بها نسب مرتفعة من الشيوخ...

إنّ التطرف وُجد في كل الحركات المجتمعية سواء الدينية أو اللادينية، ويعتمد تعاضل ظهوره في مجتمع أكثر من غيره أو في بيئة أكثر من غيرها على قدرة البيئة على التحكم في ذاتها وسيادتها من ناحية، ومن ناحية ثانية درجة تطورها المعرفي والثقافي الحضاري⁽¹¹⁶⁾.

وعليه، سيقوم هذا المبحث على نقاش وتحليل ظاهرة التطرف من حيث مرتكزات الحركات المتطرفة حول العالم في الاستقطاب والتجنيد والسياقات والإسنادات الدينية المختلفة، سواء في مذاهب الكتب السماوية أو غير السماوية وذلك من خلال ثلاثة مطالب يبحث أولها: في منطلقات الحركات المتطرفة في التجنيد والعقائدية والاستقطاب وثانيها: يتناول بعض الحركات التي تتخذ من الدين منطلقاً لها وفي خاتمة المبحث سيتناول المطلب الثالث: التطرف في السلوك البشري اللاديني.

⁽¹¹⁵⁾ قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2001، موقع المجلس الوطني، جمهورية السودان المادة قم (2) أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.parliament.gov.sd>

⁽¹¹⁶⁾ ريم بن إسماعيل وآخرون، البعد الاجتماعي في فهم ظاهرة التطرف العنيف، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومحامون بلا حدود، 2020، ص 38-40، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.ftdes.net/rapports/extremisme.pdf>

المطلب الأول: التجنيد والعقائدية والاستقطاب

تُعتبر الاختلافات الدينية والعقدية من الدوافع المهمة للأنشطة المتطرفة للأقليات الدينية، حيث أنّ هذه الأقليات لها طقوس وشعائر مختلفة عن الأغلبية الدينية، لذلك فإنّ التعصّب والتشدد هو الأسلوب الذي يتم التعامل به مع هذه الأقليات، وكرّده فعل لهذا التعامل فإنّ غالبية هذه الأقليات تلجأ إلى تشكيل جماعات متطرفة للدفاع عن كينونتها ووجودها، ومن الأمثلة على ذلك، الإرهاب الذي مارسه (الكاثوليك) في (إيرلندا) ضد (البروتستانت) مما دفع (البروتستانت) إلى الرد بالمثل وممارسة المزيد من الإرهاب ضد (الكاثوليك) وأيضاً هذا ما حصل لطائفة (التاميل) الذين يُعتبرون أقلية دينية هندية، فقد مورس ضدها الإرهاب من قبل الأغلبية السنغالية، كذلك أعمال العنف التي يقوم بها اليهود ضد الفلسطينيين مستندين على عقائد دينية تصرح لهم بممارسة العنف بأمر إلهي. وفي هذا الصدد أشار الأمريكيان (أرموند شيهان ووليام) في كتابهما (سياسة الهستيريا) بأن بريطانيا في قصفها لمدينة هامبورغ الألمانية استخدمت مصطلح القتل باسم الله حيث دمرت المدينة بشكل كامل تحت هذه الذريعة⁽¹¹⁷⁾.

أمّا فيما يخص الحركات الإسلامية فإن قدرتها على التجنيد والاستقطاب ترجع إلى عدة أسباب وعلل أساسية اتسمت بها بعض الدول العربية ومنها: فشل الدولة القطرية بالدولة العربية استقلت بعد أعوام كثيرة من الاستعمار⁽¹¹⁸⁾، ولم تنجح في كثير من الأحيان في تحقيق مطالب وطموح شعوبها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً فعلى الصعيد السياسي لم تستطع الوصول إلى الحكم الرشيد، أمّا على الصعيد الاقتصادي فقد أدت سياساتها إلى

⁽¹¹⁷⁾ ثامر إبراهيم الجهماني، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، الجزائر، دار الكتاب العربي، 2002، ص 105.

⁽¹¹⁸⁾ (الكولونيالية) بمعنى (الهيمنة والسيطرة) لدولة ما على أراضي دول أخرى وشعوبها، وقد درجت التّرجمات العربية على توصيفها (بالاستعمار والاستعمارية). نشأ المصطلح بالتوازي مع ازدهار الرأسمالية كقوة عملاقة صاعدة في العالم الغربي، والغزو الأوربي لآسيا وإفريقيا.

زيادة الفجوة بين الطبقات وتقلص الطبقة الوسطى وظهرت المحسوبية والواسطة، وضعفت العدالة الاجتماعية وقلت الفرص واتسم الاقتصاد بالضعف⁽¹¹⁹⁾.

أما على الصعيد الثقافي فقد وجدت أجهزة التعليم صعوبات كثيرة في إيصال رسالتها التربوية؛ فلم تستطع أن تزرع الوعي والانتماء والتفكير النقدي لأنها صممت كثيراً من مناهجها على الأساليب التلقينية غير التفاعلية، كما رسخت في بعض مضامينها فكرة تقبل السلطة الهرمية بدون إعمال العقل واستخدام مهارات النقد والتحليل. ولعل ذلك قد عزز التوجهات الطائفية والأيدولوجية والعرقية. كما احتكرت بعض الأنظمة السياسية المؤسسة الدينية لمساعدتها في تفسير وتأويل الدين والأحكام الشرعية والفقهية وإطلاق الفتاوى حسب مصالحها السياسية في غياب أي تفكير نقدي⁽¹²⁰⁾.

إن الحركات المتطرفة غالباً ما تركز في طرحها على إقامة الدين في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بطرق مثالية طوباوية⁽¹²¹⁾ تركز على التنظير الذي يقود إلى بناء الدولة الراشدة التي ترفع الظلم عن الناس، وتعمل على تحرير الأوطان وترسيخ قيم العدالة وتكافؤ الفرص لأن هذه الظروف والوعود في كثير من الأحيان تستهوي معظم الأفراد، حيث تلامس حاجاتهم وتطلعاتهم. كما أن هذه الحركات تعتمد على إقناع مناصريها على أنها قوية وسوف تصل في نهاية المطاف إلى تحقيق الحلم، وتعتمد في تسويق انتصاراتها على القتال في المناطق الرخوة والهشة والتي تثبت فيها انتصاراتها بأساليب دعائية وإعلامية، وتعمل أيضاً على بيع الوهم من خلال إطلاق الوعود السطحية في تحقيق ما هو بعيد المنال وتستخدم الحركات المتطرفة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي لنشر أفكارها وإنجازاتها ووعودها.

(119) حمد سليمان أبو رمان، سر جاذبية داعش: الدعاية والتجنيد أوراق ونقاشات مؤتمر المملكة الأردنية الهاشمية عمان، مؤسسة فريدريش ايريت، 2014، المطبعة الاقتصادية، ص 18-19.

(120) حمد سليمان أبو رمان، مرجع سابق، ص 17-19.

(121) طوباوية، وهي كلمة عربية أصلها من طوب، (منسوب إلى طوبى) ومعنى رجل طوباوي: من يحلق بعيداً ويُنشئ مثلاً ويسعى إلى تحقيقها وهي بعيدة عن الواقع. وفي المصطلح الاقتصادي تعني طوباوية: الاشتراكية التي تخلم بمجتمع خالٍ من الصراع وتسعى إلى تحقيق مثلٍ عُليا بعيدة عن الواقع). وهي نزعة في الحكم لحياة مثالية خالية من العيوب .

تُصنّف الحركات المتطرفة المجتمعات والأفراد تصنيفاً ثنائياً؛ فتراهم برؤية مؤمن أو كافر خير أو شرير مهتد أو ضال... وتعمل على شرعنة أعمالها من خلال الدين وتشدّد على أنّ الجهاد فرض عين، وتؤثر في فئات كثيرة في المجتمع وخاصة فئة الشباب، ومن أبرز الفئات الشبابية القابلة للاستقطاب والتجنيد المضطهدون وطالِبو العدالة والأقليات والباحثون عن الهوية والذين يعانون من الفراغ الفكري والعاطفي⁽¹²²⁾.

جدير بالذكر أنّ عدد المقاتلين في العراق وسوريا والذين جندتهم التنظيمات الإرهابية قد وصل إلى أكثر من ثلاثين ألفاً من دول مختلفة زادت عن (82) دولة حيثُ جمعهم (160) تنظيمًا إرهابياً كان من أبرزها (داعش) والنصرة، وفتح الإسلام وفيلق الرحمن ونور الدين الزنكي حيثُ أصبح لكل تنظيم فروعٌ في الوطن العربي وفي أوروبا⁽¹²³⁾.

تظهر مشكلة التطرف عندما نعلم أنّ بعض الباحثين حاولوا تحديد معظم مظاهر التطرف فتوجهوا إلى معالجة ظاهرة التطرف دون الوقوف على أسبابها الحقيقية؛ فكثيراً ما تم تغييب بعض عقليات المتطرفين ونفسياتهم، حيث إنهم ضحايا لثلاثية الخوف والضعيفة والغضب... لكن ما الذي ولد هذه المشاعر الهدامة؟ إنّه دوماً شكل أو آخر من ضرب الكرامة أو الإذلال الجماعي أو الفردي⁽¹²⁴⁾.

وفيما يلي سوف نستعرض بعض الحركات المتطرفة الدينية وغير الدينية، حيثُ سيتم التركيز على الحركات المتطرفة التي تنشط في العالم العربي موضوع الدراسة.

⁽¹²²⁾ انغير بوبكر، الإسلام السياسي: مقاربات نقدية، مغرس، 2007، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.maghress.com/assif/2341>

⁽¹²³⁾ عيسى الشماس، الإرهاب والمواجهة الحاسمة، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، المجلد 18، العدد 63، ص 143-154.

⁽¹²⁴⁾ إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1994، ص 16-19.

المطلب الثاني: حركات تتخذ من الدين منطلقاً لها

إن المنتبع لتاريخ الحركات الدينية السياسية الآخذة في الانتشار بالعالم يستطيع أن يدرك طبيعة المعتقدات الرئيسية لأفكار هذه الجماعات المستندة بمسمياتها المتعددة إلى الدين، فهي تحتكر الدين وكأنها تملك وكالة به وتسيطر على فهم وتفسير النصوص الدينية وتأويلها لخدمة مصالحها، وهذا يتضح من خلال الدلائل التي تُبين أن فئة واحدة فقط هي التي تملك حق احتكار المعرفة الدينية وإصدار القرار الديني الذي يوجه إحداثيات السياسة والمجتمع ويحرك عجلة الاقتصاد.

من الناحية التاريخية يرى المفكر المصري يوسف زيدان أن للاهوت العربي دوراً أساسياً في التطرف والعنف الديني عبر الجدلية الثلاثية للحركة الدورية التي يتفاعل فيها الدين والسياسة والعنف، فإذا كان الجوهر الجامع بين اليهودية والمسيحية والإسلام هو تأسيس اللاحق منهم لذاته على السابق، فإن اللاهوت الديني العربي (علم الكلام la théologie) له دور كبير في جعل كثير من عمليات التطرف تمتلك إسنادات دينية وتتخذ لها مرجعية مذهبية وعقائدية مقدسة¹²⁵.

يؤثر بشكل كبير على التوجهات الاجتماعية، وعليه سوف نتناول بعض الحركات المتطرّفة والتي جعلت الدين المرجعية الرئيسية لأفكارها وتوجهاتها وذلك من خلال ثلاثة فروع يتكلم الفرع الأول: عن الحركات اليهودية المتطرّفة والفرع الثاني: عن الحركات المسيحية المتطرّفة أما الفرع الثالث: فيتكلم عن الحركات الإسلامية المتطرّفة.

الفرع الأول: الحركات اليهودية المتطرّفة

تنقسم الحركات اليهودية المتطرّفة إلى فئتين رئيسيتين تندرج تحتها كل الحركات اليهودية المتطرّفة، تتمثل الفئة الأولى في الجماعات الصهيونية التي تركز في معتقداتها على الدين اليهودي، وتتمحور أفكارها حول أرض الميعاد وشعب الله المختار أي أنها تدعي أنّ الله اختار اليهود ليكونوا صفوة الخلق وتضم (جماعات المرزاحي وجماعة المفدال وحركة

¹²⁵ زيدان يوسف، اللاهوت العربي وأصول العنف الديني، دار الشروق، الطبعة الثالثة، القاهرة، يناير 2010، ص 26-32.

تامي وموراشا وميماد) أمّا الفئة الثانية فهي جماعات التكفير والتي منها حركات شرقية (سفارديم) وتضم حركة (حبد وشاس وساطمر) وأخرى غربية (أشكنازيم) ويندرج تحتها حركات (أجودات يسرائيل ويجيل هاثوراه) أو علم التوراة. وعن علاقة هذه الجماعات ببعضها فإن خلافاتها تصل إلى تكفير بعضها البعض، ولكنها تتفق جميعاً على كراهية الفلسطينيين وعدم الموافقة على تأسيس دولة لهم أو حتى الاعتراف بحقهم في العيش على أرض الميعاد المزعومة⁽¹²⁶⁾.

فالجماعات اليهودية المتطرفة تتعدد أشكالها وتتنوع أهدافها، وسوف نستعرض أهم هذه الجماعات في الفقرات الأربعة التالية:

الفقرة الأولى: جماعة إحياء الهيكل

وهي جماعة تسعى لتوحيد الجماعات اليهودية المهتمة بهدم المسجد الأقصى وتمثل الإطار العام لمعظم المنظمات المعنية بما يدعونه (جبل الهيكل) ويتزعم هذه الجماعة الحاخام (هليل وايز) حيث تُعتبر من أكثر الجماعات تطرفاً⁽¹²⁷⁾.

الفقرة الثانية: جماعة حُرّاس الهيكل

وتضم عدّة منظمات مثل معهد الهيكل الذي تأسس عام 1983م على يد كل من: (الحاخام يسرائيل أرييل والحاخام موشي نييمان والحاخام مايكل بن حورين) في الحي اليهودي بالقدس، ويؤمن قاداتها بأنّ بناء الهيكل لن يتم عن طريق المعجزات، بل من خلال مبادرات عملية فعالة، وتتلقى هذه المنظمة دعماً من الحكومة الإسرائيلية وبعض المنظمات الصهيونية القومية إضافة إلى بعض الجماعات المسيحية الأصولية، هذا وقد اشتهر الحاخام

⁽¹²⁶⁾ المنظمات والحركات والجماعات المتطرفة في إسرائيل: شؤون إسرائيلية، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) أنظر الرابط الإلكتروني: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5032

⁽¹²⁷⁾ المنظمات والحركات والجماعات المتطرفة في إسرائيل، مرجع سابق.

(أريئيل) بفتاويه المتطرّفة والتي تُبرر تدمير ممتلكات العرب وإبادتهم وتصفية وجودهم في فلسطين المحتلة في الثمانينيات⁽¹²⁸⁾.

الفقرة الثالثة: جماعة أمناء جبل الهيكل

وهي من المنظمات المتطرّفة التي تحقق أهدافها من خلال تخويف السكان الفلسطينيين عن طريق ممارسة العديد من أشكال العنف والإرهاب ضدهم، لإجبارهم على الهجرة وترك أراضيهم التي يسكنوها بحجة أنّها جزء من أرض إسرائيل الكاملة التوراتية المزعومة. كما تقوم هذه الجماعة بمساعدة بعض الحركات والمنظمات الصهيونية المتطرّفة لتنظيم العديد من المظاهرات وعمليات الهجوم على المدنيين الفلسطينيين العزل، والتعدي على أملاكهم ومحاولة الاستيلاء عليها بالقوة في مدن الضفة الغربية والقدس وخاصة في مدينة الخليل، ويترأس هذه الجماعة (جيرشون سالمون) وهو من الأعضاء النشطاء في رابطة الدفاع اليهودية الأمريكية، ويعمل مديراً تنفيذياً لمدرسة جبل المعبد، وقد تبين أن لديه مخزوناً كبيراً من الأسلحة والمتفجرات والخرائط والتي تشير إلى نيّته ارتكاب المزيد من أعمال العنف والإرهاب ضد المواطنين الفلسطينيين كما ينادي (سالمون) إلى تنظيم استعراضات عسكرية مسلحة للجيش الصهيوني في ساحة المسجد الأقصى⁽¹²⁹⁾.

الفقرة الرابعة: جماعة (شوفوبانيم)

وهي من الجماعات التي تدعو إلى الاستيلاء على الأراضي العربية، وقد كان لهذه الجماعة دور كبير في الاستيلاء على أراضي المواطنين الفلسطينيين في العام 1984م، حيث مارست هذه الجماعة أعمالاً عدوانية عنيفة ضد الفلسطينيين، وقامت بالاعتداء المتكرر عليهم وخاصة المقيمين بجانب الحرم القدسي الشريف، حيث تتعمد إصدار

⁽¹²⁸⁾ جماعات الهيكل: أداة الاحتلال التنفيذية لتغيير الواقع بالأقصى، الأنباط: جريدة يومية، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.alanbatnews.net/post.php?id=246751>

⁽¹²⁹⁾ هويدا عبد الحميد مصطفى، الجماعات اليهودية المتطرّفة والاتجاهات الدينية في إسرائيل، هويدا عبد الحميد مصطفى، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2010، ص 115.

الأصوات العالية ليلاً ونهاراً وأيضاً تمارس الاعتداء الجسدي على المصلين داخل الحرم القدسي⁽¹³⁰⁾.

الفرع الثاني: الحركات المسيحية المتطرفة

بطبيعة الحال فإن الأديان لا تحمل أفكاراً عنيفة، لكن المؤمنين بها يحملون أحياناً آراء متعصبة وأفكاراً متطرفة وهدامة، هؤلاء الأفراد قد يفسرون النصوص الدينية بشكل حاد وسطي ليستخرجوا منها ما يتماشى مع أفكارهم المتطرفة، فهناك بعض المسيحيين المتطرفين استندوا إلى تفسيرات لتعاليم الكتاب المقدس، كما استخدم بعضهم كُتب العهد القديم والعهد الجديد لتبرير جرائم العنف والقتل، بينما سعى البعض الآخر لتحقيق ثيوقراطية⁽¹³¹⁾ مسيحية، ومن أشهر هذه الجماعات المنسوبة للدين المسيحي جماعة كوكلوكس كلان⁽¹³²⁾ والتي سوف نتعرف عليها في الفقرة التالية.

الفقرة الأولى: جماعة كوكلوكس كلان

وهي جماعة أمريكية استخدمت العنف لإرهاب المواطنين السود والمتعاطفين معهم؛ فالتطرف والإرهاب بدأ مبكراً في العصر الحديث وخاصة في أمريكا؛ فمنذ عشرات السنين وهي تُفرق بين البيض والسود الزوج، فهناك أحياء للبيض وأخرى للزنج ومدارس للبيض وأخرى للزنج ومطاعم للبيض وأخرى للزنج. بالإضافة إلى ذلك توجد أماكن لا يمكن للزنج

⁽¹³⁰⁾ المنظمات والحركات والجماعات المتطرفة في إسرائيل، مرجع سابق.

⁽¹³¹⁾ الثيوقراطية هو نمط حكم مبني على أسس دينية تدعي فيه السلطة القائمة أنها تستمد شرعيتها من الله ويدعي الحاكم أنه يحكم باسم الله، وبالتالي يُلغى إشكال الشرعية السياسية بحجة الاستجابة للإرادة الإلهية، ترجع أصل سلطة الدولة فيه إلى قوى غيبية غير مرئية، ولا تعبر أي اعتبار لإرادة الشعوب، حيث يُقضى الشعب شكل نهائي من المساهمة في اختيار من يحكمه، ويكون الناس مجبرون على الطاعة العمياء لهذه السلطة من منطلق الحق الإلهي.

⁽¹³²⁾ هي جماعة عنصرية متطرفة أسسها من يسمون أنفسهم بالمحاربين القدامى بالولايات المتحدة الأمريكية في العام 1866، يرأس هذه الجماعة الجنرال (ناتان بيدفورد فورست) برزت بعد الحرب الأهلية وقامت هذه الجماعة على الإيمان بتفوق العرق الأبيض ونفذت هجمات دامية ضد السود والمتعاطفين معهم على مدى 151 عاماً.

أن يدخلوها هذا بالإضافة إلى التفرقة العنصرية المنتشرة في أنحاء أمريكا وانتشار الجماعات الإرهابية المنظمة والتي بلغ عددها ما يزيد عن 24 جماعة⁽¹³³⁾.

الفرع الثالث: الحركات الإسلامية المتطرفة

تتعدد الاتجاهات الإسلامية داخل المشهد السياسي في العالم العربي برؤى ومذاهب فكرية متباينة، وتتوعد التسميات التي يطلقها الباحثون على هذه الاتجاهات فبعضهم يسميها الحركات الإسلامية، والبعض الآخر يطلق عليها الحركات الأصولية ويتجه آخرون إلى استخدام تعبير (الإسلاموية) خاصة على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية، وتدعو إلى تطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حدّ سواء، وفي سبيل هذا الهدف تقف هذه الحركات موقف المعارضة من الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى، وتتهمها بالتقصير في تطبيق تعاليم الإسلام، ولا يطلق مصطلح (الإسلاموية) على الجماعات الصوفية والأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية التي لا تنشط في مجال السياسة الإسلامية كحزب الأمة في السودان أو الاستقلال في المغرب، وإنما تستأثر به حركات المعارضة السياسية في الدول العربية⁽¹³⁴⁾.

وسيتم في الفقرات الأربعة التالية تناول بعض الحركات الإسلامية التي وصفت بالمتطرفة والتي نشطت في الإقليم، وكان لها دور رئيسي في زيادة التطرف والعنف، ومن أهم هذه الحركات تنظيم القاعدة والحركة الوهابية وحركة طالبان بالإضافة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

الفقرة الأولى: الحركة الوهابية

قامت الوهابية كحركة إسلامية على يد محمد بن عبد الوهاب (1703م - 1792م) في شبه الجزيرة العربية في نهاية القرن الثاني عشر الهجري، هدفت هذه الحركة إلى تطهير

⁽¹³³⁾سارة المصري، كوكوكس كلان: حين غضت أمريكا الطرف عن أخطر منظمة لقتل السود، ميدان الجزيرة، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3v5A763>

⁽¹³⁴⁾ عبد الوهاب الأفندي، الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2002، ص 13.

عقائد المسلمين والتخلص من العادات والممارسات التعبدية التي انتشرت بين المسلمين، والمُخالفة لفلسفة الإسلام القائمة على التوحيد، مثل: التوسل بالقبور والأولياء والبدع بكافة أنواعها. انبثقت الحركة الوهابية من أهل السنة والجماعة ويصفها أتباعها بأنها دعوة إلى الرجوع إلى الإسلام الخالص باتباع القرآن والسنة أي إنكار المذاهب الفقهية السنية الأربعة والاعتماد بشكل مباشر على نصوص القرآن والسنة⁽¹³⁵⁾.

إن مصطلح الوهابية مرفوض من قبل أتباع ابن عبد الوهاب بل يطلقون على أنفسهم اسم (سلفية) أو (أهل السنة والجماعة) باعتبارهم يمثلون الإسلام الحقيقي، لكن مصطلح الوهابية يُستخدم من قبل معارضيه الذين يرفضون نسبتهم إلى السلف وبالتالي يجدون في نسبتهم لابن عبد الوهاب أفضل طريقة لتمييزهم، كما أنّ وسائل الإعلام ومعظم الباحثين تستخدم مصطلح الوهابية للتعبير عن المدرسة الإسلامية السلفية المنتشرة في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي. لقد حققت الوهابية انتشاراً واسعاً بعد أن تبناها (ابن سعود) كمذهب لحركته التي سيطرت بشكل سريع على معظم شبه الجزيرة العربية، وشكّلت ما سُمّي بعد ذلك بالمملكة العربية السعودية مما أدى إلى انتشار الدعوة الوهابية في كامل الجزيرة العربية واعتمدت كمذهب رسمي للمملكة⁽¹³⁶⁾.

تطرح الوهابية نفسها كحركة تجديدية تهدف إلى الرجوع بالإسلام إلى أصله مرتكزة على أفكار ابن تيمية السلفية التي تدعو إلى الاقتداء بالسلف الصالح مُنكرين الخلافات والتفرقات المذهبية، داعين إلى الخروج بالإسلام من السلبية، لكن خصومها يعتبرونها تمثل التشدد البدوي والفهم البدوي للإسلام، حيثُ اتسمت كتابات ابن عبد الوهاب بالتشدد خاصة فيما يتعلق بخصومه، فكان يُطلق ألفاظ التكفير والتبديع والتفسيق على أفعالهم⁽¹³⁷⁾.

⁽¹³⁵⁾ شريف محمد جابر، هل كان محمد بن عبد الوهاب داعشياً؟ مدونات الجزيرة، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3uYow8G>

⁽¹³⁶⁾ عبد الله الطريقي، جريدة النمامة، العدد 1034، 5-5-1989، العراق.

⁽¹³⁷⁾ بسام ناصر، الوهابية: ظاهرة دينية مصنوعة أم امتداد لنسق الحنابلة؟، عربي 21، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3FzKzaU>

رغم تأثيرها الكبير عليها تلقت الوهابية سهام النقد من حركات (الإسلام السياسي) وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين بسبب النظرة السائدة لها بأنها تقدم نسخة متشددة ومنفرة من الإسلام، نتيجة تدخلها في الحياة الشخصية للمواطنين بشكل سافر، وغض نظرها في المقابل عن النقد السياسي لممارسات السلطة الحاكمة ومسألة توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية. كما وجهت السلفية الجهادية رغم تأثرها الشديد بالوهابية على المستوى الفقهي والعقائدي العديد من المآخذ على التيار السائد في الوهابية المعاصرة والذي تعبر عنه فتاوى (هيئة كبار العلماء) في المملكة العربية السعودية. تلقت الوهابية كذلك الانتقادات من الاتجاهات التنويرية في العالم العربي باعتبارها في نظرهم حركة ظلامية مناوئة للعقلانية وللحريات، ومن الاتجاهات اليسارية التقدمية باعتبارها من خلال منظورها للتاريخ حركة رجعية تمثل التحالف بين الدين والسلطة كالكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى، هذا فيما عدا بعض الاستثناءات التي تعاملت مع الوهابية كحركة إصلاحية ساهمت في النهضة العربية الحديثة مثل أدونيس وخالدة حسين في كتابهما الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب المنشور ضمن سلسلتها المسماة بديوان النهضة⁽¹³⁸⁾.

الفقرة الثانية: تنظيم القاعدة

إن نواة تنظيم القاعدة ترجع إلى العام 1987م والتي قامت على أنقاض المجاهدين الذين حاربوا الوجود السوفياتي في ثمانينيات القرن الماضي بأفغانستان وبتأسيس هذا التنظيم أسامه بن لادن، وتشير بعض المصادر إلى أن الولايات الأمريكية المتحدة كان لها يد في دعم هذا التنظيم بهدف مواجهة مد الاحتلال السوفييتي. ظهر تنظيم القاعدة في جزيرة العرب نتيجة اندماج بين تنظيمي القاعدة في السعودية واليمن في العام 2009م، وذلك بعد تشديد السلطات السعودية على ملاحقة عناصر التنظيم داخل أراضيها، ما دفعهم للجوء إلى الأراضي اليمنية مستغلين الوضع الأمني غير المستقر، ولقد ضم هذا التنظيم الآلاف من الجهاديين في المعسكرات التابعة للتنظيم والتي كانت تُرسل منتسبها لتنفيذ عملياتها في عدد من المناطق التي تشهد صراعات إقليمية أو حروباً أهلية، كالجزائر ومصر والعراق واليمن

¹³⁸ معتز ممدوح، مدخل مختصر لفهم الوهابية، إضاءات، 2018/08/23، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/ndw5G>

والصومال والشيشان والفلبين وأندونيسيا، ولقد كانت أكبر عملياتها هي هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م التي نفذت ضد الولايات المتحدة، وذلك حسب الاتهامات الأمريكية لهذا التنظيم والتي استخدمت فيها طائرات مخطوفة للهجوم على مركز التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع وأدت إلى مقتل حوالي ثلاثة آلاف شخص⁽¹³⁹⁾. وسوف يتم تناول تنظيم القاعدة بشكل أعمق في معرض الدراسة.

الفقرة الثالثة: حركة طالبان

ظهرت حركة طالبان في أوائل التسعينيات من القرن الماضي في شمال باكستان، عقب انسحاب قوات الاتحاد السوفيتي السابق من أفغانستان. لقد وعدت طالبان التي توجد في مناطق (الباشتون) المنتشرة في باكستان وأفغانستان بإحلال السلام والأمن وتطبيق صارم للشريعة الإسلامية بمجرد وصولها للسلطة، وفي كلا البلدين طبقت طالبان عقوبات وفقاً للشريعة التي يعتقدونها مثل: الإعدامات العلنية للمدانيين بجرائم القتل أو مرتكبي الزنا أو بتر أيدي من تثبت إدانتهم بالسرقة كما أمرت الحركة الرجال بإطلاق لحاهم والنساء بارتداء النقاب وحظرت طالبان مشاهدة التلفاز والاستماع إلى الموسيقى وارتياح دور السينما ورفضت ذهاب الفتيات من سن العاشرة إلى المدارس وأتهمت الحركة بتوفير ملاذ آمن في أفغانستان لزعيم تنظيم القاعدة الراحل أسامة بن لادن وأعضاء التنظيم الذين اتهموا بالمسؤولية عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر⁽¹⁴⁰⁾.

وبعد فترة قصيرة من هجمات الحادي عشر من سبتمبر أطاح غزو التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بحركة طالبان، لكن لم يجر اعتقال زعيم الحركة الملا محمد عمر ووجهت لأعضائها تهم ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والمس بالثقافة وكان أبرز مثال على ذلك تدمير تمثالي بوذا في باميان بوسط أفغانستان في عام 2001م على الرغم من موجة الغضب الدولية ضد ذلك، وفي السابع من أكتوبر 2001م غزت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة أفغانستان، وبحلول الأسبوع الأول من شهر ديسمبر إنهار نظام

⁽¹³⁹⁾ تنظيم القاعدة، موسوعة الجزيرة، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2YJogid>

⁽¹⁴⁰⁾ حركة طالبان، الجزيرة حركات وأحزاب، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3lquYlJ>

طالبان⁽¹⁴¹⁾، قبل أن يعود في الأشهر الأخيرة إلى السيطرة على السلطة في أفغانستان، بعيد الانسحاب الأمريكي منها، وهو ما يشي بأن مقولات تجفيف منابع الإرهاب والتطرف ومحاربتهم، مقولات جوفاء في كثير من الأحيان متى أخذنا معيار النتائج بعين الاعتبار.

الفقرة الرابعة: الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

(داعش) هي التسمية المختصرة لعبارة الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو تنظيم موطنه في سورية والعراق، يسعى التنظيم في الوقت الراهن إلى تحقيق أهدافه من خلال نشر الرعب وممارسة العنف في المشرق العربي وما وراء المشرق العربي، إلى ليبيا ومصر وأفغانستان وغيرها. انبثق هذا التنظيم من الفرع العراقي لتنظيم القاعدة وازدهر في العراق اعتباراً من عام 2006م ثم في سورية بفعل حالة الفوضى الناجمة عن القمع الذي لم ينفك النظام السوري عن ممارسته منذ العام 2011م، ويضم هذا التنظيم في صفوفه السوريين والعراقيين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب المتحدرة أصول معظمهم من شمال أفريقيا وأوروبا والعالم العربي وآسيا الجنوبية ومنطقة القوقاز⁽¹⁴²⁾. وسوف يتم تناول هذا التنظيم بشيء من التفصيل في معرض الدراسة.

المطلب الثالث: الحركات اللاإيمانية المتطرفة

هناك العديد من الحركات المتطرفة التي لا تستند إلى الدين في ممارستها للتطرف، ولكنها تتخذ من بعض الأفكار أو النظريات وسائل للتطرف، ومن أهم هذه الحركات جماعة نمور التاميل والتي سوف يتم تناولها في الفرع الأول أدناه.

⁽¹⁴¹⁾نبذة عن حركة طالبان، قناة بي بي سي على الإنترنت، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/12/141216_taliban_profile

⁽¹⁴²⁾هل هزم تنظيم داعش، موقع الدبلوماسية الفرنسية، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3almPsG>

الفرع الأول: جماعة نمور التاميل

هي حركة قومية انفصالية تسعى لاستقلال شعب التاميل عن سريلانكا وإنشاء دولة بالسواحل الشمالية والشرقية لجزيرة سريلانكا، تسمى (نمور التاميل) أو حركة (نمور تحرير تاميل إيلام) وهي حركة تأسست في العام 1976م وتهدف إلى الاعتراف بحقوق أقلية التاميل الهندوسية التي تشكل حوالي (18%) من سكان سريلانكا ذات الأغلبية السنغالية الهندوسية. تتبنى هذه الحركة التوجه اليساري الماركسي اللينيني ويتولى رئاسة الحركة منذ العام 2005م (فلوبيلاي بربهاكران) وهو من قادة العمل المسلح ضد حكومة سريلانكا. لقد برزت هذه الحركة في بداية ثمانينيات القرن الماضي عندما احتدم الصراع بين التاميل والقوات الحكومية، وكان للحركة نشاطات مسلحة عنيفة كان من أهمها اغتيال حاكم منطقة جافنا عام 1975م على يد مؤسس الحركة (بربهاكران) واغتيال رئيس الوزراء الهندي (راجيف غاندي) في مدينة (مدراس) عام 1992م واغتيال رئيس سريلانكا (بريماداسا) بالعام 1993م بالإضافة إلى الهجوم على مطار كولومبو سنة 2001م. وصنفت دول الاتحاد الأوروبي ومعها أكثر من (30) دولة منها والهند، والولايات المتحدة حركة نمور التاميل بأنها من الحركات الإرهابية ووضعتها في العام 2001م على قائمة المنظمات الإرهابية في العالم⁽¹⁴³⁾.

جدير بالذكر أنه وبعد العمليات المتتالية للحركة رفض الرئيس السريلانكي (راجاباكاسا) مبدأ المفاوضات مع الحركة وانسحبت الحكومة السريلانكية من اتفاق وقف إطلاق النار وأصدر الرئيس السريلانكي تعليمات للجيش للقضاء عليها وإعلان الحرب على الإرهاب، كل ذلك أدى إلى زيادة درجة معارضة دول غربية لوجودها وبدأت الحكومة السريلانكية في العام 2009م باستعادة السيطرة على عدة مناطق كان من أهمها مدينة (موللايتوفو) وهي أهم معاقل الحركة والتي كانت الحركة سيطرت عليها عام 1996م وفي العام 2009م قتل زعيم نمور التاميل وانهزمت الحركة ووضعت السلاح⁽¹⁴⁴⁾.

⁽¹⁴³⁾ نمور التاميل، موسوعة الجزيرة: أحزاب وحركات، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2YHPLc7>

⁽¹⁴⁴⁾ المرجع نفسه.

المبحث الثالث: التطرف إسنادات الوجود والشرعة

على الرغم من أنّ ظاهرة التطرف مرفوضة على مختلف المستويات الفردية والجمعية إلا أننا نرى أنها ظاهرة مستمرة، وتستقطب أحيانا آلاف الأفراد، وهذا يقود إلى البحث في طبيعة الإسنادات الفكرية والاجتماعية والسياسية التي تستند إليها هذه الظاهرة في المجتمعات، والتي من خلالها تُشرعن وجودها وتستطيع أن تجند الأفراد لصالحها.

في هذا الإطار يرى (بارتويل وكوملان) أنه عند مناقشة التطرف هناك محددات يجب الأخذ بها، حيث إنّ الفعل التطرفي الذي تمارسه بعض الجماعات تراه أطراف معينة أنّه عادل وأخلاقي، كالحرب من أجل السعي إلى الحرية وقد تنظر إليه أطراف أخرى على أنّه فعل إرهابي وغير أخلاقي موجه ضد المجتمع، وتأتي هذه التفسيرات بناءً على قيم وسياسات وأخلاقيات الأطراف وطبيعة علاقتها مع الفاعل، كما أنّ الحكم على الفعل المتطرف بأنّه أخلاقي أو غير أخلاقي يتأثر بصورة واضحة بنوعية القائد والرأي العام والأزمات والسياقات التاريخية مثل ما حصل في حرب العصابات التي قادها (نيلسون مانديلا) ضد الاستعمار الاستيطاني للبيض في جنوب أفريقيا⁽¹⁴⁵⁾.

وعليه، فسوف نحاول في هذا المبحث التعرف على طبيعة إسنادات التطرف وكيف يشرعن وجوده على المستويات الفردية والجماعية (السياسية والاجتماعية والدينية) مستندين في ذلك إلى النظريات المفسرة للتطرف على الصعيد الفردي الذاتي وعلى صعيد البيئة والمواقف، وذلك من خلال مطلبين، نتناول في المطلب الأول: شرعة التطرف وإسناداته الدينية والسياسية والاجتماعية والأيدولوجية، والمطلب الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة للتطرف والذي سوف يتناول النظريات التي تفسر التطرف على المستويات الفردية وعلى مستوى السياق والظروف المحيطة.

⁽¹⁴⁵⁾ علاء زهير الرواشدة، التطرف الأيدولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني: دراسة سوسيولوجية للمظاهر والعوامل، 2015، ص

93، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://repository.nauss.edu.sa>

المطلب الأول: شرعنة التطرف

تتعدد وتتوَع الأسباب والإسنادات التي تشرعن التطرف والتي يمكن تصنيفها إلى أربع فئات أساسية، وهي: الأسباب الدينية المبنية على التعصب للدين وعدم تقبل الآخر والشعور بامتلاك الحل المطلق لكل مشاكل الحياة من خلال الفهم السطحي وغير المتعمق للدين وأخذ النصوص الدينية الجامدة كما هي من غير محاولة تفسيرها وربطها بالواقع، كما تلعب الفجوة بين النصوص الدينية وبين ما يتم تطبيقه على أرض الواقع دوراً كبيراً في تغذية التطرف كأن ينشأ الفرد على قيم دينية مقننة، ويُصدَم بالواقع المتناقض فيدخل في دوامة تدفعه ليصبح أكثر عدوانية وتعصباً وتطرفاً رفضاً لهذا التناقض⁽¹⁴⁶⁾.

كما تعمل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع على زيادة حدة التطرف وتقويته، كالاستبداد الداخلي من قبل الأنظمة السياسية وقمع الحريات وانسداد الأفق السياسي وعدم العدالة في التوزيع والبطالة وعدم الاستقرار، وأيضاً الاستبداد الخارجي الذي يتمثل بالتدخلات السياسية بالدولة، فتكون ردة فعل الأفراد عنيفة احتجاجاً على هذه الأوضاع، كما تزيد الاضطرابات الاجتماعية والنفسية من التطرف، فعلى المستوى النفسي يعتبر سوء معاملة الأسرة والصدمات النفسية والشعور بالظلم والاضطهاد والإقصاء من مغذيات التطرف، فيرفض الفرد أي شكل من أشكال السلطة، ويصبح أكثر ميولاً لتكوين الجماعات المتطرفة، كما تُعدّ الأسباب الاجتماعية من أسباب التطرف كأن ينشأ الفرد في بيئة مجتمعية عرقية فقيرة ذات مستوى معيشي متدني، مما يزرع وحدة العائلة في أوقات الشدة ويدفع بأفرادها للجوء إلى التطرف. وأيضاً من الأسباب الرئيسية للتطرف هي التعصب لاتجاه أيديولوجي معين ومحاولة تكريس أفكاره بالمجتمع⁽¹⁴⁷⁾.

⁽¹⁴⁶⁾ عنتر بن مرزوق، ظاهرة التطرف الديني في المجتمعات العربية: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، 2018، ص 203.

⁽¹⁴⁷⁾ القمع والاستبداد والظلم: هل هي مولدات تطرف؟ برنامج حديث الثورة، الجزيرة نت، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3oLoobB>

كل هذه الأشكال سوف نحاول الوقوف عليها في الفروع الأربعة أدناه، حيثُ سنتناول في الفرع الأول: الإسنادات الدينية، وفي الفرع الثاني: الإسنادات السياسية، والفرع الثالث: الدوافع النفسية والاجتماعية، أما في الفرع الرابع: سنتناول الإسنادات الأيديولوجية.

الفرع الأول: الإسنادات الدينية

إن التطرف الديني يمكن أن يكون ردة فعل ورفض لمنظومات سياسية واقتصادية وثقافية تحكّم العالم، حيثُ يتم التعبير عنه بالاحتجاج ويمكن أن يصل إلى مرحلة الثورة لمجموعات تمثل ضحايا المشاكل الاجتماعية والنفسية، ويتطور هذا الرفض إلى محاولة السعي لتغيير الواقع باستخدام أساليب عنيفة، مما يعمل على تفاقم المشاكل التي أفرزتها هذه الاحتجاجات بالتزامن مع تنامي ظاهرة العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية والأيديولوجية التي يتعرض لها الأفراد داخل المجتمع، فيمكن لخطاب ديني متطرف ولثقافة لا تقبل التسامح أن تدفع الأفراد نحو التطرف والعنف، فثقافة رفض التسامح التي يكتسبها الأفراد في المجتمعات العربية والإسلامية من خلال الأسرة والمدرسة، أو وسائل الإعلام أو المسجد أو البيئة المحيطة تتفاعل هذه القيم مع وجود خطاب ديني ذو طابع سياسي متطرف تُقدمه بعض النُخب في المجتمع، ويتبنى رؤية خاصة وتفسيراً خاصاً للمشاكل الداخلية والخارجية في المجتمعات العربية والإسلامية، ويعمل على خلق التطرف والعنف والإرهاب بين الأفراد وخاصة الشباب منهم⁽¹⁴⁸⁾.

جدير بالذكر أنه، وفي دراسة حديثة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 2017م، أُجريت مقابلات مباشرة مع (495) شخص انضموا طواعية إلى الجماعات المتطرفة العنيفة في الصومال ونيجيريا وكينيا والسودان والنيجر والكاميرون، بينهم (81%) من الذكور و(19%) من النساء والفتيات فكانت الإجابات على السؤال عن أسباب انضمامهم إلى تنظيم متطرف عنيف، بأن الأفكار الدينية كانت في المقدمة بنسبة (40%)

⁽¹⁴⁸⁾ أنس محمد الطراونة، ظاهرة التطرف والإرهاب ما بين الفكر والفعل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، مصر، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

وأكدت الدراسة على أنّ ست سنوات من التعليم الديني الصحيح كفيلة بأن تمثل حائط صد أمام محاولات التجنيد الإرهابية⁽¹⁴⁹⁾.

الفرع الثاني: الإسنادات السياسية

غالباً ما يكون الدافع لدى المتطرف لممارسته أعمال معينة ناجم عن وضع سياسي يقصد به إثارة اهتمام الجهة المستهدفة من هذا العمل، وتتمثل الدوافع السياسية في ممارسة بعض الأنظمة سياسات غير عادلة بحق المواطنين وانتهاك حريتهم وحقوقهم، الأمر الذي يشعرهم بالاضطهاد والقهر السياسي، ويدفعهم لممارسة بعض الأعمال المتطرفة مستغلين التطور التكنولوجي والتقني في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لنشر الأخبار والأحداث على مستوى واسع، بهدف جلب التعاطف أو إملاء شروطهم ومطالبهم وشرح قضاياهم، وهذا ما قام به ابن لادن والظواهري في تنظيم القاعدة وأبو بكر البغدادي في تنظيم الدولة الإسلامية، عندما ظهروا مرات عديدة على وسائل الإعلام ليشرحوا قضاياهم ويضعوا شروطهم للعدول عن الأعمال الإرهابية، كما أنّ الرغبة بالحصول على الحقوق وحرية تقرير المصير لشعب مُحتل قد يدفع هذا الشعب إلى ممارسة أعمال مقاومة يصنفها البعض أعمالاً إرهابية، وذلك لكي يطرد المحتل وينعم بالحرية، كالمقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي. حيثُ تؤثر وسائل الإعلام بشكل كبير في المتلقين حيثُ تُظهر بعض الإرهابيين بأنهم أبطال، مما يساهم في دفع المهمشين والمضطهدين من قبل الأنظمة المستبدة إلى تقليدهم والسير على طريقتهم، ومثال واضح على ذلك تحمُّس الآلاف من الشباب للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بعد أن شاهدوهم من خلال وسائل الإعلام أنّهم يحققون إنجازات على أرض الواقع⁽¹⁵⁰⁾.

⁽¹⁴⁹⁾خالد سعيد، التهميش والحرمان أقوى دوافع التطرف، موقع Scientific American، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3iMBpy3>

⁽¹⁵⁰⁾ جمال نصار، مرجع سابق.

الفرع الثالث: الدوافع النفسية والاجتماعية

يلعب البناء السيكولوجي للفرد دوراً محورياً في تفاعل الفرد مع مجتمعه، وكما بيّنت الدراسات ذات الصلة أنّ النمو الجسمي والانفعالي والبيئة الاجتماعية غير السليمة لها علاقة وثيقة بالتطرف، كما أكدت الدراسات أنّ المتطرفين تجمع بينهم خصائص متماثلة، أمّا الدوافع الاجتماعية فتتمثل في الأسباب المتشكلة في البيئة الاجتماعية والتي تدفع الفرد إلى التطرف والعنف، ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى: دوافع اقتصادية، ودوافع أسرية، ودوافع إثنية⁽¹⁵¹⁾. فالأوضاع الاقتصادية الصعبة والفقر والخلل في توزيع الثروة والسياسات الاقتصادية غير الملائمة للمجتمع تخلق فجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة في المجتمع، وتُفرز سلوكاً متطرفاً لدى الأفراد، وقد يتطور إلى ردود فعل عنيفة وأعمال إرهابية، أمّا على الصعيد الاجتماعي فالأسرة هي النواة الأساسية للمجتمع السليم فأى خلل يصيبها يؤثر على المجتمع بشكل كامل، فيتفشى الجهل وينتشر الفقر وتختفي لغة الحوار والتفاهم وبالتالي يُسهم ذلك في انحراف الأفراد ويسهل استغلالهم من قبل الجماعات المتطرفة. وعلى صعيد الدوافع الإثنية وعندما تُسيطر النزعة العرقية - في الدول المتنوعة العرق - على النظام الحاكم ويُمارس التمييز العنصري ضد شعبه، تتجه بعض الجماعات إلى ممارسة العنف والإرهاب ضد الجماعات المناوئة لها بهدف طردهم من ديارهم، كما فعل (الصرب مع البوسنة والهرسك وكوسوفو)⁽¹⁵²⁾.

وكما تعامل الحزب الوطني بإفريقيا عندما تسلم السلطة عام 1948م ومارس سياسة التمييز العنصري، والتي تقتضي أنّ على كل عرق أن يعمل على تطوير جماعته بناءً على الإمكانيات المتوفرة لديه في مناطق منفصلة عن بعضها، فالأقلية البيضاء طورت نفسها بطريقة سريعة وذلك لوفرة إمكانياتها على حساب الأقلية السوداء التي أصبح بينها وبين هذه الجماعة فرق شاسع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي⁽¹⁵³⁾.

⁽¹⁵¹⁾ شاکر عبد الحمید، مرجع سابق، ص 14-15.

⁽¹⁵²⁾ أوضاع المسلمين عشية انفجار الصراع، المقال، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3Dt5meo>

⁽¹⁵³⁾ الأبارتايد، موسوعة الجزيرة، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3alngTQ>

الفرع الرابع: الإسنادات الأيديولوجية

إن التعصب لمبدأ فكري أو ديني يؤدي ببعض الأفراد والجماعات إلى التطرف واللجوء إلى استعمال العنف، وممارسة الإرهاب من قبل مجموعة معينة تحاول فرض أفكارها التي تؤمن بها على المجتمع الذي تعيش فيه، وقد تسعى تلك المجموعة إلى محاولة الوصول إلى السلطة لتسهيل نشر تلك الأفكار وتطبيقها على أرض الواقع، ومثال على ذلك: الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية لأسباب اقتصادية، والصراع بين البروتستانت والكاثوليك وبين الهندوس والمسلمين لأسباب دينية، كما يظهر ذلك في تبني بعض الجماعات الأصولية مبدأ رفض الثقافات الأخرى، ورفض الاتصال الثقافي بينها، كما نرى في أيامنا هذه تنظيم (داعش) يقتلون وينكلون ويدمرون، وكله باسم الدين بناءً على فتاوى وآراء غريبة⁽¹⁵⁴⁾.

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة للتطرف

نرى أنّ معظم العلماء الاجتماعيين قرروا أنّ التطرف الفكري مُعضلة لها أبعاد نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية، حيثُ تتمحور أسبابها حول بعدين اثنين، البعد الأول: يتمثل في العوامل الخارجية كالتغيرات العالمية والإقليمية التي تنتج عن الحروب والسيطرة الاستعمارية العسكرية، والصراعات الداخلية والخارجية والأزمات الاقتصادية العالمية، وما تفرزه من تأثيرات ونتائج على المجتمع، والبعد الآخر: هو العوامل الداخلية التي تتمثل في الفقر والحرمان، إضافة إلى غياب الديمقراطية والاستبداد والتفكك الاجتماعي وضعف بناء الدولة ومؤسساتها⁽¹⁵⁵⁾.

⁽¹⁵⁴⁾ جمال نصار، مرجع سابق.

⁽¹⁵⁵⁾ الدليل المرجعي: وضع خطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع التطرف العنيف، الطبعة الأولى، الأمم المتحدة: مكتب مكافحة

الإرهاب، 2016، ص 12-18. أنظر الموقع الإلكتروني : <https://2u.pw/Rfhj5>

لقد اختلفت تفسيرات علماء الاجتماع لظاهرة التطرف كل حسب مرجعيته، فنجد الوظيفيين أمثال (كايم ويارسونز ومریتون) قد ربطوا ظهور التطرف نتيجة وجود خلل بنائي داخل النسيج الاجتماعي والذي يتمثل بفقدان اندماج الفرد بالمجتمع والثقافة السائدة، هذا بالإضافة إلى عدم قدرة المؤسسات على تلبية حاجات وطموحات الأفراد والجماعات، مما يعمل على تشكيل حالة من التطرف الفكري لديهم، بينما ينظر (الماركسيون) إلى أنّ سبب التطرف يعود إلى الظروف الاقتصادية الصعبة والتي خلفها النظام الرأسمالي، حيث أدت لانتشار الفقر وفقدان العدالة والمساواة في المجتمع، إضافة إلى شعور الأفراد بالاضطهاد والتهميش مما يغذي ظاهرة التطرف ويعمل على نموها بشكل ملحوظ، ويتفق عالم النفس (سيجلمان) مع الماركسيين على أنّ ظاهرة التطرف ترجع أسبابها لعدم الاستقرار السياسي في الدولة، وكنتيجة لغياب العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، فالتطرف يظهر نتيجة التعارض بين مصالح الجماعات والأفراد، وشعور الأفراد بالظلم والحرمان والاضطهاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وجدير بالذكر أنّ الجماعات التي لا تمتلك القوة تلجأ لأشكال مباشرة للعنف مثل التفجير الانتحاري، أما الجماعات المسيطرة والتي تمتلك القوة عادةً ما تلجأ إلى أشكال العنف المؤسسية مع خصومها السياسيين مثل: استخدام التعذيب، أو المعاملة الأمنية العنيفة⁽¹⁵⁶⁾.

لذا فإننا نرى عند البحث في النظريات المفسرة للتطرف أنّ هناك اتجاهين في شرح وتفسير السلوك الإنساني، الأول: نزعويّ (dispositionism) أي أنّ سلوك الفرد يكون نابغاً من خصائصه النفسية الفردية أي مدفوعاً بأسبابٍ داخلية، والاتجاه الآخر موقفي (situationism) أي أنّه ناتج عن أسباب خارجية تُركز على طبيعة الموقف المحيط بالفرد والوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي وُجد فيه الفرد (قوى موقفية تمثل العوامل الخارجية) غير أنّ بعض النظريات الأخرى ترى في التطرف استراتيجية عقلانية في الصراع الجاري بين مؤيدي السلطة ومعارضيه⁽¹⁵⁷⁾.

⁽¹⁵⁶⁾علاء زهير الرواشدة، مرجع سابق. 2015، ص 92.

⁽¹⁵⁷⁾ السيد يسين، التطرف كنموذج للتفكير العقلاني، المسلة، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3FyMTPH>

وعليه سوف نستعرض في الفرع الأول: بعض النظريات الهامة التي تفسر التطرف على المستويات الفردية، أمّا في الفرع الثاني سوف نستعرض: بعض النظريات التي تفسر التطرف على مستوى السياق والبيئة المحيطة، بحيث نصل إلى استنتاج يخدم موضوع الدراسة.

الفرع الأول: النظريات التي تفسر التطرف على المستويات الفردية (-individual level theories)

عند الحديث عن التطرف يبرز سؤال رئيسي حول الدوافع التي تجعل أشخاصاً يتمتعون بالصحة النفسية والعقلية يجنحون نحو التطرف الفكري ضد فرد معين أو مجموعة محددة، تحت ذرائع مختلفة منها الاختلافات الدينية والعرقية والثقافية، في هذا الإطار قالت (سوزان فسك وشيلي تايلر) الباحثتان في علم النفس الاجتماعي: أنه لفهم السلوك الاجتماعي أو السياسي للأفراد يجب تحديد مصدر هذه السلوك والعوامل الدافعة له، والتي تتمحور حول الدوافع النزوعية والتي تدفع الفرد لسلوك اجتماعي أو سياسي ما بسبب خصائص داخلية أو شخصية، وأيضاً الدوافع الموقفية التي تتحكم في اتجاه الأفراد لسلوكيات اجتماعية أو سياسية معينة، حسب ما يفرضه عليه الموقف الذي يواجهه أو الظروف التي تحيط به، إذاً حسب هذا الطرح فالتطرف يتشكل بناءً على اعتقادات يحملها الفرد تتعلق بتركيبته الشخصية والذاتية أو نتيجة تأثير بيئته التي يتفاعل معها ويتأثر بها، والعوامل الموقفية التي تدفعه لممارسة التطرف⁽¹⁵⁸⁾.

وعليه سوف يتم في الفقرة الأولى مناقشة النظريات النزوعية المفسرة للتطرف على المستويات الفردية، وعلى مستوى السياق والظروف المحيطة.

⁽¹⁵⁸⁾ محمود أبو عادي، علم نفس العنصرية واللامسامح، نون بوست، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني:

الفقرة الأولى: النظريات النزوعية

تتعلق هذه النظريات بتفسير ظاهرة التطرف من خلال التركيز على الفرد كلبنة أساسية للجماعة ودوره في تنشيط الفكر ونقله للمجتمع. ويوجد في هذه النظرية مجموعة من المزايا التي تعتمد على السمات الفردية، حيث تفترض هذه النظريات على أن الفرد يسلك سلوكاً اجتماعياً أو سياسياً ما لنزعات داخلية أو خصائص شخصية، وقد طوّر (ثيودور أدورنو) ملامح نظريته التي أسماها تسلطية الجناح اليميني، وكان قد بناها على نظرية الشخصية التسلطية التي وضعها (بوب ألتيمير) والتي كانت قد سقطت أمام ما واجهته من نقد وعجز تفسيري خاصة مع بحوث (ملغرام) والمدرسة الموقفية، وقد بين (أدورنو) أن أصحاب هذه الشخصية لديهم الميل والرغبة في الخضوع للسلطة ويتميزون بالعدائية تجاه الجماعات الخارجية أو المغايرة ويقدمون المعايير الاجتماعية، وليس لديهم الاستعداد للتصدي للواقع القائم، كما أنهم يميلون ذاتياً لسلوك العنصرية والتعصب، ويُرجع (ألتيمير) هذه الاتجاهات والنزعات التسلطية لمرحلة الطفولة، حيث أن التنشئة التربوية في الصغر من أهم المصادر لها، وإذا لم يتم ضبطها أو تعديل اعتقاداتهم التسلطية مبكراً فستلازمهم دون وعي منهم طوال حياتهم فالمتطرف يستند إلى منظومة فكرية وثقافية تبرر له أعمال التطرف والعنف وتزوده بالشرعية بالاعتماد على شعارات وخطابات تدغدغ العواطف، وبذلك يصبح العنف هو الطريق الطبيعي لتحقيق الأهداف وبحسب علم النفس الاجتماعي فالمتطرف شخص فاقد لليونة والمرونة وليس هناك إمكانية للحوار معه، وإن لم يستطع أن يجد حلاً لكل قضية تسيطر عليه يحاول حلها بطرق عنيفة حتى لو أدى ذلك إلى تدمير ذاته وإفنائها⁽¹⁵⁹⁾.

وعليه نستعرض فيما يلي أهم أربع نظريات نزوعية، هي نظرية السيطرة الاجتماعية، ونظرية التتميط، ونظرية الإحباط- العدوان، ونظرية النرجسية- العدوان.

(159) محمود أبو عادي، مرجع سابق.

أولاً: نظرية السيطرة الاجتماعية

يرى (جيم سيدانيوس) أن المجتمعات البشرية قائمة على أساس تراتبي، بحيث يكون فيها جماعة واحدة مسيطرة على الأقل، وجماعات خاضعة أو تابعة لها، ويبين في نظريته بأن الأفراد يؤمنون برؤية الجماعة التي ينتمون إليها وأنها في مكانة اجتماعية وسياسية رفيعة مقارنة بباقي الجماعات، ولذلك تجد كل فرد يتعصب لجماعته على حساب باقي الجماعات. وجدير بالذكر أن الأفراد المنتمين إلى الجماعات الأخرى التي تُعتبر في مرتبة أدنى من الجماعة الأصلية قد يخضعون للجماعة المهيمنة، بل ويذهبون إلى أبعد من ذلك فيؤمنون بالنظريات والأساطير التي تشرعن للجماعة العليا الأخذ بالسيطرة الاجتماعية، وحتى لو كان على حساب أنفسهم وجماعاتهم، ويعتبر (سيدانيوس) أن تفضيل السود لحكم الرجل الأبيض في فترة الفصل العنصري في الولايات المتحدة مثال واضح على ذلك⁽¹⁶⁰⁾.

ثانياً: نظرية التمييز (Stereotyping)

تُعتبر هذه النظرية أن العقل البشري عادةً يتجه إلى تصنيف الظواهر والأحداث والأفراد إلى أنماط مشتركة، وقوالب جاهزة من أجل تبسيط الواقع وإراحة نفسه من التفكير⁽¹⁶¹⁾ حيث يشير (غوردون ألبرت) في كتابه طبيعة التعصب أن العقل الإنساني لا بد أن يستند إلى التصنيفات لكي يستطيع أن يفكر بطريقة فعالة، وعندما يضع هذه التصنيفات يتم الاعتماد عليها للتفكير وإصدار الأحكام المسبقة، واستناداً إلى ذلك فإن ألبرت يُعرّف التعصب على أنه كراهية مبنية على تعميم خاطئ ومتصلب، قد يبقى إحساساً أو قد يتم التعبير عنه بطريقة معينة، وقد يختص بجماعة أو فرد من تلك الجماعة⁽¹⁶²⁾.

ولفهم أعمق لنظرية التمييز يمكن أن نضرب مثلاً، كما لو أنك سافرت إلى دولة جديدة لم يسبق لك أن زرتها، وهب أنك قمت بطلب سيارة أجرة للذهاب إلى مكان ما، وكان

⁽¹⁶⁰⁾المرجع نفسه.

⁽¹⁶¹⁾ زينة الصفار، نظرية الصورة الذهنية وإشكالية العلاقة مع التمييز، العراق، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، 2006، ص

132.

⁽¹⁶²⁾ محمود أبو عادي، مرجع سابق.

سائق سيارة الأجرة أمريكي الجنسية وكان يسوق بطريقة متهورة والسيارة غير نظيفة ورائحتها كريهة، فإذا لم يكن لديك معرفة سابقة بالأمريكان فسوف تُطلق حكماً بأن كل الأمريكان مزعجون ومتهورون بالقيادة وتنتعهم بصفات عنصرية، أما إن كنت تعرف الأمريكان من قبل وعلاقتك بهم جيدة فستلحق ما حصل إلى نمط سائقي سيارات الأجرة في هذه المدينة وليس كل الهنود، إذاً فالأحكام التي اتخذتها تعتمد على طبيعة تجاربك ومخزون الأنماط الموجود أساساً في عقلك، والذي تُفسر على أساسه الظواهر، ومن ثم فإن لوجود الصور النمطية علاقة في اتخاذ سلوكيات تَعْصِبية في الغالب⁽¹⁶³⁾.

ثالثاً: نظرية الإحباط-العدوان

يفترض (دولارد 1962Dollard م) أن السلوك العدواني المتطرف عادةً ما تسبقه حالة من الإحباط يشعر بها الفرد عندما يواجه عائقاً يمنعه أو يحول دون إشباع حاجاته⁽¹⁶⁴⁾ وعلى وفق هذا الافتراض فإن الإحباط يؤدي إلى العدوان بصورة ما، كما أنه يؤدي إلى خلق مجتمع يسمح بالعنف بل ويساعد على خلقه وتكريسه⁽¹⁶⁵⁾.

وجدير بالذكر أن ظهور السلوك العدواني المتطرف يتوقف على استعداد الشخص له، وعلى إدراكه لموقف الإحباط، فالفرد عندما يدرك أن الإحباط الذي يتعرض له غير متعمد ولا مقصود فإن ردة فعله لن تكون عنيفة، وعلى وفق هذه النظرية فإن (دولارد) يعرف السلوك العدواني على أنه: "سلوك يظهر عندما تقوم بإعاقة الطاقة الموجهة باتجاه غاية محددة وذلك نتيجة لظروف مانعة"⁽¹⁶⁶⁾.

ولقد حاول (بيركويت Berkowitz) أن يعطي شكلاً جديداً لنظرية الإحباط-العدوان عندما أشار إلى أن الإحساس بالعدوان الذي يشعر به البعض عند مقارنة أنفسهم بالآخرين

⁽¹⁶³⁾ باربرا انجلر، مدخل إلى نظريات الشخصية، ترجمة فهد بن دليم، الطبعة الثانية، مؤسسة هوتون ميغلين، بوسطن، 1985، ص 224-225.

⁽¹⁶⁴⁾ David Myers, Social psychology ,13th Edition, NewYork, M,Graw-Hill Bookco,2020.

⁽¹⁶⁵⁾ مرسى كمال، سيكولوجية العدوان مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 13، عدد 2، 1985.

⁽¹⁶⁶⁾ Dollard,L.W, Frustration and Aggression, New Haven,Yall university press, 1962.

ممن يُعدونهم أفضل منهم حالاً يؤدي إلى الإحساس بحالة من الإحباط، وقد يدفعهم ذلك السلوك العدواني إلى حالة من التطرف والعنف⁽¹⁶⁷⁾.

رابعاً: النظرية النرجسية (العدوان)

تُنسب هذه النظرية إلى (ريتشارد بيرلشتاين) ويرى بيرلشتاين في كتابه (عقل الإرهابي) أنّ النرجسية في حالتها المتطرفة يُمكن أن تُعطي تفسيراً للنشاط الإرهابي، فالشخص الإرهابي وفقاً لهذه النظرية يكون على اقتناع تام بأهميته في هذا العالم، لكنّ العالم ولسوء الحظ لا يشاطره هذه القناعة، ما يؤدي به إلى الغضب النرجسي ثم إلى العدوان فالتطرف هنا ينتج من الضرر الذي يصيب تقدير الذات، والإحساس بالغضب بسبب الفشل، هذا وقد لوحظ أنّ العديد من الإرهابيين الذين أُخضعوا للدراسة واجهوا عقبات شديدة في حياتهم الخاصة كالفشل الدراسي أو الفشل العاطفي⁽¹⁶⁸⁾.

الفرع الثاني: النظريات التي تفسر التطرف على مستوى السياق والظروف المحيطة

(contextual-level theories)

تُقدم هذه النظريات تفسيراً مُستنداً إلى مستوى السياق والظروف المحيطة على اعتبار أنّها تؤثر على أفكار الأفراد وسلوكياتهم، فهي إمّا أن تقودهم إلى انتهاج سلوك يتعارض مع مبادئهم وقيمهم أو أنّها تُعزز سلوكاً عقلياً متطرفاً يهدف إلى تحقيق أهدافهم الخاصة. وعليه فسوف يتم تناول هذه النظريات المهمة في الفقرات الأربعة التالية، حيثُ ستخصّص الفقرة الأولى: للتعرف على النظرية الموقفية، والفقرة الثانية: على نظرية نموذج العملية (لهورجان) والفقرة الثالثة: على نظرية التطرف العقلاني، والفقرة الرابعة: على نظرية الحاجات لماسلو.

⁽¹⁶⁷⁾ Ebel,R.L, Essentials of education Measurement , New Haven ,Yall university Press, 1972.

⁽¹⁶⁸⁾ رباب الحكيم، خبراء يكشفون أخطر السمات النفسية في شخصية العناصر الإرهابية، صحيفة أمان، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://aman.dostor.org/show.aspx?id=9067>

الفقرة الأولى: النظرية الموقفية

حسب هذه النظرية يرى (فريدريك فيدلر) أنّ الفرد يسلك سلوكاً اجتماعياً أو سياسياً معيناً، حسب ما يُمليه عليه الموقف الذي يواجهه أو الظروف التي تحيط به، حيث تُفسر التطرف والإرهاب كنتيجة للظروف الخارجية المحيطة والتي يكون لها تأثير كبير على قرارات الأفراد وسلوكهم، فهي تُبين أنّ هناك قوى محيطة قد تدفع الفرد لانتهاج سلوك يتعارض مع ما يحمله من قيم وأخلاق، حيث أنّ العديد من الإرهابيين صرّحوا أنّ الأبواب قد أُغلقت في وجوههم وأصبح خيارهم الوحيد القيام بالأعمال الإرهابية، ففي الأنظمة السياسية القمعية على وجه الخصوص يكون التطرف هو المسار الوحيد المتاح لأولئك الذين يسعون إلى التغيير⁽¹⁶⁹⁾.

وحسب طرح (بورغو Tore Bjorgo) هناك بعض العوامل الموقفية التي تُعتبر من الأسباب العميقة للتطرف، من أبرزها فشل الدولة أو ضعفها أو فساد الحكومات وعدم شرعيتها والافتقار إلى الديمقراطية، وأيضاً غياب العدالة وعدم المساواة، ووجود قوى خارجية داعمة لحكومات غير شرعية، إضافة إلى التعرض لقمع المحتل الأجنبي والفقر والبطالة والتمييز العنصري، وظهور قادة كاريزماتيين مؤدلجين وجماعات متطرفة دينية أو علمانية⁽¹⁷⁰⁾.

تعتبر النظرية الموقفية أنّ البيئة أو الموقف المحيط بالفرد هو أكثر العوامل أهمية في تشكيل وتوجيه سلوكه، وفي هذا السياق طرح (ملغرام) تساؤلاً حول مفهوم الطاعة السياسية وما هي الأسباب التي تؤدي بالأفراد إلى الطاعة السياسية لسلطة عليا كالدولة، وتقودهم إلى الانصياع والانقياد لها حتى لو اصطدمت طاعة تلك السلطة -بصورة واضحة- مع قيمهم وأخلاقهم، حيث توصل إلى نتائج بالدراسة التي أجراها في هذا الحقل تُفيد بأن الأفراد قد

⁽¹⁶⁹⁾ نرمين كمال يوسف شاهين، الأنماط القيادية لدى مديري المدارس الحكومية في محافظات غزة وعلاقتها بتعزيز ثقافة الإنجاز،

الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص 48، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2YxMlst>

⁽¹⁷⁰⁾ محمود أبو عادي، علم نفس الإرهاب والتطرف، نون بوست، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.noonpost.org/content/18375>

يخالفون مبادئهم وقيمهم عندما يوضعون في موقف يحُثهم على طاعة السلطة التي يعتقدون أنها شرعية⁽¹⁷¹⁾.

ولتفسير ما جرى في فضيحة الانتهاكات الجسدية والنفسية في سجن أبو غريب والتي شكلت صدمة للرأي العالمي، يسوق عالم النفس الاجتماعي (فيليب زباردو) في كتابه (تأثير الشيطان the Lucifer effect) بالقول إنَّ ما حدث لم يكن نتيجة خصائص أو نزعات شخصية كامنة لدى الأفراد الذين قاموا بارتكاب مثل هذه الأفعال، وإنما نتج عن تأثير القوى الموقفية التي واجهتهم، وبيّن (زباردو) أن كثيراً ممن ارتكبوا أعمال العنف الجسدية والنفسية في سجن أبو غريب كانوا متطوعين بالجيش الأميركي، وذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بدافع الحماس والحس الوطني، وذلك للحيلولة دون تعرض الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى لهجمات إرهابية. وخلص (زباردو) في تفسيره لهذه الاعتداءات إلى أن الرئيس (جورج دبليو بوش) ونائب الرئيس (ديك شيني) ووزير الدفاع (دونالد رامسفيلد) أنشؤوا نظام سلطة يشجع التعذيب والعنف ضمناً أو صراحة، ثم إن إدارة بوش قرّرت عام 2002م أن اتفاقيات جنيف لا تنطبق على الوضع في سجن أبو غريب. إذاً فهناك قرارات جماعية تُؤخذ وتوصف بأنها ضعيفة وغير عقلانية، فلو وضعنا شاباً أصحاً بديلاً ونفسياً في بيئة وموقف سيئ، فسوف يسيطر الموقف عليهم ويجعلهم يميلون إلى سلوك متطرف وهذا ما يعرف بنظرية الصندوق الفاسد⁽¹⁷²⁾.

وفي هذا الإطار تساءل العلماء عن السبب الذي يدفع أناساً أنكيا لاتخاذ قرارات ضعيفة وذلك عندما يتخذونها ضمن جماعات، بهذا جاءت نظرية عالم النفس الاجتماعي (إيرفنج جانيس) في التفكير الجمعي مُفسرةً هذه الإشكالية حيثُ لخصتها بأنها: عملية تؤدي بالجماعة إلى الوصول إلى إجماع متسرع أو سابق لأوانه، وتغلق الباب على نفسها عن أية أفكار تأتي من الخارج، وقد اتخذ (جانيس) نماذج تطبيقية في تفسيره، منها: حملة خليج

⁽¹⁷¹⁾ دايفيد باتريك هوتون، مراجعة كتاب علم النفس السياسي، ترجمة ياسمين حداد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، 2017، ص 6.

⁽¹⁷²⁾ المرجع نفسه، ص 3.

الخنازير الفاشلة عام 1961م والتصعيد في حرب فيتنام عام 1965م، وأكد أنّ كليهما يمثل نموذجاً كلاسيكياً لمتلازمة التفكير الجمعي⁽¹⁷³⁾.

الفقرة الثانية: نظرية نموذج العملية لهورغان (Process Model)

يرتكز (هورغان) في طرحه على التوفيق بين الخصائص الذاتية والظروف المحيطة، ويتساءل عن ماهية المواقف التي تجعل أفراداً معينين عُرضة للاستجابة للتطرف والانخراط بالجماعات المتطرفة أكثر من غيرهم، وكإجابة على هذا السؤال يقول (هورغان): إنّ التحول إلى التطرف لا يأتي دفعة واحدة بل يتضمن سلسلة من الخطوات، وهناك عوامل أساسية قد تكون مهمة تؤدي إلى التطرف، فلا بد للظروف المحيطة والعوامل الموقفية أن تتفاعل مع نزعات معينة موجودة لدى الفرد لحدوث التطرف، ومن هذه النزعات رغبة الفرد في الحصول على مردود إيجابي، والذي يمكن أن يكون على شكل معنوي كالمكانة الاجتماعية، أو مادي كالمكافآت، وأيضاً التنشئة الاجتماعية والترابط الأيديولوجي مع أفراد يؤمنون بنفس المبادئ والأفكار والتصورات، كما تُساعد على ذلك الضغوط المجتمعية وعدم الرضا عن الحياة وانعدام فرص تحسّن الواقع، كما يوجد أمر آخر يساعد الفرد على الانخراط في الجماعات المتطرفة وهو شبكة العلاقات أو الأشخاص المحيطين بالفرد كالزوجة أو الأصدقاء⁽¹⁷⁴⁾.

الفقرة الثالثة: نظرية التطرف العقلاني

يرى هذا الاتجاه الجديد أنّ التطرف هو استراتيجية وسلوك عقلائي في الصراع القائم بين مؤيدي السلطة ومعارضيه من الجماعات المتطرفة، فهم يحاولون إيجاد أنسب الوسائل لتحقيق أهدافهم، ويختارونها بطريقة عقلانية، حيثُ تتميز هذه الأهداف بالضعف وعدم التحصين، ويساعدهم في ذلك وسائل الإعلام التي تغطي الأفعال العنيفة التي كانت قد صُممت لِبَثِ الخوف والرعب والفرع، وللتأثير على الحكومات وإحراجها أمام الرأي العام، فعلى سبيل المثال نجد تنظيم (داعش) يُوثق بالصور والفيديو عملية ذبح الرهائن الغربيين

⁽¹⁷³⁾ دايفيد باتريك هوتون، مرجع سابق، ص 7.

⁽¹⁷⁴⁾ إبراهيم غرايبه، سيكولوجيا الإرهاب: كيف تقود المعتقدات والعواطف إلى القسوة والكراهية، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،

أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2WXVIGm>

على القنوات الإعلامية، ونجد الحكومات تقف عاجزة أمام هذه الأساليب، ظهر ذلك من خلال تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية الأدميرال (جون كيربي) بشأن ملاحقة (داعش) والتخفيف من خطرهم حيث قال: "سنحتاج إلى ثلاث سنوات على الأقل، وأنه لا يمكن للقوات العسكرية البرية منازل (داعش) عسكرياً لاعتبارات متعددة"، بهذا وقفت الولايات المتحدة عاجزة عن حماية مواطنيها ضد هذه الأخطار، ولا نعلم أنها أخطار حقيقية تواجه الغرب أم أنها أخطار مصنعة⁽¹⁷⁵⁾.

وما يدل على عقلانية هذه الحملات التي يقوم بها قادة الجماعات المتطرفة لإقناع أتباعهم بالتضحية بأنفسهم أنها ليست بالضرورة سياسة دائماً، وإنما تخضع لتقدير القادة المتطرفين الذين يحدّدون متى تبدأ ومتى تنتهي هذه الحملات.

بالإضافة إلى العقلانية كتفسير للجماعات المتطرفة يرى (وينتروب) أن الانتماء إلى جماعة كبيرة لها أهداف إيديولوجية واضحة وتستحوذ على عقول ومشاعر بعض فئات المجتمع، وهو ما يوصف بالتضامن الاجتماعي الذي عادةً ما يسود بين أعضاء هذه الجماعات، لذا نرى أن ذلك يُعد تفسيراً إضافياً لسمة العقلانية في سلوك القادة والأعضاء. إذاً فإن أعضاء الجماعات المتطرفة لا يتسمون دائماً بعدم التوازن النفسي، أو أنهم عادةً ما ينتمون إلى الطبقات الفقيرة أو المهمشة كما شاع الطرح في التفسيرات السيكلوجية، وذلك لأننا نجد أن أنصار هذه الجماعات قد ينضمون دفاعاً عن الفكرة رغم أنهم ينتمون إلى الطبقات الوسطى أو الثرية⁽¹⁷⁶⁾.

نستخلص مما سبق أن التطرف حسب هذه النظرية هو مُخطط وأكثر عقلانية لأنه يحتوي على إطار واضح تكون أهدافه مرسومة ووسائله محددة، ويكون المتطرفون في هذا النمط على وعي كامل بهذه الأحداث، ويعزف المشتركون في هذا النمط عن المشاركة في أحداث شغب فوضوية ويظهر غالباً هذا النمط من العنف لأسباب موضوعية واضحة، كعدم

⁽¹⁷⁵⁾ السيد يس، نظرية جديدة في تفسير التطرف، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.acrseg.org/36527>

⁽¹⁷⁶⁾ السيد يسين، مرجع سابق.

الترباط في البناء الاجتماعي وكنتيجة للبطالة والفساد والاضطهاد والتفرد في الحكم وكبت الحريات.

الفقرة الرابعة: نظرية الحاجات لماسلو

يفترض (ماسلو) أنّ حاجات الإنسان عبارة عن هرم مكون من خمسة حاجات مرتبة تصاعدياً لا يمكن إشباع حاجة معينة بشكل كامل إلا بعد إشباع الحاجة التي تسبقها، حيث أنّ الحاجات الفسيولوجية (Physiological Needs) هي الحاجات الأساسية التي يحتاجها الإنسان ليبقى حياً كالطعام والماء والهواء والجنس. أمّا الحاجة الثانية: فهي الحاجة إلى الأمن (Needs Safety) وهي الحاجة التي لها علاقة بشعور الإنسان بالحماية والأمن الجسدي والنفسي. أمّا الحاجة الثالثة: فهي حاجته إلى الحب والانتماء (Belongingness and Love Needs) والتي تتضمن الشعور بالحب والانتماء والقبول الاجتماعي وبناء العلاقات الاجتماعية، وذلك من خلال إقامة العلاقات الاجتماعية وعلاقات الصداقة⁽¹⁷⁷⁾. أمّا الحاجة الرابعة: فهي تقدير الذات (Esteem-Self Needs) وتتمثل في رغبة الإنسان في الشعور بالاحترام من قبل الآخرين وتقلد مراكز اجتماعية محترمة، وتتمحور هذه الحاجة حول قدرة الإنسان على الإنجاز، وترتكز على الثقة بالنفس، واكتساب التقدير. والحاجة الخامسة: هي تحقيق الذات (Actualization-Self) ورغبة الفرد بتحقيق ذاته وتطوير خبراته وإمكانياته⁽¹⁷⁸⁾.

والشكل التالي (هرم ماسلو) يوضح نظرية (ماسلو) من خلال ترتيب هذه الحاجات وأهم ما تتضمنها.

⁽¹⁷⁷⁾ علاء سمير موسى قطناني، الحاجات النفسية ومفهوم الذات وعلاقتها بمستوى الطموح لدى طلبة جامعة الأزهر، غزة في ضوء نظرية محددات الذات، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص 14.

⁽¹⁷⁸⁾ Abraham Maslow, « A Theory of Human Motivation », *Psychological Review*, n° 50, 1943, p. 370-396.

رسم توضيحي 1



Source: Elizabeth Hopper, Maslow's Hierarchy of Needs Explained, thought Co, 2020.

نستخلص مما سبق أنّ أهمية نظرية (ماسلو) تظهر من خلال حالة التوتر التي تُنشئ التوازن لدى الفرد نتيجة الحاجات غير المشبعة، وهذا ما يؤدي إلى إثارة دوافع داخل الفرد وهذه الدوافع ينتج عنها بحث الفرد عن سلوك يُحقق من خلاله أهدافاً معينة حتى لو كان هذا السلوك سلوكاً متطرفاً، أمّا الأفراد الذين يحققون حاجاتهم فإنك تجدهم أقرب لتقبل القيم الديمقراطية، ولا ينظرون للآخرين على أساس الجنس أو المكانة أو الدين، ولديهم روح الدعابة وغير عدوانيين ويتميزون بالانسجام مع القيم الداخلية والتعبير عن الذات بطرق منفردة وإبداعية.

خُلاصة الفصل الأول

نَخُص في هذا الفصل إلى أنّ ظاهرة التطرف هي ظاهرة أصيلة في المجتمعات، ولكنّ هذه الظاهرة دائماً بحاجة إلى عوامل وفواعل لتتحول إلى واقع يسيطر على المجموعات، فعندما نتكلم عن العالم العربي نجد أنّ ظاهرة التطرف وُجدت به كما وُجدت في باقي المجتمعات بغض النظر عن مدى وجود الإسنادات التي شكّلت ظاهرة التطرف في العالم العربي أو عدم وجودها تاريخياً، ولكن ما يميز العالم العربي هو استمرار حالة التطرف وتطورها وتحول أشكالها من ظاهرة إلى ظاهرة أخرى، وهذا التحول سببه الرئيسي هو أنّ هذه الظاهرة لم يُقدّم ما يكبح جماحها أو ما ينهي وجودها في معظم الدول العربية، بل على العكس فإن مجمل السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تطورت بها الدولة العربية، وخاصة الجمهوريات العربية، كانت عوامل دافعة لنمو ظاهرة التطرف، مما أدّى إلى سيطرة ظاهرة التطرف على الحياة السياسية والثقافية العربية، وعملت في بعض الأحيان إلى مأسسة ظاهرة التطرف في شكل الدولة، وأوضح مثال على ذلك هو تنظيم (داعش) وهذا ما يفسر جزءاً من الفرضية التي وضعها الباحث، أي أنّ بُنية الدولة العربية هي التي تساعد على إنتاج ظاهرة التطرف بأشكاله المختلفة.

يقودنا هذا إلى الولوج إلى الفصل الثاني لمحاكمة مدى اقتراب الفرضية من الصحة أو عدمها في موضوعة الدولة كمولد من مولدات التطرف في العالم العربي، أو على أقل تقدير أنّ الدولة لم تستطع أن تنفي أسباب تطور ظاهرة التطرف في العالم العربي، وتُقدم ما هو جديد ليجعل المواطن العربي أو الدولة العربية مؤسسة دافعة للابتعاد عن التطرف بدلاً من أن تكون مؤسسة مُولدة للتطرف والعنف.

الفصل الثاني: بُنية الدولة العربيّة المعاصرة: نحو تصميم مقارنة منهجية ومعرفية لبنائية الدولة

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تشوّهات في بُنية الدولة العربية الحديثة هو التعارض بين نشأتها المتأثرة بالغرب الاستعماري، والثقافة العربية والإسلامية ومحدداتها التاريخية والجغرافية والثقافية والاجتماعية، فمعظم الدّول العربية تتّسم بالانتماءات القبليّة والطائفيّة والدينيّة التي تتعارض في كثير من الأحيان مع الدّولة القومية الحديثة، مما أنتج بعض الإشكالات مثل مشكلة الاندماج الوطني والإقليمي والاجتماعي داخل الدّولة الواحدة، ناهيك عن مشكلات الحدود والسيادة بين الدول العربية، إضافة إلى التدخل الدولي من القوى العظمى في شؤون وسياسات الدول العربية وتدخل دول الإقليم أيضاً في سياسات الدول العربية لوجود روابط طائفية أو دينية خاصة بوجود الأقليات مثل: (الأكراد في سوريا والعراق وإيران) أدى كل ذلك إلى تعزيز الانتماءات العرقية والطائفية على حساب الدّولة.

كلّ ذلك ساهم وبشكل كبير في ضعف البناء المؤسسي للدولة العربية خاصة الجمهوريات العربية التي تأثرت بشكل كبير بالاستعمار وضُغفت قدرة استقلالها عن الحُكام، فصارت الدّولة العربية الحديثة أداة لخدمة مصالح الأنظمة الحاكمة، فلم تشهد تداولاً حُرّاً ديمقراطياً أو اجتماعياً للسلطة، وبذلك تعمقت الإشكالات المتعلقة بالدّولة العربية من ناحية نشأتها وشرعيتها وقدرتها على تحقيق الحد الأدنى من متطلبات شعوبها من الحرية والمشاركة في صنع القرار والعدالة الاجتماعية إضافة إلى عجزها عن تحقيق التنمية، ولهذا فسوف نحاول التّأصيل لنشأة الدّولة العربية والوقوف على الإشكاليات الرئيسية التي عانت منها وأعاقتها عن التطور الطبيعي وتحقيق الأهداف التي وُجدت لأجلها، وذلك من خلال مبحثين، الأول: سوف يتناول موضوعة الأمة والدّولة العربية المعاصرة، أمّا الثاني: سيتناول التكوينات الجينية للدولة العربية الحديثة وجدلية نُشونها.

المبحث الأول: الأمة والدولة العربية المعاصرة

من ناحية نظرية فإن فكرة الأمة هي من المفاهيم الجدلية والتي اجتهد المفكرون لوضع تعريف جامع لها، فقد عرّفها بعض المفكرين بأنها: "عبارة عن شعب معيّن يرتبط برابطة عرقية معيّنة ويشترك أفرادها في ماضي وتراث مشترك وآمال واحدة، ويتحدثون لغة واحدة، وقد يدينون بدين واحد ويجمعهم مصير واحد ويمكن أن تتكوّن الدولة من أكثر من أمة، وقد تتوزع الأمة على أكثر من دولة"⁽¹⁷⁹⁾. وكما عرّفها أمانى صالح في كتابها (العلاقات الدولية: البعد الديني والحضاري) بأنها: "جماعة من البشر يربطها الانتماء والولاء لمنهج معيّن قد يشمل تصوراً عقيدياً أو طريقة حياة وسلوك أو كليهما معاً، وتسعى هذه الجماعة عبر فضاء محدّد من التحركات والسلوكيات الداخلية والخارجية إلى إنجاز وظائف الدفاع عن تلك العقيدة وذلك المنهج أو إظهارهما أو نشرهما في إطار زمني معيّن"⁽¹⁸⁰⁾.

وفي المجلد العام فإنّ الأمة عبارة عن مجموعة من الأفراد تجمعهم صفات مشتركة يمكن أن تكون صفات دينية أو اجتماعية أو سياسية أو عرقية، ومفهوم الأمة مفهوم مركب يرتبط بمفهوم القومية، فالأمة هي الوجود المادي لمجموعة من الناس، أمّا القومية فهي الشّعور المعنوي لوجود هؤلاء الناس بمجموعة واحدة. إذاً فالأمة مجموعة من الناس الذين يرتبطون فيما بينهم بجامع مشترك أو عدة جوامع، كاللغة، والأصل المشترك، والدين، والتاريخ، وما إلى ذلك، كما يرتبط هؤلاء الأفراد فيما بينهم بالمصالح المشتركة التي تجمع شملهم وتعمل على زيادة تضامنهم، وتُعتبر الأمة شخصاً معنوياً حراً، فهي ليست فقط مجموعة من المواطنين موجودين في مكان معيّن، ذلك أنّ الأمة عابرة للمكان والزمان، ومن هنا فإنّ الأمة تسمو على مختلف التصنيفات الأخرى، كما أنّ لها قدسيّتها في نفوس أبنائها فهي جامعة غير مُفرّقة، وهي التي تُعطي لأبنائها شعوراً بالفخر بأن لهم ماضياً عريقاً،

⁽¹⁷⁹⁾ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة: مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية، الطبعة الأولى، الدار الثقافية للنشر، القاهرة 2007، ص 28.

⁽¹⁸⁰⁾ غازي دحمان، قراءة في كتاب العلاقات الدولية - البعد الديني والحضاري: محاولة تعريف رؤية الإسلام للعلاقات الدولية، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3BySXF6>

وظهراً قوياً يحميهم، والأمة لا تتناقض بأي حال من الأحوال مع المواطنة، فأرض الوطن تجمع فوقها أشخاصاً من شتى أصقاع العالم، ومن مختلف الملل والديانات وهي التي بصونها وحفظها يستتب الأمن ويسود الاستقرار¹⁸¹.

أما الدولة فهي حاجة ملحة للمجتمع ويعتمد بناءها وتطورها على المجتمع وقدرة نخبه على الانصهار في هذا المجتمع، وأيضاً طبيعة التجاذبات السياسية والمؤسسية التي من خلالها تُفَرِّز السياسات العامة في الدولة، كما تساهم البيئة الدولية بشكل كبير في بناء الدولة وخاصة الدول النامية لكي لا تقع هذه الدولة تحت سيطرة دول أو جماعات معادية، ومن المهمات الرئيسية للدولة إدارة المجتمع و تنميته وتطويره بما يخدم مصالحه وأهدافه، والدولة تتغير وتسمو بنخبها وآلياتها وسياساتها، وتقوى ببناء مؤسساتها وتماسك مجتمعها فالمجتمع المعاصر لا يمكن أن ينمي نفسه في ظل غياب الدولة فعندما تغيب الدولة أو تتحرف عن مسارها تسود الفوضى وينهار المجتمع وتنتشر النزاعات والحروب، فالدولة هي الناظم للمجتمع وتفاعلاته، وقد دخلت على الدولة المعاصرة تطورات جديدة بدخول عوامل وفواعل فوق قومية من المجتمع نفسه وأصبحت هذه الفواعل تنافس الدولة على قيادتها للمجتمع⁽¹⁸²⁾.

وعليه فسوف يتم في المطالب الثلاثة التالية مناقشة موضوعة الأمة والدولة وبناءها المعاصر حيث سيتم تقسيم هذه المواضيع إلى عدة مطالب يدرس المطلب الأول: نظريات بناء الأمة والمطلب الثاني: نشأة الدولة ونظرياتها المفسرة، أما المطلب الثالث: فسوف يناقش بناء الدولة العربية المعاصرة من ناحية نظرية.

⁽¹⁸¹⁾عزمي بشاره، يوتيوب، 2021/03/21، مؤتمر العلوم الاجتماعية الإنسانية: الدورة الثامنة، محاضرة حول الدولة والأمة ونظام الحكم، ملف فيديو، أنظر الرابط الإلكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=_jyeW-V0gds

⁽¹⁸²⁾ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، دراسات (195): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 17-26.

المطلب الأول: نظريات بناء الأمة (Nation-Building Theories)

تُعد نظريات بناء الأمة من النظريات السياسية والاجتماعية التي تناولت بُعداً هاماً من عملية الاندماج الاجتماعي بين الأفراد وخاصة الذين يعيشون ضمن مجتمعات إثنية كانت أو طائفية، وقد طُبقت هذه النظريات بشكل طبيعي في البلدان الغربية مثل: (اليابان وألمانيا، والبوسنة) وفي تجارب أخرى في العالم بواسطة التدخل الخارجي في دول مثل: (الصومال، وأفغانستان والعراق). إنّ نظريات بناء الأمة قد برزت في الخمسينات والستينات من القرن العشرين وقد كان أنصارها الرئيسيون هم قادة المجتمع الأكاديمي الأميركي أمثال: (كارل ديوتش Karl Deutsch) و(تشارلز تيلي Charles Tilly) و(رينارد بندكس Reinhard Bendix)، وقد استخدمت هذه النظريات بشكل مبدئي لوصف عمليات الاندماج الأممي الذي أدى إلى تكوين الدولة (الأمة الحديثة) بصورة واضحة من أمم متباينة، منها الدول ذات النماذج الإقطاعية والدول ذات السلالات الحاكمة والدول الكنسية والإمبراطوريات⁽¹⁸³⁾.

وعليه سوف يتم تناول بعض النظريات المهمة والخاصة بتكوين الأمة والتي تخدم موضوع الدراسة، وذلك من خلال الفروع الثلاثة التالية حيث يناقش الفرع الأول: النظرية الألمانية، والفرع الثاني: النظرية الفرنسية، أما الفرع الثالث: فسوف يناقش نظرية الوحدة الاقتصادية.

الفرع الأول: النظرية الألمانية

هذه النظرية وضعها الفيلسوف الألماني (فخت Fichte) الذي بين فيها أنّ العامل الأول الذي يعمل على تكوين الأمة هو وحدة اللغة فاللغة من الصفات الرئيسية التي تُميز الإنسان عن غيره من المخلوقات وتساعده على تطوير الحياة الاجتماعية والسياسية، فكل أمة لغة معينة خاصة بها، فهي تُعتبر روح الأمة المشتركة، فاللغة تعمل على تماسك الأمة

(183) حميد الهاشمي، نظرية بناء الأمة وقابلية تطبيقها في المجتمعات غير الغربية، الحوار المتمدن، أنظر الموقع الإلكتروني:

واجتماعها وقد جسدت الأمة الألمانية هذه النظرية بتكوين أمة واحدة تتحدث لغة واحدة، حيث كان للغة بالغ الأثر في توحيدهم بعد ما كانوا مشتتين في دول ودويلات صغيرة، وفي ذات السياق كانت إيطاليا من الدول التي وحدتها اللغة، كما اليونان وبلغاريا ورومانيا⁽¹⁸⁴⁾.

جدير بالذكر أنّ اختلاف اللغة أدّى إلى تفكك إمبراطوريات كالإمبراطورية النمساوية، حيثُ خرج منها كل الشعوب التي لا تتكلم اللغة الألمانية، كذلك الأمر بالنسبة للإمبراطورية العثمانية إذ انفصلت عنها كل الشعوب التي لا تتحدث اللغة التركية، كما تُعتبر اللغة العربية من أهم العناصر التي تجتمع عليها الدول العربية والتي أسهمت في البناء الثقافي والحضاري للأمة العربية بالإضافة إلى عناصر أخرى مثل: التاريخ، والدين والثقافة ووحدة المصير، وقد لعبت اللغة دوراً كبيراً في تكوين هوية كل فرد من هذه الأمة وصانته وحدتها وكيانها القومي، ومما يضاعف من أهمية هذه اللغة عند العرب والمسلمين أنّ القرآن الكريم نزل باللغة العربية مما ربط اللغة بالدين والاعتقاد. إلا أنّ هذه النظرية قد طالها بعض الانتقادات لتعارضها مع الواقع العملي في بعض الأحيان فدول كسويسرا وبلجيكا توحدت على الرغم من أنّ كل دولة تمتلك لغة خاصة بها⁽¹⁸⁵⁾.

وبناءً على ذلك فإننا نرى أنّ الأحداث التاريخية المتسلسلة تُدلل على أنّ وحدة اللغة هي من أساسيات توحيد الأمم على الرغم من أنّ بعض الأمم وحدتهم عوامل أخرى منها عوامل اقتصادية وجغرافية وسياسية، وهناك أمم تمزقت وانفصلت بالرغم من أنّهم يشتركون بنفس اللغة مثل دول أمريكا الشمالية والتي انفصلت عن إنجلترا ودول أمريكا الجنوبية والتي خرجت من إسبانيا والبرتغال الفرنسية.

الفرع الثاني: النظرية الفرنسية

وتتلخص هذه النظرية بأن فكرة نشوء الأمة تتركز في إرادة الأفراد ومشيتهم في العيش المشترك، وقد وضع هذه النظرية (آرنست رينان) حيثُ استبعد العامل التاريخي في

(184) أيمن أحمد الورداني، حق الشعب في استرداد السيادة، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص 139.

(185) أيمن أحمد الورداني، مرجع سابق، 2008، ص 139-140.

تكوين الأمة، فالأمة عند (رينان) هي روح وجوهر معنوي يتصل بالماضي ومتعلق بالحاضر ومتطلع للمستقبل، حيث تربطهما علاقة وثيقة بعضهما ببعض، ويتشكل بناءً على ذلك تضامن كبير بين الأفراد، فالذكريات المشتركة والإرادة الخالصة في العيش المشترك والعمل على تطوير الأمة والحفاظ عليها يعتبر جوهر تكوين الأمة، فالتكوين الروحي يتفوق على أي عامل آخر في تكوين الأمة، فمشيئة الأمة هي الأساس القوي الذي يؤدي إلى وحدتها وتقدير مصيرها، غير أنّ المنتقدين لهذه النظرية قالوا إنّها تعتمد على إرادة الأفراد التي يمكن أن تكون غير واعية أو تتغير تبعاً للظروف المحيطة، أو يتم خداعها فيؤدي ذلك إلى الفرقة والتشتت، فالمشيئة لا تخضع لمقتضيات العقل والأسلوب العلمي، إضافة إلى أنّ المشيئة تأتي كنتيجة لتوحد الأمة وليس سبباً في تكوينها⁽¹⁸⁶⁾.

الفرع الثالث: نظرية الوحدة الاقتصادية (النظرية الماركسية)

تُظهر هذه النظرية أنّ المصالح الاقتصادية هي التي تعمل على تحريك الحياة الاجتماعية والسياسية وهي من أساسيات تكوين الأمة، ولكن هل هذه العوامل كافية لتكوين الأمة؟ إذ إنّ الشعور القومي والعواطف الوطنية يتفوقان على الماديات في تكوين الجماعات، فهذه المشاعر تدفع الناس إلى إنكار الذات والدفاع عن مقدسات الوطن وحماية مقدرات الأمة من الأعداء، كما تدفعهم إلى التضحية بالمسائل الاقتصادية في سبيل المحافظة على كيان الأمة فهناك الكثير من الأحداث التاريخية التي توضح البطولات والأعمال الفدائية التي قام بها الناس في سبيل الوطن والأمة، أمّا المسائل الاقتصادية فتعتبر نتيجة لتكوين الأمة وليس سبباً في نشوئها. ومن جانبه آمن ستالين بهذه النظرية واعتبرها من الأسس الرئيسية لتكوين الأمة وأضاف للوحدة الاقتصادية وحدة اللغة ووحدة التكوين النفسي ووحدة الأرض واعتبر أنّ لا أمة دون اقتصاد مشترك⁽¹⁸⁷⁾.

أمّا (ديفرجيه 1966م) فيقول إنّ أهم العناصر التي أجمع عليها الباحثون والتي تقوم عليها الأمة هي وحدة اللغة ووحدة التاريخ، وهذا الطرح يجمع بين النظريتين الألمانية والتي

⁽¹⁸⁶⁾ أيمن أحمد الورداني، مرجع سابق، ص 139.

⁽¹⁸⁷⁾ محمد كامل ليله، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1969، ص 61-58.

تعتمد على وحدة اللغة كأساس لتكوين الأمة والفرنسية والتي تعتمد على إرادة الأفراد في تكوين الأمة ووحدة الآمال والتاريخ المشترك، ويستبعد (ديفرجيه) نظرية الوحدة الاقتصادية وهذه النظرية أطلق عليها النظرية التوافقية علماً أنّ العوامل الأخرى كالدين والاقتصاد والجغرافيا والعرق تُعتبر من العوامل المساعدة في تشكيل الأمة وتلعب أدواراً متفاوتة حسب الظروف المحيطة. نلاحظ أنّ الأمة العربية قد اشتركت في الكثير من العوامل الأساسية والثانوية والتي تعمل على وحدة الأمة مثل: اللغة والتاريخ والعرق ووحدة الثقافة والنظم الاجتماعية المتشابهة، ورغم ذلك كله لم تُشكل دولة قومية واحدة، وهنا يجب أن نفرق بين الأمة والدولة فالأمة هي وحدة نفسية عاطفية مبنية على الرغبة المشتركة في العيش معاً، بينما الدولة هي وحدة قانونية لا تشترط وجود عوامل تربط بينها، فالدولة تقوم حتى وإن اختلفت أديان الناس وثقافتهم وأعراقهم آخذين بعين الاعتبار أنّ هذه العوامل إذا كانت متوفرة بين الأفراد تزيد من قوة ومنعة الأمة واستمرارها، فالأمة السويدية تتكون من ثلاث مناطق ألمانية وفرنسية وإيطالية⁽¹⁸⁸⁾.

المطلب الثاني: نشأة الدولة

يُعرف ابن خلدون الدولة بأنها: "كائن حي له طبيعته الخاصة به ويحكمها قانون السببية وهي مؤسسة بشرية طبيعية وضرورية وهي أيضاً وحدة سياسية واجتماعية لا يمكن أن تقوم الحضارة إلاّ بها"⁽¹⁸⁹⁾. والدولة ظاهرة كغيرها من الظواهر يمكن أن تنتهي وتزول فهي غير دائمة ولا مستقرة، ويعلّل ابن خلدون عدم استقرار الدولة وزوالها بعدم ثبات ظواهر الاجتماع الإنساني على الإطلاق فأحوال العالم والأمم لا تدوم على حال واحد ومنهاج مستقر، فالدولة هي تجمع إنساني اجتماعي تتعرض للتبدّل والتغير⁽¹⁹⁰⁾. ويركز ابن خلدون على أنّ عنصر الشعب من أهم العناصر بالدولة وله الأولوية الدائمة بالسلطة، هذا وقد قسم ابن خلدون نظرية نشأة الدولة إلى ثلاثة عناصر أساسية بدأها بالعناصر المعنوية

⁽¹⁸⁸⁾ محمد كامل نيله، مرجع سابق، ص 62.

⁽¹⁸⁹⁾ زكي بني راشد، الدولة المدنية: هل تشكل نقيضاً للدولة الإسلامية؟، الجزيرة: مقالات، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3BoKHrb>

⁽¹⁹⁰⁾ جمال صليبا، تاريخ الفلسفة العربية، الدار الإفريقية العربية، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العلمي، 1989، بيروت، ص 612-

والتي تتمثل بالعلاقات والسلوكيات التي تتسم بها مجموعة من البشر وأيضاً العناصر المادية والتي هي عبارة عن جماعة من الناس تتجمع بشكل حضري وحاكم وإقليم أما العناصر المشتركة فبين أنها خليط بين ما هو معنوي وما هو مادي مثل: الجند والمال وتحقيق العدل⁽¹⁹¹⁾.

أما (أرسطو) فرأى أنّ غاية الدولة هي تحقيق الخير الأسمى فالفرد هو نواة المجتمع وهو مدنيّ بطبعه أي لا يمكنه العيش بمعزلٍ عن الآخرين، وأن كل توافق بشري هو من أجل تحقيق سعادة الأفراد المنتمين له عن طريق تأمين كل الاحتياجات الطبيعية لهم فالدولة ليست اشتراك الناس بموقع جغرافي وحيّز مكاني فقط، ولا تتألف فقط لحماية الناس من الأخطار وليس على أساس التبادل التجاري والحياة الاقتصادية المشتركة فقط، مُشدداً على أنّ هذه العوامل يجب أن تتحقق في حال نشوء الدولة القومية لأنها تُعتبر من شروط نشوئها واستمراريتها ولكنها ليست من ماهيتها وكيونتها البنوية، ويشير (أرسطو) إلى أنّ تكوين الدولة يقوم بشكل رئيسي على أساس المصلحة، فهو يرى أنّ الناس يجتمعون لتحقيق أفضل ما يستطيعون تحقيقه لسد حاجاتهم المادية والمعنوية، إذاً فهي شركة حياة فاضلة تقوم على أساس الاكتفاء الذاتي والمعيشة الكاملة للعائلات والأسر وهي اشتراك في حقيقة أساسية وهي الوطن ولها صفات يتميز بها الشركاء أو المواطنين وغايتها الاكتفاء الذاتي أي الاستقلال والحرية، حيث يتناول (أرسطو) الدولة بنظرة موضوعية ويُسقط عنها الشخصية العاطفية التي تتمحور حول الآلام والأحلام المشتركة لمجموعة من الناس ويفترض أنّ الدولة هي ظاهرة طبيعية لأن مجموعة العناصر التي تدخل في تكوين الدولة هي طبيعية أيضاً⁽¹⁹²⁾.

(191) علي سعد الله، الدولة في الفكر الخلدوني، عمان، دار مجدلاوي، 2003، ص 47-43.

*ابن خلدون: هو عبد الرحمان ابن خلدون (1406 م / 1332 م) عالم ومؤرخ تونسي ترك تراث مازال ممتد حتى اليوم، من مؤسسي علم الاجتماع الحديث، من مؤلفاته مقدمة ابن خلدون-حسب ما ورد لفصيل عباس في موسوعة الفلاسفة، دار الفكر العربي، ط 1، بيروت، 1996، ص 63.

(192) فارس النداف، مفهوم الدولة عند أرسطو، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية: سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 37، العدد 6، 2015، ص 98-101.

أما (أفلاطون) فيتساءل في كتابه (الجمهورية- 380 قبل الميلاد) عن ماهية شروط الدولة المثالية؟ والتي وصفها بالدولة العادلة، ويقول: هي دولة مكونة من ثلاث طبقات، طبقة اقتصادية هي طبقة التجار والحرفيين وطبقة الحراس وطبقة الملوك يتم تصنيفهم واختيارهم بناءً على عملية تعليمية تربوية معينة تُبرز الفضائل الاجتماعية لديهم، فطبقة التجار تُختار من أولئك الذين يتمتعون بضبط النفس والقدرة على التحكم بالذات أما طبقة الحراس فهي مرتبطة بمن تظهر لديهم الشجاعة والإقدام على تنفيذ المهام الصعبة وطبقة الملوك مرتبطة بصفات الحكمة والعدل، حيثُ تتصف هذه الطبقات بالتعقل والشجاعة والحكمة ويرجع هذا لما تتميز به من ميول وصفات تحوزها كل طبقة، وقد دعا أفلاطون إلى الفصل بين هذه المهام لأنّ الإنسان بطبعه يميل إلى التعدي وبيّن أفلاطون كيف يتوجب على الحاكم الفيلسوف أن يحكم بالعقل والعدل ووضّح أيضاً ماهية شروط الدولة المثالية التي تهدف إلى إنشاء مدينة عادلة تضمن مصلحة الفرد والمجتمع لأنّ الفرد والمجتمع متكاملان لا يستطيع أحدهما الاستمرار بشكل سليم دون الآخر، فالفرد ضعيف والاجتماع هو ضرورة كسب القوة وتحقيق الأفراد أهدافهم⁽¹⁹³⁾.

أما (هيجل) فيرى أنّ الدولة جاءت نتيجة للثورة الفرنسية، وهذا ما يُعلل النقد الشديد الذي وجهه للدولة الإقطاعية والتسلط المطلق للنبل والاحتقار (الأرستقراطي) للمشاعر القومية، كما يرى أنّ غاية الدولة الرئيسية هي حرية الإنسان وهو العنصر الطبيعي الذي يجب أن يتوفر ليستطيع الإنسان أن يتقدم ويتطور في جميع مناحي حياته⁽¹⁹⁴⁾.

نستنتج مما سبق أنّ (أرسطو، وأفلاطون، وهيجل، وابن خلدون) يتفقون على نفس الهدف وهو ضرورة وجود الدولة، لأنّها تتشكل نتيجة الحاجة الفردية والجماعية فالإنسان بطبعه اجتماعي فلا يمكن له العيش بمفرده، ومن أجل أن تُحقق الطبيعة الإنسانية ذروتها وتوفّر الشروط العقلية اللازمة للحياة الفاضلة يجب أن يكون ذلك من خلال الدولة لأنّ تطور الإنسان وتحسين قدرته لا تكون إلاّ في دولة المدينة، إلاّ أننا نجد أنّ لكل من (أرسطو

⁽¹⁹³⁾ أحمد الميناوي، جمهورية أفلاطون: الدولة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة، حلب، دار الكتاب العربي، 2010 ص 27-

.28

⁽¹⁹⁴⁾ حسن هنداي، التاريخ والدولة ما بين ابن خلدون وهيجل، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، 1996، ص 90.

وأفلاطون) نظرتة الخاصة فمثلا (أفلاطون) يرى أن سبب تكوين الدولة المثالية هو تحقيق العدالة من خلال إيجاد الفرص المتساوية بين الأفراد، ويضع ثقته بالحاكم الفيلسوف، بينما يعتبر (أرسطو) أن الحكم القائم على دستور أفضل بحيثُ تسير بمقتضاه دولته الواقعية، ويُعلل ذلك بأن العلاقة بين الأفراد والمجتمع تختلف عن علاقة أفراد الأسرة الواحدة بعضها ببعض، أمّا (هيجل) فيركز على أن غاية الدولة هي الحرية التي تتجسد بالإنسان وتؤثر على جميع مناحي حياته، أمّا ابن خلدون فيشدد على أنها ظاهرة طبيعية اجتماعية تتفاعل عواملها بشكل طبيعي وهي قابلة للتطور والتغيير، مشيراً إلى أن أهم عامل من عوامل الدولة هو الشعب.

أمّا في العصر الحديث فإن جذور كلمة الدولة تعود للغة اللاتينية لكلمة (Position) التي تعني الوقوف، كما برز مصطلح الدولة في اللغات الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر، وفي القرن الثامن عشر تطور مصطلح الدولة واستخدم التعبير اللاتيني (Publicae) والذي يعني الشؤون العامة⁽¹⁹⁵⁾ كما عرّفت موسوعة (لاروس Larousse) الفرنسية الدولة بأنها: "مجموعة من الأفراد الذين يعيشون على أرض محددة ويخضعون لسلطة معينة". أمّا فقهاء القانون الدستوري فعرفوا الدولة بأنها: "كيانٌ إقليمي يملك السيادة داخل الحدود وخارجها، ويحتكر قوى وأدوات الإكراه"⁽¹⁹⁶⁾. أمّا التعريف الدارج بين الباحثين لمفهوم الدولة فهو تعريف المفكر الألماني (ماكس فيبر Max Weber) إذ عرّفها بأنها: "منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار معين من الأراضي"⁽¹⁹⁷⁾.

إن نشأة الدولة الحديثة بعد مؤتمر (وستفاليا) في العام 1648م هي إحدى حقائق الحياة السياسية المعاصرة التي رسّخت الدولة بشكل تدريجي إلى أن أصبحت تُشكل اللبنة

⁽¹⁹⁵⁾ عمرو علي، الدولة العميقة والثورة المضادة، بوابة إفريقيا الإخبارية، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3v1MSia>

⁽¹⁹⁶⁾ الدولة: احتكار القوة ومشاع التسمية، جريدة العرب الاقتصادية، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/303ulks>

⁽¹⁹⁷⁾ سعد وفائي، مخاضات ولادة الدولة الثقافية، الجزيرة نت، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3Dpgcly>

الأولى في بنية النظام الدولي الراهن، فعدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد ناهز الـ(185) دولة في حين أن عدد الدول الأعضاء في عصبة الأمم لم يتجاوز (40) دولة ما بين الحربين العالميتين حيثُ ازداد عدد الدول بصورة كبيرة عن طريق التفكك والانفصال مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى مجموعة من الدول التي أصبحت دول مستقلة على المستوى الدولي، وقد يتم الانفصال نفسه بطريقة سلمية كما حدث في دولة (تشيكوسلوفاكيا) وقد يحدث بوسائل عنيفة أو بالحرب كما حصل في دولة يوغسلافيا، وهناك عدة طرق لإنشاء الدول الحديثة إما عن طريق الوحدة كالدول الأوروبية أمثال (ألمانيا وإيطاليا) خلال القرن التاسع عشر وبعض الدول العربية مثل: اتحاد (سورية ومصر) في دولة واحدة (الجمهورية العربية المتحدة) في عام 1958م، واتحاد ست إمارات عربية خليجية ليشكلوا معاً دولة الإمارات العربية المتحدة⁽¹⁹⁸⁾.

علماً أنّ من الأمور الرئيسة التي يجب أن تتوفر لإنشاء الدولة: (الأرض، والشعب، والسلطة) كما يجب على الدولة أن تكتسب اعتراف المجتمع الدولي بها لكي تتمكن من القيام بوظائفها بالشكل الصحيح بدون صعوبات أو معوّقات، وبعملية الاعتراف الدولي تُمنح الشخصية القانونية للدولة والانضمام إلى المجتمع الدولي كدولة جديدة لها مجموعة من الحقوق وعليها مجموعة من الواجبات، أمّا قضية الاعتراف بالحكومة الجديدة تزد بعد التغييرات الكبيرة والمفاجئة والتي تتم عبر ثورة شعبية أو انقلاب عسكري والاعتراف بالحكومة يشمل ضمناً الاعتراف بالدولة أمّا الاعتراف بالدولة لا يُحتم الاعتراف بأي حكومة يمكن أن تسيطر على هذه الدولة⁽¹⁹⁹⁾.

⁽¹⁹⁸⁾ فيصل المرعشي، الموسوعة السياسية، مفهوم الدولة - The Concept of State، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3apThtW>

⁽¹⁹⁹⁾ فيصل المرعشي، مرجع سابق.

ولكي نتعرف على إرهاصات نشأة الدولة وتشكيلها الطبيعي من ناحية نظرية فسوف نتعرض في الفرع الأول للنظريات التي تفسر نشوء الدولة وتطورها في العالم.

الفرع الأول: نظريات نشأة الدولة

لأنّ تكوين المجتمعات السياسية المنظمة ليست مؤثقة تاريخياً وغير محددة المنشأ فقد ظهرت مجموعة من النظريات والأفكار ذات طبيعة فلسفية تحاول تفسير نشأة الدولة، أو بعبارة أوضح نشأة أهم ركن من أركانها وهو السلطة السياسية المنظمة، وقد تعددت المذاهب التي تفسر نشوء الدولة مستندة إلى أصول دينية وفلسفية واجتماعية وتاريخية وقد ظهرت مجموعة من النظريات التي تفسر نشوء الدولة نوردها تباعاً في الفقرات الخمس التالية: حيثُ تناقش الفقرة الأولى: نظرية الحق الإلهي المباشر والفقرة الثانية: نظرية العقد الاجتماعي، والفقرة الثالثة: نظرية القوة، والفقرة الرابعة: نظرية تطور الأسرة، والفقرة الخامسة: نظرية التطور التاريخي.

الفقرة الأولى: نظرية الحق الإلهي المباشر

تُرجع هذه النظرية مصدر السلطات إلى الله فهو الذي يختار الحاكم بناءً على مشيئته، وقد سادت هذه النظرية في القرنين السابع عشر والثامن عشر وخاصة في فرنسا، فالله هو مصدر السلطات وليس الشعب، وبناءً على ذلك فالملوك مسؤولون أمام الله عن كيفية استخدام هذه السلطة. يضيف ذلك على الحكم طبيعة مقدسة. يرى (بالاندييه) في هذا الصدد "أن الملوك هم أقرباء، أشباه أو وسطاء الآلهة... ولا يشكل وجود الملك صاحب الحق الإلهي وصانع المعجزات شرطاً للاعتراف بالعلاقة بين السلطة والمقدس، ومع ذلك لا يمكن إنكار التداخل بين السياسي والديني، بحيث يتسمد الأول مشروعته من الثاني"²⁰⁰.

²⁰⁰ جورج بالاندييه، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة علي المصري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة

الثانية، 2007، بيروت، ص 127-128.

الفقرة الثانية: نظرية العقد الاجتماعي

تُنسب هذه النظرية إلى الفيلسوف (جان جاك روسو)⁽²⁰¹⁾ الذي جمع ما طرحه الفلاسفة من قبله فأرجع أصل نشأة الدولة إلى الإرادة المشتركة للأفراد فالدولة وُجدت نتيجة عقد أبرمته الجماعات مع بعضها البعض، ويعتبر (روسو) العقد أصل الدولة والسلطة العليا فيها، وبموجب هذا العقد يكون الأفراد قد تنازلوا عن حريتهم في مقابل أن يتم منحهم حريات مدنية يحميها ويكفلها المجتمع والحاكم، وحسب هذه النظرية فإن الحاكم ليس طرفاً في العقد وإنما هو وكيل عن الأمة يحكم بإرادتها ولها حرية عزله متى شاءت⁽²⁰²⁾ ولأهمية هذه النظرية في نشأة الدولة الحديثة سيتم تناولها في الفصل الأخير للدراسة بشيء من التفصيل.

الفقرة الثالثة: نظرية القوة

يُرجع أنصار هذه النظرية كالفرنسي (شارل بيدان) والألماني (نبهيمر) أصل نشوء الدولة إلى القوة والعنف، فهي مفروضة من قبل فرد معين أو جماعة معينة على أفراد الجماعة، وفي نفس الإطار يشير العالم السويسري (بلنتشلي) في كتابه (النظرية العامة للدولة) إلى أن عنصر القوة يتفوق على عنصر الرضا، فالوقائع التاريخية تدعم صدق هذه النظرية، فلو نظرنا للحروب لوجدنا أن القوة لعبت دوراً كبيراً في تكوين الدول، ولكن يبقى السؤال عما إذا كانت القوة لوحدها يمكن أن تنشئ دولاً قوية ذات استمرارية أم لا⁽²⁰³⁾؟

⁽²⁰¹⁾ فيلسوف وكاتب وملحن عاش في القرن الثامن عشر، من أشهر أعماله العقد الاجتماعي، جان جاك روسو فيلسوفاً وكاتباً وملحناً من مواليد سويسرا في القرن الثامن عشر، فقد والدته بعد ولادته بفترة وجيزة، ورباه والده في حي الحرفيين حتى سن العاشرة، سافر إلى باريس واختار الكتابة في حياته المهنية، وعلى الرغم من اكتسابه الشهرة ككاتب ومؤلف في نهاية الثلاثينيات إلا أنه أطلق العديد من الأعمال اللاحقة مثل العقد الاجتماعي Social Contract وإميل Emile وهذا ما جعله يحصل على مكانة في الأدب العالمي، قضى أيامه الأخيرة منتقلاً من مكان إلى آخر، وفي وقت لاحق ألهمت أعماله أجيالاً من الإصلاحيين لإحداث تغييرات في النظم السياسية لبلدانهم.

⁽²⁰²⁾ محمد كامل ليله، مرجع سابق، ص 84.

⁽²⁰³⁾ المرجع نفسه، ص 94.

الفقرة الرابعة: نظرية تطور الأسرة

تُرجع هذه النظرية نشأة الدولة إلى تطور الأسرة، فتُشبه الروح القوية التي تربط أفراد الدولة بالروح التي تربط الأسرة الواحدة، وسلطة الأب في الأسرة تمثل النواة الطبيعية لسلطة الحاكم، فالدولة هي نتاج طبيعي لتطور الأسرة، وكما أشار العالم الفرنسي (جان بودان) إلى أنّ الأسرة هي أصل كل دولة وهي أهم عنصر من عناصرها، فالدولة وُجدت لتلبية حاجات أفرادها بطريقة مُرضية. إذاً فلا بد من وجود تنظيم داخل هذه الدولة كي يعمل على تيسير هذه الحاجات ويحمي كيان الدولة، وبهذا السياق بيّن أفلاطون ضرورة وجود طبقات بالدولة حيث قال: "إنّ لكل طبقة وظيفة معينة تقوم بأدائها وترتبط هذه الطبقات بفكرة واحدة هي الدولة، وهذه الطبقات هي طبقة المنتجين وطبقة الجنود وطبقة الحكام"⁽²⁰⁴⁾.

الفقرة الخامسة: نظرية التطور التاريخي

تقوم هذه النظرية على افتراض أنّه لا يمكن تفسير نشأة الدولة استناداً إلى نظرية واحدة، ولا يمكن أن تنشأ الدولة نتيجة طفرة بدون مقدمات وتطورات، حيث اعتبر العلماء أنّ نظرية تطور الأسرة كانت بداية التطورات الاجتماعية، وجدير بالذكر أنّ هذه النظرية تستبعد أنّ تكون الدولة قد نشأت عن طريق الصدفة بدون إرهاصات، وترى هذه النظرية أنّ الدولة نشأت بناءً على تطورات اجتماعية طويلة وجاءت نتيجة لتفاعل مجموعة كبيرة ومتشابكة من العوامل على مدار الزمن، مثل: الدين والقوة المادية والمعنوية والمسائل الاقتصادية، وأيضاً ساعد الميل الغريزي للأفراد في التطور الاجتماعي للجماعات ونشأت الحاجة إلى العيش في جماعات وتبادل المنافع، ونلاحظ أنّ هذه النظرية قد جمعت بين طياتها معظم النظريات التي وضعها المفكرون والفلاسفة⁽²⁰⁵⁾.

⁽²⁰⁴⁾ قحطان الحمداني، مرجع سابق، ص 141.

⁽²⁰⁵⁾ محمد كامل ليله، مرجع سابق، ص 103.

المطلب الثالث: بناء الدولة المعاصرة (نماذج نظرية)

تعود فكرة الدولة المعاصرة إلى معاهدة (وستفاليا 1648م) والتي أسست لفكرة الدولة القومية (Nation State) وقد أصلت فكرة الدولة القومية لدولة المواطنين مُنطلقة من قاعدة أساسية وهي أنّ جميع المواطنين (الشعب) هم شركاء في الدولة، حيث أنّ الدولة هي بناء فوقي نتج كحالة طبيعية نتيجة لتطور المجتمع وقضاياه مما تطلب وجود الدولة لتلبية احتياجات المواطنين، وبالتالي أنهت الدولة القومية مجموعة القواعد التي سبقتها في شرعنة وجود الدولة فلم تعد الدولة والحاكم يستندون لأي حق سوى الرضا الوطني، وبهذا المفهوم انتهى عهد الدولة الدينية أو الحكام الذين يستندون إلى صك شرعية مُستمد من إرث تاريخي⁽²⁰⁶⁾.

إذاً فإننا نرى أنّ مفهوم الدولة تطور مع تطور القضايا والتحديات التي واجهتها وقدرتها على تقديم الحلول لهذه القضايا وقد شرع فقهاء الإدارة والسياسة في ابتداع النظريات والوسائل التي من شأنها أن تُحوّل المواطنين إلى عنصر فاعل داخل الدولة والنظام السياسي وتحييد كل عناصر الاغتراب السياسي لديهم ودمجهم في المجتمع، وكذلك تطوير نُظم عمل الدولة حتى تستطيع أن تحصل على أكبر مساحة من رضا المواطنين، هذه العلاقة الثنائية بين الاندماج السياسي وفاعلية الأداء بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة هي البوصلة التي تُمهّد للحديث عن الاستقرار السياسي، والانتقال إلى رفع وتيرة فاعلية الحكومات من خلال استحداث نُظم إدارية معاصرة في إدارة الدولة وكان آخرها إدارة الدولة الحديثة (NPA) والتي قامت على الحوكمة بدل الحكم، والشراكة القائمة بين مختلف القطاعات في الدولة في الحكم بديلاً عن الاستفراد بالحكم وهكذا انتقلت الدولة من الفاعل الأوحد في الإدارة إلى شريك مع باقي القطاعات.

ترجع البدايات التاريخية لظهور الدولة القومية إلى القرن الرابع عشر الميلادي حيث كان للملوك دوراً رئيسياً في ظهور الدولة القومية، فقد تمكن ملوك (فرنسا وإسبانيا) من

⁽²⁰⁶⁾ Vladislav B. SOTIROVIĆ, The Peace Treaty of Westphalia (1648) and its Consequences for International Relations, OrientalReview.org: Open Dialogue Research Journal, 2017, Retrieved from: <https://bit.ly/3mHFq7Q>

إخضاع الكنيسة والسيطرة على الإقطاعيين وبناءً على ظهور الدولة القومية تم منح الأفراد صفة المواطنة لدولة محددة بالإضافة إلى كونهم رعايا لملوكلهم وترسخ وجود الدولة القومية وسيادتها في أوروبا بعد توقيع معاهدة (وستفاليا) بتاريخ 24 أكتوبر 1648م والتي جاءت للصلح بين المجتمعات والإمبراطوريات الأوروبية المتناحرة في (مونستر وأوسنابروك) وقد شارك فيها كل من الإمبراطور الروماني المقدس (فرديناند) الثالث ومملكة إسبانيا ومملكة فرنسا والإمبراطورية السويدية والجمهورية الهولندية وأمراء الإمبراطورية الرومانية المقدسة وملوك المدن الإمبراطورية الحرة⁽²⁰⁷⁾.

في هذا المؤتمر ونتيجة لتوقيع هذه المعاهدة بهدف وقف الصراعات المسلحة- والتي أدت إلى إراقة الكثير من الدماء تم التوافق على أن يتم وضع ما سُمي وعرف بعد ذلك بـ (Nation State) أو الدولة القومية والتي بموجبها تتخذ كل مجموعة من الأعراق وأصحاب الثقافات المتشابهة موقعاً جغرافياً محدداً بحدود معينة وتصبح بذلك دولتهم التي لا يعتدي عليها أحد ولا يشاركهم فيها أحد، فكان من أهم نتائج هذه المعاهدة أنها أنهت الحروب الدينية بين الطوائف المسيحية وأدخلت إلى أوروبا نظاماً مبنياً على مبدأ سيادة الدول والتي يُقصد بها أن تتوفر لدى الدولة قدرة تستطيع من خلالها التصرف بحرية في شؤونها الداخلية والخارجية مُركزة في سياساتها الداخلية على مبادئ القانون الطبيعي وحقوق الأفراد الأساسية، وملتزمة في سيادتها الخارجية بقرارات الهيئات الدولية الشرعية والمعاهدات التي وقعتها مع الدول الأخرى⁽²⁰⁸⁾.

كما عملت هذه المعاهدة على إزالة الحواجز أمام الأعمال الاقتصادية والتجارية التي وُضعت أيام الحروب وبهذا بدأ هذا الشكل السياسي الجديد والذي أُطلق عليه الدولة الحديثة أو الدولة القومية في الظهور والتبلور على الساحة الأوروبية خلال القرون الأربعة الماضية، والذي كان من أهم مبادئه اعتماد النظام الملكي المطلق وجيش وطني ونظام ضريبي موحد، بهذا تكون قد وُضعت اللبنة الأساسية لتشكيل الدولة الموجودة اليوم وذلك من خلال التجارب التاريخية التي وُلدت العديد من الأفكار والنظريات والتي رسمت ملامح الدولة

⁽²⁰⁷⁾ Vladislav B. SOTIROVIĆ, op.cit.

⁽²⁰⁸⁾ محمد كامل ليله، مرجع سابق، ص: 39.

الحالية وأصبح شكل الدولة الحديثة ينتشر خارج أوروبا حتى صار النمط السائد في النظام السياسي الدولي⁽²⁰⁹⁾.

إذاً فالدولة القومية بمفهومها الحديث أصبحت تلك الدولة التي تجمع بداخلها مجموعة من الأفراد تربطهم عوامل مختلفة كالأرض والعرق والثقافة واللغة والمصير والمصلحة الاقتصادية والمادية، علماً أنّ تكوين الدولة القومية لا يقتصر على الأسرة والقبيلة والأمة فهي كيان سياسي تشكل جزءاً عدة عوامل على رأسها القومية فالدولة القومية هي النسق السياسي المنسجم مع التكوين الاجتماعي الطبيعي بصورة كبيرة، وهي التي يدوم بقاؤها ما لم تتعرض لطغيان قومية أخرى تتفوق عليها من ناحية القوة، وتهدف إلى السيطرة عليها أو أنّ تتأثر بتكوينها الاجتماعي وتتميز الدولة غير القومية بأنها تستند في تكوينها إلى عوامل دينية واقتصادية وعسكرية.

فعندما تتواجه الروح الدينية مع الروح القومية وتكون الأخيرة تفوقها بالقوة ويستعر الصراع بين القوميات المختلفة التي يجمعها نفس الدين يؤدي ذلك إلى استقلال هذه القوميات، حيثُ تعود إلى تكوينها الاجتماعي فتختفي الإمبراطورية، أمّا إذا تفوقت الروح الدينية على الروح القومية فتتحد القوميات التي يجمعها دين واحد وتظهر الدولة غير الدينية وغير القومية، إذاً فإن العامل الاجتماعي هو الذي ينتصر في نهاية المطاف، فإذا تم بناء نظام سياسي متعارض مع الوضع الاجتماعي فإن هذا النظام سيزول بتأثير حركة العامل الاجتماعي في الجماعات⁽²¹⁰⁾.

المبحث الثاني: التكوينات الجينية لدولة العربية الحديثة وجدلية نشوئها

⁽²⁰⁹⁾ أيمن الورداني، مرجع سابق، ص 132-137.

⁽²¹⁰⁾ قحطان الحمداني، مرجع سابق، ص 158-159.

في بداية القرن التاسع عشر بدأت الأحداث السياسية الرئيسية التي أدت إلى ميلاد الدولة العربية الحديثة والتي كان أولها: تعهد بريطانيا بضمّان استقلال الدول العربية والتي جاءت من خلال المراسلات التي جرت بين الشريف حسين بن علي وبين السير (هنري ماكمهون- المعتمد البريطاني بمصر) والتي عُرفت بمراسلات (حسين- ماكمهون) وبعد ذلك مباشرة وتحديداً في العام 1916م بدأت التفاوضات السرية بين الدبلوماسي الفرنسي (فرانسوا جورج بيكو) ومستشار الحكومة البريطانية (مارك سايكس) بموافقة صريحة من روسيا، والتي أفرزت اتفاقية (سايكس- بيكو) حيثُ قسّمت هذه الاتفاقية ممتلكات الدولة العثمانية في منطقة الشام والعراق بين الدول الاستعمارية ووضعت حدوداً سياسية مصطنعة بين المناطق العربية، وفيما بعد أصبحت هذه الحدود حقيقة على الأرض، ودخلت المنطقة العربية في تجاذبات استعمارية بفعل سيطرة الدول الاستعمارية على مجموعة من الدول القطرية (211).

وبذلك مرت كثير من الدول العربية الحديثة خاصة الجمهوريات العربية بمراحل أثرت في نشأتها بشكل مباشر، كل ذلك أثر في طبيعة الدولة العربية في ما بعد والتي انتقلت من مرحلة القبيلة إلى مرحلة الاستعمار وعانت على إثره من مجموعة من المشكلات البنوية واتسمت أنظمتها بالتفرد بالحكم وتقييد الحريات²¹²، كل ذلك سوف يتم تبيانه ومناقشته في أربعة مطالب رئيسة حيثُ يناقش المطلب الأول: مسيرة الدولة العربية من مرحلة القبيلة إلى مرحلة الاستعمار ومن ثم إلى مرحلة التحرر، والمطلب الثاني: سيناقتش طبيعة بنية الدولة العربية، والمطلب الثالث: سيناقتش المشكلات البنوية التي تعاني منها الدول العربية، أمّا المطلب الرابع: سوف يناقش تصنيفات الأنظمة السياسية في الدول العربية.

(211) عثمان عثمان، عبد الستار قاسم، نايف أبو خلف، رائد نعيير، دراسات فلسطينية، الطبعة الأولى، فلسطين، 2009، ص 69-56.

²¹² محمد عفان، مرجع سابق، ص 1.

المطلب الأول: القبيلة من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة التحرر

هناك ثلاثة اتجاهات في تفسير قيام الدولة العربية يفترض الاتجاه الأول: بأن الاستعمار هو الذي خلق الحدود وقسم الدول العربية وأثر في تكوين وبناء الدولة العربية وهي الولايات التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية ثم قسمها الاستعمار وقام بتقسيم حدودها وتأسيس الأنظمة السياسية وفقاً لمصالحه، وخير مثال على هذه الحالة (الأردن وفلسطين ولبنان والعراق وسوريا)⁽²¹³⁾، لذا فإن نشأة الدول العربية المعاصرة جاءت متأثرة بالاستعمار العثماني والاستعمار الأوروبي الغربي في المنطقة العربية، وقد خطط الاستعمار لطبيعة علاقاته مع الدول العربية كصاحب مصالح نفطية بالمنطقة العربية، وذلك قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها، فأصبح المستفيد من الثروة النفطية باعتباره المهيمن السياسي على المنطقة والمصدر الوحيد للأسلحة الحديثة التي تحتاجها الأنظمة العربية لحماية كيانها⁽²¹⁴⁾.

عندما جاء الاستعمار إلى المجتمعات العربية كانت أغلبية هذه المجتمعات عبارة عن مجموعة من القبائل المتحالفة وتخضع كلها إلى وصاية إمبراطورية عظمى هي الدولة العثمانية، فعمل الاستعمار على تفرقة هذه القبائل لكي يسهل عليه السيطرة على المجتمعات العربية وتكريس وجوده وشرعنته، فغذى الانقسامات وزرع التفرقة وأذكى الصراعات والعداوات القديمة بين تلك القبائل، فانقسمت إلى مؤيد للاستعمار ومعارض له فاستطاع الاستعمار أن يعيد إنتاج تلك النزعات والعداوات بين القبائل.

فنحن نرى ما يحدث اليوم في العراق من صدام وصرع بين العشائر والقبائل ومطالبة البعض منها بالتدخل الأجنبي في ليبيا واليمن وغيرها من المجتمعات العربية، إذاً فقد كان للقبائل دور في بناء الدولة بطرق مختلفة فحيناً كانت تساعد في بنائها وحيناً آخر تعمل على تعطيل بناء الدولة، فمعظم النخب الحاكمة بقيت بعد الاستقلال على حُطى

⁽²¹³⁾ Kjetil Selvik and Stig Stenslie, *Stability and Change in the Modern Middle East*, London: I.B. Tauris, 2011, p 24–26.

⁽²¹⁴⁾ Joakim Ekman, *Political Participation and Regime Stability: A Framework for Analyzing Hybrid Regimes*, *International Political Science Review*, 2009, p 25–28.

الاستعمار واتبعت نهج الإدارة الاستعمارية والذي تمحور حول التفرقة والانقسام الذي عرف بسياسة (فرق تسد)²¹⁵، فمنذ بدايات تكوين الدولة الحديثة برزت إشكالية ولاء المواطن للقبيلة وولائه للدولة ولا زالت الدولة العربية تُعاني من إشكالية تعدد الولاءات للدولة ومؤسساتها فالجيوش العربية يسبق ولاؤها للقبيلة ولاؤها للوطن، فعندما تتعرض الجيوش العربية إلى أزمات أو تحديات معينة ويكون لزاماً عليها اتخاذ قرار مفصلي يظهر ولاءها للقبيلة بشكل واضح، فقد انقسمت الجيوش العربية عندما تعرضت لأزمات مثل: الجيش اليمني والجيش الليبي والجيش العراقي مما يشير إلى مشكلة الولاء حتى على مستوى النخب السياسية الحاكمة⁽²¹⁶⁾.

أما الاتجاه الثاني فيفترض أنّ الدول العربية هي ظاهرة سابقة لوجود الاستعمار، ويقف المغرب نموذجاً دالاً على ذلك... ولو نظرنا إلى المجتمعات السياسية في أوائل القرن العشرين لوجدنا أنّ سيادة الدول العربية كانت تتشكل من اتحاد القيادة الدينية والسياسية معتمدين في شرعيتهم على مرجعيتهم الدينية وهي نَسبهم للرسول مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومثال على ذلك الهاشميين في الحجاز والعلويين في المغرب، أو عن طريق اعتمادهم على دعم علماء الدين بشكل رئيسي كتحالف آل سعود والوهابيين.

كما تندرج تحت هذا الإطار القلة العسكرية البيروقراطية والتي كانت تتبع للعثمانيين مع تمتعهم بالاستقلال السوري عن الدولة العثمانية، وخير مثال على ذلك المجموعات التي تشكلت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مثل: الدولة القرمانية في ليبيا ودولة محمد بن علي في مصر وحكم البايات بتونس والدايات بالجزائر⁽²¹⁷⁾. وفيما يتعلق بحكم الدايات في

²¹⁵ باللاتينية (divide et impera): مصطلح سياسي، عسكري، اقتصادي، واجتماعي، يعني تفريق قوة الخصم الكبيرة إلى أقسام متفرقة لتصبح أقل قوة وهي غير متحدة مع بعضها البعض مما يسهل التعامل معها كذلك يتطرق المصطلح للقوى المتفرقة التي لم يسبق أن اتحدت والتي يراد منعها من الاتحاد وتشكيل قوة كبيرة يصعب التعامل معها. وسياسة فرق تسد ليست بسياسة جديدة بل هي قديمة قدم السياسة نفسها حيث طبقها السومريون والمصريون واليونانيون القدماء لتفكيك قوى أعدائهم وتحييد هذه القوى من خلال توجيهها داخلياً واحدة ضد الأخرى.

⁽²¹⁶⁾ نور الدين بكيس، القبيلة والربيع العربي، الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، 2016، ص 356-358.

⁽²¹⁷⁾ محمد عفان، الدولة العربية الحديثة: السياقات والتشوهات، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، 2016، ص 2-

الجزائر ورغم تبعيته للسلطة العثمانية ومحاولته إخضاع النخب الثقافية والسياسية الجزائرية إلا أنه لم يتمكن من ذلك بشكل تام؛ حيث تمكنت هذه النخبة من توظيف النفوذ الروحي في القاعدة الشعبية خاصة حركات التصوف لتتبنى في مرحلة لاحقة أفكاراً سياسية معادية لنظام الحكم²¹⁸.

كما يُرجع الاتجاه الثالث نشأة الدول العربية إلى تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وفي هذا الإطار يقول أرسطو: "إنّ الغاية النهائية للطاغية كي يحتفظ بعرشه هي تدمير روح المواطنين وجعلهم عاجزين عن فعل أي شيء إيجابي، وفي سبيل تحقيق ذلك فهو يلجأ إلى القضاء -بوسائل مختلفة- على الطبقة المثقفة التي قد تُشكل خطراً على حكمه"⁽²¹⁹⁾، وفي هذا السياق يقول برهان غليون: "إنّ النظم الاستبدادية بحاجة -إذا أرادت البقاء والاستمرار- إلى دعم الدول الكبرى أو صرف نظرها عنها بمثل ما أنّ تلك الدول بحاجة إلى تلك النظم حتى تتمكن من ابتزاز الشعوب الفقيرة والضعيفة وتجميع ثرواتها وتوجيهها نحوها"، والنتيجة هي ما نراه اليوم في عالمنا الراهن أي أنّ دول كبرى تسيطر على القرار العالمي وتفرض على الدول الفقيرة والصغيرة سياستها وأجنداتها، بل تنزع أكثر فأكثر نحو صيغ استعمارية تقليدية ودول صغيرة وفقيرة مسلوبة الإرادة والقرار وخاضعة لنخب مستبدة وغير إنسانية"⁽²²⁰⁾.

وبنظرة فاحصة نرى أنّ البنى المجتمعية انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية بوقت لم يكن لهذه التجمعات مؤسسات دولة وطنية أو قومية تجمع هؤلاء الناس وتحميهم، فلم يكن لديها آية إدارات أو هيئات منبثقة من كوادرها وبيئتها، وهذا عرضها لأخطار الانفلات الأمني والتبعثر في المحيط الإقليمي، وقد كان هناك بعض الكيانات السياسية المستقلة قبل انهيار الإمبراطورية العثمانية في (مصر والمغرب وعمان واليمن)، فقد كانت هذه الكيانات مستقلة رغم إرادة الإمبراطورية العثمانية، كما أنّ بعض هذه الكيانات لم يسبق لها أن

²¹⁸ طوبال فاطمة الزهراء، النخبة الثقافية والسلطة في الجزائر في عهد الدايات: 1671-1830، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في

التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإنسانية، جامعة وهران بن بلة، الجزائر، السنة الجامعية 2019-2020، ص 204.

⁽²¹⁹⁾ اسعد عبد الرحمن، الاستبداد وحكم التغلب في أنظمة الحكم العربية المعاصرة، الجزيرة نت، 2004، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2004/2004/10/3>

⁽²²⁰⁾ المرجع نفسه.

خضعت للإمبراطورية العثمانية الأمر الذي يشير إلى أنّ هذا النمط القطري كان في طريقه إلى التبلور قبل العصر الحديث ومع بداياته، ولم يظهر بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية فقط، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الدولة القطرية لم تصل إلى درجة الكمال ولم تتعدى أنّ تكون سوى مشروع دولة على الرغم من وجود روابط معنوية وثيقة في الدين واللغة والحضارة والثقافة والمشاعر المشتركة، إلاّ أنّها لم تكن كافية لتوحيدها سياسياً على أرض الواقع، ولسد الفراغ السياسي والتماهي مع مقتضيات البيئة الدولية ومتطلباتها ومصالح الدول الاستعمارية فقد قامت الدولة القطرية العربية معتمدة على التقارب الجغرافي والتشابه البيئي والديمقراطي والإمكانات الأولية للتكامل الاقتصادي والاندماج السياسي فيما بينها⁽²²¹⁾.

من الواضح أنّه كان للاستعمار الغربي بالغ الأثر في بناء معظم الأنظمة العربية خاصة الجمهوريات العربية، فلم يكن في يوم من الأيام من أولويات الاستعمار وسياساته بناء الدول، بل على العكس تماماً فقد كان من أهم أولوياته السيطرة على هذه الدول وإخضاعها والعمل على إضعافها بثتى الوسائل والطرق، حيث كانت هذه السياسات متشابهة من العراق شرقاً إلى المغرب غرباً بصرف النظر عن الجهة المستعمرة.

استندت كثير من الدول العربية في تأسيسها على اعتبارات بعيدة كل البعد عن المصلحة الوطنية حتى أنّها وبعد انتهاء حقبة الاستعمار أبقّت على السياسات الاستعمارية المتبعة ولم تقم بأي تغيير هيكلي أو بنائي لشكل الدولة أو نظامها السياسي، وآثرت الاعتماد على العنصر الأمني في إدارة شؤون البلاد كما كان متبعاً في عهد الاستعمار واستمرت في الهيمنة على الشعب لصالح النظام السياسي، واعتمدت بشكل كبير -على مدار سنين طويلة- على بسط نفوذها والسيطرة على ثروات البلاد تحت غطاء الاستعمار فقد اعتمدت على سياسة الاستيعاب بدل سياسة الاندماج، وقد تميزت الدول العربية بسيطرة القلة على مقدرات الأمة والتحكم بها، واعتمدت قوانين وتشريعات ابتكرتها النظم السياسية لكي تحافظ على نفسها وتُبَرّر أعمالها وتضفي عليها الصفة القانونية، كما استخدمت هذه الأنظمة القوانين الاستثنائية التي وُضعت خصيصاً لحالات الطوارئ مُعلّلة ذلك بتعرض أمنها

(221) محمد أبو عامود، إشكالية نشأة الدولة العربية القائمة في الفكر السياسي العربي المعاصر، مجلة منبر الحوار، عدد 39، بيروت،

للخطر، ومن طول مدة استخدام هذه الأنظمة والقوانين أصبحت بذلك هي القوانين السائدة والمعتمدة⁽²²²⁾.

المطلب الثاني: طبيعة بُنية الدولة العربيّة

على مدار عقدين من الزمان ما زالت الدول العربية القطرية تعاني من أزمات بنيوية تسببت بها نشأتها المشوّهة بحيث عملت هذه الأزمات على تهديد وجودها تارةً بالنقطة الداخلي وتارةً أخرى بالتبعية الأجنبية، فالبعض من هذه الدول مُهدد بالإفلاس أو تفشي ظاهرة التطرف والبعض الآخر يتميز بوجود هوة متزايدة بين المجتمع والنظام الحاكم تصل في بعض حالاتها إلى مرحلة القطيعة الكاملة فمعظم الدول العربية هي دول تعاني من إشكالات سياسية واقتصادية إلى حد كبير وليس لديها الحد الكافي من الانجازات منذ استقلالها ولا يساعدها الأفق المستقبلي لمراكمة المزيد من الإنجازات، فهي من ناحية فعلية ما زالت إنجازاتها غير مرضية على الصعيد المؤسسي وخاصة في حقول التعليم والصحة والاقتصاد، وذلك على الرغم من عمليات التحديث والدمقرطة التي حاولت الدول العربية دمجها في بنيتها السياسية، إلا أنّها ما زالت تعاني من أزمات متكررة في الحكم، فبرغم جميع المحاولات والجهود المبذولة لم تستطع معظم الدول العربية ترسيخ وتطوير الحياة السياسية بشكل ملفت، لأنّها لم تعمل على إيجاد أفق سياسي يستند إلى السياسة الحديثة المعاصرة في كثير من الحالات فكانت النتيجة زيادة الهوة بين المجتمع والدولة⁽²²³⁾.

إن أزمة الحكم في الدول العربية تتركز في الدول ذات الأنظمة الجمهورية رغم أنّ هذه الدول أنشئت وفق مبادئ الحرية والعدالة وسيادة الشعب وارتكزت على المساواة والعدالة والمشاركة الواسعة في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنّ هذه بعض هذه الدول قامت لحفظ علاقات التوازن الداخلية والخارجية مما أثر على أداء النظم السياسية في ممارستها للسلطة فكانت سياساتها هي أحد العوامل التي ساهمت باستمرار الإخفاق السياسي الذي انعكس على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فبقيت هذه

⁽²²²⁾ جابر محمد الأنصاري، الدولة القطرية: هل يمكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو تحتل تعددياتها، مجلة المستقبل العربي، مجلد 16، العدد 175، بيروت، 1993، ص 77-79.

⁽²²³⁾ محمد جابر الأنصاري، مرجع سابق، ص 79-80.

الجمهوريات هشة ضعيفة والمجتمع مغيّب معزول، فالأزمات تُؤثر بالمجتمع تأثيراً مباشراً فكلما كانت بنية المجتمع قوية و متماسكة استطاع المجتمع تجاوز هذه الأزمات فالأزمة تعبر عن خلل أصاب أحد بُنى المجتمع إن كانت على مستوى المجتمع أم على مستوى الدولة⁽²²⁴⁾.

أنتجت الأزمات البنوية والإشكالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرضت لها الدول العربية دُولاً ضعيفة إلى حد ما ذات أنظمة لم ترسخ الديمقراطية عملت هذه الأنظمة على زيادة الفجوة بين الدولة والشعب، كل ذلك أثر في طبيعة تلك الدول بصورة كبيرة وأدى إلى زيادة التطرف والعنف، لذا سوف نتناول في الأربعة فروع التالية الطبيعة التي اتسمت بها الدولة العربية مع التركيز على الجمهوريات العربية التي عانت من نشأة مشوهة، والتي جاءت على أربعة أشكال سيتم توضيحها في الفروع الثلاثة التالية: الفرع الأول: سوف يتم تبيان الطبيعة الانقلابية للدولة، والفرع الثاني: سوف يتمحور حول الطبيعة العصبوية للدولة، والفرع الثالث سوف نتناول فيه الطبيعة التسلطية للدولة.

الفرع الأول: الطبيعة الانقلابية للدول العربية

تاريخياً تأثر بناء الدول العربية بالنشأة غير الطبيعية فقد خرجت الدول العربية من ظاهرة الاستعمار مُتسمة بالهشاشة ولأزمته مجموعة من الخصائص أدت إلى إعاقتها عن إنجازها لوظيفتها تجاه المجتمع، فالدولة العربية لم تكن مُنتجاً طبيعياً للبنية المجتمعية والاقتصادية والسياسية، ولم تأت نتيجة التجربة السياسية العربية التاريخية. فقد أدى تشكل الدولة العربية بعيداً عن معطيات الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة القومية الحديثة في الغرب والتي تستند إلى الديمقراطية السياسية والعلمانية الواقعية إلى بناء دولة

⁽²²⁴⁾ عمر جمعة عمران العبيدي، إشكالية البنية السياسية لنظم الجمهورية في المنطقة العربية، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع،

عربية غير مُدركة للحادثة السياسية وحافظت على واقعٍ داخلي ذي بنية تقليدية هشة تُسيطر عليها أيديولوجيات تقليدية⁽²²⁵⁾.

وبنظرة موضوعية نجد أنّ التاريخ السياسي لتكوين الجمهوريات العربية كان نتيجة تفاعل بعض العوامل منها عاملان رئيسيين هما: تأثير القوى الاستعمارية، وبعض العوامل الموروثة والتي أثّرت على شكل الدولة وإنجازاتها وممارساتها الفعلية بعد أن حصلت على استقلالها، إذ ارتبطت سياساتها وممارساتها وعلاقاتها بخبرة العملية الاستعمارية فكانت تعتمد في هذه الممارسات والسياسات والتي من خلالها سعت إلى تنظيم المجتمع على ما ورثته من خبرة عملية في عهد الاستعمار، فكان استقلالها عبارة عن تأميم بُنى الدولة واستلامها من المستعمر حكماً وموظفين. إذاً فإن مشروع الدولة العربية الحديثة قد جاء لسد فراغ سياسي وسلطوي ومؤسسي لأنّ الدولة العربية لم تكن تمتلك ركائز قوية لتشكيل دولة فاعلة، وعلى الرغم من ذلك فقد قامت هذه الدول بتكوين قوانينها وحكوماتها ومؤسساتها السياسية والأمنية على النمط الاستعماري ولم تسع إلى خلق كيان خاص بها يعتمد على تفاعلها مع المجتمع بشكل طبيعي، وبهذا تم وضع اللبنة الأساسية للدولة الوطنية الحديثة والإطار السياسي والمؤسسي الشامل والذي يتحكم في كافة العمليات والتفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أسس استعمارية⁽²²⁶⁾.

فمن خصوصية الدولة العربية الحديثة أنّ مشروعها التحديثي التي سعت إلى تطبيقه والذي نهضت به من خمسينيات القرن الماضي تميز ببعده الكلي عن المسألة الديمقراطية والحادثة السياسية المتعلقة بترسيخ مفهوم المواطنة، والعمل على بناء المؤسسات السياسية والدستورية وتكريس قيم المشاركة السياسية والدستورية للشعب، كما برزت خصوصية الدول العربية من خلال عدم وجود ممارسات التوزيع العادل للثروة الوطنية، وعدم توجيه ذراع

⁽²²⁵⁾ عزمي بشارة، الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2017، ص 39.

⁽²²⁶⁾ عمر جمعة عمران العبيدي، مرجع سابق، ص 16-17.

التنمية وفق سياسات اقتصادية واجتماعية تخدم الشعب، إضافة إلى غياب الحرية الفردية وإغلاق المجال السياسي أمام قوى المجتمع وعزلهم عن المشاركة في العملية السياسية⁽²²⁷⁾.

الأمر الذي أدى إلى بحث القوى المجتمعية عن حل لهذه الإشكالية والتقدم وتجاوز مرحلة الانحطاط التي سببها الموروث الاستعماري، فتوجهوا إلى السعي لتطبيق فكرة الجمهورية لما تحتويه من مشاركة حقيقية للأفراد في إنشاء نظامهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذي يقنن قوته من قيم العدل والمساواة بين أفراد المجتمع، وعليه فقد تم تجنيد الوعي والجهد الشعبي لمحاربة السيطرة الاستعمارية والقوى المرتبطة بها وذلك بغية تحقيق الاستقلال وبناء الدولة القومية وذلك بعد الوصول إلى التوافق المجتمعي وانتشار الثقافة الواحدة وكنيجة لهذه الأفكار الثورية فقد بدأ التأسيس للعقلية الانقلابية التغييرية وأثرت على طبيعة بناء الدولة العقلانية، واتجهت إلى بناء الدولة الجمهورية فعممت الفكرة وبدأت في إقامة الجمهوريات في معظم المناطق العربية من خلال حركات وطنية ثورية أو بواسطة انقلابات مدعومة من الجماهير الشعبية⁽²²⁸⁾.

حيث كان الغرض الثورات والانقلابات هو إقامة جمهوريات تقدمية، وأعتبر النظام الملكي بأنه موروث استعماري رجعي على الرغم من أن هذا النظام قد أكسب الدولة العربية استقراراً ملفتاً على مدار عقود من الزمن لم تستطع الجمهوريات العربية أن تجاريه في حالة الاستقرار والتنمية، وبعد تشكل الجمهوريات أصبح الشعب يؤمن بحكامه الجدد ويجد فيهم القدرة على تحقيق أهدافهم الاقتصادية والاجتماعية فعززت النظم الجمهورية العربية قوتها السياسية وشرعنة وجودها من خلال استحداث برنامج وطني يقوم على توسيع دائرة الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية، وذلك باستخدام الموارد الريعية ومحاولة تطبيق برامج التنمية، وعلى الجهة الأخرى انطمت فكرة توزيع السلطات لإتاحة الفرصة للحاكم تحقيق الإنجازات المنشودة التي يرنو إليها الشعب بعد حصوله على الاستقلال من خلال عقد شعبي بين الحاكم والمحكومين، ولكن هذه النظم لم يستمر نجاحها في تطبيق البرنامج الوطني الذي وضعته لافتقارها إلى بُنى وهياكل مؤسسية قوية وبدأت تتراجع عن هذا

⁽²²⁷⁾ برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 127.

⁽²²⁸⁾ ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص 37.

البرنامج وشرعت بإقامة حوار بينها وبين الشعب الذي أوصلها إلى سدة الحكم وذلك لحماية كيانها من أي محاسبة أو مسائلة شعبية وبدأت منذ السبعينيات موجة احتجاجات داخلية تمثلت في ظهور حركات معارضة إسلامية وعلمانية⁽²²⁹⁾.

لقد تميزت معظم الانقلابات التي حدثت في العالم العربي بالطابع العسكري وكانت تكتسب شرعيتها من الجيش الذي ينخرط في النظام الجديد ويشغل ضباطه مناصب وزارية كما فعل الرئيس السوري حافظ الأسد بعد أن أُطيح بأمين الحافظ عام 1966م فما كان منه إلا أن بدّل بزته العسكرية بأخرى مدنية وأصبح بذلك رئيساً للدولة، ينسحب ذلك على ما حدث مع صدام حسين الذي أجبر أحمد حسن البكر على الاستقالة، وقد حصلت انقلابات مشابهة في معظم الجمهوريات العربية من مصر إلى السودان وليبيا والجزائر واليمن⁽²³⁰⁾.

وفي هذه الأثناء تم ترسيخ العقلية الانقلابية داخل الحركات والأحزاب الثورية بكافة اتجاهاتها العقائدية وأدى ذلك إلى الإرتكان للقوى الأمنية للعمل مستندين إلى ذرائع مختلفة، الأمر الذي أدى إلى انعدام الديمقراطية داخل هذه الحركات والأحزاب، على الرغم من دعوتها الصورية إلى توعية الجماهير وتأسيس النقابات والاتحادات والتي سوف تأخذ على عاتقها إعادة تشكيل بنية الدولة الوطنية الحديثة وأصبحت بذلك أيديولوجيا وطنية تعمل على تعبئة القوى الاجتماعية والشعبية بهدف إنجاز المشروع التغييرى. ففي بداية الخمسينيات من القرن الماضي بدأت النظم الثورية بالصعود إلى قمة السلطة فتحوّلت الأنظمة الملكية إلى جمهوريات ثورية ترتبط بالجماهير مباشرة، مما جعل الجماهير تحت تصرف القيادة الثورية الجديدة فأصبحت المشاركة السياسية تأخذ شكل الحركات الجماهيرية. هذا واتسمت الطبيعة الانقلابية التي تميزت بها الجمهوريات العربية بخصائص متشابهة بما يخص الانقلابات العسكرية، فقد جاءت هذه الانقلابات بعد الاستقلال بمدة تتراوح بين (3-4) سنوات كما

⁽²²⁹⁾ برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، بحث مقدم إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا، بيروت، 19-21 كانون الأول، 2005، ص 14.

⁽²³⁰⁾ نبيل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفارابي، 2008، بيروت، ص 22.

جاءت هذه الانقلابات في أوقات اتسمت بعدم الاستقرار مما اضطر الأنظمة العربية إلى استخدام الجيش لفرض الأمن والاستقرار⁽²³¹⁾.

ونلاحظ أيضاً أنّ معظم هذه الانقلابات حدثت في وقت لم تكن فيه قواعد محددة وواضحة لانتقال السلطة في الحالة المصرية وعلى إثر الانقلاب الذي قاده تنظيم الضباط الأحرار تحولت مصر إلى حكم عسكري ثوري بتاريخ 23 تموز 1952م فأجبروا الملك على التنازل عن عرشه، واستلمت الحكم حكومة انتقالية بدأت بتشريع الأسس البنوية للدولة الجديدة واستحداث نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي يقوم على توزيع الثروات والمساواة أمام القانون، هذا وقد تكرست الجمهورية الرئاسية في مصر بصورة واقعية منذ دستور العام 1956م والذي نص على أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية وأن يضع السياسات الاقتصادية والسياسية والإدارية للدولة، وبذلك أصبحت السلطة تتركز في قمة الهرم السياسي وأصبح رئيس الجمهورية مصدراً للتشريع ومنبعاً للسلطة⁽²³²⁾. جدير بالذكر أن المثال يدل على أن الانقلابات في الدول العربية ليست كلها ذات تأثير سلبي، بل قد تحمل في ثناياها إصلاحات كبيرة، وبناء للدولة، ودعمًا للحركات التحررية.

كما نرى أنّ الاستعمار الفرنسي في سوريا سعى إلى إنشاء نظام جمهوري للحفاظ على حقه كدولة منتدبة، وفعلاً قبل استقلال سوريا وبالتحديد في العام 1946م أنشئ النظام الجمهوري في ظل الاستعمار، وبعد الحرب العالمية الثانية أعلن استقلال سوريا وجرى بعد ذلك مجموعة من الانقلابات العسكرية، ففي العام 1949م حصلت ثلاثة انقلابات وفي الأعوام (1958م و1961م) وقع انقلابان، وفي العام 1963م وقع انقلاب أسس لنظام عسكري وفي العام 1966م وما بعدها حصلت أزمات عديدة استولى خلالها حافظ الأسد على الحكم منذ العام 1970م وقد تميزت الانقلابات والتي بدأت من العام 1949م أنّه كان بوقوعها يتغير النظام السياسي مع وجود حكومة برلمانية، وبعد العام 1963م تم تأسيس نظام عسكري قوي، ومع كل انقلاب يبقى النظام السياسي ثابتاً وتتغير الحكومات، هذا وقد

⁽²³¹⁾ محمد عفان، مرجع سابق، ص 14.

⁽²³²⁾ إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة الموصل، 1997، ص 185.

تعرضت الأنظمة الحاكمة في سوريا إلى حوالي خمسين محاولة انقلابية وذلك خلال عشرين عاماً بعد العام 1949م⁽²³³⁾.

أما في الجزائر وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت تسعى القيادات الوطنية الجزائرية إلى تحقيق الاستقلال وإقامة جمهورية ذات استقلال سياسي، فثارت القيادات الوطنية الجزائرية على الاستعمار عام 1954م ونالت الجزائر استقلالها في العام 1962م وقامت بتأسيس جمهورية تقدمية وبدأت بتأسيس بُنى الدولة ومؤسساتها وقد شهدت الجزائر انقلابين عسكريين أسس على إثرهما نظمٌ عسكري (1963م - 1965م) وأُطيح بالنظم التي كانت قائمة لتشير إلى حالة التوازن بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة⁽²³⁴⁾.

أما المغرب وكما يوضح الرسم أدناه فقد تعرض النظام الحاكم لمحاولتين انقلابيتين، هما محاولة الصخيرات عام 1971 ومحاولة قصف طائرة الملك سنة 1972 لكن فشلت كلتا المحاولتين 235، ولذلك فعندما نعنون الفرع بالطبيعة الانقلابية للدول العربية، يستثنى المغرب إذ عرف استقراراً نسبياً إذا ما تأملنا الأحداث من زاوية الإطاحة بنظام الحكم القائم، ويبدو بأن هذا الأمر يعود إلى العمق التاريخي للدولة المغربية. صحيح أن سنوات السبعينات والثمانينات عرفت بسنوات الرصاص حيث الاعتقالات والاعتقالات السياسية؛ إلا مسار التناوب في المغرب وقيادة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية للحكومة المغربية سنة 1996، وكذا تجربة الإنصاف والمصالحة، شكلتا منعطفين حاسمين في الاستقرار السياسي والإصلاح المجتمعي رغم ما قد يكتنفهما من جوانب النقص والقصور²³⁶.

وفي السودان في فترة الحكم الثنائي المصري الإنجليزي للسودان نادى الأحزاب الوطنية السودانية بالاستقلال وفي العام 1955م تم التصويت على موضوع الاستقلال

⁽²³³⁾ صلاح سالم زرنوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، دراسة في أساليب النمط الوراثي والنمط الانقلابي: أنماط أخرى للفترة 1950-1985، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص 279-280.

⁽²³⁴⁾ صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، 1993، ص 253.

²³⁵ عبد الرحمان شحشي، المغرب في زمن الانقلابات، جريدة هسبريس، 5 شتبر 2018، ينظر الموقع:

<https://bit.ly/3BAWgf3>

²³⁶ محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، شتبر 2005، ص

وحظي السودان بالاستقلال عام 1956م تحت نظام حكم مدني، وبعدها بدأ التنافس على السلطة بين الأحزاب والحركات مما أدى إلى حدوث انقلاب عسكري، وفي العام 1958م تم تأسيس نظام حكم عسكري، وفي العام 1969م حصل انقلاب عسكري آخر قام به الضباط الأحرار فقاموا بحل المؤسسات الحزبية والسياسية وأسّسوا نظام الحزب الواحد في العام 1971م، وقد استمر هذا النظام حتى العام 1985م إلى أن أطاحت به انتفاضة شعبية ولم تهدأ الأحوال فبقيت الأحزاب والحركات السودانية تتصارع وتتنافس ليصبح السودان أرض خصبة للانقلابات، وفي العام 1989م وقع انقلاب آخر بمساعدة الإسلاميين⁽²³⁷⁾.

وفي تونس تم إعلان استقلال تونس من قبل الحكومة الفرنسية فظهر الحزب الدستوري الجديد بقيادة بورقيبة واستلم مقاليد الحكم فأعلن عن قيام نظام جمهوري في 25 آذار 1957م وأبعد البايات وألغى الملكية وقام بتأميم الملكيات الكبيرة وعمل على استعادة الأراضي التي تركتها فرنسا، وكرس مبادئ الاشتراكية حتى إنه غير اسم الحزب الحاكم بحيث أصبح الحزب الاشتراكي الدستوري وذلك في العام 1964م⁽²³⁸⁾.

أما في اليمن فكان هناك نوعان من النظم ففي جنوب اليمن وبعد انسحاب السلطات الاستعمارية البريطانية في العام 1967م أعلنت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والتي تقوم على مبدأ الاشتراكية العملية والملكية الجماعية والتي يكون فيها القائد هو المتحكم والموجه للمجتمع والدولة، وفي الشمال أنشأ نظام ملكي تحت اسم المملكة المتوكلية وذلك في العام 1918م⁽²³⁹⁾ وبقيت هذه الدولة حتى الانقلاب العسكري الذي حدث في 26 سبتمبر 1962م وأنشأ نظام جمهوري وضع مبادئ وأهداف الثورة وقام بانتخاب مجلس لقيادة الثورة وما لبث إلا أن دخل في حرب أهلية بين أنصار الملكية المدعومين من السعودية وأنصار الجمهورية المدعومين من مصر، وبقي الصراع قائماً حتى انسحاب مصر في العام

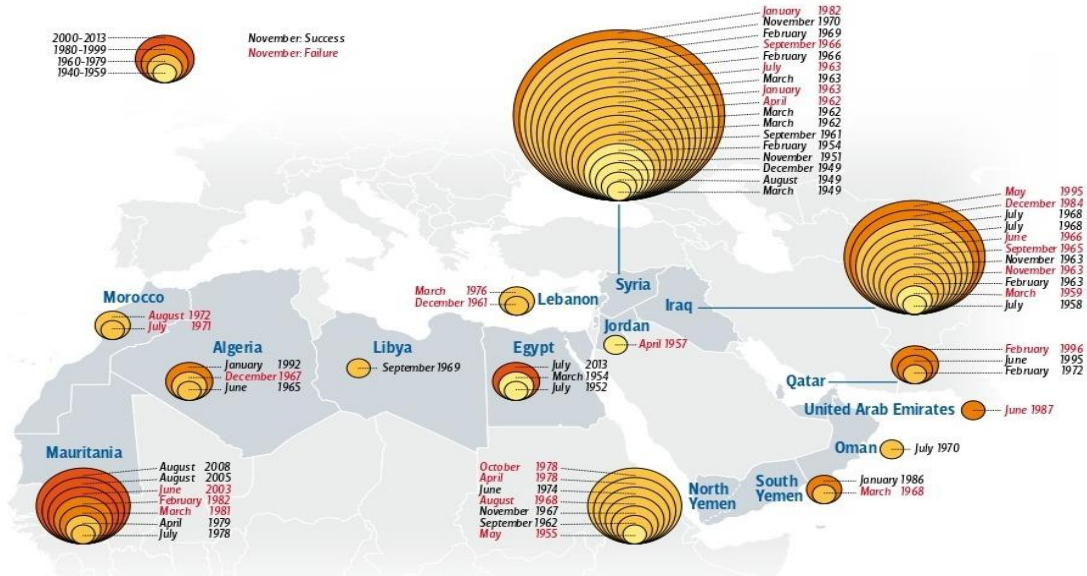
⁽²³⁷⁾ رأفت إجلال وآخرون، السودان على مفترق طرق بعد الحرب قبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 51.

⁽²³⁸⁾ عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحولات العالمية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 109-110.

⁽²³⁹⁾ عمر جمعه العبيدي، مرجع سابق، ص 30.

1967م، وفي العام 1974م وقع انقلاب عسكري آخر واستمرت بعده أعمال العنف حتى وصل علي عبد الله صالح إلى سدة الحكم وتم توحيد شطري اليمن عام 1990م وذلك باستخدام القوة العسكرية⁽²⁴⁰⁾.

وفيما يلي رسم توضيحي للانقلابات التي حصلت بالعالم العربي منذ العام 1948.



Source: Florence Gaub, Arab armies agents of change Before and after 2011, European Union Institute for Security Studies (ISS), 2014, P 9.

الفرع الثاني: الطبيعة العصبوية للدولة العربية

تواجه الدول والمجتمعات العربية أزمة العصبوية الطائفية كأبرز المعوقات لإنجاز تحول ديمقراطي وترسيخ نظم ديمقراطية والمحافظة على السلم الأهلي داخل هذه المجتمعات، وخير دليل على هذا الطرح هو الوضع في سوريا والعراق، والعنف السياسي الذي تشهده بعض الدول العربية، فالعصبوية تمنع إنجاز أي تحول ديمقراطي فالطائفة لا تستمد صيرورتها من الخصائص الذاتية والجزئية لها وإنما من نموذج الدولة الذي تأسس بناءً عليها.

⁽²⁴⁰⁾ جريدة الأيام، جنوب اليمن الدولة المستقلة سابقا ونزعات الانفصال، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

لم تكن نشأة كثير الدّولة العربية -خاصة الجمهوريات- منها نتيجة نضوج العلاقات والبُنى الاجتماعية وتطورها، ولم تكن كذلك نتيجة عقد اجتماعي وسياسي فعّال، لكنّها تأثرت بالنشأة الفوقية والتي نجمت عن تدخل الاستعمار في هذه النشأة، فكانت أحد الأسباب الرئيسية لأزمة الحكم والتي تميزت بها الحياة السياسية في العالم العربي، فالعلاقة بين الدّولة والمجتمع اتسمت بالاختلال، فالبُنى السياسية استمرت بالعمل بهياكلها القديمة دون إجراء أي تغيير أو تحديث، فتمسكت النُخب بنفس خياراتها دون تبديل أو تغيير فاستمر عجز المجتمع عن إنضاج بنية سياسية تستند إلى آليات ديمقراطية تُشكل قاعدة سياسية ذات أسس شرعية مقبولة من التكوينات المجتمعية، ولكنّ هذه البُنى استمرت في ترسيخ العلاقات العصبوية (الدينية والإثنية والقبلية والعشائرية والمناطقية) وذلك في الممارسات السياسية والعلاقات المجتمعية ولكن بأساليب وطرق مختلفة، فأدّى ذلك إلى ازدياد حالة الانعزال والاحتقان المجتمعي وزيادة الفجوة بين الدّولة والمجتمع⁽²⁴¹⁾.

لذا فقد تميزت المجتمعات العربية بِبُنى المجتمعية داخل بنيتها الأساسية حيثُ عملت هذه البُنى الاجتماعية على استقطاب مشاعر الولاء الاجتماعي، وأصبحت عصيّة على الانصهار والالتحام في المجتمع الواحد، خاصة في ظل أيديولوجيات لم تتشكل فيها البُنى السياسية والاجتماعية بشكل يعمل على إلتحام تلك العصابات على نحو متكامل وكافٍ في بنية الدّولة الحديثة، فتعمقت إثر ذلك الولاءات الاجتماعية الضيقة والتي زادت حركية الصراع السياسي داخل المجتمع، فتحوّلت هذه العصبية إلى بُنى ومؤسسات سياسية قائمة بذاتها تمثلت في الحركات والأحزاب العصبية والفئوية فالقيم العصبية أساساً هي قيم اجتماعية متغلغلة داخل المجتمع وهي قيم تحكم العلاقات بين السّلطة والشعب والجماعات بعضها ببعض⁽²⁴²⁾.

فالطائفية تنتمي إلى مجال السياسة وليس إلى ميدان الدين وتُشكّل سوقاً سوداء للسياسة أكثر منها تمثيلاً لإرادة تعميم القيم أو المبادئ أو مذاهب دينية لجماعة خاصة،

⁽²⁴¹⁾ جاد عبد الكريم الجباعي، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدّولة والأمة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 154-157.

⁽²⁴²⁾ عمر جمعة عمران العبيدي، مرجع سابق، ص 45-46.

حيث تستند التكوينات الاجتماعية العربية من حيث العصبية القبلية والطائفية والعرقية والجهوية إلى معايير مختلفة مثل: الموقع الجغرافي، ونمط الحياة والوضع الاقتصادي والموارد الطبيعية والحقوق المدنية والسياسية، فنجد أن دولاً مثل: لبنان وسوريا والعراق تُعتمد فيها معايير التضامن على الولاءات الدينية والطائفية، كما نجد أن دولاً مثل: ليبيا وتونس تستند في تكويناتها العصبية على أساس قبليّ وجهويّ يكرس النظام الأبويّ، أمّا في الجزائر وموريتانيا فالتضامن مرتكز على أسس قبلية- إثنية، وفي السودان يظهر العنصر الفئوي وليس الوطني، وفي اليمن تستند التركيبة الاجتماعية التضامنية على الطابع القبليّ، حيث تمتلك دوراً مركزياً في البنية الاجتماعية والتركيبة السياسية⁽²⁴³⁾.

إذا فإننا نجد أن العصبية الاجتماعية أثرت في نمط الدولة وخلقت بيئة تسعى إلى حماية نمط العصبية التي أدخلت على هذه البنية وأصبحت الدولة تتصرف كالعصبية، الأمر الذي جعل الدولة تظهر ككيان عسبوي فئوي لا يختلف عن العصبية الأخرى الموجودة داخل المجتمع، وتحول الصراع الاجتماعي من صراع قومي إلى صراع عسبوي. لقد أصبحت العصبية في الدول العربية تُمثل كيانات مستقلة تأخذ حصتها من الدولة فعندما تصبح الدولة بكياناتها الاجتماعية والدستورية مجالاً لتمثيل العصبية تتحول إلى تركيب فدرالي بين العصبية تتقاسم فيه المكاسب والسلطة، وتُصبح البنى الاجتماعية والسياسية تعيد إنتاج نفسها لأنّ هذه العصبية ترفض أن يتم تجريدها من النفوذ مرتكزة إلى قاعدتها الاجتماعية والقبلية⁽²⁴⁴⁾.

يشار إلى أن العصبية هي مناط التفكير السياسي الخلدوني؛ فقد انتبه ابن خلدون إلى ظاهرة العصبية ومفعولها السياسي على الدولة، حيث إن الدولة تنهض على العصبية وتتنظم باستقامتها، ويرتبط حجم الدولة ومقدار اتساعها بمدى قوة العصبية ودائرة نفوذها. ويبدو بأن العصر الحديث مدين للدولة في شمال إفريقيا وعطائها في حقل بناء الدولة، ومن مظاهر الامتداد بين الحقبين استمرارية مختلف مواصفات الدولة المغربية كما وردت في كتابات ابن

⁽²⁴³⁾المرجع نفسه، ص 39-40.

⁽²⁴⁴⁾علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، المستقبل العربي، مجلد 29، العدد 337، بيروت، 2007، ص 83-81.

خلدون وإن شهد الواقع السياسي والاجتماعي المغربي تطوراً متبايناً بل متناقضاً عما سبق، وهو أمر طبيعي ومنطقي بالنظر إلى نوعية الشخوص والأحداث الفاعلة في تاريخ المنطقة يومئذ²⁴⁵.

وفي مغرب القرن الواحد والعشرين يصعب القول بأن العصبية تحدد الصراع على السلطة أو تنشئ التطرف السياسي أو العنف الديني على أساس طائفي أو قبلي؛ فالحركات الاحتجاجية في المغرب، ومنها احتجاجات الريف مؤخراً لم تستند في خطابها الظاهر على أسس عصبية، بقدر ما طالبت بمطالب اجتماعية واقتصادية، قبل أن تتحرف حسب القضاء المغربي، وتشكل تهديداً لأمن الدولة. كما أن التطرف والعنف لم يكن في المغرب باسم العصبية ولكن باسم العقيدة أو المذهب. ومن الناحية القانونية يمنع الدستور المغربي تشكيل أحزاب سياسية على أسس العصبية أو الدين أو اللغة؛ حيث يعتبر باطلاً كل تأسيس لحزب سياسي يركز على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، أو بصفة عامة على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان²⁴⁶.

وإذا استمرت هذه العصبيات في التحكم بالدولة ومقدراتها يفتح ذلك الباب لتغذية ولاءات غير وطنية من داخل الدولة أو خارجها ويؤدي إلى إضعاف سيطرة الدولة على إقليمها وسكانها ويعرضها للأزمات الداخلية، ويسهل تدخل القوى الخارجية فيها، ويعمل على الحد من قدرة الدولة على تجاوز الجذور التاريخية لنشأتها العصبوية وإعاقة تأسيس مشروع بناء وطني بين الجماعات التي تضمها كيانات الدولة الوطنية⁽²⁴⁷⁾.

²⁴⁵ محمد مالكي، الدولة في المغرب العربي، الإرث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية، الطبعة الأولى، الوراق الوطنية، مراكش، 2001، ص 64-66.

²⁴⁶ الفصل السابع من الدستور المغربي 2011.

⁽²⁴⁷⁾ عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص 49-50.

الفرع الثالث: الطبيعة التسلطية للدول العربية

تُعتبر التسلطية من خصائص الدولة (الباتريموالية)⁽²⁴⁸⁾ فقد شكل الطابع التسلطي للدولة العربية الحديثة حجر الزاوية في ترسيخ صفة التسلط في بنية الدولة العربية خاصة الجمهوريات العربية، مما أدّى إلى انغلاق البنى السياسية في وجه القوى المجتمعية والأحزاب داخل المجتمع، فلم تستجب هذه البنى إلى القوى المجتمعية تماهياً مع تطورها بفعل العوامل التي طرأت عليها بعد الاستقلال، وبقيت العقلية التسلطية هي المسيطرة، هذا وقد استندت النظم السياسية إلى آليات تعبئة شعبية لنيل تأييد الشعب ومساندته للبرامج التي جاءت بها فكان نهجها السياسي والاجتماعي غير ديمقراطي ومُقيّد بنطاق الأيديولوجية الحاكمة، واستمرت تلك النظم باستحداث أدوات الهيمنة والسيطرة على مصادر القوة في المجتمع لصالح النخبة الحاكمة، وبذلك أصبحت العلاقة بين قوى المجتمع والدولة تحكمها حالة من الصراع المستمر، حيث أصبح كل طرف يبحث عن أدوات العُنف لفرض رؤيته وتحقيق أهدافه⁽²⁴⁹⁾.

هذا وقد ظهرت عدة تحليلات وآراء في محاولة لتفسير ظاهرة تسلط الدولة العربية والتعرف على أسبابها وجذورها، ومن أبرزها ما قدمه (العروي) حيث عزى الطبيعة التسلطية للدولة العربية إلى الموروث العربي الإسلامي، إذ أنّ الدولة العربية الحديثة ما هي إلا امتداد لمرحلة الدولة السلطانية التقليدية التي لم تستطع أن تخلق علاقة مواطنة حقيقية بينها وبين الرعية، ولم تقم على أساس الشراكة السياسية، وكما أنّ التسلط المتغلغل في بُنى الدولة العربية هو بسبب طبيعة الدولة السلطانية مضافاً له تأثير الاستعمار الذي لم يعمل على هدم مقومات الدولة السلطانية، بل أكسبها سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية عملت على إعادة إنتاج المضمون السلطاني بأدوات قوة جديدة لم تكن الدولة السلطانية التقليدية تملكها⁽²⁵⁰⁾.

⁽²⁴⁸⁾ تعني الباتريموالية التعامل مع الدولة كامتداد طبيعي للعائلة.

⁽²⁴⁹⁾ خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 335-336.

⁽²⁵⁰⁾ عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1983، ص 129.

وهناك من يعزو الطبيعة التسلطية للدولة العربية إلى الموروث الثقافي الذي لم يتضمن قيم ثقافية تدعو إلى الديمقراطية، بل كانت هذه القيم تُكرس ظواهر التسلط والاستبداد والإقصاء، ويُرجع البعض الطبيعة التسلطية للدولة العربية إلى طبيعة النُخب الحاكمة التي تولت السلطة بعد استقلال الدول العربية، حيث أنّ معظم هذه النُخب قد وصلت إلى الحكم عن طريق انقلابات عسكرية، فعملت على تأسيس نُظم عسكرية وقيدت التعددية ورسخت نظام الحزب الواحد، كما تبنت سياسات من شأنها السيطرة على جميع مناحي الحياة في الدولة، فأصبح النموذج التسلطي للدولة يُنمي ويطور أدوات السيطرة، وانتشر إلى باقي الدول العربية، ولم يقتصر المضمون التسلطي على النطاق السياسي بل طال المجال الاقتصادي، فقد بدأت الدول العربية منذ الخمسينيات في تبني نماذج تنمية كانت الدولة هي اللاعب الأساسي فيها، فاحتكرت أدواته بواسطة قطاعها العام، مما أكسبها قدرة كبيرة على السيطرة والتحكم في المجتمع، فضمنت من خلال هذه السيطرة الولاء السياسي، وسيطرت على القوى الموجودة داخل المجتمع والتي حكمتها مصالحها مع الدولة، فأصبحت تُبرم الصفقات مع الدولة للمحافظة على كيانها ومصالحها، ومن جهتها قضت الدولة على أشكال المعارضة السياسية واعتمدت على العسكر لمواجهة القوى المعارضة، وضربت استقلالية الأحزاب والقوى وسيطرت عليها⁽²⁵¹⁾.

لكننا نجد أنّ الدولة العربية في مراحل متقدمة استخدمت الأدوات الديمقراطية بهدف تعزيز الديمقراطية، ولكنها في كثير من الأحيان لم تقلح وإنما تم استخدام فكرة الانتخابات في الجمهوريات العربية العربي للتحكم في العملية الانتخابية قبل إجرائها والتحكم أيضاً في نتائجها، حيث وظفت الانتخابات كأداة حضارية لخدمة المشروع التسلطي.

وبنظرة فاحصة نرى أنّ بعض الدول العربية في المشرق العربي اتبعت النمط الجمهوري الثوري في تكوين الدولة والذي هدفت من خلاله إلى نيل الاستقلال أو التخلص من الأنظمة الملكية، فكانت الشعارات المطروحة تتركز على قضايا البناء السياسي

(251) عمر جمعه العبيدي، مرجع سابق، 2013، ص 58-73.

والاقتصادي والاجتماعي، حيث انسجمت هذه التوجهات مع الحس الوطني والرغبة الشعبية في بناء الدولة وفق أسس جديدة، ولما اصطدمت هذه الدول بالواقع رأت أن الحل الأمثل لتطبيق مبادئها وسياساتها هو الأسلوب العسكري، وقد اكتسبت هذه الأنظمة التي جاءت من خلال الانقلابات تعبئة جماهيرية وشعبية عززت من شرعيتها ومركزها السياسي، ولكنها افتقرت إلى بنية وهياكل قانونية راسخة تعمل على تأطير السلطة وفق آليات ديمقراطية، مما أدى بهذه النظم إلى التراجع عن توجهاتها الوطنية فبدأت الحواجز تظهر بينها وبين القوى الشعبية التي كانت سبباً مباشراً في وصولها للسلطة، فقد أصبحت هذه النظم تُمارس ممارسات مضادة لمعتقداتها وبرامجها مثل: كبت الحريات والضبط الشديد لحركة المجتمع واحتكار السلطة وعدم تداولها وتعطيل المساءلة.

احتكرت هذه الأنظمة القرار السياسي والإداري والعسكري واستخدمت العنف ضد حركات الاحتجاج كبديل عن تكريس المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية لإيجاد مصدر دائم ومستقر للشرعية، واعتمدت هذه النظم نظام الحزب الواحد مثل: الحزب الاشتراكي الثوري في الصومال وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر وحزب البعث في العراق وسوريا والحزب الاشتراكي اليمني في جنوب اليمن والحزب الاشتراكي الدستوري في تونس، حيث أدت هذه الممارسات إلى تعطيل روح الدولة وانغلاق بُناها السياسية والقانونية وضعف التعددية وتغييب المجتمع المدني، وأصبح النضال من أجل المناصب فقط وانتشر الفساد، كما بدأت منذ سبعينيات القرن الحالي تتشكل حركات معارضة ذات مشارب إسلامية وليبرالية⁽²⁵²⁾ وعلمانية.

أما في شمال أفريقيا، ومن أجل التأسيس لطبيعة الحكم المغربي، يعود المفكر المغربي محمد عابد الجابري، إلى اللحظة الرشدية والخلدونية؛ حيث يلتقي ابن رشد وابن

⁽²⁵²⁾ هي مذهب وأيدولوجية سياسية تستهدف حماية وتعزيز حرية الفرد باعتبارها مشكلة مركزية في السياسة. بالإضافة إلى السعي إلى ابتكار نظام يمنح الحكومات السلطات اللازمة لحماية الحياة الفردية، وهي توجه فكري وفلسفة تستند على حجر أساس واحد وهو الحرية، هذه الفلسفة تتادي بالحرية والمساواة في كافة جوانب الحياة، بدءاً بالجانب السياسي وحرية التعبير عن الرأي، مروراً بالجانب الديني وحرية المعتقد، مع حثها على فصل الدين عن السياسة، وليس انتهاءً بالفرد والمجتمع وحرية الفكر والحريات الشخصية، فكل إنسان حر في الطريقة التي يعيش بها ما لم يؤذ غيره.

خلدون في وصف طبيعة الحكم في المغرب بكونه نظاماً مركباً: يقرر ابن رشد أن السياسة في المغرب إذا توّلت توجد مركبة من فضيلة وكرامة وحرية وتغلب. أما ابن خلدون فيقول عنها بلغة علم العمران أن قوانينها مجتمعة من أحكام شرعية وآداب خلقية وقوانين الاجتماع طبيعية وأشياء من مراعاة الشوكة والعصبية ضرورية. يسمي الجابري هذا الخليط باسم معروف متداول هو المخزن، متسائلاً عماذا تبقى من الرؤيتين الرشدية والخلدونية من المخزن اليوم. إن دولة المخزن حسب الجابري تختلف في تركيبها عن الدولة في اليونان وفي أوروبا، ومع ذلك تبقى فيه بعض ملامح دولة القرون الوسطى، إن هذا التركيب يدل على أنها ليست فاضلة بإطلاق ولا استبدادية بإطلاق، بل إن أمر انتقالها إلى الديمقراطية تشهد عليه الكثير من المؤشرات في بداية القرن الواحد والعشرين ومع ذلك ظلت السلطة بالنسبة للكثيرين هي الطريق للوصول إلى المال²⁵³.

كما نلاحظ أنّ معظم الجمهوريات العربية قد اشتركت في مجموعة من الخصائص التي ميزت تجاربها الثورية كان من أهمها أنّ الوصول إلى السّطة كان من خلال الانقلابات العسكرية أو الانتفاضات المسلحة أو مقاومة الاستعمار لتحرير الأرض، هذا وقد اتسمت الطبيعة الثورية للجمهوريات العربية بالسيطرة الرسمية للحزب السياسي الواحد والذي له حرية العمل السياسي، حيث أنّ هذا الحزب يُستخدم لحماية مبادئ وتوجيهات النظام السياسي القائم كما يسيطر على الجيش وعلى الزراعة والصناعة والنظام التعليمي والمؤسسات الدينية والمشاريع القومية وعلى الإعلام والصحافة، كل ذلك بهدف خلق تجانس أيديولوجي مستند على الأفكار التي يؤمن بها النظام الحاكم ويتبناها⁽²⁵⁴⁾.

لذا نجد أنّ هذه الأنظمة قامت بتهميش الشعوب وإقصائها وقلّصت الأحزاب وألغتها في كثير من الأحيان وقيدت المشاركة السياسية وشغلت المواطنين بمعيشتهم اليومية، كما اعتمدت بنية الدولة السياسية على أيديولوجية ثورية ملهمة وقد مثّلت هذه الأيديولوجية العقد

²⁵³ محمد عابد الجابري، دولة المخزن وإمكانية الإصلاح، فكر ونقد، العدد 32، أكتوبر 2000، ص 7-10.

⁽²⁵⁴⁾ ميثم حنظل شريف، نظام الحزب الواحد، التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية في العراق، 2015، ص 27-30،

الشعبي بين الحاكم والشعب كما حدث في مصر في فترة جمال عبد الناصر وفي ليبيا في فترة معمر القذافي، فهذه الأيديولوجيات تعتمد على شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة العربية ومواجهة الصهيونية والاستعمار، كل ذلك من أجل نيل رضا الشعب وتعميق ولائه للنظام للمحافظة على استقراره والحصول على الشرعية اللازمة لاستمرار النظام وبقائه، وذلك كبديل عن الشرعية المستندة إلى بنى سياسية صلبة تستمد قوتها من المشاركة السياسية وقيم العدالة والمساواة.

وأيضاً عملت هذه النظم -التي جاءت نتاجاً للانقلابات العسكرية- على محاولة تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تكوين الميليشيات الخاصة بها عن طريق مسميات مختلفة كالحرس الجمهوري أو الحرس الوطني أو الحرس الثوري، وقامت بربطها بشبكة العلاقات العائلية أو العصبوية أو الفئوية، وأخذت صلاحيات مساوية للجيش الرسمي وتحوّلت المؤسسة العسكرية إلى أقوى مؤسسات الدولة، فحظيت بدعم كبير مقابل ضمان ولائها للنظام والمحافظة عليه.

المطلب الثالث: التحديات البنيوية التي تعاني منها الدول العربية

عانت الدول القطرية العربية المعاصرة في العقود الفائتة من أزمة بُنيوية أدّت في كثير من الأحيان إلى ظهور العديد من المشكلات الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي عانت من التفتت الداخلي، وأدّى ذلك إلى ضعف الاقتصاد وتردي مستوى المعيشة، كما نتج عنه زيادة التطرف الديني والطائفي والسياسي، وبذلك تعاظمت الفجوة بين المجتمع والدولة والنخبة الحاكمة.

أمّا على المستوى الخارجي فأدّت الأزمة البنيوية إلى إتاحة الفرصة للتدخل الخارجي الذي أنتج تبعية سياسية واقتصادية للدول العظمى، علماً أنّ الدولة القطرية العربية ورثت مشكلات بُنيوية خطيرة على مدار العقود الماضية، وعلى الرغم من ذلك فقد استطاعت الدول العربية في بدايتها أن تحقق نجاحات على صعيد التعليم والصحة والاقتصاد والتي ما لبثت أن تراجعت بمرور الوقت، كما أنّ هذه المشكلات البنيوية المتلاحقة أثّرت في أداء الدولة وفاعلية مؤسساتها بشكل رئيسي، وفي طبيعة علاقاتها الدولية والإقليمية، وأيضاً في

طبيعة علاقتها مع مجتمعها المحلي، وبناءً على ذلك اعتري الدولة العربية مجموعة من الأزمات البنائية والتي تمثلت في عدة مظاهر رئيسية سوف يتم تناولها في الفروع الستة التالية، حيث سيناقش الفرع الأول: مشكلة الهوية والمواطنة، والفرع الثاني: مشكلة تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي، والفرع الثالث: مشكلة شرعية الدولة والسلطة، والفرع الرابع: مشكلة العجز عن تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة، والفرع الخامس: مشكلة المأزق الأمني وحماية الاستقلال الوطني، والفرع السادس: مشكلة العجز عن توسيع دائرة المشاركة السياسية.

الفرع الأول: تحدي الهوية والمواطنة

إن الأمة تكتسب هويتها التي تميزها عن غيرها من الأمم من خلال صفاتها اللصيقة بها لتعكس شخصيتها الثقافية والحضارية، والهوية تتأتى عند اجتماع ثلاثة عوامل رئيسية هي: العقيدة التي تُعطي رؤية ومعنى لوجود الأمة، واللغة التي تعبر من خلالها عن وجود هذه الأمة، والموروث الثقافي طويل المدى فالهوية هي الميزة الرئيسية والعامّة للثقافات وهي ليست منظومة ثابتة غير قابلة للتعديل، وإنما هي ديناميكية تقبل التحديث والتطوير وتتشكل بناءً على ربط الواقع مع التاريخ من خلال سلسلة عمليات متتابعة، فالهوية تحمي الذات الفردية والجماعية من عوامل التعرية والدوبان، كما تعمل على تطويرها وموائمتها مع الواقع بناءً على الأحداث والتجارب فهي مجموعة من التراكمات الثقافية الجماعية التي تتبناها أمة ما في زمن محدد للتعبير عن قيمه الجوهرية العقائدية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وأي مسّ بأحد هذه القيم يواجهه غضب ودفاع عفوي من المجتمع أو ما يُطلق عليه المقاومة الثقافية التي تحمي هذه القيم من الاندثار⁽²⁵⁵⁾.

أما المواطنة في الفكر السياسي المعاصر فهي مفهوم تاريخي شامل يملك مجموعة من المرتكزات من أهمها: المرتكزات المادية والاقتصادية كالحقوق الاقتصادية للفرد

⁽²⁵⁵⁾ نائر رحيم كاظم، العولمة والمواطنة والهوية: بحث في تأثير العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد 1، المجلد 8، 2009، ص 259-260، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/306WkVP>

والمرتكزات القانونية كالجندية التي تربط الفرد بالدولة والمرتكزات السياسية كالمشاركة السياسية وحق الترشح والانتخاب ومنها ما هو ثقافي وسلوكي يربط المواطن بثقافة بلده وبالعادة والتقاليد واللغة والتاريخ، إضافة إلى المرتكزات الاجتماعية التي تكفل للمواطن مكانة اجتماعية تُكسبه شعوراً بالانتماء والولاء للوطن، ومنها أيضاً ما هو وسيلة أو هو غاية يمكن بلوغها تدريجياً، فالمواطنة تتأثر بالنضج السياسي والرقى الحضاري وقيم المجتمعات وعقائدها، كما يتأثر مفهوم المواطنة بالتطور السياسي والاجتماعي والثقافي إضافة إلى المتغيرات العالمية⁽²⁵⁶⁾.

والمواطنة هي المفهوم الذي تتبلور من خلاله السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية كما تُعتبر الأساس في تكوين ورسم السياسات التي تكفل حرية المواطنين ومساواتهم أمام القانون، فإن حُققَت هذه المرتكزات في المجتمع بصورة صحيحة قادت ذلك المجتمع إلى مصاف الدول الديمقراطية، بيد أن مفهوم المواطنة في الدول العربية هو مفهوم غير واضح من ناحية الممارسة فمعظم الدساتير العربية لا يوجد فيها تعبير المواطنة بشكل صريح، على عكس الدول الغربية التي أولت هذا الموضوع اهتماماً كبيراً وضمّنته في دساتيرها بشكل واضح، وبذلك بلورت مفهوم المواطنة من ناحية نظرية وعملية إضافة إلى أن مفهوم المواطنة في العالم العربي يرتبط في أحيان كثيرة بواجب الأفراد نحو الدولة مع نسيان حقوق المواطن مقابل هذا الواجب، كما أن هناك فهماً سطحياً للمواطنة يقتصر على المساواة بين الأكثرية والأقلية والرجل والمرأة وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة⁽²⁵⁷⁾.

من ناحية عملية فإن مشكلة الهوية والمواطنة لدى المواطن العربي ترتبط بإدراكه لهويته وعجزه عن التكامل تحت إطار واحد وتعرضه لحالة من التشرذم الثقافي، فمع بداية ظهور الدولة القطرية ظهرت معها ثلاث هويات متوازية وهي: الهوية القومية والهوية الوطنية والهوية الدينية، فكل هوية من هذه الهويات أفرزت مشكلات على الصعيد المحلي والصعيد

⁽²⁵⁶⁾ منى رمضان محمد بطيخ، المواطنة- التصورات النظرية والممارسات العملية: دراسة في النظم السياسية والدستورية المصرية والمقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 90، 2019، ص 6.

⁽²⁵⁷⁾ منى رمضان محمد بطيخ، مرجع سابق، ص 6-7.

الإقليمي، فعلى سبيل المثال في تونس والجزائر ومصر ولبنان والكويت كانت الهوية القطرية هي المسيطرة وبينما كانت الشعوب تنزح إلى وحدة الأمة العربية الإسلامية اصطدمت بقلّة الموارد القطرية التي كان من شأنها أن تبني الدولة الحديثة وتُتمّي اقتصادها وتكرس استقلالها إضافة إلى أنّها واجهت ظهور تكوينات إثنية غير عربية مثل: الأكراد بالعراق (258).

الفرع الثاني: تحدي تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي

لقد أدّت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتداخلة إلى إعاقة الاندماج السياسي والاجتماعي في العالم العربي بنسب متفاوتة وجّره إلى المزيد من التجزئة، ومن هذه العوامل التدخلات الخارجية والمصالح الإقليمية والولاءات القبلية والفجوات الطبقية وتباين مستوى المعيشة ما بين القرية والمدينة والبادية، من جهةها كوّنت القوى الخارجية الفروقات الاجتماعية وبرّرت عمليات الاستغلال والسيطرة، والتعصّب المتبادل في المجتمعات العربية، واستغلت العالم العربي كساحة لمنافسة القوى العالمية وفرض نفوذها من خلال استغلال ثرواته وفرض ثقافتها عبر وسائل عديدة من بينها الاستيطان الغربي، وإنشاء إسرائيل في قلب الوطن العربي وإذكاء النعرات والولاءات القبلية والطائفية والاثنية، كما قامت بخلق نُخب سياسية واقتصادية ودعمها وحمايتها وتكريس الاستعمار الثقافي كما أعاقت نشوء الولاء القومي، وفي ظل هذه الأزمات المفتعلة أصبح المجتمع العربي يُعاني من النزوح وتعدد التيارات القومية وارتباطه بقوى عالمية، مما أدّى إلى ظهور دول غنية ودول فقيرة وتَشكُّل نُخب ذات مصالح خاصة، كما عانى العالم العربي من ضعف التفاعل الاجتماعي ما بين الأقطار العربية وذلك كنتيجة مباشرة لتقسيم الوطن العربي ووضع حدود مصطنعة له والتي كرّسها اتفاق سايكس بيكو في العام 1916م (259).

(258) ميشيل شحّ، إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة، دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 1، ص 318.

(259) حليم بركات، مستقبل الاندماج الاجتماعي والسياسي في المجتمع العربي، ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979، ص 545-546.

ومن الدلائل الواضحة على التدخلات الخارجية المستمرة في العالم العربي محاولة الترويج لإقامة الشرق الأوسط الجديد، وإعادة تقسيم العالم العربي مرة أخرى بناءً على مصالح القوى العظمى الجديدة، ولكن هذه المرة ليس تقسيماً جغرافياً، وإنما جاء لأهداف ثقافية واجتماعية لمنع قيام أي كيان قومي قوي، وذلك من خلال إضعاف الروابط الاجتماعية والثقافية واستغلال الأقليات الدينية والعرقية والثقافية، وبمنظرة شاملة إلى العالم العربي نجد أنّ القوى العظمى تحاول خلق صراع هويات في العالم العربي، "ففي المغرب يحاولون ضرب الهوية العربية بالأمازيغية، وفي مصر المسلمين بالأقباط، وسوريا العرب والأكراد والعلويين وفي لبنان المسلمين بالمسيحيين والشيعة بالسنة، وفي السودان العرب المسلمين بالزنوج، وفي العراق الشيعة بالسنة وكذلك الحال في دول الخليج. بذلك تتحوّل المنطقة إلى كانتونات متنافرة يكون ولاؤها لحلفائها في الخارج وليس لنظرائهم من أبناء الوطن الواحد"⁽²⁶⁰⁾.

إذاً فإن مسألة تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي للتكوينات الإثنية في الدول العربية مرتبط بمسألة الهوية فالاختيار بين الهوية الوطنية والقُطرية أو القومية يؤدي بالضرورة إلى استبعاد أحد التكوينات الإثنية⁽²⁶¹⁾ من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، فالاختيار لهوية قومية عربية يؤدي إلى إقصاء غير العرب وحرمانهم من المشاركة في الحياة السياسية وتهميشهم على مستوى الدولة، كما أنّ ببطء نشر التعليم وغياب التنشئة السياسية والمدنية وضعف المشاركة السياسية والاهتمام بالمدن الرئيسية وتهميش الأطراف أدّى إلى ازدهار دولة العاصمة على حساب باقي المناطق، كل ذلك قاد هذه التكوينات إلى الانسحاب من الحياة السياسية والتفوق أو إلى التطرف والعصيان، إضافة إلى عدم ولائهم للدولة التي لا تعترف بهويتهم الخاصة ومثال على ذلك الأقليات في نيجيريا والبوسنة، مما

⁽²⁶⁰⁾ أبو بكر المبروك بشير أبو عجيبة، التكامل والاندماج العربي وخيار بناء القوة، جامعة سبها، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 2، 2014، ص 50.

⁽²⁶¹⁾ الجماعة أو التكوينات الإثنية: كما تعرف في أدبيات العلوم الاجتماعية، هي تلك التي تختلف عن جماعة أو جماعات أخرى تعيش معها في المجتمع نفسه، في واحد أو أكثر من المتغيرات الآتية: اللغة، والدين، والمذهب في داخل الدين الواحد، أو السلالة العرقية.

قد يدفع الدّولة إلى ممارسة الاستبداد السياسي كردّ فعل على ممارسات الأقليات، وقد تصل ردود الفعل ضد الجماعات الإثنية والأقليات إلى حد التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية كما حدث في العراق تجاه الأكراد في الشمال⁽²⁶²⁾.

الفرع الثالث: تحدي تحقيق شرعية الدّولة والسّطة

لقد عرّف (روبرت ماك إيفر Robert Marc Iver) الشرعية بقوله: "إنّ الشرعية تتحقق بشكل حقيقي عندما تكون إدراكات النّخبة الحاكمة لنفسها وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقتين وفي توافق تام مع القيم والمصالح الرئيسية للمجتمع، وبما يحفظ للمجتمع تماسكه واستقراره"⁽²⁶³⁾. ومن خلال هذا التعريف نستطيع أن نستخلص أنّ الشرعية تتحقق إذا كان كلّ من النّخبة الحاكمة والشعب على اتفاق وانسجام فيما بينهما بناءً على إطار قانوني ونظام قيمي وتضع هذه النّخب الحاكمة في رأس أولوياتها المصلحة العامة للمجتمع ولا تخرج قراراتها عن نطاق القيم الاجتماعية، وهذا يعمل على التأثير إيجاباً على استقرار وثبات النظام السياسي القائم ويزيد من ثقة أفراد المجتمع لهذا النظام ويعزز من مكانته، فالتأييد والرضا الشعبي للنظام الحاكم يُؤثر بشكل كبير على فعالية وأداء النظام السياسي، إذ إنّ المُقوم الرئيسي للشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم ويمارس السّطة، فإذا كان النظام يتسم بالقبول والرضا يكون أكثر كفاءة وفعالية، أمّا إذا افتقد النظام الرضا والقبول المجتمعي فيكون مصيره الضعف والتفتت، فالشرعية تأخذ بعدين أساسيين: بُعداً قانونياً تُمارس من خلاله السّطة بغطاء قانوني دستوري، والبعد الآخر هو بعد قيمي يمد السّطة الحاكمة بالشرعية اللازمة بما لا يتعارض مع قيم الشعب ومبادئه، فالشرعية تعزز القيم السياسية وتدعم الحقوق والهوية المجتمعية⁽²⁶⁴⁾.

⁽²⁶²⁾ رشا إبراهيم، معضلة الجماعات الإثنية في الوطن العربي: المفهوم وأبعاد المشكلة، مركز التنوع لفض النزاعات، قطر، 2011، ص 3-6.

⁽²⁶³⁾ ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الأردن، دار المجدلوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 177.

⁽²⁶⁴⁾ Jean- marc coicaud, Legitimacy and politics, translate and edited by David Ames Curtis, Cambridge University press: United Kingdom, 2002, P 14.

وحسب تصنيف (ماكس فيبر) فإن الشرعية تُستمد من واحد من ثلاثة مصادر أولها: التقاليد، وثانيها: الزعامة الملهمة (الكاريزما)، وثالثها: العقلانية القانونية فالتقاليد تشمل العادات والأعراف الموروثة والمعتقدات الدينية التي من خلالها تتحدد الأحقية بالحكم، ففي الدين الإسلامي وباجتهاد الفقهاء أصبحت الآية الكريمة "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ"⁽²⁶⁵⁾ هي المرجعية التقليدية للشرعية والتي بقيت نافذة حتى انتهاء الخلافة بسقوط سلاطين آل عثمان، أما الزعامة الملهمة والشخصية الكاريزمية (charisma) فتعتمد على الشخص إن كان في السلطة أو ساعياً لها، ويكون الولاء لهذه الشخصية مبنياً على أساس إعجاب الجماهير بصفاته الشخصية وإنجازاته، فتكون هذه الشرعية شرعية آنية تنتهي بانتهاء دور هذه الشخصية إما بالتحدي أو بالوفاة، وهذه الشرعية لا تورث بل تلتصق بالفرد وتُلازمه، والكاريزمية ظاهرة استثنائية تظهر بالمجتمعات بفترات غير متعاقبة، فبعد انتهاء تولي الزعيم الحكم تعود الشرعية لتستمد وجودها من التقاليد والعقلانية القانونية، وهنا نشير إلى أن الجمهوريات العربية امتازت بتولي حُكام ذوي شخصيات كاريزماتية ملهمة⁽²⁶⁶⁾.

وهنا نجد أن مفهوم الكاريزما في قيادة الجمهوريات العربية استندت إلى أن القيادة ذات شعارات فضفاضة، ولم يستند إلى أن القيادة حققت اختراقاً حولها إلى قيادة كاريزمية مثل ما حصل مع رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد، والذي تحوّل من مواطن عادي إلى شخصية كاريزمية بعدما قاد ماليزيا إلى التنمية والنهضة والتطور، وهذا دائماً يقود إلى سؤال مركزي من الصعب أن يُناقش على المستوى الشعبي العربي وهو: لماذا تُعتبر هذه القيادات كاريزمية؟ وما هو الإنجاز الذي حققته؟

أما المصدر الثالث للشرعية فهو العقلانية القانونية (legal rational) وهذا هو المصدر الرئيسي في بناء الدولة القومية الحديثة في الغرب، وتأسس متأثراً بظروف تاريخية وهيكلية طبيعية خلال مسيرة التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الغربية في الأربعمئة سنة الأخيرة، والذي أُطلق عليه في العصور الحديثة الديمقراطية الليبرالية

⁽²⁶⁵⁾سورة النساء، الآية 59.

⁽²⁶⁶⁾ حنان عمي عواضة، السلطة عند ماكس فيبر، مجلة الأستاذ، المجلد الأول، العدد 206، بغداد، 2013، ص 265.

(democracy Liberal) ويقوم هذا المصدر على قوانين ومبادئ مُقننة تُحدد بدقة صلاحيات الحاكم والنُخبة السياسية ومسؤولياتهم وكافة المناصب في الدولة، كما يُحدد طريقة انتقال السُلطة وتداولها، وأيضاً يتطرق إلى واجبات وحقوق المحكومين وعلاقتهم بالسُلطة الشرعية، ويمكن أن تُستقى الشرعية من أكثر من مصدر بشكل متباين فيمكن أن تستمد السُلطة من مصدرين مثل: التقاليد والعقلانية القانونية مثل الحالة البريطانية، ويمكن أن تستمد الشرعية من المصادر الثلاث معاً إذا كان القائد يملك صفات الزعامة الكاريزمية مثل: (تشرشل وديغول) ولكن في هذه الحالة يبقى مصدر واحد هو المسيطر وصاحب النسبة الأعلى في إضفاء الشرعية⁽²⁶⁷⁾.

لقد كان مصدر الشرعية لمن حكموا البلاد العربية مدة (1200) عام مصدراً تقليدياً، وكانت العلاقة التي تربط بين الحكام والمحكومين هي الرابطة التقليدية، وكان الطريق إلى السُلطة يمر من خلال القوة المسلحة، ولكن استدامة الحكم كانت تحتاج لما هو أبعد من القوة المسلحة وهو الشرعية، ونظراً إلى التجربة العثمانية فإننا نرى أن ما أدّى إلى انهيارها هو عدم قدرتها على تطوير مصادر شرعيتها بما يتلاءم مع تطور المجتمعات المحلية والخارجية، أمّا أوروبا فحوّلت مصدر شرعيتها من المصدر التقليدي الذي يحكمه التقاليد إلى نمط العقلانية القانونية وكانت عملية تحوّل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى هياكل رأسمالية صناعية سريعة⁽²⁶⁸⁾.

ومن المؤشرات الرئيسية للشرعية في الدول هي المصادر القانونية التي تتمثل في الدستور والذي يَمنح النظام أو السُلطة السياسية الشرعية للحفاظ على بقائها واستمرارها⁽²⁶⁹⁾ حيث إنّ الدستور هو مجموعة القواعد القانونية المكتوبة أو العرفية التي تنظم عمل السلطات

⁽²⁶⁷⁾ Steven Yearley, Green Ambivalence about Science: Legal-Rational Authority and the Scientific Legitimation of a Social Movement, The British Journal of Sociology, 1992, p 513.

⁽²⁶⁸⁾ عبد الله العروي، تاريخ المغرب: محاولة في التركيب، ترجمة ذوقان قرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977، ص 227-292.

⁽²⁶⁹⁾ خالد أحمد عثمان، مفهوم الشرعية الدولية ومصادرها، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2010، أنظر الموقع الإلكتروني:

السياسية في الدولة، وتحدد شكلها وشكل الحكم فيها سواء كان النظام ملكي أو جمهوري، وشكل النظام السياسي سواء كان نظاماً رئاسياً أو برلمانياً، كما يحدد توزيع الاختصاصات بين السلطات وطرق الوصول إلى الحكم، وهي بشكل أساسي تنظم العلاقة بين النخبة الحاكمة والمحكومين. كما يضمن المشاركة السياسية للأفراد والتي تمثل أحد مقومات الحداثة السياسية والتي تتصف بها الأنظمة الحديثة وتفتقر لها الأنظمة التقليدية، وهي عبارة عن عملية تفاعلية بين الحاكم والمحكومين لتحقيق التأثير في النظام السياسي وإضفاء طابع الديمقراطية والشرعية عليه⁽²⁷⁰⁾ إلا أن مفهوم الدستور وسيادته في العالم العربي يختلف عن باقي دول العالم فنجد أن الدساتير في العالم العربي من أكثر دساتير العالم نضجاً وحماية للحقوق والحريات وتركيزاً على فصل السلطات ولكن سيادة الدستور في العالم العربي في غالبية الحالات لا تكون الأولوية على مستوى الممارسة السياسية أو حتى على صعيد الثقافة السياسية العامة.

أما الانتخابات فهي مؤشر من مؤشرات الشرعية وتُعتبر أداة من أدوات ممارسة السلطة ومن أهم عمليات التدخل في النظام السياسي التي يمارسها الشعب فهي وسيلة للتعبير عن إرادة المواطنين، وهي عبارة عن أداة للوصول إلى السلطة بطرق سلمية ونزيهة⁽²⁷¹⁾.

وأيضاً من بين مؤشرات شرعية النظام هي الكفاءة والفعالية في إدارة شؤون المجتمع وفي تحقيق أهدافه وقيمه فالكفاءة والفعالية توفر للشعب الاستقرار السياسي والاجتماعي، فالفعالية ليست فقط مدى تلبية النظام لحاجات المواطنين ولكنها القدرة على إيجاد حلول

⁽²⁷⁰⁾ محمد خضير، التنظيم الدستوري في فلسطين: دراسة تمهيدية لغايات اقتراح النصوص الناظمة للحقوق والحريات والسلطة القضائية في دستور دولة فلسطين المقبل، فلسطين، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة) 2015، ص 41، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://2u.pw/tagjt>

⁽²⁷¹⁾ United Nation :Elections Published on Department of Political and Peace building Affairs, Retrieved from:

<https://dppa.un.org>

ناجعة للمشاكل التي تواجه النظام في العملية السياسية⁽²⁷²⁾ وهناك نوعان من الشرعية المقترنة بالنظام أولها: الشرعية في الأنظمة السياسية المنفتحة (الديمقراطية) والتي يكون فيها الشعب هو المصدر الحقيقي للسلطات، حيث تتأسس الشرعية بناءً على العقلانية والمؤسساتية وتتميز بالحيات ومشاركة الشعب في صنع القرار والحفاظ على علاقة متوازنة بين الحاكم والمحكوم في جميع مناحي الحياة⁽²⁷³⁾.

والثاني: الشرعية في الأنظمة السياسية المغلقة (التقليدية) والتي تكون فيها السلطة قهرية مطلقة ويكون الولاء والخضوع للحاكم هو سيد الموقف فبوجود هذا النظام لا وجود للحرية أو المشاركة السياسية ولا يراعي الحاكم إرادة الشعب ولا يستقي الشرعية من مصادرها الرئيسية، إنما يعتمد في مصدرها إما على أساس ديني أو حق إلهي وتقديس الملك والحاكم، حيث تتعدم المشاركة السياسية وتُقيد الحريات، وتكون علاقة النظام بالشعب علاقة تسلطية استبدادية تتمحور حول ثلاثة أنماط أولها: النمط الأبوي والذي تسود فيه سيادة منطلق الأب على الأسرة وسيطرته الكاملة، فالأب له الأمر والنهي وعلى أفراد الأسرة الطاعة، والنمط الآخر: هو النمط الرعوي القبلي العشائري والذي تأخذ فيه علاقة القائد بالمحكومين طابع شيخ القبيلة الذي يحتكر الثروة ويوزعها لمن أراد عن طريق هبات أو مكافآت للمخلصين له من أفراد المجتمع، أما النمط الثالث فهو: النمط الإقطاعي الذي يسيطر فيه أفراد من الطبقة الإقطاعية على الأراضي والثروات والقوى العاملة، وقد ساد هذا النمط في أوروبا في المرحلة الإقطاعية⁽²⁷⁴⁾.

فما زالت بعض الدول العربية تعاني من تزايد الفجوة بين المجتمع والدولة والتي يمكن أن تكون مقدمة لأزمة شرعية في الدول العربية ترتبط بأسباب هيكلية اجتماعية وتتعلق

(272) سهيلة هادي، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، العدد 3، 2018، ص 147-148.

(273) الديمقراطية، الأمم المتحدة، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy/>

(274) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 4.

بشكل مباشر في بناء الدولة العربية، وتتمثل بالتراكمات التاريخية الموروثة التي تميل إلى السلطوية والبعد الأيديولوجي والبعد المؤسسي الذي تتطوي تحته التناقضات التنظيمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. فقد كانت علاقة الحكام برعاياهم قَبَلية دينية، وقد طرأ على الهياكل الاجتماعية تغييرات منذ القرن التاسع عشر، لكن هذه التغييرات عملت على تشويه هذه الهياكل لأنها لم تأت استجابة للنمو الطبيعي للتكوينات الاجتماعية وإنما جاءت بفعل القوى الاستعمارية⁽²⁷⁵⁾.

وعليه، فلم يَكُن تكوين الدولة العربية الحديثة نتيجة لتفاعلات اجتماعية، ولكن جاء كخليط للتطور الطبيعي ولإرث الدولة السلطانية، واستيراد بعض المبادئ والنظريات والرموز من النمط الغربي للدولة والتي عملت على وضع بعض القيود الشكلية على سلطة الحاكم.

لقد تعرّضت الأنظمة الحاكمة وخاصة في الجمهوريات العربية في الثلاثين سنة الأخيرة إلى ضعف في مصادر الشرعية، وذلك لاستنادها إلى مصادر شرعية مثل: التقاليد والكاريزما والدين، حيث ضَعُفت هذه المصادر مع مرور الزمن، إضافة إلى أن تعامل هذه الأنظمة مع الأزمات كان من خلال المزيد من تقييد الحريات والإقصاء السياسي ضد القوى المجتمعية والسياسية، حيث تعمل هذه الممارسات على تثبيت النظام الحاكم على المدى القصير، ولكنها من جهة أخرى تؤدي إلى هدم دعائم الشرعية في هذه الدول على المدى الطويل، وتعمل أيضاً على إتاحة المجال لاحتمالات التمرد والعصيان للتكوينات الاجتماعية على المستوى الداخلي، وأيضاً تتيح المجال لتدخل القوى الخارجية بدعم ومساندة القوى المتمردة أو استغلال تفتت الجبهة الداخلية⁽²⁷⁶⁾.

فبعد أن حصلت الجمهوريات العربية على استقلالها السياسي سيطرت النُخب السياسية التي تتبنى الفلسفة الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، وما سهّل عليها ذلك أنّ هذه النُخب السياسية تنتمي إلى الطبقة الوسطى التي تؤمن بالفكر الليبرالي والقومي الأوروبي، بحيث أعطت الممارسة الليبرالية هذه النُخب شرعية داخل هذه الدول، ولكن هذه

⁽²⁷⁵⁾ ميشيل شيحة، مرجع سابق، ص 315.

⁽²⁷⁶⁾ ميشيل شيحة، مرجع سابق، ص 222-224.

النخب لم تستطع تكريس الفلسفة الديمقراطية الليبرالية في الواقع العربي، فأصبحت شعاراتها ديمقراطية وممارساتها دكتاتورية، لذلك لم تصل إلى مرحلة الاستقلال السياسي ولم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بشكل مرضٍ، كل ذلك أكد للأحزاب والتنظيمات الأيديولوجية الناشئة عدم فعالية التجربة الديمقراطية الليبرالية، وهناك بعض الأنظمة العربية آثرت التمسك بالمصدر التقليدي للشرعية والذي يستند إلى المرجعية الدينية أو الانتساب إلى أصول عربية قُرشية، أما بعض الأنظمة الأخرى فقد حاولت الاستناد إلى مصدر جديد للشرعية وهو العقلانية القانونية والدستورية، كما حاول بعضهم الدمج بين المصدرين التقليدي والعقلاني في شكل ملكيات برلمانية دستورية حيث حققت هذه الأنظمة استقراراً ملحوظاً⁽²⁷⁷⁾.

وأخيراً استندت بعض الأنظمة وخاصة في الجمهوريات العربية إلى شرعية ثورية عنصرها الأساسي هو الأيديولوجيا والقيادة الكاريزمية ونظام الحزب الواحد، وجدير بالذكر أنّ الأنظمة العربية وعلى مدار العقود الماضية كانت قد جربت أكثر من مصدر للشرعية ولم تنجح دون أن تستمر بالاعتماد عليها فهي ليست أنظمة تقليدية بالمعنى التراثي وليست معاصرة بالمعنى الحداثي، بل هي عبارة عن خليط من القديم والجديد، هذا ولم تُوفّق بعض الدول العربية في خلق أشكال وعلاقات اجتماعية تعمل على تطوير البنى القديمة إلى بُنى وتكوينات حديثة، ولذلك فإن المرجعيات التراثية في هذه الدول بقيت هي الخلفيات الأساسية للولاء والتحالفات الاجتماعية، مما عمل على تعظيم السلطة والنخب السياسية الحاكمة بوصفها جماعة إرثية، مما مهد للعقل العربي قبول حالة الاستبداد والانفراد بالحكم الذي لا تحكمه إلا قوانين صورية ليس لها أثر كبير على أرض الواقع⁽²⁷⁸⁾.

فقد انقسمت الأنظمة العربية إلى أنظمة ملكية أوتوقراطية وإلى أنظمة جمهورية، حيث استندت الأنظمة الملكية في شرعيتها على البعد الديني أو البعد القبائلي أو الاثنين معاً، وتميزت الأسرة في هذا النوع من الأنظمة بأنها سلطة هرمية مترابطة، نواتها الأسرة الحاكمة،

⁽²⁷⁷⁾ أحمد الناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 24، العدد 2، 2008، ص 38-380.

⁽²⁷⁸⁾ المرجع نفسه، ص 381.

ومن العوامل التي ساعدت هذه الأنظمة على البقاء هي العلاقات الخارجية وتوفر الموارد النفطية والتكوينات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية التي تقوم على هيكل قيمي يَكِنّ الولاء للنظام الملكي الأبوي. وجدير بالذكر أنّ بعض الأنظمة حاولت دعم شرعيتها بمظاهر العقلانية القانونية كما هو الحال في المغرب والكويت والأردن، ومع هذا فإن الأنظمة الملكية في الدول العربية ما زالت تحاول تفعيل المشاركة السياسية وهذه الاستراتيجية ضرورية خاصة لما نشهده من تغير اجتماعي متسارع⁽²⁷⁹⁾.

أمّا الأنظمة الجمهورية فقد استندت في شرعيتها إلى أيديولوجيا ثورية ومارست السّلطة من خلال جبهة وطنية أو لجان شعبية أو من خلال الحزب الواحد، فهي لا تستند في شرعيتها إلى مصدر عقلائي ليبرالي ولا تؤمن بالتعددية السياسية مع وجود برلمانات صورية لدى بعض هذه الدول، ومع ذلك فقد التزمت أمام شعوبها ببناء مُجتمع عصري تسوده العدالة والمساواة والحرية، وحظيت هذه الأيديولوجيات الثورية بمصداقية عالية لدى الشعوب العربية وأضفت شرعية على الأنظمة الحاكمة، ولكن مع التغيرات الدولية والإخفاقات المتتالية لهذه الأنظمة فقدت هذه الأنظمة الكثير من شرعيتها⁽²⁸⁰⁾.

وعلى الرغم من انقسام الأنظمة الحاكمة في العالم العربي من حيث الشكل السياسي إلى أنظمة ملكية وأخرى جمهورية، فقد عانت الأنظمة الجمهورية في غالبيتها من أزمة في الشرعية بدرجات متفاوتة، وتتجدد هذه الأزمة بشكل مستمر لأنّ الصيغ السياسية التي تبنتها النُخب الحاكمة ظلت قاصرة عن استيعاب التحول الاجتماعي الهائل من خلال خلق وتوسيع قنوات المشاركة السياسية تدريجياً، فالدول العربية تتميز بوجود فجوة كبيرة بين المجتمع والدولة تصل في بعض الأحيان إلى مرحلة الانفصال بين الشعب والنُخبة الحاكمة⁽²⁸¹⁾.

⁽²⁷⁹⁾ خلدون حسن النقيب، مرجع سابق، ص 57-61.

⁽²⁸⁰⁾ أحمد الناصوري، مرجع سابق، ص 381-382.

⁽²⁸¹⁾ إدريس لكريني، النخب السياسية العربية: شرعنة الأوضاع أم انتصار للتغيير؟ مركز الجزيرة للدراسات، 2009، أنظر الموقع الإلكتروني

<https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2009/201172204010953631.html>

الأمر الذي يجعل هذه الأنظمة تعاني من أزمة شرعية متزايدة يرجع جزء كبير منها إلى أسباب هيكلية اقتصادية واجتماعية ترتبط بصورة كبيرة ببناء الدولة القطرية الحديثة في العالم العربي، حيثُ تتشابه بنية هذه الأزمة في العديد من الدول العربية وتتميز بثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض وهي: التراكمات التاريخية المتوارثة والتي تُغذي السلطوية الشاملة والتصورات المطلقة، إضافة إلى البعد الأيديولوجي الذي تعتمد تفاعلاته على التراث الموروث، وأيضاً البعد المؤسسي الذي يشمل التناقضات التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية⁽²⁸²⁾.

تظهر قوة الشرعنة من خلال القدرة التبريرية التي تشتمل عليها فبالرغم من أن معظم الدول العربية حاولت تطبيق الديمقراطية وإعمالها في المجتمع ولكن الفجوة تزداد بين الثقة التي تطمح للوصول إليها والتبريرات التي تملك القدرة على تقديمها بما يخص الشروط والأعباء التي يفرضها عليها المجتمع. هذه الفجوة يسميها (ريكو بول) فجوة الشرعنة والتي تُشير إلى أن هناك أزمات مستمرة تؤثر سلباً على سلطة الدولة وأن هذه الأزمات التي تبرز في مجالات الحياة العامة والتي تؤدي إلى فقدان الثقة بالسياسات العقلانية التي ارتكزت عليها السلطة السياسية، والتي اعتبرت شرعية من قبل المجتمع وذلك بوجود قيم سياسية مشتركة لدرجة تؤدي إلى الإجماع عليها⁽²⁸³⁾.

الفرع الرابع: تحدي تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة

تعاني الدول العربية الغنية بمواردها المالية الكبيرة، والفقيرة بمواردها المالية المحدودة من العجز على حد سواء من تحدي تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا التحدي متماثل في الدول التي اتبعت منهجاً رأسمالياً للتنمية وتلك التي اتبعت منهجاً اشتراكياً للتنمية، حيثُ إن أداء الدولة الاقتصادي المتميز في حدوده الدنيا يتمثل في توفير الحاجات الأساسية للشعب وفي حدوده القصوى يتمثل في توفير مستوى جيد من الرفاهية للشعب، ويعمل هذا الأداء على تكريس شرعية الدولة وشرعية النظام الحاكم خاصة إذا كان يعتمد على العدالة

(282) أحمد الناصوري، مرجع سابق، ص 377.

(283) المرجع نفسه، ص 370-371.

التوزيعية، ويؤخذ على الدول العربية ذات الموارد الطبيعية الغنية بأنّها وعلى الرغم من ارتفاع مؤشرات التنمية فيها لكنّها لا تستطيع توسيع القاعدة الإنتاجية أو زيادة الكفاءة الإنتاجية بما يتناسب مع مواردها، وذلك لتبعيتها الاقتصادية للدول الغربية وضعف البحث العلمي وتكريس الطابع الريعي لهذه الدول⁽²⁸⁴⁾.

حيثُ يتلخص مفهوم الريع بأنّه اقتصاد تكون فيه الصادرات الأولية هي المهيمنة على مستوى المالية العامة وعلى مستوى البنية الاقتصادية للنتاج المحلي، فهذه الدول في العادة لا تحقق مستويات مرتفعة من التنمية على الرغم من أنّها تحقق وفرة مالية ضخمة، وكما أشارت (ليز أندرسون) بأن هذه الدول غالباً ما تكون دولاً تسلّطية حيثُ أنّها تملك إمكانات مادية ضخمة تتيح لها المجال لتمويل مؤسسات قمعية لا تتماهى مع متطلبات الحوكمة، إضافة إلى أنّ مفهوم الريع قد تم ربطه بالممارسات السلبية كالكسل والفساد ومقاومة التغيير⁽²⁸⁵⁾ هذا وقد حدد (مهدي) في بحثه المعنون بـ (نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول) بعض المؤشرات التي تميز الدول الريفية أولها: الدخل الريعي، وهذا الدخل تجنيه الدولة من الخارج بحيثُ لا يكون هناك حاجة إلى قطاع إنتاجي قوي، وثانيها: أنّ القوى البشرية في الدولة الريفية لا تلعب دوراً محورياً في تحقيق الناتج القومي، بحيثُ يتم الاكتفاء بنسب قليلة من القوى البشرية لتحقيق الناتج الريعي⁽²⁸⁶⁾. وقد حاول (غاليفاسون) تقديم تفسيراً للظاهرة الريفية وهو ما يعرف بالمرض الهولندي⁽²⁸⁷⁾ الذي هو عبارة عن

⁽²⁸⁴⁾ بييري كاماك، الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو النمو العادل، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (بدون تاريخ) أنظر الموقع الإلكتروني: <https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78162>

⁽²⁸⁵⁾ Lisa Anderson, The State in the Middle East and North Africa, Comparative Politics, 1987, p. 7.

⁽²⁸⁶⁾ Hossein Mahdavy, Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran, in: M.A. Cook (ed.), Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day (London; New York: Oxford University Press, 1970), p. 429.

⁽²⁸⁷⁾ يسمى بالإنجليزية (Dutch Disease) ويعرف في علم الاقتصاد، بأنه العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية (أو الزراعية). إن الآلية بهذا الداء تكمن في أن ارتفاع عائدات الموارد الطبيعية (أو تدفقات المساعدات الخارجية) والتي تجعل عملة الدولة المعنية أقوى بالمقارنة مع الدول الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة صادراتها بالنسبة للبلدان الأخرى، بينما تصبح وارداتها أرخص، مما يجعل قطاع الصناعات التحويلية في الدولة أقل قدرة على المنافسة. وتعود أصل التسمية إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950 بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيثُ هجع الشعب للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي

تتميز رأس المال البشري وتتميز رأس المال المادي وتتميز رأس المال الاجتماعي والاكتفاء بالنتائج الريعية وقد اضطلع على ظاهرة الربح بلعنة الموارد⁽²⁸⁸⁾.

أما (آدم سميث) فقد فرق بين الربح والأجور والأرباح حيث بين أن ارتفاع أو انخفاض الأجور أو الأرباح يعتبر سبباً لارتفاع أو انخفاض الأسعار على عكس العلاقة القائمة بين الربح والأسعار فإن ارتفاع أو انخفاض الربح يعتبر نتيجة لارتفاع أو انخفاض الأسعار، كما أن الربح ظاهرة تشترك فيها الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة، ولكن الأهمية تكمن بحجم نسبة تمثيل الربح في الاقتصاد، ففي الدول المتقدمة اقتصادياً يمثل الربح نسبة ضئيلة من الناتج القومي، أما في الدول المتخلفة والمعتمدة على تصدير المواد الأولية فيمثل النسبة الأكبر من الناتج القومي⁽²⁸⁹⁾.

ويوجد نوعان من الدول الريعية، النوع الأول: تكون فيه أقلية متحكمة بالثروة والاقتصاد كالنفط والغاز والمعادن الثمينة، والنوع الآخر من الدول الريعية الذي يشترك فيه غالبية المواطنين كالجزر السياحية والشواطئ، فالربح لا يحتاج إلى جهد أو تحمل مخاطر وهو ليس جزءاً من نظام إنتاجي، فالعقلية الريعية تؤمن أن هذه الثروات يجب الاستفادة منها لأقصى درجة أما العقلية الإنتاجية فتؤمن أن الدخل هو حيلة جهود إنسانية منظمة ونتيجة تحمل مخاطر مختلفة⁽²⁹⁰⁾.

ومن السمات القومية والثقافية التي كرسها الدول الريعية بعدما أصبحت مصادر الدول الريعية تحت تصرفها بأنها أصبحت تقدم للمواطنين خدمات ذات مستوى عالي من الجودة ورسوم رمزية في التعليم والصحة وغيرها، وتعمل على توفير فرص عمل للمواطنين،

البذخي، فدفع ضريبة هذه الحالة، ولكن بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي.

⁽²⁸⁸⁾ Thorvaldur Gylfason, Natural Resources and Economic Growth: What Is the Connection? CES ifo Working Paper; no. 530, Center for Economic Studies, Institute for Economic Research, Munich, August 2001, p 1 – 10.

⁽²⁸⁹⁾ عبد الله جناحي، العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 25 عدد 288، 2003، ص 54 – 53.

⁽²⁹⁰⁾ عبد الله جناحي، مرجع سابق، 2003، ص 55.

ولكن المنتفعين وأصحاب المصالح سيطروا على المشاريع والمناقصات وأصبحت الدولة هي من توزع المزايا والمنافع على المواطنين وبذلك انفصلت عن الاقتصاد المحلي، فلا حاجة إلى سياسات اقتصادية وتنموية ولكنها بحاجة فقط إلى سياسة مصروفات، حيث إن توزيع المكاسب ينتفع بها المجتمع ولكنها لا توزع بالتساوي على أفرادها، بحيث يصبح هؤلاء الأفراد منشغلين بالبحث عن طرق وأساليب لتحصيل أكبر قدر من الفوائد الشخصية الممكنة⁽²⁹¹⁾.

لهذا فقد أصبحت العلاقات بين أفراد المجتمع الواحد تُصاغ على نحو يتيح للنخب الاجتماعية وأصحاب المصالح الشخصية تحقيق مكاسب كبيرة من توزيع الرئوس، الأمر الذي أسس لظهور فكرة المواطنة المرتبطة بعناصر الثروة والكسب الاقتصادي بدلاً من فكرة المواطنة المرتبطة بالقانون، والتي تركزت في الدول طبيعية النشأة، هذا وقد انعكست هذه السياسات على دساتير الدول الريعية وعلى قوانينها الناظمة للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كقانون الجنسية والذي قن التجنيس في بعض الدول العربية بصورة كبيرة للحفاظ على الريع وعدم تسربه للوافدين، بذلك انحرفت الدولة الريعية عن وظائف الدولة الحديثة وأصبحت توزع الريع على فئات معينة لتحافظ على توازنات داخلية وخارجية تساعدها على البقاء والاستمرار في قمة الهرم السياسي، من هنا برزت المشكلة التوزيعية للدولة العربية⁽²⁹²⁾.

أما الدول العربية التي تمتلك موارد قليلة فلم تستطع بطبيعة الحال تحسين أداؤها بما يتعلق بتوسيع قاعدتها الإنتاجية أو زيادة كفاءتها بل اتجهت إلى أخذ قروض بنكية حيث وصلت ديونها في منتصف الثمانينيات حوالي مئة مليار دولار، الأمر الذي جعلها تترج تحت هيمنة الدول الدائنة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكرّست تبعيتها وعرضها ذلك إلى ضغوط شديدة من قبل الدول والمنظمات الدائنة والتي يملك زمام أمورها الغرب، فأصبحت مرغمة على الالتزام بسياسة الدول الغربية وأصبحت قراراتها الاقتصادية والسياسية غير مستقلة على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، وأصبحت بين المطرقة والسندان فإن

⁽²⁹¹⁾ عمر منيف الرزاز، من الريع إلى الإنتاج: الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد، موقع العربي الجديد، 2018، أنظر

الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3lrU6Zk>

⁽²⁹²⁾ عبد الله جناحي، مرجع سابق، ص 58-56.

هي عارضت الدول الغربية فسوف تكون مهددة بالإفلاس، وإن استجابت للدول الغربية فهي مهددة بالانفجارات الداخلية وزيادة التطرف ومن هنا نشأت بعض عناصر أزمة الدولة العربية المعاصرة⁽²⁹³⁾.

بشكل عام فإن بعض الدول العربية الغنية والدول العربية الفقيرة قد ترسخت تبعيتها للدول الغربية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وما زالت تتعرض للضغوط الخارجية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أنّ الدول العربية غنية الموارد ما زالت تركز على المنهج الريعي لسلعة واحدة، حيث تستخدم الدولة الريوع والتي تتمثل فيما تتلقاه من مدفوعات مقابل استخدام عوامل الإنتاج الثابتة لتمويل مؤسسات الخدمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للسكان، حيث حافظت هذه الريوع الناجمة -بشكل أساسي- عن مبيعات النفط والمواد الأولية على استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في الدول العربية، ولكن انخفاض أسعار النفط واشتداد المنافسة العالمية عرضها لتقلبات السوق العالمية وخاصة في الفترة الممتدة بين عامي (1983م - 1986م) حيث انخفضت إيراداتها النفطية، ونتاجها الإجمالي إلى النصف تقريباً⁽²⁹⁴⁾ كما أنّ ارتفاع أعداد السكان في الدول العربية قد أفقد هذا النموذج طابع الاستدامة، ويظهر ذلك بصورة جلية عند مقارنته بمناطق جغرافية شهدت نمواً اقتصادياً ديناميكياً مستداماً في السنوات الأخيرة مثل جنوب شرق آسيا⁽²⁹⁵⁾.

الفرع الخامس: تحدي المآزق الأمني وحماية الاستقلال الوطني

ارتبطت نشأة الدول العربية الحديثة بمصالح القوى الخارجية في ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية بين (فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) وعلى الرغم من ظهور توجهات عربية إقليمية في الخمسينيات والستينيات تتطلع إلى التوحد والاستقلال وذلك من خلال الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة بفعل المد القومي التحرري الذي

⁽²⁹³⁾ ميشيل مارتو، قياس المديونية الخارجية، ورقة قدمت إلى منتدى الفكر العربي، ندوة المديونية والأرصدة العربية في الخارج، عمان، 11-12 كانون الثاني، 1987.

⁽²⁹⁴⁾ إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 12-13.

⁽²⁹⁵⁾ بييري كاماك، مرجع سابق

قادته مصر الناصرية ولكن تعرّض هذا النظام الإقليمي العربي إلى هزّات عنيفة بعد هزيمة عام 1967م ثم بدأ بالتراجع خلال السبعينيات والثمانينيات، والتسعينيات⁽²⁹⁶⁾.

نلاحظ أنّه وفي ظل هذه الأوضاع زادت حدّة الضغوط الخارجية على النظام الإقليمي العربي وعلى كل دولة على حدّه لتكريس تبعيتها للقوى الخارجية، وقد زادت هذه الضغوطات بشكل ملحوظ في الثمانينيات والتسعينيات، حيث أخذت شكل التدخل العسكري المباشر ضد الدول العربية في بعض الأحيان كالغزو الأمريكي البريطاني للعراق وإسقاط النظام الحاكم فيه والسيطرة عليه، ولبنان وسوريا ما زالتا ترزحان تحت التهديد الإسرائيلي والسودان والصومال وجيبوتي اللواتي وقعن تحت التهديد الأثيوبي فقد شهدت هذه الدول خطراً ليس فقط على حدودها ولكن على كينونتها.

والمشكلة الأمنية الرئيسية التي تعاني منها الجمهوريات العربية على وجه التحديد هو اضطرارها السماح للدول الغربية بانتهاك سيادتها الفعلية في حال تعرضها لعدوان من جهة خارجية لكي تحافظ على بقائها، فقد أصبحت مضطرة إلى الاستعانة بقوى خارجية غير عربية لحماية نفسها في ظل عدم قدرتها على الدفاع عن نفسها، وعدم وجود دعم عربي مثلما حصل مع الكويت في العام 1987م عندما اضطرت لرفع علم الولايات المتحدة الأمريكية على ناقلاتها النفطية لمواجهة التهديد الخارجي، وعندما طلبت من قوات التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية حمايتها من التهديد والغزو العراقي في عام 1990م ثم التدخل لوقف العدوان العراقي على أراضيها⁽²⁹⁷⁾.

وجدير بالذكر أنّ الطرف الأجنبي الذي تستعين به هذه الدول العربية لحمايتها لا يقدم خدماته دون مقابل وإنما مقابل ثمن غالباً ما ينتقص من سيادتها ويتيح له التدخل في شؤونها الداخلية ويقيم معها اتفاقيات دفاعية وأحلافاً عسكرية تكون إحدى نتائجه زرع قواعد عسكرية في الدول العربية، كالقواعد الأجنبية المنتشرة في الوطن العربي ومنها: قاعدة العديد

⁽²⁹⁶⁾ مصطفى عبد العزيز مرسي، العرب في مفترق الطرق: بين ضرورات تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي، مكتبة الشروق، القاهرة، 1995، ص 109-110.

⁽²⁹⁷⁾ هيثم الكيلاني، الاستقلال الوطني والقومي من منظور المشروع الحضاري، ورقة قدمت إلى بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة تحت عنوان: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص 728-730.

في قطر وهي أكبر قاعدة أمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى القواعد المنتشرة في الإمارات والبحرين والكويت والعراق ومصر⁽²⁹⁸⁾.

لقد حاولت الدول العربية التخلص من تدخل الدول الأجنبية فيها منذ الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، ولكنها ما زالت غير قادرة على حماية استقلالها الوطني فهي بين مطرقة العدوان الخارجي وسندان الحماية الأجنبية فغالبية الجمهوريات العربية في وقتنا الحاضر تربطها علاقات اعتمادية -إلى حد ما- لدولة أجنبية فتتلقى منها المساعدات الاقتصادية والعسكرية وتدور في فلكها.

الفرع السادس: مشكلة توسيع دائرة المشاركة السياسية (الشراكة السياسية)

المشاركة السياسية هي مشاركة الأفراد في العملية السياسية في إطار النظام السياسي فهي الطريقة التي يقوم بها الأفراد باختيار أنموذج دولتهم، حيث تُعتبر المشاركة السياسية من العوامل الرئيسية في البناء المؤسسي للدولة وتصل آثارها إلى جميع مناحي الحياة الأساسية وتضمن المشاركة السياسية للأفراد حقهم في المساهمة في صنع القرار السياسي على مستوى الدولة والمشاركة في الحياة السياسية وعملياتها، وبذلك يكونوا قد شاركوا في بناء النظام السياسي وتحديد برنامجه وسياساته ومؤسساته، ويعرف (صامويل هنتجتون وجون نيلسون) المشاركة السياسية بأنها: "مجموعة من النشاطات التي يقوم به أفراد المجتمع بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كانت نشاطات فردية أم جماعية منظمة أم عفوية حيث تضم المشاركة مجموع الأفراد الذين يؤثرون في صناعة القرار الحكومي وتكون المشاركة بالطرق والوسائل المتاحة كافة"⁽²⁹⁹⁾.

تبرز أزمة المشاركة السياسية عند انغلاق البنية السياسية وعدم قدرتها على تلبية رغبات ومطالب القوى والفئات المجتمعية وإقصاء هذه القوى وعدم إشراكها في صنع السياسة

⁽²⁹⁸⁾القواعد العسكرية الغربية في الشرق الأوسط، وكالة الأناضول، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3BtsN6t>

⁽²⁹⁹⁾ ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 180-183.

العامّة وإدارة شؤون الدولة وحصر العمل السياسي بنخبة معينة تقوم بلعب الدور الأساسي في الحياة السياسية بدون تداول الحكم أو حتى المشاركة به⁽³⁰⁰⁾.

إن غياب المشاركة السياسية الفاعلة يؤدي إلى تنامي ظاهرة الاستبداد وتكريس السلطة المطلقة، حيث يتم تمييز الدول غير المتقدمة عن الدول المتقدمة بمدى ترسيخ قيم المشاركة السياسية في المجتمع، هذا وقد ورثت الجمهوريات العربية معظم مقوماتها من الدول الاستعمارية، حيث أنّ هذه المقومات من بُنى وتنظيمات ومؤسسات ونُظم سياسية كانت قد ساهمت في تشكيلها الدول الاستعمارية للمحافظة على نفسها وعلى استمرارية سيطرتها ونجاح مشاريعها في المنطقة، ولقد اقتصر دور القوى المجتمعية والحركات المختلفة على العمل داخل إطار هذه البنى المنفصلة عن المجتمع فأصبح دور تلبية رغبات المجتمع يتم عن طريق الدولة مما كرّس سيطرة الدولة على المجتمع فتقلص هامش العمل السياسي للقوى المجتمعية⁽³⁰¹⁾.

المطلب الرابع: تصنيفات الأنظمة السياسية

الدولة الحديثة التي تجلب الاستقرار والرفاه والتنمية هي دولة المواطنة التي يتساوى فيها جميع مواطنيها في الحقوق والواجبات، وتتميز بوجود مؤسسات ديمقراطية فاعلة وتقوم هذه الدولة على مبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ التداول السلمي للسلطة وامتلاك مواطنيها لإرادتهم الحرة عبر انتخابات حرة نزيهة، تستمد شرعيتها من المصدر العقلاني القانوني للسلطة والذي يطلق عليه في العصر الحديث الديمقراطية الليبرالية، ويقوم هذا المصدر على مجموعة من القوانين والمبادئ المحددة التي تبين بصورة دقيقة صلاحيات الحاكم والنخبة السياسية ومسؤولياتهم وكافة المناصب في الدولة، كما تحدد الطريقة التي يتم فيها انتقال السلطة وتداولها ويوضح واجبات وحقوق المحكومين وعلاقتهم بالسلطة الشرعية، وهي الدولة التي تمتلك علاقات مع دول العالم على أساس المصالح المشتركة لشعوبها وتمثل جزءاً

⁽³⁰⁰⁾ عمر جمعه العبيدي، مرجع سابق، ص 223-226.

⁽³⁰¹⁾ المرجع نفسه، ص 230-234.

أصيلاً فاعلاً من محيطها الإقليمي والدولي، وتشارك بصورة فعالة في حفظ الأمن والاستقرار العالمي، هذه الدولة هي الدولة المدنية الحديثة التي تُعتبر خلاصة الفكر البشري الاجتماعي والإداري والسياسي الحديث والتي تشارك في المبادئ والتوجهات التي تحقق الصالح الإنساني المشترك⁽³⁰²⁾.

هذه الخصائص هي التي تغيب بشكل ملحوظ عن بعض الدول العربية الحديثة وأن غيابها هو الذي يفاقم الأزمات ويجعل الدولة العربية تنتقل من أزمة إلى أخرى، وأبرز المظاهر التي تولدها هذه الأزمات هي ظاهرة عدم الاستقرار وظاهرة التطرف. من ناحية منطقية وطالما نتحدث عن عدم الاستقرار وعن التطرف السياسي فسوف تشيع ظاهرة التطرف ضد الدولة، ومكوناتها وشبكة علاقاتها فتصبح النظرة إلى التطرف على أساس أنه أداة من أدوات حل الإشكالية التي تعاني منها الجماعات المتطرفة.

إن لكل دولة من الدول نظاماً سياسياً يتمثل في مجموعة من الممارسات والسلوكيات المحددة والتي تعمل على تنظيم وتفاعل عمل المؤسسات والقوى في المجتمع الواحد بشكل قانوني وذلك في سبيل الحصول على المنافع الخاصة لكل القوى، هذا النظام عبارة عن لوائح قانونية وقواعد معينة يطبقها النظام السياسي على الشعب الذي يحكمه بهدف تحقيق الرفاهية والأمان والاستقرار للدولة على الصعيد الداخلي والخارجي، فالمؤسسات الصانعة للقرار السياسي هي التي تأخذ على عاتقها تطبيق هذا النظام السياسي، مع الفصل الكامل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية⁽³⁰³⁾ والذي يقودها إما إلى أن تكون دولة حرة أو دولة غير حرة أو تتأرجح بينهما.

وفي هذا الإطار نستعرض تقرير (فريدم هاوس) الذي يُصنّف دول العالم والتي يبلغ عددها (195) دولة إلى (حرة، حرة جزئياً، وغير حرة) ويستند إلى منهجية تعتمد على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويعاين الواقع في كل دولة وبعد البحث والمراجعة والتقييم يتم وضع علامات من (100) نقطة بالعودة إلى أسئلة مرجعية لكل محور من المحاور

⁽³⁰²⁾ إبراهيم الديب، عبقرية الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة، الجزيرة نت، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3oKHFtS>

⁽³⁰³⁾ قحطان الحمداني، مرجع سابق، ص 248.

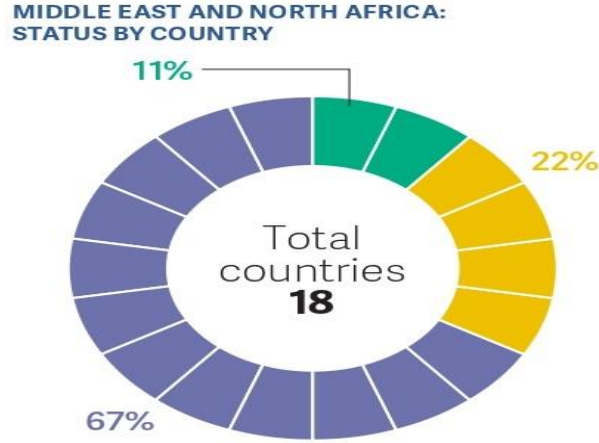
مثل: (الحقوق السياسية والحريات المدنية وحكم القانون واستقلال القضاء والإعلام وقوة مؤسسات المجتمع المدني وحرية المعتقد والحق في تكوين الجمعيات وواقع حرية التعبير والضمانات المتوفرة لها وحرية النقد وقوانين التشهير ونزاهة الانتخابات وآليات مراقبتها واستقلال البرلمان وطريقة اختيار رئيس الحكومة ووجود أحزاب فاعلة من عدمه ومراجعة شاملة وتقييم لمدى نجاعة التشريعات والقوانين وإلى أي مدى تُصان الحريات العامة في الدولة) وما إلى ذلك من المحاور، هذا وقد كشف التقرير للعام 2018م أنّ دولة عربية واحدة هي تونس صنّفت بأنها دولة حرة، في حين أنّ الدول الحرة جزئياً شملت لبنان والمغرب والأردن وجزر القمر، وصنّفت باقي الدول العربية من الدول بأنها غير حرة، وحصلت سوريا التي تشهد جرائم إنسانية منذ سنوات على صفر في مؤشر الحريات⁽³⁰⁴⁾.

أما الدول (الإسكندنافية) مثل: (فنلندا والنرويج) فقد تصدرت قائمة الدول الأكثر حرية وديمقراطية بعلامات كاملة (100%) تلتها هولندا وكندا، وتليها دول أوروبية واليابان، ولم تحصل أميركا على مرتبة متقدمة، بل على العكس وجّه التقرير انتقادات شديدة لها معتبراً أنّ الولايات المتحدة الأميركية لم تعد الدولة التي تقود العالم نحو الحرية والديمقراطية. وجاءت السعودية الأسوأ عالمياً برصيد (7) نقاط من أصل (100) نقطة، وحققت ليبيا (9) نقاط، والسودان (8) نقاط، بينما جاء مجموع نقاط سوريا (1) لتخرج من جدول ترتيب الدول على مستوى العالم وحصلت لبنان على (43) نقطة والمغرب (39) نقطة، والأردن (37) والكويت (36) نقطة وهي الدول التي وضعها التقرير ضمن البلاد ذات المناخ شبه الحر وجاءت الجزائر في المركز الخامس عربياً برصيد (35) نقطة تلتها العراق (31) نقطة ومصر (26) نقطة ثم قطر (24) نقطة وعمان (23) نقطة والإمارات (17) نقطة واليمن (13) نقطة وليبيا (9) نقاط والسعودية (7) نقاط، وهي الدول التي وصفها التقرير بدول غير حرة⁽³⁰⁵⁾.

⁽³⁰⁴⁾ Decline in rights worldwide for 13th year running: Freedom House, Aljazeera, 2019, Retrieved from: <https://bit.ly/3iNjuHu>

⁽³⁰⁵⁾ Michael J. Abramowitz, Freedom in the World 2018: Democracy in Crisis, freedom house, 2018, Retrieved from: <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2018/democracy-crisis>

ويبين الرسم البياني التالي تصنيف دول الشرق الأوسط من ناحية تمتعها بالحرية، حيث بلغ معدل الدول الحرة (11%) والحرة جزئياً (22%) وغير الحرة (67%). تصنيف دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ناحية الحرية حسب (بيت الحرية (Freedom House



Source: Freedom in the World 2019, Highlights from Freedom House's annual report on political rights, p 12.

ويضع التقرير أسباباً عديدة لتراجع الحريات من بينها مرحلة جديدة من العولمة فتحت الباب لثراء هائل دون توزيع عادل للثروات، وتزايد قوة الحركات الشعبوية اليمينية التي سيطرت على السلطة وأطلقت شعارات لإحياء السيادة الوطنية ومعاداة الهجرة واللاجئين والسعي لتقليص حرية التعبير والإعلام، والسيطرة على فضاء الإنترنت وإخضاعه للرقابة⁽³⁰⁶⁾.

أما الأنظمة السياسية في العالم فيتم تصنيفها حسب مؤشر (الإيكونومست) للديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية كاملة وأنظمة ديمقراطية جزئية وأنظمة هجينية وأنظمة استبدادية، وذلك حسب خمسة معايير محددة وهي: العملية الانتخابية والتعددية والحريات

⁽³⁰⁶⁾ Freedom in the World 2019, Highlights from Freedom House's annual report on political rights, p 7-17, Retrieved from: <https://bit.ly/3Dvaquiu>

المدنية والأداء الحكومي والمشاركة السياسية والثقافة السياسية، واعتماداً على النقاط التي تحصدها كل نظام يتم من خلال هذه المعايير تقسيم الأنظمة إلى أربعة أنظمة أولها: الأنظمة الديمقراطية الكاملة حيث تتميز هذه الدول بوجود حريات مدنية وسياسية أساسية مستندة إلى ثقافة سياسية تعمل على ازدهار الديمقراطية ويكون الأداء الحكومي فيها مرضياً للجمهور على أن يكون في الدولة أجهزة إعلامية مستقلة، وتتمتع بنظام رقابي فعال ومتوازن، كما تتميز بوجود سلطة قضائية فعّالة ذات قرارات نافذة تحت غطاء القانون، وثانيها: الأنظمة الديمقراطية الجزئية، ويجري في هذه الأنظمة انتخابات حرة ونزيهة مع وجود بعض المشاكل مثل انتهاكات حرية الإعلام، وتُحترم فيها الحريات الأساسية مع وجود ضعف واضح في مظاهر الديمقراطية، مثل ضعف فعالية الحكم وثقافة سياسية متخلفة وضعف في المشاركة السياسية⁽³⁰⁷⁾.

أما ثالثها: فهي الأنظمة الهجينة والتي تجري فيها انتخابات غير حرة وغير نزيهة وتمارس الحكومة فيها ضغطاً على المرشحين وعلى أحزاب المعارضة، كما تعاني هذه الدول من ضعف في الأداء الحكومي وفي الثقافة السياسية وفي المشاركة السياسية، وتنتشر في هذه الدول مظاهر الفساد بشكل كبير ويتم تجاوز القوانين السائدة فيها بشكل واضح، ويتميز المجتمع المدني بالضعف والهشاشة، كما يتم فيها التضييق على حرية الإعلام إضافة إلى عدم استقلال القضاء، وأخيراً الأنظمة الاستبدادية والتي تغيب فيها التعددية السياسية وتُعد أنظمة دكتاتورية وإن وجد فيها بعض مظاهر الديمقراطية الشكلية، حتى إن تم فيها إجراء انتخابات تكون هذه الانتخابات غير حرة وغير نزيهة ناهيك عن تقييد الحريات المدنية، حيث تسيطر أنظمة الحكم أو جماعات المصالح المحسوبة عليها على أجهزة الإعلام، إضافة إلى عدم تقبل النقد الموجه للحكومة، أما السلطة القضائية فيها فتعمل على تنفيذ سياسات النظام الحاكم ولا تتمتع بالاستقلالية⁽³⁰⁸⁾.

⁽³⁰⁷⁾ Democracy Index 2018, The Economist Intelligence Unit, London, Retrieved from:

<https://www.eiu.com/topic/democracy-index>

⁽³⁰⁸⁾ Democracy Index op.cit.

خُلاصة الفصل الثاني

نستنتج من مسار البحث في هذا الفصل أن هناك مجموعة من الإشكاليات المتداخلة التي عانت منها بعض الدول العربية وخاصة الجمهوريات العربية، وما زالت تعاني من هذه الإشكاليات بشكل أو بآخر الى يومنا هذا، رغم ما طرأ على الدولة العربية من تغيرات وأحداث.

فبعض الدول ما زالت تعاني من إشكاليات مفهوم الأمة والشعب، خاصة أن العديد من المفكرين ورجال السياسة والأحزاب يعتبرون الأمة العربية بمفهومها التاريخي، وما تمتلكه من مقومات ما زالت تشكل قاعدة لبناء نموذج وحدوي عربي؛ إننا أمام تركيبات ذهنية وتمثلات تعيق أية إجراء عملية لمفاهيم الأمة والشعب؛ ذلك لأن تصوراتنا ورؤانا للعالم تشكل جزءا كبيرا من الممارسة؛ فعندما يتخيل بعضهم بأن الأمة لصيقة فقط باللحظة النبوية وما تلاها زمن الخلفاء الراشدين، سيسعى إلى بناء نموذج على غرارهِ في زمن العشرين، دون أن يدرك فارق الزمان وتبدل الأحكام وتغير السياق والمقام؛ من شأن ذلك تغذية التطرف وتعزيزه.

كذلك جدلية الدين والدولة ما زالت تشكل إشكالية على مستويين الأول: في إدارة أغلب الدول العربية هناك خلط بين المؤسسة الدينية والسلطة السياسية والعلاقة الناشئة بينهما في إدارة الدولة خاصة في دول المشرق العربي، أما الإشكالية الثانية فهي أن هناك العديد من المفكرين في العالم العربي والأحزاب السياسية ما زالوا يعتمدون على نظرية الوحدة على أسس إسلامية.

أما الإشكاليات الأخرى على مستوى الدول العربية في عالمنا المعاصر يعود بعضها الى إشكاليات النشأة والتكوين، فهي الأخرى يمكن تقسيمها الى عدة إشكاليات وتحديات: إشكاليات ذات علاقة بالوظيفة التنموية للدولة، وإشكاليات ذات علاقة ببناء دولة المواطنة، وإشكاليات ذات علاقة بالعلاقات الخارجية للدولة، طبعاً لا يمكن تجاهل أن هناك بعض الدول العربية التي تخرج عن هذا السياق بنسب مختلفة، فنجد دولة المغرب ونتيجة لطبيعتها التكوينية المختلفة من ناحية، حيث تعتبر أقدم دولة عربية، حيث تمتد لأثني عشر قرناً،

ونتيجة لقدرة الدولة على تجاوز بعض العقبات عبر مسيرة تاريخها، نجد هنا أن الدولة المغربية استطاعت أن تتجاوز محطات مهمة وفاصلة في تاريخ الدولة العربية مثل محطة الربيع العربي وما نتج عنه من إشكاليات أصابت معظم العالم العربي؛ إننا أمام نموذج من الدولة المرنة التي تستوعب المستجدات وتواكب العصر بشكل كبير رغم أن ورش الإصلاح لا تزال في بدايتها.

القسم الثاني: التطرف وعلاقته بالدولة في العالم العربي

بما أنّ الدراسة تقوم على فرضية مفادها أنّ ظاهرة التطرف هي متغير تابع، مرتبط بشكل وثيق بالمتغير المستقل الذي يتمثل في بنية الدولة العربية، فإننا سوف نحاول إيضاح العلاقة بين التطرف وبنية الدولة من خلال ربط التطرف بالدولة من ناحية بنيتها الداخلية، وربطه أيضاً بالدولة من خلال علاقاتها الخارجية، وهو ما سنحاول تناوله وتحليله في هذا القسم عبر الفصلين المواليين:

الفصل الأول: التطرف في العالم العربي: المظاهر والأسباب

الفصل الثاني: الدولة وإنتاج التطرف في العالم العربي

الفصل الأول: التطرف في العالم العربي (المظاهر والأسباب)

تُعتبر مشكلة التطرف واللجوء إلى العنف من القضايا الرئيسية التي حازت على اهتمام النخب الفكرية في العالم العربي، فظاهرة التطرف انتقلت إلى أطوار وأشكال جديدة من رفض الآخر والتكفير والإقصاء والتهميش، وقد لعب الفكر المتطرف، وحالة الانسداد المعرفي، والسياسات العامة للدولة، والتدخل الخارجي في الدول العربية دوراً رئيسياً في مجموعة من الإشكاليات، على رأسها إقصاء القوى السياسية وتهميش المجتمع المدني، والذي أنتج فوارق اجتماعية كبيرة بين الأغنياء والفقراء، والمراكز والأطراف، كما حوّل الربيع الاقتصادي دور الدولة من دولة إنتاجية إلى دولة تحصيلية، بالإضافة إلى تراجع قيم العمل، والاجتهاد، والابتكار والإبداع، الذي أدّى إلى تضخم بيروقراطي مُفرط، كما انتشر الفساد الإداري والمالي، كلّ ذلك قاد إلى مزيد من التطرف والعنف، وأصبح العالم العربي تحت خطر التقسيم إلى كيانات ومجموعات ذات انتماءات عرقية وطائفية ومذهبية ومناطقية.

لذا فنحن بحاجة إلى قراءة أكثر عمقاً للوقوف على أهم أسباب ومظاهر التطرف في العالم العربي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث أولها: التظاهرات المنظمة والمُغذية للتطرف في العالم العربي، وثانيها: موازين القوى وتجلياتها في العالم العربي، وثالثها: إشكاليات التحول الديمقراطي في الدول العربية.

المبحث الأول: التظاهرات المنظمة والمغذية للتطرف في العالم العربي

على الرغم من أن بعض الباحثين يذهب إلى تفسير التطرف بأنه ظاهرة ثقافية في العالم العربي، وأن هذه الظاهرة تعود إلى أصول دينية مرتبطة بفكرة أو منهجية التغيير بالمفهوم الإسلامي استناداً إلى أحاديث نبوية وآيات قرآنية مثل قوله تعالى: "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ"⁽³⁰⁹⁾، تماماً كما قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ"⁽³¹⁰⁾ فتساوى الجهاد بالصيام من ناحية الفريضة، وأيضاً كما ينص الحديث الشريف على أن: "مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ"⁽³¹¹⁾.

بهذا المنطق أصبحت ظاهرة التغيير واستخدام التطرف في التغيير لدى البعض تبدو وكأنها فريضة شرعية، وذلك نتيجة فهمهم السطحي والمغلوط للآيات القرآنية والأحاديث النبوية. وعلى الرغم من أن البعض الآخر ذهب إلى تفسير ظاهرة التطرف من خلال ارتباطها بالأسباب المعززة للتطرف في أي مجتمع، كالبطالة وغياب العدالة الاجتماعية وضعف القانون الخ..، علماً أن بعض النظريات التي هدفت -خلال السنوات الماضية- إلى تحليل تزايد التنظيمات الجهادية في العالم العربي خرجت باستنتاج مفاده أن التطرف في

⁽³⁰⁹⁾القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 216.

⁽³¹⁰⁾ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 183.

⁽³¹¹⁾ صحيح مسلم: جامع السنة وشروحا، حديث رقم 99، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2YK0nqK>

العالم العربي ما هو إلا نتيجة أفكار دينية متطرفة، وأن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لا تزيد عن كونها عاملاً مساعداً لهذه الظاهرة.

إلا أن هذه الاستنتاجات عملت على وصف وتحليل ظاهرة فعلية حالية ولم تصل إلى جذور المشكلة وبداية تشكلها قبل ظهور هذه التنظيمات، فلو صدقت هذه النظرية التي جعلت الدين هو العامل الرئيس المسبب للتطرف لانتهت ظاهرة المقاتلين العرب العائدين من أفغانستان خاصة بعدما أعلنت كثير من الدول العربية عن خطة استيعاب لهؤلاء العائدين، ولكن هذه الظاهرة لها جذور عميقة ضاربة بالقدم، ويبدو أن هناك بعض الأطراف الداخلية والخارجية لها مصالح فيها.

ورغم ما تمتلكه هذه الادعاءات من وجاهة علمية إلا أن ظاهرة التطرف في العالم العربي تبدو أعمق من التفسير الثقافي أو التفسير السببي، حيث أن هذه الظاهرة ترتبط وجودياً وجينياً بالدولة العربية وببنيتها، وهذا ما سيقوم هذا الفصل على تفسيره من خلال ربط التطرف بالدولة من الداخل والتطرف بالدولة من الخارج، وسيتم البحث في أشكال التظاهرات المنظمة والمغذية للتطرف في العالم العربي، حيث برز في العالم العربي على مدار العقود الفائتة عدة أشكال من التطرف المنظم والذي أخذ أحد الأشكال الثلاثة التالية:

أولاً: التطرف القائم على خلفيات وأيديولوجيات حزبية وتنظيمية استندت إلى أبعاد فكرية معينة، ولتوضيح هذه الخلفيات سيتم التأصيل في هذا الجزء للفكر المتطرف والذي يتمثل في فكر سيد قطب⁽³¹²⁾ وفكر الخوارج⁽³¹³⁾.

ثانياً: سلوك التيارات السياسية الإسلامية والليبرالية والقومية، حيث أن جميع هذه التيارات بُني سلوكها السياسي على ثلاث ركائز أساسية، الركيزة الأولى: وهي فكرة البديل

⁽³¹²⁾ مفكر إسلامي وأديب وكاتب مصري (1906- 1966) يعد من أهم المفكرين الإسلاميين المعاصرين، وأكبر ملهمي الحركات الإسلامية الحديثة، انتمى للإخوان المسلمين وأعدم سنة 1966. خاض معارك فكرية وسياسية، وترك عشرات المؤلفات ومئات المقالات، تميز منها تفسيره (في ظلال القرآن) الذي قدم قراءة جديدة للقرآن الكريم.

⁽³¹³⁾ هي فرقة إسلامية ظهرت في عهد الخليفة علي بن أبي طالب نتيجة الخلافات السياسية التي بدأت في عهده. وتتصف هذه الفرقة بأنها أشد الفرق دفاعاً عن مذهبها وتعصباً لأرائها. ويؤخذ عليها تمسكها بالألفاظ وظواهر النصوص. كما كان أتباعها كانوا يدعون بالبراءة والرفض للخليفة عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، والحكام من بني أمية.

للاخر، والركيزة الثانية: هي الاستئصال، والركيزة الثالثة: هي اعتبار فكرها الممثل الشرعي والوحيد، والذي أخذ عدة أشكال فتارةً يتم تكفير الآخر، وتارةً أخرى يتم تخوين الآخر وإخراجه من الصف الوطني، وبالتالي عملت هذه الجماعات من خلال سلوكها السياسي والاجتماعي إلى توليد العنف والعنف المضاد.

في الوقت الذي تواجدت به التيارات الليبرالية والقومية في السلطة قامت بتوظيف مرتكزات ووسائل السلطة لإقصاء الآخرين وإخراجهم من الصف الوطني، في الوقت نفسه قامت التيارات الإسلامية بتكفير السلطة السياسية للنظام، وهنا نجد أن أغلب اتجاهات الباحثين في التطرف وشخصه ومساراته تمحورت في نقاش التيارات خارج إطار السلطة السياسية، وهذا ما نعتبره أحد أسباب استمرار دائرة التطرف في العالم العربي، حيث أنه وعلى الرغم من أهمية ودور التيارات التي تتبنى العنف كأداة رئيسة في العمل السياسي في العالم العربي، إلا أنه لا يمكن استثناء السلوك السياسي لمؤسسات وشخص الدولة الرسميين في العالم العربي وهذا ما كشفه الربيع العربي إذ إنه وكنتيجة طبيعية لوجود التيارات الإسلامية في السلطة بعد الربيع العربي، نجد أن هذه التيارات التي حكمت دول العالم العربي لعقود وكانت تدعي أنها تقاوم العنف هي نفسها لجأت للعنف كأداة أساسية في التغيير السياسي⁽³¹⁴⁾.

وهذا ما يفسر تعامل الأنظمة السياسية مع جميع التيارات السياسية الإسلامية على أنها تيارات متطرفة، على الرغم من أن هناك فاصلاً واضحاً بين نوعين من التيارات، الأول: وهو تيار الإسلام السياسي والذي يتبنى المشاركة في السلطة والتداول السلمي لها، والنوع الثاني: هو تيار التطرف والذي يرفض المشاركة في السلطة والتداول السلمي والتعددية.

ثالثاً: التطرف القائم على أبعاد تتعدى حدود الدولة الذي تجسد في فكرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) كما أنه لا يمكن تجاهل ظاهرة التطرف المعولم في العالم العربي وهذا النوع من التطرف يأخذ طابع العالمية إما من خلال جغرافية الفعل المتطرف أو من خلال

(314) عبد الغني سلامة، الإسلام السياسي في فلسطين (النشأة، المسارات، المستقبل) منظمة التحرير الفلسطينية، أنظر الموقع

الإلكتروني: <https://bit.ly/3aEtAWN>

جغرافية شخوص فاعلي التطرف وتكويناته، وفي كلا الحالتين نجد أنّ هذا النوع استند إلى قضيتين مهمتين، الأولى: وهي علاقة الدولة العربية وتفاعلاتها مع الآخرين سواء من خلال ممارسات الهيمنة بين الدول الخارجية والدولة العربية، أما القضية الثانية: فهي ادعاء أستاذية العالم وخيرية الأمة الإسلامية⁽³¹⁵⁾.

لذا سيتم في هذا الفصل مناقشة وتحليل الجزئيات التالية، ليتم تبويب ظاهرة التطرف في العالم، وتوضيح الإسنادات التي ترتكز عليها هذه الظاهرة.

✓ التطرف المستند إلى رفض هوية الدولة والقائم على أبعاد تتعدى حدود الدولة وتجسد في فكرة (داعش) أو الدولة الإسلامية.

✓ التطرف الباحث عن إظهار الذات والعضوية، والذي يتمثل في القوى السياسية التي عمل النظام على استئصالها أو تحييدها عن الحكم ولجأت إلى التطرف مثل ما حصل بالجزائر والعراق.

✓ التطرف الوظيفي، أي توظيف التطرف والاستفادة منه من خلال الدولة والحركات المتطرفة.

✓ التطرف المستند إلى شرعية رفض العلاقات الخارجية التبعية للدولة العربية وذلك لشعور المواطن أنّ ثرواته مُبددة نتيجة للتبعية، وكيف ولّد هذا التطرف عند كل الفاعلين السياسيين ما عدا جماعة النظام وهي التنظيمات التي تقدم نفسها بديلاً للدولة كونها ضد الاستعمار.

✓ التطرف الناتج عن طبيعة العلاقات الإقليمية المتشنجة، وكيف دعمت العلاقات الإقليمية التنظيمات التي تتبنى التطرف كونها تريد أن تتدخل في شؤون الدول الأخرى، أو لأنها ليست على وئام مع الأنظمة الأخرى.

✓ التطرف المسترجع والذي دعمته الدول العربية في بداياته لتحقيق سياسات وأهداف معينة، ومن ثم شرعوا بمحاربة هذه الجماعات المتطرفة، مثل: القاعدة، والحوثيين.

³¹⁵ للمزيد أنظر: ندوة عن بُعد تحت عنوان (جماعة الإخوان المسلمين والدولة الموازية: إدارة الصراع ضد الدولة الوطنية) مركز تريندز للبحوث والاستشارات 2020-11-22.

لقد شكّلت مرحلة ما قبل تشكيل الدولة العربية الحديثة - بالمعنى الزمني - جدلاً مركزياً حول هوية الدولة العربية وفلسفتها، وانصب الجدل ضمن مجموعة من المحاور الأساسية أهمها: محور إعادة إنتاج الدولة الإسلامية، ومحور بلورة الدولة العربية الواحدة، ومحور الدولة القومية المعاصرة، هذا الجدل نتج عنه تشعبات وتشظي في الثقافة السياسية والمجتمعية في أوساط النخب والمجتمعات العربية على حد سواء، بل إنّه ولغاية يومنا هذا نجد أنّ المواطن العربي يصعب عليه تعريف هويته الوطنية إن كانت عربية أو إسلامية أو قومية، ويلجأ إلى جمع التشظّيات الثلاث ليستطيع أن يُعرف نفسه.

هذه الشرذمات ترافقت مع بلورة ثقافة سياسية وسلوك سياسي قائم على الصراع بين مختلف هذه المكونات، وما غدّى هذا الصراع وزاد من وتيرته هو التدخل الخارجي ومرحلة ما بعد الاستعمار من ناحية، وفشل التحضر والتنمية من ناحية أخرى، إذ نجد أنّ ما تم تقديمه من فكر ليبرالي أو قومي قُدّم بشكل متناقض مع الفكر الإسلامي، وبالتالي خرجت مسارات النقاش السياسي في العالم العربي من دائرة التكامل إلى دائرة التماثل والتفاضل، وأصبح كل فكر يقدم نفسه على أنّه يمثل مشروع التنمية وأنّه صاحب ركائز الحضارة، أُضيف إلى هذه المقومات السلوك السياسي لبعض المجموعات والتي حاولت توظيف مصادر قوتها لإضعاف خصمها السياسي بكل ما أوتيت من قوة، فالسلطة السياسية وظّفت الدولة ومؤسساتها لقيادة مشروعها الفكري بشكل استئصالي لمعارضيتها، والقوى السياسية خارج السلطة وظّفت المجتمع لإفشال الدولة في تكريس مشروعها.

من هنا تبرز أهمية ما سيتناوله هذا الفصل من نقاش حول طبيعة القوى التي تبنت العنف والتطرف كمنهجية وأسلوب، وقاعدة لعملها السياسي والتي حاولت من خلالها فرض التغيير الاجتماعي، كون الفصل التالي سيركز على الجزء الآخر وهو الدولة ومؤسساتها ودورها في تربع دائرة العنف في العالم العربي.

لقد استنقت الجماعات الدينية أفكارها من المفكرين الأوائل أمثال (ابن تيمية)⁽³¹⁶⁾ ومن المفكرين المحدثين أمثال (أبو الأعلى المودودي وسيد قطب) مع احتفاظ كل جماعة معينة بتحفظاتهم الخاصة على بعض الأفكار الفرعية، حيث ظهر اتجاهان فكريان، الأول: هو الحاكمية بمعنى أنّ الحكم يجب أن يكون فقط بما أنزل الله ورفض كافة القوانين الوضعية وعدم جواز العمل في مؤسسات الدولة وعدم التقاضي أمام محاكمها، أمّا الفكرة الثانية: فتدور حول اعتبار المجتمع جاهلاً، فبعض الجماعات تُكفّر الحاكم وبعضها الآخر يُكفّر المجتمع والحكام وتستند هذه الأفكار إلى مفاهيم الإقصاء مثل الاعتزال والهجرة والعنف فبحسب نظرتهم يجب أن يتم السيطرة على المجتمع من خلال جماعة مسلحة ويتم فرض الحكم الإسلامي بالقوة، واستناداً إلى أفكار هذه الجماعات يتم السيطرة على المجتمع عن طريق الانفصال عن المجتمع الكافر وهجرته كضرورة شرعية لنصرة الدين، ولا مانع من مواجهة المجتمع بالعنف إن لزم الأمر⁽³¹⁷⁾.

لفهم هذا التطرف الذي اشتملت عليه هذه المفاهيم يجب أن يتم تناوله في إطار المنهج الذي تمارسه هذه الجماعات في التعامل مع آيات القرآن والأحاديث فهي تُقرّ التفسير الحرفي للنصوص وتبتعد عن أسباب النزول والمقاصد العامّة لهذه الآيات والأحاديث، ولا تفرق بين نص قطعي الثبوت⁽³¹⁸⁾ أو ظني الثبوت⁽³¹⁹⁾.

⁽³¹⁶⁾ هو تقيّ الدين أبو العباس أحمد بن عبد الخليم بن عبد السلام النُمَيْرِيُّ الحَرَانِيُّ المشهور باسم ابن تيمية (1263م - 1328م). وهو فقيه ومحدث ومفسر وعالم مسلم مجتهد من علماء أهل السنة والجماعة. وهو أحد أبرز العلماء المسلمين خلال النصف الثاني من القرن السابع والثالث الأول من القرن الثامن الهجري.

⁽³¹⁷⁾ كمال المنوفي، ندوة الحركات الدينية المتطرفة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي مج 12 ، ع 1، 1984، ص 290.

⁽³¹⁸⁾ أي أنّ طريق وصول النص إلينا وهو (السند) صحيح يقيناً بصفة متواترة لا يدخل الشك فيه، والقرآن الكريم من حيث الثبوت كله (قطعي الثبوت) لأنه جاءنا عن طريق التواتر فلا مجال للطعن في صحة ثبوت نسبة حرف أو كلمة أو آية أو حتى ترتيب سوره ونؤمن أنه كتاب الله تعالى كله.

⁽³¹⁹⁾ الأخبار التي وصلتنا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وآثار الصحابة -رضي الله عنهم- وآراء التابعين -رحمهم الله-، وما وصل إلينا رواية كخبر آحاد من حيث ثبوته هو (ظني الثبوت) عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو لم يثبت بدليل متواتر، بحيث تقطع بأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد نطق بكل حرف منه، بل هو حديث آحاد لا يصل في درجة ثبوته عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وعليه، سيتم في المطلبين التاليين الوقوف على إسنادات الفكر المتطرف والجماعات المتطرّفة، حيثُ سيتناول المطلب الأول: الفكر المتطرف والذي أصل لحركات التطرف الحالية في العالم العربي، والمطلب الثاني: سيتم تناول أهم الحركات المتطرّفة في العالم العربي والإقليم- التي تخدم موضوع الدراسة- من ناحية تأسيسها وانتشارها وتأثيرها على مستوى العالم العربي.

المطلب الأول: الفكر المتطرف

تتعدد وتتوغل أنماط الفكر السياسي والاجتماعي المتطرف فمنها ما يستند إلى أساس ديني أو مذهبي أو قومي أو وطني أو إثني، هذا وتختلف أشكال الفكر المتطرف تبعاً للأساس الذي تستند إليه، ولكنها تتفق في مجموعة من الميزات التي تُكسبها صفة التطرف، وإنه لمن الطبيعي وجود الانتماءات والولاءات الدينية أو القومية أو الوطنية، ولكن عندما تسيطر على الفكر تُكسبه طابعاً عصبياً وقبلياً وفئويّاً⁽³²⁰⁾.

تعود جذور هذا التفكير حسب المفكر المغربي محمد أركون إلى ما سماه السيادة العليا، التي هيمنت على تاريخ المجتمعات التي لمست بالظاهرة الإسلامية، ذلك أن الإسلام كدين وكتطبيق كان قد ولد نتيجة النضال الذي استبدل بالسلطات المبعثرة والمتنافسة المبنية على اللعبة الميكانيكية للعصبية القبلية السائدة في الجزيرة العربية، سلطة وحيدة مرتكزة على السيادة العليا للإله الواحد. وهو ما شكل المخيال السياسي للعديد من الحركات الإسلامية المتطرفة التي ادعت مواجهة الحداثة والعلمانية بإعادة وصل الدين مع السياسية، واستعمال العنف والتطرف على مستوى الخطاب والممارسة³²¹، وذلك دون الاستفادة من الدروس المبكرة التي قدمها مفكرون من أمثال الشيخ علي عبد الرزاق الذي اقام البرهان من

(320) حنا عيسى، أنماط الفكر السياسي، صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/358108.html>

³²¹ محمد أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، الطبعة الأولى، بيروت 1986، ص

داخل القرآن والسنة على أن أمور الناس شورى بينهم، وأن كليات الحكم وتوزيع السلطة مسألة اتفاقية تعاقدية وليست فرضاً دينياً³²².

يتميز الفكر المتطرف بأنه فكر تبسّطي واختزالي فهو يعزو كل الظواهر الاجتماعية إلى سبب واحد، فنجد أنّ البعض يُرجع كل المشاكل والعلل الاجتماعية إلى ضعف الإيمان، كما يتميز الفكر المتطرف بأنه فكر مُطلق وغير نسبي أي أنه لا يعترف بالنسبية أو باختلاف الظروف والأزمنة، وينظر إلى الأمور بشكل جامد واستعلائي ويُفسرها تفسيراً حرفياً ويُقيّمها بمبدأ الثنائيات إمّا أبيض أو أسود، و تتوقف درجة تطرف الأفراد على اجتماع أكثر من ميزة ومدى تغلغلها في تفكيرهم، بحيث يصبح هؤلاء الأفراد هم المادة الخام للتطرف العنيف والإرهاب والتي تتحوّل إلى عنف عندما تنتقل إلى مجال الممارسة، وتستغلها نخبة شعبية تخاطب الناس العوام من خلال عواطفهم مدغدغين مشاعرهم ليكرسوا ممارسات الطاعة والانقياد والانصياع للأوامر دون مناقشة أو تفكير⁽³²³⁾.

وعليه سوف نحاول الوقوف على أبرز الأفكار المتطرفة في العالم العربي وأفكار الجماعات الإسلامية المتطرفة التي اتخذت من تجربة الخوارج وأفكار سيد قطب منهاجاً لأفكارها وممارساتها، وذلك من خلال مطلبين، يتم في المطلب الأول: التأصيل لفكر الخوارج وفكر سيد قطب، وفي المطلب الثاني: سوف يتم التعرف على أهم الجماعات الإسلامية المؤثرة - المعاصرة وغير المعاصرة - على مستوى العالم العربي، وذلك للخروج باستنتاجات تفيد موضوع الدراسة.

الفرع الأول: فكر الخوارج

يُطلق اسم الخوارج على تلك الطائفة الذين خرجوا على رابع الخلفاء الراشدين (وهو علي بن أبي طالب رضي الله عنه) ومن أهم صفاتهم الغلو في الدين، والاستبداد في الرأي، وتجهيل الآخرين واستخدام العنف لتحقيق أهدافهم، فبعد تولي (عثمان بن عفان) الخلافة

³²² الشيخ علي عبد الرزاق، الإسلام وأصول الحكم، بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، الطبعة الثانية، مطبعة مصر، 1925.

⁽³²³⁾ الدليل المرجعي: وضع خطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع التطرف العنيف، مرجع سابق، ص 6-30.

الإسلامية بدأت الخلافات وبذور الفتنة تظهر، وكانت ثقافة القبيلة هي الحاضرة، فقامت مجموعة من المقاتلين بالثورة على حكم عثمان، وطالبوا بأحقية تولي (علي بن أبي طالب) الخلافة ووصفوه بوصي رسول الله، فكانت أول معارضة تظهر في التاريخ الإسلامي وأدت إلى قتل عثمان على أيدي هذه المعارضة وتولي علي الحكم، فظهر معارضون جدد لعلي على رأسهم معاوية بن أبي سفيان واتهموه بقتل عثمان ودارت بينهم معركة سميت بـ(معركة الجمل) قُتل فيها ثلاثة آلاف مقاتل من المسلمين⁽³²⁴⁾.

من هنا بدأ تفكك وانقسام المجتمع الإسلامي بالظهور، وتلت هذه الأحداث قيام أتباع (معاوية بن أبي سفيان) بقتال علي بمعركة عُرفت باسم (معركة صفين) استمرت عدة أيام، مالت الكفة فيها لصالح جيش علي، وهنا اقترح (عمر بن العاص) على معاوية خطة تزيدهم قوة، وهي أن يُحكّموا القرآن بينهم فإذا وافق علياً يكونون قد استطاعوا أن ينهوا المعركة التي باتت خسارتهم فيها محققة، وإن رفض فهناك فئة من الجيش ستقبل بها وتحصل الفتنة فيما بينهم، فرفضها علي واعتبرها خديعة وحذر جيشه من التساوق معها، إلا أن فئة من الجيش رفضت الانصياع لأوامر علي بمواصلة القتال وخيروه إما أن يقبل أو يسلموه لهم أو يقتلوه كما فعلوا بعثمان، فوافق علي على التحكيم والمفاوضات، ولكنه لم يحصل على نتائج مرضية إذ زادت الفرقة بين المسلمين⁽³²⁵⁾.

وما أن وصل جيش علي إلى الكوفة حتى انشقت الفئة التي أيدت التحكيم واستقرت في منطقة اسمها (حروراء) وأصبحوا يعرفون بالخوارج، وفيما بعد حاول علي الصلح معهم وإعادة اللحمة والتماسك إلى المجتمع الإسلامي إلا أنهم رفضوا، وقامت على إثر ذلك معركة عُرفت باسم (معركة النهروان) هُزمت فيها الخوارج هزيمة كبيرة، لكنها لم تكن كافية للقضاء عليهم واستمروا بنشر فكرهم التكفيري، حيثُ انتهى الأمر بقتل علي يد جماعة تابعة لهم⁽³²⁶⁾ هذه الأحداث التي وقعت في زمن الخليفين عثمان وعلي وأسفرت عن مقتلهما

⁽³²⁴⁾ محمد عيسى الحريري، الجذور التاريخية لظاهرة التكفير عند الخوارج، مؤتمر ظاهرة التكفير، 2011، الرياض، ص 1316.

⁽³²⁵⁾ علي محمد الصلابي، حقيقة الخلاف بين الصحابة في معركتي الجمل وصفين وقضية التحكيم، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 83-86.

⁽³²⁶⁾ بوشوشة نصر الدين، مرجع سابق، ص 16.

زرعت الفرقة والانقسام بين المسلمين فتفرقوا إلى فرق وطوائف ومذاهب مختلفة وبات التعصب وحُب السّلطة ونفي الآخر هو السائد⁽³²⁷⁾.

الفرع الثاني: فكر سيد قطب

قال عبد الله عزام⁽³²⁸⁾ الأب الروحي للمجاهدين العرب في أفغانستان وأستاذ أسامة بن لادن⁽³²⁹⁾ عن المصادر التي تأثر بها وشكّلت أفكاره الجهادية: "والحق أنني ما تأثرت بكتاب كتب في الفكر الإسلامي أكثر مما تأثرت بسيد قطب، وإنني لأشعر بفضل الله العظيم عليّ إذ شرح صدري وفتح قلبي لدراسة كتب سيد قطب، فقد وجهني سيد قطب فكرياً وابن تيمية عقدياً وابن القيم روحياً والنووي فقهياً، فهؤلاء أكثر أربعة أثروا في حياتي تأثيراً عميقاً"⁽³³⁰⁾.

يُعتبر كتاب (معالم في الطريق) لسيد قطب وثيقة محورية في تأسيس الفكر الجهادي العنيف الذي بدأ في مصر والعالم الإسلامي في النصف الثاني من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وقد كان لهذا الكتاب أثر كبير في نفوس قادة الحركات الإسلامية العنيفة بمختلف أذرعها ومسمياتها، حيث وضع قطب في هذا الكتاب أفكاراً أساسية أصبحت المحرك الأول للجماعات العنيفة فيما بعد⁽³³¹⁾.

⁽³²⁷⁾ محمد عيسى الحريري، مرجع سابق، ص 1317 - 1321.

⁽³²⁸⁾ ولد عبد الله يوسف عزام عام 1941 في قرية سيلة الحارثية (قضاء جنين) وهو داعية ومقاتل فلسطيني، ارتبط اسمه باستقطاب وتنظيم المتطوعين العرب للجهاد في أفغانستان - حين غزاها السوفييت - خلال ثمانينيات القرن العشرين، ولذلك يوصف بأنه أول الأفغان العرب. اغتيل بباكستان في العام 1989 في ظروف غامضة.

⁽³²⁹⁾ ولد أسامة بن لادن في الرياض بالسعودية لأم سورية (1957-2011) وله كثير من الإخوة والأخوات من أبناء المقاول الشهير محمد عوض بن لادن، وهو مليونير سعودي مؤسس وقائد تنظيم القاعدة. حارب مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، ثم حارب الولايات المتحدة الأمريكية بعد إسقاطها صدام حسين، تم قتله بعملية أمريكية عام 2011 في باكستان.

⁽³³⁰⁾ إيلي حمدان، أجدديات النقد: سيد قطب مثلاً، تبيان، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://tipyan.com/abc-of-criticism-sayid-qutub-example>

⁽³³¹⁾ بابكر فيصل بابكر، الإخوان المسلمون والعنف: معالم في الطريق أخطر وثائق التكفير (3) الموقع الإلكتروني لقناة الحرة الفضائية، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://arbne.ws/3anhRLV>

حيث يقول قطب في كتابه: "إنّ العالم كله يعيش اليوم في جاهلية من ناحية الأصل الذي تنبثق منه مقومات الحياة، وأنظمتها جاهلية، لا تخفف منها شيئاً هذه التيسيرات المادية، وهذا الإبداع العلمي الفائق، هذه الجاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض وعلى أخص خصائص الألوهية وهي الحاكمية، فالحاكمية هنا تسند إلى البشر في صورة ادعاء حق وضع التصورات والقيم، والشرائع والقوانين، والأنظمة والأوضاع، بمعزل عن منهج الله للحياة، وفيما لم يأذن الله به، فالיום نحن في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم، كل ما حولنا جاهلية، تصورات الناس وعقائدهم، عاداتهم وتقاليدهم، وموارد ثقافتهم، وفنونهم وآدابهم، وشرائعهم وقوانينهم، حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية، ومراجع إسلامية، وفلسفة إسلامية، وتفكيراً إسلامياً، هو كذلك من صنع الجاهلية، لذلك لا تستقيم قيم الإسلام في نفوسنا، ولا يتضح في عقولنا، ولا ينشأ فينا جيل من الناس من ذلك الطراز الذي أنشأه الإسلام أوّل مرّة، فالإسلام لا يعرف إلاّ نوعين إثنين من المجتمعات: مجتمع إسلامي، ومجتمع جاهلي"⁽³³²⁾.

وبهذا وضع قطب الأساس العقائدي للخروج على المجتمع وعلى النظم الحاكمة ووسيلة هذا التغيير الأساسية كما يقول: "هي الجهاد الهجومي الهادف إلى قيام مملكة الله في الأرض، وإزالة مملكة البشر، وانتزاع السلطان من أيدي مغتصبيه من العباد ورّده إلى الله وحده، وكل ذلك لا يتم بمجرد البلاغ والبيان، لأنّ المتسلّطين على رقاب العباد، والمغتصبين لسلطان الله في الأرض، لا يسلمون في سلطانهم بمجرد التبليغ والبيان"⁽³³³⁾.

يُعتبر فكر سيد قطب منهلاً للمؤلفات والأدبيات التي اعتمدت عليها التنظيمات الجهادية المعاصرة التي دعت إلى فريضة القتال في بلاد المسلمين، وهناك العديد من المؤلفات المهمة التي برزت في العقود الثلاثة الأخيرة مثل: (رسالة الإيمان) لـ(صالح سريه)

⁽³³²⁾ سيد قطب، معالم في الطريق، الطبعة السادسة، دار الشروق، بيروت، 1979، ص 8-10.

⁽³³³⁾ محمد رفيق، مكامن الدرر في محاور السور في تفسير ظلال القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، 2013، ص 163.

وكتاب (الفريضة الغائبة) لـ(محمد عبد السلام فرج)⁽³³⁴⁾ وكتاب زعيم تنظيم القاعدة لـ(أيمن الظواهري) (الولاء والبراء: عقيدة منقولة وواقع مفقود) وكتاب (مِلَّة إبراهيم) لـ(أبي محمد المقدسي) وكتاب (الجهاد والاجتهاد: تأملات في المنهج) لـ(أبي قتادة الفلسطيني) وكتاب (آيات الرحمن في جهاد الأفغان) لزعيم الأفغان العرب (عبد الله عزام) هذا بالإضافة إلى مؤلفات ومنشورات أخرى لجماعة الجهاد والجماعة الإسلامية مثل: (ميثاق العمل الإسلامي وأصناف الحكام وأحكامهم وقِتال الطائفة الممتعة عن شرائع الإسلام وحتمية المواجهة)⁽³³⁵⁾. كل هذه المؤلفات كان بداخلها الأفكار التي اعتمدت عليها الجماعات المتطرّفة فيما بعد.

لم تخرج هذه الأدبيات عن تكريس فكرة الحاكمية كما صاغها (أبو الأعلى المودودي وسيد قطب) بل عملت على إعادة إنتاج هذه الفكرة والتي تستند إلى أنّ العمل بالشريعة هو أساسٌ عقدي، فلا يجب أن يلجأ الناس إلى القوانين الوضعية التي وضعها البشر ومن لا يتحاكم بالشريعة من المسلمين فهو كافر، وجدير بالذكر أنّ (المودودي) كان ضد فصل السلطات لأنها من حقوق الله وليس الناس⁽³³⁶⁾.

إنّ فكرة الحاكمية ببعدها التكفيرية هيأت لأتباعها أن يُحوّلوا أوطانهم إلى ساحات قتال وحرب وتخريب، تحت غطاء جهاد الكفرة الذين يعبدون الله دون أن يُحكّموا شريعته، بل ذهب منظرو الحركات الجهادية إلى أبعد من ذلك، فضمّنوا خطابهم الأيديولوجي على فتوى جديدة تتمثل بتقديم جهاد الكافر المرتد، والذي بوجهة نظرهم يُمثل العدو القريب على جهاد الكافر الأصلي والذي يمثل العدو البعيد، أي أنّ قتال المرتدين أولى من قتال غيرهم من

⁽³³⁴⁾مفكر ومنظر جهادي مصري (1942 - 1982) والأمير الحقيقي لتنظيم الجهاد وهو الشخص الذي وضع أول سطر في شهادة مقتل السادات قبل اغتياله بعدة أعوام وذلك بمؤلفه الصغير الحجم والذي حمل عنوان (الفريضة الغائبة) الذي اعتبر الكثيرون أنه كان ترخيصاً بقتل السادات إذ كان يدعو إلى الجهاد على أساس أنه الفريضة الغائبة.

⁽³³⁵⁾عبد الغني عماد، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، المجلد الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2013، ص 1217.

⁽³³⁶⁾سهيل الحبيب، الجهاد ضد الوطن: اعتبار البلدان العربية دار حرب في ايدولوجيا الحركات الجهادية، مركز مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، 2015، ص 8 - 10.

الكفار وعقوبتهم أشد بالدنيا والآخرة، فلا تُعقد لهم ذمّة ولا عهد ولا هدنة ولا صلح ولا يُقبل منهم إلاّ التوبة أو السيف، وأنّ الجهاد لتغيير هذه الحكومات هو فرض عين على كل مسلم ومُسلمة لأنّه الطريق الوحيد لإقامة الدّولة الإسلامية، ولا يجوز موالاته الكفار والأنظمة الكافرة⁽³³⁷⁾.

بنظرة عامة على البنية الأيديولوجية للحركات الجهادية نرى أنّ الإشكالية الرئيسية تكمن في مفهوم الحاكمية لديهم والذي يتعارض مع فكرة الدّولة القومية الحديثة، والتي يمكن أنّ تكون ضمن بُقع جغرافية تمتلك ثقافات وأديان مختلفة ويشترك فيها المسلمون مع غيرهم في الدّولة والأرض والسّيادة، هذا الفهم للحاكمية يؤدي بالضرورة إلى أيديولوجية تصنع عقلية أناس لا ينتمون إلى بلدانهم ولا مجتمعاتهم، إنّما يشعرون بمعادة بلادهم وانفصالهم عن مجتمعاتهم الوطنية، فمفهوم الحاكمية عندهم يساوي بين جميع المجتمعات التي لا تُطبّق شرع الله، المسلمة وغير المسلمة على حد سواء تحت مفهوم دار الحرب، وباستطلاع هذه البنية الأيديولوجية يتبيّن لنا سبب اقتران زوال أنظمة الاستبداد وتكريس الحريات الخاصة والعامة في بعض البلدان العربية بتطوّر العمل الجهادي وتناميه، ذلك أنّ مثل هذه التحوّلات السياسية والتي كانوا جزءاً منها لا تمثل لهم أكثر من أنها تسهل لهم النشاط والحركة من أجل أنّ يُحوّلوا أوطانهم إلى ساحات حرب، يمارسوا فيها أنواع القتل والتدمير والتخريب والترهيب، وذلك كله تحت عنوان جهاد الكفّرة⁽³³⁸⁾.

إذا فإنّ الفكر الديني المتشدد الذي تبنته العديد من الجماعات الإسلامية لم يكن مجرد صدفة أو حادثة طارئة، بل يعود إلى ماضٍ تم صناعته وصياغته من قبل جماعات و فرق دينية ابتدعت فلسفة جديدة تبنتها هذه الجماعات ونسجت من خلالها فقهاً خاصاً بها، ويعتمد على مجموعة من القواعد أبرزها وأخطرها التكفير، فمن خلال هذا الفكر تُعتمد المتشابهات وتُترك المحكمات من آيات الله، ويُؤخذ بالجزئيات وتترك الكليات، ويُتمسك

⁽³³⁷⁾ ميثاق الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال: خلاصات أهم ما كتب عن الجماعات الإسلامية دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011 ص 55.

⁽³³⁸⁾ سهيل الحبيب، مرجع سابق، 2015، ص 11-12.

بالظواهر السطحية وتُهمَل المقاصد، وتَبَث هذه الجماعات أفكارها بين الشباب وعموم الناس، هذا الفكر هو نفسه التي آمنت به الخوارج والتي ظهرت بعد وفاة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واختلقت فيما بينها على أحقية تولي الخلافة، فأصبحت كل فرقة تدافع عن منهجها وتعتبره الصواب، وتعتبر غيره بهتاناً وضلالاً⁽³³⁹⁾.

من هنا برزت فكرة التكفير والزّدة وتعاضم أثرها حتى وصلت هذه الفرق إلى استخدام العنف والإرهاب ضد من يخالفها الرأي ولا يُسلم بمبادئها وطروحاتها، هذه الأفكار لاقت رواجاً وانتشاراً في المجتمع الإسلامي، ففي كل حقبة زمنية يظهر من يؤمن بهذا الفكر ويدعو له ويدافع ويقاوم من أجله. وفي وقتنا الحاضر ظهرت جماعات تبنّت هذه الأفكار ومارست في سبيلها ممارسات عنيفة. وللوقوف على جذور هذا الفكر المتشدد ومراحل ظهوره وتطوره في المجتمع الإسلامي سيتم تناول أبرز الجماعات والفرق المتشددة، من ناحية جذورها التاريخية وامتداداتها الجغرافية وتأثيرها في المنطقة وشبكة علاقاتها.

المطلب الثاني: الجماعات المتطرفة

نمت عدة جماعات في العالم العربي والإسلامي، اتصفت بعضها بالتطرف والعنف الشديد واكتسبت بُعداً إقليمياً ودولياً من ناحية التأثير والانتشار، لذا سوف يتم تناول هذه الجماعات بشيء من التفصيل، للوقوف على أفكارها ومبررات نُشُوئها وأثرها على المستوى المحلي والإقليمي، حيث سيتكلم الفرع الأول: عن جماعة التكفير والهجرة، والفرع الثاني: عن تنظيم الفنية العسكرية، والفرع الثالث: عن الجماعة الإسلامية، والفرع الرابع: عن تنظيم القاعدة، والفرع الخامس: عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

⁽³³⁹⁾ عبد الوهاب بن منصور الشقحاء، جاهلية الجماعات التكفيرية، الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، 2009، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.al-jazirah.com/2009/20091101/ar7.htm>

الفرع الأول: جماعة التكفير والهجرة (جماعة المسلمين)

تأسست هذه الجماعة على يد شكري مصطفى⁽³⁴⁰⁾ داخل السجون المصرية في العام 1969م وأطلق عليها جماعة التكفير والهجرة، ويتمحور فكر هذه الجماعة حول جاهلية المجتمعات القائمة والتي يجب تغييرها، فمن وصلت إليه دعوة الجماعة ولم يتبّعها فهو كافر وجب القصاص منه، كما تؤمن هذه الجماعة بضرورة تكفير المجتمع وضرورة اعتزاله بوصفه مجتمعاً شاذاً تمهيداً لما يسمونه مرحلة التمكين، فقد قامت هذه الجماعة بإحياء فكر الخوارج وأصرت على تكفير كل من ارتكب كبيرة وأصرّ عليها، وأيضاً كفّرت الحكام بشكل مطلق لأنهم لا يُحكّمون شرع الله فيما بينهم، كما دعوا إلى تكفير المحكومين لسكوتهم عن الحكام، وتكفير العلماء لعدم خروجهم على الحكام، وجدير بالذكر أنّ هذه الجماعة نشطت بشكل مُلفت في العام 1973م⁽³⁴¹⁾ وأقلّ نجمها في العام 1977م والذي اغتالت فيه الشيخ (حسين الذهبي)⁽³⁴²⁾.

نمت أفكار ومبادئ جماعة التكفير والهجرة داخل السجون المصرية وبشكل خاص بعد اعتقالات عام 1965م التي أعدم حينها سيد قطب ورفاقه، حيثُ انتشرت كتابات سيد قطب في السجون المصرية خاصة كتاب (معالم في الطريق وكتاب في ظلال القرآن) وأفكار أبي (الأعلى المودودي) عن الألوهية والحاكمية وأخذت مجموعة من أتباع الجماعة في

⁽³⁴⁰⁾ هو شكري أحمد مصطفى من مواليد أسبوط في مصر (1942م - 1978م). هو مؤسس جماعة التكفير والهجرة، كان متزوجاً من شقيقة الأخواني محمد صبحي مصطفى وكان متعاطفاً مع جماعة الإخوان المسلمين في الستينات من القرن العشرين ولذلك تم القبض عليه ضمن الإخوان المسلمين وشاركهم في السجون ابتداءً من عام 1965 وحتى خروجهم من السجن بعد موت عبد الناصر، قام هو وجماعته بخطف الشيخ محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف ووضعت الجماعة شروطاً لإعادة الشيخ المخطوف رفضتها الحكومة فقتلوا الشيخ برصاصه في عينه اليسرى، أصدرت المحكمة العسكرية حكمها بالإعدام شنقاً على شكري مصطفى وأربعة آخرين في قضية مقتل الشيخ الذهبي.

⁽³⁴¹⁾ عبد الحق الصنايبي، التكفير والهجرة أفكار سيد قطب تجسدت واقعاً إرهابياً الشروق العربي، 2017:

<https://alshorouq.com/ar/printPost/71755>

⁽³⁴²⁾ محمد حسين الذهبي المولود في مدينة مطوبس في محافظة كفر الشيخ 19 أكتوبر 1915 م ووزير الأوقاف الأسبق وهو الشيخ الذي عرف بمنهجه الداعي إلى التمسك بصحيح الإسلام الداعي إلى التسامح والمحبة لكل الناس في الأرض، لأن الإسلام جاء بالإقناع وليس بالإكراه والإرهاب والعنف، وق قتل على يد جماعة التكفير والهجرة في العام 1977.

السجون بتبني هذه الأفكار وبذلك تهيأت البيئة الحاضنة لهذه الأفكار المتطرفة وخاصة في ظل الأسئلة التي كان يطرحها المعتقلون عن أنّ من يقومون بتعذيبنا ومن يُصدر لهم الأوامر، هل هم مسلمون؟ وهكذا تم تغذية الفكر المتطرف في السجون، ففي عام 1967م قام رجال الأمن بالطلب من الدعاة المعتقلين تقديم التأييد والولاء لرئيس الدولة (جمال عبد الناصر) بمقابل الإفراج عنهم، فكانت ردود أفعالهم متباينة، فمنهم من استجاب وأيد الرئيس ونظامه طمعاً في الإفراج ومنهم من فضّل الصّمت ولم يُعارض أو يؤيد، وبعضهم الآخر أعلن تكفير رئيس الدولة ونظامه ورفض تأييده بالمطلق بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك واعتبروا الذين أيدوا الرئيس ونظامه من إخوانهم مرتدين عن الإسلام ومن لم يُقر بكفرهم فهو كافر، كما ترى الجماعة أنّ الأنظمة التعليمية والتشريعية والبرلمانات وجميع دعاوى الديمقراطية والعلماء الذين يدعون للعمل الإسلامي مثل: حركة الإخوان المسلمين معادون لله ورسوله وهم ضد الإسلام نفسه⁽³⁴³⁾.

جهد شكري مصطفى داخل السجن على تقنين نظرية التكفير وقام بذلك، ولكن بعد خروجه من السجن في العام 1971م تجاوز الخطوط الحركية التي وضعت لجماعة التكفير والهجرة والتي أدخلت نفسها في نزاعات مع رجال الأزهر والمتقنين والعلماء، لتكون نهاية الجماعة بالتصفية من خلال إعدام قائدها وأربعة من كوادرها، بالإضافة إلى أحكام بالسجن لفترات طويلة لعناصرها الآخرين. ارتكزت المحاور الفكرية للجماعة على مجموعة من المبادئ كرفض وإنكار التراث الإسلامي والعزلة عن العبادات المعاصرة والتشجيع على الأمية، فقد فسّروا الحديث الوارد عن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بطريقة سطحية حيث قالوا: "إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ.." ⁽³⁴⁴⁾ فأنكروا الدراسة بالجامعات إسلامية كانت أم غير إسلامية، لأنها مؤسسات الطاغوت ولا يجوز الانتساب لها، كما ادّعوا أنّ الدعوة للقضاء على الأمية هي مخطط يهودي لشغل الناس عن تعلم الإسلام بعلوم الكفر، واقتصر

⁽³⁴³⁾ جماعة التكفير والهجرة، قناة العالم، 2013: <https://bit.ly/3lrw1lq>

⁽³⁴⁴⁾ أخرجه البخاري: الجامع الصحيح، الدرر السنية، ص173، أنظر الموقع الإلكتروني:

العلم لديهم على ما يتعلمونه في دروسهم الخاصة، كما دعوا أنصارهم لترك صلاة الجماعة بالمساجد، لأن المساجد كلها ضرار وأئمتها كُفار إلا أربعة مساجد: المسجد الحرام والمسجد النبوي ومسجد قباء والمسجد الأقصى، ولكي يُصلوا بهذه المساجد يجب أن يكون الإمام منهم⁽³⁴⁵⁾.

كما دعوا إلى اعتزال الفكر المعاصر ونتاجاته المادية، فقد رفضوا مسألة الاجتهاد واشتروا لصحته بأن يكون موافقاً للنص الحرفي، فإن كان بدون نص حرفي كان رأياً إنسانياً يحتمل الخطأ بدرجة كبيرة ولا يجوز الأخذ به، وأيضاً لم تعترف الجماعة بالقياس والمصالح المرسلّة وما إلى ذلك من القواعد الفقهية، فالكتاب والسنة هما الحجة وغيرهما باطل، وهنا يُلاحظ أنه وعلى الرغم من عدم اعتراف الجماعة بالقواعد الفقهية كما أسلفنا فإنهم ملتزمون بالقواعد الفقهية الاجتهادية التي ابتدعها شكري مصطفى واعتبروها الحق الذي لا جدال فيه، مثل قاعدة: (المُصر على المعصية مُشرك) كما أنّ أتباع الجماعة يرفضون إتباع الفقهاء ويؤكدون على أنه يُمكن فهم الكتاب والسنة بدون الرجوع إلى آراء الفقهاء مُستنديين في ذلك إلى قوله تعالى: "وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ"⁽³⁴⁶⁾ وبنفس المنحنى الفكري فقد وضع شكري مصطفى قاعدة فقهية جديدة نصّها أنّ (من قلّد كفر) أي لا يجب الرجوع إلى الفقهاء وعلماء الدين والاكْتفاء بالذات لفهم النصوص القرآنية والسنة النبوية مستنديين على قوله تعالى: "اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ"⁽³⁴⁷⁾ هذا وتعتقد الجماعة بعدم جواز الصدام الحركي مع الواقع ولا يعتقدون بفكرة الجهاد ولا بضرورة إقامة دولة إسلامية في هذا الزمان، معلّين ذلك بأنه لا وجود لنصوص واردة في القرآن والسنة بهذا الخصوص بل أنّ الجهاد سوف يكون بميقات معيّن ولا يكون إلا بالسيف والرمح بين المسلمين والروم وذلك في آخر الزمان⁽³⁴⁸⁾.

⁽³⁴⁵⁾ مرجع سابق، جماعة التكفير والهجرة.

⁽³⁴⁶⁾ القرآن الكريم، سورة القمر، الآية 17.

⁽³⁴⁷⁾ القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 31.

⁽³⁴⁸⁾ محمد سرور زين العابدين، جماعة المسلمين، الطبعة الرابعة، بريطانيا، دار الجابية، 2009 ص 146.

الفرع الثاني: تنظيم الفنية العسكرية

يتبنى هذا التنظيم فكرة استئصال وتغيير الأنظمة الحاكمة بالعنف والقوة لأنها -كما يصفها- أنظمة كافرة ويجب استبدالها بأنظمة مُسلمة، أنشأ هذا التنظيم صالح سرية⁽³⁴⁹⁾ صاحب الفكر الإقصائي، وهو أول من بدأ بتطبيق مبدأ التغيير بالعنف في مصر عام 1974م⁽³⁵⁰⁾. اعتبر صالح سرية في رسالة الإيمان التي خطّها في العام 1973م أنّ كل الأنظمة والدول الإسلامية التي وُضعت لها مناهج ونُظُم وتشريعات خارجة عن الكتاب والسنة هي أنظمة كافرة بالله، فقد نصّبت نفسها آلهة وأرباباً، فكل من أطاع هذه الأنظمة والدول مقتنعاً بها فهو كافر، وقد اعتقد أنّ قوانين الحكم والتشريعات هي الفروض الأولى، كونها أساس التوحيد والشرك في هذا الزمان، وأرجع ذلك إلى سيد قطب، بل إنّه قال في مقدمة رسالته أنّ من أفضل التفاسير للوصول إلى التفسير الحق للقرآن الكريم هو كتاب في ظلال القرآن في آخر طبعاته المعدلة، والتي أضاف عليها سيد قطب أفكار الحاكمية والجاهلية والتكفير⁽³⁵¹⁾.

هذا الفكر الذي وضعه سرية في كتابه (رسالة الإيمان) والذي صدر عام 1973م سعى إلى تنفيذ أفكاره بصورة عملية حين أسس في مصر تنظيم الفنية العسكرية عام 1974م، وحاول أن ينقلب على الرئيس المصري السادات وأن يقتله، وفيما بعد أصبح كتاب

⁽³⁴⁹⁾ ولد في قرية إجزم من قضاء حيفا بفلسطين (1936 - 1976). لجأ مع أفراد عائلته في 1948 إلى العراق وهو أحد مؤسسي جبهة التحرير الفلسطينية، ثم أصبح إسلامي التوجه، كون جماعة الفنية العسكرية في مصر التي حاولت عمل انقلاب عسكري، ركائز فكر صالح سرية هي وثيقة فكرية هامة بعنوان رسالة الإيمان قام فيها سرية بتلخيص أهم الأفكار المتعلقة بالجوانب السياسية على النحو التالي: الجهاد هو الطريق لإقامة الدول الإسلامية، والحكم بتكفير الحكام وجاهلية المجتمع واعتباره دار حرب، وكل من ينفذ أوامر الدولة الكافرة ضد الإسلام والحركة الإنسانية فهو كافر، و التفريق بين الامتناع الجماعي والامتناع الفردي بمعنى أنّ الترك الجماعي لأي ركن من أركان الإسلام كفر.

⁽³⁵⁰⁾ موسى أبو مرزوق، مشوار حياة: ذكريات اللجوء والغربة وسنوات النضال، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2019، ص 105 - 106.

⁽³⁵¹⁾ عبيد خليف، صالح سرية: لبنات عنف الجماعة من خلال تنظيم الفنية العسكرية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2X1KoUk>

(رسالة الإيمان) هو المرجع الأول للجماعات التكفيرية في القواعد الفقهية والمصطلحات التي ابتدعوها وأدخلوها إلى فكرهم، والتي ما زالت تتمتع بالقبول إلى الآن مثل: (دار الإسلام، ودار الكفر، والمجتمع الجاهلي، والفئة المؤمنة، والكفار، وتطبيق شرع الله، والطاغوت.. الخ)، كما قدّم (صالح سرية) في كتابه (رسالة الإيمان) تعريفاً لدار الإسلام بأنها: "تلك التي يُحكم فيها بالشرعية الإسلامية وتكون الكلمة العليا فيها لله، حتى لو كان كل المواطنين فيها كافرين، ودار الكفر هي التي لا يُحكم فيها بالشرعية الإسلامية حتى لو كان جميع مواطنيها مسلمين"، كما ذهب سرية إلى أبعد من ذلك فَكفّر كل من يشترك في حزب شيوعي أو بعثي أو قومي أو اشتراكي، مُعللاً ذلك بأن المشاركة في هذه الأحزاب تُعدّ كفراً صريحاً والجهل بهذه الأمور لا يفيد صاحبه، هذا وقد وُصفت أفكار تنظيم الفنية العسكرية على أنها أكثر خطورة من حاكمية (سيد قطب وأبو الأعلى المودودي) مُجتمعين، وذلك لأنّ فكر ومصطلحات هذا التنظيم لا زالت تُغذي فكر (داعش) والقاعدة، كما يوضح كتاب صالح سرية بأن هناك طقوساً شَرَكِيّة معاصرة ظهرت في هذا الزمان، وهي: (تحية العلم، والسلام الجمهوري، وتحية قبر الجندي المجهول) ويعتبر كل من يقوم بهذه الأفعال مُشرك يعبد الأصنام، ويُذكر أنّه وفي السنوات القليلة الماضية وبالتحديد في العام 2012م وفي أول جلسة في برلمان الإخوان في فترة حكم (محمد مرسي) رفض بعض النواب تحية العلم باعتبارها كُفراً⁽³⁵²⁾.

هذا وقد طرح سرية في خلاصة كتابه ثلاث قواعد للتكفير، تتمحور القاعدة الأولى: حول أنّ الإيمان بالله يستوجب بأن يؤمن الأفراد بأن الله وحده هو الذي يرسم منهاج الناس ويضع لهم الشرائع، ويجب على الأفراد أن يسيروا وفق ما شرّع الله، ومن لم يفعل ذلك فهو كافر، أمّا القاعدة الثانية: فالإسلام غير مقتصر على العبادة ومن عارض تدخل الإسلام في السياسة فقد كفر، أمّا القاعدة الثالثة: فتتلخص بأن أركان الإيمان هي الإقرار بالجنان، والتكلم باللسان، والعمل بالأركان، فمن اختل عنده ركن واحد من هذه الأركان يُحكم عليه

⁽³⁵²⁾ محمود الوروارى، صالح سرية وسالم رحال وفكرة الجهاد العالمي، العين الإخبارية، 2019،

بالكفر متجاهلاً أنّ الإيمان يزيد وينقص حسب أحاديث الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽³⁵³⁾. وفي وقت لاحق حَكَم القضاء المصري على كل من (صالح سرية وطلال الأنصاري وكارم الأناضولي) وعلى بعض قيادات التنظيم الآخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة، وأُخلى سبيل أربعين متهماً من بينهم المتهم (حسن هلاوي) أمير التنظيم بالقاهرة، وبذلك انتهى أمر هذا التنظيم، وبقيت أفكاره تشجع على مزيد من التطرف والعنف⁽³⁵⁴⁾.

الفرع الثالث: الجماعة الإسلامية

نشأت هذه الجماعة في بداية السبعينات في الجامعات المصرية على شكل جمعيات دينية ذات نشاطات ثقافية واجتماعية في داخل الحرم الجامعي، ثم اتسعت قاعدتها، فاجتمع بعض من أعضائها وأطلقوا عليها اسم الجماعة الإسلامية، ووضعوا لها بناءً تنظيمياً يبدأ من داخل كل كلية بمجلس للشورى يرأسه أمير وينتهي بمجلس شورى الجامعات وعلى رأسها الأمير العام للجماعة الإسلامية، وفي طُور نشأتها انقسم روادها فالتحق قسم منهم بجماعة الإخوان المسلمين والقسم الآخر لزم الجماعة الإسلامية، وتُعتبر هذه الجماعة من أولى الجماعات التي حملت السلاح ورفعت شعار الجهاد المسلح وبدأت بتطبيق أفكارها على أرض الواقع، ومع تطور عمل الجماعة والأحداث التي دارت حولها انتقل أغلبية قادتها إلى السودان وأفغانستان وعلى رأسهم (أيمن الظواهري ورفاعه طه وطلعت قاسم) الذين شاركوا فيما بعد في تأسيس تنظيم القاعدة⁽³⁵⁵⁾.

مؤسس نواة هذه الجماعة هو محمد عبد السلام فرج في العام 1979م حيثُ قال في كتابه (الفريضة الغائبة) أنّ هدفه قيام الدولة الإسلامية والخلافة، ووصف الفكر القائم في

⁽³⁵³⁾ وليد منصور، رسالة الإيمان: ألغام تكفيرية زرعها صالح سرية في صفحات كتابه الإرهابي، مركز سيمو - باريس: المرجع دراسات وأبحاث استشرافية حول الإسلام الحركي، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.almarjie-paris.com/5209>

⁽³⁵⁴⁾ صالح سرية: الكاريزما ونهج الثورة الإسلامية المسلحة، بوابة الحركات الإسلامية، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.islamist-movements.com/36514>

⁽³⁵⁵⁾ موسى أبو مرزوق، مرجع سابق، 107-108.

مصر أنه فكر طواغيت ولا يزول إلا بالقوة والسيف، ووضع شرطاً لقيام الدولة الإسلامية وهو أن يقاتل أفرادها الحكام وأنظمتهم، وأن الجهاد فرض عين على كل مسلم لأن (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) وبيّن فرج في كتابه أنّ القوانين الوضعية ما هي إلا أحكام كُفر وأن حُكّام هذا العصر هم مرتدون عن الإسلام لتأثرهم بالاستعمار أو الصليبية أو الشيوعية حتى وإن صاموا وصلّوا⁽³⁵⁶⁾.

وقد شهدت نهاية السبعينيات وحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، تورط الجماعة الإسلامية بعمليات إرهابية عنيفة، كان هدفها الأساسي رجال الشرطة والسياح والأقباط، وعلى إثر هذه العمليات تم اعتقال الكثير من أعضائها وزجهم داخل السجون المصرية، وفي السادس من أكتوبر 1981م اغتالت الجماعة الإسلامية الرئيس المصري أنور السادات⁽³⁵⁷⁾ وفي 8 أكتوبر 1981م قام بعض كوادر الجناح العسكري للجماعة الإسلامية بالهجوم على مديرية الأمن في أسيوط، إضافة إلى محاولة السيطرة على المدينة ودارت بينهم وبين قوات الأمن المصرية مواجهات عنيفة أدت إلى قتل العديد من أفراد الشرطة والقوات الخاصة⁽³⁵⁸⁾.

كما كان للجماعة دور بارز في حرب أفغانستان، حيث قُتل عدد من أعضائها من أبرزهم (علي عبد الفتاح) أمير الجناح العسكري للجماعة، ومن هناك أصدرت الجماعة مجلة (المرابطون) وأقامت العديد من القواعد العسكرية لها في أفغانستان، وعلى الصعيد الداخلي قامت الجماعة عن طريق ذراعها العسكري بمحاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق (حسني مبارك) في (أديس أبابا) عام 1995م، وتم قتل جميع أفرادها من قبل حرس الرئيس المصري، وفي 18 أبريل 1996م تبنت الجماعة الإسلامية هجوماً قُتل فيه 18 سائحاً يونانياً وأصيب (14) آخرين بجروح أمام فندق (أوروبا) قرب أهرام الجيزة، وعُلت الجماعة عملياتها بأنها استهدفت سائحاً إسرائيليين، وفي 17 نوفمبر 1997م قامت الجماعة

⁽³⁵⁶⁾ عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص 1620 - 1621

⁽³⁵⁷⁾ عادل حمودة، اغتيال رئيس: بالوثائق أسرار اغتيال أنور السادات، دار اقرأ، القاهرة، 1985، ص 18.

⁽³⁵⁸⁾ عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص 1623.

الإسلامية أيضاً بقتل ثمان وخمسين شخصاً خلال (45) دقيقة بالأقصر معظمهم سياح سويسريون وعُرفت هذه المذبحة باسم (مذبحة الأقصر أو مذبحة الدير البحري) وقد أعلن أحد قادة الجماعة ويدعى (رفاعي طه) مسؤوليته عن العملية والتي تُعتبر أكبر العمليات الإرهابية التي شهدتها مصر وكان لها تأثير واضح على الاقتصاد المصري، حيث أدت إلى ركود السياحة لسنوات طويلة⁽³⁵⁹⁾.

وفي مجال التطرف المعاصر سنتناول أهم ظاهرتين تنظيميتين في العالمين العربي والإسلامي واللتين اتخذتا طابعاً إقليمياً ودولياً وكان لهما أثر كبير على زيادة التطرف والعنف، وهما: تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

الفرع الرابع: تنظيم القاعدة

كانت فترة منتصف الأربعينات حتى التسعينات حرباً باردةً بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا، وكان هدف هذا الصراع فرض السيطرة على العالم إنّ كانت شيوعية روسية أو رأسمالية أمريكية، وفي هذه الأثناء كان العالم العربي والإسلامي جزءاً من هذا الصراع، فأفغانستان في نهاية السبعينيات كانت ساحة قتال بين المحتلين الروس والمجاهدين الأفغان والعرب بدعم علني من أمريكا استمرت عشرة سنوات، حتى خروج روسيا من أفغانستان عام 1989م⁽³⁶⁰⁾.

أثناء الحرب بين الروس والشعب الأفغاني أطلقت الدول العربية دعوات طالبت الشعوب العربية بنصرة إخوانهم المسلمين في أفغانستان، والقتال معهم ضد العدو السوفيتي فزاد عدد المهاجرين لأفغانستان وكان لهم دور مركزي في تأسيس التنظيم ووضع قواعده الأساسية، ورفده بأفكار جديدة تبناها التنظيم إلى أنّ وصل إلى التأثير والقوة التي يمتلكها في

⁽³⁵⁹⁾ حسام الحداد، الجماعة الإسلامية بين ثورة التصحيح وقيادات الدم، بوابة الحركات الإسلامية، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.islamist-movements.com/2426>

⁽³⁶⁰⁾ 15 شباط/فبراير 1989: الانسحاب السوفياتي من أفغانستان، فرانس برس، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3uWgUUc>

ذلك الحين، فأصبح له امتدادات في دول أخرى لم يكن ليصل لها لولا المجاهدون الجدد الذين انضموا إليه، كما انشقت عنه مجموعات أصبحت أكثر تطرفاً وتعصباً وُغْناً، أمّا الحكومات العربية فأرادت أن تظهر أمام شعوبها أنها ما زالت تتبنى سياسة المقاومة والجهاد وتأكيد هويتها الإسلامية، وفي نفس الوقت تعمل على تحسين علاقاتها مع أمريكا والتساق معاً في المواقف، من جانبها تجاهلت الولايات المتحدة الأمريكية هجرة المجاهدين إلى أفغانستان وسهلت خروجهم لمجابهة العدو التقليدي لأمريكا وهو الاتحاد السوفيتي، بل وأضفت شرعية على هذا القتال وأصبحت تبحث عن قيادات أفغانية طيّعة ليسهل عليها التحكم بما يحصل داخل الساحة الأفغانية، أمّا عن موقف المقاومة الأفغانية فقد عبر عنها ابن لادن في خطاباته حيث قال: إنّ المجابهة هي مع كل دول الكفر عربية أم أجنبية مستخدماً عبارته الشهيرة (الكُفر ملّة واحدة) وفي إحدى محاضراته قال: "لا ينبغي التفريق بين أمريكا وإسرائيل فهم عدو واحدٌ للأمة الإسلامية"⁽³⁶¹⁾.

وبما أنّ الجهاد ضد الكافر المحتل فريضة على كل مسلم فإن الجهاد ضد الكافر المحتل لبلد مسلم كان يستهوي نفوس الشباب المسلم، فحركة الجهاد بشقيها انطلقت كردّة فعل على ممارسات أطراف خارجية وبعدها جاءت الأفكار والقواعد الفقهية، واستمر الدعم الأمريكي للجهاديين إلى أن انتصر الأمريكيون على الروس وتكك الاتحاد السوفيتي وسيطر الأمريكان على العالم، حينها حاولوا إيجاد طريقة لإخماد هذه التنظيمات وإسكاتها، وكما ذكرنا سابقاً فقد كان من الممكن أن تنتهي ظاهرة العائدين من أفغانستان وتزول إلى غير رجعة، خصوصاً بعد أن أعلنت كثير من الدول العربية عن خطة استيعاب هؤلاء العائدين ودمجهم في مجتمعاتهم مرة أخرى³⁶².

⁽³⁶¹⁾ سعيد على عبيد، تنظيم القاعدة - النشأة - الخلفية الفكرية - الامتداد، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص 74-76.

⁽³⁶²⁾ محمود الوروارى، التنظيمات الإرهابية في الشرق: ابنة لأفكار متطرفة في الغرب، العين الإخبارية، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

فهذا النوع من التطرف في العالم العربي هو نتاج لحالة سياسية تم دعمها وتمويلها وتشجيعها من الأنظمة العربية وبعض القوى الخارجية الحليفة، وذلك لغايات سياسية مقصودة، ولقد كانت ذروة تشكل هذه الظاهرة في ثمانينيات القرن الفائت وبداية التسعينيات، حيث أنه ونتيجة للصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على أفغانستان تم توظيف ما أطلق عليه (المجاهدون) في حينها لمقاومة الوجود السوفيتي في أفغانستان، وعندما انتهت الحرب في أفغانستان قامت الأنظمة العربية بالبراءة من الظاهرة ومحاربتها، ما أنتج نوعاً جديداً من العنف غير المسيطر عليه، ولكنه هذه المرة أصبح ذا امتدادات جغرافية متعددة، وشكل تحالفاً من تنظيمات جغرافية في مختلف دول العالم الإسلامي، ولقد ميّز هذه الظاهرة أنها استطاعت أن تقاوم دولة عظمى، ولذا عملت على تشكيل تكتل تنظيمي عالمي، ومحاولة إبراز ذاتها وكأنها قوة عظمى تضرب في كل مكان، وأطلقت على نفسها (تنظيم القاعدة)⁽³⁶³⁾.

ولمّا بدأت أعداد المجاهدين تزداد بوجود (أسامة بن لادن وعبد الله عزام) الأب الروحي للمقاتلين العرب أصبح هناك حاجة لتنظيم هذه العملية بصورة أكبر، فقاموا بتأسيس بيت الأنصار على يد أسامة بن لادن عام 1984م بهدف استقبال المجاهدين وتسجيل بياناتهم بصورة منظمة وإنشاء قاعدة بيانات لهم، ومن هنا اشتقت القاعدة اسمها، وفي نفس العام عمل (عبد الله عزام) على إنشاء مكتب الخدمات، والذي هدف من خلاله إلى نشر الفكر الجهادي وجمع التبرعات لتنظيم القاعدة، وبذلك شكّل بيت الأنصار ومكتب الخدمات اللبنة الأساسية التي عملت على تجميع المجاهدين وانضوائهم تحت مظلة الجبهة الإسلامية العالمية، والتي نشأت بعد إصدار بيانها التأسيسي وتوقيع كلٍّ من ابن لادن والجماعة الإسلامية المصرية وجماعة الجهاد في بنغلادش وجماعة العلماء في باكستان عليه، وكان تأسيسها بداية لبلورتها وتحويلها إلى تنظيم القاعدة الذي نشط على الصعيد العالمي من

(363) محمود الوروازي، مرجع سابق.

ناحية نشر أفكاره المتطرفة⁽³⁶⁴⁾ وتنفيذ العديد من التفجيرات والتي كان من أبرزها تفجير برج التجارة العالمي في 11 أيلول 2000م⁽³⁶⁵⁾.

ففي شباط عام 1988م تم الإعلان بشكل رسمي عن تأسيس الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين والتي عُرفت لاحقاً بتنظيم القاعدة، فقد أسس الشيخ (عبد الله عزام) لفكر القاعدة في رسالته التبويّة (إلحق بالقافلة) في العام 1987م ولخص في رسالته ستة عشر سبباً توجب على المسلمين الجهاد، ومنها ضرورة إقامة قاعدة صلبة لدار الإسلام من خلال حركة إسلامية منظمة⁽³⁶⁶⁾. ويقول بهذا الخصوص: "إن إقامة المجتمع المسلم فوق بقعة أرض ضرورية للمسلمين ضرورة الماء والهواء، وهذه الدار لن تكون إلا بحركة إسلامية منظمة تلتزم الجهاد واقعاً وشعاراً وتتخذ القتال لحمّة وديناً"⁽³⁶⁷⁾.

يُعتبر قدامى المحاربين في الحرب الأفغانية السوفيتية هم النواة الأساسية التي شكلت تنظيم القاعدة في العام 1988م، لكي ينقلوا النصر الذي حققوه على السوفييت إلى أماكن أخرى حول العالم، وقد ترأس تنظيم القاعدة (عبد الله عزام ونائبه أسامة بن لادن)، وبعد مقتل عزام في العام 1989م ترأس بن لادن التنظيم واختارت القاعدة أن يكون مقرها السودان، وذلك في العام 1991م بسبب العلاقات الجيدة التي كانت تجمعها مع الجبهة القومية الإسلامية الحاكمة في السودان، وبقي مقر القاعدة في الخرطوم حتى العام 1996م، وبعد الضغوط الدولية الكبيرة اضطر بن لادن أن ينقل مركز القاعدة إلى أفغانستان حيث تحالف تنظيمه مع طالبان، وفي نهاية عام 2001م وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر على برج التجارة العالمي بالولايات المتحدة الأمريكية تم تدمير معسكرات تدريب القاعدة،

⁽³⁶⁴⁾ إبراهيم بن صالح العايد، التكفير عند جماعات العنف المعاصرة: دراسات في الحالة الإسلامية، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط 1، بيروت، 2014، ص 73-75.

⁽³⁶⁵⁾ September 11 Attacks, history editor, 2018, Retrieved from:

<https://www.history.com/topics/21st-century/9-11-attacks>

⁽³⁶⁶⁾ عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص 1309.

⁽³⁶⁷⁾ عبد الله عزام، إلحق بالقافلة، بيت المقدس، (البلد غير مذكورة) الطبعة الأولى، 2018، ص 20.

مما أدى إلى تشرذمهم، وبالتالي قرّرت القاعدة أن تتمركز في إيران وعلى الحدود الباكستانية⁽³⁶⁸⁾.

تتقاطع الأسس الفكرية لتنظيم القاعدة مع الأسس الفكرية للسلفية الجهادية وتتمثل هذه الأسس في مجموعة أفكار عقّدية أولها توحيد الحاكمية، وهو مفهوم محوري في تنظيم القاعدة وله أكثر من تصور، فعلى المستوى السياسي يتجلى في رفض الحكم بغير ما أنزل الله وتكفير الحاكمين وإنكار القوانين الوضعية، أمّا على المستوى الاجتماعي فيظهر في التصور الحاكمي للمجتمع الذي هيمنت عليه الجاهلية الجديدة⁽³⁶⁹⁾.

يعتقد تنظيم القاعدة بنفس الطرح النظري للسلفية الوهابية والتميئة التقليدية والذي يقوم على ثلاثة محاور، أولها: توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية، ويستشهدون بذلك بقول الرسول مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ قَالَ: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بَحَقَّ الْإِسْلَامَ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ⁽³⁷⁰⁾.

وأيضاً قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رِمْحِي وَجُعِلَ الذُّلُّ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ"⁽³⁷¹⁾ فبنظرهم التوحيد غاية والجهاد وسيلة لتحقيق هذه الغاية، حيث يقول (عبد القادر بن عبد العزيز) في كتابه (الجامع في طلب العلم الشريف): "قنواب البرلمانات هم أرباب ينازعون الله حق التشريع وليس لهم حق التشريع فالتحليل والتحرير بدون

⁽³⁶⁸⁾ كريستينا هلميتش، القاعدة: نهاية تنظيم ام انطلاق تنظيمات، ترجمة فاطمة نصر، سطور الجديدة، القاهرة، 2011، ص 33-32.

⁽³⁶⁹⁾ حسام الحداد، داعش وأخواتها: الفكر - التكفير - النصوص، بوابة الحركات الإسلامية، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.islamist-movements.com/53610>

⁽³⁷⁰⁾ أخرجه البخاري: الجامع الصحيح، الدرر السنية، ص2248، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://dorar.net/hadith/sharh/3101>

⁽³⁷¹⁾ أخرجه البخاري معلقاً بصيغة التضعيف، الدرر السنية، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.dorar.net/hadith/sharh/121866>

نص شرعي هو منازعة في الحاكمية ومساهمة في توجيه العبودية لغير الله، وإن الديمقراطية دعوة إلى الكفر، فإذا علم الناخبون أنهم بممارستهم للعملية الانتخابية بأنهم يفوضون النواب في ممارسة التشريع من دون الله بالنيابة عنهم فقد كفروا"، ويجدون أنه من المقبول والواجب أن يتم إكراه الناس سياسياً بتحكيم الشريعة الحقّة والتي هي من اختصاص الله⁽³⁷²⁾.

وثانيها: دار الإسلام ودار الكفر، حيثُ يفسر تنظيم القاعدة هذا المفهوم والذي يتقاطع مع الحركات الجهادية بأن دار الإسلام هي من يكون سُكانها مسلمين ودار الكفر هي من يكون سكانها كفار، وبذلك يقول (عبد الأقرن بن عبد العزيز): إن تقسيم الديار إلى دار كفر ودار إسلام ثابت بالنصوص ولم يأت من اجتهاد العلماء، وكما يرى (أبو محمد المقدسي وأبو جنبل الأزدي) أنّ دار الإسلام تتحوّل إلى دار كفر عندما تكون السيطرة فيها لكلمة الكفر وتحكيم شرائعها ولا علاقة للديانة بأكثرية السكان، وهذا هو المبرر الذي يسوقه أعداء الإسلام لمحاربة الحكومات الوطنية والمجتمعات المسلمة لأنها تحوّلت من دار إسلام إلى دار كفر⁽³⁷³⁾.

وثالثها: أنّ الجهاد في الفكر القاعدي يتقاطع مع التوحيد وأن الجهاد هو فرض عين على المسلمين وهو معلوم من الدين بالضرورة ولا يشترط أخذ إذن الحاكم متى وجب الجهاد، وهو الدرع الحصينة للأمة الإسلامية وخطره كبير على قوى الكفر العالمي وعلى المرتدين على حد سواء، فتعطيل فريضة الجهاد ومحاولة التعايش مع الحضارات يقود الأمة إلى الهزيمة والانكسار⁽³⁷⁴⁾.

ورابعها: الولاء والبراء والذي يتمثل مفهومه في أنّ واجب المسلم موالاتة المسلمين ونصرتهم والتبرؤ من الكافرين وتكفيرهم ومعاداتهم، كما يوجبون تكفير الحكام والحاكمين بالقوانين الوضعية ويصفونهم بالمرتدين، فيقول أبو محمد المقدسي في كتابه (إمتاع النظر

⁽³⁷²⁾ عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص 1244 - 1248

⁽³⁷³⁾ عبد القادر بن عبد العزيز، الجامع في طلب العلم الشريف، المجلد الأول، بدون دار نشر وبلد، 2004، ص 641-644.

⁽³⁷⁴⁾ المرجع نفسه، ص 892 - 893.

في كشف شبهات مرجئة العصر): "إنّ أول واجبات الموحد أن يبرأ من الحكام والمشرعين ويكفرهم ويُنكر عليهم قوانينهم الوضعية، هذا وتبرأت القاعدة من كل معارض لها، فيكون الرد إما بالتكفير أو بالتخوين أو التحفظ، وذلك حسب طبيعة علاقته بها، فالبراء والولاء في تصورهم من موجبات التوحيد مُستتدين في ذلك إلى الآية الكريمة: "إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ" (375).

وخامسها: الكفر بالطواغيت، حيث يجد تنظيم القاعدة أنّه من الواجب الكفر بالطواغيت والقوانين الوضعية ومشرعوها ومروجوها، وفي هذا المقام يشير (أبو محمد المقدسي) في كتابه (ملة إبراهيم في رسالة إلى طواغيت العصر من حكام وأمراء وملوك) فيقول: "نحن براء منكم ومن قوانينكم ومن دساتيركم" (376).

وجدير بالذكر أنّ تنظيم القاعدة استقى أفكاره من فكر ابن تيمية والفكر السلفي اللذين يستندان إلى التفسير الحرفي للقرآن الكريم ولأحاديث الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دون أخذ الظروف الزمانية والمكانية بعين الاعتبار، فقد اعتبر أسامة بن لادن بأن تفسير آية أو حديث لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني والمكاني ما هو إلا افتراء على الله ورسوله فالآيات والأحاديث -بوجهة نظره- يجب أن تؤخذ كما هي، لأنّ السلف الصالح قد توصلوا إلى الحلول منذ زمن وهم على معرفة أكبر من علماء اليوم، فلا اعتراض على أي شيء يقوله السلف لا منطقياً ولا عقلياً، وإنّ هذا الأمر غير قابل للبحث والتشاور، فالاعتماد لديهم فقط على النقل عن أسلافهم، وفي هذا الإطار قسّم أيمن الظواهري (377) -الذي تزعم القاعدة بعد مقتل أسامة بن لادن- الناس إلى قسمين: كافر،

(375) القرآن الكريم، سورة الممتحنة، الآية 4.

(376) محمد عاصم المقدسي، ملة إبراهيم ودعوة الأنبياء والمرسلين، 2000، ص 84، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3At5vwq>

(377) هو أيمن محمد ربيع الظواهري من مواليد العام 1951 وهو زعيم تنظيم القاعدة خلفاً لأسامة بن لادن بعد ما كان ثاني أبرز قياديي منظمة القاعدة العسكرية التي تصنفها معظم دول العالم كمنظمة إرهابية، وزعيم تنظيم الجهاد الإسلامي العسكري المحظور في مصر رصدت الحكومة الأمريكية مكافأة تقدر بـ 25 مليون دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض عليه، عمل كجراح (تخصص جراحة عامة) وساعد في تأسيس جماعة الجهاد المصرية ويعتقد بعض الخبراء أنه من العناصر الأساسية وراء هجمات 11

ومؤمن، فالمؤمن يتبع الشريعة دون نقاش أو تفكير ومن يناقش بالشريعة يعتبره غير عاقل، فالمقبول لديهم هو فقط ما توافق مع نص أو حكم سابق، الأمر الذي رسخ في فكر السلفيين أنه لا جدوى من نقاش الناس فهل يُناقش المجنون⁽³⁷⁸⁾؟

ولم يتوقف الفكر السلفي عند هذا الحد بل ذهب ليقسم المجتمع والدولة إلى دار كفر ودار إسلام، فدار الإسلام هم الذين يتبعون الشريعة الإسلامية ويطبّقونها كما وردت من السلف بدون تحريف أو تغيير، أما دار الكفر فهم الذين لا يطبقون الشريعة الإسلامية كما وردت حتى ولو كانت غالبيتهم مسلمين، فهم كفار يجب قتالهم أينما وجدوا، فالجهاد لا يقتصر على الكفار بل يطال المسيحيين واليهود من أهل الكتاب حتى ولو لم يكونوا معتدين، غاضين أعينهم عن قول الله تعالى في كتابه العزيز: "لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ" (379) كما كفّروا المسلمين الذين يطبقون القوانين الوضعية تاركين بذلك التعاليم السماوية، فيتم التعامل معهم ضمن قاعدة (الولاء والبراء) والتي تتمثل في أن الموالاة تكون للمؤمنين الصالحين الملتزمين بالشريعة وما أتى به السلف والبراء يكون لغير الموالين لهم من يهود ومسيحيين ومسلمين غير ملتزمين بالشريعة الإسلامية⁽³⁸⁰⁾.

كما ينظر تنظيم القاعدة إلى المجتمع من مُشرعين وعلماء وطوائف دينية وباحثين ونظام تعليمي بأنهم أعداء الإسلام، ويجب قتالهم لوضعهم قوانين وضعية كافرة بحجة تنظيم حياة الناس، وعدم سعيهم لاستحداث نظام تعليمي يتلاءم مع جوهر الدين الإسلامي -وفق تصوراتهم- مما يسهم في إعاقة تطبيق شرع الله، ويضع تنظيم القاعدة الحكام العرب في

سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان اسم الظواهري ثانياً ما بعد بن لادن في قائمة تضم 22 من أهم الإرهابيين المطلوبين للولايات المتحدة الأمريكية ما بعد عام 2001.

(378) السلفية الجهادية في سطور، موقع قناة المنار، 2015:

<http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=1145274>

(379) القرآن الكريم، سورة الممتحنة، الآية 8.

(380) عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص 1252-1254.

مصاف الطواغيت الذين يجب محاربتهم ويصفهم بالخطر الأكبر على الأمة الإسلامية، وقتالهم واجب ومقدم على قتال اليهود فهم مرتدون لوضعهم قوانين وضعية كافرة وإبدالها بالأحكام الشرعية، وأن البراءة منهم وتكفيرهم من أجديات العمل الجهادي، ولم يتوقف الأمر عند تكفير الحكام بل تعدى ذلك إلى تكفير أنظمتهم السياسية وأجهزتهم الأمنية ووسائيرهم وقوانينهم وأدواتهم الإعلامية، فكل هؤلاء هم كفرة وجب التعامل معهم بالسلاح من قتل وتفجير وتدمير إلى أن يرتجعوا عن طريق الضلال⁽³⁸¹⁾.

كما تمارس القاعدة بحق أعدائها كل أنواع العنف بدون تراجع أو ندم، وتتنظر إلى هذا الأمر من منطلقين الأول: مفهوم التمرس، والذي يعني أنه إذا أخذ العدو بعض المواطنين دروع بشرية فإنه يجوز قتلهم واعتبارهم شهداء، أما المنطلق الثاني: فهو مفهوم الانغماس والذي يتمحور حول تبرير المجاهد إنغماسه في الكفار وقتلهم إن كانوا بالمطاعم أو المقاهي أو الأماكن العامة أو حتى أماكن العبادة، مع علمه المسبق أنه سوف يقتل نفسه أيضاً، كما أصدرت هذه التنظيمات التكفيرية فتاوى لتصفية بعض الكتاب والأدباء أمثال (نوال السعداوي، وحيدر حيدر) كما حاولوا قتل (نجيب محفوظ)⁽³⁸²⁾.

هذا وقد اكتسبت القاعدة قبولاً على مستوى التنظيمات المتطرفة، مما دفع بعض التنظيمات المسلحة العاملة في مناطق محددة إلى السعي عن الالتحاق بتنظيم القاعدة تبعاً لسياقات وظروف موضوعية معينة، فما هي هذه السياقات وما هي الظروف الموضوعية التي دفعت التنظيمات للانضمام للقاعدة؟ إن محاولة الإجابة عن هذا السؤال تقتضي معالجة الانتشار الجغرافي لتنظيم القاعدة من زاويتين، أولاً: زاوية محددات الانتشار، ثانياً: ماهية هذا الانتشار.

أولاً: محددات الانتشار الجغرافي: هناك ثلاثة عوامل تُشكل في مجملها محددات تُفسر الانتشار الجغرافي لتنظيم القاعدة، وهذه العوامل إما أن تكون ذات طبيعة أيديولوجية أو مؤسساتية أو تنظيمية، فالعامل الأيديولوجي يتمثل في انتشار أيديولوجيا السلفية

³⁸¹ إبراهيم بن صالح العابد، مرجع سابق، ص 79-80

⁽³⁸²⁾ المرجع نفسه، ص 114-116.

الجهادية، فيما أنّ تنظيم القاعدة وُلِدَ من رحم السلفية الجهادية، فإن هذا العامل الأيديولوجي السلفي يساعد تنظيم القاعدة في استقطاب أعضائه ومؤيديه في المساحات الجغرافية التي ينخرط جزء من نُشطاءها بالأيديولوجية السلفية الجهادية، التي وَضَع مبادئها منظرو التيار الجهادي في أفغانستان وأواخر الثمانينات من القرن الماضي أمثال (سيد إمام) في كتابه (العمدة في إعداد العدة) و (أيمن الظواهري) في كتابه (الحصاد المر) هذه الأيديولوجيا كان لها رواج كبير في بعض الدول العربية مثل: (المملكة العربية السعودية واليمن والعراق) هذا و تستند الأيديولوجية السلفية إلى ثلاثة مقومات أساسية أولها: أنّ القتال واجبٌ دينيٌ وليس فقط ضرورة سياسية، وثانيها: أولوية قتال العدو القريب مقدم على قتال العدو البعيد، وثالثها: عدم التفريق بين التيار العلماني والتيار الإسلامي الذي يؤمن بالديمقراطية وتوابعها، أمّا العامل الآخر فهو العامل المؤسّساتي والذي يرتبط باستغلال هشاشة الدولة وأجهزتها وضعف قدرتها على مراقبة مجاله، والعامل الأخير هو العامل الأيديولوجي، والذي يستهدف الدول الضعيفة ذات البنية الهشة لينشط فيها وينمو ويتمدد، كما حدث في السودان ما بين سنوات (1991م و1996م) حيثُ انهارت الدولة في السودان مما شجع أسامة بن لادن على إيجاد موطئ قدم فيها وجعل من الخرطوم مركزاً لنشاطاته، كما استغل التنظيم الصعوبات التي واجهتها السلطات اليمنية في ضبط أمنها ليعمل على تأسيس تنظيم القاعدة في بلاد العرب(383).

وبعد إسقاط نظام صدام حسين في أبريل/ نيسان 2003م وانهايار بُنية الدولة في العراق شجّع ذلك تنظيم القاعدة على إعادة بناء هياكله وتغلغله في العراق، حيثُ أصبح لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين سيطرة ونفوذ كبير، وحسب ما صرحت به المخابرات الأميركية بأن القاعدة أصبحت قادرة على توظيف عناصرها الذين تمرسوا على الحرب في العراق لتنفيذ هجمات داخل الولايات المتحدة، وعلقت (تاونسند) مستشارة الأمن الداخلي للرئيس الأميركي على ذلك بأن التهديد واضح والإدارة الأميركية تأخذه على محمل الجد، بمعنى أنّ العراق لم يعد مكان لنشاط القاعدة فقط، بل أصبحت القاعدة تُنشئُ فيه معسكرات

(383) محمد ضريف، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، 2010:

تدريبية لتكوين مقاتليها لإعادة توزيعهم في الخارج، وفي شمال أفريقيا تحوّل وجود القاعدة من خلايا منفصلة تتحرك بمبادرات ذاتية إلى تنظيم قوي البنية بعد انضمام الجماعة السلفية له، كل ذلك يدل على حدوث نقلة نوعية في التوسع التنظيمي للقاعدة⁽³⁸⁴⁾.

أمّا بما يخص العامل التنظيمي فيمكن في وجود جماعات مسلحة تدفعها ظروف معينة إلى مبايعة تنظيم القاعدة الذي عمل على توسيع انتشاره الجغرافي وزيادة الخدمات التي يقدمها، هذا وقد قررت بعض هذه التنظيمات في ظل سياقات معينة الانضمام لتنظيم القاعدة ومبايعة زعيمه أسامة بن لادن، وهو ما يظهر في حالتي أبي مصعب الزرقاوي في العراق وأبي مصعب عبد الودود في الجزائر، فأحمد الخلايلة الملقب بأبي مصعب الزرقاوي لم يكن عضواً في تنظيم القاعدة خلال إقامته في أفغانستان بين الأعوام (1999م-2001م) وعندما ذهب إلى العراق سنة 2002م كان حينها جزءاً من جماعة أنصار الإسلام في كردستان، وعندما هاجمت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها العراق سنة 2003م بدأ الزرقاوي بإنشاء تنظيم خاص به وهو جماعة التوحيد والجهاد والتي كان لها تواجدتها وفاعليتها من ناحية بث الرعب، مما شجع ابن لادن على التعبير عن رغبته بانضمام جماعة التوحيد والجهاد إلى القاعدة خاصة أنّ الأيديولوجيا مشتركة والأهداف واحدة، فوافق أبو مصعب الزرقاوي وانضمت جماعته إلى القاعدة بتاريخ 17 أكتوبر/ تشرين 2004م وبايعت أسامة بن لادن، ونتيجة لذلك تحوّلت جماعة التوحيد والجهاد إلى تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين³⁸⁵.

وبعد انتهاء الحرب الأفغانية السوفيتية وخروج الأفغان العرب من باكستان وأفغانستان واستقرار معظمهم في السودان، تابع أسامة بن لادن يراقب ما يدور في الجزائر، وبتصاله مع بعض قيادات الجماعة الإسلامية المسلحة التي استنكرت الممارسات التي يقوم بها أمير

⁽³⁸⁴⁾ تقرير أميركي يحذر من تنامي تهديد القاعدة: الجزيرة: وكالات، 2007، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3amzr2C>

³⁸⁵ محمد عبد العاطي، ملخص ملف القاعدة: قراءة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص 60-63، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3FvdMDL>

الجماعة (عنتر زوابري) من مذابح وتكفير للشعب الجزائري، حينها اقترح ابن لادن على قيادات داخل الجماعة الإسلامية المسلحة بالانشقاق عن الجماعة وتأسيس تنظيم جديد يقوم بتصحيح صورة العمل الجهادي الذي أساء إليها (الزوابري) فتأسست الجماعة السلفية للدعوة والقتال في أغسطس/ آب من العام 1998م وأعلنت براءتها مما تمارسه الجماعة الإسلامية المسلحة من مذابح وتخريب، وفيما بعد تم تغيير اسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال حيث أصبح اسمها (تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي) وذلك في يناير/ كانون الثاني من العام 2007م، وبذلك أصبح للقاعدة مرتكزاً داخل منطقة المغرب العربي ونجحت في التحول من تنظيم محلي إلى تنظيم ذي انتشار جغرافي واسع على نحو دقيق ومُحكم يسيطر على أهم مداخل العالم العربي⁽³⁸⁶⁾.

ثانياً: ماهية الانتشار الجغرافي: حيث تُبرز محددات الانتشار الجغرافي لتنظيم قاعدة الجهاد ماهية هذا الانتشار الذي تحكمه ثلاثة أبعاد أساسية، أولها: بُعد مجالي، وثانيها: بُعد إجرائي، وثالثها: بُعد سياسي، فالبُعد المجالي يتمحور حول الانتقال من القطرية إلى الإقليمية، وذلك من خلال تحويل التنظيمات المسلحة التي يتحالف معها تنظيم القاعدة من تنظيمات قطرية إلى تنظيمات أوسع مجالاً لتشمل نشاطاتها الدول المجاورة، وهذا ما تم تكريسه في تجربة الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تحولت إلى تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي كما أسلفنا، ولم تكن تابعة لتنظيم القاعدة تنظيمياً، كما أنه وفي دول مغربية أخرى التحقت مجموعات بالقاعدة كالجماعة المغربية المقاتلة، والجماعة الليبية المقاتلة، والجماعة التونسية المقاتلة، كما امتدت القاعدة عبر مناصريها والملتحقين بركبها إلى دول أخرى مثل: (الأردن ولبنان والعراق وسوريا والصومال ومصر) وغيرها من الدول، فلطالما استغلت القاعدة الأيديولوجيا بهدف جمع شتات السلفيين الجهاديين وتوحيدهم تحت إطار أيديولوجي واحد⁽³⁸⁷⁾.

⁽³⁸⁶⁾ محمد عبد العاطي مرجع سابق، ص 64-65،

⁽³⁸⁷⁾ المرجع نفسه .

أما البُعد الإجرائي فيتمثل في استقطاب المقاتلين المغاربة الجدد بالتنسيق بين تنظيم القاعدة وبين الجماعات المقاتلة في كل من تونس وليبيا والمغرب، فبعض المقاتلين يتم استقطابهم وتجنيدهم وتدريبهم على طريقة صنع المتفجرات والأحزمة الناسفة وتفخيخ السيارات، والبعض الآخر يُرسلون فقط لتنفيذ عمليات انتحارية، ويتم تسهيل السفر لهم عبر خلايا معينة إلى البلدان المجاورة للعراق من خلال ردهم بجوازات سفر مزورة. أما البُعد السياسي فيعبر عن طبيعة الالتحاق بالتنظيم بين الاختيار والاضطرار، فتنظيم القاعدة يعمل من وقت لآخر إلى الإعلان عن انضمام بعض التنظيمات المسلحة له ومبايعته (ابن لادن) كإعلان (أيمن الظواهري) للتدليل على انتشاره الجغرافي الواسع وتأكيد تنامي قوته⁽³⁸⁸⁾.

نلاحظ أنه في العقد الأول من الألفية الثالثة حقق التنظيم انتشاراً جغرافياً واسعاً، حيث اكتسبت أيديولوجيته ميزة جديدة بحيث أصبحت عابرة لحدود الدول، وتعددت فروعه وخلاياه والتنظيمات والعناصر المرتبطة به والمناصرة له في دول عديدة من العالم، كما تجاوزت العمليات التي نفذها التنظيم المستوى المحلي وتوسعت إلى أن شملت دول وقارات على المستوى العالمي، مثل: (آسيا وإفريقيا، وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية) أما في المنطقة العربية فإن فروع تنظيم القاعدة وخلاياه موجودة في كل من المشرق العربي ومنطقة الخليج والجزيرة العربية والمغرب العربي كذلك، واستطاع التنظيم بأن يلقي بظلاله على مستوى السياسات العالمية وأصبح هدفاً محورياً لاستراتيجية الحرب على الإرهاب بوصفه منظمة إرهابية عابرة للحدود، وصُنّف بأنه أحد المصادر الرئيسية للخطر في العالم، وذلك بسبب الانتشار الجغرافي وتمدد دوره على الصعيد العالمي، فقد أصبح حاضراً على مستوى السياسات العالمية، حيث يُصنف ضمن قائمة الفاعلين الدوليين غير الرسميين (Non-State Actors) وذلك بالنظر إليه كمنظمة إرهابية عابرة للحدود وخاصة بعد الهجوم الذي شنّه التنظيم في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م على برج التجارة العالمي، وسدّد

(388) محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص 61-65.

للولايات المتحدة الأمريكية ضربة على المستوى الاقتصادي والمستوى العسكري وذلك حسب الادعاء الأمريكي⁽³⁸⁹⁾.

كما نلاحظ أيضاً أنه على الرغم من اختلاف مشارب التنظيم وخلاياه العاملة في الدول المختلفة سواء ظروف التكوين أو الأهداف أو الأساليب والطرق، إلا أن كل فروع التنظيم تنطلق من أيديولوجية واحدة وهي أول مجموعة جهادية متعددة الجنسيات في القرن الحادي والعشرين، وأن تمدد التنظيم وانتشاره جغرافياً هي نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتداخلة إقليمياً ودولياً، وقد لعبت الأيديولوجية الراديكالية ذات المنطلقات الدينية لتنظيم القاعدة دوراً كبيراً في انتشار التنظيم جغرافياً، إضافة إلى الأزمات البنوية الداخلية التي يعاني منها العالم العربي والإسلامي، والبعض الآخر له علاقة بعوامل إقليمية ودولية منها سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب تجاه العرب والمسلمين، والتي خلقت بيئة ملائمة لصعود وتنامي التنظيمات الإسلامية الراديكالية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة، فأيديولوجية القاعدة الراديكالية⁽³⁹⁰⁾ التي يطرحها التنظيم وخطابه السياسي والإعلامي التعبوي، وبُنيته الجغرافية، واستراتيجياته الحركية، اجتمعت كلها لتعزز من فرص استمراره وتناميه وانتشاره جغرافياً، خاصة بعد ثورة الاتصالات والمعلومات الراهنة، حيث لعب تنظيم القاعدة دوراً بارزاً في تغذية التطرف وزيادة حدته في العالم العربي.

الفرع الخامس: الغنف كحالة صراع إقليمية ودولية (الدولة الإسلامية في العراق والشام - داعش)

شكّلت بداية القرن الحادي والعشرين مرحلة مهمّة من تاريخ المنطقة العربية والعالم، فعلى الصعيد الإقليمي شهدت المنطقة عدّة تغيّرات ومنها، أولاً: احتلال العراق والإخلال

⁽³⁸⁹⁾ September 11 Attacks, op. cit.

<https://www.history.com/topics/21st-century/9-11-attacks>

³⁹⁰ تُعرّف كلمة الراديكالية في معجم المعاني على أنها إحدى الاتجاهات السياسيّة التي تسعى إلى الإصلاح الجذريّ والتام في المجتمع، ويقوم هذا الإصلاح على أساس إطلاق الحريات العامّة، سواء في الاقتصاد أم الحرية الفكرية، وتعود كلمة راديكالية إلى أصول يونانية، واصطلاحاً تعني: نهج تتبّعه الحركات السياسيّة والأحزاب لإحداث تغيير جذريّ وشامل، وحديثاً أصبحت ترتبط بالجماعات المتطرفة، والمتشددة في مبادئها.

بميزان القوى الإقليمي، ثانياً: فشل الدولة العربية القطرية سواء في إحداث الاندماج والوحدة أو في التنمية والحداثة، وتراكت معها مجموعة من الإشكاليات التي أصبحت صفة لصيقة بمعظم الدول العربية كالبطالة، وضعف الميزانيات، وغياب الشراكة السياسية، ثالثاً: التحول في مفهوم العدو المركزي والذي تمثل في انزياح الدول العربية من اعتبارها للاحتلال الإسرائيلي عدو مركزي إلى بناء شراكات سلام معه⁽³⁹¹⁾ هنا أصبحت الدول تبحث عن عدو مركزي لها.

أمّا على المستوى العالمي فقد أحدثت العولمة تغييرات مهمة ألقت بظلالها على منطقتنا العربية ومن أبرزها: سهولة الاتصال والتواصل، ومحاولة الدول الكبرى إعادة هيكلة المنطقة بما يتماشى وطبيعة الأسواق الجديدة الباحثة عن أسواق مستهلكة لمنتجاتها التكنولوجية والغذائية والعسكرية وما إلى ذلك من مصالح، جميع هذه المتغيرات أنتجت ظاهرة جديدة من التطرف في العالم العربي والتي عُرفت باسم تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والتي جاءت كردّة فعل نتيجة لإقصاء السنة من الحكم في العراق واستبعادهم عن كل مؤسسات الدولة، وفي الوقت نفسه استفادت (داعش) من التغيرات الجديدة في العالم والإقليم، ولذلك أخذت الظاهرة بعدين أساسيين، الأول: المأسسة، ولذا سميت بالدولة الإسلامية، والثاني: وهو العالمية كاستجابة للعولمة، ولذا ضمت في صفوفها أفراداً من مختلف دول العالم، هذا الشكل هو ما أحدث تضارب في تفسيرات الظاهرة وذلك نتيجة لتعقيد التغيرات التي أنتجت الظاهرة⁽³⁹²⁾.

(داعش) هو تنظيم تكفيري، ليس بالتنظيم الكبير جداً ولكنه تنظيم عابر للحدود وذو قاعدة اجتماعية واسعة خاصة بين فئة الشباب، تكمن سر جاذبية في انسداد الأفق السياسي وتلاشي طموح التغيير وغياب أي بدائل أخرى في العالم العربي، ساعد هذا التنظيم في

⁽³⁹¹⁾ تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول عربية، بي بي سي نيوز، 2021، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.bbc.com/arabic/53811801>

⁽³⁹²⁾ حسنين توفيق إبراهيم، في تفسير تمدد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وانتشار فكره التكفيري، مجلة جامعة الفيوان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - مخبر تجديد مناهج البحث والبيداغوجيا في الإنسانيات، مجلد 1، 2017، 65-67.

السيطرة على ثلث مساحة سورية والعراق هشاشة بُنية الدولة العربية أكثر مما هو نتاج قوته كلاعب استراتيجي بالمنطقة والعالم، فالفوضى والفساد والاستبداد السياسي وعدم قدرة الدولة العربية على بناء هوية وطنية جامعة، وانهايار علاقة المجتمع بالدولة أعطت الفرصة القوية لداعش للنشأة والتطور وامتلاك القوة والأسلحة العسكرية، حيث تقوم استراتيجية (داعش) على توسيع المنطقة الجغرافية التي يسيطر عليها وتأسيس دولة الخلافة بديلاً للأنظمة السياسية المرتدة (كما يصفها)⁽³⁹³⁾.

وبنظرة تحليلية للأسباب الإقليمية الكامنة وراء ظهور (داعش) يظهر لنا أربعة أسباب هي: أولاً: أنّ (داعش) هي امتداد فكري وعملي لتنظيم القاعدة في العراق، والذي نشأ نتيجة الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003م، والذي دمر فيها مؤسسات الدولة وعمل على خلق الانقسامات الإثنية والعرقية في المجتمع بحيث تشكلت بيئة خصبة لظهور جماعات مثل: (داعش) والقاعدة، ثانياً: تفسخ النظام السياسي في العراق بعد سقوط (صدام حسين) وعدم قدرته على تبني سياسات تُكرس الوحدة الوطنية للبلاد، بل ساقط المجتمع نحو الإحباط الجماعي وتعميق وتوسيع الانقسام السني- الشيعي، ثالثاً: تدمير المؤسسات السياسية في سوريا وجر البلاد إلى حرب أهلية مما ساعد التنظيم على النمو والتمدد، والسبب الرابع: هو أنّ الربيع العربي عمل على جلب المزيد من الفوضى والفتان الذي أتاح للتنظيم حرية الانتقال إلى الدول المجاورة⁽³⁹⁴⁾.

ويُبرر قادة (داعش) سلوكه العنيف على لسان (أبي بكر ناجي) في كتابه (إدارة التوحش) حيث قال: أنّ السلفيين الجهاديين هم الطليعة المجهزة أفضل تجهيز لإرهاب المرتدين والكفرة وسيعملون على بعث الدين من جديد، ويضيف، علينا جلب كل الناس إلى المعركة وإسقاط الهيكل على الجميع حتى لو تم إبادة الأمة كلها، مبرراً موت ملايين الناس من أجل قضية عادلة بأنهم سيكونون شهداء، ويتحدث عن أنجع الطرق التي تستطيع إرهاب

⁽³⁹³⁾ فواز جرجس، داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2016، ص 16-

⁽³⁹⁴⁾ فواز جرجس، مرجع سابق، ص 20-21.

الناس وهي قطع الرؤوس والحرق، وينصح ناجي بمهاجمة السكان والبنية التحتية لإرهاب الناس وشل قدرتهم على المقاومة وإظهار مستوى أعلى من التوحش، أما (المهاجر) في كتابه (فقه الجهاد) فيرى أنّ استخدام قطع الرؤوس هي الطريقة المثلى لإرهاب العدو وهي الطريقة المفضلة لديه، ولشدة قناعته بهذا الأسلوب خصص له فصلاً كاملاً في كتابه موضحاً أنّ هذه الطريقة سوف تعمل على تقوية قلوب المسلمين وإرهاب الكفار المرتدين، كما يخصص فصلاً آخر للتفجيرات الانتحارية، مبيّناً أنّ قتل الشخص لنفسه في سبيل إعلاء كلمة دينه جائز شرعاً⁽³⁹⁵⁾.

لقد توفّر لداعش حاضنة اجتماعية تمحورت بين فقراء السنة في سوريا والعراق، فقد استمع هؤلاء بإصغاء إلى ما يُسوّق له (داعش) خاصة في المناطق الريفية النائية والمنكوبة والمهمشة على حساب المدن، الأمر الذي أفرز فراغاً في السّلطة الشرعية فاستغل (داعش) هذا الفراغ وشعور الناس بالظلم والتهميش وسوء التوزيع، والتي كان من أبرز أسبابها التحالف الغربي الأمريكي من جهة والحكومة العراقية ذات السيطرة الشيعية من جهة أخرى، ووجه (داعش) الغضب والتمرد السني لمصلحة مشروعه الأيديولوجي، ومما ساعده على التوسع والتمدد هو انهيار مؤسسات الدولة والانقسام المتزايد داخل المجتمع الذي ما انفك يتلف النسيج الاجتماعي طوال عقود من الزمن، حيث استغل (داعش) الفراغ السلطوي والفكري الناتج من فقدان الهوية الوطنية والأمن وعمل على ملئه، فصعود (داعش) يقف وراءه الإخفاقات المتراكمة للسلطوية العربية السياسية في مجالات الاقتصاد والسياسة والتنمية⁽³⁹⁶⁾.

استفاد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من المحتوى الجهادي لتنظيم القاعدة، كما استفاد من قواعد جماعة الإخوان على مستوى المحتوى التنظيمي وتفسيرات الخلافة، كما استقى عدة مبادئ من مؤلفات أخرى منتقاة، وعمل (داعش) على تأليف العديد من المناهج المخصصة لتعليم الصغار، وهي بالأصل مقتبسة من بعض الكتابات عمل على تطويرها

⁽³⁹⁵⁾ المرجع نفسه، ص 48-49.

⁽³⁹⁶⁾ المرجع نفسه، ص 185-190.

بعض العلماء المصريون، هذا وقد كشفت بعض المصادر عن أفكار وأدبيات تنظيم (داعش) التكفيرية التي تشجع على القتل واستباحة الدماء، هذه الأفكار يتم إقناع عناصر المقاتلين في (داعش) وكتيبة نسائه الخنساء وأطفاله، فتنظيم الدولة الإسلامية هو تنظيم هجين طبق الأيديولوجيا الإسلامية الراديكالية للقاعدة، وفي نفس الوقت عمل على تطبيق نموذج القيادة المركزي لحزب الله اللبناني، وبعض التكتيكات من بُنى الحوكمة المحلية لحركة طالبان الأفغانية، ومع تنوعها تستند استراتيجية (داعش) إلى (397) البراغماتية³⁹⁸.

إنّ جاذبية (داعش) لا تعتمد على الحاجة الاقتصادية للأفراد فقط بل للوصول إلى هدف أكبر وأسمى كالأحساس بالهوية والسلطة، فالتنظيم يُعطي لأفراده الفرصة كي يصبحوا متميزين بين ليلة وضحاها، بعد أن كانوا مهمشين في ظل أنظمة استبدادية يصبح لهم كيان وسطوة إن كانوا من العالم العربي أو خارجه. لقد استند تنظيم الدولة الإسلامية إلى فكر القاعدة لكن الأيديولوجيا ليست الغاية النهائية لـ(داعش) بل هي وسيلة للحصول على الثروات والسلطة، فتنظيم (داعش) لا يتبع مرجعاً إسلامياً محدداً، بل يرفض المذاهب السنية الأربعة ويُفسر الشريعة الإسلامية بالطرق التي تشرعن أفعاله وتبررها، وعليه، وكما تشير

(397) هدى الصالح، العربية نت تستعرض كتب ومراجع مقاتلي (داعش) العربية نت، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3iKvdqk>

³⁹⁸ إن لفظ كلمة براغماتية (Pragmatism) مشتق من أصول يونانية وتعني "عمل"، وتتخذ منها كلمتا: مزاولة وعملي، ويعدّ تشارلز بيريس أول من أدخل هذا اللفظ في الفلسفة سنة 1878م، من خلال مقاله الذي حمل عنوان "كيف نجعل أفكارنا واضحة"، وقد أشار فيه إلى أنّ عقائدنا هي في الواقع قواعد للسلوك والأداء، وكلّ ما نحتاجه لإنشاء معنى لفكرة ما هو أن نحدّد أيّ سلوك هو الأصلح لإنتاج هذا المعنى، وكي تكون الفكرة واضحة، فكلّ ما يجب أخذه بعين الاعتبار هو ما يترتب عليها من آثار ذات طابع عملي ومن الممكن تصوّرها، ومن أهم تعاريفها التي نجدّها في قاموس كولينز الإنجليزي هي كما يلي بانها التعامل مع المشكلات بطريقة عملية بدلاً من الاعتماد على مجرد مبادئ نظرية وهي عبارة عن سلوك أو سياسة تنظر إلى العواقب العملية المباشرة بدلاً من مجرد اتباع نظريات.

(لينا الخطيب) في مقالها (استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية) فإنه ينبغي النظر إلى أيديولوجيته على أنها بمثابة أداة للحصول على الشرعية والموارد⁽³⁹⁹⁾.

على المستوى العملي وما بين العامين (2014م و2017م) نَزح ستة ملايين مواطن عراقي وذلك على إثر مواجهة الحكومة لداعش في العراق⁽⁴⁰⁰⁾ وتعددت الأساليب والطرق التي مارسها (داعش) فقد ارتكب أفراده العديد من أعمال العنف على نطاق شامل، بما في ذلك القتل بالتفجيرات الانتحارية والعبوات الناسفة وعمليات الإعدام بما فيها قطع الرؤوس والحرق في الساحات العامة، كما خططوا ونفذوا عمليات الخطف والاعتصاب، والزواج القسري، والعنف الجنسي لمختلف الخلفيات الدينية والعرقية، فلم يفرقوا بين شيعة وسنة وأكراد ومسيحيين أو جماعات دينية وعرقية أخرى، فطالتهم جميعهم ممارسات (داعش) كما جَند (داعش) الأطفال وعمل على تدمير البنية التحتية ومواقع التراث الثقافي، ومن المذابح التي ارتكبها (داعش) مذبحه (قاعدة سبايكر) التي ذهب ضحيتها ما يصل إلى (1400) من المجندين⁽⁴⁰¹⁾. جدير بالذكر أنه وفي عام واحد في مدينة الموصل العراقية وهو العام 2017م بلغ عدد القتلى 9,000 - 11,000 قتل جراء الإرهاب الذي مارسه (داعش)⁽⁴⁰²⁾.

كما أعلن تنظيم (داعش) بتاريخ 17 تموز 2015م مسؤوليته عن تفجير شاحنة أدّى التفجير إلى مقتل (115) شخصاً في سوق مزدحمة في محافظة (ديالى) وكان غالبية الضحايا من الشيعة الذين تجمعوا للاحتفال بنهاية شهر رمضان⁽⁴⁰³⁾ أمّا في سوريا فقد قتل

⁽³⁹⁹⁾ لينا الخطيب، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدد، بيروت، 2015، ص 7-22.

⁽⁴⁰⁰⁾ الأمم المتحدة: حقوق الإنسان، النازحون داخليا في العراق: بين مطرقة الحرمان من الحقوق وسندان العودة المحفوفة بالمخاطر، 27 شباط/فبراير 2020، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://news.un.org/ar/story/2020/02/10500911>

⁽⁴⁰¹⁾ العراق يحكم بإعدام 40 مدانا بارتكاب مذبحه قاعدة "سبايكر"، بي بي سي نيوز، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/02/160218_iraq_is_death_camp_speicher

⁽⁴⁰²⁾ Monica Pinna, Mosul and its people rise from the ruins, Euro news, 2018, Retrieved from:

<https://www.euronews.com/2018/07/26/mosul-and-its-people-rise-from-the-ruins>

⁽⁴⁰³⁾ التقرير العالمي للعام 2016، أحداث العراق عام، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/285704>

(داعش) (5004 رجلاً و952 طفلاً و584 امرأة) منذ الإعلان عن تأسيس (داعش) في سوريا حتى تشرين ثاني 2019م⁽⁴⁰⁴⁾ وبموازاة ذلك ارتكب أعضاء الفرع المصري لتنظيم الدولة الإسلامية هجمات عمياء استخدمت فيها العبوات الناسفة في مناطق مزدحمة بالسكان أسفرت عن مقتل مئات المدنيين مثل الاعتداء على مسجد الروضة في تشرين الثاني/نوفمبر 2017م في شمال سيناء والذي أوقع أكثر من (300) قتيل، ولم تتبنَّ أي جهة المسؤولية عن هذا الاعتداء⁽⁴⁰⁵⁾.

ويبين الجدول التالي أعداد القتلى في العراق بين عام (2008م- 2010م) علماً أنه ليس كل العمليات من فعل الدولة الإسلامية في العراق وأفغانستان وباكستان.

القتلى بالهجمات الإرهابية، في العراق وأفغانستان وباكستان

جدول 1

السنة	العراق	أفغانستان	باكستان
2008م	5,013	1,997	2,293
2009 م	3,654	2,778	2,293
2010م	3,364	3,202	2,150

Source: Shatz, Howard J. and Erin-Elizabeth Johnson, The Islamic State We Knew: Insights Before the Resurgence and Their Implications. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2015.

⁽⁴⁰⁴⁾ الشبكة السورية لحقوق الإنسان، مقارنة بين حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد تنظيم داعش والقوات الروسية منذ الإعلان عن تأسيس التنظيم في سوريا وبدء التدخل العسكري للقوات الروسية حتى تشرين الأول 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://sn4hr.org/arabic/2019/10/29/11679/>

⁽⁴⁰⁵⁾ Leave Sinai ,If You Are Afraid for Your Lives, Egyptian Security Forces and ISIS-Affiliate Abuses in North Sinai, Human rights watch, 2019,

من جهته يحاول الجيش المصري جاهداً القضاء على تنظيم ولاية سيناء التابع للدولة الإسلامية في شبه جزيرة سيناء، حيث يعتمد الجيش على الأسلحة الثقيلة والتي يؤدي إلى ارتفاع عدد الضحايا وتأجج مشاعر العداة للحكومة، فقد بلغت عمليات الإعدام خارج نطاق القانون في سيناء (1234) عملية من أصل (1384) عملية في مختلف أنحاء مصر وذلك بحسب (مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب) وذلك منذ انطلاقة عملية (حق الشهيد) الواسعة النطاق لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر 2015م، كما أشار الجيش المصري إلى مصرع (2529) مقاتلاً والقبض على (2481) آخرين اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2016م. بيد أن أجهزة الاستخبارات الخارجية ومنها وكالة الاستخبارات المركزية (السي آي إيه) وجيش الدفاع الإسرائيلي أشارت في تقديرات نُشرت في منتصف العام 2016م، إلى أن عدد الأفراد المقاتلين في تنظيم ولاية سيناء ربما يصل إلى ألف مقاتل (ويدور جدل واسع حول الجذور الفكرية لعنف وصدامية تنظيم الدولة الإسلامية، فبعض المحللين يقول أن هذه الجذور تمتد إلى الأجيال الأولى من المسلمين)⁽⁴⁰⁶⁾.

ويقرر آخرون بأن صعود التنظيم ووحشيته يرجع إلى غزو العراق في العام 2003م، ودور إيران الكبير في دعم الميليشيات الشيعية في المنطقة العربية، ويعتبر آخرون أن الإسلام السياسي هو الحاضنة لتعصب تنظيم الدولة الإسلامية⁽⁴⁰⁷⁾ في حين يصفه البعض بأنه مجرد كيان تحركت طائفته الانتهازية التي تتميزها القوى السياسية الإقليمية والدولية⁽⁴⁰⁸⁾.

⁽⁴⁰⁶⁾ Alastair Crooke, You Can't Understand ISIS If You Don't Know the History of Wahhabism in Saudi Arabia, *Huffington Post*, August 27, 2014, Retrieved from:

http://www.huffingtonpost.com/alastair-crooke/isis-wahhabism-saudi-arabia_b_5717157.html

⁽⁴⁰⁷⁾ Nasim Ahmed, To Defeat ISIS We Need to Stop Shooting in the Dark and Understand Political Islam, *Middle East Monitor*, October 8, 2014, Retrieved from:

<https://www.middleeastmonitor.com/articles/middle-east/14552-to-defeat-isis-we-need-to-stop-shooting-in-the-dark-and-understand-political-islam>.

⁽⁴⁰⁸⁾ William Dalrymple, The ISIS Demand for a Caliphate Is About Power, Not Religion, *Guardian*, July 13, 2014, Retrieved from: <https://2u.pw/bK11a>

يطرح تنظيم الدولة الإسلامية نفسه كمثل حقيقي للإسلام كما كان المسلمون الأوائل والمعروفين باسم السلفية، ويعمل التنظيم على تنمية واستغلال الانقسامات الطائفية الموجودة في العالم العربي، ويعمل أيضاً على تسخير الكراهية الطائفية والمفاهيم الدينية لتجنيد أعضاء جدد وتبرير أفعاله، وزيادة التعاطف معه وتهميش القوى التي تنبذته وتقصيه، كما يستخدم التنظيم كتب ومؤلفات رجال الدين لتبرير تكفير (المملكة العربية السعودية) والحكام المسلمين في العالم العربي، والتشجيع على رفض المؤسسات والقوى الشعبية والرسمية، كما يبزر العلماء المؤيدون لـ(داعش) العنف الذي يمارسه تنظيم الدولة الإسلامية ضد المسلمين وغيرهم على حد سواء، كما يسوق التنظيم قصصاً ترجع إلى بداية العهد الإسلامي- في الغالب من الفترة المعروفة باسم حروب الردة التي أعقبت وفاة النبي مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لتبرير ممارساته الوحشية أمام المجندين الجدد وهناك قائمة مؤلفة من (196) من المواد المكتوبة والسمعية والبصرية يقوم التنظيم بتوزيعها على أعضائه، حيث روى (خالد الراشد) وهو داعية إسلامي سعودي وأحد أتباع الفكر السلفي في إحدى خطبه قصة قطع رأس (خالد بن سفيان الهذلي) في القرن السابع الميلادي قائلاً: "طلب النبي مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متطوعاً لقتل الهذلي بسبب تنظيمه هجمات ضد المسلمين، فتطوع عبد الله بن أنيس وقتل الهذلي وثم قطع رأسه، وعندما عاد بالرأس المقطوعة، وفقاً للراشد، أثنى عليه النبي مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكافأه"، مع أن هذه الرواية غير ثابتة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلا أن أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية يروونها بصورة متكررة⁽⁴⁰⁹⁾.

على الجهة الأخرى ذهبت العديد من الحركات الإسلامية التي سبقت (داعش) من مرحلة ما بعد الاستعمار إلى مرحلة الحداثة بوصف نفسها بأنها سلفية، خاصة الشق الرسمي من الإسلام والذي تبنته المملكة العربية السعودية والمعروف باسم الوهابية، والتي أسسها (محمد بن عبد الوهاب) وهو رجل دين عاش في القرن الثامن عشر وساعد في تأسيس الدولة السعودية الأولى التي أقامها محمد بن سعود آنذاك، فالوهابية هي الإرث

⁽⁴⁰⁹⁾ ابن كثير (701-774) هـ، مقتل خالد بن سفيان الهذلي، البداية والنهاية/الجزء الرابع/بيت الأفكار الدولية، 2004.

الفكري لعالم الدين الإسلامي الذي عاش في القرن الثالث عشر (تقي الدين بن تيمية) والمذهب الحنبلي، كما فسرها وطبقها ابن عبد الوهاب ومن خلفه، حيثُ تتميز الوهابية بالتقليدية والحرفية الشديدة، فهي ترفض المفاهيم الخاصة بعلم الكلام مثل علم المقاصد والذي يمثل روح الشريعة، على عكس العديد من المذاهب الإسلامية الأخرى التي تتمسك بهذا المبدأ وغيره من المبادئ كالفلسفة الإسلامية والصوفية والتي تمثل الروحانية الإسلامية، ودراسة المقاصد الدينية في القرآن والحديث والمجاز والاستعارة⁽⁴¹⁰⁾.

كما يبرز لدى الوهابيين مفهوم البدعة، ويستخدمونه لتحريم ممارسات دينية جديدة لم ينص عليها الدين ووصف العديد من الممارسات الصوفية والشيوعية التي يعتبرونها شركاً، وتكمن خطورة هذا الأمر في وصف مُسلم بأنه مرتد لممارسته بدعة، فالطواف حول القبور، أو ذبح الأضاحي باسم الولي أمرٌ يؤدي تلقائياً إلى تكفير المسلم وخروجه من الملة لممارسته بدعاً محرمة، ولكن السؤال الذي يبرز هنا: من يُحدد أنّ هذه بدعة أم أنها غير ذلك؟ فالوهابيون يطلقون تُهمة البدعة على العديد من الممارسات مستندين إلى رأي ابن تيمية المتشدد، علماً أنّ المسلمين الآخرين يعتبرونها جائزة⁽⁴¹¹⁾.

وجدير بالذكر أنّه عند مقارنة (داعش) بالتنظيمات الأخرى مثل القاعدة نجد أنّ هناك اختلافاً بينهما على المستوى الفكري، فتتظيم (داعش) يعتمد بصورة كبيرة على الأدب الجهادي الذي انتهجه تنظيم القاعدة، ويفتقر تنظيم (داعش) إلى الموارد الدينية مثل الدعاة الملتزمين داخل وخارج المناطق التي يبسط سيطرته عليها، وهذا ما يبرر طائفية الشديدة، ففي رسالة نشرتها وزارة الخارجية الأميركية، حثّ الزرقاوي ابن لادن على التركيز على

⁽⁴¹⁰⁾ جوناثان براون، السلفيون والصوفيون في مصر، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011، أنظر الموقع الإلكتروني:

http://carnegieendowment.org/files/salafis_sufis_arabic.pdf

⁽⁴¹¹⁾ Ali Jumuah, Wasila, Circumambulating Graves and Accusing Others of Shirk and Kufr, trans. Mahdi Lock, Marifah, Retrieved from:

http://www.marifah.net/articles/Al-Watan_Ali%20Jumuah.pdf

الشيعة، إذ كتب قائلاً: "فإن وافقتمونا عليه ويعني استهداف الشيعة، فنحن لكم جند مُحضرون وإن بدا لكم غير ذلك، فنحن أخوة، ولا يفسد الخلاف للودّ قضية"⁽⁴¹²⁾.

ويبرز تشدد (داعش) من خلال اعتبار أنّ المسلم يصبح كافراً إذا لم يُجاهر بكفر شخص آخر تبين أنّه كافر، فقد وصف التنظيم الظواهري -زعيم القاعدة- بأنه كافر بسبب تعاطفه مع الرئيس المصري المخلوع (محمد مرسي) وموافقته على الديمقراطية، كما أعلن (داعش) بأن أعضاء جبهة النصرة مرتدون لأنهم يقاتلون إلى جانب جماعات تدعمها جهات خارجية، كما يعتبر تنظيم الدولة الإسلامية علماء الدين الموالين للحكام سبباً رئيساً في استمرار وجود الحكومات المستبدّة وغير الشرعية في العالم الإسلامي، إضافة إلى اتهامهم بأنهم بتعليمهم الدين للعامة يديمون الهيمنة الغربية على المسلمين⁽⁴¹³⁾.

كما يصف (داعش) المسلمين الذين يُنتخبون كنواب في البرلمان طوعاً بالكفار، وأنّ المسلم الذي يُقسم يمين الولاء للدستور مرتدّ، حتى لو كان مرغماً على ذلك، والمسلمين الذين يعترضون على الدستور عبر الوسائل الديمقراطية آثمين، كما أنّ عوام المسلمين الذين يجهلون أنّ مثل هذه الممارسات هي ممارسات غير شرعية لا تنطبق عليهم قاعدة (العذر بالجهل)⁽⁴¹⁴⁾.

وعن علاقة تنظيم الدولة مع القاعدة يمكن ملاحظة الفارق الأيديولوجي بينهما من خلال ممارسات (داعش) تجاه الزعماء ورجال الدين، حيثُ تتميز أيديولوجيا (داعش)

⁽⁴¹²⁾ Emily Hunt, Abu Musab al-Zarqawi, Zarqawi Letter, U.S. Department of State Archive, 2004, Retrieved from:

<http://2001-2009.state.gov/p/nea/rls/31694.htm>

⁽⁴¹³⁾ حسن حسن، طائفية تنظيم الدولة الإسلامية: الجذور الأيديولوجية والسياق السياسي، معهد كارنيغي للشرق الأوسط، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://carnegie-mec.org/2016/06/13/ar-pub-63756>

⁽⁴¹⁴⁾ عبد المنعم مصطفى حليلة، العذر بالجهل وقيام الحجة، 2001، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/17/17488A27B532E80EF72B04925C660B75_b11.pdf

بالجمود حتى في الميدان الجهادي المعروف بالتشدد مما يخلق ثقافة تكفيرية داخل التيار التكفيري، هذا وقد نأى تنظيم القاعدة بنفسه رسمياً عن الدولة الإسلامية في شباط/فبراير 2014م، فقد فشل تنظيم الدولة الإسلامية على المستوى الخارجي وبعيداً عن الأراضي التي يسيطر عليها في كسب تأييد أي من منظري التيار الجهادي المعترين على الساحة الإسلامية، باستثناء عدد قليل منهم، فقد وجه معظم منظري التيار الجهادي الانتقاد الشديد لأعمال العنف العشوائية التي يرتكبها التنظيم ونزعت الطائفية، وفي هذا الخصوص قال أبو محمد المقدسي -معلم الزرقاوي السابق- عن التنظيم بأنه منحرف، ورفض سلوك التنظيم فيما يتعلق بعمليات قطع الرؤوس العلنية وحرق الأفراد⁽⁴¹⁵⁾.

أما تنظيم القاعدة فإنه ما زال في حالة توافق ونقاش مستمر مع رجال الدين المسلمين، ففي مقابلة عبر الفيديو نُشرت على الإنترنت في تشرين الأول/أكتوبر 2013م، قال: (سامي العريدي) المسؤول الشرعي العام في جبهة النصر المرتبطة بتنظيم القاعدة: "إن تنظيم القاعدة يتمسك بالمذاهب الفقهية الأربعة، وهو أكثر توافقاً مع رجال الدين من تنظيم الدولة الإسلامية، وغالباً ما يناقشهم"⁽⁴¹⁶⁾. وقد وصف الصحافي اليمني (عبد الإله شائع) تنظيم (داعش) قائلاً: "الدولة الإسلامية (داعش) كتبها سيد قطب، ودرّسها عبد الله عزام وعولمها أسامة بن لادن، ونقلها إلى الواقع الزرقاوي ونفذها البغداديان أبو عمر وأبو بكر"⁽⁴¹⁷⁾.

⁽⁴¹⁵⁾ Shiv Malik, Ali Younes, Spencer Ackerman, and Mustafa Khalili, The Race to Save Peter Kassig, Guardian, 2014, Retrieved from:

<http://www.theguardian.com/news/2014/dec/18/-sp-the-race-to-save-peter-kassig>

⁽⁴¹⁶⁾ مؤسسة المنارة البيضاء للإنتاج الإعلامي (منهجنا وعقيدتنا): مقابلة مع الدكتور سامي العريدي، شريط فيديو على موقع archive.org، المدة: 29:45 دقيقة، نُشر بواسطة أبو قدامة المهاجر، 21 تشرين الأول/أكتوبر، 2013، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://archive.org/details/Moqabla>

⁽⁴¹⁷⁾ عبد الإله حيدر شائع، حقائق في تغريدات عن دولة الخلافة الإسلامية واختلاف القاعدة، مدونة عبد الإله حيدر شائع، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://abdulela.wordpress.com>

فداعش مجموعة جهادية هجينة لها هدف مُعلن يتمثل في إقامة خلافة باقية مُتمددة، واستراتيجية التنظيم للحفاظ على كيانه ونموه المستمر تتضمن عناصر عسكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية، مع عدم اعتماده على الأيديولوجيا فقط، بل يعتمد أيضاً على حيازة الأموال والموارد والقوة، ولذلك فإن إقامة الخلافة في العراق وسورية ليست النهاية وإنما البداية بالنسبة له، فالتنظيم يملك أهدافاً استراتيجية بعيدة المدى ويستند إلى شعار (باقية وتتمدد) في إشارة إلى عدم اكتفائه بالتوسع الجغرافي وإنما يهدف إلى توسيع النفوذ العالمي ليبقى مشروعاً ويستمر، وما تميز به هذا التنظيم عن باقي التنظيمات الجهادية هو أنه استند إلى البراغماتية، بالإضافة إلى أنه دمج ما هو عسكري بما هو إعلامي وسياسي واجتماعي، ففي العام 2014م سيطر على محافظة الرقة الشمالية والتي تُعتبر من المحافظات الغنية بالموارد فأصبح التنظيم مكتفياً ذاتياً من خلال بيع النفط والقمح والمياه وفرض الضرائب على السكان المحليين واحتجاز رهائن أجانب وطلب الفدية مقابل إطلاق سراحهم⁽⁴¹⁸⁾.

لقد طرح (داعش) نفسه كمدافع عن السنّة وذلك بعد ما صرّحت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها أمّدت الجيش العراقي بالعتاد والأسلحة لمحاربة (داعش) ترافق ذلك مع دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية لمليشيات شيعية في العراق لمقاتلة الدولة الإسلامية، ولكن على أرض الواقع عمل التنظيم على ممارسة الإذلال والتمييز ضد السنّة، بدعوى إعادة العالم إلى الصراط المستقيم من خلال محاربة المرتدّين الذين بايعوا الدولة الإسلامية ثم ارتدوا عن ذلك، إضافة إلى محاربة الكفار بما في ذلك المسيحيين والرافضة والأقليات الأخرى. وجدير بالذكر أنّ الكثير من أعضاء تنظيم (داعش) انضموا إلى هذا التنظيم لأسباب اقتصادية، ففي سورية، على سبيل المثال، ترك بعض مقاتلي الجيش السوري الحر مواقعهم التي كانت تُدرّ عليهم (60) دولاراً شهرياً للانضمام إلى جبهة النصر التي دفعت لهم (300) دولار شهرياً، ثم التحقوا فيما بعد بتنظيم الدولة الإسلامية الذي وقر لهم ميزات

⁽⁴¹⁸⁾ Michael Pizzi and Nuha Shabaan, ISIS Builds Power Base Unchecked, Takes Over al-Raqqa, Syria: Direct, 2013, Retrieved from:

<https://syriadirect.org/news/isis-builds-power-base-unchecked-takes-over-a-raqqa>

ورواتب أعلى. من وجهة النظر الدولية والإقليمية فإن تنظيم الدولة الإسلامية يُشكل تهديداً خطيراً للأمن الإقليمي والدولي، فالتحالف الذي أنشأته الولايات المتحدة ضد (داعش) لم يصل إلى نتائج كبيرة ولم يستطع القضاء على (داعش) فهذا التحالف مرتكز على النشاط العسكري وبشكل خاص على الغارات الجوية التي تستهدف المناطق الحضرية لتنظيم (داعش) مُهملاً مراكز القيادة التابعة له في الصحراء التي يدير من خلالها عملياته في مناطق مختلفة في العالم⁽⁴¹⁹⁾. يقودنا ذلك إلى السؤال المركزي التالي: هل الولايات المتحدة الأمريكية جادة في القضاء على (داعش) أم أنها تمارس معه نظرية الاحتواء⁽⁴²⁰⁾؟

برؤية تحليلية شاملة نرى أنه من غير المنطقي توجيه اللوم إلى أيديولوجيا معينة بأنها المسؤولة عن تطرف تنظيم الدولة الإسلامية، لأن تطرفه نتاج تهجين جرى بين السلفية العقائدية وبين تيارات إسلامية أخرى، فقد نصّب تنظيم الدولة الإسلامية نفسه ممثلاً عن الإسلام الحقيقي الذي اعتنقه السلف الأول من المسلمين، وهو يستند إلى تيار مترمّت من السلفية يُسمى (الوهابية) حيثُ يستند (داعش) على كتابات جهادية لمفكرين سعوديين يدعمون موقفه، مثل: (خالد الراشد وناصر الفهد وسليمان بن ناصر العلوان، وعمر بن أحمد الحازمي، وعلي بن خضر الخضير، وحمود بن عقلاء الشعيبي)⁽⁴²¹⁾.

⁽⁴¹⁹⁾ لينا الخطيب، استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدد، معهد كارنيغي للشرق الأوسط، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://carnegie-mec.org/2015/06/29/ar-pub-60542>

⁽⁴²⁰⁾ تعود هذه النظرية إلى المؤرخ والدبلوماسي الأمريكي جورج كينان ونظريته في الحرب الباردة في أواخر عقد الأربعينيات في عهد الرئيس هاري ترومان وتحديداً في العام 1947 في مقالته الشهيرة في مجلة الشؤون الدولية حول مصادر السلوك السوفياتي، وهي سياسة تقوم على استقطاب دول العالم حرصاً على عدم وقوعها تحت النفوذ الروسي آنذاك، وتصنف بالتالي وفق ذلك الفهم بوصفها سياسة دفاعية بخلاف سياسة أيزنهاور في ملء فراغ الشرق الأوسط ذات النزعة الهجومية الهادفة لبسط السيطرة على مناطق النفوذ الاستعماري الأوروبي في إفريقيا وآسيا حمايةً للمصالح الإمبريالية، والاحتواء فعل وقائي استباقي وإجراء متبع إزاء الدول المسالمة لئلا يخرج من بينها من يهدد مصالح أمريكا، وهو بالتالي فعل مضاد للتوسع الإقليمي بالقوة يهدف للتغلب على نفوذ الدول المارقة التي تتمتع بنظام شمولي يعطل بقية أنظمة الدولة.

⁽⁴²¹⁾ ياسر الحريري، علماء داعش أجمعوا على تكفير الشيعة وقتل كل مسلم يشارك في الأنظمة والجيش، صحيفة الديار، 2016،

أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3BtzzZX>

المبحث الثاني: موازين القوى وتجلياتها في العالم العربي

من الناحية النظرية وكما طرح (شومان Schumann) فإن توازن القوى بين الدول يصبح ميكانيكياً منظماً ومهماً يعمل على كبح طموحات الهيمنة⁽⁴²²⁾ ويرى (ولفرز Wolfers) أنّ مفهوم توازن القوى يمكن استخدامه لوصف النظام الدولي المعاصر، ويشير إلى تساوي نسبي في توزيع القوة بين خصمين، وإلاّ فإنّ العكس يكون الهيمنة أو السيطرة التامة على الطرف الآخر⁽⁴²³⁾ وفي أدبيات العلاقات الدولية هناك اتجاهٌ فكريٌّ آخر يرى أنّ تحقيق الاستقرار لا يتم بالضرورة من خلال التوازن، بل يمكن أن يتحقق أيضاً عبر الهيمنة ذاتها التي يحاول التوازن منعها، فالمفكر الفرنسي (ريمون آرون Raymond Aron) يرى أنّ السلام يمكن أن يتحقق في ثلاثة أشكال: التوازن، والهيمنة، والإمبراطورية⁽⁴²⁴⁾.

ولأهمية موضوع توازن القوى وتداعياته على الحالة العربية فسوف نناقش تفاعلات هذا التوازن على الصعيد الإقليمي والصعيد الدولي في الحقبة العثمانية وما تلاها، ونفحص مدى تأثيره واقترابه من حالة التطرف التي يتميز بها العالم العربي، فبعد الحرب العالمية الأولى وانهايار الدولة العثمانية وظهور الكيانات السياسية مكانها، تغير ميزان القوة في المنطقة الممتدة بين الخليج العربي ووادي النيل، فظهرت قوتان إقليميتان متداخلتان، كانت القوة الأولى في منطقة الخليج والتي تتمثل في إيران صاحبة طموحات الهيمنة، والتي تُعتبر طرفاً في ميزان القوى العربي الفارسي، أمّا القوة الثانية فظهرت في منطقة شرق المتوسط وتمثلت في العالم العربي وخاصة مصر وسوريا والعراق الذين كانوا يحصلون على الدعم

⁽⁴²²⁾ Frederick. L. Schumann, International Politics, The Destiny of the western state system; Maps by George D. Brodsky, 4TH ED. (New York: McGraw-Hill Book CO., 1948), P. 70.

⁽⁴²³⁾ Arnold Wolfers, Discord and Collaboration; Essays on International Politics (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1962, pp. 67-80.

⁽⁴²⁴⁾ Raymond Aron, Peace and War: A Theory of International Relations, Translated from the French by Richard Howard and Annette Baker Fox (Garden City, NY: Doubleday & Co., 1966), pp. 591-600.

والإمدادات من الاتحاد السوفييتي في حينه، ناهيك عن وجود إسرائيل في قلب العالم العربي بما تملكه من قوّة عسكرية واقتصادية لا يستهان بها، وهو ما مثّل أيضاً ميزان قوى (عربي-إسرائيلي).

ومن الدول العربية البارزة في المشرق العربي والتي تمتلك قوّة وحضوراً كبيرين على المستوى الإقليمي هي جمهورية العراق لما تتميز به من موقع جغرافي مركزي وما تملكه من ثروات طبيعية وقوى بشرية كبيرة، فضلاً عن تاريخ العراق وحضارته اللذين ساهما في تشكيل هوية وطنية غدّت طموحه الدائم لتأدية دور إقليمي مهم على امتداد القرن الماضي، لذا فقد أثرت هاتين القوتين على المستوى الإقليمي، وكان العراق دائماً هو الذي يصد الطموح الإيراني في السيطرة والتمدد غرباً باتجاه المتوسط في عهد الشاه، وفي عهد الجمهورية الإسلامية، وفي السنوات العشر التي أعقبت غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أخذ ميزان القوى الإقليمي يأخذ طابعاً طائفياً، فأيران التي تعتمد المذهب الشيعي بشكل رسمي على مستوى الدولة في جانب، وفي الجانب الآخر الدول العربية بما فيها دول الخليج والتي تعتمد المذهب السني بشكل رسمي، كما كان العراق لاعباً رئيسياً في ميزان القوى العربي الإسرائيلي، وشارك في كل الحروب ضد إسرائيل التي طالما اعتبرته العدو الخطير على أمنها ووجودها⁽⁴²⁵⁾.

إن ميزان القوى بين إيران والعالم العربي كان له تفرعاته، فالتوازن قائم بين إيران من جهة والعراق ودول الخليج من جهة أخرى، حيثُ حقق هذا الميزان استقراراً منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية 1918م حتى احتلال العراق بالعام 2003م، هذا التوازن عملت القوى العظمى -خاصة أمريكا- على المحافظة عليه من خلال التدخل العسكري بديلاً عن التواجد العسكري الدائم بالمنطقة كما حدث في حرب تحرير الكويت في العام 1991م⁽⁴²⁶⁾.

⁽⁴²⁵⁾ مروان قبلان، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص 1-2.

⁽⁴²⁶⁾ Marc Weller, The US, Iraq and the Use of Force in a Unipolar World, Survival: Global Politics and Strategy, 2000, p. 81-100.

لقد كان من النتائج الرئيسية لاحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2003م انهيار العراق، مما أدى إلى إزاحته كقوة إقليمية مركزية كان لها دورٌ كبيرٌ في الحفاظ على استقرار الوضع القائم والحفاظ على توازن القوى الإقليمية، مما أعطى الفرصة لإيران أن تعمل جاهدة لفرض هيمنة إقليمية من غرب أفغانستان حتى ساحل المتوسط عبر العراق، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الاستقرار والتوازن في القوى القائم منذ الحرب العالمية الأولى، وعلى الجهة الأخرى فإن ميزان القوى العربي الإسرائيلي اختل بصورة واضحة بعد انتصار إسرائيل بحرب 1967م، وتوقيع مصر اتفاقية (كامب ديفيد) عام 1978م، وانتهاء الاتحاد السوفيتي بالعام 1991م، وسيطرة إيران على العراق من خلال الميليشيات والتحالفات الشيعية داخل العراق، وقد مثل الحفاظ على سورية حليفة لإيران طوق النجاة في نجاح مشروعها، لكنهم لم ينجحوا بذلك لضعف النظام في سوريا وعدم قدرته على السيطرة على كامل التراب السوري، مما أدى إلى ظهور تيارات إسلامية أعلنت أن إيران هي العدو المركزي الذي يجب محاربه وليس (إسرائيل) هنا بدأ العدو المركزي للأمة العربية بالتغيير على أساس طائفي⁽⁴²⁷⁾.

وبعد أن تحالفت إيران مع النظام السوري كانت إيران تُعدّ العُدّة لإنجاز أكبر تغيير تشهده موازين القوى الإقليمية -منذ الحرب العالمية الأولى- الذي ترافق مع خروج الأمريكان من العراق في العام 2011م إلا أنه بالتوازي مع الإخفاق في سورية وتدهور الوضع الأمني في العراق فلم تستطع إيران أن تضع نفسها في موقع هجومي فاضطرت إلى التراجع إلى الموقع الدفاعي، خاصة أنها لم تقدر على تحمل الأعباء الاقتصادية الناجمة عن العقوبات المفروضة عليها لاستمرارها في برنامجها النووي، فأدى ذلك إلى تراجع نفوذها الإقليمي وتغيرت سياستها مع ثبات الخطاب والأيديولوجيا، وفي الجانب الآخر كانت أمريكا هي الأخرى تغير استراتيجيتها وتضبط سياساتها بما يتوافق مع الوضع الإقليمي الجديد، فبعد أن رفعت شعار الحرب على الإرهاب وبدأت بمحاربة القاعدة في أفغانستان مع تورطها بالعراق استنزف وجودها العسكري القدرات الأمريكية وأتاح لروسيا البدء في توسيع نفوذها سياسياً

⁽⁴²⁷⁾ مروان قبيلان، مرجع سابق، ص 4-5.

وعسكرياً من دون أن تُلقى بالاً لأمريكا، فاتبعت أمريكا استراتيجية جديدة في الحرب على الإرهاب ظهرت عندما امتنعت عن التدخل عسكرياً ضد نظام الرئيس بشار الأسد حتى لا تتيح لخصومه الوصول إلى السلطة، فقد سمحت بالعنف والإرهاب لحماية مصالحها وللحفاظ على نفوذها، بحيث تبقى هذه الأطراف متنازعة لا يستطيع أي طرف أن ينتصر على الآخر لتبقى قوتها متوازنة مهما استخدمت من أدوات عنف وإرهاب⁽⁴²⁸⁾.

لقد عملت أمريكا بشكل مستمر على المحافظة على ميزان القوى بين الدول العربية وإيران والذي اختل بغزوها للعراق، فهي لن تنهي علاقتها بالسعودية ولن تقلل علاقتها بإسرائيل، وستعمل على إبقاء علاقاتها متوازنة مع جميع الأطراف وعلاقات الأطراف متوازنة فيما بينها ليبقى هذا التوازن يؤدي مهمته، فإيران لم تعد قادرة على التصدر للعب دور إقليمي لعدة مؤشرات مهمة، فالناتج الإجمالي القومي الإيراني في العام 2020م لم يتجاوز (453) مليار دولار، الأمر الذي يجعلها في المنزلة (26) عالمياً حيث تتفوق عليها دول صغيرة مثل: (فنزويلا وكولومبيا وتايلند والإمارات العربية) وذلك حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2020م فيما يبلغ الناتج الإجمالي القومي السعودي (792) أي ضعف الناتج الإجمالي القومي الإيراني⁽⁴²⁹⁾.

من ناحية ثانية، فإن مجابهة إيران للغرب وحروب الاستنزاف التي خاضتها أفقدتها القدرة على التحوّل لقوة عظمى، كما أنّ وقوع إيران من الناحية الجيوسياسية على أطراف العالم العربي وإحاطتها بدول غير صديقة يمنعها من توجيه نفوذها لآسيا الوسطى، فروسيا في الواجهة، أمّا في الشرق أفغانستان التي تُعتبر من الدول فقيرة الموارد، أمّا باكستان فلا يؤمن جانبها بالنسبة إلى إيران، لذلك نجد أنّ تطلعات إيران دائماً للغرب، لأنّ العرب مستعدون دائماً لصدّها ومحاربتها. إنّ إيران كما تبدو أكثر نشاطاً وحيوية من دول أخرى بالإقليم، ولكنها دولة معزولة على المستوى الإقليمي والدولي، فهي دائماً تعتمد على

⁽⁴²⁸⁾ مروان قبلان، مرجع سابق، ص 29-28.

⁽⁴²⁹⁾ إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) موقع البنك الدولي، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

استراتيجية الدفاع، وهناك تناقض واضح بين خطابها وسلوكها، ففي الإعلام تُعلن عن نفسها كدولة عظمى تستطيع تغيير موازين القوى بالعالم خاصة في عهد (أحمدي نجاد) أمّا على أرض الواقع فإنها تحسب خطواتها وسلوكها السياسي بدقة، فهي تعلم حدود قوتها وقد تعلمت من أمريكا بعدم توريط نفسها والتدخل العسكري المباشر بالدول بل تستخدم هي أيضاً الحرب بالوكالة، فقد دعمت حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، فالبيئة الإقليمية والدولية المحيطة بإيران وإمكاناتها الحالية لن تساعد في فرض هيمنتها وتغيير موازين القوى بالمنطقة، فستبقى هذه القوى -والتي تم إخراج العراق منها بعد غزوه من قبل الأمريكان- في حالة تجاذب إلى أن تستقر هذه الموازين⁽⁴³⁰⁾.

ولأنّ إيران لاعب رئيسي وفعل في الإقليم وله أذرع سياسية وقاتلية في العالم العربي وساهم بشكل كبير بانتشار التطرف والعنف، فسوف يتم في المستقبلين التالين تناول موضوعة إيران وتصدير ثورتها وأذرعها الرئيسية في العالم العربي.

المطلب الأول: إيران وتصدير الثورة

ما زالت إيران ومنذ قيام الثورة فيها عام 1979م، تطمح إلى الهيمنة على الدول العربية وغير العربية وإلى فرض نفسها كدولة مهيمنة في الإقليم بذريعة تصدير الثورة الإسلامية على المستوى العالمي، لهذا الهدف عملت إيران على التدخل بالشؤون الداخلية لدول الخليج والتي كانت من أكثر الدول التي تضررت من السياسات والممارسات التوسعية الإيرانية فساءت علاقاتها معها واتسمت بالتوتر والنزاع الدائم منذ العام 1980م وشرعت إيران بدعم وتمويل الجماعات المعارضة والمتطرفة داخل حدود الدول العربية كما حصل في مملكة البحرين أثناء أحداث 14 فبراير من العام 2011م⁽⁴³¹⁾.

⁽⁴³⁰⁾ مروان قبلان، مرجع سابق، 2015، ص 29-31.

⁽⁴³¹⁾ إسماعيل عزام، 40 عاماً بعد عودة الخميني: أين وصلت أحلام "تصدير" الثورة؟، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

كما ترفض إيران الخروج من الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) التي سيطرت عليها رغم طلب الخليج ذلك في كل مناسبة أو مؤتمر، وترفض حتى مبدأ التفاوض على هذه الجزر، وأثناء الربيع العربي بحثت إيران لها عن موطن قدم في الدول العربية، فزار نجاد مصر أثناء حكم الرئيس السابق محمد مرسي، وذلك لأن إيران ما زالت تطمح في الوصول إلى مصر باعتبارها الدولة المركزية في العالم العربي، وكانت إيران قد أعدت لصعود الحوثيين في اليمن كما تدخلت لتقوية موقفهم ودعمهم وأنشأت حزب الله في لبنان، وعندما قامت الثورة السورية تدخلت عسكرياً بكل قوتها لتثبيت النظام السوري ومنع سقوطه، فهي صديقة لهذا النظام تتحالف معه ضد معارضييه، وتسانده في ورطة الربيع السوري، وتقاتل مع حلفائها في كل حروب النظام لأن هذه الأنظمة تمثل الامتداد الطبيعي لمشروعها الهلالي⁽⁴³²⁾ في الدول العربية، وعلى الصعيد الدولي والإقليمي مثل مشروع إيران النووي الذي بسببه فرضت العقوبات الاقتصادية والمالية على إيران من قبل دول العالم تهديداً للأمن والسلام في المنطقة⁽⁴³³⁾.

أما في العراق فإيران تتمتع بنفوذ كبير منذ سقوط العراق وانهايار دولته على إثر الغزو الأمريكي، فإيران تؤثر على الحكومة العراقية وتؤسس الميليشيات وتغير خرائط السياسة الداخلية للدولة، فكل هذه الميليشيات التي تتبع إيران تستشيرها قبل اتخاذ أي قرار، أو إعلان الحرب، أو التفاوض على السلام⁽⁴³⁴⁾.

بعد سقوط الشاه وقيام الثورة الإسلامية عام 1979م كانت إيران تطمح إلى تشكيل العالم وفق صورة جديدة تتلخص في رؤيتها الخاصة للحكم الإسلامي العالمي ورفض أي

⁽⁴³²⁾ حينما قفز آية الله الخميني إلى سدة الحكم في إيران عام 1979، وأطاح بنظام الشاه الإمبراطوري أعلن الخميني مشروعاً أطلق عليه اسم "الهلل الشيعي"، ويستهدف المشروع تمكين النظام الفارسي الشيعي من السيطرة على مناطق استراتيجية في عالمنا العربي، وإحلال نظام شيعي اثني عشري هدفه الإطاحة بالأنظمة السننية القائمة منذ ما يزيد على 1400 عام.

⁽⁴³³⁾ إيران ودول الخليج: ضرورة الاحترام المتبادل المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.acrseg.org/6850>

⁽⁴³⁴⁾ إسماعيل عزام، مرجع سابق، 2019.

تبعية للشرق أو الغرب، واعتبرت نفسها دولة مستقلة، وبدأت إيران بمحاولة تصدير ثورتها وخاصة إلى الشرق الأقصى وجنوب آسيا، وذلك من خلال نشر شعارات الثورة الإسلامية والتي تعكس القيم الإسلامية مثل: (العدل والرخاء والسلام والاستقلال والحرية) بالإضافة إلى اقتصاد قوي يستند إلى المساواة بين الناس وتحقيق العدالة الاجتماعية، وأيضاً من خلال الدعوة لحماية المستضعفين في الأرض، حيثُ قال خامنئي في هذا الصدد: "أتمنى أن تكون إيران نموذجاً لكل الأمم المستضعفة في العالم، الراغبة في تحطيم الأصنام العظيمة، كما يجب على هذه الأمم أن تفيق من غفلتها لتحرير الإسلام والدول الإسلامية من قبضة الدول الاستعمارية أو التذلل لها"⁽⁴³⁵⁾.

واستخدم الخميني بعض المفردات الثورية مثل: (المستضعفين والطاغوت والشهادة) كما عمل على تكوين قاعدة دينية مؤلفة من العلماء ورجال الدين حتى مع المختلفين معه أيديولوجياً، والذين وصل عددهم إلى عشرات الآلاف لمساعدته على تطبيق نظرية تصدير الثورة الخاصة به، كان هذا على الجانب النظري، أما على الجانب العملي فقد عملت إيران على تشكيل أذرع لها على شكل ميليشيات مسلحة في دول عربية مختلفة مثل: (سوريا والعراق ولبنان واليمن وليبيا) وذلك لمطامع تنوي الحصول عليها بعد إعادة الإعمار وفرض سياسة الأمر الواقع على خصومها في المنطقة، كما عملت إيران على مأسسة فكرة تصدير الثورة من خلال تضمينها بنص الدستور الإيراني، بحيثُ تكون إحدى مهام الحرس الثوري وهي المؤسسة الثورية التي توازي الجيش النظامي داخل إيران وتهدف توسيع حُكم الشريعة الإسلامية في العالم⁽⁴³⁶⁾.

⁽⁴³⁵⁾Iran: Exporting the revolution, National Foreign assessment center:An intelligence assessment, 1980 March, Retrieved from: <https://2u.pw/fOu8d>

⁽⁴³⁶⁾ Shmuel Bar, Iranian Terrorist Policy and Export of Revolution, working paper, Interdisciplinary Center (IDC) Herzliya, Lauder School of Government, Diplomacy and Strategy Institute for Policy and Strategy, 4/2/2009, Retrieved from:

http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/2903Iranian.pdf

المطلب الثاني: أذرع إيران في العالم العربي وأثرها على الدولة وزيادة حركات العنف والتطرف

لا يخفى أنّ النفوذ الإيراني يمتد خارج حدود الجمهورية الإسلامية، ليس بالجيش فقط كما كان في عهد الإمبراطورية الفارسية، لكن من خلال وكلاء وحلفاء وميليشيات مرتبطة بالجمهورية الإسلامية، كما تتمتع إيران بنفوذ كبير في العراق منذ سقوط نظامه على إثر الغزو الأمريكي، فهي تؤثر على الحكومة وتكون الميليشيات وتغير في السياسات الداخلية، كما تربطها علاقة وثيقة مع النظام السوري وتسانده في قتال المعارضين له، وأيضاً مهّدت إيران لصعود الحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان، وكلاهما عنصر أساسي في الميليشيات التي تُولي وجهها جهة إيران عند اتخاذ أي قرار أو إعلان لحرب، أو التفاوض على السلام.

ولأهمية الدور الإيراني في المنطقة العربية فسوف نتناول أهم أذرع إيران العاملة في العالم العربي والتي كان لها دور كبير في زيادة التطرف وتغذيته في العالم العربي، حيث سيتناول الفرع الأول: فيلق القدس، والفرع الثاني: حزب الله، أما الفرع الثالث سيتناول موضوع الحوثيين.

الفرع الأول: فيلق القدس

يتكون فيلق القدس من قوات النخبة في الحرس الثوري الإيراني حيث تأسس عام 1991م أي بعد الحرب العراقية- الإيرانية والتي امتدت بين الأعوام (1980م-1988م) ويعتبر الفيلق واحدٌ من خمس وحدات تُشكل الحرس الثوري الإيراني وهو أحد أقوى الأجهزة الأمنية في الشرق الأوسط يقوده الجنرال قاسم سليمانى الذي يُكنى بجنرال الظل، حيث يتمتع سليمانى بشعبية واسعة في إيران، وهو عدو كبير للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ولأهمية هذا الرجل فقد حذر وزير الخارجية البريطاني السابق (بوريس جونسون) من أي مشروع أميركي لإسقاط النظام الإيراني لأنه سيؤدي إلى أن يكون الجنرال سليمانى في قمة

هرم السّطة⁽⁴³⁷⁾ وفي نفس الإطار قال السفير الأميركي السابق في أفغانستان والعراق (راين كروكر) في العام 2013 في حديث إلى قناة (BBC) الإخبارية: "إن المحاورين الإيرانيين الذين تواصلت معهم كانوا واضحين لجهة التأكيد بأن القرار في النهاية يعود إلى الجنرال سليمان مع إعلام وزارة الخارجية بالتطورات"⁽⁴³⁸⁾ ولهذا السبب لم يتأخر التحرك ضد سليمان كثيراً فقد تم اغتياله من خلال صواريخ أمريكية في بغداد بتاريخ 3 يناير/ كانون الثاني من العام 2020م لتجنب وصوله إلى قمة هرم السّطة في إيران⁽⁴³⁹⁾.

يتخذ فيلق القدس من مدينة (الأهواز) في مقاطعة (خوزستان) -التي تقع على الحدود مع العراق والخليج العربي- مقراً له، كما أنه يمتلك العديد من المكاتب في السفارات الإيرانية في جميع أنحاء العالم والتي تعمل بشكل سرّي للغاية، حيثُ تتمثل مهمة فيلق القدس بإنجاز العمليات الخارجية للنظام الإيراني والقيام بالاتصالات الدبلوماسية السرية وتوفير التدريب، ورفد المنظمات بالأسلحة والدعم المالي وجمع الاستخبارات التكتيكية، بالإضافة إلى المساعدة في إيصال الدعم الإنساني والاقتصادي الذي تقدمه إيران لدعم القضايا الإسلامية، فهذا الفيلق يُنظم علاقة إيران مع المجموعات المسلحة مثل: (حركة حماس الفلسطينية والحوثيين وحزب الله اللبناني) الأمر الذي ساعد الفيلق بإنشاء حزب الله في لبنان في العام 1982م بعد الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان، وفيما بعد أصبح حزب الله أقوى منظمة سياسية وعسكرية إسلامية شيعية في لبنان وحليفاً قوياً لإيران⁽⁴⁴⁰⁾.

⁽⁴³⁷⁾ فيلق القدس الإيراني: الوحدة القوية والسرية، فنك، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

[/https://fanack.com/ar/iran/faces-of-iran/the-quds-force](https://fanack.com/ar/iran/faces-of-iran/the-quds-force)

⁽⁴³⁸⁾ الجنرال الإيراني قاسم سليمان صاحب النفوذ الكبير في الشرق الأوسط، موقع الوحدة الدولية التابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون

السويسرية (SWI) 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3DwsvN5>

⁽⁴³⁹⁾ تفاصيل مقتل قاسم سليمان: كيف طالته القذائف الأميركية؟، سكاى نيوز، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.skynewsarabia.com>

⁽⁴⁴⁰⁾ عبد الكريم العلوي، إيران والعراق صراع حدود أم وجود، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007، ص 176-

أما في ثمانينات القرن الماضي، فكان لفيلق القدس دور في الحرب التي اندلعت في أفغانستان رغم انشغاله بالحرب مع العراق، فدعم حزب الوحدة الإسلامي الشيعي على الرغم من دعم الولايات المتحدة وباكستان والسعودية للقوات الجهادية متعددة الجنسيات والمجاهدين الأفغان ضد الاتحاد السوفياتي، وبعد ظهور حركة طالبان السنية في أفغانستان وجّه فيلق القدس دعمه إلى التحالف الشمالي، وهو ائتلاف من الميليشيات كان خصماً لحركة طالبان يحول دون توسع نفوذها، كما كان لفيلق دور حاسم في تثبيت الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة من خلال إقناع روسيا بشن عملياتها العسكرية في سوريا في العام 2015م الأمر الذي عمل على تغيير مسار الحرب، كما كان له دور رئيسي في حشد المقاتلين الشيعة من جميع أنحاء المنطقة للقتال في سوريا للحفاظ على توازن القوى لصالح الأسد، كما استخدم التكتيك ذاته في العراق، فمع بداية الغزو الأمريكي في العام 2003م عمل الفيلق على تعبئة مختلف الجماعات السياسية والميليشيات الشيعية لكبح جماح النفوذ الأميركي وتعزيز النفوذ الإيراني في العراق⁽⁴⁴¹⁾.

وعلى إثر فتوى أصدرها رجل الدين العراقي (آية الله علي السيستاني) طالب فيها بالعمل على مواجهة (داعش) فقد تم إنشاء منظمة عراقية سميت بقوات الحشد الشعبي في 15 يونيو 2014م وقد شرع البرلمان العراقي قانوناً جديداً ينظم طبيعة ومهام قوات الحشد الشعبي التي تمثل أكبر فصيل غير نظامي في العراق جاء لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، ويملك علاقات وثيقة مع فيلق القدس بوصفه أحد أبرز الداعمين الخارجيين له، وقد حاز هذا الحشد على دعم ورعاية الدولة العراقية حيث تألف من نحو (40) من الميليشيات الشيعية والسنية والمسيحية، وبلغ عدد منتسبيه نحو (130) ألف مقاتل، وقد لاقى هذا الحشد انتقادات واتهامات بممارسة انتهاكات ذات صبغة طائفية متطرفة تحت غطاء الدولة العراقية⁽⁴⁴²⁾.

⁽⁴⁴¹⁾ فيلق القدس الإيراني، مرجع سابق.

⁽⁴⁴²⁾ محمود أبوبكر، قناة بي بي سي، الحشد الشعبي في العراق: من فصائل غير نظامية إلى تشكيل قتالي رسمي، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-38383048>

وجدير بالذكر أنّ ميزانية الفيلق لا تخضع لمراقبة سلطة البرلمان الإيراني، وبالرغم من ذلك فقد قال رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان (علاء الدين بروجردي) أنّ طهران خصصت مبلغ (300) مليون دولار لهذا الفيلق⁽⁴⁴³⁾ ففي سوريا عام 2012م تدخل الفيلق بمعركة (القصور) ووقف إلى جانب النظام ضد المعارضة مستعيناً بحزب الله اللبناني ومليشيات شيعية أخرى، حيثُ أصبحت هذه المعركة نقطة تحوّل لتكريس البعد الطائفي في الحرب السورية، ينسحب هذا الأمر على لبنان والعراق وأفغانستان، وفي العراق قدّم الدعم للأكراد العراقيين الذين يقاتلون ضد الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وبعد الغزو الأمريكي نجحت إيران في خلق مليشيات عسكرية من رحم الطائفة الشيعية، والدفع باتجاه وصول الموالين لها إلى سدة الحكم في بغداد⁽⁴⁴⁴⁾ وفي أبريل 2010م إتهم تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية النظام الإيراني بتجنيد فيلق القدس لممارسة سلطة عسكرية وسياسية واقتصادية بصورة سرية لدعم المصالح الوطنية الإيرانية خارج إيران⁽⁴⁴⁵⁾.

إذاً فقد كان لفيلق القدس دورٌ رئيسيٌّ في إنشاء ودعم الميليشيات والأنظمة السياسية على أساس طائفي، كما حدث في العراق وسوريا، فقد تدخل الفيلق في سياسات الدول وأحدث تغييرات مهمة في بنيتها وذلك لأهداف وأجندات ذاتية، فكان له دور واضح في زيادة التطرف والعنف في العالم العربي.

الفرع الثاني: حزب الله

قبل الوجود الفعلي لحزب الله في لبنان في العام 1982م فإن الشيخ (حسين فضل الله جود) أصل لهذا الوجود الفكري والعقائدي من خلال نشاطه العلمي في الجنوب، وقد كان قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م بقيادة الخميني دافعاً قوياً لنمو حزب الله، لهما من ارتباط مذهبي وسياسي، فقد حظي الحزب بدعم إيران وبدأ بممارسة نشاطاته في

⁽⁴⁴³⁾ إيران تخصص 300 مليون دولار لدعم فيلق القدس، الجزيرة، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3lto7rT>

⁽⁴⁴⁴⁾ رائج علاء الدين، كيف استخدمت إيران نموذج حزب الله للهيمنة على العراق وسوريا، معهد بروكنجز، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.brookings.edu>

⁽⁴⁴⁵⁾ فيلق القدس الإيراني، مرجع سابق، 2020.

لبنان إبان احتلال إسرائيل لجنوب لبنان عام 1982م⁽⁴⁴⁶⁾ وفي العام 1985م أُعلن عن تأسيس حزب الله رسمياً وفي خطاب مفتوح نشره الحزب بين فيه بصورة جلية بأن أمريكا وروسيا عدوتنا الإسلام ودعى إلى تدمير إسرائيل بصفتها كياناً محتلاً لأراضي المسلمين، وشرعن حزب الله وجوده المحلي والإقليمي من خلال المقاومة العسكرية للوجود الإسرائيلي بالمنطقة العربية خاصة بعد اجتياح بيروت عام 1982م وبعد توقيع اتفاق الطائف عام 1989م الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان، وطالب بنزع سلاح الميليشيات، أعاد حزب الله تقديم جناحه العسكري على أنه قوة مقاومة إسلامية تهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للبلاد العربية، ما مكّنه من الاحتفاظ بسلاحه، وقد رسّخ الحزب وجوده على الساحة السياسية اللبنانية على مدى أكثر من عشرين عاماً داعياً إلى ضرورة تبني نظام إسلامي لا يقوم على الإكراه وإنما يقوم على الاختيار الحر والمباشر من قبل الجماهير⁽⁴⁴⁷⁾.

يمتلك حزب الله مؤسسات تشبه مؤسسات الدولة إلى حد كبير كالهئية الصحية الإسلامية والتي لها عدة فروع في لبنان بلغت (47) فرعاً تنتشر في البقاع والجنوب بالإضافة إلى بيروت، وجمعية القرض الحسن التي تأسست عام 1982م بهدف تقديم القروض غير الربوية للمحتاجين، وجمعية الإمداد الخيرية الإسلامية التي ترعى الأيتام والعجزة والأرامل، ومؤسسة الشهيد ومهمتها الاهتمام التربوي والتعليمي بأسر الشهداء، والمؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم وهيئة دعم المقاومة الإسلامية، كما يملك الحزب مؤسسات رياضية وثقافية وإعلامية مهمة مثل: (مركز الإمام الخميني، وجريدة العهد، وتلفزيون المنار)⁽⁴⁴⁸⁾.

⁽⁴⁴⁶⁾ إبراهيم عبد الكريم وآخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

⁽⁴⁴⁷⁾ محمد عبد العاطي، حزب الله: النشأة والتطور، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/2T7qU>

⁽⁴⁴⁸⁾ الموقع الرسمي الإلكتروني لحزب الله، هيئة دعم المقاومة الإسلامية، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.moqawama.org/>

ويُعتبر حزب الله الحليف الرئيسي لإيران والذراع الأطول لها في معاركها الحاسمة خارج حدودها، إذ عملت إيران على تطوير القدرات العسكرية لحزب الله من خلال إمداده بمنظومة دقيقة من أنظمة التسليح والصواريخ والقذائف والطائرات بدون طيار، فحزب الله اللبناني يُعتبر حالياً الشريك الرئيس للحرس الثوري وعناصر فيلق القدس ويُعتبر من أكفأ الوحدات في الحرس الثوري الإيراني، كما عمل حزب الله بشكل مستمر على المشاركة في الحياة السياسية اللبنانية من خلال زيادة حصته الانتخابية في البرلمان اللبناني بالعام 2018م كما واصل الحزب زيادة نفوذه عبر حصوله على ثلاث حقائب وزارية في الحكومة اللبنانية التي تشكلت في يناير/كانون الثاني 2019م⁽⁴⁴⁹⁾.

لقد وسّع حزب الله نشاطه فلم يكتفِ بممارسة نشاطاته على الصعيد المحلي بل أخذ يتغلغل على المستوى الدولي في أمريكا اللاتينية وخاصة في المنطقة الحدودية بين (باراغواي والبرازيل والأرجنتين) وهي منطقة لا يُحكم فيها بالقانون، كما يملك الحزب نفوذاً كبيراً في (فنزويلا) فقد اتجه بعض الشيعة منذ وقت طويل إلى إنشاء بُنية تحتية تعمل على خدمة أنشطتهم والتي تتمثل في تجارة المخدرات، وتبييض الأموال والتهرب غير المشروع في هذه الدول⁽⁴⁵⁰⁾.

وقد قام حزب الله بالعديد من أعمال العنف في لبنان والعديد من الدول الأخرى، فقام بخطف (96) أجنبياً في لبنان عام 1982م من بينهم (25) أميركياً فيما عُرف بأزمة الرهائن التي بقيت قائمة (10) سنوات كما قام بتفجير السفارة الأمريكية في بيروت في إبريل عام 1983م مما تسبب بمقتل (63) شخصاً، وفي ذات العام نفذ الحزب هجمات على السفارتين الأميركية والفرنسية في الكويت إلى جانب مصفاة للنفط وحي سكني مما نتج عنه مقتل (5) أشخاص، ويرتبط حزب الله بشكل مباشر بتفجير الخُبر في العام 1996م في المملكة العربية السعودية عبر تأسيس ودعم ما يعرف بـ(حزب الله الحجاز) الذي فجر فيه

⁽⁴⁴⁹⁾ بعد مخاض طويل: حكومة جديدة بلبنان بتمثيل أكبر لحزب الله وحلفائه، الجزيرة نت، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3mHPduC>

⁽⁴⁵⁰⁾ كولن بي كلارك، هل تثمر الضغوط؟ حزب الله والجماعات الإرهابية في فنزويلا، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2019،

أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/41119>

أبراج سكنية مما أسفر عن مقتل (120) شخصاً، من بينهم (19) أميركياً،⁽⁴⁵¹⁾ وقد وصفت الباحثة الفرنسية (لورانس لوير) في كتابها (سياسات الشيعة عبر الوطنية) أنّ تأسيس إيران لحزب الله الحجاز كان بهدف خلق أداة عسكرية للضغط على النظام السعودي بدون أن يُعرض مصالح إيران وسياساتها للخطر⁽⁴⁵²⁾.

وفي العام 1988م قام الحزب باختطاف طائرة مدنية متجهة إلى الكويت، وطالب بإطلاق سراح متهمين في تفجيرات البنية التحتية بالكويت، كما شارك حزب الله في تدريب ميليشيات في دول أخرى، ولعب دوراً كبيراً في الحرب السورية عبر نشر مسلحيه لصالح قوات النظام السوري، كما قدم دعماً مباشراً لميليشيات الحوثي الإيرانية في اليمن، هذا وقد صنفت (الجامعة العربية والولايات المتحدة وفرنسا ومجلس التعاون الخليجي وكندا واليابان وهولندا) حزب الله كمنظمة إرهابية، وحظّره (الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا وأستراليا)⁽⁴⁵³⁾.

كما صادق (مجلس العموم البريطاني ومجلس اللوردات البريطاني) بتاريخ 28 فبراير/ شباط 2019م على قرار ينص على أنّ حزب الله اللبناني وكافة أذرعه العسكرية والسياسية جماعة إرهابية، وبناءً على هذا القرار سيعاقب القانون البريطاني كل من يدعم أو يساند أو يروج لحزب الله، ويمكن أن تصل عقوبة المخالفين إلى أكثر من عشر سنوات⁽⁴⁵⁴⁾.

كما نرى فإن حزب الله يُعتبر نفسه حركة مقاومة، فهل الحزب حقاً حركة مقاومة؟ أم ميليشيا تستخدم المقاومة للتغطية عن كونها ذراعاً إيرانياً معنياً بالتغلغل داخل دول الإقليم

⁽⁴⁵¹⁾ Matthew Levitt , Anatomy of a Bombing: A closer look at how an Iranian-linked Hezbollah chief bombed the Khobar Towers and walked free -- until last month, 2015, Retrieved from:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/anatomy-of-a-bombing>

⁽⁴⁵²⁾ أذرع حزب الله في السعودية والخليج: المذهبية في خدمة المطامع الإيرانية، بوابة الحركات الإسلامية، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.islamist-movements.com/45333>

⁽⁴⁵³⁾ أذرع إيران الإرهابية: تعرف على ميليشيات نشر الفوضى، 2018: <https://bit.ly/3DqhH2T>

⁽⁴⁵⁴⁾ البرلمان البريطاني يقر حظر حزب الله، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3FwHSXA>

وبناء تحالفات إقليمية داخل كل دولة وزعزعة استقرارها؟ فحزب الله من أبرز المتهمين باغتيال رفيق الحريري، وفي سوريا بات واضحاً أنّ الحزب ما هو إلاّ ميليشيا تستخدمها إيران بما أصبح يُعرف بحرب إيران بالوكالة، فأيران تستخدم الحزب حسب ما تستدعيه مصلحتها فمرة تستخدمه في مواجهة إسرائيل ومرة أخرى تستخدمه في مهمات قتالية داخل دول عربية لمصلحة إيران وحلفائها في هذه الدول، وما حدث في العراق ولبنان واليمن وما يحدث الآن في سوريا أكبر دليل على ذلك⁽⁴⁵⁵⁾.

بات واضحاً مدى مساهمة حزب الله في زيادة التطرف والعنف في العالم العربي على مدار سنوات عديدة بعد أن عملت إيران على زرعها في قلب العالم العربي، فأصبح ذراعاً قوياً لإيران صاحبة المطامع في المنطقة العربية والعالم تستخدمه لتنفيذ سياساتها التوسعية التي تهدف من خلالها السيطرة على الإقليم والتحكم بمقدراته.

الفرع الثالث: الحوثيون

اعتماداً على رؤية تصدير الثورة الإيرانية بدأت السفارة الإيرانية في اليمن باستقطاب الشباب اليمني لزيارة إيران والتعرف على تجربة الثورة الإيرانية، ففي ثمانينات القرن الماضي استطاعت إيران أن تجتذب مجموعة من الشباب الزيدي مثل: (محمد عزان وعبد الكريم جذبان وحسين الحوثي) مؤسس الحركة الحوثية، كما اقتربت من بعض علماء الزيدية مثل (بدر الدين الحوثي) والد حسين مؤسس الحركة الحوثية عام 1992م وعبد الملك القائد الحالي للجماعة، وبناء على هذه الاتصالات تأسست جماعة الحوثي في اليمن عام 1992م باسم جماعة أنصار الله وهي ميليشيا مسلحة وأحد الأذرع العسكرية الإيرانية في المنطقة، فبدأت هذه الجماعة نشاطها على المستوى العسكري منذ العام 2004م وخاضت العديد من الحروب وصل عددها إلى ست مواجهات مع الجيش اليمني استمرت حتى العام 2010م طوال هذه المدة دعمت إيران جماعة الحوثي فأمدتهم بالعدّة والعتاد حتى أصبحوا أداة قوية

⁽⁴⁵⁵⁾ خالد الدخيل، الطائفية والإرهاب: داعش وحزب الله، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

تستخدمها إيران للمضي قدماً لتنفيذ مشروعها في اليمن، وفي العام 2011م وبعد سقوط النظام التونسي شهدت اليمن حرباً أهلية فبدأ المتظاهرون ينزلون إلى الشوارع معترضين على إعادة انتخاب (علي عبد الله صالح) والذي حكم اليمن منذ العام 1978م واستمرت هذه التظاهرات حتى نفّذت الجماهير هجوماً على المجمع الرئاسي في حزيران عام 2011م أصيب على إثرها صالح بجروح خطيرة فغادر البلاد لتلقي العلاج، فانقلت الرئاسة إلى نائب الرئيس صالح وهو (عبد ربه منصور هادي) وذلك في شباط عام 2012م كقائم بأعمال الرئيس⁽⁴⁵⁶⁾.

وفي العام 2014م استغلت الجماعة الوضع الأمني الهش في اليمن وقاموا بالانقلاب على السلطة الشرعية، واستولت قوات الحوثيين على العاصمة صنعاء بعد أربعة أيام من القتال، ليدخلوا البلاد في حالة من العنف والعنف المضاد، ولم يقتصر نشاطهم داخل اليمن بل وسعوه لشن هجمات برية ضد أهداف بالمملكة العربية السعودية والإمارات، مما أدى إلى تحرك السعودية ومعها عشر دول عربية لشن هجمات جوية ضد الحوثيين سُميت بـ(عاصفة الحزم) مما أسفر عن مقتل حوالي (1000) شخص وإصابة (3500) آخرين في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثيين، وفي العام 2016م ومع احتدام الصراع في اليمن رفدت إيران الجماعة بالمزيد من الإمدادات والأسلحة العسكرية مثل: (الصواريخ الباليستية والصواريخ الموجهة المضادة للدبابات والألغام البحرية والطائرات بدون طيار) وقد أدى الدعم والتحالف السعودي المادي والعسكري لمصلحة النظام اليمني إلى نتائج ملموسة، فقد حال دون سيطرة الحوثيين على الحكم في صنعاء في نهاية الأمر، بيد أن الحكومة المركزية الجديدة الضعيفة لم تتصدّ لسيطرة الحوثيين على الشمال وسيطرت القوات العسكرية الحوثية على مدينة (صعدة) الساحلية⁽⁴⁵⁷⁾.

⁽⁴⁵⁶⁾ Robinson, Eric, P. Kathleen Frier, Kim Cragin, Melissa A. Bradley, Daniel Egel, Bryce Loidolt, and Paul S. Steinberg, What Factors Cause Individuals to Reject Violent Extremism in Yemen?. Santa Monica, CA: RAND Corporation, P 6–8, 2017, Retrieved from: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1727.html.

⁽⁴⁵⁷⁾ Jeffrey Martini & others, The Future of Sectarian Relations in the Middle East, Rand corporation center, Santa Monica, California, 2017, P11, Retrieved from:

وفي التقرير الصادر عن الأمم المتحدة في العام 2018م أفادت لجنة خبراء في الأمم المتحدة أنّ إيران أرسلت وقوداً إلى الحوثيين بكميات كبيرة مما أعطاهم فرصة الحصول على عائدات ضخمة مكنهم من تصعيد الحرب ضد الحكومة اليمنية المدعومة من السعودية، وبيّنت الأمم المتحدة أنّ هناك شركات داخل اليمن وخارجه تُسهل عمليات الدعم من قبل إيران بوثائق مزورة تُبيّن أنّ هذا الوقود ما هو إلا تبرعات من إيران، وعلى خلاف الادعاءات الإيرانية فطالما كان الحوثيون جزءاً من المظلة الشيعية الإيرانية ويتأثرون بالسياسات والتوجهات الإيرانية، ولكنهم لا يطبقون الأوامر الإيرانية بنفس دقة حزب الله، فهم عضو مهم في محور الممانعة لكنهم لا يتبعون بشكل مطلق لإيران⁽⁴⁵⁸⁾.

نستنتج مما سبق بأن الدعم الإيراني والمليشيات الإيرانية انتشرت بالمنطقة العربية بصورة ملفتة، ففي العراق وبعد انهيار النظام العراقي عام 2003م بدأت المليشيات الإيرانية بالظهور مثل: كتائب (لواء أبي الفضل العباس وكتائب كربلاء وكتائب السجاد وكتائب زيد بن علي) كل هذه المليشيات كانت جزءاً من الحرب الطائفية في العراق ضد المؤسسات والمكونات العراقية، وكانت تهدف إلى تكريس الوجود الإيراني بالعراق من خلال استخدام العنف والقيام بالعمليات الإرهابية، وقد انطوت هذه المليشيات في العام 2006م تحت مظلة حزب الله العراقي، كما تشكلت جماعة (عصائب أهل الحق) المدعومة من إيران وكان لها امتدادات إقليمية وقد نشطت في سوريا أيضاً، حيث تبنت عصائب أهل الحق ما يقارب ستة آلاف هجوم على القوات الأمريكية وحلفائها والقوات العراقية، وفي سوريا تمتلك إيران أكثر من (50) ميليشيا مسلحة تنضوي تحت العديد من المسميات ذات البعد الطائفي، أمّا في البحرين فقد تأسست سرايا المختار الشيعية في العام 2011م وانتهدت هذه الجماعة أسلوب حرب العصابات والهجمات الخاطفة والتفجيرات ضد الأهداف المدنية والأمنية، كما تشكلت

<https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE242.html>

⁽⁴⁵⁸⁾ تقرير أممي: شحنات وقود إيرانية تمول حرب الحوثيين، شبكة الجزيرة الإخبارية، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3Dryt1v>

سرايا (الأشتر⁴⁵⁹) في البحرين في العام 2012م بدعم مباشر من إيران والتي تتبّع أسلوب حرب العصابات وتنفيذ الأعمال الإرهابية⁽⁴⁶⁰⁾.

المبحث الثالث: إشكاليات التحوّل الديمقراطي في الدول العربية

لقد كان الشغل الشاغل للأحزاب والتيارات السياسية والفكرية في العالم العربي - خاصة الجمهوريات العربية- في النصف الثاني من القرن المنصرم هو التحديات الجمعية المركزية التي تواجه الأمة العربية، والتي تتمثل في التحرير والوحدة والاشتراكية، ولم تعمل هذه الأحزاب على مسألة الدولة والديمقراطية في الحكم ولا على مسألة المواطنة، فظلت هذه القضايا مغيّبة أو مهمشة على مستوى الاهتمامات الوطنية والقومية⁽⁴⁶¹⁾.

ومع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أصبحت مسألة الديمقراطية قضية محورية في الطروحات التغييرية العربية، بعد أن كانت الخطابات القومية الوحودية تغطي على الساحة العربية، يرجع ذلك لأسباب داخلية وخارجية، فأصبحت النخب العربية تنتظر إلى مسألة الديمقراطية بأنها المخلص، وما انفكوا يراهنون على الديمقراطية كما راهنوا على الاشتراكية، فبدأت في بداية العقد الماضي المؤتمرات والندوات وورش العمل، ونشاط واضح في مناقشة مسألة الدولة والديمقراطية في كثير من المؤلفات والدراسات والتقارير واللقاءات التي تمحورت في معظمها حول مشكلات العالم العربي والعملية الإصلاحية والتنمية⁽⁴⁶²⁾.

⁴⁵⁹ أسست "سرايا الأشتر" أو ما تعرف باسم "تنظيم المقاومة الإسلامية في البحرين" في أواخر عام 2012 أو بدايات 2013، وأخذت تسميتها من مالك الأشتر، وتهدف هذه الجماعة المحظورة إلى إسقاط نظام الحكم في البحرين بالقوة، ويعتقد أنها تستلهم أفكارها العقائدية من التيار الشيرازي في إيران.

⁽⁴⁶⁰⁾ أذرع إيران الإرهابية: تعرف على ميليشيات نشر الفوضى، مرجع سابق.

⁽⁴⁶¹⁾ رامي جمال اسعد، أثر الأحزاب السياسية على التحوّل الديمقراطي في مصر 2013-2015، المركز الديمقراطي العربي، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=1231>

⁽⁴⁶²⁾ جورج طرابيشي، هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، 2006، ص 13-14.

وعلى سبيل المثال فقد أصدر الأكاديميون والمنتقون والباحثون في السياسة والثقافة والمجتمع والاقتصاد بين الأعوام (2002م-2005م) وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة تقارير التنمية والتي قررت أن أزمة التنمية الإنسانية العربية تتلخص في ثلاثة نواقص وهي: نقص الحرية، ونقص المعرفة، ونقص تمكين المرأة⁽⁴⁶³⁾.

إن التجربة الديمقراطية العربية توضح عدم قدرتها على استيعاب المسألة الديمقراطية في الواقع العربي، على الصعيدين السلطوي والمجتمعي، وكما يقول (جورج طرابيشي) في كتابه (هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية) فإن المسؤولية تقع على الحكومات والرعية فالحكومات تستمد قوتها من السلطة الممنوحة لها والتي جاءت غالباً من خلال الانقلابات العسكرية التي ارتكزت على القبليّة والعصبية، فهي إذاً من أفضل التجربة الديمقراطية، كما يلعب الشعب دوراً كبيراً في التحول الديمقراطي من خلال ثقافته وعاداته، فوعي الشعب هو الحامل الاجتماعي للديمقراطية، فالعالم العربي يفتقد الموروث التاريخي والسياسي والثقافي لمفهوم الدولة والمواطنة وينحصر هذا الموروث على مفاهيم الخلافة الدينية والأحكام السلطانية والنماذج المملوكية، فهناك في الواقعين الثقافي والسياسي ما يعمل على ترسيخ هذه المفاهيم وإعادة إنتاجها بطرق وأدوات مختلفة، فالديمقراطية ليست المخلص بدون كلفة ولا زمن، وهي بذرة قبل أن تكون ثمرة⁽⁴⁶⁴⁾.

ما زال الواقع العربي في الجمهوريات العربية يعاني من هشاشة تفاعلاته السياسية والثقافية وضعف الفاعلين فيه، ما يُقيّد قدرته على النهوض والتطور الديمقراطي، فقد دخل العالم العربي مسار التحديث من دون حادثة حقيقية، فقد عرف مظاهرها وتجلياتها دون التعمق في جوهرها ولم يمتلك القدرة على إعادة إنتاجها، وأخذ المدنية دون الولوج إلى معناها وثقافتها الهوية وأدواتها ودلالاتها وتعبيراتها في المجتمع المدني ومؤسساته. إذا فالمأزق الديمقراطي في العالم العربي يعيد إنتاج نفسه، حيث نجد أن هناك عدة محددات رئيسية

⁽⁴⁶³⁾ تقرير التنمية الإنسانية العربية: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية، 2016، ص 30-33، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/ar/esa/ahdr>

⁽⁴⁶⁴⁾ جورج طرابيشي، مرجع سابق، ص 11-14.

حالت دون التحوّل الديمقراطي في الدول العربية، فالعامل الأول: يتعلق بنشأة الدولة وظروف تكوينها، فقد انبثقت الدولة العربية إمّا عن طريق انقلابات عسكرية وإمّا على خلفيات قبلية وعشائرية، واتسمت هذه الدولة بالتسلّطية والاستبداد والهيمنة على الموارد وتهميش المجتمع وعرقلة نموه وتحديثه وتكريس الريع والأبوية في التعاطي معه، فبعض مظاهر الديمقراطية التي تمارسها الدول العربية كالانتخابات النمطية لا يُمكن أن تُكرس شرعية الدولة والنظام، فإعادة الاعتبار للدولة واحترام القانون والفصل بين السلطات وضمن الحريات الفردية والعامّة وتحقيق المساواة بين المواطنين هي المحددات الرئيسية اللازمة لإرساء التحوّل الديمقراطي في العالم العربي⁽⁴⁶⁵⁾.

أمّا العامل الثاني: فهو البطء في تمكين الديمقراطية وعملية الانتقال الديمقراطي بدرجات متفاوتة في دول العالم العربي والذي يتمثل في عدم القدرة على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات العربية، وضعف الوعي السياسي والاجتماعي، فقدرة الوصول إلى مصادر المعلومات محدودة ومقيدة، والشعب لا يعرف حقوقه ومصالحه ويمارس حرية محدودة متلازمة مع ضغوط اقتصادية واجتماعية. وكما أشارت تقارير التنمية الإنسانية العربية، إلى أنّ النقص في المعرفة والنقص في التنمية يؤديان إلى النقص في الحرية أو التمكين من الحرية، وبالتالي النقص في التمكين من الديمقراطية⁽⁴⁶⁶⁾ فالدول العربية ما زالت لم تقطع شوطاً باتجاه الدولة والمواطنة والحريات الأساسية والاندماج الاجتماعي، وما يلحق ذلك من تطورات في المجالات الثقافية والتنمية والاقتصادية.

وعلى الرغم من التجربة العربية في عملية الانتقال الديمقراطي فإن هناك دولاً عربية قطعت شوطاً في هذه العملية وكما يرى العروي أنّ الدول المغربية تقدمت في عملية الانتقال الديمقراطي، فعلى سبيل المثال نجد أنّ تونس اقتربت من التشكل كدولة عصرية على الطريقة الأوروبية وتستطيع أن تحدث الانصهار المطلوب بين المجتمع والدولة والذي تأخر إنجازه. أما المملكة المغربية فقد عملت ومنذ حصولها على الاستقلال على بناء دولة

⁽⁴⁶⁵⁾ تقرير التنمية الإنسانية العربية: الشباب وأفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، مرجع سابق.

⁽⁴⁶⁶⁾ تقرير التنمية الإنسانية العربية، مرجع سابق.

المؤسسات في الخمسينات وسميت هذه المرحلة مرحلة الحرية والسيادة فعمل المغرب على إيجاد الاطار المؤسساتي الأمثل لممارسة الديمقراطية من خلال نمطين الأول هو الديمقراطية النيابية والثاني هو الديمقراطية غير المباشرة عبر الاستفتاءات، وبدأ منذ العام 1956 بوضع الركائز الأساسية لدولة عصرية على المستوى القانوني من خلال النصوص القانونية والظواهر المنظمة للانتخابات إضافة الى وضع الدستور والنصوص الخاصة بالحرية وعلى المستوى التطبيقي من خلال تفعيل المجالس الجماعية بالعام 1961 والانتخابات التشريعية بالعام 1963 والتي انتجت المؤسسة البرلمانية وبهذا اكتمل البناء الدستوري والقضائي والإداري في المغرب⁴⁶⁷.

بناء على التجارب الدولية فإن وجود دول ذات مستوى اقتصادي واجتماعي متدني لم يمنعها من ممارسة العملية الديمقراطية وتداول السلطة مثل: (الباكستان والهند) غير أن التجربة تبين أن وجود مستوى عالٍ من التنمية يضمن مشاركة سياسية حقيقية وتكريس للديمقراطية الفاعلة، فالأفراد الأكثر تعليماً والذي يحظون بمستوى مناسب من العيش بحرية وكرامة، هم أكثر قدرة على إدراك مصالحهم والدفاع عن حرياتهم وعن حقوقهم لكن الفرد العربي غالباً ما يعيش ساعياً وراء تأمين مستلزماته المعيشية وتخضع ديمقراطيته للسلطة السياسية أو السلطة المالية أو السلطة القبلية، أما العامل الثالث فيتمحور حول البنى المجتمعية والثقافية التي تعيق التحول الديمقراطي الحقيقي في العالم العربي، حيث تتميز هذه البنى السائدة في الدول العربية بأنها بُنى تقليدية، أي تعتمد على علاقات القبيلة والعشيرة والعائلة والطائفة والمذهب، والأصل الإثني، وتتنمي لمرجعيات دينية، ومذهبية، وعشائرية وهوياتية، وهذا النوع من العلاقات يعمل على تفكيك المجتمع ويعيق الاندماج المجتمعي في البلدان العربية، ويكسب الأنظمة شرعية ويجعلها ضامناً للأمن والاستقرار، مع

⁴⁶⁷ أمحمد الداغر، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، أنظر الموقع الإلكتروني:

العلم أنّ من أهم وظائف الدولة هو تحقيق الاندماج الاجتماعي بين المواطنين، من خلال ترسيخ قيم المواطنة والمساواة أمام القانون، وصياغة الهوية الوطنية الجامعة⁽⁴⁶⁸⁾.

أما العامل الرابع: فهو التدخلات الإقليمية والدولية والتي تتمثل في التدخلات الإقليمية والضغط الدولي، وإسرائيل باحتلالها للأراضي العربية بدعم مطلق من أمريكا، وغزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق والتي لطالما نادى بنشر الديمقراطية في العالم العربي، والتدخلات الإيرانية في العراق وسوريا واليمن ولبنان، ساهمت في إعاقة الديمقراطية في الأوساط الشعبية، وأثارت حولها الشبهات مما عزز نزعة التسلّط، وغيّب الحريات في البلدان العربية، لأنّ هذه الأنظمة جعلت للصراع العربي-الإسرائيلي، الأولوية على قضايا التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽⁴⁶⁹⁾.

نستخلص مما سبق بأن الديمقراطية ليست مجرد شعار فحسب وإنما هي عملية مستمرة ناتجة عن مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدولة، فلا يمكن بأي حال من الأحوال استتساخ الديمقراطية، ولا استيرادها، ولا اختزالها بمجرد مظاهر ديمقراطية شكلية غير جوهرية مثل انتخابات مبرمجة، أو أحزاب مسيطر عليها، فمن غير أفراد أحرار وعمليات ديمقراطية شفافة ونزيهة لا يمكن تكريس الديمقراطية في الواقع العربي. ولكن على الرغم من كل ما يؤخذ على هذه الممارسات الديمقراطية الشكلية فلا شك أنّها بداية ضرورية لخوض غمار التجربة الديمقراطية والدخول فيها، وذلك لعدم وجود ديمقراطية كاملة، ولأنّ الديمقراطية هي عملية يجب تعلمها بالممارسة، حتى تتحوّل إلى ثقافة شعبية⁽⁴⁷⁰⁾.

⁽⁴⁶⁸⁾ إبراهيم قلوّاز، الحركات الاجتماعية وجدليات بناء الدولة والاندماج في العالم العربي، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد 7، أكتوبر 2016، ص 113، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://search.mandumah.com/MyResearch/Home>

⁽⁴⁶⁹⁾ المرجع نفسه، ص 116.

⁽⁴⁷⁰⁾ سلمان بو نعمان، أسئلة الربيع العربي: نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص 209-

ولأنّ الربيع العربي كان محاولة للتحوّل الديمقراطي كما ادّعى الثّوار فسوف يتم في المطالب الأول: مناقشة مسألة الربيع العربي من ناحية أسبابه وتداعياته على الحالة العربية، أمّا في المطالب الثاني: سيتم فيه مناقشة السلوك (السوسيولوجي) للدولة العربية.

المطلب الأول: الربيع العربي: أسبابه وتداعياته على الحالة العربية (أثره على بنية الدولة)

بعد انهيار الدولة المركزية في الجمهوريات العربية لم تعد هذه الدولة هي الفاعل الوحيد على المستوى الداخلي ولا على المستوى الخارجي، فظهرت فواعل جديدة (Non nation state actors) مثل الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية والقوى المنطقية والمذهبية والطائفية، وشكّلت هذه الفواعل جيشاً موازياً لجيش الدولة وعملت على تغييب الاستقرار عن المنطقة والإقليم مما ساعد هذه الجماعات على السيطرة على بعض المناطق الجغرافية فأصبحت خارج سيطرة الدولة المركزية. لقد تأثرت هذه الصراعات في الدول العربية بطبيعة النظام الدولي والإقليمي والمحلي وكان أهم الفاعلين من خارج الدولة، ويملكون تأثيراً كبيراً على طبيعة التحوّلات والأحداث بالمنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا وفرنسا وإيران، وبذلك تنامت التنظيمات الجهادية كالقاعدة وداعش واستمر الفاعلون الخارجيون في دعم قوى المعارضة في الدول العربية لتكريسها لخدمة أهدافهم في الحرب التنافسية على المستوى الإقليمي والدولي، مما زاد الانقسامات والنزاعات داخل الدولة الواحدة بتجاذبات داخلية وخارجية⁽⁴⁷¹⁾.

في العام 2010م بدأ الربيع العربي يجتاح الدول العربية فكانت البداية في تونس ثم مصر وبعدها ليبيا ثم اليمن ثم سوريا، حيثُ خرجت الجماهير العربية مطالبة بإسقاط الأنظمة الاستبدادية والتحوّل إلى المسار الديمقراطي لتداول السّلطة من خلال الانتخابات، وكان من أهم الأسباب التي قادت الشعوب إلى الثورة هو الفقر وتراجع مستوى الدخل للفرد وانعدام الحريات السياسية، إضافة إلى القمع الذي مارسته الأنظمة الاستبدادية لسنوات

⁽⁴⁷¹⁾ محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة - ودينامية التحوّلات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2020، ص 54-56.

طويلة، كما ساعد في قيام هذه الثورات الانفتاح التكنولوجي الذي تمثل في مواقع التواصل الاجتماعي والقدرة التي رافقت ذلك بإمكانية الحشد الشعبي الكبير بأوقات قياسية، الأمر الذي أدى إلى انتشار الاحتجاجات في الدول العربية بشكل سريع، كل هذه المتغيرات التي قادت إلى الثورة كان محركها ومنظمها الرئيسي هو التدخلات الخارجية للدول العظمى المتنافسة على النفوذ في العالم العربي. لم تكن نتائج هذه الثورات متطابقة ففي تونس وبعد سقوط (زين العابدين بن علي) تولى (المنصف المرزوقي) المقرب من (أمريكا وفرنسا وقطر) زمام الحكم وتم تشكيل الحكومة بأكثرية إسلامية من حزب النهضة المدعوم من قطر، حتى أن المفكر التونسي (هشام جعيط) قال: "إن حركة النهضة هي حزب قطر في تونس، وفي توالي الأحداث نجحت الثورة التونسية في وضع الدولة على مسار التحول الديمقراطي إلى حد ما على الرغم من دعم الإمارات لقادة النظام القديم للانقلاب على نظام الإسلام السياسي الذي تقوده حركة النهضة الحاكمة التابعة لجماعة الإخوان المسلمين⁽⁴⁷²⁾".

وفي مصر جوبهت الثورة بانقلاب شبه عسكري، أما ليبيا واليمن وسوريا فقد دخلت في صراعات مسلحة كانت في غالبها حروب بالوكالة عن أطراف إقليمية ودولية، فاتخذت قطر موقفاً داعماً لهذه الثورات، أما السعودية فتخوفت منها وتحفظت على مجرياتها، ومما لا شك فيه أن هذه الثورات أفرزت نظاماً إقليمياً جديداً وأعدت تشكيل التحالفات للقوى المحلية وعلاقتها مع القوى الإقليمية والدولية، والتي كان لها تدخلات رئيسية في دول مثل: (اليمن وليبيا وسوريا) فلم تترك هذه الدول الإقليمية والدولية الفرقاء يرتبون أمورهم الداخلية والتوصل لحل ثرضي كافة الأطراف، بل عملت على تكريس انقسامها والعمل على بثّ الفوضى وتأجيج النزاعات وإعطاء الفرصة لطرف للاستحواذ على السلطة على حساب الطرف الآخر، فتم حرف بوصلة الثورات عن غاياتها والأهداف التي قامت من أجلها. أما في ليبيا فقد وجهت مصر والإمارات دعمهما إلى قوات الكرامة بقيادة اللواء (خليفة حفتر) ضد قوات مجالس الشورى التي تمثل حركات الإسلام السياسي المدعوم من تركيا وقطر، فأدت هذه

⁽⁴⁷²⁾ حسن محمد الزين، الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، الطبعة الأولى، بيروت، 2013، ص

التدخلات الإقليمية إلى تحويل الدولة الليبية إلى دولة فاشلة وفق المعايير الدولية وأدت إلى زيادة التعصب وتكريس القبلية⁽⁴⁷³⁾.

أما في سوريا فقد تدخلت الأطراف الخارجية ودعمت القوى المعارضة للنظام السوري لتخليص سوريا من الهيمنة الإيرانية وإعادة التوازن الإقليمي لصالح العرب، مما أسفر إلى جرّ سوريا إلى حرب أهلية أدت إلى دمار كبير ووقوع مئات الآلاف من الضحايا، فتحوّلت الدولة السورية إلى ساحة صراع إقليمي ودولي لتحقيق المكاسب وبسط النفوذ، أما في مصر فقد أدّى الدعم الخارجي السعودي والإماراتي والأوروبي إلى إسقاط نظام الرئيس السابق (محمد مرسي) الممثل للإسلام السياسي والمدعوم من قطر، وأخذ الجيش زمام الأمور وتولى السيسي رأس النظام السياسي، فلا زالت مصر تعاني من الفشل السياسي وقمع الحريات وتدني المستوى المعيشي للسكان واستمرار الصراع مع التنظيمات المسلحة في جزيرة سيناء حتى يومنا هذا، أما في اليمن فقد أدت الثورة اليمنية إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وبقاء أكثر من ثمانية ملايين إنسان بحاجة إلى مساعدات إنسانية سريعة لحمايتهم من خطر الموت من الجوع، فقد عانت اليمن على مدار سنوات عديدة من هشاشة في بناء الدولة نظراً لتركز النفوذ القبلي والطائفي فيها⁽⁴⁷⁴⁾.

وقد خشيت دول مثل: (الأردن والمغرب والدول الخليجية وموريتانيا والسودان) من وصول الاحتجاجات لدولهم في أي لحظة، فشرعت في اتخاذ إجراءات وتدابير من شأنها استيعاب المرحلة وأخذُ الدروس والعبر ومنع أية احتجاجات، ففي المغرب تم إشراك الإسلاميين بالحكم تحت سقف النظام الدستوري الملكي، وفي الأردن عرض الملك الأردني

⁽⁴⁷³⁾ إحسان الفقيه، فشل الديمقراطية في الوطن العربي بعد ثورات الربيع، وكالة الأناضول، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3uWS3Qa>

⁽⁴⁷⁴⁾ إحسان الفقيه، مرجع سابق.

عبد الله بن الحسين على الإسلاميين دخول العملية السياسية والاشتراك في الحكومة الأردنية إلا أنّ الإسلاميين ما زالوا مترددين في اتخاذ هذه الخطوة⁽⁴⁷⁵⁾.

نرى أنّ الدولة الوطنية العربية واجهت وما زالت تواجه منذ استقلالها في خمسينيات وستينيات القرن العشرين تحديات كبيرة تُهدد وجودها واستقلالها ووحدتها والنسيج الاجتماعي والسلم الأهلي فيها، فقد لازمت الدولة العربية تحديات كبرى ظهرت بشكل جلي بعد ثورات الربيع العربي في العام 2011م فقد ظهر في هذه الدول فاعلون جدد غير الدولة ومؤسساتها، فبرزت الميليشيات والتنظيمات والجماعات الجهادية في العديد من الدول العربية كالعراق وسوريا واليمن وليبيا، كداعش وجبهة النصرة ومليشيا الحوثيين والقاعدة وغيرها، والتي عملت على مدار سنوات عديدة على فرض هيمنتها على بعض المناطق داخل الدولة وكرست فيها أيديولوجيتها الخاصة ونظامها السياسي والقانوني والاقتصادي، حتى أنّها في بعض الحالات أصبحت دولة داخل دولة، الأمر الذي أدّى إلى حالة من الاستقطاب والصراع المستمر والمسلح إضافة إلى الحروب الأهلية بين الدولة وهؤلاء الفواعل غير الشرعيين، مما أدّى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والأمني والإنساني، وتدمير البنية التحتية لهذه الدول خاصة مع تزايد أزمة اللاجئين.

كما واجهت الدولة الوطنية العربية تحدي الحفاظ على وحدتها وسيادتها وسلامة أراضيها بعد تعرضها للتفتت من الداخل من قبل الجماعات والتنظيمات المُشكلة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وزيادة التدخلات الخارجية لمحاولة تقسيمها وتحقيق أهداف الدول الخارجية الفاعلة بالسيطرة والهيمنة، وذلك مع تزايد التنافس الدولي والإقليمي على بسط النفوذ في العالم العربي من خلال الفواعل الإقليمية والدولية، ففي العراق نشأت حالة من الصراع الطائفي والمذهبي والتدخلات الإقليمية والدولية من خلال أذرعها العاملة داخل دولة العراق وخاصة بعد سقوط العراق في العام 2003م⁽⁴⁷⁶⁾.

⁽⁴⁷⁵⁾ حسن محمد الزين، مرجع سابق، ص 266.

⁽⁴⁷⁶⁾ حمد سيد أحمد، محنة الدولة الوطنية العربية، موقع الجنوبية، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3lqRvno>

نلاحظ أنّ سوريا قد قُسمت وفقاً لمناطق النفوذ والسيطرة بناءً على مصالح الفاعلين الإقليميين كإيران وروسيا وتركيا وأمريكا والجماعات الجهادية كداعش، وفي اليمن تقاسم الحوثيون مع الدولة السيطرة والنفوذ على أجزاء من الدولة، وفي ليبيا استمرت حالة الاستقطاب والانقسام بين حكومتي الشرق والغرب، وفشلت كل الوساطات للتوصل إلى حل سياسي وتوحيد الدولة الليبية على المستوى الحكومي والجيش والمؤسسات، كما تزايد دور اللاعبين الخارجيين في رسم المسارات والتفاعلات داخل الدول العربية، رافق ذلك تراجع للدور العربي فبات تأثير العامل الخارجي واضحاً في الحالات العربية الأربع: العراق وليبيا وسوريا واليمن، حيثُ أصبحت هذه الدول ساحة صراع على المصالح والنفوذ للقوى الإقليمية مثل: (إيران وتركيا) والقوى الدولية مثل: (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا والصين) مما أدّى إلى زيادة حدة الانقسامات داخل الدولة العربية وإطالة أمدها، كما أدّى إلى فقدان هذه الدول استقلاليتها وسيادتها.

هذا وقد عانت الجمهوريات العربية من ضعف سيطرة الدولة وهشاشة بنيتها السياسية والاجتماعية وأزمة الاندماج القومي بين مكونات المجتمع العربي الذي يتميز بتعدد عرقي وديني ولغوي وطائفي، في ظل تزايد الصراعات المسلحة وتأثير التدخل الخارجي، فتحوّل هذا التنوع والاختلاف من عامل ثراء وتكامل إلى عامل صراع ونزاع، فتزايدت روح الكراهية والانتقام وبرزت النزعات الجهوية والإقليمية على حساب النزعة الوطنية للأمة والدولة، كما تعرضت الدول العربية إلى تحدي مواجهة العنف الذي تمارسه التنظيمات والجماعات المتطرفة، والتي استخدمت الدين لخدمة أهدافها السياسية وأجندتها التي تقوم على هدف إسقاط الدولة من خلال تقويض بنيتها وحرفها عن القيام بوظائفها التي وُجدت من أجلها، وضرب مؤسساتها الأمنية والاقتصادية والحد من نموها وتطورها ونهضتها. فالدولة لديها مهام الحفاظ على نفسها من الانهيار وتعزيز مؤسساتها الوطنية الشرعية الأمنية والسياسية والاقتصادية والإدارية، والتمسك بسيادتها ووحدتها الوطنية وتكريس الديمقراطية القائمة على مبدأ المواطنة بحيثُ يتساوى الجميع في الحقوق والواجبات بعيداً عن أية اختلافات عرقية أو طائفية أو لغوية، وأن تُحقق العدالة وتضمن التعايش المشترك للمجتمع ضمن مشروع قومي

وطني تتعاون جميع أطراف المجتمع من أجل التنمية، إضافة إلى السعي إلى التقدم والاستقرار وأن تُعطي الهوية الوطنية على حساب الهويات والانتماءات الفرعية الأخرى⁽⁴⁷⁷⁾.

ومن هنا نلاحظ أنه وعند تناول موضوع الديمقراطية في الأنظمة السياسية العربية ومدى ارتباطها بالعنف فلا بد من تحليل هذه الظاهرة بشكل يجيب على تساؤلات الحاضر، بمعنى، لماذا نرى أنّ ظاهرة التطرف في العالم العربي آخذة في الاتساع بدل الانحسار، فالعالم العربي الذي سيطرت عليه ظاهرة التطرف في السبعينيات كانت نسبة الأمية فيه تربو على (70%)⁽⁴⁷⁸⁾ وفي ظل التطور العلمي المهول، والتكّس الحاصل في حملة الشهادات والدرجات العلمية أو حتى في استخدام التكنولوجيا و(السوشال ميديا) إلا أنّ هذه الظاهرة ما زالت مسيطرة عليه، وهذا ما تشير له الدراسات الاجتماعية بهذا الخصوص، إذا هذه حالة غير مفهومة فمنطقية التحوّل الاجتماعي الحضاري لم يرافقها إضعاف السلوك اللاحضاري والمتمثل في التطرف والعنف، ولسر أسرار هذه المتلازمة نجد أننا بحاجة إلى تحليل أعمق للظاهرة من خلال ربط جزئيات التفاعل الحضاري ببعضها البعض من ناحية، وسلوك الدولة العربية وقيمها من ناحية ثانية.

المطلب الثاني: السلوك السوسيولوجي للدولة العربية

من المهم هنا أن نفهم السلوك السوسيولوجي للدولة العربية وعلاقته بباقي مكونات التطور الحضاري للمجتمعات العربية، ومن المهم أيضاً أن تتم الإجابة على مجموعة من الأسئلة الرئيسية، ومن أبرزها، أولاً: ما هي مخرجات السياسات العامة؟ وما هية علاقتها بالتطرف في العالم العربي؟

ثانياً: ما هي علاقة المخرجات ببعضها البعض وتأثيرها في حالة التطرف في العالم

العربي؟

⁴⁷⁷ ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص 60-64.

⁽⁴⁷⁸⁾ عزت جرادات، اليوم العربي لمحو الأمية، جريدة الدستور، عمان، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3BthpHZ>

ثالثاً: نموذج الحكم وعلاقته بالتطرف؟

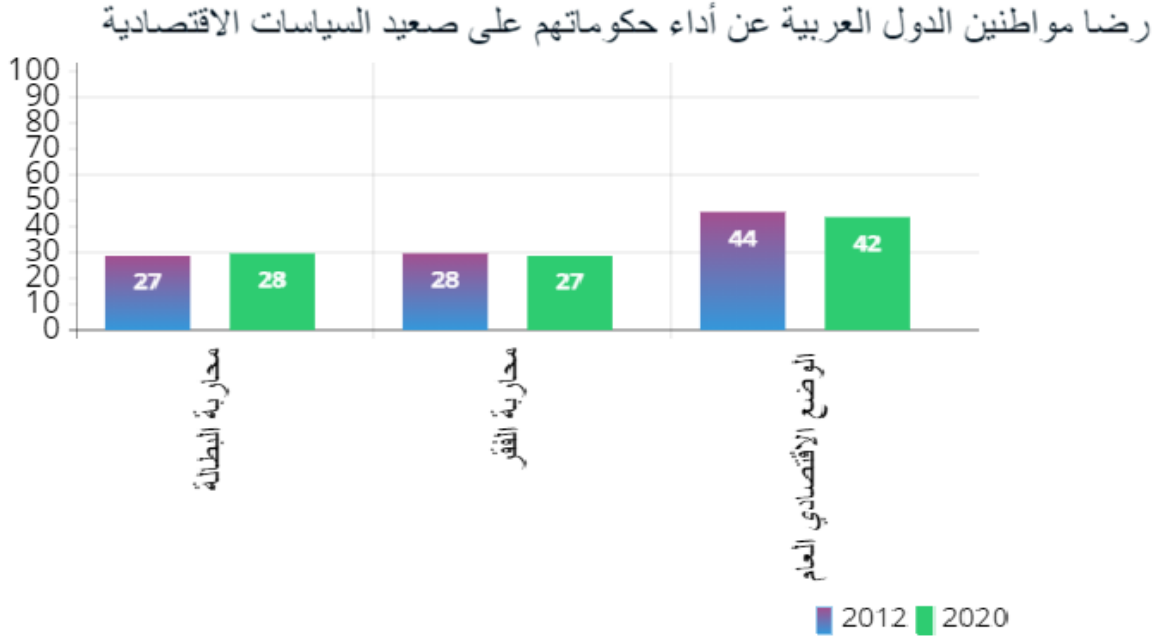
الفرع الأول: مخرجات السياسات

عند الحديث عن مخرجات السياسات العامة للدولة العربية نجدها تتمحور حول مجموعة من المخرجات الكليّة، ومن أبرزها التعليم والعدالة الاجتماعية وتكثيف المجتمعات، جميع هذه المخرجات لم تصل الى أهدافها ولم تستطع حل مشاكل المجتمع فالتعليم في العالم العربي لم يستطع أن يُنتج حالة تنموية استيعابية داخل الدولة، ولم يحل مشاكل العاطلين والبطالة التي تربو في بعض الدول العربية على (48%) في أوساط حملة الشهادات⁽⁴⁷⁹⁾.

والرسم البياني التالي يبين تقييم المواطنين لأداء الحكومات على صعيد السياسات الاقتصادية.

⁽⁴⁷⁹⁾ نبيه العاكوم، البطالة في العالم العربي، الجزيرة نت، 2018: <https://bit.ly/3Dr8Huj>

رسم توضيحي 2



العربية، مجلة سياسات عربية، وحدة استطلاع الرأي العام: البلدان في السياسات العامة نحو العربي العام الرأي المصدر: اتجاهات ، ص 0202.169 يناير /الثاني كانون 42 المؤشر العربي، العدد

أما العدالة الاجتماعية فعلى الرغم من أنها كانت شعار لكل السياسات العامة في العالم العربي، إلا أنها هي الأخرى كذلك بقيت حبيسة الجدل الفكري، وعند تفحص تأثير السياسات العامة في إحداث وتكريس العدالة الاجتماعية نجدها باعدت بين الفئات الاجتماعية مع كل محطة تطور كوني أصاب إدارة الدولة في العالم وانعكس على العالم العربي، وهنا على سبيل المثال لا الحصر موضوع الخصخصة والذي أدى في النهاية إلى القضاء على الطبقة الوسطى نهائياً⁽⁴⁸⁰⁾.

أما فيما يتعلق بتكييف المجتمعات نجد كذلك أنّ مجمل السياسات التي اتبعتها الدولة العربية في تكييف المجتمع كانت تحتوي على العديد من الإشكاليات، أو أنها طرحت فلسفات ورؤى اجتماعية لم تستطع أن ترسخ قيمها في المجتمعات، وتحولت هذه الرؤى إلى

⁽⁴⁸⁰⁾ إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية: من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق، جريدة الشروق، الاثنين 1 أكتوبر 2012، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.shorouknews.com>

جدل فكري داخل المجتمع عاظم من الفجوة بين ما يجب أن يكون، وما عليه الحال أو ما تريده النخبة الحاكمة من قيم.

وعليه سوف نتناول في الفقرة التالية علاقة المخرجات ببعضها وانعكاسها على التطرف في العالم العربي.

الفقرة الأولى: علاقة المخرجات ببعضها وعلاقة ذلك بالتطرف في العالم العربي

لم تستطع مخرجات وسلوكيات السياسات العامة في الجمهوريات العربية أن تنتج مجتمعات متسامحة، أو مجتمعات قادرة على أن تحوّل ظاهرة التطرف إلى حالة منبوذة، وهنا لا نبالغ إذا ادّعينا أنّ السلوك العربي في بعض الدول العربية تجاه الفرد العربي المعاصر متطرف، وهنا تقبع في صميم هذه المتلازمة قضية أساسية وهي مخرجات السياسات العامة، وعلاقتها ببعضها وتأثيرها على التطرف، وهنا نذكر مجموعة من الأمثلة لمخرجات السياسات العامة للدولة العربية، ومنها:

(أ) الانتخابات وعلاقتها بتكريس الحالة الديمقراطية وتقليص مساحات التطرف والعنف، إذ نجد أنّ الانتخابات في العالم العربي، كانت سبباً في إنتاج ظاهرة التطرف والعنف والتأصيل لها وذلك على شكلين:

الأول: الحالة المرئية وذلك من خلال تجاوز النتائج كما حدث في الجزائر، ومن ثم العراق، وآخرها فلسطين، وجميعها أصّلت للسلوك التطرفي والعنفي في العالم العربي.

الثاني: الحالة الكامنة وهي من خلال تحديد النتائج كما هي في أغلب دول العالم العربي التي شهدت ثورات الربيع العربي كردّة فعل على مخرجات العملية الديموقراطية-كتاتورية، وهي جعل أداة الانتخابات الكفيلة بتكريس الديمقراطية إلى أداة لتثبيت النظام.

(ب) التعليم وما تريده الحكومات من مخرجات للتعليم فالنظم التعليمية في أرجاء المعمورة جميعها تعمل على إحداث التغيير الاجتماعي، وغرس قيم التقدم والحضارة في المواطن لينتقل بها ولتعمم على مختلف أركان المجتمع والنظام السياسي، وهنا نجد في العالم العربي أنّ التعليم تميز بعدة مظاهر يمكن أن تساعد على التطرف والعنف، ومنها:

أولاً: أن التعليم لم يستطع أن يحدث تغييراً جذرياً في السلوكيات الاجتماعية، كعادات الزواج، والعلاقات الاجتماعية، بل العكس عاظم التعليم من هذه السلوكيات.

ثانياً: التعليم تحوّل إلى عبءٍ نظري على المواطن العربي، فالمناهج تعج بقيم التعبير عن الرأي والحق في الممارسة السياسية، ومفاهيم المشاركة السياسية والمواطنة، ولكن المواطن يجد نفسه لا يستطيع أن يمارس ما يحمله من فكر.

ثالثاً: التعليم في عالمنا العربي ليس أداة للتغيير الكلي بل يمكن أن يكون أداة للارتزاق الوظيفي فقط، فأغلب من يسيطر على مقاليد الحكم ويدير السياسة هم ليسوا من المتعلمين، أو على أقل تقدير لم يكن العلم شرعية وجودهم في السلطة.

رابعاً: هناك حالة فصام بين المناهج والسلوك التعليمي، فالمناهج غربية وذات قيم ديمقراطية عالية، والنظم التعليمية عربية تحاكي النظم العربية في ذات سلوكها وطبيعتها.

مُجمل هذه السياسات ولدت إشكاليات في الدولة العربية فلم تستطع السياسات حل قضايا الاندماج الاجتماعي في العالم العربي، وكذلك لم تستطع أن تعمل على صهر البنى المجتمعية في بعضها البعض، بل على العكس من ذلك نجد أن السياسات زادت من شدة التمايزات الاجتماعية والطبقية داخل المجتمع الواحد⁽⁴⁸¹⁾.

فالمجتمعات التي تسود بها الأعراق والإثنيات المتعددة سواء الدينية أو القومية عززت سياسات دولها من تماسك وتمايز هذه الإثنيات والأعراق على حساب قوة الشعور بالمواطنة العامة للأفراد، وهذا ما قاد إلى أزمة أعظم وهي أزمة الهوية لدى الأفراد⁽⁴⁸²⁾.

جدير بالذكر أن مجموعة من الدول العربية قامت بإصلاحات جوهرية وتبنت سياسات عمومية في مجال التعليم قصد محاربة التطرف والإرهاب، وفي هذا الصدد يبرز المثال المغربي في هيكلية التعليم الديني، فقد ظل هذا التعليم يمثل النمط الذي كان سائداً قبل دخول المدرسة العصرية، ويتميز في المغرب بالتحفيظ الكامل للقرآن، قبل المرور إلى

⁽⁴⁸¹⁾ للمزيد أنظر: باقر النجار، الدولة العربية بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج: احمد بعلبكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي لأبحاث السياسات، بيروت، 2014، ص 49-75.

⁽⁴⁸²⁾ موزاي بلال، قضايا المواطنة وأزمة الدولة في المنطقة المغاربية: موزاي بلال وآخرون، الهوية وسؤال المواطنة في البلدان المغاربية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020، ص 28.

العلوم الشرعية واللغوية في مرحلة أخرى. يوجد هذا التعليم في مؤسسات عمومية قليلة، غير أن معظم مؤسساته ينفق عليها الخواص، وكان هذا التعليم عبر التاريخ من قلاع نشر الفكر الديني المعتدل، غير أن بعض هؤلاء الخواص، من الأفراد أو من الجمعيات، بتحفيظات داخلية أو خارجية، وبتوجهات عقديّة ومذهبية دخيلة، قد صاروا في العقود الأربعة الأخيرة، يستغلون هذا التعليم لأغراض قابلة لتوليد التطرف. ولسد هذا الاحتياج، وحرصاً على ضمان تعليم سليم للدين، أمر أمير المؤمنين بتنظيم التعليم الديني بما يستجيب للمطلوب ويحفظ له الخصوصية، ويمكن رواده من مد الجسور مع التعليم العمومي بفضل تلقي العلوم العصرية بقدر يؤهلهم لاجتياز الاختبارات المفضية إلى مختلف التخصصات المهنية والأكاديمية. وقد انضمت المدارس الخصوصية لهذا الإصلاح، ومن آثار تطبيقه أن صارت هذه المدارس تتلقى دعماً مالياً من ميزانية الدولة، يشمل المنح للطلبة والمكافآت للمؤطرين التربويين والإداريين وغير ذلك من الوسائل كالمآوي والمطاعم والمكتبات⁴⁸³.

لكن في غالب الأحيان لم تستطع سياسات الحكومة أن تمتد لتشمل الأطراف في الرقعة الجغرافية للدولة العربية، وهنا فقدت الدولة العربية سياسات التغلغل الحكومي في المناطق النائية والبعيدة لدرجة أن الدولة العربية هي دولة المدينة المركزية أو (دولة العاصمة) فالعاصمة تبدو شيئاً مختلفاً تماماً عن باقي أرجاء الدولة سواء من الناحية التنموية، أو الثقافية أو حتى السلوك الاجتماعي.

هذه الحالة ولدت التطرف وكانت مدعاة له في العالم العربي نتيجة لعدة أسباب ومن

أبرزها:

أولاً: النزوح الدائم والمستمر من الأرياف والمحافظات باتجاه العاصمة وما يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية ونفسية واقتصادية وأخلاقية.

ثانياً: التغيير الطبقي السريع والمبرمج من الدولة يولد الشعور بالتطرف نتيجة لاعتقاد المواطنين أن الدولة العربية هي التي تصنع الطبقات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية،

⁴⁸³ أحمد التوفيق: التجربة المغربية في ميدان محاربة الإرهاب، كلمة في جلسة للأمم المتحدة مخصصة للتجربة المغربية في مكافحة الإرهاب، 30 شتنبر 2014، ينظر موقع وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية؛

http://habous.gov.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=5627&catid=138&Itemid=138

فالدولة هي التي تمنح الامتيازات، والوكالات، وهي التي تسمح وتمنع الحركات الاجتماعية داخل المجتمع.

ثالثاً: شعور الأطراف بغياب الدولة وعدم إيمانهم بأن الدولة تمارس عليهم سوى سلطة الضبط، وغياب التنمية في الأطراف يولد الجماعات التي تتبنى العنف والتطرف. رابعاً: استغلال الأطراف الخارجية لحالات الضعف في السياسات وتوظيفها لخدمة المصالح الخارجية من خلال دعم التطرف، وهنا نجد أن دول الجوار دائماً تستغل الحركات الانفصالية في الأطراف وتدعمها ضد سلطة الدولة، والدول الخارجية دائماً ما تقوم بتوظيف عدم قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار السياسي، أو ضعف سياسات الدمج الاجتماعي عن تحقيق التكاملية الاجتماعية، وحتى الصراعات الطبقية لإشعال الفتن الداخلية وتوظيفها بطواع مختلفة، تارةً بثورات، وتارةً بإثارة قلاقل اجتماعية، وتارةً أخرى بالإلهاء السياسي والاجتماعي من خلال دعم الجماعات المهمشة، وتحويل مصدر صراعها مع السلطة على دورها بشكل انفصالي وكأنها ليست مكون من مكونات المجتمع.

إن تحليل عوامل التطرف في العالم العربي رغم تشعبها وتنوع مسبباتها تقود إلى أن التطرف وممارسة العنف يستند إلى أطر فكرية متنوعة سواء لأشخاص أو لفكر، وهذه الأطر تم توظيفها في ديناميكيات سياسية واجتماعية نتيجة لحالة العجز التي تعيشها بعض الدول العربية، وبدا وكأن الفكر المتطرف يجيب على الأسئلة التي فشلت الدولة العربية في الإجابة عليها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن الأطر والفكر المتطرف جاء في سياق طوباوي ومثالي يقدم إجابات للعديد من التساؤلات المجتمعية والتي تخاطب الوجدان، والظاهرة الأكثر شيوعاً في العالم العربي وهي الحالة العاطفية وسومها على التفكير العقلاني العملي.

رغم ذلك لا يمكن إغفال أو تجاهل حالة التوظيف الخارجي للعنف في العالم العربي نتيجة لعدة أسباب تم تناولها في متن الفصل، كالتحديات التي تعيشها الحكومات العربية، وإشكالية الجوار الجغرافي والتبعية السياسية والاقتصادية، فجميع هذه الأسباب حفزت ومنحت الفرصة للطرف الخارجي لتوظيف حالة التطرف والعنف في العالم العربي ليخدم مصالحه وأهدافه، فتارةً يتم استخدام الجماعات المتطرفة للضغط على الحكومات لتصبح

أكثر ضعفاً أمام الطرف الخارجي فيحقق أهدافه، وتارةً أخرى يتم استخدام الدولة للضغط على الجماعات المتطرفة لإضعافها وجعلها أكثر تلبية لسياسات الطرف الخارجي.

خُلاصة الفصل الأول

تقود رحلة البحث في ثنايا وجزئيات هذا الفصل إلى أن العنف في العالم العربي يمتلك مجموعة من المغذيات والدوافع والأسباب التي جعلته ظاهرة مهيمنة ومستمرة على مدار الحقب المختلفة من تاريخ العالم العربي وبناء الدولة العربية المستقلة. وعلى الرغم من وجود الفكر المتطرف والتنظير له في عالمنا العربي من قبل العديد من الشخصيات أو الأحزاب السياسية في العالم العربي، إلا أننا نجد أن هناك دوافع مركزية ومهمة في إبقاء حالة العنف وديمومتها في العالم العربي ومن أبرز هذه الأسباب السياسات الدولية الهادفة إلى الإبقاء على مظاهر العنف ونموه وإعادة تشكيله بحيث يمنحها المزيد من السيطرة والتحكم، فالتطرف والعنف يجعل الدولة في حالة اعتمادية على الخارج ويجعل القوى المتطرفة هي الأخرى في حالة اعتمادية على الخارج.

أما السبب الآخر والذي من الصعب تبيان مدى انفصاله عن السبب الأول فيمكن في الصراع الجهوي بين بعض الدول العربية وبعضها الآخر، حيث نجد أن بعض الدول العربية تمارس في بعض الأحيان سياسات تدعم الحركات المتطرفة والانفصالية وهذا مشهد امتازت به العديد من دول العالم العربي وخاصة الجمهوريات العربية في علاقاتها مع بعضها البعض، والمشاهد هنا متعددة ونورد على سبيل المثال لا الحصر السياسات العربية في خلال الربيع العربي وحجم تدخلها في سياسات داخل الدول العربية نفسها ومن أبرز الأمثلة التدخل العربي والدولي في الشأن السوري والتدخل العربي والدولي في الشأن الليبي. كما لا يمكن تجاهل دعم بعض الدول العربية للحركات الانفصالية وتشجيعها على ممارسة العنف ضد دولها مثل دعم الجزائر لحركة البوليساريو ضد المغرب أو احتضان بعض الدول العربية لحركات انفصالية تتبنى العنف.

الفصل الثاني: الدولة وإنتاج التطرف في العالم العربي

يقوم هذا الفصل على فحص الادعاء العام للدراسة كونه ينطلق من قاعدة أن التطرف في العالم العربي هو حالة تدخلية خارجية وهي نتاج خارجي تظهر في شكلين رئيسيين، الأول هو: التدخل غير المباشر، فالتدخلات الخارجية غير المباشرة لعبت وتلعب دوراً مركزياً في الدولة العربية من خلال التحكم غير المباشر في بُنياتها، وسياساتها، وعلاقاتها وهذا يتأتى مما تقوم به الدول المهيمنة من استخدام للوسائل الناعمة (Soft power)⁽⁴⁸⁴⁾ في التحكم كالتدريب وتأهيل القادة وبناء كادر المؤسسات أو من خلال فرض السياسات الاقتصادية للقروض، كما ظهرت في الآونة الأخيرة سياسات التنمية ورسم الخطط الاستراتيجية طويلة المدى والتي هي في الغالب هي من نتاج مراكز أبحاث ودراسات ومؤسسات تابعة للدول المسيطرة بحيثُ تعمل على رسم الرؤية السياسية للدول العربية.

أما الشكل الثاني فهو: التدخل المباشر، فقد برز هذا التدخل بشكل واضح كعامل مُغذي للتطرف والعنف في العالم العربي، وهنا لا يمكن تجاهل العديد من المحطات الزمنية، إلا أنه وللتدليل على ذلك فإن هناك أربع محطات مركزية من خلالها لعب الدور الخارجي المباشر دوراً مركزياً في تغذية التطرف والعنف في العالم العربي، وهذه المحطات هي: الحرب على العراق عام 1991م واحتلال العراق وأفغانستان عام 2003م والتدخل الخارجي في أحداث الربيع العربي، وكذلك التدخل العسكري المباشر في الدول الجمهوريات العربية بعد الربيع العربي، مثل: (اليمن وليبيا وسوريا ومصر) مضافاً إليها حالة الدعم الدولي المستمر لإسرائيل وسياساتها والتي تقود إلى إبقاء حالة التطرف والعنف كحالة وجودية وطبيعية في منطقة الشرق الأوسط.

⁽⁴⁸⁴⁾ Giulio M. Gallarotti, Soft Power: What it is, Why it's Important, and the Conditions Under Which it Can Be Effectively Used, Wesleyan University, Division II Faculty Publications, Paper 57, (2011), p 1-3, Retrieved from: <https://bit.ly/3argfB0>

إنه من الصعب الفصل بين مجمل التطورات الداخلية في العالم العربي والبعد الخارجي خاصة إذا ما أردنا قياس ذلك بإنتاج التطرف، وهنا تبدو الجدلية أكثر تعقيداً إذ إن البعض ينظر إلى مكونات العوامل الداخلية العربية على أنها أصلاً إنتاج خارجي، بمعنى أن الدكتاتورية وشرعتها في العالم العربي هي مُنتج خارجي، وكذلك مُختلف ظواهر التطرف في العالم العربي أغلبها مُنتج خارجي برهنت على هذا الطرح مرحلة الارتداد عن مخرجات الربيع العربي، حيثُ نجد أن الأنظمة العربية بمختلف توجهاتها أصبحت تركز على الشرعية الدولية أكثر من أي شرعية أخرى وهنا برز دور القوى الخارجية وتناقضاتها في رسم السياسات الداخلية للأنظمة العربية.

لذا تتعد عملية تصنيف ما هو مُنتج داخلي وما هو مُنتج خارجي عند تحليل دور العوامل في إنتاج التطرف في العالم العربي، ولأغراض البحث وسهولة الولوج إلى الظاهرة سيتم تناول ذلك ضمن إطارين: الإطار الأول يُناقش تأثير القوى والفواعل الداخلية والخارجية في إدارة الدولة في العالم العربي وكيف ساهمت في إنتاج ظاهرة التطرف، وذلك بالوقوف على دورها وسياساتها وبنيتها ومخرجاتها كمحددات أساسية مُنتجة للتطرف، والإطار الثاني: سيتناول واقع سلطات الدولة العربية والعقد الاجتماعي في العالم العربي، بحيثُ يتم توضيح أركانه ومتغيراته وكيف أسهم في إنتاج التطرف والعنف في العالم العربي.

فإطار القوى الفاعلة في الدول العربية بغض النظر عن تمايزاته من دولة إلى أخرى يمتاز بهيمنة وطغيان المؤسسة الأمنية، وسلوك القطاع الأمني بمختلف تشكيلاته في إطار الدولة العربية، وهذا ما أنتج الدولة الثكنة والدولة البوليسية والدولة (النيوباتريموالية) والدولة الهجينة في بداية تشكيل الدول العربية وما بعدها، وفي مراحل متقدمة مع أواسط الثمانينات وشيوع ظاهرة الخصخصة وقوى السوق، أدّى إلى تفاعل القوى العسكرية مع القوى الاقتصادية لتنتج حالة جديدة في العالم العربي يمكن أن يُطلق عليها الدولة (البولو-اقتصادية) حيثُ أصبحت المؤسسة العسكرية تسيطر على حركة النشاط الاقتصادي في

الدولة أو تُنتج في الخفاء الطبقات الاقتصادية من خلال علاقة زبائنية تقوم على السيطرة على المجتمع والدولة والنخب (485).

كما لا يمكن تجاهل مدى توظيف النخبة العسكرية للقيم في المجتمع العربي لخدمة هيمنتها على إدارة الدولة وكيف ساعدت هذه الهيمنة على إنتاج التطرف والعنف في العالم العربي، فنجد أنّ المؤسسة العسكرية في بداية تكوين الدولة العربية هيمنت على القيم الثورية وأصبحت تعتبر أنّ مشروعها السياسي هو المشروع الوطني، وكل من هو معارض لها فهو خارج عن المشروع الوطني وأحياناً يتم إخراجها من دائرة الوطنية، ولهذا تعج السجون في العالم العربي بالمعتقلين، وبذلك تم إنتاج ظاهرة الاعتقال السياسي في معظم دول العالم العربي التي أدت إلى التطرف والعنف من قبل المعتقلين السياسيين (486).

أمّا الظاهرة الثانية: فهي حالة التزاوج وتوظيف القيم الدينية، وهذا ما أنتج الدولة الهجينة في العالم العربي، والتي كانت رافداً من روافد التطرف حيث أنّ العديد من أنصار الفكر الديني يعتبرون أنّ الدولة تُوظف الدين بطريقة غير سليمة، ولذا شاع في العالم العربي مصطلح (علماء السلاطين) (487). وأخيراً كان لادعاء النخبة المسيطرة على الدولة في العالم العربي بأنّها هي محرك الحداثة والتنمية والتحرير دور مهم في إنتاج التطرف، حيث أنّ القيم التي تم ترسيخها في المجتمع بقوة الإكراه ومن خلال سياسات الدولة تعارضت في كثير من الأحيان مع القيم العامة السائدة في المجتمع وفي الوقت نفسه فشلت معظم الدول العربية في إحداث التنمية والتقدم بل إنّها تراجعت عن ذلك بشكل مذهل.

⁴⁸⁵ للمزيد أنظر: بيري كاماك وآخرون، انكسارات عربية، مواطنون ودول وعقود اجتماعية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016.

<https://carnegie-mec.org/2017/01/18/ar-pub-67650>

⁽⁴⁸⁶⁾ للمزيد أنظر: محمد نبيل الشيمي، النخبة وتأثيرها في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر، المركز الديمقراطي

العربي، 2016: <https://democraticac.de/?p=26489>

⁽⁴⁸⁷⁾ علماء السلاطين: هو مصطلح مشتق من الحديث النبوي، فعن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "وإن أبغض الخلق إلى الله عالم السلاطين"، وعلماء السلاطين هم أوتوا العلم (العلم الشرعي) ولكنهم يحرفونه بما يوافق أهواء السلاطين (أمير، ملك، رئيس... الخ) ويقومون بلوي أعناق النصوص لتتناسب مصالح حكامهم، ويطلق عليهم أيضاً: شيوخ السلاطين، و شعراء البلاط أو شيوخ البلاط.

أما الإطار الثاني: فهو واقع الدستور والسلطات الثلاث والعقد الاجتماعي وإشكالياتها وإفرازاتها في الدولة العربية، فالعالم العربي يمتلك أفضل الدساتير المكتوبة في العالم ولكن هذه الدساتير لا تتحكم في السلوك السياسي وإدارة الحكم، فنجد أن مبدأ الفصل بين السلطات ما زال غائباً في بعض الدول العربية ولا زالت السلطة التنفيذية المهيمنة على باقي السلطات، كما أن القوى السياسية لم تستطع أن تُحدد الأولوية الوطنية الداخلية والعدو الخارجي، كما نشهد أن هناك حالة من التغيير المفاجئ الذي دائماً يطال العقد الاجتماعي في دول العالم العربي، ومن أبرز الأمثلة المعاصرة على التغيير في العقد الاجتماعي هي المملكة العربية السعودية التي انتقلت من حالة التحالف ما بين الوهابية الدينية وإدارة الحكم إلى حالة الانتقال إلى الانفتاح وسياسات جديدة غير متصلة مع الماضي، (488). هذا وقد ساهمت حالة غياب أو سلامة العقد الاجتماعي في دول العالم العربي في إنتاج عدة مظاهر كان لها أثر مباشر في إنتاج التطرف والعنف في العالم العربي ومن أبرزها:

أولاً: غياب الهوية الجمعية الوطنية للقوى المركزية داخل الدولة، حيثُ نشهد غياب الإجماعات الوطنية داخل دول العالم العربي، بل إننا نجد أن القوى المركزية غالباً ما تعيش حالة من الصراع على القضايا الوطنية والأولويات المجتمعية، وتتعاظم فاعلية هذا الغياب في ظل عدم وجود قواعد دستورية ناظمة ومتحكمة في التداول السلمي للسلطة مما يؤدي دائماً إلى ثقافة السيطرة والغلبة، وهذا أكبر مُشجع ومُحفز للتطرف (489).

ثانياً: الصراع التحتي على المكاسب العامة في المجتمع حيثُ شهدت مرحلة الثمانينات حالة من الانفتاح في الأنظمة العربية نتيجة لعدة عوامل في أغلبها خارجية فتم السماح بإجراء الانتخابات في بعض الدول العربية ولكن هذه الانتخابات لا تطل رأس الهرم السياسي وإنما هي انتخابات للسلطات التشريعية، والبلديات، والنيابات فقط.

(488) للمزيد أنظر: إيمان النمر، نحو عقد اجتماعي جديد، TRT عربي، 2019: <https://bit.ly/3AqwNU5>

(489) للمزيد أنظر: مونيكا نبيل توفيق، قضايا الهوية وكيف تتعامل الدولة مع نتائجها، المركز الديمقراطي العربي، 2020.

شكلت هذه المرحلة تعقيداً آخر في إنتاج حالة عدم التوافق والإجماع الوطني إذ بدت الصورة وكأن الدولة منقسمة إلى جزأين، جزء يتعلق بمنظومة الحكم وشخصه وهذا لا يتأثر بأي تغيير سياسي، وجزء آخر وهو ميدان التغيير الذي غالباً ما يكون صورياً كالانتخابات المبرمجة أو حرية التعبير الضيقة، مما جعل القوى السياسية تعقد التحالفات الخفية مع منظومة الحكم مما زاد من حدة الصراع فيما بينها وحدّ من قدرتها على إنتاج حالة الإجماع الوطني.

ثالثاً: شيوع ظاهرة التمركز حول الثقافات الفرعية المتصارعة، فقد أدى غياب الاجتماعات الوطنية واحتكار الدولة من قبل منظومة حكم معينة إلى تمركز المواطنين وتمسكهم في ثقافتهم الفرعية، سواء الإثنية، أو العرقية أو الدينية على حساب الثقافة الوطنية العامة والجامعة وأصبحت الثقافات الفرعية بمثابة المنظومات التي تحكم علاقات المجتمع والأفراد وهذا ما يُفسّر حجم الصراع الطائفي والمذهبي في الشرق الأوسط وأغلب الدول العربية⁽⁴⁹⁰⁾.

رابعاً: غياب ثقافة التسامح السياسي، فقد كان لغياب القواعد الدستورية النازمة لإدارة الحكم في العالم العربي أثر مباشر في غياب ثقافة التسامح، وحلت مكانها ثقافة الصراع وبالذات عندما يتعلق الموضوع بالشأن العام والقضايا العامة⁽⁴⁹¹⁾.

وعند محاولة قياس تفاعل كلا الإطارين مع بعضهما البعض، إطار القوى وإشكالياته، وإطار السلطات والعقد الاجتماعي وأثرهما في إنتاج ظاهرة التطرف وتغذيتها في العالم العربي نجد أنّ حالة التفاعل المستمر بين كلا الإطارين أنتجت مجموعة من الأزمات المركبة في العالم العربي والتي لو وجدت في أي دولة ستكون كفيلة بإنتاج التطرف والعنف.

⁽⁴⁹⁰⁾ للمزيد أنظر: إبراهيم بدران، زهير توفيق، الأفاق المستقبلية للدولة الوطنية، الطبعة الأولى، عمان، الآن ناشرون وموزعون، 2019، ص 100-106.

⁽⁴⁹¹⁾ للمزيد أنظر: محمد عبد العزيز ربيع، ثقافة التسامح والديمقراطية، صحيفة اتجاهات البيان، 2006:

لذا سيتم تقسيم هذه الأزمات إلى نوعين، الأول: وهو ما يتعلق بالإدارة الداخلية للدول العربية والثاني: وهو ما يتعلق بإدارة العلاقات الخارجية للدول العربية سواءً إقليمياً أو دولياً.

فعلى صعيد إدارة العلاقات الداخلية للدولة العربية وخاصة الجمهوريات العربية ظهرت عدة أزمات شجعت على التطرف ومن أبرزها أزمة التحول الديمقراطي والتعددية السياسية وواقع السلطات الثلاث في الدولة، التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وضعف تطبيق الدستور وشيوع ظاهرة الفساد بالدولة في العالم العربي لم تتجز بعد عملية الانتقال الديمقراطي، وكذلك الثورات سواءً الرسمية أو الشعبية، فهي الأخرى لم تستطع أن تنتج حالة تحول ديمقراطي حقيقي، وأنتجت مجتمعة حالة من التحول السياسي الذي أدى إلى التغير في شخوص الحكم مع الإبقاء على نفس منظومة الحكم أو تم تغيير المنظومة ولكنها لم تفلح في تثبيت نظام الحكم أو تثبيت سياسات النخب الجديدة، وغالباً ما كانت النهاية غير ديمقراطية⁽⁴⁹²⁾.

علاوة على ذلك لا يمكن إنكار غياب قوى ومؤسسات المجتمع المدني وضعف فاعليتها نتيجة لغياب الحريات والحقوق المواطنة، أما على صعيد أزمات العلاقات الخارجية فقد تكرست عدة أزمات ومنها علاقات التبعية مع دول العالم الخارجي والاعتمادية الاقتصادية⁽⁴⁹³⁾ إضافة إلى عدم القدرة على ضبط التوازنات في الصراعات الإقليمية والجيوستراتيجية، فطالما شابت العلاقات الإقليمية العربية حالة من الصراعات الإقليمية المستمرة والتي أدت إلى تبني بعض الأنظمة للجماعات المناوئة للحكم في البلدان الأخرى ودعمها وهذا جميعه شجع على التطرف والعنف.

⁽⁴⁹²⁾ For farther information please refer to: Laurel E. Miller, Jeffrey Martini & others, The RAND Corporation, Democratization in the Arab World: Prospects and Lessons from Around the Globe, p 53-9, Retrieved from: [://www.rand.org/pubs/monographs/MG1192.html](http://www.rand.org/pubs/monographs/MG1192.html)

⁽⁴⁹³⁾ للمزيد أنظر: ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الطبعة الثانية، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، 2009، عمان، ص 110-120.

وبناءً على ما سبق ذكره، سيتم في المبحث الأول: تحليل دور الفواعل الداخلية في إنتاج التطرف في العالم العربي، وفي المبحث الثاني: سيتم تحليل دور الفواعل الخارجية في إنتاج التطرف في العالم العربي.

المبحث الأول: الفواعل الداخلية ودورها في إنتاج التطرف في العالم العربي

تتعدد وتتوغل الفواعل الداخلية في الدولة من مؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات دينية واقتصادية وعسكرية وما تتضمنه من نخب دينية وسياسية واقتصادية وثقافية، إلا أنّ المؤسسة العسكرية في الحالة العربية تحظى بنوع من التميز داخل المجال الاجتماعي، وتؤثر بشكل كبير في النخب الأخرى التي تستقي توجهاتها من هذه المؤسسة، كما أنّ وزن المؤسسة العسكرية في النظام السياسي يختلف من نظام إلى آخر، كما أنّ درجة ثقل وزنها في النظام السياسي يُحدد طبيعة النظام السياسي ويُحدد توجهاته، فنجد أنّ الدول التي تسيطر عليها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني تكون أكثر اتجاهاً نحو الديمقراطية وأقل في درجة التطرف الاجتماعي والسياسي فيها، أمّا الدول التي يرتفع وزن المؤسسة العسكرية وباقي الفواعل فيها، نجد أنها أكثر ميلاً نحو الديكتاتورية وأكثر توليداً أو إنتاجاً للتطرف والعنف⁽⁴⁹⁴⁾.

كما يمتلك أفراد النخب السياسية والاقتصادية الوزنة ميزات حصلوا عليها إما من خلال آلية التوارث أو عبر آلية الاكتساب، حيثُ تتميز هذه النخب عن بقية أفراد المجتمع بقدرتها على الفعل والإنتاج عبر مجالها السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، وأيضاً تتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة وتُمسك بمصادر القوة السياسية والاقتصادية ولها القدرة على صنع القرارات وتوجيه المواطنين إلى القيم الاجتماعية التي تتبناها، كما تعمل على دعم عناصرها لتولي المناصب المهمة في المجتمع وتبسط سيطرتها على وسائل الإنتاج، كما تؤثر في العقيدة من خلال الدعاة أو النخبة الدينية، وبالتالي تعمل على تعديل سلوكيات المواطنين

⁽⁴⁹⁴⁾ بهي الدين حسن، المؤسسة العسكرية المصرية نحو صراع سياسي جديد، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

والترويج للأفكار التي تخدم النظام الحاكم وتضفي الشرعية على أداؤه، وتمتلك مجموعة من الصلاحيات تجعلها صاحبة القرار الأولى للمجتمع، بحيث تقوم بتوجيهه اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأخلاقياً، مما يجعل سلطاتها واسعة، وتأثيرها غير محدود⁽⁴⁹⁵⁾.

وعليه سيتم في المطلب الأول: تناول الفواعل الداخلية، والتي تمثلت في سلوك المؤسسة العسكرية العربية والتي تجاوز دورها البنوي والوظيفي ما تعارف عليه عالمياً، فأعدت هندسة ثقافة المجتمع باتجاه عسكرياتي وخلقت أنماطاً جديدة من الدول لعبت دوراً مهماً في إنتاج التطرف، كما سيتم في المطلب الثاني: تناول النخب الأكثر فاعلية في الحياة السياسية وهي النخب السياسية والنخب الاقتصادية والتي تزوج أداؤها مع المؤسسة العسكرية (تزوج الاقتصاد والسياسة) ودارت في فلكها، أمّا في المطلب الثالث: فسيتم تناول موضوع العقد الاجتماعي بشكل عام والعقد الاجتماعي الشعبي في الدول العربية بشكل خاص.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية (الانتقال من منظومة السيطرة على النظام إلى السيطرة على المجتمع والفضاء العام)

إن دراسة حالة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والدولة العربية - خاصة في الجمهوريات العربية - لها عدة أبعاد:

البعد الأول: هو البعد التاريخي، وهنا من المهم أن نُميز بين حقتين مهمتين، الأولى هي حقبة التخلص من الاستعمار والحالة الثورية العربية وسيطرة الفكرة العسكرية على الدولة، وما تبعها من سمو وقدسيتها الحاكم فتحوّل هدف الدولة وسيادتها هو الحفاظ على النظام والذي أخذ يتقرّم شيئاً فشيئاً باتجاه شخصي أبوي والحقبة الثانية، هي بعد حرب عام 1967م وخسارة الجيوش العربية للحرب مع العدو المركزي الإسرائيلي لذا باتت هذه الجيوش تبحث عن دور جديد يُبقي على سيطرتها وعلى نفوذها لذا انشغلت بالقضايا الداخلية وأشاحت النظر عن القضايا الخارجية.

⁽⁴⁹⁵⁾ محمد نبيل الشيمي، 2016.

البعد الثاني: هو البعد الوظيفي، فنتيجة لطبيعة الدولة العربية وما تواجهه من تحديات داخلية وخارجية، وبالذات علاقتها مع دول الجوار تحوّل الجيش إلى القوة المركزية القادرة على تصدير الأزمات للنظام أو القدرة على الحفاظ على شرعية النظام من عدمه، وتكرّست مفاهيم سيطرة الجيش على الحياة السياسية في العالم العربي والذي تمثل بالدولة الثكنة والدولة (النيوباتريمونيالية) والدولة البوليسية.

البعد الثالث: هو البعد الثقافي- الاجتماعي، فالإنسان العربي أصبح يتطلع نحو الجيش لأنه يشعر أنّ الجيش يمنحه القوة والمنعة ويجعله ابناً للنظام الذي يصعب عليه أن يكون جزءاً منه.

البعد الرابع: هو غياب المحددات، فمتطلبات الدخول في الجيوش العربية والأمن العربي لا تتطلب من المواطن أي شهادات أو متطلبات سابقة سوى الولاء وإبداء الرغبة بالانضمام ولذا تهافت العديد من المواطنين للدخول في المؤسسة الأمنية العربية.

وهنا لا بد من تسجيل جملة من التحديات التي فرضتها العوامل سابقة الذكر على دور المؤسسة الأمنية في العالم العربي وكيف تحوّلت هذه المؤسسة إلى أحد موانع التنمية وأحد معززات انتشار ظاهرة التطرف في العالم العربي:

أولاً: يعتبر الجيش في دول العالم عبارة عن بوتقة صهرٍ للمجتمعات، إلا أنّ الجيش والمؤسسة الأمنية في العالم العربي تحوّلوا إلى بوتقة تمايز، إذ إنّ الجيش والمؤسسة الأمنية أصبحا حكرًا على فئة أو طبقة أو مجموعة معينة من الناس.

ثانياً: الجيش والمؤسسة الأمنية في العالم تُلقى بإحساس من الأمن وشعور بالسكينة والاطمئنان لدى المواطن ابن الدولة، إلا أنّها في العالم العربي في كثير من الأحيان لا تلبّي هذه الرغبة.

ثالثاً: من أجل الاستمرار في سيطرتها عملت المؤسسة الأمنية على إبقاء حالة من عدم الاستقرار الداخلي لتكريس حالة المقبولية لوجودها ونفوذها.

سيتم في الفرع الأول: تناول النظريات المفسرة للعلاقة المدنية- العسكرية وأيضاً الأبعاد الأنفة الذكر والتي حكمت العلاقة بين المؤسسة العسكرية والدولة العربية في العالم العربي وفي الفرع الثاني: سيتم تناول العلاقات الجديدة بين العسكر والمدنيين أمّا في الفرع الثالث: فسوف يتم تناول السلوك العسكري للدولة والمجتمع وإنتاج الدول المشوهة.

الفرع الأول: نظريات العلاقات المدنية العسكرية

هناك عدة نظريات تفسر وتحلل العلاقات المدنية العسكرية على اعتبار أنّها جدلية قائمة في علم السياسة، حيثُ يصعب وضع حد فاصل بين العلاقات المدنية العسكرية وخاصة في الدول العربية، لذلك تعددت رؤى علماء السياسة في تفسير عوامل تدخل العسكر في صنع السياسة العامة.

بداية نستعرض نظرية الجندي المحترف (لموريس جانوفيتز) والذي يرى بها ضرورة فصل العسكريين عن مؤسسات الدولة المدنية وتحييدهم عن الشؤون السياسية للدولة وعدم تدخلهم في الصراعات السياسية وتركيزهم في الشؤون العسكرية، وعدم خضوعهم لسيطرة السياسيين المدنيين، إلا أنّ هذه النظرية من وجهة نظر (موريس) يصعب تخيلها في الدول النامية، إذ إنّها تتناسب مع النموذج الغربي والدول الديمقراطية ولا يمكن تطبيقها على الدول العربية لارتباط المؤسسة العسكرية العربية بالنظام السياسي الداخلي، الذي يتعدى دورها كجماعة ضغط في صنع القرارات أو في تحديد وصنع السياسة العامة بل يمكن أن يصل إلى فرض نظام سياسي أو القيام بانقلابات عسكرية على الحكم، وهذا التدخل والنفوذ للمؤسسة العسكرية حلّله (موريس جانوفيتز) من منظور سوسيولوجي من خلال التركيز على ثلاثة أسئلة السؤال الأول: ماهية دور العسكر في السياسة العامة؟ والسؤال الثاني: ما هي خصائص المؤسسة العسكرية في الدول النامية التي تسهل انخراطها في الشؤون السياسية؟ والسؤال الثالث، ما هي قدرة الجيش على القيادة السياسية الفعالة في الدول النامية⁽⁴⁹⁶⁾؟

(496) عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 16.

على صعيد الدول العربية فإننا نرى أنّ تكوين الجيوش العربية قد ارتبط باستقلال الدول العربية ونشوء الدولة القومية كما ارتبط الجيش بأذهان الشعب بالقوة القادرة على فرض الاستقرار والدفاع عن خطر التهديدات الخارجية وعلى قوته الحاسمة في منع الفوضى، وتزامن ذلك مع غياب القوى والنخب السياسية المدنية وغياب سلطتها في الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية، عدا عن ضعف ووهن المؤسسات المدنية وعدم قدرتها على الحسم والتنظيم فكان هناك فراغٌ سياسي ملأته المؤسسة العسكرية من خلال الانقلابات العسكرية أو عن طريق إقامة تحالفات ومصالح تبادلية سياسية مع النظام السياسي، بحيث يقوم السياسي بإطالة حكمه وتمير سياساته عن طريق تحالفات مع قادة عسكريين، وكذلك العسكري يعتمد على السياسي بالبقاء والاستقرار في منصبه وهكذا تقوم علاقة مصلحة متبادلة⁽⁴⁹⁷⁾ كما هو حاصل في مصر و سوريا و العراق واليمن.

وكما يشير (عبد الإله بلقزيز) إلى أنّ العلاقات العسكرية المدنية العربية تختلف عن النمط الغربي بسبب اختلاف نموذج الدولة، وتتخذ هذه العلاقة في الدول العربية ثلاث صور تُمكن المؤسسة العسكرية من الهيمنة على السياسة المدنية ورسم السياسة العامة⁽⁴⁹⁸⁾:

أولاً: جيش السّلطة، ويعني ملكية الجيش للسلطة لا للدولة عندئذ يصبح الجيش في يد السّلطة الحاكمة تستخدمه لتحقيق أهدافها التي قد تكون مرتبطة بما يقم المجتمع والمعارضة، أو استمرارية سيطرة النخبة الحاكمة وتمير مصالحها عن طريق تحديد وصنع السياسة العامة وبذلك يكون ولاء المؤسسة العسكرية للنخبة الحاكمة وسلطتها لا للدولة والشعب كما هو حاصل في سوريا ومصر.

ثانياً: سلطة الجيش، في هذه الصورة يُصبح الجيش هو السّلطة العليا بالدولة نتيجة انقلاب عسكري، فيكون الجيش هو النخبة السياسية الحاكمة بصورتين إما بإدارة السّلطة بشكل مباشر أو من خلال وضع شخصية سياسية صورية، وفي الحالتين يكون الحكم

⁽⁴⁹⁷⁾نبيل خليل، مرجع سابق، ص 231.

⁽⁴⁹⁸⁾المرجع نفسه، ص 562.

للجيش بهدف الإبقاء على الحكم العسكري من خلال إجراء بعض التعديلات الشكلية في الدستور ليمرر به مصالحه في السلطة والحكم.

ثالثاً: الجيش الأهلي: تكون العلاقة هنا بين الجيش والمجتمع والذي فقدت الدولة السيطرة عليه، ويتميز بأنه مجتمع عصبية تتشكل فيه الميليشيات وينقسم الجيش ويصبح أحد المساهمين الرئيسيين في زيادة الصراعات العنيفة بدلاً من احتوائها، وتُصبح الدولة ساحة للنزاعات العنيفة تتلاشى فيها رابطة الولاء للدولة، وبنظرة فاحصة للدول العربية نرى أنّ جيش ليبيا أصبح جيشاً أهلياً وفي اليمن تفكك الجيش وفي مصر أصبح سلطةً سياسية، أمّا في سوريا والبحرين فقد أصبح سلطة يُقاتل دفاعاً عن النظام كما هو الحال في سوريا، أو بقي بعيداً عن السلطة وقام بحماية التغيير السياسي مثل تونس.

أمّا نظرية (إس.إي.فاينر): فإنها تُفسر دور المؤسسة العسكرية في السياسة العامة بناءً على بُنية مفاهيمية سيكولوجية وذرائعية فهي ترى أنّ الجيش يسعى للتدخل لسببين: أولهما إحساسه الغامر بالقوة، والثاني احترام كبير للذات، وتدخله يكون تبعاً لعاملين اثنين: أولهما، بسبب زيادة تبعية الشعب للجيش، أو نتيجة ظروف وأزمات داخلية وأهلية فيرى الشعب أنّ الجيش هو المنقذ أو نتيجة فراغ دور السلطة في المجتمع والعامل الآخر هو: شعبية الجيش وصورته النمطية بأنه الحامي للشعب وارتباط هذه الصورة بأبعاد اجتماعية وتاريخية وثقافية، ويرى (فاينر) أنّ هناك طرقات تستطيع من خلالها المؤسسة العسكرية التأثير في السياسة العامة بطريقة شرعية ومؤسسية مثل أي جماعة ضغط أخرى أو التأثير من خلال الهيمنة والابتزاز أو من خلال تهديد النظام المدني باستبداله بنظام آخر سواءً لتجاهله المؤسسة العسكرية أو لعدم قيامه بواجباته ومسؤولياته وبالتالي ممارسة الحكم والسلطة⁽⁴⁹⁹⁾.

تاريخياً يُعتبر الجيش من الركائز الأساسية التي تعمل على تشكيل المجتمعات الوطنية ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يظهر ذلك بوضوح عبر تاريخ الصين وفارس ومصر القديمة وصولاً إلى الدول الأوروبية الحديثة، فالجيش هو الذي مهد

(499) عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 17.

الطريق لبناء الدولة، وحسب (هنتغتون) فإن تدخل الجيش بالسياسة هو جزء أصيل من عملية التحديث السياسي في أي دولة أو قارة⁽⁵⁰⁰⁾.

ففي خمسينيات القرن الماضي أدى الضباط دوراً تحديثياً في المنطقة العربية، وذلك عندما اقتربوا وتحالفوا مع المدنيين، وعلى الرغم من أنهم أكثر تنظيماً وجأؤوا من نظام أكثر حداثة لكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال بأنهم يملكون قيماً أكثر حداثة، وليس بالضرورة قدرتهم على نقل قيم حداثة على مستوى المجتمع، وكما يرى (بيرلموتر) أن المشترك في معظم الضباط العرب الذين قاموا بالانقلابات وحاولوا الوصول إلى الحكم ليس خلفيتهم الطبقية أو الأيديولوجية وإنما نزعتهم السلطانية ورغبتهم في التدخل بالسياسة لما فيها من امتيازات ولكنهم أخطؤوا عندما اعتمدوا على جهاز الدولة العسكري في بناء الأمة، والذي وصفوه فيما سبق بالفساد وثاروا عليه من أعلى إلى أسفل وبعدها آمنوا بقدرته على تحقيق أهداف الأمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إضافة إلى مواجهة إسرائيل، ولكنهم ما لبثوا أن تحوّل حكمهم إلى حكم استبدادي قمعي، وتغير بذلك الدور المنوط بالعسكرية من مهمات تحديث المجتمع إلى قمع القوى الأكثر حداثة في المجتمع المدني، وبذلك تحوّل الجيش إلى قوى رجعية وأصبحت مهمته الرئيسية الحفاظ على الحكم والبقاء في سدته⁽⁵⁰¹⁾.

نظرياً يُعتبر الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة وهو ملك للمجتمع وليس أداة بيد النظام الحاكم ويجب أن يناهز الجيش بنفسه عن تناقضات البنية الاجتماعية والصراعات السياسية، وأن ينحصر دوره في متعلقات الأمن القومي والدفاع عن الوطن من الأخطار الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الدولة بجميع مكوناتها، والجيش عادةً لا يتدخل في إدارة السلطة ويبقى محايداً فيما يخص العلاقة بين مكونات الدولة، وفي بعض الحالات ينحرف

(500) أنور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية: مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو، ترجمة حسن قبيسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص 36.

(501) Ibid, and J.C. Hurewitz, Middle East Politics: The Military Dimension, USA, Westview Press; 1st edition, 1980, p 181.

دور الجيش ويقوم بتمثيل الأنظمة السياسية ويعمل تحت مظلة النظام وينفذ رغباته كما حصل في سوريا⁽⁵⁰²⁾.

بصفة عامة فإن الجيوش تتدخل لقيادة مرحلة التغيير في أوقات الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي، فهي تتدخل بحجة منع حرب أهلية داخلية أو كما يبين (صامويل فاينر) في كتابه (الرجل على صهوة الحصان) بقوله: "يمكن أن تتدخل الجيوش عندما تتجه البلاد إلى فراغ سياسي نتيجة عجز السياسيين وضعف مؤسسات الدولة ورغبة الجيش بالتدخل لحسم الأمور"⁽⁵⁰³⁾.

أما المجتمعات القبلية ذات الطوائف والأعراق والأديان المتعددة والتي تعاني من عدم الاندماج وتتميز فيها الأنظمة السياسية بالاستبداد وإساءة استخدام السلطة، فإن واقع المؤسسة العسكرية فيها يختلف عن الدولة الحديثة، فهي تتميز بوجود نظام استبدادي يُحكم سيطرته على السلطة ويتفرد بها، إضافة لذلك فإنه يمنع الاندماج المجتمعي ويتعامل مع مكونات المجتمع والقوى السياسية المختلفة على أساس غير حيادي مما يسوقها إلى صراع وقاتل داخلي، ما يضطر الجيش إلى التدخل لحسم الأمر، أو تعمل هذه التجاذبات على تفتيت المجتمع إلى ولاءات وطوائف مختلفة فيصبح جيش المذهب أو جيش الطائفة أو جيش النظام وفي هذه الحالة بدل أن تحتكر الدولة القوة والسلطة والعنف يتم توزيعه إلى جهات فاعلة في الدولة، مما يؤدي إلى انفراط عقد الوطن و إلى تشكل ميليشيات مسلحة وحينئذٍ تتعرض الوحدة الوطنية إلى التقسيم على أساس الولاءات المذهبية والعرقية والقبلية والطائفية، وتسيطر على البلاد حالة من التجاذبات العنيفة⁽⁵⁰⁴⁾.

⁽⁵⁰²⁾ عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 16-17.

⁽⁵⁰³⁾ Samuel E finer, The Man on Horseback: The Role of the Military in the Arab Revolutions and in their Aftermaths, with a new introduction by jay stanely, Transaction publisher, 2002, p 164- 166.

⁽⁵⁰⁴⁾ عبد العالي حور، تحولات المؤسسة العسكرية في العالم العربي: عسكرة المجتمع ونشوء الميليشيات، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 8، 2017، ص 50-51.

هناك عدة نماذج نظرية في الجيوش العربية الخاصة بمرحلة بداية التأسيس خاصة بالجمهوريات العربية أولها: نموذج الطاعة المجزأة (allégeance rétribuée) والذي يتلخص في تحصيل الجيش مجموعة من الامتيازات مقابل ترك الساحة السياسية وعدم الظهور في الواجهة، فالجيش القوي هو الذي يحافظ على مسافة من النظام ويبقى قريباً من الأمة ومن أبرز الأمثلة على ذلك، هو النموذج المصري أما النوع الآخر من النماذج فهو الجيش العشائري وفي هذه الحالة يختلط دور الجيش بدور النظام ودور النظام بدور الدولة، حيث ترى هذه الأطراف أن شرعيتها وحمايتها تستمدتها من بعضها البعض، وتعتبر المواطن المدني مصدراً محتملاً للتهديد، في هذه الحالة يؤثر النظام على الجيش بشكل سلبي ومن أبرز الدول التي تلتقي مع هذا النموذج هي ليبيا واليمن وسوريا⁽⁵⁰⁵⁾.

وبشكل عام يعتمد موقع الجيش في الدولة على دوره في تشكيلها وكيف ينظر الشعب إلى الجيش، وكيف يرى الجيش نفسه وما هي الأسس التي تُبنى عليها علاقته بالحكومة ففي الحالة الطبيعية يكون الجيش مستقلاً عن أية حكومة وله أدواته الخاصة، ويحافظ على علاقة جيدة مع المجتمع المدني ويعتبرهم مصدر الشرعية واستناداً إلى هذه العلاقة يمكن للجيش أن يتدخل لتغيير النظام الحاكم بناءً على رغبة الشعب، أما في معظم الدول العربية فقد جُند الجيش في لضمان بقاء الأنظمة السياسية في الحكم وأصبحت مهمته هي مهمة أمنية داخلية، وأمست هواجسه الأمنية هي هواجس داخلية وليست خارجية فعمل النظام على تقليص موارد الجيش كما عمل على تحجيم قدراته الداخلية بهدف السيطرة عليه والتخفيف من خطره وخاصة في الدول التي شهدت انقلابات عسكرية، بحيث يُصبح الجيش مُعرضاً للانقسام ولا يملك القدرة على حماية الدولة ولا الأمة ومن الأمثلة على ذلك الجيش الليبي والجيش السوري والجيش اليمني حيث تمثّل هدف هذه الجيوش بحماية النظام والعائلة الحاكمة والمقربين من النخب السياسية وجدير بالذكر أنّ من يحكم الترقّيات وإسناد المهام

(505) عبد العالي حور، مرجع سابق، ص 58.

في هذا النموذج هو القربة والمصاهرة، وهذا النموذج هو الذي شهد تشكّل ظاهرة الميليشيات بشكل كبير (506).

فقد أقدم بعض حكام الدول العربية (مصر، سوريا، ليبيا، العراق، اليمن) -الذين جاءوا من رحم المؤسسة العسكرية- عند توليهم الحكم على نزع بزّاتهم العسكرية واستبدالها بأخرى مدنية، فالرئيس المصري حسني مبارك بدّل بزّته العسكرية بأخرى مدنية بعد مقتل السادات وتوليه الحكم والرئيس السوري حافظ الأسد غادر القوات الجوية وأستلم مقاليد الحكم كما فعل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ومعمر القذافي (507) رئيس ليبيا فالجيش هنا كان المحرك الرئيسي للانقلابات وتغيير الأنظمة السياسية (508).

في هذا الإطار قال جمال عبد الناصر (509) في كتابه (فلسفة الثورة 1954م): إذا لم يتحرك الجيش، فمن سيتحرك؟ في إشارة إلى دور الجيش المركزي بالدولة، وعلى الرغم من أنّ الرئيس العراقي السابق صدام حسين كان يرتدي البزّة العسكرية إلاّ أنّه لم يخدم بشكل فعلي بالجيش، ورغم ذلك ساعده الجيش بالوصول إلى سدة الحكم لإيصال رسالة مفادها أنّ الجيش مفصول عن السياسة ولا علاقة مباشرة بينهما، وهذا ما يُدعى عملية تمدين الأنظمة العسكرية (military regimes civilianization of) كل ذلك أدّى إلى عدم وضوح ماهية

(506) عبد العالي حور، مرجع سابق، ص 59.

(507) مُعزّر محمد عبد السلام القذافي المعروف باسم العقيد القذافي، لقد كان سياسياً وثورياً ليبيا حاكم ليبيا لأكثر من 42 سنة، أولاً كرئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية 1969 - 1977 بعدها صار يُعرف بالأخ القائد للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى 1977 - 2011.

(508) Florence Gaub , Arab armies: agents of change? Before and after 2011, Chaillot Papers, EU Institute for Security Studies, by the EU Institute for Security Studies and printed in Condé-sur-Noireau (France) by Corlet Imprimeur, 2014, p 10, Retrieved from:

https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/Chaillot_Paper_131_Arab_armies.pdf

(509) هو ثاني رؤساء مصر بعد سقوط الملكية، وهو أحد قادة ثورة يوليو عام 1952 التي أطاحت بالملك فاروق، آخر ملوك سلالة محمد علي. أمم قناة السويس، ولعب دوراً بارزاً في الحركة القومية العربية والصراع العربي الإسرائيلي، وهو من أبرز القادة العرب الذين عرفهم القرن العشرين. وبالعودة إلى نشأته المبكرة، يروي مدونو سيرته الذاتية أنّ عبد الناصر كان من عائلة تؤمن بالأمجاد والأحلام العربية، فنشأ على الفكر القومي العربي منذ سنٍ مبكرة.

العلاقة بين المؤسسة العسكرية والأنظمة الحاكمة، حيث وُسمت المؤسسة العسكرية بأنها جزء من الأنظمة الحاكمة، ويجدر الإشارة إلى أن الأنظمة العربية التي جاءت من سياق عسكري أثبتت أنها مستقرة بشكل ملحوظ بالمقارنة مع غيرها من الأنظمة حتى عام 2011م⁽⁵¹⁰⁾.

علماً أن دول العالم العربي عانت من صراعات وحروب لفترات طويلة أثرت في بنية الدولة وهيكلتها وأدائها، والرسم البياني التالي يوضح الصراعات الدائرة في العالم العربي منذ العام 1948م.

الصراعات والحروب الرئيسية مع الجيوش العربية منذ العام 1948

رسم توضيحي 4



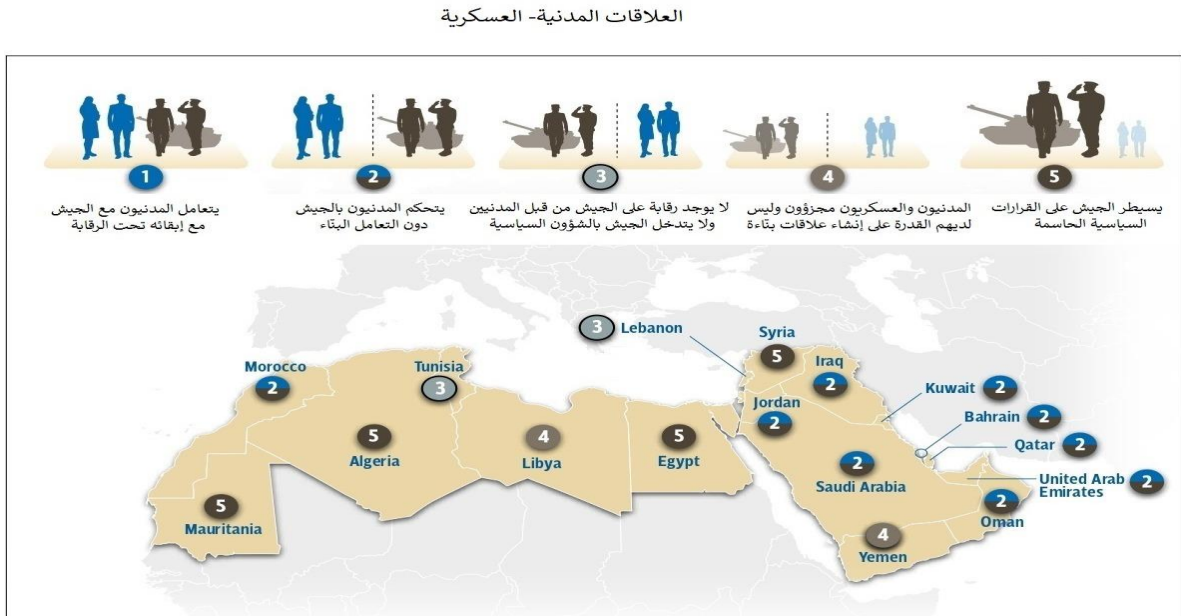
Source: Florence Gaub, op. cit, p 12.

⁽⁵¹⁰⁾ Florence Gaub, op. cit, p 10.

حاول قادة الدول الذين جاؤوا على إثر انقلاب عسكري استخدام القوات المسلحة كقاعدة للدعم السياسي فواجهوا تحركات مضادة من خصومهم السياسيين الذين قاموا بحشد وسائل القوة والعنف داخل قواعدهم الاجتماعية، مما أدى إلى تفتيت السياسة الوطنية، وبذلك تحولت الخلافات السياسية إلى خلافات إثنية طائفية أو عرقية مما ساهم في عسكرة المجتمع، كما عملت المعضلة الأمنية التي نتجت عن الحراك الاجتماعي أو ما سُمي بالربيع العربي الذي اجتاح بعض الدول العربية على تشكيل ميليشيات مبنية على الطائفة والعرق والقبيلة، وهذه الأشكال غير الشرعية طرحت نفسها بديلاً عن الدولة مما أدى إلى زعزعة الدولة وقواتها المسلحة وجعل من الصعوبة بمكان تشكيل جيش وطني موحد، وبقيت هذه الإمكانية رهينة الصراعات السياسية والاجتماعية كما هو حاصل في بعض الدول العربية وليبيا على وجه الخصوص منذ العام 2011م⁽⁵¹¹⁾. والشكل التالي يوضح العلاقة الحقيقية التي نشأت بين المدنيين والعسكريين في الدول العربية على مدار عقود مضت.

نماذج العلاقات المدنية العسكرية في الدول العربية

رسم توضيحي 5



Source: Florence Gaub, Civil-military relations in the MENA: between fragility and resilience, European Union: Institute for Security Studies, Paris, p 11, 2016.

⁽⁵¹¹⁾ بييري كاماك وآخرون، مرجع سابق.

الفرع الثاني: العلاقات الجديدة بين العسكر والمدنيين

على مدار الأزمنة مرت الجيوش العربية بالعديد من المراحل بدأت من مرحلة الفتوحات الإسلامية حتى وصلت إلى مرحلة التكوين، والتي نشأت في ظلّ الاستعمار الأوروبي واستمرت حتى الاستقلال، والتي ما زال تأثيرها موجوداً في معظم الجمهوريات العربية حتى يومنا هذا، ومن ثم انتهت إلى مرحلة الإنماء والتنمية، والتي كان اللاعب الرئيسي فيها الجيش، حيثُ كان للجيش دور كبير في مسيرة الإنماء القومي لجهة التعبئة القومية وإيجاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تميز الجيش في هذه المرحلة بالمهنية العسكرية (Profession des armes) ونموذجية دوره التنموي، إضافة إلى صورته المصغرة عن الدولة⁽⁵¹²⁾.

إن أهم ما تمتاز به الظاهرة العسكرية في الدول العربية وعلاقتها بالظاهرة السياسية هو التشابك والتنازع في كثير من الأحيان وذلك في إطار سعيهما للسلطة والهيمنة فالعلاقة بين العسكر والمدنيين تتمحور حول مسألة الدفاع والأمن كوحدة واحدة فالجيش يأخذ على عاتقه مهمة الدفاع وحفظ الأمن، بما تتطلبه هذه المهمة من إعدادات مادية ومعنوية وتكوينية (تعليمية وتدريبية) فالجيش ليس منظمة تقوم بمهام عسكرية فقط، ولكنها تقوم بمهام إنسانية تهدف إلى خدمة الصالح العام كعمليات الإنقاذ واستعادة السيطرة والمساعدة في الأوضاع الطارئة مثل: الزلازل والبراكين والحوادث الطبيعية التي تعجز الوسائل المدنية عن إنجازها والمساعدة فيها، هنا يأتي دور الجيش فيتولى الجيش المهمة بفعالية أمّا الأمة فهي التي تعطي الجيش شرعية وجوده وما يترتب عليها وتمده بالقوة وترفده بالرجال⁽⁵¹³⁾.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الدور الذي قام به العسكر في عملية التحديث في دول مثل: (سوريا والعراق ومصر) وما أسفرت عنه بعد ذلك من تحويل الضباط هدفهم إلى

⁽⁵¹²⁾ نينا عقل خليل، ندوة حول دور الجيش في التنمية والأمان الاجتماعي، موقع الجيش اللبناني، 2013، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.lebarmy.gov.lb>

⁽⁵¹³⁾ سامي عجم، الدور الاجتماعي للجيش في دول العالم الثالث، مجلة الدفاع الوطني، العدد 51، كانون الثاني، 2005، أنظر

الموقع الإلكتروني: <https://www.lebarmy.gov.lb>

الحفاظ على الحكم، ففي ليبيا تحوّلت سياسة القذافي إلى وظيفة تكتيكية بدل الوظيفة التحديثية على إثر الانقلاب الذي قاده في العام 1969م ففي بداية الأمر تمتع الليبيون بحرية التعبير وسادت أجواء ليبرالية ديمقراطية في البلاد⁽⁵¹⁴⁾.

استمر هذا الحال حتى العام 1973م حيث أعلن القذافي البدء بتطبيق أفكاره والتي تلخصت في خمسة أفكار رئيسية أولها: تعطيل القوانين، وثانيها: القضاء على الحزبين وثالثها: القضاء على أعداء الثورة ورابعها: إعلان الثورة الشعبية والإدارية والثقافية وخامسها: إلغاء الديمقراطية، وبذلك بدأ تفكيك الدولة والمجتمع فحلّ النظام الهلامي في الدولة والذي يتغير بتغير الظروف وبشكل آني، واعتمد بشكل كلي على رؤيته السياسية ولم يُعط أي مجال للمعارضة وبذلك سيطر القذافي وأفكاره على جميع أوجه الحياة الليبية وقام بتأسيس المحاكم الثورية وسيطر على الإعلام المنتشر في أنحاء ليبيا، كما أنشأ اللجان والفرق الثورية (الميليشيات) من الموالين له بهدف حماية الثورة من خلال التعبئة الجماهيرية وتكريس أيديولوجيا النظام وفرض الأمر الواقع على الأرض ومن أبرز هذه الفرق كانت الفرقة (32) التي كانت تحت إمرة ابنه (خميس القذافي) ومن ثم بدأت أعمال القمع والإعدام الجماعي للمعارضين، وفي مطلع الثمانينات ألغى القذافي مصطلح الجيش واستبدله بمصطلح الشعب المسلح وبدأ بتهميش الجيش والاكتفاء بالرواتب والترقيات لأعضائه ومنتسبيه، كما أحاط القذافي نفسه بمجموعة من الميليشيات الموالية له والتي شكّلت على أساس قبلي وظيفتها حمايته، فأضحت ليبيا بمؤسسات ضعيفة هشّة وغاب الجيش عن المشهد السياسي⁽⁵¹⁵⁾.

وفي العام 2011م وعلى إثر الثورة الليبية وسياسات القذافي التي همّشت الجيش وأتبعته للطوائف والقبائل فانقسم الجيش إلى ثلاثة أقسام والذي نتج عنه التنافس الشديد بين التنظيمات والميليشيات على السّلطة على أساس قبلي وعلى إثره لم تستطع قوى المعارضة إعادة تشكيل النظام السياسي في الدولة واكتساب الشرعية اللازمة، مما أدّى إلى صراعات

⁽⁵¹⁴⁾ مصطفى عمر التير، أسئلة الحداثة والديمقراطية في ليبيا: المهمة العسوية، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص 247-249.

⁽⁵¹⁵⁾ مصطفى عمر التير، العسكر ومرحلة التحوّل الديمقراطي في ليبيا دراسة الحالة الليبية ورقة غير منشورة مقدمة في المؤتمر السنوي الخامس لقضايا التحوّل الديمقراطي تحت عنوان "الجيش والسياسة في مرحلة التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي" مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1-3 تشرين الأول أكتوبر، 2016.

دامية بين الميليشيات المسلحة والنظام⁽⁵¹⁶⁾. أمّا في سوريا فقد استشرى الفساد في الجيش وأصبحت الولاءات الطائفية والقبلية هي صاحبة الكلمة، وفي مصر أصبح الجيش يتمتع بامتيازات كبيرة وتحوّل إلى قوة اقتصادية تعمل في مجال الخدمات والإنتاج أمّا الجيش العراقي فقد كان بعيداً عن الفساد خلال حكم صدام حسين، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق أصبح أكثر المؤسسات فساداً وظهر ذلك جلياً من خلال العمولات ونهب الميزانيات وظاهرة الجنود الأشباح -التي انتشرت أيضاً في بعض الجيوش العربية- وتتلخص هذه الظاهرة في تسجيل أسماء جنود وهميين تُصرف لهم رواتب شهرية⁽⁵¹⁷⁾.

إن أسباب الانقلابات لا تعود فقط لتدخل الجيش العسكري في السياسة وفي بنية المجتمع المؤسسي، بل هي ظاهرة عامة في المجتمعات غير المتطورة نتيجة التسييس للقوى والمؤسسات المجتمعية، فرجال الدين مسيسون والجامعات والنقابات مسيسة والبيروقراطية السلبية سائدة، ففي كثير من الأحيان يكون الجيش متورطاً من الناحية السياسية في إدارة الدولة وذلك نتيجة هشاشة الدولة ومؤسساتها وضعف الوحدة الداخلية في كيان لم يستقر بعد كدولة حديثة، إضافة لذلك فلا نغفل الدور الاستعماري الذي يعمل على إضعاف المؤسسات التي تعمل على المحافظة على شرعية السلطة وعلاقتها بالمجتمع، بحيث تنخفض قدرتها على التكيف وتصبح غير مستقلة⁽⁵¹⁸⁾. على الرغم من ذلك فإنه وفي كثير من الأحيان ينظر إلى ظاهرة الانقلابات على أنها ظاهرة صحية لأنها ستؤدي إلى ديمقراطية تشاركية تقود إلى الانتقال الديمقراطي بحيث تجعل الشعب يكون مصدر السلطة وأيضاً تجعل السلطة المؤقتة من العسكريين تلجأ إلى مشاركة الشعب خوفاً من عزلها دولياً ورفض التعامل معها.

⁽⁵¹⁶⁾ فريدريك وير، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56943>

⁽⁵¹⁷⁾ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 54-55.

⁽⁵¹⁸⁾ Ibid, and J.C. Hurewitz, op. cit, p 6.

إذاً فإن العلاقة المدنية-العسكرية بالدولة تتلخص بشكل رئيسي حول كيفية تنظيم واستخدام وسائل العنف التي تسيطر عليها الدولة، والطرف الذي يمكن أن يُستخدم العنف ضده بصورة مشروعة. إنّ العلاقة المدنية-العسكرية تمتلك أهمية كبيرة من ناحية سياسية في معظم الدول العربية التي مرت في مرحلة انتقالية منذ العام 2011م بُعيد الثورات العربية أو التي لم تمر فيها، وفي ظل ظروف تميزت بالالتباس والضبابية واستجابة لأزمة الدولة التي تتعاضد منذ وقت طويل، وللتحوّلات الاجتماعية الهيكلية ولتسارع التغيرات في الشؤون العسكرية على المستوى العالمي والأجندات الأمنية للدول، فقد بدأت بعض الدول تُحاول إعادة صياغة الأطر القانونية والدستورية واستحداث سياسية جديدة تنظم العلاقات المدنية - العسكرية في تلك الدول (519).

لقد أدّى تفويض السيطرة السلطوية والانتقال في نظم الحكم في دول الربيع العربي إلى تخفيف القيود السياسية والقانونية المفروضة على الجيش، ففي مصر وتونس وعلى الرغم من وجود مؤسسات دولة قوية نسبياً ومؤسسات عسكرية مهنية ونظامية، إلا أن انهيار السيطرة السلطوية أعطى المجال للجيش لممارسة دور سياسي كبير ومن جهة أخرى عملت الانتفاضتان اللتان وقعتا في ليبيا واليمن على تكريس وتعميق الانقسامات القبلية والمناطقية داخل الجيش، وإظهار عجزه وتفككه كنتيجة حتمية لضعف مؤسسات الدولة كما ساهم الاختراق الحاصل من قبل القوى الاجتماعية في الإعداد لنوعية جديدة من العلاقات المدنية-العسكرية (520).

إن التغيرات الديموغرافية في العالم العربي والثورة العالمية في الشؤون العسكرية، وبروز سياسات مكافحة الإرهاب وإعادة إصلاح القطاع الأمني منذ بداية تسعينيات القرن الماضي غيرت من علاقات السلطات والمجتمعات المدنية، وطبيعة السياق الذي تجري فيه خاصة بعد حرب الخليج بالعام 1991م ودخول العرب في اتفاقيات سلام مع إسرائيل،

(519) يزيد صايغ، العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني:

(520) يزيد صايغ، مرجع سابق.

فقامت الجيوش العربية بتغييرات هيكلية هامة وانحصرت مهام الجيوش العربية بالتركيز على مهام حماية النظام وتطبيق القانون والحفاظ على النظام الداخلي، حيث تم إعداد وحدات خاصة للتدخل السريع ومكافحة الإرهاب، وأصبحت هذه الوحدات القليلة العدد بالمقارنة مع الجيش تملك أكثر الأسلحة تطوراً وتتمتع بميزات كبيرة من ناحية التدريب والرواتب وذلك على حساب وحدات الدروع والمدفعية والمشاة التقليدية التي تقلصت ميزانياتها وبقيت تتقدم وتضعف عسكرياً ومهنياً⁽⁵²¹⁾.

ما تزال الجزائر ولبنان والعراق والصومال والسودان وليبيا واليمن تنتقل من مرحلة إلى أخرى من النزاعات المسلحة، فيما لا تزال موريتانيا تعاني من ارتدادات الانقلاب العسكري الذي حدث فيها بالعام 2008م. فقد حصل تغيير بالعلاقة بين القوى العسكرية والمدنية الفاعلة في الجمهوريات العربية في ظل تآكل الأطر الدستورية والتراجع الواضح في العقد الاجتماعي، مما شجع على ظهور الميليشيات الطائفية أو العرقية أو القبلية أو المناطقية، وبدأت هذه الجماعات تحاول أن تتخذ أشكالاً بديلة لبناء الدولة، مثل: حزب الله في لبنان، والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وبذلك برزت أشكال هجينة من الأمن المحلي التي اعتمدت عليه الحكومة في القضايا التي تخص الدفاع الوطني وحماية النظام كما هو حاصل في سوريا والعراق وليبيا واليمن والسودان، كل ذلك عمل على انهيار الدولة وقواتها العسكرية⁽⁵²²⁾.

في ليبيا، قام العقيد معمر القذافي بتشكيل الجيش من خلال التجنيد لأبناء القبائل والمناطق الموالية له، لذا فقد تقوض الجيش وانقسم ولم يعد له فاعلية على أرض الواقع وحلت محله الميليشيات الثورية والكتائب الأمنية التابعة لقوات حماية النظام وبعد إسقاط القذافي عرقلت التقسيمات القبلية والمناطقية الجهود المبذولة من الحكومة الانتقالية لإعادة بناء جيش وطني، واستمر توزيع السلطة بين الهياكل العسكرية والأمنية المعتمدة على الميليشيات الثورية والمجموعات المتبقية من الجيش النظامي التي تُعتبر الملجأ لفلول النظام

(521) المرجع نفسه.

(522) المرجع نفسه.

القديم، وبقيت هشاشة الدولة الليبية تظهر في الجيش الرسمي بشكل جلي والعكس بالعكس، فتشكل بذلك أنموذجاً جديداً من القوات المسلحة الهجينة داخل دولة هجينة، حيث اتجه مركز السلطة في سياق العلاقة المدنية-العسكرية من المستوى الوطني إلى المستوى الطائفي أو القبلي⁽⁵²³⁾.

ولم يختلف السلوك اليمني في تكثيف التجنيد والقيادة اعتماداً على الانتماءات المناطقية والقبلية، حتى عندما حاول خليفة صالح ومنافسه المؤقت منصور هادي إعادة هيكلة الجيش والاحتفاظ بنفوذه والتي بدأت في العام 2013م فلم ينجح بذلك وانهار الجيش، حيث استولى المتمردين الحوثيين على العاصمة وأجزاء كبيرة من اليمن في العام 2014م وتوصلوا لصيغ اتفاق مع قادة الجيش المستقلين في بعض المناطق، وبذلك أعاد الحوثيون صياغة العلاقة المدنية-العسكرية بأسلوب مختلف ووضعوها على طريق جديد، وبذلك أصبحت مركزية العنف ذات أهمية بالنسبة للدول الوطنية وللجماعات المجتمعية التي ازدادت استقلاليتها وعسكرتها، فسيطرة الجيش المتزايدة على الدولة قد تُبرز الانقسامات والانشقاقات التي لم تكن ظاهرة في السابق، وقد تطفو على السطح تصدّعات في صفوف القوات المسلحة فيما تسعى الأجنحة إلى الحصول على حصص اقتصادية وسياسية جديدة⁽⁵²⁴⁾.

أما في الحالة المصرية فقد اكتسب الجيش المصري نفوذاً كبيراً بالدور الذي لعبه بإسقاط رئيسيين مصريين هما (حسني مبارك) في العام 2011م و(محمد مرسي) في العام 2013م حيث خضعت حكومة الإخوان المسلمين لمطالب القوات المسلحة، لكن الجيش رفع

⁽⁵²³⁾ رشيد خشانة، حصيلة 40 عاماً من حكم القذافي: نظام استبدادي أعاد إنتاج الرّعاة القبلية، موقع Swissinfo.ch، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2YEcCoV>

⁽⁵²⁴⁾ محمد سعيد الصوفي، اليمن: قرارات هيكلة الجيش بين التفاوض والحد، موقع DW، 2012، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2WXxF4T>

عنها الغطاء عندما حاولت تهميشه في المشاريع الرئيسية مثل: تطوير قناة السويس ومشروع استصلاح الأراضي⁽⁵²⁵⁾ (توشكى)⁽⁵²⁶⁾.

وبذلك برهنت القوات المسلحة المصرية أنها الحَكَم الأخير في النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، حيثُ عمل الجيش على تهميش أقوى المنافسين السياسيين، وتمكن من الحصول على ما يزيد عن (20) مليار دولار من المساعدات الخليجية، ووجه المجتمع المحلي لتوفير دعم كبير للمشير عبد الفتاح السيسي الذي أضى رئيساً لمصر، كما استمرت القوات المسلحة المصرية في تطوير المجالات الصناعية، وسيطرت على مشاريع البنى التحتية في الدولة، وقامت بتعيين جنرالات الجيش في مواقع حكومية حساسة، الأمر الذي من شأنه أن يعاظم النفوذ السياسي للجيش مما يزيد من حدة الخصومات والانقسامات الداخلية، واللّتين قد تشكلان تحدياً حقيقياً في بسط القوات المسلحة المصرية سيطرتها مستقبلاً⁽⁵²⁷⁾.

بشكل عام فقد حصل الجيش المصري وباقي الجيوش العربية على ثقة واضحة من الشعوب العربية في إشارة إلى دور الجيش المحوري على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويبين الشكل التالي حجم الثقة التي منحها الجمهور العربي لجيوشه الرسمية.

⁽⁵²⁵⁾ يزيد صايغ، رسم خارطة الاقتصاد العسكري الرسمي: نحن نبنو مصر، نحن نطعم مصر، نحن مصر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://carnegie-mec.org/2019/12/14/ar-pub-80533>

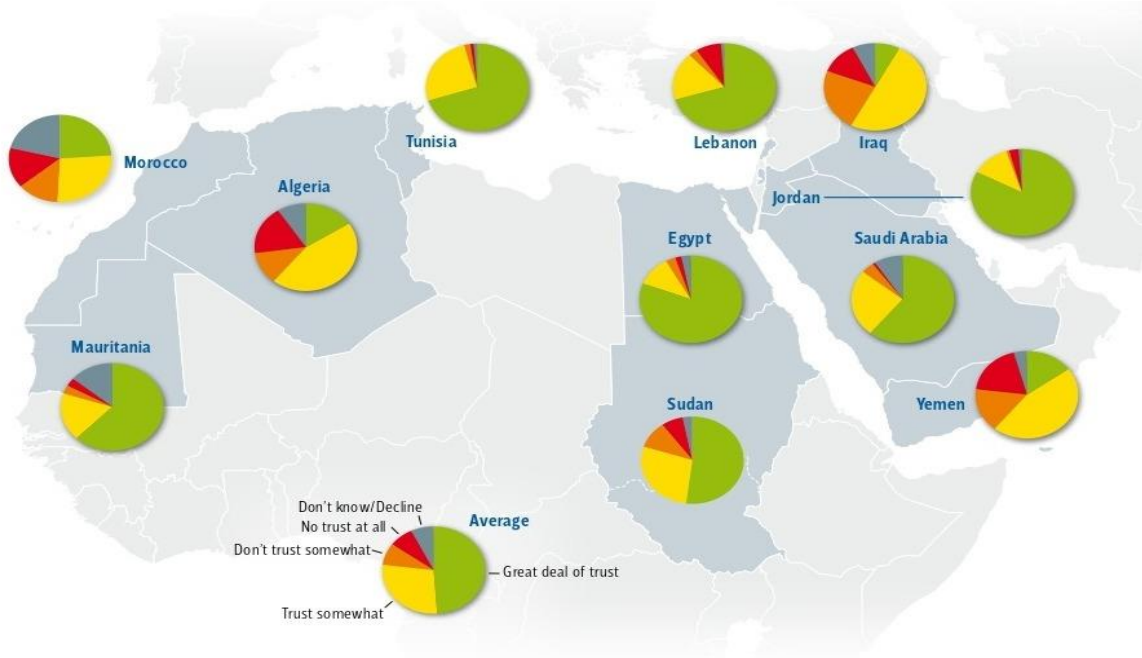
⁽⁵²⁶⁾ هو مشروع أقيم في منطقة مفيض توشكى في مصر، يهدف إلى خلق دلتا جديدة جنوب الصحراء الغربية موازية للنيل، تساهم في إضافة مساحة تصل إلى 540 ألف فدان للزراعة الزراعية، يتم ريها بمياه النيل عبر ترعة الشيخ زايد التي تبلغ حصتها من المياه حوالي 5.5 مليار م³ سنوياً.

⁽⁵²⁷⁾ مصطفى عبد السلام، المساعدات الخليجية لمصر: التقديرات وسيناريوهات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/20154267348308411.html#e6>

اتجاهات الرأي العام للجماهير العربية تظهر مستوى الثقة في جيوش دولهم

رسم توضيحي 6



Source: Florence Gaub, op. cit, p 17.

أما على الصعيد الخارجي فقد كان للتدخلات الخارجية دوراً رئيسياً في دعم النظام المصري، فعلى مدار التاريخ الحديث تربط مصر والولايات المتحدة الأمريكية علاقة تحالف استراتيجي وهي من أبرز الداعمين لها في المجال العسكري، ففي نيسان/ أبريل 2015م أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية قرار منع تزويد مصر بالسلاح والذي كان قد اتخذ في تشرين الأول/ أكتوبر 2013م وقد بين السياسي طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015م بقوله: "إن الولايات المتحدة لم تخذلنا أبداً خلال السنوات الماضية، وإن السنتين الماضيتين كانتا بمنزلة اختبار حقيقي لقوة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية"، كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة هيكلة العلاقات العسكرية مع

مصر بما يحقق مصالحهم المشتركة، وأيضاً السماح لمصر بشراء الأسلحة بالائتمان ابتداء من العام 2018م⁽⁵²⁸⁾.

وفي الدول التي عانت من الاستبداد الأوتوقراطي كانت نتيجة الحروب بالوكالة أن أدت إلى إعاقة الانتقال الديمقراطي وكرست النزعة الطائفية وزادت حدة التطرف وأغرقت الدول الهشة في الحروب الأهلية، كما امتدت آثار هذه الصراعات إلى الدول المجاورة فدفعت اللاجئين من العراق وليبيا وسوريا واليمن إلى الدول المجاورة مما أضاف لها مسؤوليات جديدة على كاهل اقتصادها المتواضع، كما أسفرت تدخلات ومساعدات القوى الإقليمية إلى تعزيز الحكم الأوتوقراطي فساهمت في زيادة معضلات المنطقة العربية بدلاً من معالجتها وأصبح عدم الاستقرار هو سيد الموقف في هذه المناطق⁽⁵²⁹⁾.

بشكل عام اكتسبت الجيوش في الدول العربية ثقة المواطنين بدرجة عالية مقارنة بثقتهم بحكوماتهم مما يؤشر إلى خلل واضح في العلاقات المدنية-العسكرية، والذي يُنبئ بعدم استقرار هذه الدول واحتمالية زيادة التطرف والعنف فيها، فقد ارتفعت ثقة المواطنين العرب بالمؤسسة العسكرية من (82.3%) في العام 2011م، إلى (88.3%) في العام 2016م، وقد لوحظ تدني الثقة بالأجهزة الأمنية وتراجع في الثقة بالحكومات المدنية من (54%) في العام 2010م إلى (38%) في العام 2016م، مما خلق فجوة في الثقة والتوازن المدني-العسكري في العالم العربي، ومع الارتفاع الملحوظ في نسبة ثقة المواطنين بالجيش والشرعية التي حصدها وانخفاض حدة الانقلابات العسكرية بشكل كبير، إلا أن سياسات الجيش اتسمت بالتطرف والعنف على المستوى الداخلي في ظل ما تعانيه المنطقة العربية من تطرف وعنف وإرهاب وأصبح دور الجيش حماية النظام والحفاظ على الوضع السياسي القائم مما أدى إلى سيطرته على الحياة السياسية ودفعه في بعض الأحيان إلى اتخاذ قرارات

⁽⁵²⁸⁾ PBS News Hour, Egypt's President on Fighting Islamic State, U.S. Relations," PBS News Hour, Retrieved from:

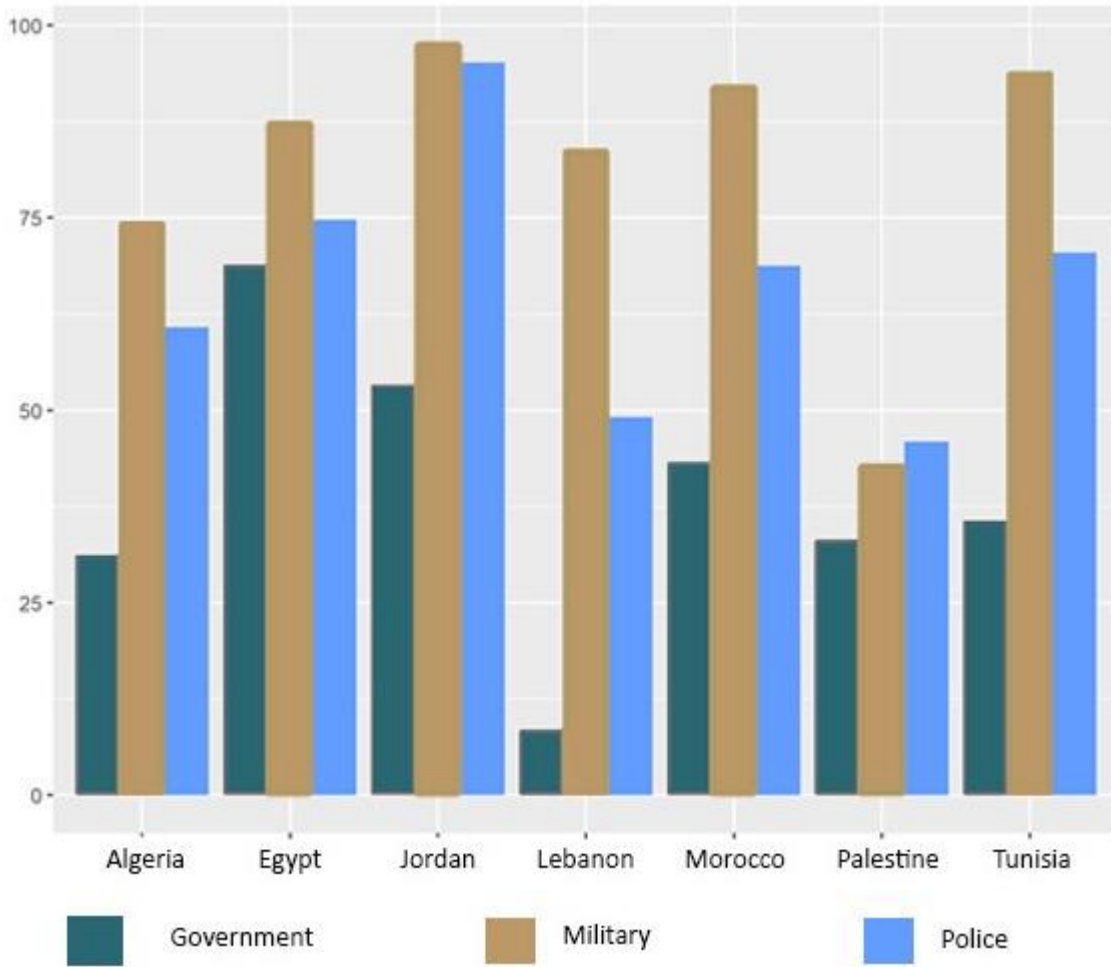
<https://to.pbs.org/2CHuT85>

⁽⁵²⁹⁾ بييري كاماك وآخرون، مرجع سابق.

غير شعبية مثل: الاتفاق الذي عقده النظام المصري مع السعودية بالتخلي عن جزيرتي (تيران وصنافير) لصالح السيطرة السيادية السعودية مع الأخذ بعين الاعتبار الدور الرئيسي الذي يمكن أن يقوم به الجيش في عملية الانتقال الديمقراطي⁽⁵³⁰⁾.

ثقة الشعوب العربية في مؤسسات الدولة العامة للعام 2016

رسم توضيحي 7



Source: Nicholas Lotito, op. cit, 2018.

⁽⁵³⁰⁾ Nicholas J. Lotito, Public Trust in Arab Armies, Carnegie endowment for international peace, 2018: <https://carnegieendowment.org/sada/77610>

قد يضعف النظام قواته المسلحة بطريقتين: إمّا عن طريق إعطاء صورة عن القوات المسلحة على أنّها ميليشيا موالية للنظام بدلاً من كونها مؤسسة وطنية أو عن طريق الحد من موارده وقدراته الداخلية من أجل تقليل احتمالات تهديده، وهناك أربعة أنواع من الجيوش العربية من ناحية تماسكها وعلاقتها بالدولة والنظام أولها: الجيش المتماسك والموالي للدولة، وثانيها: الجيش غير المتماسك والموالي للدولة، وثالثها: الجيش المتماسك والموالي للنظام ورابعها: الجيش غير المتماسك والموالي للنظام. حيثُ يمثل التماسك بشكل رئيسي القدرة على العمل وممارسة دوره الحقيقي كما يترجم الولاء للدولة إلى قبول المجتمع للجيش وتفويضه، وعندما يلتقي التماسك والولاء للدولة تكون القوة المسلحة قادرة على التدخل في حالة الأزمات وضبط العلاقة بين الشعب والنظام أمّا في حال عدم توفر ميزة التماسك والولاء للدولة فينحرف دور الجيش ولا يستطيع القيام بالمهام التي وجد من أجلها فتصبح قوته غير فعالة وغير قادرة على التصرف ولا تملك الشرعية ولا دعم المجتمع⁽⁵³¹⁾.

والدول التي في الجدول أدناه هي الدول التي لعبت جيوشها في الماضي دوراً سياسياً في العالم العربي مثل: (العراق وتونس لبنان ومصر وسوريا وليبيا والجزائر واليمن) هذا ولم يتم إدراج الدول التي لم تشهد تغييراً كبيراً ولم يلعب فيها الجيش دوراً سياسياً بعيداً هدف وجوده مثل: (المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية والمملكة الأردنية.. الخ).

⁽⁵³¹⁾ Florence Gaub, op. cit, 2014, p 21.

حالة القوات المسلحة العربية

جدول 2

متماسكة	غير متماسكة	
مصر	العراق	الولاء للدولة
تونس	لبنان	
سوريا	ليبيا	الولاء للنظام الحاكم
الجزائر	اليمن	

Source: Florence Gaub, Civil Military Relation in the MENA: Between Fragility and Resilience, European Union: Institute for Security Studies, 2016, p 21.

الفرع الثالث: السلوك العسكري للدولة والمجتمع وإنتاج الدول المشوهة

يتعدى دور العسكر في الجمهوريات العربية الدور البنوي والوظيفي للمؤسسة العسكرية سواءً دورها في الهيمنة والسيطرة أو إعادة هندسة الثقافة المجتمعية باتجاه عسكري، فقد أدّى عدم نجاح الجيوش العربية في تحقيق انتصارات وازنة، أو استرجاع أراضٍ إلى جعل شرعية الدور العسكري على المحك في العالم العربي، هذا الواقع حوّل اهتمام الجيش والمؤسسة العسكرية إلى السيطرة على الفضاء العام، سواء في المجال السياسي، أو الاقتصادي أو الإعلامي، علماً أنّ المؤسسات الأمنية هي المؤسسات المنظمة والمؤثرة في السلوك التنظيمي الجمعي في العالم العربي⁽⁵³²⁾.

علاوة على ذلك تتمتع المؤسسات العسكرية في الجمهوريات العربية بامتيازات مالية كبيرة ما جعلها قادرة على التوظيف وتمكين أفرادها والتابعين لها بصورة تميزهم عن باقي أبناء المجتمع سواء في رعايتهم الوظيفية والصحية والتعليمية، وهذا أدّى إلى تحوّل نظرة

⁽⁵³²⁾ سامي عجم، مرجع سابق.

المجتمع إلى العسكر فأصبح المجتمع يشعر بشعور من الطموح والولوع إلى المستقبل وتعزيز الثقة، لذا نجد أنّ الثقافة العامة في العالم العربي وخاصة إذا ما تم إقرانها بعوامل أخرى مثل مركزية القائد وأبوية العلاقة تجعل لدى المجتمع قابلية النزوح نحو الثقافة العسكرية وتقبل شيوعها في المجتمع.⁽⁵³³⁾

كذلك فإن إيمان قوى التغيير والمعارضة في العالم العربي بقدرة وصلابة المؤسسة العسكرية ودورها في مقاومة التغيير جعل بعض نظريات التغيير في العالم العربي تركز على الجيش، وهذا أدى إلى شيوع مصطلح العسكر في الثقافة المجتمعية العربية، فأدت إفرزات هذا الواقع إلى تشكّل أنماط جديدة من الدول مثل: الدولة (الثكنة) والدولة (البوليسية) والدولة (النيوباتريموالية) والدولة (الهجينة) والدولة الريعية، مما قاد إلى خلق الدولة الفاشلة. هذا وسوف يتم تناول كل نوع من هذه الدول على حدى في الفقرات الخمس التالية.

الفقرة الأولى: الدولة الثكنة

لقد تحوّل الدور الذي يلعبه الجيش في بعض الدول العربية من بناء مؤسسة حديثة تُنتج الهوية الوطنية إلى مؤسسة حديثة ولكنها تُكرس البنى الطائفية والقبلية التقليدية وترسخها وتحولها إلى طبقات الحاكم والمحكوم. لقد عاد الجيش في بعض الدول العربية إلى الحكم نتيجة عدم قدرة القوى المدنية ومؤسسات الدولة على صياغة قواعد تحكم العلاقة بينهما وتحدد مبادئ الديمقراطية، حيث بدأ الصراع بينهما على الحكم قبل إقامة النظام الديمقراطي، ولقد عاد الجيش إلى فرض سيطرته وحكم البلاد بناءً على ضعف القوى المدنية، ورغباته القوية بالحفاظ على امتيازاته وتعظيمها وحكم البلاد بشكل مباشر.⁽⁵³⁴⁾

في هذا السياق أشار (هارولد لاسويل) إلى احتمال اللجوء إلى عسكرة الدولة والمجتمع وذلك للوصول نخبة أمنية إلى سدة الحكم والسيطرة على عملية صنع القرار، وذلك

⁽⁵³³⁾ شمس العياري، امتيازات المؤسسة العسكرية خط أحمر أمام أي قوة سياسية في مصر، موقع DW عربية، 2011، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2YyJPCz>

⁽⁵³⁴⁾ عزمي بشارة، يوتيوب، 2/10/2016، مؤتمر الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي بالدوحة، ملف فيديو، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=O5E1IQ67C9k&t=208>

بسبب ضعف المنظومة السياسية نتيجة الحروب الطويلة المتواصلة أو حالة التأهب الدائم للحرب، جاءت أفكار (لاسويل) هذه بعد عسكرة اليابان، والصراع مع الصين، ثم انتقل إلى تطبيقها على الأنظمة الفاشية والنازية في الحرب العالمية الثانية، وكذلك النظام الشيوعي، وكل هذه التجارب اقتربت بشكل كبير من مُركَّب الدولة الثكنة وهي الدولة التي ينتهج فيها الجيش والشرطة (اختصاصيو العنف) عملية تعبئة شاملة في خدمة المعركة ضد العدو، بحيث يتم تقييد الحريات وتوجيه كل مؤسسات السلطة العلمية والإعلامية والتعليمية وغيرها إلى خدمة المجهود الحربي والقوة العسكرية، كما نُقِر مفاهيم معينة مثل: (الانضباط، ومشاركة المعلومات، والطاعة العمياء وفرض العمل بالقوة، وإخضاع الأفراد). وجدير بالذكر أنّ الدول الديمقراطية والدول الاشتراكية يمكن أن تتعرض لعسكرة المجتمع حسب ما يرى (لاسويل)، فتصبح دول تُكنات لأنّ مفهوم الثكنة هو مركب نظري لا يتحقق بشكل كامل، ولكن يمكن الاقتراب منه على الرغم من أنّ النظام السائد في الدولة الثكنة يتناقض مع قيم الديمقراطية والاشتراكية⁽⁵³⁵⁾.

إنّ الدولة الثكنة ليست دكتاتورية عسكرية بل تطورت من خلال اختصاصيي العنف وهيمنتهم الفعلية على صنع القرار، وعلى السياسات والمبادئ التي ترفع من شأن العسكرية وقيمتها من دون السيطرة المباشرة، ولكن يصبح الجيش فيها هو البوتقة الرئيسية التي يظهر فيها كل ما له علاقة بمصالح الأمة، وفي هذه الدولة تستوعب الأحزاب السياسية رجالات الجيش بعد إنهاءهم خدماتهم العسكرية، فالغالبية العظمى من قادة الاقتصاد والسياسة هم من أبناء ورجالات الجيش. في عالمنا المعاصر نرى أنّ الدولة التي اقتربت من نموذج الدولة الثكنة هي الدولة الإسرائيلية، فقد صنف (هوري فيتس) إسرائيل على أنّها من أقوى الديمقراطيات في الشرق الأوسط لكنّه في نفس الوقت يُطلق عليها مصطلح الدولة الثكنة⁽⁵³⁶⁾.

⁽⁵³⁵⁾ Harold D. Lasswell, essay on the garrison state, USA, Routledge; 1st edition, 1997, P 96.

⁽⁵³⁶⁾ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 48-49.

ما دامت الدول الديمقراطية والاشتراكية المتطورة ليست مستثناة من إمكانية عسكرة المجتمع فإن الخطر في الدول ذات البني الهشة يكون مُضاعفاً، ويظهر ذلك في ضعف بعض المؤسسات وعدم قُدرة المجتمع على صناعة وحدته بالتفاعل الجدلي بين مؤسسات الدولة الواحدة، مما يؤدي إلى فرض النظام على المجتمع من الخارج، فالوحدة في هذه الحالة ليست مُنتجاً بنيوياً من داخل المؤسسة بل يتم فرض النظام من الجهاز الأكثر تنظيمياً وأكثر تماسكاً وقوة وهو الجيش، بحيث تتجسد الدولة بالجيش ليس لأنه مؤسسة عسكرية فقط ولكن لأنه المؤسسة الوطنية الأقوى⁽⁵³⁷⁾.

ومما يساعد الجيش في اكتساب قوة إضافية هو ضعف المؤسسات السياسية الحديثة، مثل: الأحزاب والبرلمانات وقوى المجتمع المدني، ويحاول الجيش كسب قوة أكبر لسد فراغ الشرعية وللحفاظ على تماسك المجتمع، فالدولة في العالم العربي نشأت حديثاً وسبقت بذلك بناء الأمة، وهذا يفسر الحالة السائدة في معظم الدول العربية والتي يحكم فيها العسكر ويتمتع بامتيازات وميزات ضخمة، على الرغم من عدم تحقيقه انتصارات ونجاحات كبيرة، وفي الجهة المقابلة يخضع الجيش للحكومة المدنية في دول حققت انتصارات كبيرة كألمانيا وبريطانيا وغيرها من الدول⁽⁵³⁸⁾.

نجد أنه وفي حقبة ظهور نظريات التحديث دعمت السياسة الغربية ومُنظروها سيطرة العسكر على الحكم في دول العالم الثالث باعتبارهم قوى تحديثية جديدة يمكن المراهنة عليهم ونسبوا إليهم دوراً تاريخياً نهضوياً من ناحية تقديم قيم الاستقامة والاجتهاد والولاء الوطني في مراحل مبكرة من بناء الدولة الوطنية، فقد أدّى مثل هؤلاء الضباط العسكريون دوراً رئيساً في النهضة والتحديث في البرازيل والمكسيك نهاية القرن التاسع عشر وذلك لخدمة الغرب، حتى إنّ (هنتجتون) أطلق عليهم (بروتستانت غرب أوروبا) حيث أنّ هؤلاء الضباط قاموا بدور تحديتي يتمثل بعملية إصلاح اجتماعي واقتصادي وعملية اندماج وطني بالإضافة إلى

⁽⁵³⁷⁾ عزمي بشاره، الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/artDFE25642.aspx>

⁽⁵³⁸⁾ Edward shils, the military In the political development of the new States Cambridge University 2009, p 8-9.

توسيع المشاركة السياسية، ولكن ليس على أساس ديمقراطي بل من خلال عمليات تعبوية سياسية للجمهور، وهذا ما حدث في بداية حكم الضباط في مصر والعراق والجزائر وسوريا⁽⁵³⁹⁾.

ولكن لم يتم الفصل الكامل بين السياسة والعسكر حسب تصورات (هنتجتون)، وقد تراوح الأمر بين تمدين الحياة العسكرية وإدخال قيم المواطنة إلى العسكرية والجيش، وذلك استناداً إلى مفاهيم النضال وسيادة القانون والتشريعات، وبين إدخال العسكرية في الحياة المدنية بواسطة دولة البوليس واستخدام التكنولوجيا في الضبط والرقابة عبر قيم وطنية ترفع من قدر العسكرية وتساويها بالوطنية، وخاصة في أوقات الأزمات، فأصبح التأثير باتجاهين أولها: أنّ العسكري أصبح مواطناً أكثر، وثانيها: أنّ المواطن تأثر بالجيش وقيمه بصورة كبيرة. وجدير بالذكر أنّ دولاً غير ديمقراطية وعدداً كبيراً من الدول الديمقراطية حافظت على ولاء الجيش للأنظمة السياسية واستمر الجيش في أخذ الأوامر من هذه الأنظمة مع خضوعه للقانون عموماً على الرغم من احتفاظه بشرطته ومحاكمه الخاصة، ويُلاحظ بأن الجيش في الدول الديمقراطية تخضع موازنته لرقابة السلطات المنتخبة، أما في الدول غير الديمقراطية فتبقى موازنته غير معروفة ولا تخضع لأية رقابة، كما هو في بعض الدول العربية ويطلق على هذه الموازنة (الصندوق الأسود)⁽⁵⁴⁰⁾.

مع التقدم التكنولوجي وتطور تكنولوجيا الاتصالات والرقابة وظهور مصطلح الإرهاب غلبت على الدول الصبغة الأمنية وأصبحت المجتمعات أكثر تعرضاً لسيطرة الدولة، وذلك مع تنامي قوة الدولة الأمنية وزيادة مشاركة الخبراء الأمنيين في عملية صنع القرار في الدولة الذين استوعبتهم الدولة بعد تقاعدهم من المؤسسة العسكرية، على تنوع أدوارهم من باحثين ومستشارين وموظفين حكوميين وسياسيين منتخبين، حيثُ كان التحدي الرئيسي لقوى المجتمع المدني في ابتكار آليات للدفاع عن حقوق الإنسان وحماية خصوصية الأفراد،

⁽⁵³⁹⁾ Samuel P. Huntington, political order in changing societies, new haven: Yale University, 47 press, 1996, p 203.

⁽⁵⁴⁰⁾ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 48.

وبالتالي التخفيف من سطوة الدولة. وهناك بعض الأنظمة الملكية في الدول العربية مثل: المغرب والأردن استطاعت أن تحتوي الجيش وتوجهه إلى ثكنات وذلك بعد السيطرة على محاولات انقلابية، فعلى سبيل المثال قام الجيش الأردني بدمج العشائر في خدمة العلم لينصهر الولاء العشائري بالولاء الأردني إضافة إلى استقلايتهم عن الحكومة وتمتعهم بامتيازات كبيرة تحت قيادة الملك الضامن لوحدة البلاد والذي عمل على استقرار الدولة بشكل ملحوظ⁽⁵⁴¹⁾.

أما المغرب فقد كان له سياسة مختلفة عن الدول العربية الأخرى على إثر الربيع العربي، فقد حول الاندفاع الشعبي إلى قوة دافعة نحو التحديث السياسي والتحول الديمقراطي، فقد تبنى الشعب المغربي بمبادرة من ملك البلاد (محمد السادس) دستوراً جديداً أتاح للمغاربة خوض انتخابات ديمقراطية حرة أنتجت في العام 2012م برلماناً تصدّره حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية، ثم تكرست التجربة على هذا الأساس في انتخابات جهوية وبلدية لاحقة، ثم في انتخابات نيابية، وحديثاً وفي العام 2021 جرت انتخابات تشريعية جاءت بحزب التجمع الوطني للأحرار وحيدت حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية، كما كان للمغرب دور إيجابي في مساندة تجارب الربيع العربي الأخرى للنجاح وتجاوز عراقيل الانتقال فقد تبنت الدبلوماسية المغربية دعم المسارات والحلول السلمية لتجاوز الأزمات التي عصفت بالعالم العربي كما جرى في الأزمة الليبية⁽⁵⁴²⁾.

الفقرة الثانية: الدولة البوليسية

تستند الدولة البوليسية في إحكام السيطرة والتحكم بالتوجهات المجتمعية إلى أجهزة أمنية واستخباراتية قوية فتمنحها ميزانيات ضخمة وتحرص على تدريبها على أعلى مستوى، وتبرز بوليسية الدولة خاصة بعد الانقلابات العسكرية والتي يسيطر فيها العسكريون على النظام السياسي، فيبدأ العسكر في تكريس الاستبعاد والتهميش للمكونات السياسية

⁽⁵⁴¹⁾ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 47-52.

⁽⁵⁴²⁾ المختار العباوي، تقرير وحوارات، ملك المغرب: تعامل مختلف مع الربيع العربي، الجزيرة نت، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2YALhDy>

والمجتمعية وكان ذلك واضحاً في الجمهوريات العربية ففي مصر حوّل جمال عبد الناصر (١٩٥٦م-١٩٧٠م) الدولة المصرية إلى دولة بوليسية فبدأ في استبعاد المعارضين السياسيين والعسكريين وفرض رؤيته وسياساته بالقوة، وسيطر على مفاصل الدولة وتحكم في توجهات المجتمع الدينية والسياسية والاقتصادية وأضعف المجتمع المدني، وبسط سيطرته من خلال الجيش على المشاريع العامة والمصانع والمؤسسات الحيوية في البلاد فامتلك بذلك قوة اقتصادية كبيرة تحوّل على إثرها المجتمع إلى طبقات، وبقيت الطبقة المسيطرة هي طبقة المتنفذين والعسكريين وأصحاب رؤوس الأموال، أما المتضررون فهم الطبقات الدنيا من المجتمع الذين أصبحوا يعانون من البطالة وانخفاض مستوى المعيشة وغياب العدالة وتكافؤ الفرص والتهميش والإقصاء، مما أنتج تطرفاً لدى المواطنين وبخاصة الشباب الذين تقطعت بهم الأوصال فعزفوا عن الزواج وسعوا إلى الهجرة كما تأثر الأفراد من الناحية السيكولوجية نظراً للتعبئة الإعلامية والاجتماعية والضغوطات الاقتصادية والمفاهيم الدينية الموجهة فالإعلام يصدح بصوت الدولة ورجل الاقتصاد وُجد لدعمها، والدين تستخدمه لخدمة أهدافها⁽⁵⁴³⁾.

تتعدد أشكال الدولة البوليسية فربما تعمل لصالح النظام أو تعمل لخدمة الحزب الحاكم أو تكون تحت سيطرة النخب الحاكمة من عائلات وقبائل، أو تكون منطلقة من أفكار قومية كنظام جمال عبد الناصر، ويمكن أن تحمل أفكاراً ومنطلقات دينية مستخدمة الدين كأداة لفرض السيطرة ومصادرة الحريات، مدّعية في هذه الحالة أنها تستمد شرعيتها من الله ومن أوضح الأمثلة على هذه الدول إيران وخاصة بعد الثورة الإسلامية الإيرانية ١٩٧٩م وسيطرة نظام الولي الفقيه على الحكم والذي استخدم النظام البوليسي القمعي للسيطرة على المجتمع وقمع معارضييه، فإيران من أكثر الدول المنفذة لحكم الإعدام خاصة للأقليات المتمثلة بالعرب والأكراد والأحوازيين مما قاد المجتمع للبعد عن الدين والنفور منه والتطرف في مفاهيمه⁽⁵⁴⁴⁾.

⁽⁵⁴³⁾ صهيب الزبيدي، أثر الدولة البوليسية على المجتمع، موقع الجزيرة نت، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3v0aXpB>

⁽⁵⁴⁴⁾ المرجع نفسه.

الفقرة الثالثة: الدولة النيوباتريمونيالية⁽⁵⁴⁵⁾ (Patrimonialism) في العالم العربي في المنطق العصبوي

تتميز الدولة (النيوباتريمونيالية) بتركيز السلطة في يد الرئيس والذي يجنح إلى استقلالية أجهزة الدولة مع احتفاظه بمجموعة من الموالين الداعمين لحكمه وأيضاً تتميز هذه الدولة بعدم وجود فصل بين المجالات الخاصة والعامة في الأجهزة البيروقراطية والعسكرية، وتوزع المناصب كمكافآت بناء على الحاجات المصلحية حتى أثناء عملية تدوير النخب داخل مفاصل الدولة يحرص الرئيس على عدم تشكل أو تطور قاعدة حكم بديلة من خلال بعض المنشقين. كما تتقاطع (النيوباتريمونيالية) مع الفساد بشكل ملفت فتكون البيئة السياسية مشجعة لنمو وتطور الفساد كما يحدث في المجتمعات التقليدية التي غالباً ما يكون فيها مجموعة من الأفراد فوق القانون، يتنافسون على المناصب التي تمكنهم من السيطرة موارد الدولة حيث يشجع ضعف البيئة القانونية على السلوك غير القانوني⁽⁵⁴⁶⁾.

إن الوصول إلى مؤسسة الدولة في نموذج الدولة (النيوباتريمونيالية) يعتمد بشكل كبير على الهوية الإثنية والطائفية حيث يتم توزيع المكافآت والثروات والتي تكون عادةً مستمرة دائمة بدوام النظام، أما الذين يستبعدهم النظام فيكون استبعادهم مستمراً فالمنطق العصبوي للدولة (النيوباتريمونيالية) على طرفي نقيض للدولة الحديثة⁽⁵⁴⁷⁾.

أما دولة العسكر فقد شيدت نموذجها الخاص والذي يبني على مركزية شديدة وتخطيط اقتصادي وتوجيه ثقافي وأيديولوجي، هذا النموذج سيطر على المجتمع المدني

⁽⁵⁴⁵⁾ تسمى بالإنجليزية: (patrimonialism) وهي شكل من أشكال الحكم تتدفق فيه كل صور السلطة عبر الحاكم، هذه الأنظمة في الغالب ما تكون أوتوقراطية أو أوليغاركية، يُعرف ماكس وبيبر الباتريمونيالية بأنها شكل من أشكال الهيمنة التقليدية، بدايتها من هياكل الأسرة ولا سيما من سلطة الآباء والأنظمة الملكية الوراثية وأشكال مماثلة من الحكم، وهي انعكاس للأبوية على مجموعة أوسع من العلاقات الاجتماعية، وبالتالي الباتريمونيالية تعني التعامل مع الدولة كامتداد طبيعي للعائلة.

⁽⁵⁴⁶⁾ أشرف عثمان، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير: الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبوي وإعادة إنتاج الطائفية، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية، مجلد 3، عدد 11، 2015، ص 49.

⁽⁵⁴⁷⁾ يوتوب، مؤتمر المسألة الطائفية وصناعة الأقليات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 4-1-2015، ملف فيديو، أنظر

الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=dloQha-MTCY>

وأفرغه من محتواه فلن تُكتب الحياة لأي مؤسسة تقع خارج المجتمع السياسي حيث يتقاطع النموذج العربي للحكم الذي شيدته دولة العسكر في الوطن العربي مع النموذج السوفيتي، ولكنّ هناك اختلافاً بينهما يتمثل في أنّ النموذج السوفيتي يتمحور حول حزب له دولة وجيش أمّا النموذج العربي فالجيش اختزل في شخصية القائد الذي له دولة ويتم في هذا النموذج تعبئة جماهيرية من خلال المؤتمرات والمسيرات والحملات الدعائية، لمساندة قرارات وتوجهات النظام وليس كوسيلة لتعزيز المشاركة السياسية، وبهذا يعمل النظام على إحباط أي منافسة بالسيطرة عليها وتوجيهها أو إفسادها(548).

نجد أنّ هناك تقاطعاً واضحاً بين دولة العسكر والنمط (النيوباتريمونيالي) فالجمهوريات العربية تتميز بالعصبية، فعلى سبيل المثال فقد كانت قيادة الجيش السوري والجيش العراقي قبل عام 2003م وما بعده قيادة زبونية تُدار من قبل نُخبة من الضباط تصف نفسها بأنها مجموعة تعمل على تحديث الدولة وتعديل الخريطة السياسية، ولكنّ هذا التعديل والتحديث يصب في مصلحتها، وهي تُعتبر حلقة وصل بين بُنية مهمة من بُنى الدولة وهو الجيش وكيانات طائفية مساندة لها، فالحكومات العسكرية تُسهل الانتقال إلى النمط (النيوباتريمونيالي) أكثر من أي نظام آخر، ومن العناصر التي تدفع دولة العسكر إلى هذا النمط هي السيطرة المركزية فنجد أنّه وفي حالتي سوريا والعراق تم إدارة البلاد عن طريق العسكر من خلال أنظمة شخصية تستمد شرعيتها من تأييد الموالين الذين يحصلون على مكافآت ومنح، ويبقى الحكم في هذه الفئة عن طريق التوريث مع حفاظهم على بقاء النظام الجمهوري على مستوى التصريحات الإعلامية الرسمية، ويتم خصخصة الدولة بحيث يختفي الخط الفاصل بين العام والخاص وتصبح أجهزة الدولة مرتعاً للفساد ونهب الثروات وترتفع المنافسة بين المجموعات الزبونية لتقديم المزيد من الولاء بهدف الحصول على أكبر قدر من المكاسب، كما يعمل النظام على احتكار مصادر السلطة بالقضاء على مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وأحزاب وتنظيمات، ويعطي المجال للتنظيمات التي تعتمد على

(548) يزيد صايغ، أولياء الجمهورية: تشريح الاقتصاد العسكري المصري، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 2019، أنظر

الموقع الإلكتروني: https://carnegieendowment.org/files/_Ar_Sayegh_04_web.pdf

السلالة والطائفة والقبيلة كتنظيمات بديلة، مما يعمل على إلغاء المصالح الاجتماعية وتضييق المجال السياسي، وهو ما يؤدي إلى استمرار العصبية القديمة وظهور عصبية جديدة⁽⁵⁴⁹⁾.

تطورت الدولة العربية -خاصة الجمهوريات منها- بعد الاستقلال وكان سبب هذا التطور نمو الجهاز البيروقراطي والجيش والشرطة وجنوح الدولة إلى تعظيم المشاريع الضخمة، وتفعيل برامج التنمية الاقتصادية لتتشكل داخل هذه الدول إمبراطوريات بيروقراطية وكانت مصر من أوائل الدول التي دخلت في عملية تمدد إداري على نطاق واسع فما أن رحلت القوات البريطانية عن قناة السويس في العام 1954م حتى بُدئ في عملية تعزيز القوات المسلحة المصرية وإعادة تسليحها، واستمرت هذه الأعمال خلال الحرب البريطانية الفرنسية الإسرائيلية على مصر في العام 1956م وبدأت الدولة بالتدخل المباشر في المجالات الإنتاجية التي كان يملكها القطاع الخاص، وذلك من خلال تأميم الشركات الأجنبية ونقل ملكيتها إلى الدولة، والتوسع في الخدمات التي يقدمها القطاع العام فشرعت في توظيف خريجي الجامعات وفرض هيمنتها على القطاع الاقتصادي، والعمل على تنفيذ مشاريع ضخمة مثل: مشروع إنشاء السد العالي ومشروع مجمع حلوان للحديد والصلب عام 1954م كما قامت بإنشاء قطاع زراعي عام وتمكنت (970) ألف فدان وبذلك هيمنت على هذا القطاع⁽⁵⁵⁰⁾.

هذا وقد ارتفع عدد العاملين في القطاع الحكومي المصري إلى (350) ألفاً بين عامي (1951م - 1952م) واستمر ارتفاع هذا العدد بين عامي (1965م-1966م) إلى أن وصل للمليون، كما تضاعف عدد الوزراء من (15 إلى 29) وزيراً خلال نفس الفترة مما يشير إلى أن الحكومة قامت بتوظيف ثلث القوى العاملة في مصر، كما ارتفع عدد العاملين في القطاع العسكري من (100 إلى 180) ألفاً أي بزيادة (100) ألف بين عامي (1955م-1956م) بالإضافة إلى (90) ألفاً في الشرطة، كما ارتفع الإنفاق الحكومي من

(549) أشرف عثمان، مرجع سابق، ص 53.

(550) أشرف عثمان، مرجع سابق، ص 54-53.

(18%) بالنسبة إلى الناتج القومي إلى (55.7%) عام 1970م. أمّا في الحالة السورية فقد بدأت سوريا في فترة الستينيات في التمدد الإداري بسبب تصدير النظم المصرية للإدارة الاقتصادية والسياسية إبان الوحدة المصرية- السورية، كما كان من الأسباب المباشرة لهذا التمدد سياسات (حزب البعث) الذي بدأ بتثبيت أقدامه في السلطة منذ سنة 1963م، ففي العام 1982م كان هناك (440) ألفاً يعملون في الحكومة غير العاملين في الجيش والشرطة، ويمثل ذلك (20%) من مجموع القوى العاملة في سوريا أمّا في الأردن وعلى الرغم من الاختلافات الأيديولوجية واختلاف نظامها الحاكم بكونه نظاماً ملكياً ولكن الأسرة الحاكمة استخدمت المعونات الخارجية في تقوية الجيش وتوسيع الإدارة حيث بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي في العام 1982م 59 ألفاً وهو ما يمثل (15%) من القوى العاملة وما يقرب من (100) ألفاً يعملون في القوات المسلحة الأردنية⁽⁵⁵¹⁾.

يظهر لنا أنّ دور الدولة في الحياة الاقتصادية في الخمسينيات والستينيات تعاضم ونما بصورة ملفتة على حساب القطاع الخاص والقوى التقليدية في المجتمع، والتي بدأ دورها في التضاؤل وفقدت الكثير من نفوذها في الحياة الاقتصادية، وكانت الكلمة في الحياة السياسية والاقتصادية للحكومة والجيش، مما قاد إلى تدشين دولة ذات طبيعة (نيوباتريمونية) وبدأت الأخيرة بتأسيس شبكات زبونية جديدة واستيعاب موالين جدد، وسيطرت- مع ملاحظة أنّها ليست بالضرورة دولاً مصدرة للنفط- على مصادر الثروة الوطني وأصبح من وظائفها الأساسية توزيع المكافآت على أفراد المجتمع⁽⁵⁵²⁾.

الفقرة الرابعة: الدولة الهجينة والدولة الريعية الأبوية

تنتشر النظم السياسية الهجينة عادة في الدول التي يصنفها بيت الحرية (Freedom House) في تقريره السنوي حول (الحرية في العالم) على أنّها دول حرة جزئياً مقارنة

⁽⁵⁵¹⁾ طارق متري وآخرون، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت، 2017، ص 87.

⁽⁵⁵²⁾ محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقة في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات خلال الفترة: 1945 - 1985، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 121.

بمجموعتي الدول الحرة والدول غير الحرة، وذلك استناداً إلى مقياس يبيّن مدى توفر الحقوق المدنية والحريات السياسية للمواطنين، وطبقاً لتقرير عام 2019م الصادر عن بيت الحرية فقد بلغت نسبة الدول الحرة (39%) من إجمالي (195) دولة شملها التقرير، فيما بلغت نسبة الدول الحرة جزئياً (24%) ونسبة الدول غير الحرة (37%) وهو ما يعني أنّ حوالي (61%) من دول العالم تقع ضمن فئتي الدول غير الحرة والحرة جزئياً، أمّا بخصوص الشرق الأوسط فنجد أنّ الدول الحرة بلغت نسبتها (11%) والدول الحرة جزئياً بلغت نسبتها (22%) أمّا الدول غير الحرة فبلغت نسبتها (67%) وبهذا تبلغ نسبة الدول غير الحرة والحرة جزئياً (89%) مما يشير إلى إشكالية عميقة بالحريات والتحوّل الديمقراطي في العالم العربي⁽⁵⁵³⁾.

تعمل الأنظمة الهجينة على تشكيل أجهزة استخباراتية وأمنية بهدف مراقبة جميع أوجه الحياة أمنياً وعسكرياً، فالمجتمع المدني في هذه الأنظمة يتصف بالضعف ولا يحقق هدف وجوده، فلا يقوى على فرض رغباته على الحكومة إلا في ظروف استثنائية من خلال تحرك بطيء ومحدود، ويسمح هذا النظام بحرية تعبير محدودة متظاهراً بالديمقراطية من خلال بعض الممارسات المقننة لجهات معارضة، ويعطي النظام الهجين الإعلام مساحة حرة للعمل ولكنه يخضع لسيطرة الأجهزة الرقابية والأمنية في الدولة، وفي بعض الأحيان يكون ناطقاً باسمها بطريقة غير مباشرة، فهي أنظمة تمارس سياسات متناقضة من حيث المحتوى والمضمون بحيث تعطي الفرصة لبعض الممارسات الديمقراطية في بيئة سلطوية تسيطر عليها، فهذه الدول خرجت من رحم الاستبداد وتحركت مجتمعة في البيئة الدولية ولكنها لم تصل إلى مصاف الدول الديمقراطية⁽⁵⁵⁴⁾.

يعتمد النظام الهجين في استمراره وفرض هيمنته على عوامل قوة، منها ما هو خارجي كالتحالف والارتباط بقوى دولية أو إقليمية، يحصل من خلالها النظام على دعم

⁽⁵⁵³⁾ Freedom in the world 2019, Freedom House, 2019, Retrieved from:

https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020-02/ABRIDGED_FH_FITW_2019_Report_FINAL.pdf

⁽⁵⁵⁴⁾ Laurel E. Miller, Jeffrey Martini, op. cit, 2013, p 15-22.

مالي وأمني كلما احتاج لذلك، وعوامل قوة داخلية من خلال السيطرة على الموارد الأولية بوصفها مصدراً للدخل، أو أن يقوم ببناء عقيدة الجيش العسكرية على أساس وظيفي لتطويعه لخدمة مصالحه، إضافة إلى تأسيسه أجهزة أمنية داخلية تضمن له السيطرة على معارضيه أو أن يعتمد النظام على قوى مجتمعية كالقبايل والنخب السياسية والاقتصادية والجماعات المتنفة، كما أن مصادر القوة مهمة لكسب المؤيدين ومعاينة المعارضين سواء كانت خشنة كالجيش أم ناعمة كالاقتصاد⁽⁵⁵⁵⁾.

هذا وتقوم الأنظمة الهجينة بحماية نفسها من خلال مصادر غير واقعية للقوة كأن تدعي وجود خطر خارجي يشيخ الأنظار عن القضايا الداخلية، أو تقوم بإشغال المواطنين بقضايا معيشية مما يعمل على تغيير أولوياتهم، كرفع الأسعار أو عدم توفر حاجات أساسية كالكهرباء أو الماء أو المحروقات أو عن طريق إبراز تهديدات أمنية داخلية للمواطنين تحت قاعدة (خلق العدو ومحاربه) وهذا ما يطلق عليه باستراتيجية (الإلهاء واستدعاء الرعب) هنا يُصبح الحديث عن التغييرات البنوية والتحول الديمقراطي غير مُجدٍ في ظل التهديدات المصطنعة، غير أن النظام يعتمد على بعض الممارسات الديمقراطية لشرعنة نفسه والحفاظ على بقائه كالانتخابات السورية والمشاركة السياسية المحدودة⁽⁵⁵⁶⁾.

بشكل عام، فالدولة الهجينة هي حالة من حالات التراجع المؤسساتي على مستوى الدولة، تظهر هذه الحالة جلياً بتوفر أربعة عناصر أولها: منظومة عسكرية لا تصل إلى جيش وطني عقائدي مؤسساتي، وثانيها: سلطة مركزية لا تصل إلى دولة وطنية جامعة لحدود الجغرافيا وشتات المجتمع، وثالثها: منظومة تشريعية تعمل على مجموعة من القوانين لا تصل إلى قوة النصوص الدستورية تؤصل لمجتمع المواطنة ومواطنة المجتمع، ورابعها:

⁽⁵⁵⁵⁾ خالد توازي، الأنظمة السياسية الهجينة: مفارقة التحول والتكيف - قراءة في الحالة الجزائرية، ص 7-9، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/63202>

⁽⁵⁵⁶⁾ Ekman J, Political Participation and Regime Stability: A Framework for Analyzing Hybrid Regimes, International Political Science Review, vol. 30, no. 1 (2009), p 7 - 31.

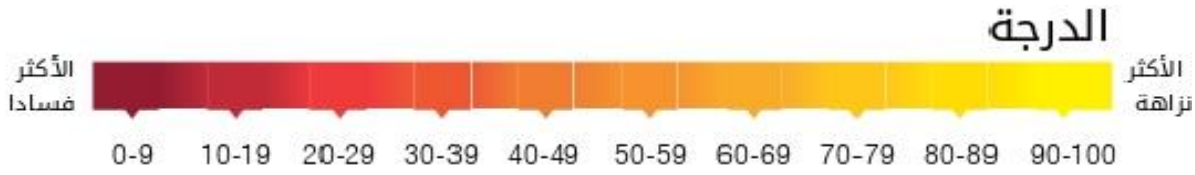
نخبة سياسية واقتصادية ليسوا بناة دولة حديثة وليسوا أصحاب مشاريع إصلاحية لمؤسسات الدولة، ولكنهم أصحاب مصالح فقط، إن كانوا في السلطة أو المعارضة على حدّ سواء.

إن الدولة الهجينة التي تمركزت بالجمهوريات العربية جاءت نتيجة للإخفاق السياسي والاقتصادي في الإصلاح والتنمية، وهي حصيلة ثورات عفوية غير مخططة تحوّلت بشكل سريع إلى انقلابات لصالح تيارات سياسية لا تصل إلى درجة الأحزاب المدنية، وهي أيضاً نتيجة مباشرة لتدخلات إقليمية ودولية تسعى لإبقاء العالم العربي تابعاً لأصحاب المصالح الكبرى فالدول العربية مثل سوريا والعراق واليمن وليبيا لديها جيوش غير قوية وقليلة التنظيم تقودها ميليشيات طائفية ومناطقية، وتلعب دوراً أكبر من حجمها ولديها من السلاح أكثر من الجيش قد تحرز تقدماً في نقطة جغرافية على حساب أخرى ولكن وفق محددات الطائفة وليس الوطن⁽⁵⁵⁷⁾.

والدولة الهجينة تقترب من الفساد أكثر من الدول الديمقراطية، لذا نلاحظ أن بعض الدول العربية حققت تصنيفات متراجعة إلى حد ما على صعيد مدركات الفساد كما يوضح الجدول التالي:

(557) أمين بن مسعود مرجع سابق، 2015.

تصنيف الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد



جدول 3

الدرجة	الدولة	الرتبة عالمياً	الدرجة	الدولة	الرتبة عالمياً
70	الإمارات العربية	23	36	البحرين	99
62	قطر	33	35	الجزائر	105
52	عُمان	53	35	مصر	105
49	السعودية	58	28	لبنان	138
49	الأردن	58	18	العراق	168
43	المغرب	73	17	ليبيا	170
43	تونس	73	14	اليمن	176
41	الكويت	78	13	سوريا	178

*المصدر: منظمة الشفافية الدولية (الائتلاف العالمي ضد الفساد) مؤشر مدركات الفساد 2018، ص 10.

مدركات مستوى الفساد في القطاع العام على مستوى 180 دولة/ إقليمياً في العالم

عند التكلم عن الدولة الريعية فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار أنّ لكل دولة خصوصياتها من ناحية تكوينها الجغرافي والديموغرافي ومواردها الطبيعية وأيضاً تكوينها الاجتماعي الذي تنضوي تحته إثنيات وعشائر وقبائل، فهناك دول تعتمد النظام الملكي أو الجمهوري وهناك دول مصدرة للنفط والعمالة و أخرى مستوردة لهما، وهناك دول ريعية معتمدة على النفط ودول شبه ريعية معتمدة على المساعدات الخارجية، والدول الريعية كما عرّفها (حسين مهدي) هي: "الدول التي تعتمد في جزء كبير رئيسٍ من إيراداتها على النفط والموارد الطبيعية الأخرى"⁽⁵⁵⁸⁾.

وفي ذات الإطار حاول المفكرين (حازم الببلاوي وجياكومو لوشيانى) دراسة أثر الريع الكبير والمفاجئ الذي طرأ على بعض الدول العربية النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث ربطا مفهوم الريع بالآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وخُصصا إلى أنّ تحوّل الدولة إلى دولة ريعية يحدث عندما يصل الدخل الريعي ما لا يقل عن (40%) من دخل الدولة، ويبيّن كذلك أنّ الدولة الريعية تفرض شرعيتها من خلال الإنفاق المباشر على الأفراد والمشاريع والخدمات العامة، وليس من خلال أدائها، وبناءً على ذلك لا يمكن وضع خطوط فاصلة ما بين الدولة والنظام الحاكم والرئيس فتصبح الصورة ضبابية وتصبح علاقة الحاكم بالمحكومين هي علاقة أبوية فهو الذي ينفق على المواطنين الموالين له سياسياً، ولأنّ هذه الدولة غير مُنتجة فيسهل عليها الدخول في صراعات ونزاعات طويلة الأمد وتجنيد المزيد من المواطنين وزجهم في حروب وصراعات وخير مثال على ذلك هي الحرب العراقية الإيرانية⁽⁵⁵⁹⁾.

وبهذا المفهوم تتحوّل الدولة من دولة إنتاجية (Productive) إلى دولة تخصيصية (allocative) وبذلك يتم تهميش السلطة التشريعية والمجتمع المدني والسلطات الرقابية،

⁽⁵⁵⁸⁾ Hussein Mahdavy, The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran, Paper Presented at: M. A. Cook (ed.), Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day (London, New York: Oxford U.P., 1970).

⁽⁵⁵⁹⁾ Giacomo Luciani, Allocation vs. Production State: A Theoretical Framework, in: Giacomo Luciani (ed.), The Arab State (Berkeley: University of California Press, 1990)

فيختفي الإبداع وتغيب المنافسة ويصبح الهدف الرئيسي للمواطن هو الحصول على إحدى القنوات التخصيصية والتي تكون على شكل وظائف حكومية أو منح أو عطاءات للقطاع الخاص، والذي يعمل على تطوير العلاقة الزبائنية مع النخب السياسية في الدولة للحصول على حصة أكبر من الريع، ونتيجة لذلك يشعر الأفراد الذين نجحوا في تحصيل حصة مرضية من هذا الريع على أساس قبلي وطائفي وإثني بالرّضا ويستمترون في موالاة النظام، أمّا الأفراد المهمشين وفي ظل انسداد الأفق السياسي وكبت الحريات يشعرون بالظلم الاجتماعي ويجنحون إلى التطرف والعنف. أمّا النقابات المهنية والعمالية والمؤسسات الأهلية وعلى الرغم من أنّها تمارس الديمقراطية من ناحية الانتخابات والتداول السلمي للسلطة إلا أنّها ترتبط بالدولة الريعية من خلال رؤسائها والمنتفعين منها، وبذلك تصبح هي أيضاً جزءاً من هذه المنظومة الريعية فيؤدي ذلك إلى أن تصبح قيم الفساد أكثر مقبولية في المجتمع، حيثُ تسن القوانين بشكل واسع ومعهم لتحمي هذه التوجهات ولا تواجهها وذلك على عكس الدول المنتجة التي تحاول أن تشغل شعوبها بالإنتاج وليس بالصراعات والحروب⁽⁵⁶⁰⁾.

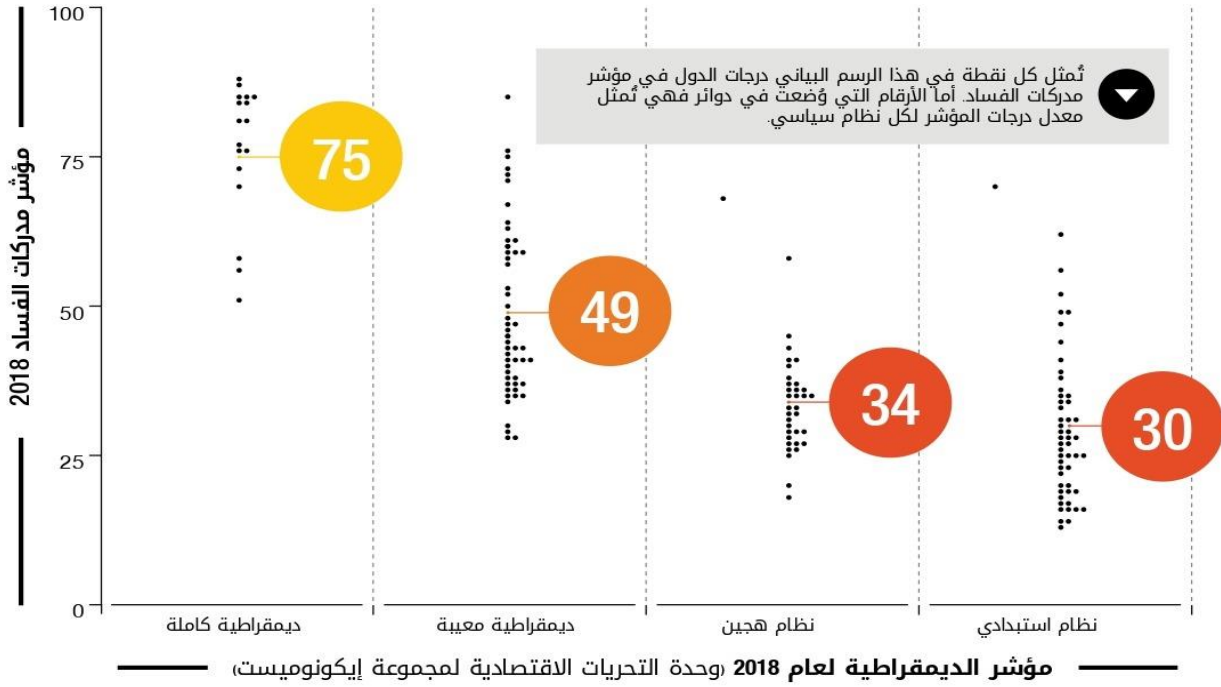
وهناك علاقة واضحة بين طبيعة الدولة وحجم الفساد المنتشر فيها، وعليه فإن محاولة إرساء ديمقراطية سليمة في بلد ما تستوجب القضاء على الفساد وكما نلاحظ بالرسم البياني التالي فإن الدول الديمقراطية حصلت على تصنيف مميز في مدركات الفساد (79) نقطة أمّا الدول الاستبدادية والهجينية وذات الديمقراطية المعيبة فقد حصلت على تصنيف سيئ بدرجات فساد تراوحت ما بين (30-49) نقطة. وفي هذا الإطار قالت (ديليا فيريرا روبيو) رئيسة منظمة الشفافية الدولية: "لقد توصلت أبحاثنا إلى وجود علاقة واضحة بين إرساء ديمقراطية سليمة والنجاح في مكافحة الفساد في القطاع العام، حيث يمكن للفساد أن يستشري بشكل واسع حين تستند الديمقراطيات إلى أسس هشّة، وحين يستحوذ السياسيون الشعبويون والمناهضون للديمقراطية على هذه المؤسسات ويستغلونها لمصلحتهم، وهو ما

⁽⁵⁶⁰⁾ ibidem.

رأيناه في عدة بلدان⁵⁶¹. والرسم البياني التالي يوضح العلاقة بين طبيعة النظام ومستوى الفساد الموجود بالدولة.

مؤشر مدركات الفساد للأنظمة السياسية في العالم

رسم توضيحي 8



*المصدر: منظمة الشفافية الدولية (الائتلاف العالمي ضد الفساد) مؤشر مدركات الفساد 2018، ص 5.

(⁵⁶¹) منظمة الشفافية الدولية (الائتلاف العالمي ضد الفساد) مؤشر مدركات الفساد 2018، ص 6، أنظر الموقع الإلكتروني:

www.transparency.org/cpi

الفقرة الخامسة: الدولة الفاشلة

في بعض الانظمة السياسية تعمل الطبقة الحاكمة والأحزاب وأعضاء الحكومة على استغلال مناصبها بتوجيه التشريعات والسياسات والقرارات لتحقيق مصالح خاصة، بحيثُ تسيطر على مراكز صنع القرار مع محاولة السيطرة على الأغلبية البرلمانية، وعلى بعض القضاة وأجهزة الرقابة العامة وأجهزة الإعلام، وبذلك يُحكمون سيطرتهم على مؤسسات الدولة التنفيذية والقضائية والتشريعية، كما تعمل الطبقة الحاكمة على بناء قطاع أمني قوي هدفه حماية النظام السياسي والدفاع عنه، ويستخدمون السلطة التعسفية للصلاحيات الممنوحة لهم لخدمة أغراضهم وإحكام السيطرة على مواقع صنع القرار السياسي والاقتصادي بدون أي مساءلة قانونية أو شعبية مستفيدين من ضعف البرلمانات والحصانات الممنوحة لهم، وبذلك يتحوّل النظام السياسي إلى نظام سلطوي لا يؤمن بفصل السلطات حتى وإن مارس بعض مظاهر الديمقراطية الشكلية⁽⁵⁶²⁾.

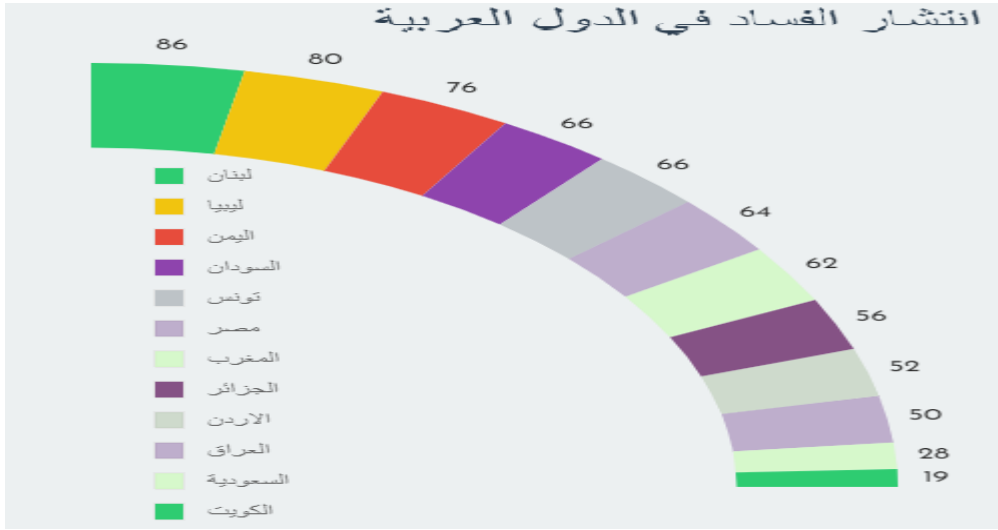
فالفساد السياسي يؤثر من الناحية السلبية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى تراجع المشاركة السياسية للجماهير، والذي يؤثر سلباً على مفهوم المواطنة ويعمل على تهميش دور الطبقة الوسطى لصالح الطبقة الحاكمة من أحزاب وعسكر، بحيثُ تسيطر هذه الطبقة على جميع مناحي الحياة مما يعمل على إضعاف شرعية النظام وتفتيت أسس الديمقراطية والحكم الرشيد وغياب المساءلة، كما يُنتج الفساد زيادة الفقر وتهميش الفئات الوسطى ويغذي التطرف بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين⁽⁵⁶³⁾.

والرسم البياني التالي يبين حجم انتشار الفساد في العالم العربي من وجهة نظر المواطنين العرب.

⁽⁵⁶²⁾ For farther information please refer to: Anthony H. Cordesman, "The Greater Middle East: From the Arab Spring" to the "Axis of Failed States, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2020.

⁽⁵⁶³⁾ Anthony H. op. cit, 2020.

رسم توضيحي 9



*المصدر: اتجاهات الرأي العام العربي نحو مؤسسات الدولة، مجلة سياسات عربية، وحدة استطلاع الرأي العام: المؤشر العربي، العدد 6، كانون الثاني - يناير 2014، ص 157.

لو نظرنا إلى الآليات المتبعة في تسلم السلطة في معظم الجمهوريات العربية لوجدنا أنها غالباً لا تتم بشكل ديمقراطي يعطي النظام شرعية سليمة وذلك لاستنادها إلى نظام الحزب الواحد الذي يستمد شرعيته من الطائفة والقبيلة أو الأيدلوجية السياسية أو التحالف مع النُخب العسكرية والأمنية، مما يطيل عمر هذه الأنظمة اعتمدت هذه الأنظمة وهذا ما نلاحظه في معظم نُخب الجمهوريات العربية والتي عملت على السيطرة على مؤسسات الدولة وهيمنت على مراكز صنع القرار وعلى أجهزة الإعلام وعززت ظاهرة الزبائنية والمحسوبية المستندة إلى العائلة والقبيلة والطائفة، بالإضافة إلى خلق مؤسسات مجتمع مدني حكومية، فأصبح الفساد غير مرتبط بشخص معين بل أصبح مرتبط بشريحة كاملة كالحزب أو الطائفة أو القبيلة، فتعطلت المساءلة والمحاسبة لضعف السلطتين التشريعية والقضائية وضعف المجتمع المدني، وبالتالي لم تُتَّح الفرصة لشعبها للمشاركة السياسية بل أُشغِل في البحث عن لقمة العيش (564).

(564) تداول السلطة في الوطن العربي، الجزيرة نت، 2004، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3Iso0Nj>

وضع (ستيفن هايدمان) في كتابه (تحديث الاستبداد العربي) خمسة عوامل استخدمتها التسلطات العربية لمحاولة التحول إلى أنظمة سياسية ديمقراطية وتمثلت: بالقيام بتعديلات دستورية تسمح بتعددية حزبية وانتخابية وإعطاء دور محدود للمجتمع المدني وإدخال إصلاحات اقتصادية محدودة على طريق الاقتصاد الحر ومنح دور أكبر للمرأة، ومع كل هذه التغييرات الجزئية كان هناك رغبة كبيرة في تحويل هذه الأنظمة التسلطية إلى أنظمة عائلية عبر ضمان التوريث السياسي من خلال إدخال تعديلات دستورية تسمح للأبناء بوراثه السلطة عبر تنصيبهم بمواقع سياسية مهمة ومنحهم المزيد من الصلاحيات التنفيذية والتي تسمح لهم استلام السلطة بعد وفاة آباءهم⁽⁵⁶⁵⁾.

المطلب الثاني: النخب الفاعلة في الحياة السياسية

لقد تشكلت النخب في معظم الدول العربية -خاصة الجمهوريات العربية- من العسكريين العاملين والمتقاعدين، ومع مرور الوقت اتسعت النخبة لتضم فئات جديدة، مثل المتخصصين ذوي الخبرات (التكنوقراط) الذين أصبح دورهم خدمة النظام، والمنتمون الذين يلعبون دوراً مهماً في إقناع الناس بفعالية النظام وضرورة الطاعة والتبعية له، ورجال الأعمال الذين يملكون أهدافاً مادية من خلال التقرب من النظام إضافة إلى الأقرباء والمعارف والذين تربطهم شبكة علاقات عميقة مستندة إلى تشابه النشأة والمصالح المشتركة، وأصبحت السياسات العامة وعملية صنعها تكريساً لقيم وخيارات نخبوية، وأصبح الشغل الشاغل لهذه النخب مصالحهم الذاتية وتحصيل المنافع وإدارة الصراع والتوازنات في ما بينها، وانعكست أدوارهم من مساهمين فاعلين في التنمية إلى معيقين للتنمية⁽⁵⁶⁶⁾.

لذا فإننا نلاحظ عند الاطلاع على تقرير مؤشر النخبة الصادر عن مؤسسة (2020م index Elite quality) والذي يقيس جودة النخب وفعاليتها من خلال العديد من المؤشرات العالمية، والتي تتعلق بالمجال السياسي والاقتصادي والبناء القيمي والتمكين، بأن

⁽⁵⁶⁵⁾ رضوان زيادة، فشل الربيع العربي في الانتقال الديمقراطي، السورية نت، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3FvkGJb>

⁽⁵⁶⁶⁾ أحمد فهمي، حرب النخب، مجلة البيان، العدد 202، 2012، ص 24-25.

الدول العربية جاءت متأخرة بالتصنيف الذي يختص بجودة وفعالية النُخب فيها من مجموع (32) تكتل عالمي من الدول⁽⁵⁶⁷⁾.

ولذا سوف نحاول في الفرعين التاليين تناول النُخب السياسية والاقتصادية الفاعلة في الحياة السياسية في العالم العربي للوقوف على قصورها ودورها في إنتاج التطرف والعنف.

الفرع الأول: النُخب السياسية

النُخب السياسية هي مجموعة من الأفراد يتمتعون بإمكانيات فكرية وإبداعية ويملكون قوة وسلطة وتأثير في شؤون المجتمع تمارس هذه النُخب نمطاً من أنماط العلاقة السلطوية بين الحاكم والمحكوم في إطار النظام السياسي، فالحاكم لا يستطيع ممارسة السلطة لوحده دون وجود مجموعة من الأفراد يشاركونه الحكم وصنع القرار -بنسب متفاوتة- على مستوى باقي مكونات الدولة التي يحكمها، علماً أنه لا يوجد نظام سياسي يخلو من النُخب، حيث تتميز النُخب السياسية بصغر حجمها، وليس بالضرورة أن تكون النُخب السياسية من السياسيين، إلا أنهم يملكون تأثيراً سياسياً ويؤثرون على عملية التخصيص السلطوي للقيم كما تتمتع النُخب بقوة كبيرة تستند فيها إلى قدراتها التنظيمية وخصائصها السلوكية أو احتكارها للموارد الإنتاجية أو تمثيلها لقيم دينية واجتماعية مرتبطة بتقاليد المجتمع⁽⁵⁶⁸⁾.

هذا وتحاول النُخب السياسية السيطرة على الجماهير من خلال التحكم بالاقتصاد واحتكار وسائل الإنتاج، وأيضاً من خلال التفرد بالسيطرة على الإعلام والتعليم لتسويق

⁽⁵⁶⁷⁾ Elite Quality Report 2020: 32 Country Scores and Global Rank, Elite Quality Index EQX2020, Tomas Casas i Klett, University of St.Gallen & Guido Cozzi, University of St.Gallen, Retrieved from:

https://www.alexandria.unisg.ch/260885/1/Elite_Report.pdf

⁽⁵⁶⁸⁾ أميرة مصطفى، مفهوم وخصائص النُخب السياسية، المركز الديمقراطي العربي، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://democraticac.de/?p=61677>

مبادئها وإكسابها الشرعية، كما تلجأ هذه النُخب إلى تحقيق بعض مطالب المواطنين لكي تحافظ على سلطتها ومصالحها⁽⁵⁶⁹⁾.

على الرغم من أنّ النُخب في العالم العربي تشترك مع غيرها من النُخب في القيام بالعديد من الأدوار إلا أنّها في العالم العربي تلعب دوراً مميزاً عن غيرها من النُخب في باقي المجتمعات، وبالذات عندما يتعلق الأمر بموضوع التطرف والعنف وهنا لا بد من الوقوف على أبرز هذه التمايزات وعلاقتها بإنتاج التطرف⁽⁵⁷⁰⁾:

أولاً: معظم المجتمعات العربية مجتمعات يتمركز سلوكها الاجتماعي والسياسي حول القائد وليس حول المؤسسة فالقائد في المجتمعات العربية يتجاوز الدور القيادي ليدخل إلى محيط الدور الأبوي والمُلهم الفكري وراسم المسار.

ثانياً: المجتمعات العربية ذات طبيعة اجتماعية ومعرفية تمنح النُخب دوراً متميزاً حيث أنّها مجتمعات عاطفية وليست عقلانية وكذلك مجتمعات غير قائمة على القراءة والتفحص العلمي، ومن هنا نجد أنّ النُخب تؤثر بسهولة في المجتمعات العربية ويتعاضم دورها.

ثالثاً: دور الدين والخطابة في المجتمعات العربية منح النُخب دوراً مميزاً حيث أنّ الشيخ في المجتمعات العربية يلعب دور المرشد الروحي والمفتي في كل تفاصيل الحياة، مما يجعل علاقة الأفراد بالنُخب الدينية علاقة وجودية وضرورة لحظية.

⁽⁵⁶⁹⁾ ديماء أمين، واقع النُخب في العالم العربي، وكالة وطن للأخبار، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.wattan.net/ar/news/166914.html>

⁽⁵⁷⁰⁾ للمزيد أنظر: نصر محمد عارف، نظرية النُخب ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانيات والإشكالات، ملتقى الباحثين السياسيين العرب: المؤتمر الثالث للباحثين الشباب بعنوان النُخب السياسية للباحثين الشباب، 1996.

https://drive.google.com/file/d/1F115lw_THDCs2a6NrnMqmqstasXmKqoE/view

رابعاً: غياب الدور التنموي والفاعلية السياساتية للدولة العربية حوّل جُل الصراع والتنافس في العالم العربي ليكون مركزه الأيديولوجيات، وهنا برزت النُخب كمتصدر أساسي لهذا الصراع.

خامساً: الدور الخارجي، والذي يُعتبر من العوامل المركزية المميزة لدور النُخبة في العالم العربي وعلاقته بالتطرف وذلك من عدة اتجاهات، أبرزها:

1. أن أغلب نخب التنوير في العالم العربي هي نخب تكونت في الخارج وبالذات في أوساط الدول الاستعمارية.
2. أن الصراع على التجديد والتحديث في العالم العربي تمركز حول القيم الغربية، كالحرية، والديمقراطية.. الخ.
3. أن غالبية النُخب المتطرفة استندت إلى أيديولوجيات رفض الاستعمار وسياساته، وقيمه.
4. تعدد المشارب للنُخب أدّى إلى تفتت النُخب في العالم العربي وغياب وجود الجماعة النُخبوية الوطنية.

علاوة على ذلك مرت مسيرة تكوين النُخب العربية بمراحل معقدة زادت من عزلتها وحدّت من فاعليتها في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى أضعفت دورها، وعليه فإن مسيرة النُخب العربية تميزت بثلاث مسارات مهمة⁽⁵⁷¹⁾:

المسار الأول: وهي النُخب المندمجة في فلك النظام السياسي ومحسوبة على النظام السياسي، وهذه الصيغة أضعفت من دور هذه الشريحة كون طبيعة الدولة العربية ليست طبيعة علمية أو مستندة إلى أسس فلسفية نهضوية، ولذا لم تستطع أن تستثمر جهد النُخبة

(571) للمزيد أنظر: عبده وازن، النُخب العربية تعيش في أبراج عاجية وأزمات الواقع تتفاقم والحدائث لم ترد على الأسئلة، إنديبننت عربية، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

بل حولت النُخبَة إلى مُدافع عن النظام وسياساته الفاشلة ومروضة للجماهير، وهذا ما أنتج في عالمنا العربي مصطلح (علماء السلاطين) مما أفقدهم دورهم التغييرى في المجتمع وزاد من حدة الصراع بين النُخب نفسها.

المسار الثانى: وهى النُخب المعزولة عن النظام والمستبعدة، حيث أدت عزلتها إلى عدم واقعيتها وارتئانها فقط إلى أيديولوجياتها، وطوباوية فكرها في كثير من الأحيان، وطرحها لأفكارها بصورة (الفكر المُخلص) أو (الإجابات الجاهزة) وهذا جعل النُخب في سلوكها تطرح نفسها على أنها تملك الحلول القطعية، وأصبحت الجماهير كذلك تتعامل مع هذه النُخب من هذا المنطلق.

المسار الثالث: ظهور النُخب المعولمة، وهى النُخب التى تمتلك قيم معولمة وشبكة علاقات كونية.

هذا جميعه أدى إلى زيادة التطرف في غالبية الدول في العالم العربى، وذلك كون النُخب في بعض دول العالم العربى لم تستطع أن تنتج خطاباً وفكراً واقعياً، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية كون النُخب لم تركز في إنتاجاتها الفكرية على تقديم حلول للقضايا السياسية في العالم العربى، بل إنها استندت إلى تقديم حلول أيديولوجية عامة ثبت عدم قدرتها على إيجاد الحلول للإشكاليات التى يعانى منها المجتمع، كما أن جُل إسهامات النُخب في العالم العربى ارتكزت على النقص للفكر والسلوك القائم ضمن أطر فلسفية، وهناك نخب عربية تفاعلت مع المجتمع في إطار (المنقف العضوى) الموجود في الميدان.

نرى أن إشكاليات النُخبَة في العالم العربى لم تكن وليدة ظروف ذاتية تتعلق بالنُخبَة العربية نفسها، وإنما لعبت الطبيعة التكوينية للبيئة والسياسات العربية دوراً مهماً في تشكيل النُخبَة وتحديد مسارات فعلها ودورها، كما كان للتدخلات الخارجية دورٌ بارزٌ في تعميق مشكلة النُخب السياسية العربية، وللوقوف على حجم هذا الدور سيتم تقسيم مراحل تشكيل النُخبَة العربية إلى أربع مراحل رئيسة لتوضيح كيف أثرت كل مرحلة في تكوين البنية والدور للنُخبَة وما هو تأثير البيئة الخارجية فيها، وكيف أثر كل ذلك في إنتاج التطرف والعنف:

المرحلة الأولى: مرحلة بروز الفكر القومي والتنويري في العالم العربي والذي ترافق مع بدايات القرن الثامن عشر إلى أوسط القرن التاسع عشر، حيثُ دار السؤال المركزي وهو: أي فكر سياسي قابل لأن يكون فكراً نهضوياً في العالم العربي؟ وهنا دار جدل كبير بين القيم الغربية التي حملها العديد من الدارسين في الجامعات الغربية، وبين المفكرين المسلمين الذين قالوا بعدم وجود حاجة إلى تطوير الفكر الإسلامي، بل هناك حاجة إلى العودة إلى الإسلام كون الإسلام يحتوي على كل هذه القيم، هذا الصراع لم يكن صراعاً بسيطاً حيثُ أنه غُذِّي بفعل عاملين مهمين: العامل الأول: وهو الاستعمار وأهدافه، والعامل الثاني: هو أن التجديد والتغيير كان يتعلق بموضوع الدين وما له من دور في المجتمع العربي الإسلامي⁽⁵⁷²⁾.

وسميت هذه المرحلة مرحلة النُخبة الإصلاحية والتي اتسمت بزيادة الوعي وظهور مفهوم الإصلاح من خلال أشخاص من أمثال: (خير الدين التونسي وأحمد بن أبي الضياف) في تونس، وفي مصر أمثال: (رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده) فمصر كانت على الدوام منبعاً لحراك النُخب السياسية، حيثُ تميزت هذه النُخب بأنها كانت نُخباً إصلاحية توفيقية، وكان لها مواقف وطنية مشرفة، فقد شاركت الحاكم في السُلطة بهدف الإصلاح وعارضته لنفس الغاية، ومع سيطرة الدول الغربية واحتلالها لبعض البلدان العربية ظهرت نُخب جديدة هدفها الاستقلال وتحرير البلاد من الاستعمار وبناء الدولة الوطنية الحديثة⁽⁵⁷³⁾.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة قيام الدولة العربية الحديثة حيثُ شهدت هذه المرحلة محطتين مهمتين، الأولى: قيام دولة إسرائيل واحتلال فلسطين عام 1948م والثانية: شيوع الفكر القومي ففي هذه المرحلة دار صراع بين الفكر القومي المتمثل في التيارات القومية العربية واندماجها في النظم والتيارات الإسلامية، ولقد ساد العالم العربي في هذه المرحلة

⁽⁵⁷²⁾ العسكر والدولة في مصر، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، العدد 2 - مايو/ أيار، قطر، 2019، ص 185-190.

⁽⁵⁷³⁾ رياض الصيداوي، ما الذي أفضل النُخب السياسية العربية وجعلها عاجزة؟ مركز الجزيرة للدراسات، 2009، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2009/2011721124251578944.html#3>

الفكر الثوري والنضالي، واشتد الصراع بين الفرقاء مما أنتج التطرف والتطرف المضاد فزاد عدد السجون في العالم العربي وامتألت بالمعارضين، وفي هذه الفترة سادت أفكار أسست لإنتاج التطرف والعنف.

وقد أُطلق على هذه المرحلة مرحلة (النخب الثورية) والتي امتدت من الحرب العالمية الأولى سنة 1914م حتى عَقَدَ الرئيس المصري (أنور السادات) اتفاقية كامب ديفيد سنة 1979م وشجع سياسة الانفتاح الاقتصادي وتركزت هذه النخب في الجمهوريات العربية حيثُ ظهرت في هذه المرحلة الأفكار الثورية وحلَّت مكان أفكار الإصلاح وذلك بسبب بُطئ مسار الإصلاح وحاجته إلى الكثير من الوقت لتحقيق الأهداف المنشودة، على عكس مسار الثورة الذي يتسم بالسرعة والإنجاز السريع، وعليه فقد عملت هذه النخب على توجيه جهودها إلى عملية التحرر الوطني من الاستعمار ثم الولوج إلى مسار بناء الدولة الوطنية، حيثُ ألهم غالبية النخب العربية نموذج المعسكر الاشتراكي كون هذا المعسكر كان داعماً لحركة التحرر العربي من ناحية اقتصادية وعسكرية، في ذلك الحين تميزت هذه النخب بالصدق والإخلاص الوطني رغم بعض الصراعات الداخلية والأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها إلا أنها لم تتسم بالفساد⁽⁵⁷⁴⁾.

وفي العقدين الأخيرين من هذه المرحلة والتي جاءت بعد النكسة الأولى في العام 1967م والتي ألحقت الهزيمة بالجيش العربية وصدمت النخب العربية المتطلعة للتحرر وبناء الدولة الاشتراكية تفككت هذه النخب وزاد فسادها، وبذلك تضاءلت أحلام التحرر والوحدة العربية لكنَّ النخب العربية حاولت تضميم جراحها ومراجعة ذاتها بهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه فرَفَعَت حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل (1967م-1970م) من معنويات هذه النخب، وكذلك فعلت قمة الخرطوم التي اعتمدت الشعارات الثلاث (لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات) كما عملت حرب أكتوبر 1973م إلى إعطاء المزيد من الآمال للنخب العربية، لكن ما حدث من تطورات دراماتيكية في النظام المصري بوصفها دولة مركزية وذات ثقل في العالم العربي غيَّر المشهد بشكل كامل فقد ذهب (أنور السادات) إلى صلح

⁽⁵⁷⁴⁾ رياض الصيداوي، مرجع سابق.

مباشر مع إسرائيل سُمي باتفاقية كامب ديفيد، أتبعه بسياسة جديدة من الانفتاح الكبير، وبذلك ضرب قيم النُخب السياسية وحاول زرع قيم هجينية مكانها، وبسبب ما يملك من صلاحيات كبيرة وبسبب دعم الولايات المتحدة الأمريكية له فقد أحدث تحولاً كبيراً لدى النُخب السياسية المصرية ثم انتقل النموذج المصري لأغلب البلدان العربية⁽⁵⁷⁵⁾.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الانفتاح وانشغال الدول العربية في الصراع في أفغانستان، فقد تميّزت هذه الفترة بدعم الدولة العربية لسياستين الأولى: وهي دمج التيارات المعارضة في الحكم وانتهاج سياسات شبه تصالحية وتبني دعم الدولة للجماعات الجهادية في أفغانستان، هذه المرحلة أسست لظهور العنف المنظم في العالم العربي حيث أنه وبانتهاء الحرب في أفغانستان لم يتم العمل على دمج المقاتلين العرب والمسلمين في المجتمعات ضمن برامج وخطط بل تم استهداف وقتل قادتهم مما منح الفرصة لقيادات متطرفة في المرتبة الثانية أن تتولى القيادة.

المرحلة الرابعة والأخيرة، وهي المرحلة الممتدة من احتلال العراق ولغاية يومنا هذا، حيث شهدت هذه المرحلة انهيار جمهوريات عربية وازنة وكذلك انهيار مخرجات الربيع العربي وعودة الأنظمة الاستبدادية من جديد.

الفرع الثاني: النُخبة الاقتصادية

منذ القدم هناك أقلية حاكمة وأكثريّة محكومة ومع تطور المجتمعات والعلوم الطبيعية والاجتماعية تعددت النظريات والاتجاهات الفكرية التي حاولت تفسير العلاقة بين المجتمع والسلطة، حيث ظهرت نظرية النُخبة في القرن السادس عشر وهي نظرية فكرية ليبرالية دافعت عن الديمقراطية الحرة وعن النظام الرأسمالي وبناء القوة وتوزيع السلطة، وجاءت هذه النظرية كردة فعل على نظرية الطبقات الاجتماعية التي وضعها (ماركس) والتي تدعو إلى توزيع السلطة بناءً على المصالح الاقتصادية الطبقيّة بين مالكي وسائل الإنتاج والقوى

(575) المرجع نفسه.

العاملة، وبذلك نشأت جدلية تفسير العلاقة بين المجتمع وقواه المختلفة من جهة والسلطة والنظام السياسي ومكوناته الرئيسية من جهة أخرى، وحسب طرح (ميلز وميشلز) والذي ركزا فيه على الدور الوظيفي البناء أو النسق الاجتماعي، واعتبراه عنصراً أساسياً في العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع يقوم على أساس التوازن والتكيف بين الأجزاء المختلفة وليس الصراع، فالدولة في رأيه حيادية، وقد أتت للتوفيق بين الطبقات الاجتماعية وتوفير الأرض والأمن والعدالة للمجتمع⁽⁵⁷⁶⁾.

أما (موسكا) فقد اعتبر أنّ السلطة السياسية في الدولة تتمثل في طبقة أقلية حاكمة قادرة على تحقيق السيطرة والهيمنة من خلال قدراتها التنظيمية ومعرفتها بمصادر القوة في المجتمع وقدرتها على التواصل والتوفيق فيما بينهما، كما أنّها قادرة على التعامل مع أي تهديد خارجي، وتتوفر لديها طبقة وسطى من البيروقراطيين الذين يأترون بأمر هذه الطبقة وينفذون رغباتها وينظمون علاقاتهم بالمجتمع، بالمقابل هناك طبقة ضعيفة غير منظمة⁽⁵⁷⁷⁾ ويرى (بارنتي) في كتابه (ديمقراطية للقلّة) بأنه في الولايات المتحدة الأمريكية تتشكل النخبة من الأثرياء ورجال الأعمال، وأن الغالبية العظمى من الرؤساء الأمريكيين جاؤوا من عائلات ذات طبقة اجتماعية راقية ذات نفوذ ووضع اقتصادي يفوق ما يمتلكه (90%) من الأمريكيين، وأن معظم الاقتصاديين وصنّاع القرار والعسكريين قد جاؤوا من إدارات الشركات الكبيرة مثل: بنوك (وول ستريت) والمؤسسات المرموقة⁽⁵⁷⁸⁾ أما (بيرنهام) وعند حديثه عن النخبة قال: "إن النخبة الاقتصادية هي المسيطرة على المجتمع ومقدراته"⁽⁵⁷⁹⁾.

⁽⁵⁷⁶⁾ شوميليه، مونيك وكلود كورفوازييه، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ترجمة إسماعيل الغزال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص 57-58.

⁽⁵⁷⁷⁾ Musca, Geetano , The ruling classe. (ed) Arthur Livingston. Newyork: magcgraw hill, 1939, P.274-273

⁽⁵⁷⁸⁾ بارنتي، مايكل، ديمقراطية للقلّة، ترجمة حصة المنيف وآخرون، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2005، ص 290.

⁽⁵⁷⁹⁾ شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية، القاهرة، 1999، ص 97.

وحسب النظرية (الماركسية) فإن الدولة في المجتمع الرأسمالي محصورة بالطبقة الرأسمالية التي تحتكر رأس المال وتكرس سيطرتها من خلال أجهزة الدولة القمعية، كما تمارس القمع والسيطرة وتتحكم بالثروات وتدعم -بشكل خفي- الأيديولوجيا التي تمثل مصالحها، وفي نفس الوقت تظهر دعماً للمساواة والحرية والعدالة والقوانين، وتعمل على توازن الصراع وتأجيجه بين الطبقات، كما تعمل على خلق النخب السياسية ودعمها من خلال تطويع التكنولوجيا لخدمة مصالحها، إضافة إلى دعمها للأحزاب الرأسمالية فهي تمتلك أجهزة قمعية وتسيطر على النظام التعليمي، فهي تهيمن على مقدرات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعمل على تحضير أبناء الطبقة الرأسمالية ليتقلدوا مناصب رفيعة المستوى في الدولة، كما تستخدم البيروقراطية من خلال مؤسسات الدولة للسيطرة على المجتمع المدني وتفريغه من محتواه وإخضاعه لسلطة الدولة وحرفه عن دوره الطبيعي كمعارضة للمطالبة بحقوق الطبقة العاملة والطبقات المهمشة⁽⁵⁸⁰⁾.

تعمل النخب الاقتصادية على المحافظة على استمرار دورة حياتها من خلال طرق عديدة منها: الثورات، والتي ينتج عنها فقدان السيطرة على الدولة والقوى المجتمعية، أو الانقلابات العسكرية، أو عبر الخيارات الديمقراطية والانتخابات الموجهة. أما المجتمع العربي المعاصر فيغلب عليه بأنه مجتمع يعتمد على الزراعة والتجارة ويتمحور تنظيمه حول العائلة والنخب والعلاقات القبائلية، حيث أن أنماط هذا المجتمع متعددة إذ تتكيف في وسائل إنتاج مختلفة فيوصف بأنه شبه إقطاعي لأن النخب الحاكمة وامتداداتها تسيطر على السلطة ومصادر الثروة، ويوصف بشبه رأسمالي وشبه برجوازي، لأنه يجمع بين الملكية الخاصة وملكية الدولة والعائلات الحاكمة وبين وسائل الإنتاج التقليدية والحديثة⁽⁵⁸¹⁾.

فالعائلة تمثل أبرز الجماعات الوسطية بين الأفراد والمجتمع، وهي المسؤولة عن زرع القيم والثقافة المتناقضة والمتكاملة ما بين العائلة والمجتمع، ويتميز المجتمع والدولة العربية

⁽⁵⁸⁰⁾ إرنست ماندل، النظرية الماركسية في الدولة، ترجمة بشير السباعي، 1969، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://revsoc.me>

⁽⁵⁸¹⁾ إسحاق ديوان، فهم الاقتصاد السياسي للربيع العربي، بوابة اقتصاد فلسطين، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.palestineconomy.ps/ar>

بالذكورية والأبوية وهما يشبهان العائلة إلى حد كبير من حيث التركيب الهرمي ومن حيث مركزية السلطة، كما تتميز المجتمعات العربية بوجود فجوة كبيرة بين الفقراء والأغنياء بفعل تأثير التبعية الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي وخاصة في مرحلة العولمة⁽⁵⁸²⁾.

إن أهم ما يميز منظومات العمل العربي في عالمنا المعاصر هو مستوى التحكم الاقتصادي، وهنا تبرز أهمية هذا العامل في عالمنا العربي نتيجة لسببين: الأول، هو وجود النفط والدولة الريعية، وما يفرضه الاقتصاد والنُخب الاقتصادية من مستوى استقرار سياسي واجتماعي من عدمه، والثاني: هو الدولة المتحكمة في العالم العربي وسياساتها التوزيعية الهادفة إلى بقاء استقرار النظام السياسي من خلال توزيع الامتيازات⁽⁵⁸³⁾.

إن دور النُخب الاقتصادية في العالم العربي قديم قدم تواجده في ظل الدولة العثمانية والإقطاع وأخذ في الاتساع مع الاستعمار، إذ إنَّ المستعمر نحا باتجاه صناعة نخب اقتصادية تسيطر على حياة الناس وتمتلك القوة الاقتصادية داخل الدولة ليسهل له التعامل معها وتوجيهها بالصورة التي تتطابق مع مصالحه. لقد بُني على امتلاك القوة الاقتصادية حالة اجتماعية وثقافية طبقية في مختلف الدول العربية التي لطالما ارتبطت مصالحها التجارية والاقتصادية بالاستعمار من ناحية، ومن ناحية ثانية ببقاء سيطرة النظام الحاكم للحفاظ على مصالحها الاقتصادية، هذه العلاقات الجدلية التي سعت النُخب الاقتصادية للحفاظ عليها وعملت على تثبيتها تطورت لاحقاً باتجاه المزوجة بين رأس المال والسياسية في العالم العربي⁽⁵⁸⁴⁾.

⁽⁵⁸²⁾ شرابي، هشام. (1993). النظام الأبوي وإشكالية التخلف في المجتمع العربي. ترجمة محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 69-70.

⁽⁵⁸³⁾ صالح ياسر، ورقة سياسات: النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة - حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبتر، العراق، 2013، ص 4-6، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10346.pdf>

⁽⁵⁸⁴⁾ نردين الميمي، دور العوامل الخارجية في تشكيل النُخب الفلسطينية في أواخر الدولة العثمانية القرن التاسع عشر (فترة الانتداب) سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، فلسطين، 2011، 9-6.

ما زال النظام الاقتصادي العربي المعاصر في مرحلة انتقالية وتطراً عليه تغييرات مستمرة لمجموعة من الأسباب، من أهمها قيام الدولة الحديثة واندماج هذا الاقتصاد الغض في النظام الاقتصادي العالمي، وأيضاً قيام الدولة الريعية الذي جاء بسبب اكتشاف النفط وسياسات الإصلاح الزراعي وهجرة القوى العاملة، وزيادة نسبة التعليم وإنشاء الأحزاب السياسية والمهنية والعمالية، والانقلابات العسكرية، واستيراد التكنولوجيا الحديثة، وتطوير وسائل المواصلات وقيام الثورة المعلوماتية العالمية، وسيطرة العولمة على الجانب الاقتصادي التي علا شأنها وقويت سطوتها بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي وتكريس نظام القطب الواحد من خلال الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى تقليل ضوابط حركة التبادل التجاري إلى الحد الأدنى، وتعميق التبعية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، مما أسفر عن ربط النخبة الاقتصادية المحلية بالنخب العالمية من خلال الدول المركزية، وخضوع الدول العربية لسياسات الخصخصة وإصلاح البنية، فأصبحت التنمية العربية بعيدة المنال بسبب تحكم الدول الرأسمالية وزياده استقطابها وتناقضها مع دول الأطراف نتيجة العلاقات غير المتكافئة ما بين الدول المركزية ودول الأطراف، وعلى رأسها الدول العربية والتي تملك فكراً أيديولوجياً يتبنى نمط الإنتاج الخراجي والذي يعمل على نقل الثروة من الأطراف إلى المركز مما يعمل على تعميق الفقر في دول الأطراف⁽⁵⁸⁵⁾.

إذاً فإننا نلاحظ أنّ النخب الاقتصادية هي كذلك يتعدى دورها الدور الاقتصادي التنموي لنجد أنّها تدخل في محيط مدى دورها السياسي والعلاقة القائمة بين رأس المال والسياسة خاصة مع بروز العولمة.

إن الدراسة المتعمقة لطبيعة حلقة دوران الاقتصاد في العالم العربي وعلاقته بتوليد العُنف تشير إلى مجموعة من الحقائق التي باتت تُعتبر مدخلاً لفهم العلاقة بين النخب الاقتصادية والاستبداد من ناحية، ومن ناحية ثانية دور النخب الاقتصادية والطبقة الاقتصادية المتحكمة في تعطيل المسيرة الديمقراطية ومراحل الانتقال الديمقراطي، خاصة

⁽⁵⁸⁵⁾ للمزيد انظر: عزت السيد أحمد، النظام العربي واقع ومشكلات ومقترحات، الطبعة الأولى، إنا للشر والتوزيع، دمشق، ص

في مرحلة ما بعد الخصخصة واقتصاد العولمة في العالم العربي، ولفهم هذه الحقائق ومستويات تشكيلها ودورها سيتم تناولها على مستويين: المستوى الأول، مستوى الدولة العربية بشكل خاص، والمستوى الثاني، على مستوى الدول العربية بشكل عام:

فعلى مستوى الدولة العربية نجد أنّ هناك مجموعة من الحقائق لا يمكن أن يتضح دور النخبة الاقتصادية في توليد العنف إلا بالوقوف على بعض المحددات، ومن أبرزها:

أولاً: غياب الفواصل بين المجتمع والدولة والنظام والحكومة والسلطة في العالم العربي، بحيث أنّ هناك تداخل على إثره أصبح من العسير الفصل في فهم هذه المستويات لا على المستوى المفاهيمي النظري ولا على مستوى الممارسة العملية الواقعية، وهنا نجد أنّ النخبة الاقتصادية باتت تتحكم في جميع مفاصل المجتمع والحكومة والنظام والسلطة والدولة.

ثانياً: غياب الاقتصاد التنموي القائم على توليد الفرص سواء فرص العمالة أو الابتكار، فهو اقتصاد خدماتي استهلاكي معتمد على الخارج مما زاد من عملية التبعية للخارج من ناحية، ومن ناحية ثانية زاد من مستوى البطالة في العالم العربي، وكلاهما عناصر مولدة للعنف في العالم العربي، فالاعتمادية الخارجية تُعتبر أبرز مولدات التطرف والعنف، حيث أنّ ذلك يمنح القوى المعارضة المُبرر لممارسة العنف تحت شرعية الخلاص من التبعية، وكذلك يجعل الدول المصدرة للسلاح من مصلحتها الإبقاء على حالة عدم الاستقرار والعنف في العالم العربي بهدف المحافظة على مصالحها المالية في تصدير السلاح كما أنّ البطالة وارتباطها بالاقتصاد الاستهلاكي الاستعراضي يعتبر مولداً أساسياً للعنف في العالم العربي.

ثالثاً: غياب الطبقة الوسطى وعدم قدرتها على التنظيم جعل التطرف والعنف في العالم العربي حالة طبيعية، فمن جهة نجد أنّ الطبقة الوسطى تحوّلت إلى طبقة فقيرة تعتمد على قوت يومها وفاقدة للأمل، وإذا ما قورنت هذه الحالة بغياب قدرة الطبقة الوسطى على التنظيم نجد التفسير المنطقي لحالة التطرف والعنف في العالم العربي، فالطبقة الوسطى تولدت لديها قناعات بأن الحل الوحيد هو الثورة والنزول للشارع، ولكن نتيجة لغياب قدراتها

التنظيمية نجد أنها ما إن تنزل للشارع حتى تبدأ بممارسة العنف ويتم استغلالها من قبل القوى سواء قوى النظام أو قوى خارجية لتوليد حالة التطرف والعنف وهذا برز بشكل كبير في ثورات الربيع العربي⁽⁵⁸⁶⁾.

رابعاً: النخبة الاقتصادية القطاعية سواء النخبة الاقتصادية الطائفية أو النخبة الاقتصادية الحزبية والعائلية، فالنخب الاقتصادية في العالم العربي هي إما نخب طائفية أو حزبية أو عائلية ترتبط بالدولة، وتعتبر أحد مكوناتها، وهي التي تحصل على ثروتها من خلال الامتيازات التي تمنحها إياها الدولة. وفي قراءة له لكتاب علي بنحو، الموسوم بـ"نخب المملكة المغربية" بحث في تنظيم السلطة بالمغرب، يبين المعطي قبال فمن بين 285 شخصية التي تتحكم بالعالم الإداري والسياسي والاقتصادي، ثمة 53 في المئة ينحدرون من عائلات تجارية. 47 في المئة ينحدرون من عائلات شريفة متعلمة. دراسة شجرة أنسابهم تبين أن آباءهم أجدادهم وأجداد أجدادهم خدموا المخزن منذ منتصف القرن التاسع عشر. فيهم الوزراء والكتاب والديبلوماسيون والقضاة والمنظرون الإيديولوجيون والسياسيون. وعليه تبقى الفكرة القائلة بتعددية طرق الوصول إلى السلطة مجرد وهم. المفارقة أن الأشخاص الذين يحتلون مواقع السلطة لا يملكون أي كفاية. لأنهم ليسوا ورثة ثورة صناعية ولا ثورة ثقافية. علاقات الدم والنسب هي التي تمنحهم شرعية الهيمنة والسيادة. السائد إذاً هو موروث الماضي. فمن بين 339 شخصاً نافذاً، عمر الواحد بين 30 و70 عاماً، يمثلون الـ 50 عائلة الأكثر ثراء، نجد أن 17 في المئة متزوجون من بنات العم. 69 في المئة عقدوا زواجاً طائفيًا. 15 في المئة فقط تزوجوا من نساء خارج العشيرة. أما البقية فتزوجوا من فرنسيات أو أجنبيات. الزواج المختلط ناتج في هذه الحالة من رفض للأعراف لدى العائلات المهيمنة، يبقى "الزواج اللحمي" endogamie، بمثابة تأمين على الثروة. نشأت المجموعات الرأسمالية القوية في المغرب انطلاقاً من تآلفات مصلحة بين عائلات

⁽⁵⁸⁶⁾ للمزيد أنظر: عمرو حمزاوي، بلاد العرب: عن تفضيل الطبقات الوسطى للسلطوية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2020.

بورجوازية وعائلات أرستوقراطية بين العائلات التي تملك النفوذ السياسي وتلك التي تملك النفوذ الاقتصادي وبفضل مساندة السلطة والنظام عرفت تألقاً سريعاً وجاهراً⁵⁸⁷.

خامساً: التدخل الخارجي، فالدعم الخارجي والتمويل الأجنبي للإصلاحات في العالم العربي عمل على توسيع الفجوة الاجتماعية، وكرس اللامساواة الاقتصادية في العالم العربي، وهذا جميعه مولد للتطرف والعنف، فقد شهد العالم العربي في السنوات الأربعة الأخيرة في العديد من الدول العربية نزول المواطنين إلى الشارع وكانت جميعها تحت شعارات اقتصادية، وتؤكد على التفاوت الاجتماعي، واللامساواة الاقتصادية⁽⁵⁸⁸⁾.

أمّا على مستوى العلاقات بين الدول العربية ودور النُخب الاقتصادية فنجد كذلك أنّ هناك العديد من المؤشرات الدالة على دور وتأثير العامل الاقتصادي والنُخب الاقتصادية في توليد التطرف والعنف، وهنا لا بد من الوقوف على مجموعة قضايا ومن أبرزها:

أولاً: الفجوة الاقتصادية بين دول العالم العربي، فدول الخليج العربي التي لا تشكل أكثر من (15%) من سكان العالم العربي تسيطر على (90%) من حجم اقتصاده.

ثانياً: ضعف النظام الريعي في العالم العربي، فالنظام الريعي في العالم العربي والذي استطاع أن يحافظ على الاستقرار لم يعد يقوى على الصمود نتيجة لانخفاض أسعار النفط والزيادة السكانية، وارتفاع عدد حملة الشهادات، والاقتصاد الاستهلاكي الاستعراضي، إلا أنّ الدول العربية لم تستطع أن تبلور نظاماً يحل مكان النظام الريعي، ولذا اعتمدت على تطوير شبكات المحسوبة، وشبكات السيطرة السياسية للإبقاء على السيطرة، وهذا أدّى إلى تكريس

⁵⁸⁷ المعطي قبّال، قراءة في كتاب: "نخب المملكة: بحث في تنظيم السلطة بالمغرب لعلّي بنحدو"، النظام العشائري وآليات تتاسل السلطة، الموقع الإلكتروني معابر: http://maaber.50megs.com/issue_february11/books_and_readings1.htm

⁽⁵⁸⁸⁾ مايكل يونغ. التواطؤ مع المفسدين، مقابلة أجراها الباحث مع ديفيد لينفيلد مسؤول متمرّس في مكتب الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية الأمريكية وكتب مقالاً بعنوان (الجهات المانحة الدولية متواطئة في لعبة النُخب في الشرق الأوسط) مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 20/2/2021: <https://carnegie-mec.org/diwan/83778>

الاستبداد، ومن أكثر الأمثلة على ذلك دعم دول الخليج العربي للنظام المصري بعد الانقلاب في عام 2013م.

ثالثاً: الصراع الاقتصادي البيني بين دول المنطقة، فنجد أنّ هذا الصراع أخذ عدة أشكال بعد ثورات الربيع العربي، سواء في اليمن وليبيا والصومال، حيث أنّ الإمارات العربية المتحدة تسعى للسيطرة على الموانئ والمنافذ البحرية، ولذا تدعم القوى الموالية لها في هذه المناطق ضمن تحالفها مع المملكة العربية السعودية، وكذلك التحالف العربي في دعم (حفتر) في ليبيا. وجميع هذه العلاقات أدت إلى استمرار ديمومة التطرف والعنف في العالم العرب.

وخلص القول أنّ الدولة العربية والنخبة الاقتصادية تواجه اليوم مجموعة تحديات اقتصادية داخلية وخارجية تتقاطع مع بعضها البعض، وهذه التحديات تشكل مولداً دائماً للعنف ما لم يتم إيجاد حلول جذرية لها، فداخلياً المطلوب هو إيجاد إصلاحات للقضايا التالية: أولاً: دعم استقرار الاقتصاد الكلي للدولة، ثانياً: بناء رأس المال البشري، ثالثاً: تشجيع التجارة الدولية، رابعاً: تحفيز المشروعات الخاصة، أما على الصعيد الخارجي فذلك من المهم إيجاد إصلاحات اقتصادية تعالج قضايا: العولمة، والاقتصاد الرقمي... الخ⁽⁵⁸⁹⁾.

ولغاية يومنا هذا نجد أنّ الدول العربية وخاصة الجمهوريات منها لم تستطع التغلب على هذه التحديات نتيجة لعنصرين مهمين⁽⁵⁹⁰⁾:

الأول: أنّ مجمل الإصلاحات لم تستهدف إجراءات تعديل جوهرية في ديناميكية القوة المركزية للصفقات النخبوية السائدة.

⁽⁵⁸⁹⁾ الموسوعة الجزائرية، الدول العربية والتحديات، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

[/https://www.politics-dz.com](https://www.politics-dz.com)

⁽⁵⁹⁰⁾ جوزيف بلحوط، بييري كاماك، الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو النمو العادل، معهد كارنيغي للشرق الأوسط، 2019، أنظر الموقع

الإلكتروني: <https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78162>

الثاني: واصلت النُخب الاقتصادية صلاتها الوثيقة مع الحكومة لتحقيق المكاسب وبقيت الحكومة تحدد الفائزين والخاسرين من المكاسب والإصلاحات.

المطلب الثالث: العقد الاجتماعي

اختلفت النظريات الفكرية والسياسية الخاصة بنشأة الدول والحكومات وأنظمة الحكم فيها، وتباينت أساليبها الفكرية والعقائدية نتيجة اختلاف المفكرين والفلاسفة حول أصل نشأة الدولة ومرجعياتها، ومن أهم هذه النظريات النظرية (الثيوقراطية) والتي تتمثل في نظرية (الحق الإلهي) والنظرية الديمقراطية والتي تتمثل في العقد الاجتماعي، حيث تُعتبر نظرية الحق الإلهي من النظريات القديمة التي استخدمها ملوك (فرنسا) في العصور الوسطى لإضفاء شرعية على حكمهم في مواجهة الضغط الشعبي، وقد لعبت الكنيسة في هذا المجال دوراً كبيراً حتى أنها كانت تمنح للأفراد صكوك الغفران (Indulgentia)⁽⁵⁹¹⁾. أما نظرية العقد الاجتماعي فقد برزت في مطلع العصور الحديثة وازدادت أهميتها في نهاية العصور الوسطى نتيجة لزيادة نشاط المجتمع المدني وظهور الجمعيات الخيرية، وقد أحدثت هذه النظرية أثراً كبيراً في تاريخ الفكر الأوروبي منذ القرن الثامن عشر حتى وقتنا الحاضر، ولأهمية هذه النظرية وأثرها في نشأة الدولة الحديثة سيتم تناولها لكي نقف على كيفية نشأة الدولة العربية.

وقبل أن نبدأ في عرض هذه النظرية لا بد لنا من التفريق بين الدستور والعقد الاجتماعي، فالعقد الاجتماعي هو منشأ لأمة جديدة، أما الدستور فهو أداة تنظيمية لكيان موجود فعلياً، فلا يمكن للدستور أن يُنشئ أمة، فالأمة تنشأ عن طريق العقد الاجتماعي، فعلى سبيل المثال أنشأ الدستور الألماني دولة على جزأين من أرض الأم الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، إذاً فالدستور هو أداة مساعدة في تطور الأمم وتقدمها وليس له

⁽⁵⁹¹⁾ صك غفران بالإنجليزية (Indulgence) هو وثيقة كانت تمنح من الكنيسة الرومانية الكاثوليكية مقابل مبلغ مادي يدفعه الشخص للكنيسة يختلف قيمته باختلاف ذنوبه، بغرض الإغفاء الكامل أو الجزئي من العقاب على الخطايا والتي تم العفو عنها. يتم ضمان صكوك الغفران من الكنيسة بعد أن يعترف الشخص الأثم وبعد أن يتلقى الإبراء.

علاقة بالعقد المؤسس لوجودها. في الحالة العربية اكتسبت الدول العربية شرعية من خلال دساتيرها بدون عقد اجتماعي بين الشعب والطبقة الحاكمة، فالأمة العربية بحاجة إلى العقد الاجتماعي والذي من دونه لن تنشأ بشكل طبيعي، وسوف تبقى ذات طبيعة هجينة ومشوهة، ناهيك عن تدخل الكيانات الخارجية بصياغة الدساتير العربية⁽⁵⁹²⁾.

حسب تصور (هوبز) فإن العقد الاجتماعي يُلزم الأفراد بأن يتخلوا عن حقوقهم مقابل السلام والعدل الذي سوف يحققه لهم الحاكم أو الطبقة الحاكمة، ويكون هذا العقد دائماً غير قابل للفسخ فما دام الأفراد فوضوا أمرهم إلى الحاكم فلا يجوز لهم مسألتته، وليس أمامهم سوى الخضوع والطاعة له، هذا وفضل (هوبز) الحكومة الملكية على غيرها من الحكومات لأنها من وجهة نظره أفضل وسيلة لتحقيق الأمن والسلام، ولما فيها من الخير للملك وللرعية، وبهذا حاول تبرير الملكية الاستبدادية المطلقة، وقد قسم الدول إلى ثلاثة أنواع: النوع الأول، هو عندما يُسند الحكم إلى شخص واحد تكون حكومة ملكية، أما إذا مُنح الحكم إلى عدة أشخاص فتكون حكومة ديمقراطية، أما إذا تولى الحكم مجلس يكون الحق فيه للتصويت لمجموعة محددة من المواطنين فتكون حكومة (أرستقراطية)⁽⁵⁹³⁾ وهذه الحكومات كما عبّر عنها الكتاب اليونان والرومان فقالوا: إنّ الحكومة الملكية هي حكومة طغيان والحكومة الديمقراطية هي حكومة الفوضى، والحكومة الأرستقراطية هي حكومة (أوليغاركية)⁽⁵⁹⁴⁾.

⁽⁵⁹²⁾ رضوان السيد، الشرعية الدستورية والعقد الاجتماعي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، مج 10، ع 103، 1987، ص 120.

⁽⁵⁹³⁾ وتعني، وهي شكل من أشكال الحكومة يتميز بأن الحكم يكون بواسطة خير المواطنين لصالح الدولة أي سلطة خواص الناس، وسياسياً تعني طبقة اجتماعية ذات منزلة عليا تتميز بكونها موضع اعتبار المجتمع، وتتكون من الأعيان الذين وصلوا إلى مراتبهم ودورهم في المجتمع عن طريق الوراثة.

⁽⁵⁹⁴⁾ الأوليغاركية Oligarchy أو الأوليغارشية أو حكم الأقلية، وهي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية، وكلمة "أوليغاركية" مشتقة من الكلمة اليونانية أوليغارخيا (ὀλιγαρχία) وغالباً ما تكون الأنظمة والدول الأوليغاركية يسيطر عليها من قبل عائلات نافذة معدودة تورث النفوذ والقوة من جيل لآخر.

أما (لوك) فقد عارض فكرة الدكتاتورية السياسية وتفرّد الحاكم بالتشريع المطلق مشدداً على حرية الشعب وحقه في الثورة على الحاكم إذا استبد في حكمه وعرض مصالح المواطنين للخطر، وأيضاً عارض السلوك الهيجي للمجتمع وأرجع سلوك المجتمع إلى الاحتكام للقانون الطبيعي الذي يعمل على حفظ الحقوق ويضمن التعاون بين أفراد المجتمع⁽⁵⁹⁵⁾.

من جهته يعتبر (جون لوك) أنّ السلطة التشريعية هي أعلى سلطة في الدولة ويمكن للسلطة التنفيذية أن تشاركها في سن القوانين، ولذلك تكون كل من السلطتين مقيدة بالأخرى، بحيث لا تملك أي من السلطتين سلطة مطلقة لأنّ الأفراد الذين أنشئوها لا يملكون سلطة مطلقة، وتكون السلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية ولا يصح أن تكون السلطة في يد جهة واحدة، لأنّ ذلك يؤدي إلى فقدان الحرية، كما وضع (لوك) شرطاً لمنح صفة المشروعية للسلطة العليا وهو الإجماع، لأنّ القانون الطبيعي يحكم علاقة الأفراد على أساس الحرية والعدل والمساواة، فالحرية لا تكمن في أن الفرد يستطيع إشباع رغباته بكافة الوسائل المتاحة بل تكون في محافظته على حرية أفراد مجتمعه، لأنّ القانون الطبيعي يمنعهم من أن يسلبوا حرية بعضهم البعض، هذا ولا يمكن إخضاع الإنسان للسلطة السياسية إلاّ بموافقته التامة⁽⁵⁹⁶⁾.

أما (جان جاك روسو) فيرجع السيادة إلى الشعب ويصفه بأنه مصدر السلطات، فالذي يملك الشرعية والذي يمنحها للحكومة إن كانت ديمقراطية أو أرستقراطية أو ملكية هو الشعب، وهو الذي يملك حق التشريع وهو مؤسس القوانين، فإرادة الشعب هي القانون، فتحديد شكل الحكم والحاكم وحدود الحكم يجب الرجوع فيها إلى الشعب، والحكومة المؤسسة على هذا النهج تسمى حكومة ديمقراطية، فكلما كانت مشاركة أفراد الشعب كبيرة كانت

⁽⁵⁹⁵⁾ سامي شهيد مشكور، أصل الدولة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي: هوبز، ولوك وجان جاك روسو وأثرها في الفكر المعاصر، جامعة الكوفة: كلية الآداب، مجلد 5، عدد 12، 2012، ص 180-181.

⁽⁵⁹⁶⁾ صباح كريم رياح الفتلاوي، نظريتنا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي: دراسة مقارنة، جامعة الكوفة- مركز دراسات الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة عدد 10، 2011، ص 108.

الحكومة أقل عنفاً وتطرفاً واستبداداً، فأكثر الحكومات تطرفاً وعنفاً هي الحكومة الملكية، والحكومة الديمقراطية هي الحكومة الأقل تطرفاً وعنفاً⁽⁵⁹⁷⁾.

هذا وقد أضاف (روسو) بُعداً جديداً لنظرية العقد الاجتماعي في كتابه (العقد الاجتماعي 1762م) الذي عُد في حينه إنجيل الثورة الفرنسية، والذي يبين فيه أن الإنسان وُلد حراً متساوياً مع غيره في الحقوق، وللحفاظ على هذه الحرية والمساواة أنشأ الأفراد حكومة تعمل بإرادتهم تستمد السلطة منهم بموجب عقد بين الطرفين، فإذا لم تلتزم الحكومة بما تم الاتفاق عليه وأساءت استخدام السلطة وجب عزلها وإنشاء حكومة جديدة، هذه الأفكار انتشرت في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر وأدت إلى زيادة الفجوة بين الشعب والملك، لأن العقد الاجتماعي لن يكون شرعياً إلا إذا أجمع عليه الأفراد المكونون للجماعة بحرية تامة وصهروا إرادتهم الشخصية في إرادة عامة مشتركة، وهذا العقد لا يستمد قوته من موافقة الأفراد عليه فقط، بل أيضاً من طريقة استخدام هذا العقد وغاياته التي يسعى إلى تحقيقها، فلن يكون هذا العقد سليماً إلا إذا حقق للأفراد حياة أفضل، فالسلطة عامة يمكن أن تنتقل من كيان إلى آخر، أما الإرادة فهي خاصة بإرادة الأفراد ولا يمكن لها أن تنتقل من كيان لآخر⁽⁵⁹⁸⁾.

بهذا الطرح فإن فالعقد الاجتماعي هو اتفاق الأفراد فيما بينهم على إقامة سلطة مطلقة يأتى الجميع بأوامرها ويلتزم بتنفيذ قراراتها، فلا يقف العقد الاجتماعي عند تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم فقط بل يهدف أيضاً إلى تحديد العلاقة بين مختلف مكونات المجتمع.

وعليه، سوف يتم في الفرع الأول مناقشة العقد الاجتماعي الشعبوي في الدول العربية وتحديد ما هيته وأهم مرتكزاته وفاعليته، وطبيعة الأنظمة السلطوية الذي أفرزها.

⁽⁵⁹⁷⁾ سامي شهيد مشكور، مرجع سابق، 2012، ص 190.

⁽⁵⁹⁸⁾ صباح كريم رياح الفتلاوي، مرجع سابق، ص 109-110.

الفرع الأول: العقد الاجتماعي الشعبي في الدول العربية

يُحدّد بعض قواميس اللّغة معنى مصطلح الشعبويّة "بأنّها خطاب سياسي موجّه إلى الطبقات الشعبويّة قائم على انتقاد النظام والمسؤولين والنّخب". وحسب (مارك غلورباي) فالشعبويّة هي: "البحث من قبل سياسيين يحظون بكاريزما عن دعم شعبي مباشر في خطاب عام يتحدّى المؤسّسات التقليديّة الديمقراطيّة"⁽⁵⁹⁹⁾.

وتتعدد أنواع الشعبوية فهناك الشعبوية الثورية والتي يمكن أن يكون بطلها شخصية كاريزماتيه، مثل الشعبوية التي ظهرت بعد استقلال الدول العربية متمثلة بأشخاص مثل: (جمال عبد الناصر والحبيب بورقيبة ومعمار القذافي وصادق حسين) ويمكن أن يكون بطله المواطن العادي غير المتحرّب كالتّي ظهرت مع ثورات ما عُرف بالربيع العربي، وهناك أيضاً الشعبويّة الإثنيّة والدينيّة وبتعبير أدق الطائفيّة أو المذهبيّة، حيثُ تتعلّق هذه الشعبوية بالهويّة والخصوصيّة والشعور بالانتماء لمجموعة موحّدة في إطار نظام نسقي، وتظهر هذه الشعبوية خاصة الأزمات التي تكابدها بلدانها مستخدمة العواطف والمشاعر والادعاء بتمثيل مجموع الشعب والدفاع عن حقوقه والتحيز لمصالحه، ويمكن لهذه الشعبوية أن تكون في المعارضة أو تصل إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع⁽⁶⁰⁰⁾.

وتتميز الشعبوية بأنها ليست عقيدة سياسيّة أو أيديولوجيا، فهي تتخذ من الاحتجاج وردود الأفعال مواقف تتبناها حركات أو أشخاص مدّعين انتسابهم إلى الشعب والتعبير عنه على الرغم من أنّها تقتصر لمشروع سياسي واضح ومحدّد، ونلاحظ هنا الفرق الواضح بينها وبين الديمقراطية التي تستند إلى مؤسّسات وقوانين وآليات حكم وتداول سلمي للسلطة، وتؤمن بمبدأ الفصل بين السلطات، وتعتمد على الشفافية والمساءلة والمحاسبة والحرية، وتقوم على علاقات محددة بين الشعب والطبقة الحاكمة تكون السيادة والكلمة النهائية فيها

⁽⁵⁹⁹⁾ حازم صاغية، لكن ما هي الشعبويّة؟ ومن هو الشعبوي؟ وكيف يدار الصراع ضدّهما؟ جريدة الحياة، 2017.

⁽⁶⁰⁰⁾ عبد الحسين شعبان، الشعبوية والديمقراطية، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

للشعب، كما ترفض الشعبوية التعدّديّة والاعتراف بالآخر، لأنّ تمثيل الشعب من اختصاصها وحدها فلها الحق وحدها بتمثيل الشعب الأمر الذي عبر عنه الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) حين خاطب جمهوره قائلاً: "نحن الشعب، من أنتم؟" قاصداً خصومه وأعداءه، ولا يختلف هذا الخطاب عن الجملة التي كان لويس الرابع عشر يردّها وهي: "الدّولة أنا، وأنا الدّولة"، كل ذلك يشير ذلك إلى تعارض الشعبوية مع الديمقراطية التي تُعتبر إيمانها بالتتوّع وقبولها بالتعدّديّة والاعتراف بالآخر من أهم منطلقاتها⁽⁶⁰¹⁾.

جدير بالذكر أنّه وبعد الحرب العالمية الثانية (1939م-1945م) تمكنت حركات التحرر العربية من طرد المستعمر الأوروبي (البريطاني والفرنسي) وقامت بإعلان الجمهوريات المستقلة لكي تملأ الفراغ السياسي الذي خلفه جلاء الاستعمار، فشكّلت حكومات ما بعد الاستقلال وأسقطت الطبقة الحاكمة التي لم تتجح في تحقيق الاستقلال وبقيت راضخة للاستعمار ومتساوقة معه كما في سوريا والجزائر ومصر والسودان والعراق، وبعد تشكيل الجمهوريات العربية أحكم ضباط الجيوش في مصر والجزائر قبضتهم على الحكم في الجمهوريات الحديثة واستفردوا به وهمشوا القوى الحزبية والسياسية التي شاركت في النضال ضد المستعمر، واستمر العسكر في السيطرة على الحكم ليشمل سوريا التي استقلت أيضاً عن الاستعمار الفرنسي وشهدت انقلابات عسكرية متكررة طوال عقدي الخمسينيات والستينيات وتم إسقاط النُخب المدنية فيها، كما أسس ضباط في الجيش اليمني الجمهورية العربية اليمنية في العام 1962م على أنقاض المملكة المتوكلية، وفي ليبيا التي أسقط نظامها السياسي انقلاب معمر القذافي في 1969م أمّا تونس ولبنان فصمدت أمام العسكر ونجحت في إبقاء الجيش بعيداً إلى حد ما عن السياسة⁽⁶⁰²⁾.

ولكن نُخب الحُكم المدنية والعسكرية نهجت نفس النهج بالحكم ومتعلقاته السياسية والاجتماعية والسياسية وراهنّت على عقد اجتماعي شعبي ذي مكونين رئيسيين: المكون

(601) المرجع نفسه.

(602) عمر حمزاوي، في تفسير احتجاجات العرب: بحث الحكام والمواطنين عن عقد اجتماعي جديد، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://carnegie-mec.org/2019/12/17/ar-pub-80615>

الأول، هو تقديم وعود من جانب الحكام بالتوزيع العادل للثروة وزيادة نصيب الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، إضافة إلى اتباع خطط تنموية تعمل على تحسين مستوى المعيشة وتطوير التعليم وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل، أما المكون الثاني: فتمثل في التزام الأفراد بالخضوع للنخب الحاكمة وعدم المطالبة ببعض الحقوق والحريات العامة، التي من أهمها حرية التعبير عن الرأي والحق في الرقابة على الحكام عبر قنوات قانونية، والتنازل عن الحق في التداول السلمي للسلطة والتخلي عن الانتخابات النزيهة⁽⁶⁰³⁾.

هذا وقد أفرز العقد الاجتماعي الشعبي في كثير من الجمهوريات العربية أنظمة سلطوية تمتع بها الحكام بصلاحيات مطلقة، وعطّوا آليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة للمؤسسات التنفيذية والمؤسسات التشريعية والقضائية والدينية، وهيمنوا على التنظيمات والنقابات العمالية والاتحادات المهنية والأحزاب السياسية، ورفدوا المؤسسات الأمنية بميزانيات كبيرة ليتوفر لهم القدرة على ضبط المجتمع وتتبع المواطنين ونشاطاتهم وخاصة المعارضة إن خرج أفرادها على فريضة طاعة الحكام فأصبح الوضع السياسي في الدولة متأرجحاً بين حفاظ الزعماء على مناصبهم ووقاية أنظمتهم من محاولات الانقلاب، وبين انتظار المواطنين و تأملهم في التوزيع العادل للثروة وتحسين مستويات المعيشة وفرص التعليم والتوظيف التي من أجلها تنازلوا عن بعض حرياتهم العامة بهدف تحسين الوضع الاجتماعي لهم وخوفاً من قمع الأنظمة⁽⁶⁰⁴⁾.

عمل ذلك على تثبيت حُكم النظم السلطوية في الجمهوريات العربية فأصبح الزعماء وكأنهم رؤساء مدى الحياة (معمر القذافي 1969م-2011م ومحمد حسني مبارك 1981م-2011م والحبيب بورقيبة 1957م-1987م وحافظ الأسد 1971م-2000م) وشكّلوا حولهم هالات القادة الكاريزميين والأبطال المنفذين، وهجرت الأغلبية العربية شؤون السياسة والاقتصاد هذا وقد شهدت عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات نجاحات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فانخفضت معدلات الفقر وتحسّن مستوى المعيشة وجودة خدمات

⁽⁶⁰³⁾ جوزيف بلحوط، بيري كاماك، مرجع سابق.

⁽⁶⁰⁴⁾ عمر حمزاوي، مرجع سابق.

التعليم والتوظيف والرعاية الصحية، وذلك لضخ الأموال المتأتية من النفط والموارد الطبيعية للصحة والتعليم وخلق فرص للتوظيف بدون أية تخطيط، وهذا ما أحدث طفرة ما باتت تتراجع وتتحصر بعد عدد قليل من السنوات⁽⁶⁰⁵⁾.

ومع نهاية ثمانينيات القرن العشرين بدأت فاعلية العقد الاجتماعي الشعبي في تنظيم العلاقة بين الحكام والمواطنين في الجمهوريات العربية تتخفف، وأيقنت الشعوب بعدم التزام القادة بوعودهم التي قطعوها مثل: التوزيع العادل للثروة وزيادة نصيب الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من الموارد العامة الذي أدى إلى تعثر خطط التنمية وزيادة البطالة في القطاعين الخاص والعام وانخفاض دخل المواطنين و تراجع جودة التعليم والصحة، فانكشفت الطبقة الوسطى وزادت الفجوة بين طبقات المجتمع، كما انتشر الفساد في القطاعين العام والخاص وانحصرت الثروة في أيدي الطبقة الحاكمة المدنية والعسكرية على حد سواء، كما غابت المساءلة والمحاسبة والرقابة، فاتجهت الجموع إلى الاحتجاج طلباً للتغيير كما حصل في انتفاضات الخبز في مصر العام 1977م وفي تونس العام 1984م وفي الجزائر في الأعوام 1984م و 1988م⁽⁶⁰⁶⁾.

كما زادت ضغوط المؤسسات النقدية العالمية والدولة الغربية المانحة على الجمهوريات العربية لإطلاق قوى السوق من جديد من خلال خصخصة الشركات العامة، وتخفيض الإيجارات السكنية وتسعير المواد التموينية والمستلزمات بهدف توزيع الثروة بشكل عادل وزيادة نصيب الأغلبية الفقيرة، كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي بين الأعوام 1989م و 1991م إلى مزيد من الضغط على الجمهوريات العربية وضرورة التزامها بما تمليه عليها الدول الغربية، فالأزمات التنموية والتراجع الاقتصادي والأزمات المجتمعية والضغوط التي مارستها الدول الغربية أدت مجتمعة إلى سقوط العقد الاجتماعي الشعبي المنظم لعلاقة الحكام والمواطنين⁽⁶⁰⁷⁾.

⁽⁶⁰⁵⁾ أحمد رجب، خابت آمالهم ولم يصبحوا رؤساء، العربية، 2012، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://p.dw.com/p/14Oz2>

⁽⁶⁰⁶⁾ عمر حمزاوي، مرجع سابق.

⁽⁶⁰⁷⁾ انهيار الاتحاد السوفيتي، المقال، أنظر الموقع الإلكتروني:

أما ما بين تسعينيات القرن العشرين وانتفاضات (2011م-2012م) فقد جوبهت الاحتجاجات الشعبية من قبل نخب الحكم السلطوية مرةً بالقمع كما في الجزائر وسوريا، ومرةً بالانفراجات الديمقراطية الجزئية كما في تونس ومصر واليمن، ومرةً أخرى بتقديم التنازلات الاقتصادية والاجتماعية، وأخرى بالتمسك بسياسات الإصلاح الهيكلي والمراهنة على سطوة الطوائف كما في لبنان، أو بالقبضة الحديدية للأجهزة الأمنية كما في بقية الجمهوريات العربية⁽⁶⁰⁸⁾.

ففي الأعوام (2011م و 2012م) اجتاحت الانتفاضات الديمقراطية والاحتجاجات الاجتماعية معظم أنظمة الحكم السلطوي في الجمهوريات العربية مثل: تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن، وفي الأعوام (2013م - 2018م) عصفت موجة أخرى من الاحتجاجات بالدول العربية هدفت إلى المطالبة بالتغيير الديمقراطي وبالقضاء على الفساد وبالتوزيع العادل للثروة، وفي العام 2019م تجددت الاحتجاجات في السودان والجزائر والعراق ولبنان ورفع المحتجون شعارات منددة بالفقر وبالمعاناة الاقتصادية، مطالبين بإسقاط النُخب الحاكمة التي طالما عاشت على الاستبداد والفساد وغذت الطائفية. وبسقوط العقد الشعبي استمرت حالة الصراع بين نُخب الحكم والشعوب، حيثُ بدأ الطرفان بالبحث عن بدائل لتنظيم العلاقة بينهما من خلال عقد اجتماعي جديد تتحلل فيه النُخب الحاكمة من مسؤولياتها الأبوية تجاه الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، وإخراج المواطنين من دائرة طاعة الحكام وإخضاعهم للرقابة والمساءلة والمحاسبة⁽⁶⁰⁹⁾.

وعلى الجهة الأخرى نعمت بعض الدول العربية بالمغرب العربي مثل المملكة المغربية بالاستقرار نتيجة لتطور العقد الاجتماعي والعمل على خلق إطار مؤسساتي

http://www.mokatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Soviet-cra/sec13.doc_cvt.htm

⁽⁶⁰⁸⁾ الربيع العربي: بعد مرور خمس سنوات، منظمة العفو الدولية، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني:

[/https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2016/01/arab-spring-five-years-on](https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2016/01/arab-spring-five-years-on)

⁽⁶⁰⁹⁾ عمر حمزاوي، مرجع سابق.

لممارسة الديمقراطية النيابية من خلال الانتخابات والديمقراطية غير المباشرة عبر الاستفتاءات العامة إضافة الى تحديث الدستور واجراء دورات انتخابية منظمة ونزيهة.

المطلب الرابع: واقع سلطات الدولة العربية (الدستور وفصل السلطات والسيطرة على السلطات في النظم العربية)

ظهر مبدأ الفصل بين السلطات منذ الثورة الفرنسية والذي أصبح أحد المبادئ الدستورية الرئيسية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي، والذي حدّد ملامحه الفيلسوف (مونتيسكو) في كتابه (روح القوانين) الذي صدر بالعام (1748) حيث قال فيه: "أن السّطة توقف السّطة"، من خلال مبدأ الفصل بين السلطات. كما كان للمفكر (جان جاك روسو) في كتابه العقد الاجتماعي إسهاماً حقيقيّ في صياغة هذا المبدأ، فقد تأسست النظم الملكية التي كانت سائدة في أوروبا حتى القرن الثامن عشر على فكرة الملكية المطلقة، وتركزت سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية في يد الملك، على الرغم من وجود مساعدين ومعاونين للملك في إدارة شؤون الدولة، إلا أنّ دورهم كان هامشياً لأنّ القرارات الكبرى كانت تتخذ بإرادة الملك وحده، وأنتج ذلك الاستبداد والظلم والتعدّي على الحقوق والحريات العامة والخاصة للأفراد، وبذلك غابت دولة القانون والعدالة⁽⁶¹⁰⁾.

يذهب مونتيسكيو إلى أن السلطة التشريعية إذا اتحدت مع السلطة التنفيذية فلن تكون هناك حرية؛ كما يخشى أن نفس الحاكم أو نفس مجلس الشيوخ يسن قوانين استبدادية من أجل أن ينفذها استبدادياً ولن تكون هناك حرية أيضاً إذا كانت سلطة القضاء غير منفصلة عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وإذا أراد الحكام أن يكونوا مستبدين بدأوا بتجميع السلطات في شخصهم دائماً⁶¹¹.

⁽⁶¹⁰⁾ أيمن يوسف، الفصل بين السلطات وسيادة القانون في النظام الديمقراطي، الطبعة الأولى، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) 2010، فلسطين، 2010، ص 15-16.

⁶¹¹ مونتيسكيو، روح الشرائع، المجلد الأول، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف بمصر، 1953، ص 228-230.

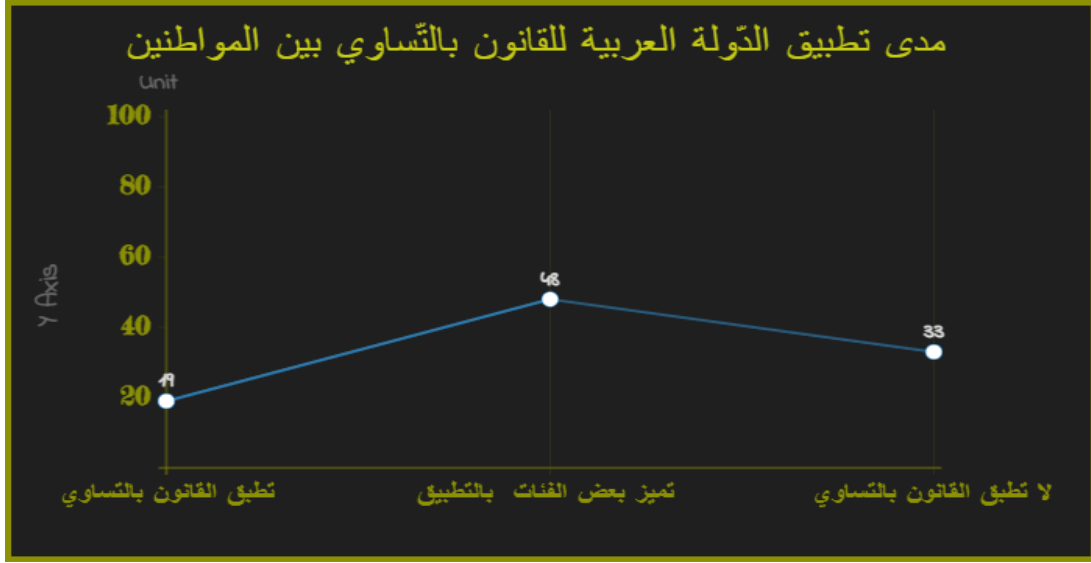
يتمحور مبدأ الفصل بين السلطات بعدم سيطرة سلطة واحدة على القرار السياسي ومؤسسات الدولة العامة بل توزيعه على السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، إنّ سيطرة سلطة واحدة وهيمنتها يقود إلى تشكل نظام استبدادي وإلى المس بالحقوق والحريات العامة وضرب العدالة الاجتماعية، فالدستور هو الذي ينظم العلاقات بين السلطات بطريقة تحقق الفصل التام فيما بينها استناداً إلى القواعد القانونية المتبعة في تشكيل النظام الديمقراطي، الذي يوجب وجود برلمان منتخب يملك صلاحيات رقابية على السلطة التنفيذية وإلى سلطة قضائية فعّالة مستقلة ونزيهة تملك القدرة على تطبيق القانون ومعالجة أي خلافات تقوم بين السلطات إضافة لسلطة تنفيذية قادرة على تقديم الخدمات للجمهور بطريقة فعّالة ومسؤولة مباشرة عن الإيرادات العامة وصرفها بشفافية وعدالة. بنظرة عامة على الدساتير العربية نرى أنّها تُنص بشكل أو بآخر على اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث بالدولة كأساس للنظام السياسي إلا أنّ هذا الفصل وفي كثير من الأحيان يبدو شكلياً ولا يتم تطبيقه، إذ إنّ النظام السياسي يسيطر على السلطات الثلاث وعلى المؤسسة الأمنية والعسكرية ويتحكم بتعيين الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة، ويذهب إلى أبعد من ذلك فهو يقوم في بعض الحالات بتعيين جزء من أعضاء البرلمان أو أحد مجلسيه كما هو الحال في مصر واليمن⁽⁶¹²⁾.

كما كان لرأس الهرم في السلطة التنفيذية دور مهم في تعيين القضاة ومجلس القضاء الأعلى والنائب العام كما هو حاصل بلبنان واليمن وفلسطين، فرأس النظام السياسي هو الحُكم والضامن بين السلطات الثلاث وهو مرجع دستوري لها، فلا يخضع للمساءلة والمحاسبة فهو محور النظام السياسي وصانع القرار فيه وذلك في كثير من الدول العربية⁽⁶¹³⁾. والرسم البياني التالي يوضح مدى تطبيق الدولة للقانون بالتساوي بين المواطنين من وجهة نظر مواطنين الدول العربية:

(612) عبد الباقي شمسان، الفساد السياسي في اليمن، صنعاء، المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة، 2014، ص 14-15.

(613) أحمد أبو ديه، مرجع سابق، ص 8-9.

رسم توضيحي 10



*المصدر: اتجاهات الرأي العام العربي نحو مؤسسات الدولة، مجلة سياسات عربية، وحدة استطلاع الرأي العام: المؤشر العربي، العدد 6، كانون الثاني - يناير 2014، ص 157.

ولتحليل واقع السلطات العربية سيتم في الفرع الأول: تناول واقع الدساتير العربية، وفي الفرع الثاني: واقع السلطة التنفيذية، وفي الفرع الثالث: واقع السلطة التشريعية، أما في الفرع الرابع: سيتم تناول واقع السلطة القضائية.

الفرع الأول: واقع الدساتير

الدستور كما أورد تعريفه (مصطفى مرعي) في دراسته المعنونة بـ(الدين وحقوق الإنسان في الدساتير) بأنه "القانون الأساسي للدولة وهو أداة الربط القانوني بالشعب في إقليم معين، وهو الموطن الطبيعي للعقد الاجتماعي، كما أنه وسيلة أساسية لتقييد سلطات ومؤسسات الدولة لضمان حقوق المواطنين، إضافة إلى ذلك فإن الدستور هو الوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة⁽⁶¹⁴⁾"، وهو البناء الهندسي للنظام السياسي الذي يتضمن كافة الحقوق

⁽⁶¹⁴⁾ مصطفى مرعي، الدين وحقوق الإنسان في الدساتير: تجارب مقارنة، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2012، ص 7، أنظر الموقع الإلكتروني:

والحريات العامة والحكومة والمواد الانتقالية، ومعنى ذلك بكل دقة ووضوح أنّ الدستور يتضمن ما هو دستوري بطبيعته وغير ذلك يُترك للقانون⁽⁶¹⁵⁾ هذا وتشمل القضايا الرئيسية التي يعالجها الدستور: الهوية، ونوع الحكومة وطابعها، بالإضافة إلى الفصل بين السلطات وضمان حقوق الإنسان وآلياته والعلاقات الدولية وأحكام الطوارئ⁽⁶¹⁶⁾.

وعند محاولة قياس الحالة العامة في الدول من ناحية المكان المركزي الذي يحتله الدستور في حياة الشعوب والدول نطرح سؤالين وجيهين هما: هل يضمن الدستور للشعب حقوقه الإنسانية؟ وهل تتصرف السلطات العامة وفقاً للدستور؟ وبناءً على الإجابة عن هذين السؤالين يتبين لنا مدى فعالية الدستور في الدولة⁽⁶¹⁷⁾. بشكل عام فإن قوة الدساتير تعتمد على طول الفترة التي مرّت عليها دون أن يجري عليها أي تعديل، لأنّ استمراريتها في هذه الحالة تعني عدم الاعتراض عليها، فكلما زاد عدد التعديلات على الدستور قلت قيمته وقوته، فصانعو الدساتير يحرصون على وضع قواعد وشروط صارمة لأي تعديل في مواد الدستور حتى لا يتم استخدامه من قبل أطراف معينة في الدولة لمصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة، لذا فإننا نرى أنّ أغلب الدساتير الغربية تتعرض لتعديلات قليلة ومدروسة، ويفرضها بالعادة واقع جديد مثل تغيير شكل الحكم أو التقسيمات الإدارية والجغرافية، غير أنّها في جميع الأحوال تهدف إلى تكريس المزيد من حقوق المواطنين وتوثيق علاقتهم بالدولة، وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى تفعيل الأجهزة الرقابية على الحكومات، أمّا في الدول العربية فتهدف التعديلات الدستورية عادةً إلى

⁽⁶¹⁵⁾ إبراهيم درويش، الاتجاهات الحديثة في صناعة الدساتير مجلة الديمقراطية المجلد 14، العدد 53، 2014، ص 88.

⁽⁶¹⁶⁾ مصطفى مرعي، مرجع سابق، ص 8.

⁽⁶¹⁷⁾ حقوق الإنسان ووضع الدستور، الأمم المتحدة، جنيف، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

فرض سلطة النخبة وإطالة بقاء الأنظمة السياسية حتى لو مرت هذه التعديلات عبر السلطات التشريعية المنتخبة⁽⁶¹⁸⁾.

فلو نظرنا إلى بعض الجمهوريات العربية نجد أنها قامت بتعديل دساتيرها مرات عديدة لأهداف تتعلق بالرئيس والنظام السياسي وفرض هيمنته وإطالة أمد حكمه، ففي مصر تم الموافقة على تعديلات دستورية تسمح للرئيس المصري بالاستمرار في حكمه حتى العام 2034م وجاءت هذه الموافقة بأغلبية ساحقة في البرلمان حيث شملت التعديلات تمديد دورة الرئاسة إلى ست سنوات بدل أربع سنوات لدورتين فقط، وتضمنت مادة انتقالية تتيح للسياسي الترشح لفترتين جديدتين بعد انتهاء دورته الحالية بالعام 2022م كما نصت المادة على توسيع صلاحيات الجيش لحماية مدنية الدولة والحياة الديمقراطية مما سيقود إلى أن تصبح مصر ملكية عسكرية⁽⁶¹⁹⁾.

أما في الجزائر وفي العام 2008م فقد تم تعديل المادة (74) من الدستور والتي كانت تسمح للرئيس بأن يترشح لفترتين رئاسيتين فقط مدة كل منهما خمس سنوات، وبعد التعديل أصبح الترشح مفتوحاً لعدد لا نهائي من المرات، وبناءً على هذه الميزة فقد ترشح الرئيس الجزائري للرئاسة في العام 2009م وفي العام 2014م وفي العام 2016م تم إضافة تعديل آخر بأن أعاد المادة (74) لما كانت عليه سابقاً: أي أعادت فترتين رئاسيتين على أن لا تُحسب له الفترات التي قضاها قبل التعديل الأخير للدستور بالعام 2016م مما يعني أن فقهاء القانون الجزائريين منحوه فترتين رئاسيتين جديدتين⁽⁶²⁰⁾.

⁽⁶¹⁸⁾ الدساتير العربية: لعبة التعديلات على مفاصل الزعيم، موقع الجزيرة، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/2YDvJ2g>

⁽⁶¹⁹⁾ المادة 140 دستور جمهورية مصر العربية وفقاً للتعديلات الدستورية التي أدخلت عليه في 23 أبريل 2019: تاريخ صدور قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 38 لسنة 2019 بإعلان موافقة الشعب على التعديلات الدستورية في الاستفتاء، الأرشيف الرقمي: منشورات قانونية، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://manshurat.org/node/14675>

⁽⁶²⁰⁾ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، المادة رقم 74، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/UzePd>

وفي تونس وفي العام 2002م لجأ الرئيس (زين العابدين بن علي) والذي جاء إلى الحكم على إثر الانقلاب على (بورقيبة) عام 1987م إلى تعديل الدستور بعد أن أنهى فتراته الرئاسية الدستورية، فنظم استفتاءً شعبياً يُلغي شرط السن بالدستور، وتمكن من خلال هذا التعديل من الترشح بالعام 2004م ثم بالعام 2009م وكان يمهد لإجراء تعديلات جديدة تخص شروط الترشح سنة 2014م إلا أن الثورة التونسية التي بدأت في ديسمبر/كانون الأول 2010م حالت دون ذلك التعديل⁽⁶²¹⁾.

وفي سوريا وبعد وفاة الرئيس حافظ الأسد في يونيو/حزيران 2000م اجتمع مجلس الشعب وهو أعلى سلطة تشريعية في سوريا وفي جلسة استثنائية صوت على التعديل الدستوري الذي يسمح لابن حافظ الأسد ذو الأربعة والثلاثين عاماً بالترشح للرئاسة، وقد تمت الموافقة على التعديل بالإجماع خلال دقائق، وبذلك أصبح سن المرشح للرئاسة في سوريا هو (34) عاماً وهو عمر بشار الأسد في ذلك الحين، حيث نص البند الأول من المادة (83) أن عمر المرشح يجب أن يكون فوق (40) عاماً وبعد التعديل نصت المادة على أنه: "يشترط فيمن يرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون عربياً سورياً متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية مُتمماً الأربعة والثلاثين من عمره" وجدير بالذكر أن هذه المرة الأولى لتوريث السلطة في دولة ذات نظام جمهوري بالعالم العربي⁽⁶²²⁾.

ولا يختلف الحال بالسودان عما هو قائم بالجمهوريات العربية فعند اقتراب الاستحقاق الانتخابي وجّه البشير جهوده للحصول على فترة جديدة، من خلال تعديل الدستور فجمع

⁽⁶²¹⁾ دستور الجمهورية التونسية، بوابة التشريع - تونس: البوابة الوطنية للإعلام القانوني، 2002، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.legislation.tn>

⁽⁶²²⁾ دستور سوريا (الجمهورية العربية السورية) الصادر عام 2012، project constitute، ص 14، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://www.constituteproject.org/constitution/Syria_2012.pdf?lang=ar

حزبه الحاكم (294) توقيعاً من النواب لتعديل مادة الولاية الرئاسية، ونجح في ذلك وجعلها مفتوحة وبذلك يستطيع الرئيس الحُكم ما دام على قيد الحياة⁽⁶²³⁾.

ويبدو أن حالة المغرب مختلفة نوعياً عن الحالات الأخرى؛ ففي إطار ما يسمى الاستثناء المغربي تمكنت الدولة المغربية من تدبير احتجاجات 20 فبراير عن طريق الدعوة إلى تعديل الدستور ودعوة مختلف الأقطاب السياسية والاجتماعية إلى المشاركة في بلورته؛ مع توسيع صلاحيات الجهاز التنفيذي، والجمع بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية عن طريق إتاحة الفرصة للمواطنين لتقديم العرائض. أسفرت الانتخابات التي تلت اعتماد الدستور الجديد سنة 2011 عن فوز الإسلاميين ممثلين في حزب العدالة والتنمية المغربي إلى السلطة لولايتين متعاقبتين. لكن ورغم التعديلات الدستورية المهمة التي عرفها المغرب فإن كثيراً من مقتضياته الحقوقية والسياسية تجد صعوبات كبيرة في التنفيذ والأجراً، يبرز ذلك بوضوح عن تأمل التقارير الرسمية الصادرة عن أجهزة الدولة نفسها، ولعل خير مثال ما انتهى إليه التقرير الذي صاغته لجنة النموذج التنموي الجديد، خاصة في شقه الذي شخّص مشكلات وأعطاب أجهزة الإدارة وثقة المواطنين في المؤسسات، وغياب تتبع وتقييم السياسات العمومية، ناهيك عما تعانيه الصحة والتعليم من اختلالات⁶²⁴.

الفرع الثاني: واقع السلطة التنفيذية

تتميز الأنظمة العربية بسيطرة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى والتي تُكرس الاستبداد وتغذيه، فهذه السلطة تعمل دون ضوابط على الصعيد السياسي والاقتصادي والمالي مع هامشية الدور الرقابي وتدني قيم النزاهة والشفافية، مما أدّى إلى سيطرة المتنفذين على السلطة والتمتع بالثروة، وعليه فإن هناك مؤشرات عديدة تدل على انخفاض أداء السلطة التنفيذية مثل تعطيل مبدأ تضارب المصالح والقوانين والتشريعات النازمة لهذا

⁽⁶²³⁾ عبد الحميد عوض، تمهيداً لترشيح البشير لولاية جديدة: 294 نائباً يقترحون تعديل الدستور السوداني، صحيفة العربي الجديد الإلكترونية، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2YxtBZC>

⁶²⁴ المملكة المغربية، النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريح وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، التقرير العام، أبريل 2021، ينظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/309Wbku>

المبدأ، ويعني قدرة المسؤول على اتخاذ قرار يُغلب فيه المصلحة الخاصة على العامة كأن يقوم بعمل أو يمتنع عن القيام به بهدف الحصول على منفعة شخصية له أو لأقربائه أو لحزبه أو أية جهة، كالتعاقد مع مؤسسات مملوكة لأحد أقاربه بكل يسر وبدون أي رقابة، فكثير من الدول العربية لا يوجد فيها تشريع خاص صارمٌ يجرّم تضارب المصالح لدى العاملين في القطاع العام كما هو الحال في تونس ومصر وفلسطين⁽⁶²⁵⁾.

وإن وجد مثل هذه التشريعات لا يتم تطبيقها في كثير من الحالات كما يحصل في لبنان بناءً على الواقع الطائفي هناك، فكل زعيم طائفة يضغط على الحكومة لوضع شخص من طائفته في مراكز صنع القرار، كما أنه ورغم وجود تشريعات بخصوص الإفصاح عن الذمة المالية والممتلكات قبل وبعد استلام المنصب لكن لا يتم الالتزام بها ولا يتم في كثير من الأحوال مساءلة غير الملتزمين، كما أنّ الحق في الوصول للمعلومات ما زال بحاجة إلى تشريعات منظمة حيث يُعَلَّل إخفاؤها بالحفاظ على الأمن القومي⁽⁶²⁶⁾.

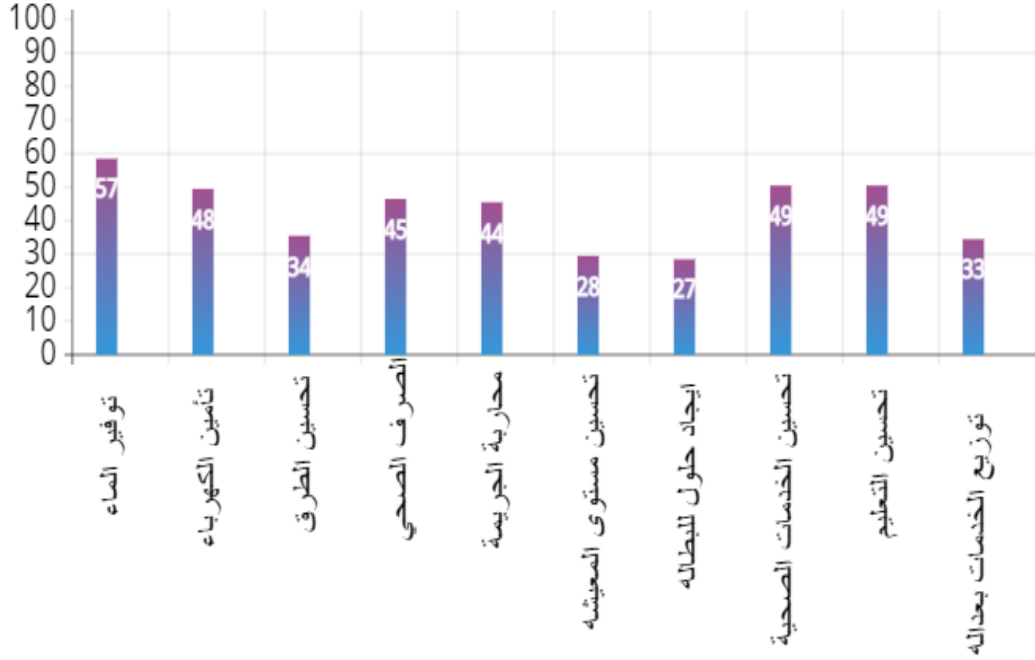
والجدول التالي يعبر عن تقييم المواطنين لمجموعة من الخدمات الحكومية الأساسية التي يتلقونها من الدولة.

⁽⁶²⁵⁾ عبد الفتاح الجبالي، تضارب المصالح العامة والخاصة في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2011، ص 75.

⁽⁶²⁶⁾ هدى غصن، الفساد السياسي في لبنان، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية- الفساد، بيروت، 2014، ص 3.

رسم توضيحي 11

رضى المواطنين العرب عن مجموعة من الخدمات الحكومية الأساسية



*المصدر: اتجاهات الرأي العام العربي نحو مؤسسات الدولة، مجلة سياسات عربية، وحدة استطلاع الرأي العام: المؤشر العربي، العدد 6، كانون الثاني - يناير 2015، ص 153.

الفرع الثالث: واقع السلطة التشريعية

تُعتبر السلطة التشريعية أحد أهم أدوات مراقبة المحكومين لحكامهم وهي من الأسس الرئيسية لأي نظام ديمقراطي يلعب شكلها ومنهجية عملها دوراً كبيراً في استقرار النظام فهي المكلفة بتشريع القوانين والأنظمة وتحديد القواعد العامة التي تعمل على تنظيم مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، وصنع السياسات العامة في النظام السياسي، وهناك اختلافات متباينة في تكوين السلطة التشريعية ودورها في صنع السياسات العامة، فهناك دول تُشكل مجلس برلماني واحد مثل: (مصر ولبنان وتركيا وروسيا) ويقوم هذا البرلمان بتمثيل جميع المواطنين والأحزاب السياسية، وهناك دول أخرى تُشكل مجلسين كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ففي بريطانيا مثلاً لا يوجد دور محوري للمجلس العموم في صنع السياسة العامة، لأنّ المسيطر هو حزب الأغلبية الحاكم على عكس

(الكونجرس الأمريكي) الذي يلعب دوراً كبيراً في صنع السياسات العامة من خلال اللجان الدائمة المنعقدة به⁽⁶²⁷⁾.

بشكل عام تقوم السلطة التشريعية بالعملية التشريعية بالدولة والتي من خلالها تصنع السياسات العامة بإصدار القوانين والأنظمة، بالإضافة إلى دورها المركزي في اعتماد الموازنة التي تدور في فلكها كل القرارات المنوي اتخاذها على الصعيد الداخلي والخارجي، أما في أنظمة الدول النامية فيكون دور السلطة التشريعية غير مؤثر فتوجه التشريعات والسياسات والأنظمة لصالح السلطة التنفيذية، فبطريقة أو بأخرى يتم دمج السلطات مع سيطرة واضحة للسلطة التنفيذية لتكون هي من تصنع السياسات بدون أية رقابة فعلية على أدائها⁽⁶²⁸⁾.

تؤدي البرلمانات مهمات لها دور مهم في القرار السياسي للدولة الأمر الذي يجعل من يهيمن على البرلمانات ولو بصورة جزئية يملك سلطات مهمة في القرار السياسي، مما يجعلها تستبد في قراراتها وذلك لعدم تفعيل نظام الرقابة البرلماني⁽⁶²⁹⁾.

وعلى الصعيد العربي فقد تم فحص واقع السلطة التشريعية في بعض الأقطار العربية استناداً إلى تقرير (ائتلاف أمان للنزاهة والمساءلة) من خلال عدة مؤشرات مثل: (وجود برلمان منتخب أو معين أو مختلط، وتحديد الصلاحيات التشريعية الممنوحة للسلطة التنفيذية، وقدرة البرلمان على أداء وظائفه التشريعية والرقابية، وما إذا كان هناك معارضة فعالة داخل البرلمان، ومدى خضوع المناصب التنفيذية للرقابة والمساءلة) وكنتيجة لفحص هذه المؤشرات ظهر بوضوح هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في معظم الدول العربية، فنجد أنّ رأس السلطة التنفيذية يستطيع أن يدعو البرلمان للانعقاد كما يستطيع حل

⁽⁶²⁷⁾ آية خطيب نصر، دور السلطة التشريعية في صنع السياسات العامة الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=48543>

⁽⁶²⁸⁾ آية خطيب نصر، مرجع سابق، 2017.

⁽⁶²⁹⁾ البرلمانات: الأدوار والمسؤوليات في الحكم الرشيد لقطاع الأمن، مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/kLVn9>

البرلمان وتحديد موعد الانتخابات، كما يملك سلطة التوقيع على التشريعات ونشرها بالجريدة الرسمية، إضافة إلى امتلاكه صلاحية تعيين بعض أعضاء البرلمان أو أحد مجلسيه (الأعيان، المستشارين) ويلاحظ أنّ الحزب الحاكم في الدولة العربية حصد الأغلبية في معظم البرلمانات مما أتاح له التحكم في القوانين والتشريعات التي تصب في مصلحته ومصالح الموالين له، وخاصة رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال في القطاع الخاص، كما مكّنه ذلك من تجنب أي مساءلة أو رقابة برلمانية حقيقية، كما نلاحظ أنّ تمثيل المعارضة في هذه البرلمانات شكلي وليس فعلياً، ولا يملك تأثيراً مهماً على الواقع السياسي، وبهذا فقد تلاشى الفصل بين هذه السلطات⁽⁶³⁰⁾.

في اليمن سيطر المؤتمر الشعبي على مراكز صنع القرار وأصبحت السلطة التشريعية امتداداً للسلطة التنفيذية⁽⁶³¹⁾، وفي مصر لم تلعب المعارضة دوراً غير ما رُسم لها من قبل النظام الحاكم فقد كانت أقرب إلى المعارضة المستأنسة أو المعارضة الصديقة، فلم يسبق للبرلمان سحب الثقة من مجلس الوزراء، وأمست الوظيفة الرقابية للبرلمان وظيفة هامشية، وذلك لأنّ غالبية نواب البرلمان يدعمون الحكومة ويُجنّدون لخدمتها، مما جنّبها المسائلة والاستجواب⁽⁶³²⁾. وعليه، فقد أصبحت غالبية السلطات التشريعية في العالم العربي تُسيطر عليها السلطة التنفيذية وغابت عنها المعارضة السياسية الفعّالة، الأمر الذي حد من نجاح البرلمانات في لعب أي دور إيجابي في رسم السياسات وسن التشريعات، فأصبحت وكأنها أداة بيد السلطة التنفيذية وحامية للاستبداد السياسي الذي تمارسه السلطة التنفيذية.

ويتضح لنا من الرسوم البيانية الثلاث التالية أن أداء المجالس التشريعية لوظائفها الرئيسية في الدول العربية منخفض إلى حد ما من ناحية قيامها بالوظيفة الرقابية على

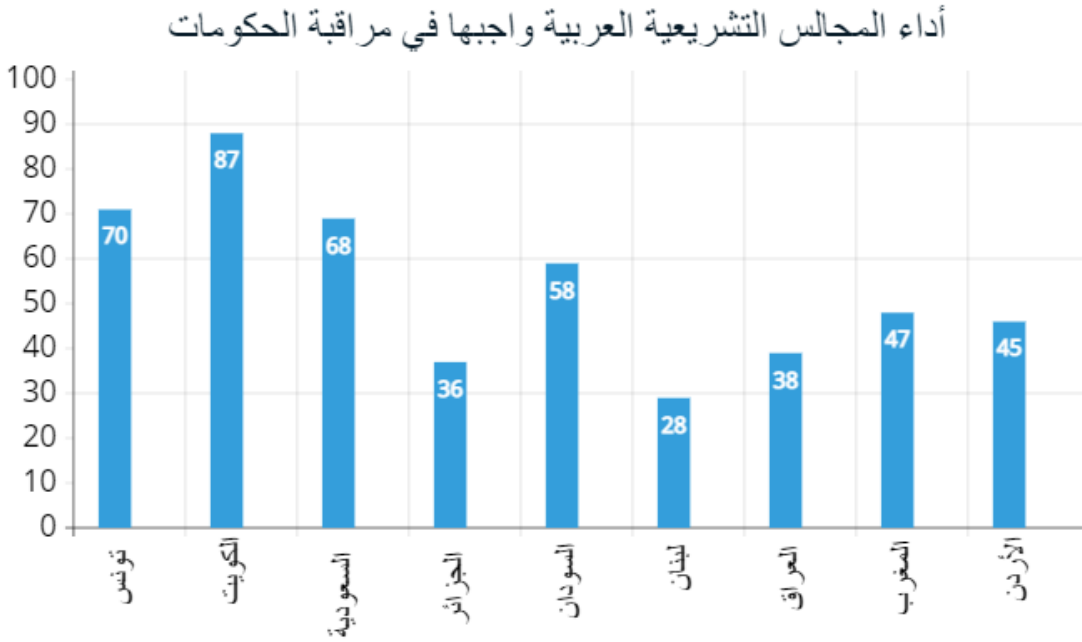
⁽⁶³⁰⁾ أحمد أبو ديه، مرجع سابق، 2014، ص 20-21.

⁽⁶³¹⁾ حزب المؤتمر الشعبي العام اليمني، موقع قناة الجزيرة 2014، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3Anyzp6>

⁽⁶³²⁾ محمود عابدين، صحيفة الدستور، المعارضة المستأنسة والانتخابات البرلمانية، 2012، أنظر الموقع الإلكتروني:

الحكومات أو من ناحية وضع تشريعات -على جميع الأصعدة الحياتية- تضمن الحرية للمواطنين، كما يتضح لنا انخفاض نسبة تمثيل أطراف المجتمع في هذه المجالس. فالرسم البياني أدناه يعبر عن تقييم المستجيبين لأداء مجالس بلدانهم التشريعية واجبها في مراقبة الحكومات.

رسم توضيحي 12

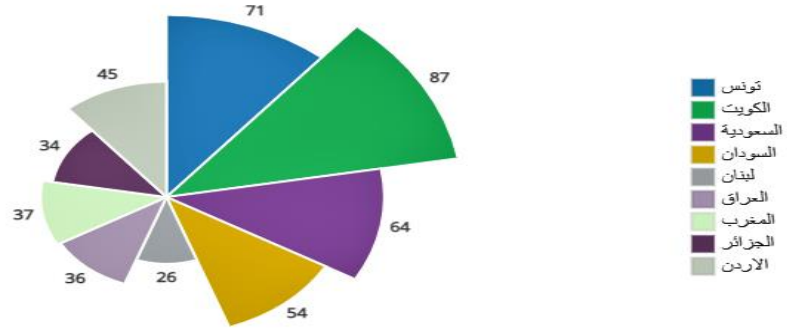


*المصدر: تقييم الرأي العام العربي لأداء المجالس التشريعية في نتائج المؤشر العربي 2015، مجلة سياسات عربية، وحدة استطلاع الرأي العام: المؤشر العربي، العدد 20، أيار- مايو 2016، ص 97.

أمّا الرسم البياني التالي فيوضح تقييم المستجيبين لأداء مجالس بلدانهم التشريعية في القيام بدورها في وضع تشريعاتٍ تُساهم في ضمان حريات المواطنين.

رسم توضيحي 13

أداء المجالس التشريعية العربية

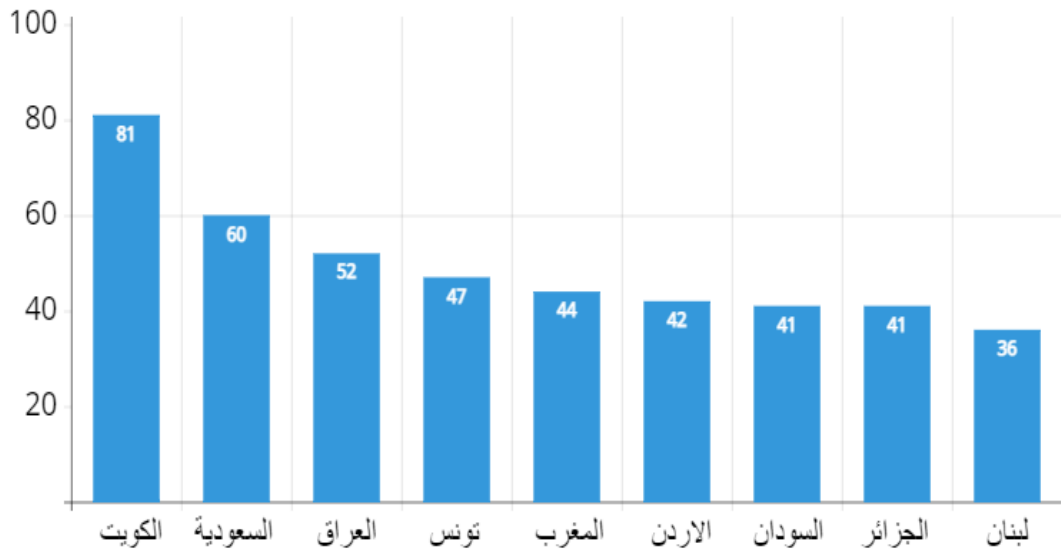


*المصدر: تقييم الرأي العام العربي لأداء المجالس التشريعية في نتائج المؤشر العربي 2015، مجلة سياسات عربية، وحدة استطلاع الرأي العام: المؤشر العربي، العدد 20، أيار- مايو 2016، ص 103.

وأخيراً يوضح الرسم البياني التالي اتجاهات المستجيبين نحو مدى تمثيل المجالس التشريعية لأطياف مجتمعاتهم كافة.

رسم توضيحي 14

مدى تمثيل المجالس التشريعية لأطياف المجتمعات العربية



*نفس المصدر.

الفرع الرابع: واقع السلطة القضائية

تُعتبر السلطة القضائية سلطة رقابية على السلطات الأخرى من خلال التأكد من مدى التزام هذه السلطات بالدستور، فهي الضامنة لسيادة القانون وتحقيق العدل، حيثُ تكتسب قوتها من خلال عملها باستقلالية وفعالية ونزاهة لتجنب أن تصبح أداة تتحكم فيها السلطة التنفيذية وتستخدمها لمحاربة خصومها السياسيين وحماية النظام وشرعنة قراراته⁽⁶³³⁾.

وحسب تقرير (ائتلاف أمان للنزاهة والمساءلة) فقد تم فحص مجموعة من المؤشرات تتعلق بالسلطة القضائية في الدول العربية مثل: (درجة إخضاع السلطة القضائية وهيمنة السلطة التنفيذية عليها، ومدى تدخل السلطة التنفيذية في تعيين القضاة وعزلهم وقيادة الجهاز القضائي، ودرجة التزام السلطة التنفيذية بتنفيذ أحكام القرارات الصادرة عن السلطة القضائية، ووجود محاكم تُعتبر قراراتها غير قابلة للنقض، ووجود ضمانات لسيادة القانون وتحقيق العدالة) وبعد فحص المؤشرات السابقة في الأقطار العربية التي شملها التقرير تبين أنّ النصوص القانونية والدساتير في جميع هذه الأقطار تؤكد على استقلالية القضاء والزامية تنفيذ أحكامها، وأن القضاء وأعضاء النيابة مستقلون غير قابلين للعزل، وبصورة مخالفة لما احتوت عليه الدساتير العربية فإن الواقع يشير إلى أنّ القضاء غير مستقل، فعمليات تعيين القضاة في المحاكم المختلفة من محاكم عسكرية وأمن الدولة ومحاكم الانتخابات، ومنصب النائب العام تتم في غالبها من خلال رئيس السلطة التنفيذية، كما يملك صلاحيات ترقيتهم أو ندهم أو حتى إحالتهم إلى التقاعد وكل ذلك بمراسيم خاصة. ففي فلسطين يُعيّن الرئيس القضاة والنائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى، كما يشرف وزير العدل على المحاكم وتحديد أماكنها إضافة إلى اعتماد موازنة القضاء، وأيضاً نقل القضاة وأعضاء النيابة العامة وطلب وقفهم عن العمل، ففي اليمن يُعيّن الرئيس رئيس مجلس القضاء الأعلى، والقضاة، والنائب العام⁽⁶³⁴⁾.

⁽⁶³³⁾ إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني: حالة السلطة القضائية، سلسلة تقارير (6) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2007، ص 3-5، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/iLHQa>

⁽⁶³⁴⁾ أحمد أبو ديه، الفساد السياسي في العالم العربي، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، فلسطين، 2014، ص 22-23.

أمّا في مصر فتم إنشاء محاكم استثنائية لمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، وأيضاً محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية، إضافة إلى الصلاحيات الواسعة لوزير العدل والتي تتيح له التدخل بالقضاء بصورة كبيرة، فالنائب العام تابع له، مما يجعل الباب مفتوحاً لتدخل الاعتبارات السياسية في عمل المحاكم والنيابة⁽⁶³⁵⁾ وفي تونس لا يختلف الحال، فوزير العدل يملك صلاحيات كبيرة تتعلق بنقل القضاة وتأديبهم وإعفائهم من مهامهم، كما يتم انتخاب بعض القضاة في المجلس الأعلى للقضاء، فقد قام وزير العدل التونسي نور الدين البحيري بإقالة (75) قاضياً بصورة تعسفية في مايو/أيار من العام 2012م على إثر اتهامات بالفساد مما خلق إشكالاً حول استقلالية القضاء⁽⁶³⁶⁾.

نستنتج مما سبق بأن الواقع الفعلي للقضاء في الأقطار العربية يشير بشكل جلي إلى تدخل السلطة التنفيذية في القضاء بدءاً من تعيين القضاة وعزلهم والتدخل بالجوانب الإدارية وإنشاء المحاكم الاستثنائية التي تضعف دور القضاء النظامي وعدم تنفيذ قرارات المحاكم بشكل سليم إضافة إلى تأثير بعض مراكز النفوذ في السلطة التنفيذية على تعامل القضاء مع القضايا المختلفة، كما أنّ جهاز النيابة العامة يُستخدم كأداة في يد الطبقة الحاكمة لتعزيز نفوذهم وتجنبيهم المسائلة.

وفي الرسم البياني التالي نستعرض اتجاهات الرأي للمواطنين العرب حول وجود تطبيق محاكمة عادلة في دولهم من عدمه.

⁽⁶³⁵⁾ منة عمر، نشأة المحاكم الاستثنائية في مصر، المفكرة القانونية، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

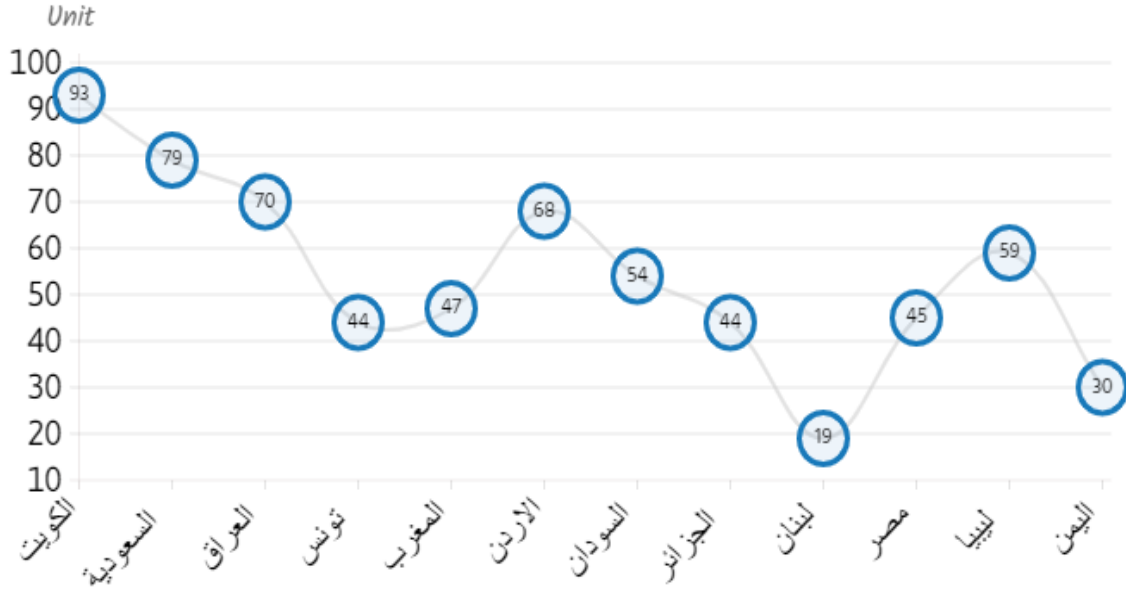
<https://legal-agenda.com>

⁽⁶³⁶⁾ Tunisia: Law Falls Short on Judicial Independence: Increase Autonomy of Judges' Oversight Body, News Release, 2015, Retrieved from:

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/06/02/270133>

رسم توضيحي 15

آراء المواطنين حول تطبيق محاكمة عادلة في دولهم

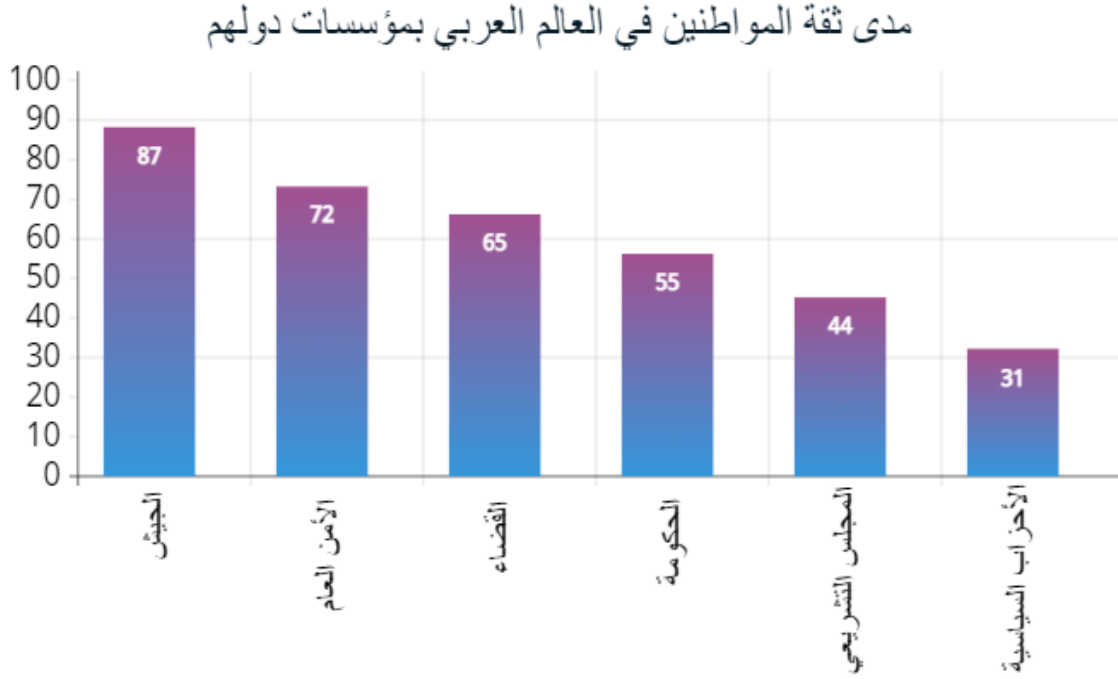


*المصدر: اتجاهات الرأي العام العربي نحو مؤسسات الدولة، مجلة سياسات عربية، وحدة استطلاع الرأي العام: المؤشر العربي، العدد 6، كانون الثاني - يناير 2014، ص 158.

إن هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى جعلها تحتكر وتتفرد بصنع القرار وتنفيذه مما أدى إلى سيطرتها على مؤسسات الدولة ومواردها. فلو نظرنا إلى الرسم البياني التالي لوجدنا التباين في ثقة الجمهور العربي في سلطات الدولة، حيث نرى أن الجيش والأمن حصل على ثقة الجمهور بصورة ملفتة، من ثم القضاء والسلطة التنفيذية، وحصلت الأحزاب والسلطة التشريعية على أقل ثقة من الجمهور، وذلك نظراً لتحكم النخب الاقتصادية والسياسية فيها.

والرسم البياني التالي يوضح مدى ثقة المواطنين العرب بمؤسسات دولهم الرسمية

رسم توضيحي 16



*المصدر: اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية حسب نتائج المؤشر العربي لعام 2016، مجلة سياسات عربية، وحدة استطلاع الرأي العام: المؤشر العربي، العدد 24، كانون الثاني-يناير 2017، ص 118.

المبحث الثاني: الفواعل الخارجية ودورها في إنتاج التطرف في العالم العربي

يلعب الفاعلون الخارجيون دوراً مهماً في التأثير على الاستقرار السياسي في العالم العربي، فالدولة ليست الفاعل الوحيد المؤثر فيه، فلا يخفى على أحد تدخلهم في العالم العربي وفي قضاياها الرئيسية منذ استقلال الدول العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، فمنذ ذلك الحين طرأت العديد من التحوّلات والتطوّرات في طبيعة الفاعلين الخارجيين وأدوارهم وتأثيرهم في عملية الاستقرار السياسي في العالم العربي⁽⁶³⁷⁾.

وسيتّم في المطالب التالي التعرف على أهم أنماط وأدوار الفواعل الخارجية ودوافعهم الرئيسية ومدى قدرتهم على إحداث تغييرات (جيوستراتيجية وجيوستراتيجية) في المنطقة العربية.

المطلب الأول: التدخل الخارجي (اليد الخفية)

عند التدخل في أزمات الدول العربية المعاصرة مثل: (سوريا، والعراق، وليبيا، واليمن) تضع الأطراف الخارجية الوازنة في معادلة العالم العربي هدفين واضحين أولهما: إسقاط النظام الاستبدادي القائم وثانيهما: إعادة بناء الدولة بأدوات وأساليب ديمقراطية، لكن الباحثين في هذا المجال وبناء على التجارب السابقة يعتقدون أنّ نتائج هذا التدخل كانت أسوأ من الحالة التي دعت إلى التدخل، فلماذا إذاً تم التدخل؟ وهل كان هذا التدخل مُخطئاً لمنح هذا الشعب حريته وتخليصه من النظام المستبد وتحسين ظروفه المعيشية؟ أم أنّ هذا التدخل كان لأهداف سياسية على رأسها إسقاط النظام القائم وإغراق الدولة في حالة من الفوضى والتخبط لأهداف وأجندات خارجية؟

إنّ التدخل الخارجي في شأن دولة ما بهدف تخليص شعبها من المعاناة ومساعدته في عيش حياة كريمة له معايير سياسية وقانونية اصطلح عليها الخبراء والمختصون، وأجازها القانون الدولي ووضع لها معايير محددة، والتي تتلخص في أنّ التدخل يتم بهدف

⁽⁶³⁷⁾ جاسم محمد طه، أثر أدوار الفاعلين من غير الدول على الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة الموصل، العدد 14، ص 270، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.iasj.net/iasj/download/4c947facca3a0feb>

الموازنة بين الوسائل والنتائج، فأى تدخل خارجي يحدث دون الأخذ بعين الاعتبار قاعدة التوازن يقود الدولة إلى حالة سيئة تفوق في سوءها الوضع القائم فيها، ومن أوضح الأمثلة على التدخلات غير المتوازنة هو التدخل في العراق، فقد تم تنفيذ خطة غزو العراق بطريقة مجترأة، فتم إسقاط النظام القائم دون إعادة بناء الدولة العراقية حسب الخطة الأمريكية الموضوعة، وهو الأمر الذي اعترف به وزير الخارجية الأمريكي في حينه (كولين باول) بقوله: أنهم أعدوا خطة تفصيلية ومدروسة لإعادة بناء الدولة بعد الغزو، لكن وزارة الدفاع تجاهلت الخطة التي وضعتها وزارة الخارجية ورفضت تنفيذها على الأرض، فانهارت الدولة العراقية وانتشر العنف والإرهاب وتعددت المنظمات المتطرفة⁽⁶³⁸⁾.

وكما يرى المؤرخ الأميركي (مايكل دويل) في كتابه (مسألة التدخل) الصادر في العام 2015م فإن نفس المشهد تكرر في ليبيا، حيث كان هدف التدخل الخارجي هو إسقاط النظام فقط متجاهلاً الجزء الآخر وهو إعادة بناء الدولة وتحسين حياة الناس وتوفير الحرية والأمن، فتم إسقاط نظام (القذافي) وتركوا البلاد تغرق بالفوضى والعنف، أما في سوريا فقد كان الأسلوب مختلفاً ولكنه أيضاً كان بعيداً عن قاعدة التوازن بين الوسائل والنتائج، فقد أدخلت إلى سوريا ميليشيات مختلفة مرتبطة بقوى خارجية تحت مرأى قوات التدخل الأجنبي، تميزت هذه الميليشيات بعدم انتمائها للوطن السوري وبقيت قضيتها مرتبطة بقوى خارجية سواء جاء ذلك ضمن إطار التدخل الأميركي أو دعم نظام الأسد بمليشيات مسلحة إيرانية وغير إيرانية. نلاحظ هنا أن كل هذه التدخلات لم تضع في حساباتها أي شيء يتعلق بمرحلة إعادة بناء الدولة السورية وسلامة وأمن مواطنيها والمحافظة على وحدة الأراضي السورية وسيادتها، فالتدخلات الخارجية في العالم العربي كانت مرتبطة باستراتيجيات تخص مصالح قوى خارجية بعيداً عن محنة الشعب في أي من هذه الدول العربية، وكانت النتيجة أن من تدخلوا سرعان ما تخلّوا عن مطالب شعوب هذه الدول وتجاهلوا رفضها لنظام الحكم فيها، وتركوها تعاني من التطرف والعنف والإرهاب⁽⁶³⁹⁾.

⁽⁶³⁸⁾ عاطف الغمري، التدخل الخارجي في العالم العربي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://rawabetcenter.com/archives/35879>

⁽⁶³⁹⁾ عاطف الغمري، مرجع سابق.

نُلاحظ أنه وعند محاولة تفسير الدور الخارجي في بناء وإدارة الدولة العربية وتأثيره على ظاهرة التطرف يظهر لنا أنّ الدور الخارجي يعتبر قضية مركزية ومؤثرة وذلك لعدة أسباب، السبب الأول: علاقة التبعية القائمة بين الدولة العربية والقوى الخارجية، والثاني: طبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في الدول العربية، فبشكل عام معظم الأنظمة العربية أنظمة ذات تبعية خارجية، كما أنّ أغلب النخب الحاكمة تتلمذت في العالم الخارجي وتمارس نفس المنهجيات والأساليب التي تتلمذت عليها، أمّا الجانب الثاني والمهم فهو وجود جانب من الصراع المجتمعي والسياسي والثقافي في العالم العربي يُعزى إلى العلاقة مع العالم الخارجي وهذا بشكل أساسي يعتبر أحد مولدات التطرف والعنف في العالم العربي.

بناءً على ما تقدم فمن المهم معرفة السبب الذي يدفع الدول الخارجية للتدخل في أحداث معينة في العالم العربي، ولماذا تُبرر لنفسها بعض المواقف المغايرة لقيمتها وسياساتها؟ يمكن أن يرجع ذلك لطبيعة العلاقة الناشئة بين هذه الدول والأنظمة السياسية في العالم العربي، فالدول الخارجية تُتهم بدعمها للأنظمة الاستبدادية والحركات والجماعات المتطرفة، فنجدها تُقدم دعماً لأنظمة عربية اتخذت من انتهاك حقوق الإنسان وقمع الحريات منهج حياة، وفي الوقت نفسه تتلقى هذه الأنظمة دعماً من دول خارجية تُعتبر الحريات وحقوق الإنسان القيمة العليا لسياساتها، وفي نفس السياق نجد أنّ بعض الدول الخارجية تقف ضد حكومات منتخبة أو ضد مسارات ديمقراطية لطالما نادى بها وحثت الدول على اتباعها، مثل ما حصل في الانتخابات الفلسطينية التي أفرزت فوز حركة حماس⁽⁶⁴⁰⁾ حينها تم رفض نتائج الانتخابات على المستوى الدولي من قبل الدول العظمى⁽⁶⁴¹⁾ لذا فإننا نجد أنّ

⁽⁶⁴⁰⁾ حركة المقاومة الإسلامية، وتكتب اختصاراً حماس وهي حركة فلسطينية، إسلامية سُنية، شعبية، وطنية، مقاومة للاحتلال الصهيوني. وهي جزء من حركة النهضة الإسلامية، تؤمن أن هذه النهضة هي المدخل الأساسي لهدفها وهو تحرير فلسطين كاملة من النهر إلى البحر، وهي أكبر الفصائل الفلسطينية تمثيلاً في المجلس التشريعي الفلسطيني حسب آخر انتخابات تشريعية في فلسطين عام 2006، جذورها إسلامية وتعزف نفسها على أنها حركة تحرر وطني ذات فكر إسلامي وسطي معتدل، ترتبط حركة حماس فكرياً بجماعة الإخوان المسلمين.

⁽⁶⁴¹⁾ تباين ردود الأفعال عربياً ودولياً بشأن فوز حماس بالانتخابات، الجزيرة نت، 2006، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3Fz3CSz>

الدول الخارجية أحياناً تقف ضد الإرادة الجماهيرية، وهذا يعود إلى سبب رئيس هو التناقض مع مصالحها.

إنّ فهم هذه الإشكاليات هو ما يعزز الادعاءات التي تعتبر أنّ هدف هذه الدول العظمى الحفاظ على مصالحها من خلال دعم أنظمة غير شرعية ورفض أنظمة شرعية، ويدل على ذلك العديد من المؤشرات الداعمة لتلك الادعاءات، فقد لعب التدخل الخارجي بالشؤون العربية من قبل القوى الإقليمية والدولية دوراً واضحاً في توجيه ثورات عام 2011م ففي ليبيا لم يسقط النظام لولا التدخل والدعم الخارجي، ونتيجة لذلك أصبحت البلاد ساحة تنافس لنفوذ القوى الإقليمية والدولية التي لم يكن في يوم من الأيام بناء دولة المؤسسات الديمقراطية من أهدافها أو ضمن أولوياتها⁽⁶⁴²⁾.

وفي اليمن طرحت أطراف إقليمية بغطاء خارجي ما عُرف بالمبادرة الخليجية التي أجهضت الثورة اليمنية وحافظت على الحزب الحاكم القديم مما أدّى إلى تجدد الصراعات التي امتدت إلى دول إقليمية أخرى، وفي البحرين تم إيقاف الحراك الشعبي بتدخل خليجي مباشر، وفي مصر عمل الدعم الإقليمي والدولي للثورة المضادة على إفشال (ثورة 25 يناير) وإعادة إنتاج نظام بوليسي قمعي، أمّا في سوريا فقد تحوّلت الثورة إلى صراع دموي نتيجة تدخل أطراف خارجية إقليمية ودولية متعددة، مثل: (أمريكا وروسيا وتركيا وإيران) وغيرها من الدول، أمّا في تونس فيُعزى النجاح النسبي للثورة التونسية بأن تونس لم تكن يوماً ساحة تنافس للدول الكبرى، فالتأثير الخارجي في الدول العربية تتداخل فيه العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فالعالم العربي له تاريخ طويل مع المظاهر السلبية للتدخل الخارجي، فنشأة الدول الوطنية أو القُطرية العربية جاءت بالأساس بتأثيرات وتدخلات استعمارية خارجية في عالم ثنائي القطبية وذلك في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وما أسفر عنها من تنافس الدول الاستعمارية على المنطقة وتجنيد العرب ضد

⁽⁶⁴²⁾ يوسف محمد الصواني، انتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص

الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى واحتلالها لسنين عديدة، ثم اقتسام مواقع النفوذ في الوطن العربي بين (فرنسا وبريطانيا) ورسم حدود مصطنعة في المنطقة العربية قبل خروجها من المنطقة والذي تُوّج باتفاقية (سايكس بيكو 1916) التي قسّمت الوطن العربي إلى أقطار متعددة، إضافة إلى أنها زرعت الدولة الصهيونية كياناً استيطانياً إحلاليّاً يتبع الغرب اقتصادياً وسياسياً ويرتبط معه بعلاقة عضوية، لتضمن مصالحها الاستراتيجية المتمثلة في استمرار تدفق النفط لدولها واستخدام الدول العربية كسوق استهلاكي كبير، إضافة إلى الاستفادة من موقعها الاستراتيجي، لذا لا يمكن تجاهل هذه النشأة غير الطبيعية للدول القطرية وتأثيرها على بنية الدولة التي كان من نتائجها أن تشكلت العلاقات بين القوى الكبرى والأنظمة العربية على أساس التبعية والهيمنة، فهذه الأنظمة تعتمد على حماية القوى الغربية الكبرى في تثبيتها واستمرارها في الحكم بدلاً من أن تعتمد على شعوبها في شرعية وجودها واستمرارها⁽⁶⁴³⁾.

وجدير بالذكر أنه وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفي ظل دولة ما بعد الاستعمار بقي للسياسة الخارجية الأميركية قواعد أساسية تحكّم علاقاتها مع العالم العربي والإقليم بعيدة كل البعد عن دعم الحريات والديمقراطية، وركزت فقط على تبعية قرار النفط وضمان تدفقه إلى الغرب بأسعار زهيدة، إضافة إلى الحفاظ على أمن إسرائيل وضمان تفوقها العسكري النوعي على محيطها العربي والحفاظ على توازن القوى الإقليمي، وحماية حلفائها من الرؤساء العرب، وما ترتب على ذلك من علاقات سياسية وعسكرية عميقة جمعت بين أنظمة وجيوش المنطقة العربية وأنظمة وجيوش غربية⁽⁶⁴⁴⁾.

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م على الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت المنطقة العربية الساحة الرئيسية للحرب على الإرهاب، وبدعوى هذه الحرب بدأت الولايات المتحدة في سياسة جديدة لتغيير الأنظمة وأطلقت عليها اسم تغيير

⁽⁶⁴³⁾ عبد الفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 36 - كانون الثاني / يناير 2019 سياسات عربية، قطر، ص 11-12.

⁽⁶⁴⁴⁾ Eid Mohamed, The Role of America in a Changing Arab World, Brookings Institution, 2012, Retrieved from: <https://www.brookings.edu/opinions/the-role-of-america-in-a-changing-arab-world>

النظام (Regime Change) وحمّلت هذه الأنظمة مسؤولية قمع الحريات وإنتاج التطرف والعنف، فبدأت باحتلال أفغانستان والعراق، ورفّعت شعارات الديمقراطية وبناء الدولة (Nation Building) إلا أنّها لم تُنتج سوى القتل وتهجير الملايين وتدمير مقدرات هذه الدول، وإرجاعها عشرات السنين إلى الوراء، إضافة إلى تمدد النفوذ الإيراني بالمنطقة العربية وتكريس الطائفية والاستبداد في العالم العربي⁽⁶⁴⁵⁾.

وتبرز الممانعة الغربية لأي انتقال ديمقراطي من خلال الدعم العسكري والاقتصادي الذي تمنحه لبعض الأنظمة العربية الاستبدادية، فالولايات المتحدة قدّمت معونات عسكرية لنحو (70) في المئة من الدكتاتوريات في العالم من خلال السياسة التي اتبعتها في الحرب الباردة بدعوى دعم الديمقراطية وتغيير الدكتاتوريات المستبدة⁽⁶⁴⁶⁾ في هذا الإطار قال الباحث الأميركي (David D. Kirkpatrick) والمتتبع للعلاقات الأميركية- المصرية منذ السبعينيات: إنّ العلاقات الأميركية- المصرية حالت دون إنجاح فرص الانتقال الديمقراطي في مصر، فعلى سبيل المثال وبعد تدخل الجيش وإطاحته بالرئيس المصري المنتخب محمد مرسي في العام 2013م لم يرد في خطابات الإدارة الأميركية مصطلح الانقلاب، واكتفت بنبذ العنف والدعوة لعقد انتخابات جديدة على وجه السرعة، وكان السيسي قد أبلغ واشنطن في آذار/ مارس 2013م من خلال جنرالات البنتاغون الذين نُقل لهم الملف المصري بأن حكم الإخوان في مصر قد انتهى⁽⁶⁴⁷⁾.

أمّا الاتحاد الأوروبي فلم يطلق على ما حدث في العام 2013م انقلاباً، واستمر بالتعامل مع النظام في مصر، ما عدا السويد والنرويج اللتين اعتبرتا أنّ ما حدث هو خروج

⁽⁶⁴⁵⁾ عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، 2019، ص 13.

⁽⁶⁴⁶⁾ Whitney Webb, "Exporting 'Democracy': US Provides Military Aid to More Than 70 Percent of World's Dictatorships, MintPress News, 2017, Retrieved from: <https://bit.ly/2FX0NQv>

⁽⁶⁴⁷⁾ David D. Kirkpatrick, "U.S. Sought Delay of Morsi's Ouster, Egyptian Leader Says," The New York Times, 2014, Retrieved from: <https://goo.gl/RTH2th>

على الشرعية⁽⁶⁴⁸⁾ هذا وقد اعتبر وزير الخارجية (جون كيري) أنّ ما حدث في مصر يمثل استعادة للديمقراطية⁽⁶⁴⁹⁾ كما تحدث الجنرال الأمريكي (مارتن ديمبسي) رئيس هيئة الأركان المشتركة في جلسة استماع بمجلس الشيوخ بعد أيام من بيان 3 تموز/ يوليو 2013م عن مدى أهمية المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والجيش المصري على وجه الخصوص، مع تأكيده على أهمية الاستمرار في الشراكة القوية بين الطرفين، مُنوهاً إلى أنّ بلاده تتمتع بالمرور التفضيلي في قناة السويس، وإلى التزام الجيش المصري باتفاقيات كامب ديفيد، وإلى أنّ الجيش الإسرائيلي يعتبر الجيش المصري شريكاً قوياً⁽⁶⁵⁰⁾، أمّا بخصوص المساعدات المقدمة لمصر فقد أضاف (الكونغرس) إلى القانون الذي يُنظم هذه المساعدات عبارة: "إذا كان هذا في مصلحة الأمن القومي الأمريكي" مما يتيح لوزير الخارجية بالتنازل عما يسمى شهادة الديمقراطية المطلوبة لاستمرار المساعدات، وبذلك تم تكييف السياسة الأمريكية وضبطها حسب مصالحها الاستراتيجية⁽⁶⁵¹⁾.

كما أشار الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب⁽⁶⁵²⁾) في نيسان/ أبريل 2018م إلى أنّ الأنظمة العربية لن تدوم أكثر من أسبوع إذا رُفِعَ الدعم الأمريكي عنها، لأنّ الولايات المتحدة

⁽⁶⁴⁸⁾ Jason Brownlee, *Democracy Prevention: The Politics of the U.S.-Egyptian Alliance*, New York: Cambridge University Press, 2012.

⁽⁶⁴⁹⁾ Michael R. Gordon & Kareem Fahim, "Kerry Says Egypt's Military Was 'Restoring Democracy' in Ousting Morsi, The New York Times, 2013, Retrieved from: <https://nyti.ms/2PFI64r>

⁽⁶⁵⁰⁾ Nomination of Gen Martin E. Dempsey, U.S. Senate Committee on Armed Forces, 2013, Retrieved from: <https://goo.gl/cQVDmX>

⁽⁶⁵¹⁾ عزمي بشارة، ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة/ بيروت، 2016، ص 462.

⁽⁶⁵²⁾ هو دونالد جون ترامب (Donald John Trump) ولد في العام 1946 في نيويورك، وهو ابن مَلَكَ عقارات ثري، ارتاد كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا قبل أن يتولى مسؤولية أعمال عائلته. وهو الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية من الفترة 20 يناير 2017 إلى 20 يناير 2021 وهو أيضاً رجل أعمال وملياردير أمريكي، وشخصية تلفزيونية ومؤلف أمريكي ورئيس منظمة ترامب، والتي يقع مقرها في الولايات المتحدة.

هي التي تحميها⁽⁶⁵³⁾ وبذلك يُصبح واضحاً حجم تأثير التدخل الخارجي في الأنظمة العربية وفي بُنية الدول العربية، فإنّ ما يحكم المصالح كما تتبناها القوى الغربية هو النفط والتجارة ومبيعات السلاح وأمن إسرائيل ومكافحة الإرهاب، وبناءً على ذلك يتم التعامل مع الحركات المتطرّفة حسب نظريّة الاحتواء وإبقاؤها تحت السيطرة الغربية، ومنع وصول حكومات وطنية تُغيّر ميزان القوة الإقليمي، هذا وقد عبّر (عزمي بشارة) عن هذا بوضوح حين أشار إلى أنّ أوروبا لم تتخل عن تلك السياسة إلّا عندما كانت مجبرة على ذلك بفعل الحراك الشعبي⁽⁶⁵⁴⁾ وفي هذا الإطار بيّن (هنري كيسنجر) بأنّ مرتكزات السياسة الأميركية تجاه الدول العربية بعد ثورات عام 2011م هي أمن النفط وأمن إسرائيل، ولفت إلى أهميّة إفشال ظهور أيّ قوة إقليمية تستطيع أن توحد الدول العربية حولها⁽⁶⁵⁵⁾ وكما أعرب مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي المهم بالاتجاهات العالمية المستقبلية في أحد التقارير الدورية الصادرة عنه عن توجّسه من ظهور نواة جديدة تعمل على توحيد العالم العربي وتُقيم سلطة عابرة لحدود الدولة القومية⁽⁶⁵⁶⁾.

على مدار عقود مضت لعب العامل الخارجي دوراً رئيسياً ومؤثراً في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، فقد كشف موقع (ويكليكس) وثائق سرية كشفت بأن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر وفي بعض الدول العربية، كما ساهم موقع (ويكليكس) بما حصل في العالم العربي لأنه كشف

⁽⁶⁵³⁾ Remarks by President Trump and President Macron of France in Joint Press Conference, Remarks, The White House, 2018, Retrieved from:

<https://goo.gl/QpTYeH>

⁽⁶⁵⁴⁾ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 482.

⁽⁶⁵⁵⁾ Henry A. Kissinger, Defining a U.S. Role in the Arab Spring, The International Herald Tribune, 2012, Retrieved from: <https://bit.ly/2D5dO8s>

⁽⁶⁵⁶⁾ National Intelligence Council (NIC), Mapping the Global Future: Report of the National Intelligence Council's 2020 Project., Washington, 2004, p. 81, Retrieved from:

<https://bit.ly/1Z14Slp>

وثائق سرية عديدة تتعلق بالحكام والطبقة الحاكمة وبين حجم الفساد الموجود في هذه الدول في وقت محدد الأمر الذي أدى إلى خروج الناس إلى الشارع للمطالبة بالقضاء على الفساد⁽⁶⁵⁷⁾.

ويرى بعض المحللين أن الربيع العربي جزء من المشروع الأمريكي للتغيير في الشرق الأوسط، ففي الفترة من عام 2003م حتى عام 2007م بدأت تبرز ملامح المشروع الأمريكي للشرق الأوسط من خلال برامج دعم الديمقراطية التي هدفت إلى تمكين الأقليات الطائفية في الإدارة والحكم في الدول القطرية العربية، وفي هذا الإطار تحدث تقرير نشره معهد (غلوبال ريسيرتش) في شهر (نوفمبر) من العام 2006م عن وجود تنسيق (أمريكي-بريطاني-إسرائيلي) يهدف إلى تمكين الأقليات في المنطقة العربية، وتنبأ التقرير بأن المرحلة القادمة سوف تشهد نشاطاً استخباراتياً لدعم وتشجيع الأقليات في المنطقة للمطالبة بكيانات سياسية مستقلة، مما يعطي المبرر الولايات المتحدة الأمريكية الذريعة للتدخل في شؤون هذه الدول لحماية الأقليات فيها⁽⁶⁵⁸⁾.

وفي هذا الشأن يشير (أيان بريمر) المحلل المتخصص في الشؤون الدولية إلى أن ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط ما هو إلا حلقة من حلقات عملية عالمية من التدمير الخلاق على مستوى النظم الجيوسياسية. إذاً فدور التدخل الخارجي بات واضحاً خاصة بعد تدخل القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في ثورات الربيع العربي سواء من خلال التدخل غير المباشر عبر دعم ما يسمى التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، أو من خلال تقديم المساعدات والمعونات والمنح، أو من خلال التدخل المباشر عسكرياً كما

⁽⁶⁵⁷⁾ ويكليكس: واشنطن مولت منظمات مصرية تدعو إلى الديمقراطية، صحيفة البلاد، 2011، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.albiladpress.com/article88056-5.html>

⁽⁶⁵⁸⁾ Mahdi Darius Nazemroaya, Plans for Redrawing the Middle East: The Project for a New Middle East, Global Research, 2020, Retrieved from:

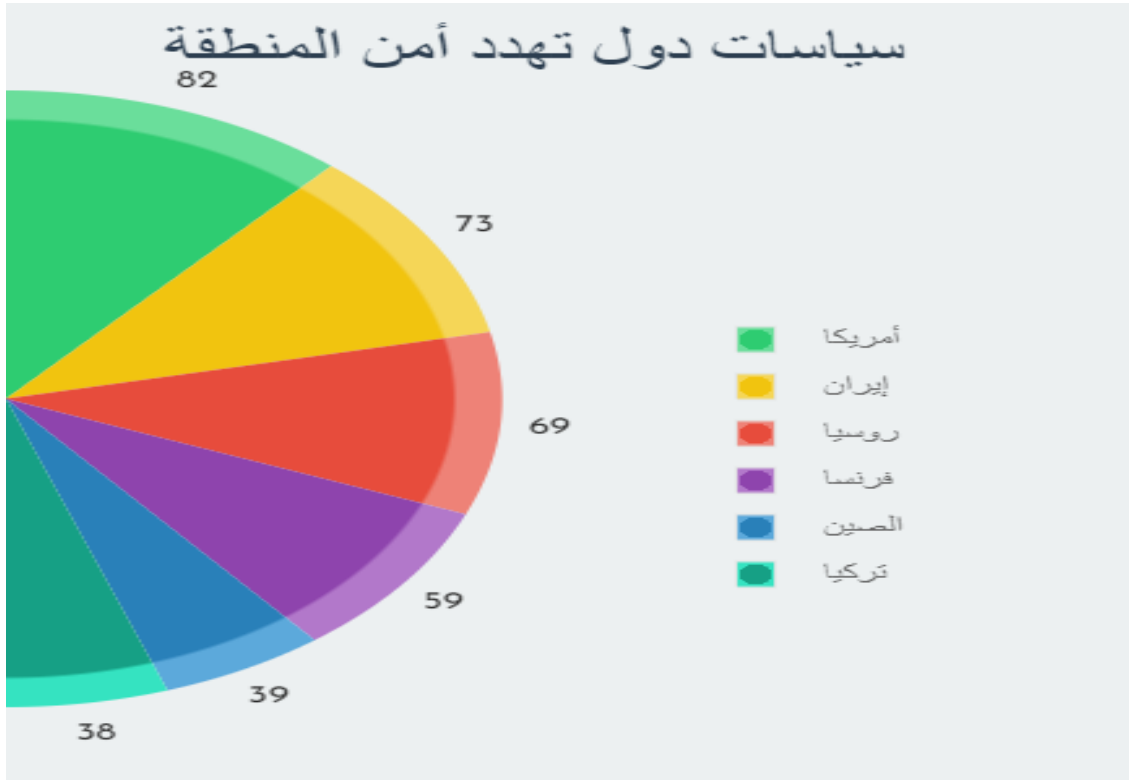
<https://www.globalresearch.ca/plans-for-redrawing-the-middle-east-the-project-for-a-new-middle-east/3882>

حصل بالتدخل العسكري من قبل قوات الناتو ضد نظام معمر القذافي في ليبيا، كما أنّ التدخل الخارجي لعب دوراً مهماً أثناء تفجر هذه الثورات بقصد دعمها، أو فيما يسمى بالمرحلة الانتقالية بهدف توجيه سياساتها حيث تدخلت القوى الكبرى في شؤون الدول العربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تدخلت في مسار الثورات العربية للحفاظ على المصالح الأمريكيّة في المنطقة، وهو تدخل اتخذ منحى أكثر صلابة في التعامل مع ليبيا التي تدخلت فيها الولايات المتحدة دون غطاء شرعي بحجة المساعدات الإنسانية ولم تتوقف إلاّ بعد سقوط نظام القذافي (659).

ولتوضيح الدور الخارجي من ناحية عملية من وجهة نظر المواطنين العرب سوف نستعرض الرسم البياني الناتج عن سؤال المواطنين في الوطن العربي بالسؤال التالي: هل تعتقد أن السياسات الراهنة للدول الآتية (أمريكا وروسيا وإيران وفرنسا والصين وتركيا) تهدد أمن المنطقة واستقرارها؟

(659) فرح محمد نصر لامة، المؤتمر العلمي حول العالم العربي في عالم متغير: تحولات الربيع العربي - مقارنة نظرية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية 2013، ص 8-9.

رسم توضيحي 17



*المصدر: اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية حسب نتائج المؤشر العربي لعام 2016، مجلة سياسات عربية، وحدة استطلاع الرأي العام: المؤشر العربي، العدد 24، كانون الثاني- يناير 2017، ص 126.

تاريخياً، عملت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل بالشؤون العربية وفرض هيمنتها على قضاياها من خلال استراتيجيات وممارسات على الأرض هدفها صناعة العدو واحتواء واستخدام الحركات المتطرفة، وهذا ما سيتم مناقشته في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني سوف يتم تناول الحروب بالوكالة والتي استطاعت القوى الخارجية من خلالها من تقليل أكلاف الحروب والتدخلات في مصائر الشعوب العربية، وفي الفرع الثالث سنتناول موضوع الميليشيات وأهدافها وكيفية تشكيلها واستخدامها من قبل الجهات الخارجية، أما في الفرع الرابع فسوف نوضح كيف انهارت بعض الدول العربية بعد الربيع العربي حسب نظرية (الدومينو).

الفرع الأول: صناعة العدو ونظرية الاحتواء للحركات الأصولية الخارج

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت أمريكا هي القطب الرئيس في العالم وقد حافظت أمريكا على نفوذها في العالم وبوجه خاص في العالم العربي، فالعراق طالما حظي بالاهتمام الاستراتيجي الأمريكي وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي أعطت أمريكا المبرر للتقدم في مدّ نفوذها في العالم العربي، فباحتيال العراق والتوغل بأراضيه عسكرياً وسياسياً حققت أمريكا هدفاً هاماً وهو ضمان الوصول إلى الدول العربية المحيطة، وضمان سيطرتها على المناطق الغنية بالمواد الخام بعيداً عن أي خطر أو تهديد روسي أو إيراني⁽⁶⁶⁰⁾.

وعلى الصعيد الدولي قصدت أمريكا إظهار قوتها العسكرية وتكريس هيمنتها على السياسة الدولية، والاحتفاظ بحقها في توجيه ضربات فردية وفق معاييرها الذاتية وزرع القواعد العسكرية بشكل دائم خاصة في العالم العربي، كما عملت أمريكا على دعم إسرائيل كحليف عضوي وجعلها قوة إقليمية وازنة، كما هدفت إلى الاستعادة من الموقع الاستراتيجي للعراق والذي يعتبر نقطة التقاء استراتيجي بين منطقة الخليج ووسط آسيا وشمال غربها والشرق الأوسط، والسيطرة على ثرواته النفطية التي تُعتبر ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، وبالتالي انفرادها كلاعب رئيسي بالمنطقة العربية وفرض سياساتها على دول (الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين) وفرض العزلة على إيران ومحاصرتها للإخلال بميزان القوى وإعادة رسم خارطة السياسة العربية والتدخل لإحداث التغييرات اللازمة لتتلاءم مع المصالح الأمريكية⁽⁶⁶¹⁾.

على الجانب الآخر استفادت أمريكا من الانتشار السريع للإسلام السياسي، وانتقاله من المحلية إلى العالمية، ودخوله في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة والغرب، وبعض الأنظمة المعتدلة في العالم العربي، وتنفيذه الكثير من أعمال العنف ضد الغرب بشكل عام

⁽⁶⁶⁰⁾ الموسوي نواف الموسوي، العرب والعالم بعد 11/ أيلول مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 75.

⁽⁶⁶¹⁾ سعيد رفعت، التصور الأمريكي الجديد للمنطقة ووضع العرب فيه، مجلة شؤون عربية، العدد 112، 2002، ص 7-9.

والولايات المتحدة بشكل خاص، مثل تفجير مركز التجارة العالمي، والهجمات على السفارات الأمريكية في (نيروبي ودار السلام) فبعد الحادي عشر من سبتمبر شرعت أمريكا بالعمل على أكثر من صعيد في تمهيدها لضرب عدوها الجديد الذي صنعتة بسياساتها الرخوة من خلال خلق هامش لهذا العدو للتحرك المحدود في قنوات رسمتها مسبقاً، وبنفس الوقت عملت على الإبقاء عليه ليكون بمثابة الذريعة لحملاتها العسكرية المستقبلية، وهذا ما عُرف بمفهوم الاحتواء، وهو ليس مفهوماً جديداً حيثُ استخدمته الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وقد ظهر هذا المفهوم على يد الدبلوماسي الأمريكي الشهير جورج كينان⁽⁶⁶²⁾.

طبقت الولايات المتحدة بتعاملها مع الحركات الأصولية في العالم العربي سياسة الاحتواء ولم تعمل على القضاء عليها بشكل كامل، وقد هدفت من ذلك عدم إسقاط العدو واستمرار وجوده لخدمة أهدافها الاستراتيجية، والتي تتمثل في المحافظة على المبرر للتدخلات الأمريكية العسكرية في منطقة تكتسب أهمية استراتيجية بالنسبة لها، من ناحية النفوذ السياسي والموارد النفطية، وتبقى تحافظ على مستوى من التوازن الذي يخدم مصالحها، فنرى أنها في بعض الحالات تُسقط هذه الحركات في حال وصولها للسلطة وتسلمها زمام الأمور كطالبان في أفغانستان وحماس بفلسطين والإخوان في مصر⁽⁶⁶³⁾.

كما وضعت أمريكا الكثير من الحركات الإسلامية على قائمة الإرهاب وحظرتها في الغرب وفي العالم وذلك بهدف تحقيق احتواء مُطلق للإسلام السياسي والسيطرة عليه في المنطقة بشكل جزئي، وإبقاء خطره موجوداً، وتغييب وجود أتباعه ليقبوا العدو الضعيف

⁽⁶⁶²⁾ هشام القروي، كينان ونظرية الاحتواء، موقع بحوث، 2010، أنظر الموقع الإلكتروني:

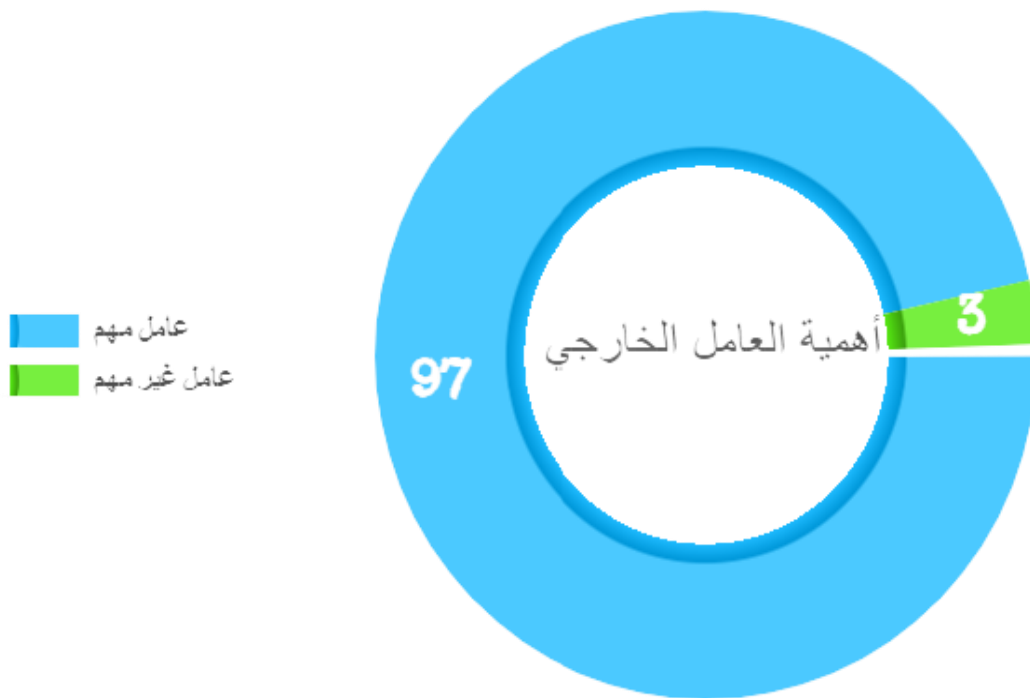
http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_7012.html

⁽⁶⁶³⁾ ايان شابيرو، نظرية الاحتواء: ما وراء الحرب على الإرهاب، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص 123-126.

والمسيطر عليه والذي يبرر الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة من جهة، ويضعف قدرة الحركات الإسلامية في ضرب المصالح الأمريكية من جهة أخرى⁽⁶⁶⁴⁾.

يتّضح لنا أن التدخل الخارجي يلعب دوراً محورياً في مجريات الأحداث في العالم العربي، ولا تخفى أهمية العامل الخارجي ومدى تأثيره في عدم تحقيق الربيع العربي أهدافه والذي يظهر في الرسم البياني التالي والناجم عن استطلاع للرأي في الدول العربية.

رسم توضيحي 18



*المصدر: اتجاهات الرأي العام العربي تجاه دور العامل الخارجي في عملية التحوّل الديمقراطي، مجلة سياسات عربية، وحدة استطلاع الرأي العام: المؤشر العربي، العدد 36، كانون الثاني - يناير 2019، ص 114.

⁽⁶⁶⁴⁾ ما هي المنظمات الإرهابية في الشرق الأوسط حسب التصنيف الأمريكي؟ بي بي سي، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

الفرع الثاني: الحروب بالوكالة

هي تلك الحروب التي يخوض فيها الأطراف صراعاً إقليمياً أو أهلياً بالوكالة لصالح طرف من الأطراف العظمى التي تملك النفوذ والهيمنة، وذلك خدمة لمصالح هذه الأطراف، وتتمحور هذه الصراعات والحروب حول إسقاط النظام واستبداله بنظام آخر يراعي مصالح الدول العظمى، كما يهدف إلى ضرب الاستقرار لهذه الأنظمة بهدف التأثير على سياستها الداخلية والخارجية بما يخدم مصالح الدول العظمى، حيث تعمل هذه الدول على تجنب حروب مباشرة بينها، فالدول العظمى تستخدم الدول أو الجماعات المناهضة لخصومها حتى وإن كانت ذات نظم سياسية تختلف في توجهاتها وسياساتها⁽⁶⁶⁵⁾.

إن طبيعة النظام في (أمريكا اللاتينية) لم يمنع أمريكا من دعمها ومساندتها، كما أنّ الاتحاد السوفيتي لم يتردد في دعم الأنظمة المعادية للإمبريالية في العالم العربي في الحروب التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والغرب والاتحاد السوفيتي، وجدير بالذكر أنّه ومنذ العام 1945م حدثت أكثر من ثمانين حرباً بالوكالة أدت إلى مقتل أكثر من (15) مليون شخص، كانت معظم هذه الحروب بالوكالة عن الدولتين العظميين: (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) ومن أمثلتها: الحرب (الكورية) التي جرت بالعام 1950م والحرب (الأثيوبية- الصومالية) التي جرت في الستينات، والحروب الأهلية في (أنجولا ونيكاراغوا) التي حدثت في الثمانينات⁽⁶⁶⁶⁾ والحرب الأهلية (الإسبانية) التي جرت بين الأعوام (1936م-1939م) والحرب الأهلية اليونانية التي جرت بين الأعوام (1944م-1949م) والحروب الدائرة حالياً في العالم العربي من سوريا إلى العراق إلى ليبيا إلى اليمن وغيرها من الدول العربية⁽⁶⁶⁷⁾.

⁶⁶⁵ James J. Wirtz, Understanding Proxy Warfare, Texas National security review, 2020, Retrieved from: <https://tnsr.org/roundtable/book-review-roundtable-understanding-proxy-warfare>

⁽⁶⁶⁶⁾ مالك محمد العيسوي، الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 64.

⁽⁶⁶⁷⁾ عبد الرحمن جمعة، ما هي الحرب بالوكالة؟، ساسة بوست، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني:

لقد طرأ على الساحة السياسية العربية خلال السنوات الماضية تزايداً كبيراً لظاهرة الحروب بالوكالة في سياق جيوسياسي تسببت هذه الحروب في مجموعة من التحولات العميقة في العالم العربي، فقد سقطت وتفككت دول عريقة وتعرضت دولاً أخرى لمعضلات سياسية قادتها إلى الفشل، في ذات الوقت ظهرت جماعات طائفية مسلحة عملت على تشكيل كيانات سياسية مستقلة في وقت قياسي، فأصبحت الساحة العربية مجالاً لصراعات وتوازنات القوى الدولية والإقليمية ومكاناً استراتيجياً لإدارة الحروب بالوكالة في مطلع الألفية الجديدة، وبذلك انتقل التنافس وتقاسم النفوذ بين الدول الكبرى من الحرب الباردة إلى الحروب بالوكالة داخل الساحة العربية من خلال فاعلين محليين يلتزمون بأجندات قوى إقليمية ودولية، فأدى ذلك إلى تفتيت العديد من الدول الوطنية وخلق كيانات متطرفة مستقلة، فمنذ غزو الكويت⁽⁶⁶⁸⁾ والتحالف الأمريكي لغزو العراق تراجعت أولويات الأمن القومي العربي وازدادت ظاهرة الحروب بالوكالة في الفضاءات الجيوسياسية في العالم العربي، وحوّلت الدول العظمى وعلى (رأسها أمريكا وروسيا) والقوى الإقليمية الأخرى الساحة العربية إلى ساحة تُمارس فيها الحروب بالوكالة، حاولت هذه القوى زعزعة الاستقرار الإقليمي من خلال تهديد استقرار الدولتين المركزيتين في العالم العربي وهما السعودية ومصر، كما عملت على

<https://www.sasapost.com/what-is-a-proxy-war>

⁽⁶⁶⁸⁾ استقلت الكويت عام 1961 إلا أنّ الحكومة العراقية لم تكن راضية عن ذلك وأكدت مراراً وتكراراً أن الكويت هي بالأصل جزء لا يتجزأ من العراق وأن الاستعمار البريطاني هو من اقتطعها منه وجعلها كيانياً مستقلاً، لذلك بقيت الكويت محط أنظار العراق منذ ذلك الحين مُحاولاً أكثر من مرة ضمها له ولو بالقوة، قرر الرئيس العراقي صدام حسين غزو الكويت وتحويله إلى محافظة عراقية، فأرسل حوالي 200000 جنديّ عراقيّ إلى الحدود، لتتحرك في الساعة الثانية صباحاً من يوم 2 أغسطس 1990 قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة العراقية من البر والبحر والجو مُتجهّة إلى العاصمة وهي مدينة الكويت، لتسيطر على كافة المطارات والقواعد الجوية في طريقها، كما شاركت المروحيات العراقية والطائرات الحربية في دعم القوات البرية المتقدّمة بسهولة نتيجة لضعف القوات الكويتية غير الجاهزة لمثل هذه المعارك والتي بلغ تعدادها حوالي 16000 جنديّ. بعد ساعات قليلة من هزيمة القوات الكويتية وانسحاب المتبقي منها إلى السعودية، طلب أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح اللجوء إليها أيضاً برفقة عائلته والقيادات الحكومية لتبسط القوات العراقية سيطرتها على مدينة الكويت ويُعلن العراق في 4 أغسطس 1990 بسط سيطرته على كامل دولة الكويت وتشكيله حكومة إقليمية تابعة له.

تنمية الدور العدائي لإسرائيل في العالم العربي، والذي يدور في فلكه معظم تحركات القوى الغربية في العالم العربي⁽⁶⁶⁹⁾.

إن تنافس القوى العظمى وصل إلى حد الصراع على النفوذ الدولي والإقليمي، وألقى هذا الصراع بظلاله على تفاعلات القوى الإقليمية في البيئة السياسية في العالم العربي والتي عانت من اضطرابات سياسية وأمنية واقتصادية وديموغرافية خاصة بعد ثورات الربيع العربي. وتوضح مآلات الصراع من خلال سماح القوى العظمى للقوى الإقليمية بهامش حرية للعمل والتحرك بالإقليم، ويظهر ذلك بوضوح من خلال تدخلات (تركيا وإيران) وبعض الدول الخليجية في (سوريا واليمن) وغيرها من الدول العربية، وذلك من خلال التدخل المباشر عن طريق الجماعات الطائفية المرتبطة بها ومن خلال التدخل غير المباشر بدعم المعارضة المسلحة، وإيران تتدخل بشكل مباشر عن طريق (فيلق القدس) الإيراني وبشكل غير مباشر عن طريق جماعات مرتبطة بها مثل: (حزب الله وكتائب أبو الفضل العباس وعصائب الحق في العراق) أما تركيا فتدخلت في ليبيا وسوريا ومصر وفي أزمة دول الخليج مع النظام القطري⁽⁶⁷⁰⁾ فقد صرح (أردوغان) في فبراير 2020م بأن جيشه قد أرسل نحو (51) ألف جندي كتعزيزات عسكرية إلى سوريا مدعومين بمئات المركبات المدرعة والدبابات والمدفعية الثقيلة⁽⁶⁷¹⁾.

أما السعودية فقد تدخلت وبعثت في الشأن اليمني فشكّلت تحالف لضرب (الحوثيين) والقوات الموالية للرئيس السابق (معمر القذافي) وبسبب غياب النظام العربي وعدم ممارسة دوره الوحدوي تعمقت الخلافات الطائفية والدينية في العالم العربي، فأصبحت الفرصة مهيأة

⁽⁶⁶⁹⁾ الحسين الزاوي، الحروب بالوكالة في الوطن العربي، صحيفة إيلاف، لندن، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://elaph.com/Web/NewsPapers/2019/12/1274990.html>

⁽⁶⁷⁰⁾ ماجد كيالي، اضطرابات المشرق العربي في صراعات القطبين الأمريكي و الروسي من الثورات الشعبية إلى الحروب بالوكالة، جامعة الدول العربية - الأمانة العامة، عدد 2014، 158، ص 126-127.

⁽⁶⁷¹⁾ سوسن الشاعر، جريدة العرب الدولية: الشرق الأوسط، هل انتهت حروب الوكالة؟ 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://aawsat.com/home/writer/Sawsan%20Alshaer>

لإيران والتي تُمثل (المذهب الشيعي) لتعزيز مكانتها الإقليمية بوسائل عسكرية واقتصادية ودبلوماسية، وأيضاً تركيا التي تُمثل المذهب السنّي، حيثُ عمل القطبان الإيراني والتركي على زيادة النعرات الطائفية والمذهبية في المجتمع العربي، كما منحت القوى الكبرى الجماعات المتطرّفة حرية الحركة في العالم العربي، وغضّت البصر عن نشاطاتها وأبعدت نفسها عن الصراعات الجارية، مما ساعد في ظهور الجماعات المتطرّفة وإتاحة الفرصة لاحتضانها ودعمها من قبل قوى إقليمية وازنة⁽⁶⁷²⁾.

ولكن هذه الصراعات والتدخلات التي تخوضها (إيران وتركيا) في العالم العربي لها أكلاف كبيرة على المستوى الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي تكبّدت الدولتان خسائر مادية وبشرية أثارت غضب شعوبها وأدت إلى تراجع الأوضاع الاقتصادية وانهايار العملة الإيرانية والتركية، أمّا على المستوى الخارجي فإيران وتركيا ليستا إلا أدوات يتم استخدامها من قبل القوى العظمى لفرض حالة سياسية في العالم العربي تعمل على الحفاظ على الهيمنة وتؤدي إلى استمرار وتوسع نفوذ ومصالح القوى العظمى⁽⁶⁷³⁾.

أمّا في ليبيا فقد دعمت (روسيا والسعودية والإمارات) زعيم الميليشيا (خليفة حفتر) الذي حاول السيطرة على البلاد في الوقت الذي اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رسمي بالحكومة المنافسة في طرابلس، وكما ذكرنا تقوم السعودية والإمارات في اليمن بدعم جهتين متنافرتين، فمن جهة دعمت الوحدات العسكرية للنظام السابق، ومن جهة أخرى دعمت الانفصاليين الجنوبيين والجماعات القبلية التي تعمل ضد قوات الحوثيين والتي تتلقى الدعم من إيران. إنّ الحرب بالوكالة تتميز بقلة كلفة الحروب والتي تصل إلى حدّها الأدنى، ولذلك فإنها مرغوبة سياسياً، فالقليل من الأميركيين يعرفون أنّ الولايات المتحدة تقصف ليبيا من خلال الميليشيات التي تدعمها للقيام بهذا العمل. وجدير بالذكر أنّ الرئيسين (دونالد ترامب وباراك أوباما) انتهجا سياسة الحروب بالوكالة على الرغم من اختلافهما في إدارة

⁽⁶⁷²⁾ ماجد كيالي، مرجع سابق، ص 128-130.

⁽⁶⁷³⁾ سوسن الشاعر، مرجع سابق.

ملف السياسة الخارجية، فقاما بمكافحة الإرهاب بدون نشر القوات الأمريكية على نطاق واسع، وإنما من خلال وكلاء وميليشيات لهما في العالم العربي⁽⁶⁷⁴⁾.

كل هذه التدخلات في الشأن العربي قادت الساحة العربية إلى أن تصبح ساحة للصراع الدولي والإقليمي وخاصة في (سوريا والعراق) وباتت مصر غير قادرة على لعب دورها الإقليمي بسبب ما تعانيه من حالة عدم الاستقرار، كما قطعت (السعودية والإمارات وقطر والبحرين) علاقاتها الدبلوماسية مع بعضها البعض، وظلّ التوتر سيد الموقف في العلاقة الخليجية التركية، كما أعربت الدول الخليجية عن تخوفها من تراخي الولايات المتحدة في التعامل مع إيران، الأمر الذي أدى إلى زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، وبدأت الدول الخليجية تبحث عن صياغة مفهوم استراتيجي شامل للدفاع المشترك عن أمنها بعد أن كانت تعتمد في أمنها على المساندة الغربية وخاصة الأمريكية، كل ذلك جاء في ظلّ ضُمور الدور الإسرائيلي لصالح الدور التركي الإيراني، ربما هذا ما يفسر سعي إسرائيل إلى استعادة دورها في المنطقة بعقد اتفاقيات التطبيع مع دول عربية عديدة⁽⁶⁷⁵⁾.

وكما يرى (دانيال بايمان) في مقال له نُشر في مجلة (ناشونال إنترست الأميركية) أن سبب لجوء الدول إلى الحروب بالوكالة هو تقليل التكاليف السياسية والاقتصادية وعدم المواجهة المباشرة مع الدول الكبرى، ورغم أنها لا تتم داخل الدولة المعنية بالتدخل في شؤون الدول الأخرى ولكنها تبقى شكلاً منقوصاً من الحروب، ففي سوريا تدخلت مجموعة من الدول وكرّست الحرب بالوكالة مثل: (فرنسا وإيران وإسرائيل والأردن وروسيا والسعودية وتركيا والإمارات وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) قامت هذه الدول برعاية مصالحها من خلال عمليات القصف وتقديم المال والعتاد العسكري والتدريب الذي استهدف الحكومة تارةً وجماعات الثوار والميليشيات تارةً أخرى، كما دعمت مصالحها بالمحافل الدولية مثل الأمم

⁽⁶⁷⁴⁾ لماذا تلجأ الدول إلى الحروب بالوكالة؟، قناة الجزيرة: جولة الصحافة، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3oO8Tjb>

⁽⁶⁷⁵⁾ ماجد كيالي، مرجع سابق، 131-133.

المُتّحدة⁽⁶⁷⁶⁾ فالحرب بالوكالة هي خيار استراتيجي للقوى العظمى تخوضه عادةً من خلال الميليشيات، والتي سوف نتناولها بشيء من التفصيل في الفقرة التالية:

الفقرة الأولى: الميليشيات (Armed non-state actors)

ينتشر العنف عندما تنكسر الانقسامات العرقية والدينية الطائفية وتحصل هذه الجماعات على بعض الميزات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وتحتكر بعض هذه الجماعات-على اختلاف مشاربها- السلطة والامتيازات الاقتصادية والسياسية، وفي نفس الوقت تعاني جماعات أخرى من الحرمان والاستبعاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فيصبح المحدد الرئيسي للحالة الاقتصادية والاجتماعية هو الانتماء السياسي أو الديني أو الاثنين معاً، مما يعمل على توجيه ولاء الأفراد إلى الجماعات وكيانات معينة في الدولة مما يؤدي إلى فقدان الأنظمة السياسية لشرعيتها، ودخول البلاد في مرحلة من الاضطرابات الأهلية والعنف الذي يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار وزيادة التطرف. فعلى سبيل المثال ادعى مقاتلو (داعش) في (سوريا والعراق) أنهم يهدفون إلى إسقاط الأنظمة الفاسدة، أمّا في (اليمن) فادعى الحوثيون أنهم يقاتلون بسبب انعدام العدالة الاجتماعية والفقر وانتشار الفساد، وفي العام 2012م كانت نسبة المواطنين اليمنيين الذين يعيشون تحت خط الفقر (54%) مما سهّل على القاعدة والحوثيين العمل على تجنيد الشباب، لهذا كله انتشرت ظاهرة الميليشيا مستفيدين من حالة الإهمال وحالة الاستبعاد التي تعاني منها الجماعات والأقليات الدينية والسياسية، فيتم تعبئة المنتمين لهذه الجماعات وجرّهم إلى استخدام العنف المسلح كأحد أدوات التعبير عن زيادة الإحساس بالعجز والعزلة عن المجتمع والعداء للقوانين والأنظمة على اعتبارها أدوات القمع والاستبداد⁽⁶⁷⁷⁾.

⁽⁶⁷⁶⁾ لماذا تلجأ الدول إلى الحروب بالوكالة؟ مرجع سابق.

⁽⁶⁷⁷⁾ عبد العالي حور، مرجع سابق، ص 64-65.

والميليشيا هي مجموعة من المواطنين الذين يشاركون في أنشطة شبه عسكرية، وتتشكل هذه الميليشيات كردّ فعل على حالة خاصة أو أزمة معينة تحدث في الدول⁽⁶⁷⁸⁾. أمّا على المستوى العربي فالميليشيات المسلحة عبارة عن أجنحة عسكرية وُجدت للدفاع عن تكتلات طائفية أو إثنية أو فئوية تظهر آثارها عندما تضعف الدولة وتعم الفوضى فلا تستطيع الدولة حماية الوطن والمواطن. بعض هذه الميليشيات يكون ولاؤها للأنظمة السياسية الحاكمة ويجند المقاتلين الموالين للنظام والبعض الآخر يتكوّن من مجموعات ثورية أو منشقين من مجموعات متطرفة، وغالباً ما تكون هذه الميليشيات مستقلة بغض النظر عن ولاءاتها، ومن الميزات المهمة للميليشيات بأنها غالباً تكون أقل تكلفة وأكثر مرونة من القوات العسكرية النظامية، كما أنّها تمتلك خبرة محلية كبيرة مما يسمح لها أن تنشط بفعالية في المناطق التي يصعب على القوات النظامية العمل فيها، إلّا أنّها تفتقر إلى المهنية والحسّ الوطني فيمكن أن تمارس العنف والإرهاب ضد مواطني الدولة نفسها، الأمر الذي تستغله بعض الأنظمة للتصل من المسؤولية الدولية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان⁽⁶⁷⁹⁾.

لقد نما دور الميليشيات المسلحة بشكل كبير في ظل ضعف الجيوش العربية وأمست من القوى الفاعلة والمؤثرة في الدول العربية على مستوى السياسة الداخلية والخارجية، وعلى صعيد التفاعلات الداخلية بين الأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، هذا وقد ساهمت هذه الميليشيات في تحويل النزاعات السياسية إلى نزاعات إثنية وعرقية، كل ذلك أدّى إلى عسكرة المجتمع وإضعاف الدولة المركزية وانفراط عقد الدولة، هذه الميليشيات جاءت نتيجة لتسييس الجيش وإدخاله إلى العملية السياسية على أسس طائفية وعرقية ومذهبية، يكون ولاء هذه الميليشيات للنظام السياسي وليس للدولة، وتنشأ هذه الميليشيات في

⁽⁶⁷⁸⁾ Hamilton Neil, A militias in America: a reference handbook contemporary world issues, ABC-CLIO Oxford England 1996, p 6.

⁽⁶⁷⁹⁾ Frederic Wehrey, ARIEL I.Taming the Militias: Building National Guards in Fractured Arab States, 2015, Retrieved from: <https://2u.pw/tJ2GZ>

دول استبدادية غير مندمجة فتصبح شرعيتها محطّ نزاع، في هذه الحالة تستند الدّولة في إدارتها وعملياتها التوزيعية للثروة الوطنية على بُنى عصبية وطائفية ومذهبية⁽⁶⁸⁰⁾.

الفرع الثالث: نظرية (الدومينو Domino Theory)

هي نظرية ظهرت في عقد الخمسينيات في الولايات المتحدة الأمريكية وتتلخص بأنّه إذا كان هناك دولة في إقليم معين تحت نفوذ ما فإنّ الدول المحيطة بها ستخضع لنفس النفوذ من خلال تأثير الدومينو، وأول رئيس أميركي تكلم عن هذه النظرية هو (داويت أيزنهاور) وذلك في خطابه الشهير الذي ألقاه في العام 1954م. من ناحية نظرية تفترض هذه النظرية وجود تدخل خارجي قوي قادر على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في إقليم معين، وتفترض أنّه بمجرد نجاح القوى الخارجية في التأثير على كيان معين وزعزعة استقراره فتنقل هذه التأثيرات إلى الكيانات المجاورة لتنتج حالة من الفوضى وعدم الاستقرار بشكل متتالي، وتنتقل هذه التأثيرات بشكل سريع وتعتمد سرعة سقوط الأنظمة على استعدادها الذاتي للتأثر بالموجة، وتُعظّم هذه النظرية من أهمية العامل الخارجي لإحداث تغييرات معينة في إقليم ما. وقد استخدم الباحثون هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة وخرجوا بنتائج تفيد بأن ارتفاع وانخفاض درجة الديمقراطية في دولة معينة ينتشر ويعدّي الدول المجاورة التي تشبهها في البيئة السياسية والاجتماعية، ينسحب هذا على التغيير الحاصل داخل دولة معينة، فغالباً يحدث تغييراً متشابهاً في الدول المجاورة لها⁽⁶⁸¹⁾.

علماً أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد اتبعت نهج نظرية الدومينو منذ فترة طويلة لإعداد العالم العربي للتأثر بهذه الموجة من خلال تحطيم بنية الدولة العربية وإنتاج دول هجينة ليسهل تفكيكها سياسياً واجتماعياً وديموغرافياً واقتصادياً، حيث أنّ هذه النظرية تراهن وبشكل خاص على تساقط الأنظمة السياسية الرخوة (Soft State) وهي الدول التي لا

⁽⁶⁸⁰⁾ عبد العالي حور، مرجع سابق، 2017، ص 49.

⁽⁶⁸¹⁾ Peter T. Leeson & Andrea M. Dean, the Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation, George Mason University, 2009, p 533.

تحتزم القوانين ولا تعمل على تنفيذها إلا فيما يتعلق بالأمن الخاص بالنظام السياسي القائم. وبالنظر إلى الدول العربية نجد أنها تعاني من صعوبات اقتصادية وسياسية مزمنة في ظل تراخي القوانين وتعطيل الدساتير وتطويعها لما فيه مصلحة النخبة الحاكمة، إضافة إلى تقوية قوات الأمن التي تحافظ على أمن النظام كما أنها تتأثر بشكل كبير بالتدخل الخارجي الذي يعطي الإشارة لرحيل رأس النظام السياسي الأمر الذي حوّل حروب الجيوش إلى حروب الشعوب بهدف تطويع المجتمعات واستبدال الأنظمة السياسية⁽⁶⁸²⁾. وعلى سبيل المثال وبتاريخ 18 ديسمبر 2010م نشبت اضطرابات في تونس كردة فعل عفوية على قيام شاب بإضرام النار في نفسه احتجاجاً على الأوضاع المعيشية الصعبة، ومن هنا بدأت التظاهرات، وفي غضون شهر انهار نظام (بن علي) فكان حجر الدومينو الأول الذي يسقط في العالم العربي.

أما الدومينو الثاني فكان سقوط الرئيس حسني مبارك بعد أسبوعين من الاضطرابات الشديدة التي عصفت بمصر، وتركزت بين الشعب من جهة والنظام من جهة أخرى، وانتقلت بعد ذلك إلى أنحاء كثيرة من العالم العربي وفي معظم الحالات كان رد الأنظمة عنيفاً ودموياً خاصة في (ليبيا وسوريا) وسقط العديد من الزعماء مع أنظمتهم السياسية ما عدا نظام بشار الأسد في سوريا، والذي ظهر جلياً أنّ القوى الدولية وتدخلاتها العميقة في سوريا عملت على تثبيت نظامه على الرغم من هشاشة الدولة السورية. لقد كان العامل المساعد للربيع العربي الذي أغفلته الأنظمة هو خدمة الإنترنت والتي هي مدخل غربي والتي استطاع المتظاهرين من خلالها الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي مثل: (Facebook و Twitter) مما أتاح لهم التواصل والتخطيط على مستوى واسع بصورة سهلة للغاية، علماً أنّ الأنظمة السياسية هي التي سعت للحصول على خدمة الإنترنت من الغرب، فقد كان نجل القذافي يملك أكبر شركة مزودة لخدمة الإنترنت في ليبيا، وكان الأسد رئيس المنظمة التي أدخلت الإنترنت إلى سوريا، وكانت خدمة الإنترنت في تونس تقدم من قبل حكومة بن علي، وبعد

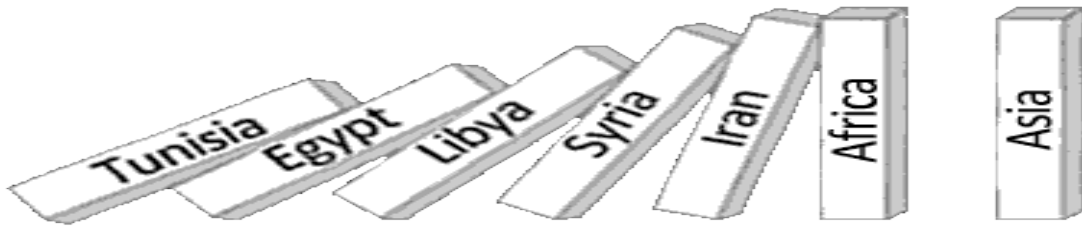
(682) نادية حلمي، نظرية الدومينو: الاختراق الناعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المركز الديمقراطي العربي، 2016.

سقوط بن علي تنبه الزعماء العرب لهذه السقطة فعملوا على قمع الاضطرابات من خلال تقييد الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي⁽⁶⁸³⁾ علماً أن خدمة الإنترنت كانت أداة من أدوات التدخل الخارجي.

لم يكن الربيع العربي مفاجئاً للقوى الغربية فقد توالى سقوط الأنظمة بشكل سريع، وذلك لمجموعة من العوامل أولها: هشاشة الدولة وثانيها: قوة وتجذر المعارضة، وثالثها: أن الحركات السياسية موجودة على أرض الواقع، ورابعها: العامل الرئيسي الذي كان له تأثير كبير وهو رفع الغطاء عن هذه الأنظمة من قبل القوى الخارجية فسقطت مثل أحجار الدومينو واحداً تلو الآخر، وأيضاً كان للإعلام دور كبير في انتشار العنف مثل النار في الهشيم من دولة إلى أخرى، كما أن ممارسة الاحتجاج مرتبطة بالثقافة القومية العربية والاشتراكية العربية وذلك بسبب التاريخ الطويل في معارضة سياسات إسرائيل والغرب، خاصة فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني وحرب العراق. لقد كان من المتوقع أنه بمجرد سقوط نظام عربي واحد سينتقل الربيع العربي بسرعة إلى بلدان أخرى، وذلك لأن أحجار الدومينو مرتبه منذ فترة طويلة، وأن سقوط أي حجر سيؤدي إلى سقوط الأحجار الأخرى على التوالي⁽⁶⁸⁴⁾ كما هو واضح بالشكل التالي:

سقوط بعض الدول العربية حسب نظرية (الدومينو)

رسم توضيحي 19



*المصدر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، نظرية الدومينو: الاختراق الناعم في الشرق الأوسط، 2016.

(683) Matthew VanDyke, The Arab Spring and the Democratic Domino Theory, the freedom fighter blog, 2012, Retrieved from: <http://www.matthewvandyke.com/blog/>

(684) Matthew VanDyke, ibid, 2012.

خُلاصة الفصل الثاني

تبين من خلال هذا الفصل أن بعض الدول العربية وبمستويات مختلفة ما زالت تعاني في بنيتها من إشكاليات لعل أبرزها؛ أولاً: الخلل في معادلة أوزان القوى النازمة لإدارة الدولة، والثاني عدم قدرة الدولة العربي على إعادة انتاج عقد اجتماعي وسياسي جديد قادر على ضمان ضبط التوازن بين الثروة والسلطة التي نتجت عن جملة من التحولات في العالم العربي.

أما على صعيد مكونات الدولة العربية وما تمتلكه من سلطات نجد أن أغلب دول المشرق العربي ما زالت تهيمن على سلطاتها السلطة التنفيذية وهناك غياب لدور السلطة التشريعية وإن وجدت فهي غير فاعلة بالمستوى المطلوب مجتمعياً وغير قادرة على تحقيق التوازن بين السلطات السياسية، كما أن الجيش يعتبر القوة السياسية المهيمنة والضابطة للعملية السياسية ورسم السياسات، بطرق مختلفة وبأوزان مختلفة ولذا نجد أن مستوى العنف في دول الربيع العربي اعتبر أبرز محدداته سلوك الجيش في هذه الدول؛ ففي بعض الدول لعب الجيش دوراً هامياً لمسار العملية الديمقراطية وضابطاً للسلوك الثوري، وبالتالي استطاعت الدولة أن تتجاوز مرحلة الثورة بأقل الخسائر أما في بعض الدول فالجيش انحاز بشكل كامل للدفاع عن النظام، وهنا ذهبت البلد في أتون حرب أهلية كما حدث في سوريا ويحدث في ليبيا، أما في مصر فقد انزاح الجيش في البداية ليكون لصالح الدولة وليس النظام ومن ثم عاد واصطف مع النظام.

كما أن هناك إشكالية في باقي مكونات الدولة العربية المشرقية سواء المجتمع المدني أو النخب الاقتصادية؛ فالمجتمع المدني مغيب دوره بالكامل، وفي بعض الأحيان متهم من أنه يمثل مصالح قوى خارجية، أما النخب الاقتصادية فهي الأخرى أصبحت تتنازع قوى الدولة للسيطرة على السياسات العامة وتوجيهها وزيادة وزنها السياسي في السلطة السياسية، وهذا ما يطلق عليه مزاجية رأس المال مع السياسي في العالم العربي.

وللتدليل على مستوى العلاقة النازمة بين مكونات العمل السياسي داخل الدولة وتأثير ذلك على ارتفاع منسوب العنف أو القضاء عليه، أبرزنا مثلاً لا يمكن تجاوزه ويقدم

على أنه نموذج لتجاوز حالة العنف في الشرق العربي وهو المصالحة المغربية، حيث أن العلاقة بين القصر الملكي ومؤسسات المجتمع عام 2003 م، وإنشاء هيئة الانصاف شكلت محطة جديدة من المصالحة الوطنية في المغرب، وقادت الى امتلاك المغرب العربي فرصة تجاوز مشكلات الربيع العربي وما تلا ذلك من أحداث.

خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة دراسة ظاهرة التطرف في العالم العربي انطلاقاً من التفحص في بنية الدولة وبنية المجتمع العربي، حيث إن التطرف احتل منزلة المتغير التابع، في حين أنزلنا مقومات الدولة والمجتمع العربيين منزلة المتغيرات المستقلة أو الوسيطة. وقد افترضنا في بداية البحث أن بنية الدولة العربية هي التي تساعد على إنتاج ظاهرة التطرف بأشكاله المختلفة. وقد عملنا طوال فصول البحث على الربط بين مكونات وعناصر بنية الدولة العربية وبين التطرف الذي تعرفه المجتمعات العربية، وقد خلصنا بناء على اتباع مناهج عدة إلى مجموعة من النتائج نجملها في الآتي:

استنتجنا من خلال دراسة العوامل الخارجية متمثلة في الاستعمار وما تلاه من أشكال التدخل وأنواعه (سياسي، عسكري، اقتصادي...) أن التدخلات الخارجية لعبت دوراً واضحاً في تغذية التطرف والعنف في العالم العربي، وبذلك يعتبر هذا المتغير خارجياً، لكنه مساعد في تعزيز التطرف على بنية الدولة العربية، وقد آلينا دراسته ليس كغاية في ذاته ولكن لتبيان أثره الجزئي لنتفرغ لدراسة العوامل الأخرى البنوية المساعدة على نشأة وتطور التطرف.

ظهر لنا أن الموروث القبلي العربي والصراعات التاريخية المبنية على العصبية القبلية لم تفارق تشكيل وبناء الدولة العربية، ودلينا على ذلك عمق الخلافات العربية العربية والتي تقوم على التنافسية التي عملت على إذكاء التطرف، كما ساعدت الحركات الانفصالية وإشكالات الحدود الموروثة عن الاستعمار الأجنبي على تغذيته. كما أن هيمنة مؤسسات السلطة التنفيذية في كثير من الدول العربية على إدارة الدولة خلقت ردة فعل لدى المجتمع وصفت أحياناً بالمتطرفة.

من أجل بيان علاقة التطرف بالسلطة السياسية اتخذنا من مفهوم الدولة الحديثة إطاراً نظرياً يساعدنا على تحليل وكشف روابط هذه العلاقة؛ فإذا كانت الدولة في الموروث الفلسفي الحديث تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات حتى تكون بحق ممثلة للشعب وضامنة للحقوق وكافلة للحماية الديمقراطية، فإن غالبية الدول العربية وخاصة الجمهوريات منها عانت من تغييب لإرادة شعوبها سواء بعدم إجراء انتخابات لممثلي الأمة أو الاستعاضة

عنها أحياناً بإجراء انتخابات شكلية والنتيجة هي هيمنة مؤسسات السلطة التنفيذية في كثير من الدول العربية على إدارة الدولة، مما خلق ردة فعل لدى المجتمع والقوى السياسية قادت في غالب الأحيان الى التشكيك بشرعية النظام أو تجاوزت ذلك للطعن في شرعية العقد الاجتماعي الذي تقوم عليه الدولة ذاتها.

يجد ذلك بيانه في كون الدولة في أغلب الأحيان تركزت فيزيائياً في أيدي فئة قليلة من النخب الحزبية أو العائلية وتقاومت ثروات الشعب بطرق مختلفة أو حتى أنها تركزت جغرافياً في العواصم والمدن الكبرى، وهذا أوجد فكرة الهوامش والأطراف المحرومة والمكبوتة والمهمشة سياسياً واقتصادياً، وعلاقتها مع الدولة "المركز" قائمة على الاعتراض والرفض وربما التطرف والدولة في المقابل تلجأ لسياسات الاحتواء أحياناً، وأحياناً أخرى وهي الغالبة على الفعل والممارسة السياسية القائمة على استخدام القوة واستخدام الجيش والسطوة الأمنية.

كما أنه لا يمكن استثناء الحالة المميزة في العالم العربي والتي تخص أداة مهمة في الدولة وهي الجيش فإذا كان الجيش مقوماً أساسياً من مقومات الدولة الحديثة، فإن إرادته ينبغي أن تتبع نظرياً من إرادة الشعب على اعتبار أنه مصدر السلطات، فنرى أن الجيش في الجمهوريات العربية لعب دوراً مميزاً في تقوية التطرف وذلك على صعيد تمايزين مهمين؛

التمايز الأول: وهو أن أغلب الدول الجمهوريات العربية تم فيها بناء الجيش وهو بدوره قام بالعمل على تكوين باقي مؤسسات الدولة فتحول الجيش إلى المكون الأساس في الدولة وليس العكس، وهذا جعل الجيش في أغلب الجمهوريات العربية يبقى على سيطرته على كل مكونات الدولة، مما قاد إلى سيطرة العسكرية على السياسات العامة ومنظومة الحكم.

أما التمايز الثاني فتمثل في القدرات التي يمتلكها الجيش، مما جعله القوة التي تمتلك أكثر قدرات تنظيمية وانضباطية علاوة على الإمكانيات التي يمتلكها بالأساس مما جعله يمتلك احتراماً وتقديراً عالياً في أوساط مختلف فئات المجتمع لشعورها العام بمقدار الحصانة التي يمتلكها من يعمل في الجيش وهذا كذلك زاد من وتيرة العسكرية المجتمعية.

إن الدور المميز الذي يلعبه الجيش في أغلب دول العالم العربي حرق الجيش عن دوره الرئيسي، مما أدى إلى حسم الخلافات في العالم العربي بالطرق العسكرية، الأمر الذي

أدى إلى تغذية التطرف وقاد في بعض الأحيان إلى العنف، فالعنف العسكري لا يمكن سوى أن يواجه بعنف آخر مضاد له ومعاكس في الاتجاه.

إن الديمقراطيات المعاصرة لم تعد ديمقراطيات تمثيلية فقط، بل غدت تكتسي لبوس التشاور والتداول العموميين بناءً على ما انتهى إليه شروط الفعل السياسي الديمقراطي حسب (هابرماس)، وهنا يلعب المجتمع المدني دورًا رئيسًا في ضبط توازن المجتمع والتعبير عن إرادة المواطنين، غير أن تأمل المجتمعات العربية يشي بغياب القوى النازمة مثل مؤسسات المجتمع المدني النادرة أو غير الفاعلة، وفي غالب الأحيان تتسم علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالدولة بنوع من الصراع والتشكيك في دور مؤسسات المجتمع المدني والتعامل معها على أنها مؤسسات تخدم مصالح خارجية، وهذا كان سببًا في إضعاف المؤسسات عن القيام بدورها سواء في ترشيد السياسات العامة أو في غرس قيم التسامح وقبول الآخر والعدالة والمساواة في المجتمع، وهو ما ساهم بشكل أو بآخر في التشجيع على التطرف والعنف.

كما أن معظم الدول العربية شهدت تغييرًا كبيرًا في علاقة الثروة بالسلطة غير أنها لم تستطع إنتاج عقد اجتماعي قادر على أن يوازي بين هذه التغيرات؛ فظلت الصراعات بين النخب المهيمنة على الثروة والسلطة والنخب الاقتصادية الناشئة مصدرًا من مصادر التطرف والعنف والإقصاء. إن مجمل السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تطورت بها الدولة العربية -خاصة الجمهوريات العربية- كانت عوامل دافعة لنمو ظاهرة التطرف مما أدى إلى سيطرة ظاهرة التطرف على الحياة السياسية والثقافية العربية، وعملت في بعض الأحيان على مأسسة ظاهرة التطرف في شكل الدولة، ومع كل هذا لا يمكن إنكار العديد من الإصلاحات التي أقدمت عليها كثير من الدول العربية من أجل محاربة التطرف إما وفق مقاربة بوليسية تستهدف المتطرفين وكياناتهم التنظيمية أو عبر مقاربات اجتماعية واقتصادية وسياسية تروم في العمق إلى القضاء على جذور التطرف والعوامل المسببة له.

إن الخلاصة المركزية التي نستطيع أن ننسجها من خلال تقاطع كل مسببات التطرف في العالم العربي تقود إلى أن العامل المركزي هو الدولة وبنيتها وإدارتها، ولكن فهم هذا العامل بمعزل عن عامل مؤسس آخر وهو العامل الخارجي يجعل من الصعب والعسير فهم أسباب التطرف في العالم العربي، حيث أن كل العوامل الذاتية في النهاية تتمحور في هذا

العامل فمركزية عامل بنية الدولة والمكونات الثقافية والعلاقات الخارجية والعلاقات الجهوية للنظم السياسية العربية جميعها تقود إلى العامل الخارجي والذي يأخذ أشكالاً متعددة وصوراً غير نمطية أحياناً.

إن العامل الخارجي يدعم بعض الأنظمة في العالم العربي ويعيق عمليات الديمقراطية، وهو الذي يقدم الدعم لبعض الحركات المتطرفة، وهنا نجد مثلاً ناصعاً في هذه الحالة وهو إنشاء دولة إسرائيل في الشرق الأوسط والتي عمل وجودها على نشوء العديد من الأنظمة التي تحقق مصالح الدول الغربية، كما نجد أن أغلب الصراعات البينية بين الدول العربية والتي تعتبر أحد الأسباب المركزية لتغذية للتطرف والعنف في العالم العربي هي موجهة من قوى خارجية، وهنا نعطي مثلاً على سبيل الحصر وليس التعداد وهو الصراع الخليجي - الخليجي، وكيف تم التوصل إلى حل مباشرة بعد غياب إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

إن تفحص مستوى نمو العامل الخارجي يقود إلى أن هذا العامل أخذ بالسيطرة أكثر فأكثر، فنجد أنه بعد ثورات الربيع والمرحلة الارتدادية ازدادت شرعية الدولة المعتمدة على الخارج وازدادت علاقات الدول الخارجية بالقوى الأمنية داخل أغلب الجمهوريات العربية تارة عن طريق الدعم اللوجستي وتارة أخرى عن طريق تنسيق مكافحة الأخطار الخارجية والإرهاب.

ومما يعاظم من أهمية العامل الخارجي ومركزيته هو الضعف الديمقراطي الذي باتت تعاني منه أغلب دول العالم العربي؛ مما سيقود إلى مضاعفة تأثير العالم الخارجي وسيزيد من إشعال فتيل العلاقة بين مختلف القوى وهنا نجد مرة أخرى أن القوة الوحيدة التي ازدادت مناعة ونفوذاً هي الجيش والقوى الأمنية خاصة في الجمهوريات العربية وهذا مؤشر غير إيجابي تجاه الحديث عن مستقبل التطرف والعنف في العالم العربي ما لم يتم اتخاذ تدابير تحول دون الاصطدام.

لائحة المراجع

المراجع العربية

1. الكتب

- ✓ إبراهيم بدران، زهير توفيق، الآفاق المستقبلية للدولة الوطنية، الطبعة الأولى، الآن ناشرون وموزعون، عمان، 2019.
- ✓ إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة الموصل، 1997.
- ✓ إبراهيم عبد الكريم وآخرون، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012.
- ✓ إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الأفعنة، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1994.
- ✓ أحمد شوقي الفنجري وآخرون، الوهابية تشوه الإسلام، الطبعة الأولى، دار الكتاب الصوفي، القاهرة، 2011.
- ✓ أحمد الميناوي، جمهورية أفلاطون: الدولة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة، دار الكتاب العربي، حلب، 2010.
- ✓ أسامة أبو حجاب، علاقة الإرهاب بالإجرام السياسي والسبل القانونية لمكافحته، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- ✓ إسماعيل سراج الدين، التحدي: رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف، هيئة الكتاب، الإسكندرية، 2015.
- ✓ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة: مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية، الطبعة الأولى، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2007.
- ✓ أنور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية: مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو، ترجمة حسن قببسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012.

- ✓ ايان شابيرو، نظرية الاحتواء: ما وراء الحرب على الإرهاب، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012.
- ✓ أيمن أحمد الورداني، حق الشعب في استرداد السيادة، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008.
- ✓ أيمن يوسف، الفصل بين السلطات وسيادة القانون في النظام الديمقراطي، الطبعة الأولى، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) 2010، فلسطين، 2010.
- ✓ باربرا انجلر، مدخل إلى نظريات الشخصية، ترجمة فهد بن دليم، الطبعة الثانية، مؤسسة هوتون ميغلين، بوسطن، 1985.
- ✓ بارنتي، مايكل، ديمقراطية للقلّة، ترجمة حصة المنيف وآخرون، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة. 2005.
- ✓ برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
- ✓ ثامر إبراهيم الجهماني، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002.
- ✓ ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- ✓ ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار المجداوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- ✓ جاد عبد الكريم الجباعي، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.
- ✓ جمال صليبا، تاريخ الفلسفة العربية، الدار الإفريقية العربية، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العلمي، بيروت، 1989.
- ✓ جورج طرابيشي، هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحدثة والممانعة العربية، الطبعة الأولى، دار الساقى، بيروت، 2006.
- ✓ حسن محمد الزين، الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، الطبعة الأولى، بيروت، 2013.

- ✓ حسن هنداوي، التاريخ والدولة ما بين ابن خلدون وهيجل، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، 1996.
- ✓ حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- ✓ حمد سرور زين العابدين، جماعة المسلمين، الطبعة الرابعة، دار الجابية، بريطانيا، 2009.
- ✓ خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- ✓ خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
- ✓ دايفيد باتريك هوتون، مراجعة كتاب علم النفس السياسي، ترجمة ياسمين حداد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، 2017.
- ✓ رأفت إجلال وآخرون، السودان على مفترق طرق بعد الحرب قبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- ✓ رشا إبراهيم، معضلة الجماعات الإثنية في الوطن العربي: المفهوم وأبعاد المشكلة، مركز التنوع لفض النزاعات، قطر، 2011.
- ✓ سعيد على عبيد، تنظيم القاعدة - النشأة - الخلفية الفكرية - الامتداد، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008.
- ✓ سلمان بو نعمان، أسئلة الربيع العربي: نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.
- ✓ سليمان الخراشي، تهذيب إسلامي لقصص كليلة ودمنة، دار القاسم للنشر، الرياض، 1999.
- ✓ سيد قطب، معالم في الطريق، الطبعة السادسة، دار الشروق، بيروت، 1979.
- ✓ هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية التخلف في المجتمع العربي. ترجمة محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

- ✓ شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية، القاهرة، 1999.
- ✓ شوميليه، مونيك وكلود كورفوازييه، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ترجمة إسماعيل الغزال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.
- ✓ طارق متري وآخرون، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت، 2017.
- ✓ عادل حمودة، اغتيال رئيس: بالوثائق أسرار اغتيال أنور السادات، دار اقرأ، القاهرة، 1985.
- ✓ عامر جوهر، إشكالية التطرف وعلاقته بالعنف والإرهاب، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، 2017.
- ✓ عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحولات العالمية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- ✓ عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008.
- ✓ عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- ✓ عبد الباقي شمسان، الفساد السياسي في اليمن، المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة، صنعاء، 2014.
- ✓ عبد الكريم العلوجي، إيران والعراق صراع حدود أم وجود، الطبعة الأولى، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2007.
- ✓ عبد الفتاح الجبالي، تضارب المصالح العامة والخاصة في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2011.
- ✓ عثمان عثمان، عبد الستار قاسم، نايف أبو خلف، رائد نعيرات، دراسات فلسطينية، الطبعة الأولى، فلسطين، 2009.
- ✓ عبد الله العروي، تاريخ المغرب: محاولة في التركيب، ترجمة ذوقان قرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977.

- ✓ عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1983.
- ✓ عبد الله عزام، إحق بالقافلة، بيت المقدس، (البلد غير مذكورة) الطبعة الأولى، 2018.
- ✓ عبد المؤمن سي حمدي، العلاقات المدنية العسكرية في ظل التحولات الجديدة في المنطقة العربية، جامعة محمد بومضياف المسيلة، العدد 19، الجزائر، 2018.
- ✓ عبد الوهاب الأفندي، الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع في: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2002.
- ✓ عزت السيد أحمد، النظام العربي واقع ومشكلات ومقترحات، العلاقات الاقتصادية العربية- العربية الاندماجيات والاستثمارات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار الاقتصادى إنانا للنشر والتوزيع، دمشق، 2017.
- ✓ عزمى بشارة، الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2017.
- ✓ عزمى بشارة، ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016.
- ✓ عقيل سعيد محفوظ، جذليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
- ✓ علي محمد الصلابي، حقيقة الخلاف بين الصحابة في معركتي الجمل وصفين وقضية التحكيم، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
- ✓ علي المحمداوي، الفلسفة والإرهاب أو في سلم السؤال وعنف الجواب، الطبعة الأولى، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2016.
- ✓ علي سعد الله، الدولة في الفكر الخلدوني، دار مجدلاوي، عمان، 2003.
- ✓ عمر جمعة عمران العبيدي، إشكالية البنية السياسية لنظم الجمهورية في المنطقة العربية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

- ✓ عيسى الشماس، الإرهاب والمواجهة الحاسمة، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، المجلد 18، العدد 63، دمشق.
- ✓ فواز جرجس، (داعش) إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2016.
- ✓ قحطان الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- ✓ كريستيان غوشيل، موسوليني وهتلر: قصة تشكيل الحلف الفاشي، ترجمة أحمد الزبيدي، مدى للنشر والتوزيع، 2019.
- ✓ كريستينا هلميتش، القاعدة: نهاية تنظيم أم انطلاق تنظيمات، ترجمة فاطمة نصر، سطور الجديدة، القاهرة، 2011.
- ✓ ماجد كيالي، اضطرابات المشرق العربي في صراعات القطبين الأمريكي والروسي من الثورات الشعبية إلى الحروب بالوكالة، جامعة الدول العربية - الأمانة العامة، عدد، 2014.
- ✓ مالك محمد العيساوي، الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
- ✓ محمد رفيق، مكامن الدرر في محاور السور في تفسير ظلال القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، 2013.
- ✓ محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة - ودينامية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2020.
- ✓ محمد عفان، الدولة العربية الحديثة: السياقات والتشوهات، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، إسطنبول، 2016.
- ✓ محمد كامل ليله، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1969.

- ✓ محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية ألهم التطورات خلال الفترة 1945 - 1985، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
- ✓ مصطفى عبد العزيز مرسي، العرب في مفترق الطرق: بين ضرورات تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي، مكتبة الشروق، القاهرة، 1995.
- ✓ مصطفى عمر التير، أسئلة الحداثة والديمقراطية في ليبيا: المهمة العسوية، منتدى المعارف، بيروت، 2013.
- ✓ موسى أبو مرزوق، مشوار حياة: ذكريات اللجوء والغربة وسنوات النضال، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2019.
- ✓ الموسوي نواف الموسوي، العرب والعالم بعد 11/ أيلول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- ✓ نبيل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، 2008.
- ✓ نور الدين دخان، العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018.
- ✓ هدى غصن، الفساد السياسي في لبنان، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - الفساد، بيروت، 2014.
- ✓ هويدا عبد الحميد مصطفى، الجماعات اليهودية المتطرفة والاتجاهات الدينية في إسرائيل، هويدا عبد الحميد مصطفى، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2010.
- ✓ ياسر علي، المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، شمس للطباعة والنشر، بيروت، 2009.
- ✓ يوسف محمد الصواني، انتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة، منتدى المعارف، بيروت، 2013.

II. المقالات

- ✓ إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989 .
- ✓ إبراهيم بن صالح العايد، التكفير عند جماعات العنف المعاصرة: دراسات في الحالة الإسلامية، مركز نماء للبحوث والدراسات بيروت، الطبعة الأولى، 2014.
- ✓ إبراهيم درويش، الاتجاهات الحديثة في صناعة الدساتير مجلة الديمقراطية المجلد 14، العدد 53، 2014.
- ✓ أحمد أبوديه، الفساد السياسي في العالم العربي، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، فلسطين، 2014.
- ✓ أحمد الناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 24، العدد 2، 2008.
- ✓ أحمد فهمي، حرب النخب، مجلة البيان، العدد 202، 2012.
- ✓ أشرف عثمان، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير: الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبي وإعادة إنتاج الطائفية، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية، مجلد 3، عدد 11، 2015.
- ✓ أمينة علاق، نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم، الأدوار والإشكاليات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 28، مارس 2017.
- ✓ بشار يوسف، وجيه علي، مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية: جماعة الإخوان المسلمين في مصر أنموذجاً، مجلة أبحاث: كلية التربية الأساسية: كلية العلوم السياسية: جامعة الموصل، المجلد 11 العدد، 2011.
- ✓ برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، بحث مقدم إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا، بيروت، 19-21 كانون الأول، 2005.
- ✓ بلال الشوبكي، الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات، مجلة سياسات عربية، قطر، العدد 25، 2017.

- ✓ بهجت عبد الفتاح عبده، ستالين والفيل الأزرق: جنون الاضطهاد والتواطؤ فيما وراء تاريخ ما بعد الشيوعية، مجلة ديوجين، العدد 1، 2003.
- ✓ جابر القفصي، الإرهاب: صناعة إسلامية أم دولية، مجلة مسارات، مجمع إفريقيا للدراسات والتوثيق والنشر، تونس، المجلد 5، 2016.
- ✓ جابر محمد الأنصاري، الدولة القطرية: هل يمكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو تحتمل تعددياتها، بيروت، مجلة المستقبل العربي، مجلد 16، العدد 175، 1993.
- ✓ حسنين توفيق إبراهيم، في تفسير تمدد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وانتشار فكره التكفيري، مجلة جامعة القيروان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - مخبر تجديد مناهج البحث والبيداغوجيا في الإنسانيات، مجلد 1، 2017.
- ✓ حمدان رمضان محمد، الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلام العالمي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 11، العدد 1، جامعة الموصل، 2011.
- ✓ حنان عمي عواضة، السلطة، عند ماكس فيبر، مجلة الأستاذ، بغداد، المجلد الأول، العدد 206، 2013.
- ✓ خير الدين حسيب، الربيع العربي نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 34، العدد 398، 2012.
- ✓ شاكر عبد الحميد، التفسير النفسي للتطرف والإرهاب، الإسكندرية، مرصد: كراسات علمية 37، مكتبة الإسكندرية، 2017.
- ✓ رضوان السيد، الشرعية الدستورية والعقد الاجتماعي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، مج 10، ع 103، 1987.
- ✓ زهرة الثابت، أيديولوجيا التطرف الديني في المنطقة العربية: أسبابها، مظاهرها، وطرائق علاجها من خلال دراسة مقارنة بين تونس وليبيا، تونس، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات المجلد 1، العدد 2، 2019.
- ✓ زينة الصفار، نظرية الصورة الذهنية وإشكالية العلاقة مع التمييز، العراق، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، 2006.

- ✓ سامي شهيد مشكور، أصل الدولة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي: هوبز، ولوك وجان جاك روسو وأثرها في الفكر المعاصر، جامعة الكوفة: كلية الآداب، مجلد 5، عدد 12، 2012.
- ✓ سعيد رفعت، التصور الأمريكي الجديد للمنطقة ووضع العرب فيه، مجلة شؤون عربية، العدد 112، 2002.
- ✓ سهيلة هادي، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، العدد 3، 2018.
- ✓ صباح كريم رياح الفتلاوي، نظريتا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي: دراسة مقارنة، جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة عدد 10، 2011.
- ✓ صلاح سالم زرنوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، دراسة في أساليب النمط الوراثي والنمط الانقلابي-أنماط أخرى للفترة 1950-1985، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993.
- ✓ عبد العالي حور، تحولات المؤسسة العسكرية في العالم العربي: عسكرة المجتمع ونشوء الميليشيات، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 8، 2017.
- ✓ عبد الغني عماد، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، المجلد الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2013.
- ✓ عبد الفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 36 - كانون الثاني / يناير 2019.
- ✓ عبد القادر بن عبد العزيز، الجامع في طلب العلم الشريف، المجلد الأول، بدون دار نشر وبلد، 2004.
- ✓ عبد الله جناحي، العقلية الربيعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 25 عدد 288، 2003.

- ✓ العسكر والدولة في مصر، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، العدد 2 - مايو 2019.
- ✓ علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، المستقبل العربي، بيروت، مجلد 29، العدد 337، 2007.
- ✓ عنتر بن مرزوق، ظاهرة التطرف الديني في المجتمعات العربية: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، 2018.
- ✓ فارس النداف، مفهوم الدولة عند أرسطو، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد 37، العدد 6، 2015.
- ✓ فرح محمد نصر لامه، المؤتمر العلمي حول العالم العربي في عالم متغير: تحولات الربيع العربي - مقارنة نظرية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية 2013.
- ✓ فريد جاسم القيسي، العنف في العراق: دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف، الطبعة الأولى، لبنان، دار ومكتبة البصائر، 2012.
- ✓ قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد 1، 2002.
- ✓ لينا الخطيب، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدد، بيروت، 2015.
- ✓ محمد أبو عامود، إشكالية نشأة الدولة العربية القائمة في الفكر السياسي العربي المعاصر، بيروت، مجلة منبر الحوار، عدد 39، 1999.
- ✓ مرسي كمال، سيكولوجية العدوان مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 13، عدد 2، 1985.
- ✓ المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1956 - الجذور والتجليات، المغرب، جامعة ابن زهر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العربية للطباعة والنشر، 1997.

- ✓ منى رمضان محمد بطيخ، المواطنة- التصورات النظرية والممارسات العملية: دراسة في النظم السياسية والدستورية المصرية والمقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 90، 2019.
- ✓ ميثاق الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال: خلاصات أهم ما كتب عن الجماعات الإسلامية دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.
- ✓ ميشيل شيحة، إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة، سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22 العدد الأول/2006.
- ✓ ميشيل شيحة، إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة، دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 1.
- ✓ ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، دراسات (195): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
- ✓ ناهدة زبون، مفهوم العنف في الفكر السياسي: دراسة نظرية مقارنة مع مفهوم الإرهاب، بغداد، مجلة العلوم السياسية، المجلد 53.
- ✓ نبيل دجاني، أجهزة الإعلام الغربية وموضوع الإرهاب، لبنان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 291، شهر 5، 2003.
- ✓ نردين الميمي، دور العوامل الخارجية في تشكيل النخبة الفلسطينية في أواخر الدولة العثمانية القرن التاسع عشر (فترة الانتداب) سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، فلسطين، 2011.
- ✓ نصور، بها الدين محمود محمد، العولمة والإسلام ونهاية التاريخ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد 9، العدد 2، 2005.
- ✓ نور الدين بكيس، القبيلة والربيع العربي، الجزائر، العدد 14، مجلة دفاتر السياسة والقانون، 2016.

III. المقالات الإلكترونية

✓ الأبارتايد، موسوعة الجزيرة، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3alngTQ>

✓ إبراهيم غرايبه، سيكولوجيا الإرهاب: كيف تقود المعتقدات والعواطف إلى القسوة والكرهية، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/2WXVIGm>

✓ إبراهيم قلاو، الحركات الاجتماعية وجدليات بناء الدولة والاندماج في العالم العربي، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد 7، أكتوبر 2016، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://search.mandumah.com/MyResearch/Home>

✓ إبراهيم الديب، عبقرية الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة، الجزيرة نت، 2018،

أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3oKHFtS>

✓ إحسان الفقيه، فشل الديموقراطيات في الوطن العربي بعد ثورات الربيع، وكالة

الأناضول، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3uWS3Qa>

✓ أحمد رجب، خابت آمالهم ولم يصبحوا رؤساء، العربية، 2012، أنظر الموقع

الإلكتروني:

<https://p.dw.com/p/14Oz2>

✓ إدريس لكريني، التطرف السياسي والديني، أية مقارنة؟ مركز الخليج للدراسات،

2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3oNtOCT>

✓ إدريس لكريني، النخب السياسية العربية: شرعنة الأوضاع أم انتصار للتغيير؟ مركز

الجزيرة للدراسات، 2009، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2009/20117220401095>

3631.html

✓ أذرع حزب الله في السعودية والخليج: المذهبية في خدمة المطامع الإيرانية، بوابة

الحركات الإسلامية، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.islamist-movements.com/45333>

✓ أذرع إيران الإرهابية.. تعرف على ميليشيات نشر الفوضى، سكاى نيوز عربية،

2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3DqhH2T>

إسحاق ديوان، فهم الاقتصاد السياسي للربيع العربي، بوابة اقتصاد فلسطين،

2016، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.palestineconomy.ps/ar>

✓ اسعد عبد الرحمن، الاستبداد وحكم التغلب في أنظمة الحكم العربية المعاصرة،

الجزيرة، 2004، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2004/2004>

/10/3

✓ إسماعيل عثمان، التطرف والتعصب الديني: أسبابه والعوامل المؤدية إليه،

مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 5، 2017، أنظر الموقع

الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79249>

إسماعيل عزام، 40 عاماً بعد عودة الخميني: أين وصلت أحلام "تصدير" الثورة؟،

2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://p.dw.com/p/3CZG7>

✓ إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني: حالة السلطة

القضائية، سلسلة تقارير (6) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2007،

أنظر الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/iLHQa>

✓ أحمد الداسر، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، أنظر الموقع

الإلكتروني: <https://n9.cl/57we8>

✓ الأمم المتحدة: حقوق الإنسان، النازحون داخليا في العراق: بين مطرقة الحرمان من

الحقوق وسندان العودة المحفوفة بالمخاطر، 27 شباط/فبراير 2020، أنظر الموقع

الإلكتروني:

<https://news.un.org/ar/story/2020/02/1050091>

أميرة مصطفى، مفهوم وخصائص النخبة السياسية، المركز الديمقراطي العربي،

2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=61677>

- ✓ أمين بن مسعود، عن الدول الهجينة في العالم العربي، صحيفة العرب، 2015،
أنظر الموقع الإلكتروني: <https://alarab.co.uk>
- ✓ أنس أحمد، دراسة تحليلية حول ظاهرة الإرهاب، مركز الفرات للدراسات،
2018، أنظر الموقع الإلكتروني: http://firatn.com/?page_id=40
- ✓ أنس محمد الطراونة، ظاهرة التطرف والإرهاب ما بين الفكر والفعل، المركز
الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، مصر، 2015،
أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://democraticac.de/?p=24980>
- ✓ انغير بوبكر، الإسلام السياسي: مقاربات نقدية، مغرس، 2007، أنظر الموقع
الإلكتروني: <https://www.maghress.com/assif/2341>
- ✓ انهيار الاتحاد السوفيتي، المقال، أنظر الموقع الإلكتروني:
<http://www.mokatel.com>
- ✓ أوضاع المسلمين عشية انفجار الصراع، المقال، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://bit.ly/3Dt5meo>
- ✓ آية خطيب نصر، دور السلطة التشريعية في صنع السياسات العامة الاقتصادية،
المركز الديمقراطي العربي، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://democraticac.de/?p=48543>
- ✓ إيران تخصص 300 مليون دولار لدعم فيلق القدس، الجزيرة، 2017، أنظر الموقع
الإلكتروني: <https://bit.ly/3lto7rT>
- ✓ إيران ودول الخليج: ضرورة الاحترام المتبادل المركز العربي للبحوث والدراسات،
2014، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/6850>
- ✓ إيمان النمر، نحو عقد اجتماعي جديد، TRT عربي، 2019، أنظر الموقع
الإلكتروني: <https://bit.ly/3AqwNU5>
- ✓ بابكر فيصل بابكر، الإخوان المسلمون والعنف: معالم في الطريق أخطر وثائق
التكفير (3) الموقع الإلكتروني لقناة الحرة الفضائية، 2018، أنظر الموقع
الإلكتروني: <https://arbne.ws/3anhRLV>

- ✓ البرلمان البريطاني يقر حظر حزب الله، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 2019،
أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3FwHSXA>
- ✓ البرلمانات: الأدوار والمسؤوليات في الحكم الرشيد لقطاع الأمن، مركز جنيف للرقابة
على القوات المسلحة، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/kLVn9>
- ✓ بسام ناصر، الوهابية: ظاهرة دينية مصنوعة أم امتداد لنسق الحنابلة؟، عربي 21،
2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3FzKzaU>
- ✓ بعد مخاض طويل: حكومة جديدة بلبنان بتمثيل أكبر لحزب الله وحلفائه، الجزيرة
نت، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3mHPduC>
- ✓ بن أميرسون، خبير دولي يبدي القلق إزاء عدم وجود تعريف للتطرف العنيف، أخبار
الأمم المتحدة، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://news.un.org/ar/story/2016/03/247202>
- ✓ بهي الدين حسن، المؤسسة العسكرية المصرية نحو صراع سياسي جديد، مركز
كارنيغي للشرق الأوسط، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://carnegieendowment.org/sada/79097>
- ✓ بي بي سي، هيومن رايتس تتهم قوات الأمن في سيناء بارتكاب انتهاكات جسيمة
ومصر تنفي، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48431695>
- ✓ بي بي كاماك وآخرون، انكسارات عربية، مواطنون ودول وعقود اجتماعية، مركز
كارنيغي للشرق الأوسط، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://carnegie-mec.org/2017/01/18/ar-pub-67650>
- ✓ تباين ردود الأفعال عربياً ودولياً بشأن فوز حماس بالانتخابات، الجزيرة نت، 2006،
أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3Fz3CSz>
- ✓ تداول السّطة في الوطن العربي، الجزيرة نت، 2004، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://bit.ly/3Iso0Nj>
- ✓ تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول عربية، بي بي سي نيوز، 2021، أنظر الموقع
الإلكتروني:

<https://www.bbc.com/arabic/53811801>

تفاصيل مقتل قاسم سليمان: كيف طالته القذائف الأميركية؟، سكاى نيوز، أنظر

الموقع الإلكتروني: <https://www.skynewsarabia.com>

✓ تقرير أممي: شحنات وقود إيرانية تمول حرب الحوثيين، شبكة الجزيرة الإخبارية،

2119، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3Dryt1v>

✓ تقرير أميركي يحذر من تنامي تهديد القاعدة: الجزيرة: وكالات، 2007، أنظر

الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3amzr2C>

✓ تنظيم القاعدة، موسوعة الجزيرة، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/2YJogid>

✓ ثائر رحيم كاظم، العولمة والمواطنة والهوية: بحث في تأثير العولمة على الانتماء

الوطني والمحلي في المجتمعات، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد

1، المجلد 8، 2009، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/306WkVP>

✓ جاسم محمد طه، أثر أدوار الفاعلين من غير الدول على الاستقرار السياسي والأمني

في المنطقة العربية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة الموصل، العدد 14،

أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.iasj.net/iasj/download/4c947facca3a0feb>

✓ الجنرال الإيراني قاسم سليمان صاحب النفوذ الكبير في الشرق الأوسط، موقع ا

لوحدة الدولية التابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون السويسرية (SWI) 2018، أنظر

الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3DwsvN5>

✓ جوناثان براون، السلفيون والصوفيون في مصر، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،

20 كانون الأول/ ديسمبر 2011، أنظر الموقع الإلكتروني

http://carnegieendowment.org/files/salafis_sufis_arabic.pdf

✓ جماعة التكفير والهجرة، قناة العالم، 2013، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3lrw1lq>

✓ جمال نصار، ظاهرة الإرهاب: محدداته وحقيقة المواجهة والتناقضات الدولية، مركز

الجزيرة للدراسات، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3iNzoBB>

- ✓ جميل حمداوي، التطرف بين الواقع الاجتماعي والمناخ الفكري، القاهرة، مجلة شؤون عربية، العدد 171، تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خريف 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://arabaffairsonline.com>
- ✓ جوزيف بلحوط، بيبي كاماك، الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو النمو العادل، معهد كارنيغي للشرق الأوسط، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-7816>
- ✓ الحرب العالمية الأولى: الأطراف والخسائر، موقع الجزيرة الإلكتروني 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3apRuol>
- ✓ حركة طالبان، الجزيرة حركات وأحزاب، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3lquYlJ>
- حسام الحداد، (داعش) وأخواتها: الفكر - التكفير - النصوص، بوابة الحركات الإسلامية، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.islamist-movements.com/53610>
- ✓ حسام الحداد، الجماعة الإسلامية بين ثورة التصحيح وقيادات الدم، بوابة الحركات الإسلامية، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.islamist-movements.com/2426>
- ✓ حسن حسن، طائفية تنظيم الدولة الإسلامية: الجذور الإيديولوجية والسياق السياسي، معهد كارنيغي للشرق الأوسط، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://carnegie-mec.org/2016/06/13/ar-pub-63756>
- ✓ الحسين الزاوي، الحروب بالوكالة في الوطن العربي، صحيفة إيلاف، لندن، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://elaph.com/Web/NewsPapers/2019/12/1274990.html>
- ✓ حقوق الإنسان في أمريكا، مؤسسة حقوق الإنسان، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني: www.humanrights.com
- ✓ حقوق الإنسان ووضع الدستور، الأمم المتحدة، جنيف، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

[https://www.ohchr.org/Documents/Publications/ConstitutionMak
ing_AR.pdf](https://www.ohchr.org/Documents/Publications/ConstitutionMak
ing_AR.pdf)

✓ حمد سيد أحمد، محنة الدولة الوطنية العربية، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/3lqRvio>

✓ حميد الهاشمي، نظرية بناء الأمة وقابلية تطبيقها في المجتمعات غير الغربية، الحوار المتمدن، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=102335>

✓ حنا عيسى، أنماط الفكر السياسي، صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/358108.html>

✓ حيدر البصري، القوة والعنف بين الشريعة والقانون، شبكة النبا للمعلومات، 2018، أنظر الرابط الإلكتروني:

<https://annabaa.org/arabic/annabaamagazine/15006>

✓ خالد توازي، الأنظمة السياسية الهجينة: مفارقة التحول والتكيف - قراءة في الحالة الجزائرية، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/63202>

خالد الدخيل، الطائفية والإرهاب: (داعش) وحزب الله، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.acrseg.org/39305>

✓ خالد سعيد، التهميش والحرمان أقوى دوافع التطرف، موقع Scientific

American، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3iMBpy3>

✓ الخامس عشر من شباط/فبراير 1989: الانسحاب السوفياتي من أفغانستان، فرانس

برس، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3uWgUuc>

✓ الدساتير العربية: لعبة التعديلات على مقاس الزعيم، موقع الجزيرة، 2019، أنظر

الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2YDvJ2g>

- ✓ دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب، الأمم المتحدة: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، 2009، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3oS90u7>
- ✓ الدّولة: احتكار القوة ومشاع التسمية، جريدة العرب الاقتصادية، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/303ulks>
- ✓ ديما أمين، واقع النّخب في العالم العربي، وكالة وطن للأخبار، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.wattan.net/ar/news/166914.html>
- ✓ الديمقراطية، الأمم المتحدة، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy/>
- ذبح القديس بارتيليمي (Slaughter of Saint Barthelemi) موسوعة اللّغة العربية Mimir، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://mimirbook.com/ar/1035ebe70d1>
- ✓ رائج علاء الدين، كيف استخدمت إيران نموذج حزب الله للهيمنة على العراق وسوريا، معهد بروكنجز، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.brookings.edu/>
- ✓ رامز جمال اسعد، أثر الأحزاب السياسية على التحوّل الديمقراطي في مصر 2013-2015، المركز الديمقراطي العربي، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=1231>
- ✓ الربيع العربي: بعد مرور خمس سنوات، منظمة العفو الدولية، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2016/01/arab-spring-five-years-on>
- ✓ رشيد خشانة، حصيلة 40 عاما من حكم القذافي: نظام استبدادي أعاد إنتاج الرّعاية القبلية، موقع Swissinfo.ch، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2YEcCoV>

- ✓ رضوان زيادة، فشل الربيع العربي في الانتقال الديمقراطي، السورية نت، 2018،
أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3FvkGJb>
- ✓ رياض الصيداوي، ما الذي أفضل النُخب السياسية العربية وجعلها عاجزة؟ مركز
الجزيرة للدراسات، 2009، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2009/2011721124251578944.html#3>
- ✓ ريم بن إسماعيل وآخرون، البعد الاجتماعي في فهم ظاهرة التطرف العنيف، المنتدى
التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومحامون بلا حدود، 2020، أنظر الموقع
الإلكتروني:
<https://www.ftdes.net/rapports/extremisme.pdf>
- ✓ زكي بني راشد، الدولة المدنية: هل تشكل نقيضا للدولة الإسلامية؟، الجزيرة:
مقالات، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3BoKHrb>
- ✓ زينب عبد العظيم، الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب،
مركز الحضارة للدراسات السياسية 2013، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://bit.ly/3mDEJN4>
- ✓ سارة المصري، كوكلوكس كلان: حين غضت أميركا الطرف عن أخطر منظمة لقتل
السود، ميدان الجزيرة، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://bit.ly/3v5A763>
- ✓ سامي عجم، الدور الاجتماعي للجيش في دول العالم الثالث، مجلة الدفاع الوطني،
العدد 51، كانون الثاني، 2005، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://www.lebarmy.gov.lb>
- ✓ سعد وفائي، مخاضات ولادة الدولة الثقافية، الجزيرة نت، 2020، أنظر الموقع
الإلكتروني: <https://bit.ly/3Dpgcly>
- ✓ السلفية الجهادية في سطور، موقع قناة المنار، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:
<http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=1145274>

- ✓ سهيل الحبيب، الجهاد ضد الوطن: اعتبار البلدان العربية دار حرب في ايدلوجيا الحركات الجهادية، مركز مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، أنظر الرابط الإلكتروني: <https://2u.pw/eyh8P2015>
- ✓ سوسن الشاعر، جريدة العرب الدولية: الشرق الأوسط، هل انتهت حروب الوكالة؟ 2020، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://aawsat.com>
- ✓ سوفيندريني كاكوتشي، العالم رهينة الدمار النووي: وكالة الأنباء العالمية انتر بريس سيرفس، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.ipsinternational.org>
- ✓ السيد يسين، التطرف كنموذج للتفكير العقلاني، المسلة، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3FyMTPH>
- ✓ السيد يس، نظرية جديدة في تفسير التطرف، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/36527>
- ✓ شادي خان سيف، الغزو السوفيتي لأفغانستان، وكالة أخبار الأناضول، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3BvwYif>
- ✓ شريف محمد جابر، هل كان محمد بن عبد الوهاب داعشياً؟ مدونات الجزيرة، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3uYow8G>
- ✓ شمس العياري، امتيازات المؤسسة العسكرية خط أحمر أمام أي قوة سياسية في مصر، موقع DW عربية، 2011، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2YyJPCj>
- ✓ صالح سرية: الكاريزما ونهج الثورة الإسلامية المسلحة، بوابة الحركات الإسلامية، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.islamist-movements.com/36514>
- ✓ صالح ياسر، ورقة سياسات: النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة - حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبيرت، العراق، 2013، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10346.pdf>
- ✓ صباح سعيد الزبيدي، الإرهاب عدو للبشرية، وكالة جراسا الإخبارية، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.gerasanews.com/print/18571>

✓ صخر محمد، الثورة التونسية (2010-2011): أسبابها، خصائصها ونتائجها،

2021، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.politics-dz.com>

✓ عاطف الجولاني، ظاهرة التطرف في المنطقة: محاولة جديدة للقراءة والفهم،

2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.islamtoday.net/salman/services/saveart-41->

[5594.htm](http://www.islamtoday.net/salman/services/saveart-41-5594.htm)

✓ عاطف الغمري، التدخل الخارجي في العالم العربي، مركز الروابط للبحوث

والدراسات الاستراتيجية، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://rawabetcenter.com/archives/35879>

✓ عبد الإله حيدر شائع، حقائق في تغريدات عن دولة الخلافة الإسلامية واختلاف

القاعدة، مدونة عبد الإله حيدر شائع، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://abdulela.wordpress.com>

✓ عبد الحسين شعبان، التطرف والإرهاب إشكاليات نظرية وتحديات عملية: مع إشارة

خاصة إلى العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://caus.org.lb>

✓ عبد الحسين شعبان، الشعبوية والديمقراطية، مؤمنون بلا حدود للدراسات

والأبحاث، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.mominoun.com>

✓ عبد الحق الصنايبي، التكفير والهجرة أفكار سيد قطب تجسدت واقعاً إرهابياً الشروق

العربي، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://alshoruq.com/ar/printPost/71755>

✓ عبد الحميد عوض، تمهيداً لترشيح البشير لولاية جديدة: 294 نائباً يقترحون تعديل

الدستور السوداني، صحيفة العربي الجديد الإلكترونية، 2018، أنظر الموقع

الإلكتروني: <https://www.alaraby.co.uk>

✓ عبد الرحمن جمعة، ما هي الحرب بالوكالة؟، ساسة بوست، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني.

<https://www.sasapost.com/what-is-a-proxy-war>

✓ عبد الغني سلامة، الإسلام السياسي في فلسطين (النشأة، المسارات، المستقبل) منظمة التحرير الفلسطينية، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3aEtAWN>

✓ عبد المنعم مصطفى حليلة، العذر بالجهل وقيام الحجة، 2001، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.cia.gov>

✓ عبده وازن، النخب العربية تعيش في أبراج عاجية وأزمات الواقع تتفاقم والحادثة لم ترد على الأسئلة، إنديبننت عربية، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.independentarabia.com>

✓ عبد الوهاب بن منصور الشقحاء، جاهلية الجماعات التكفيرية، الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، 2009، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.al-jazirah.com/2009/20091101/ar7.htm>

✓ عبید خلیفی، صالح سرية: لبنات عنف الجماعة من خلال تنظيم الفنية العسكرية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://bit.ly/2X1KoUk>

✓ العراق يحكم بإعدام 40 مدانا بارتكاب مذبحه قاعدة (سبايكر) بي بي سي نيوز، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/02/160218_iraq_is_death_camp_speicher

✓ عزت جرادات، اليوم العربي لمحو الأمية، جريدة الدستور، عمان، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3BthpHZ>

✓ علاء زهير الرواشدة، التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني: دراسة سوسيولوجية للمظاهر والعوامل، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://repository.nauss.edu.sa>

- ✓ عمر حمزاوي، في تفسير احتجاجات العرب: بحث الحكام والمواطنين عن عقد اجتماعي جديد، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://carnegie-mec.org/2019/12/17/ar-pub-80615>
- ✓ عمر منيف الرزاز، من الربيع إلى الإنتاج: الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد، موقع العربي الجديد، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3lrU6Zk>
- ✓ عمرو حمزاوي، وجوه المأساة: التطرف والطائفية والاستبداد، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2002، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://carnegie-mec.org/2020/03/10/ar-pub-81246>
- ✓ عمرو حمزاوي، بلاد العرب: عن تفضيل الطبقات الوسطى للسلطوية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2020. <https://carnegie-mec.org/2020/01/14/ar-pub-80800>
- ✓ عمرون علي، الدولة العميقة والثورة المضادة، بوابة إفريقيا الإخبارية، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3v1MSia>
- ✓ غازي دحمان، قراءة في كتاب العلاقات الدولية - البعد الديني والحضاري: محاولة تعريف رؤية الإسلام للعلاقات الدولية، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3BySXF6>
- ✓ الغلو في الدين، مرصد الأزهر، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3uUTzSZ>
- ✓ فريدريك ويرلي، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56943>
- ✓ فيصل المرعشي، الموسوعة السياسية، مفهوم الدولة - The Concept of State، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3apThtW>

- ✓ فيلق القدس الإيراني: الوحدة القوية والسرية، فنك، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://fanack.com>
- ✓ القمع والاستبداد والظلم: هل هي مولدات تطرف؟، برنامج حديث الثورة، الجزيرة نت،
2015، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3oLoobB>
- ✓ القواعد العسكرية الغربية في الشرق الأوسط، وكالة الأناضول، 2018، أنظر الموقع
الإلكتروني: <https://bit.ly/3BtsN6t>
- ✓ كريم طرابلسي، مفهوم الإرهاب. كيف تلاعبت به أميركا تاريخياً ليوائم مصالحها؟،
2020، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3lzhDld>
- ✓ كمال عامر، التطرف والإرهاب ومواجهته، التحالف الإسلامي العربي لمحاربة
الإرهاب، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2Yyr6H1>
- ✓ كمال النيص، ظاهرة الإرهاب المفهوم والأسباب، والدوافع، الحوار المتمدن، دراسات
وأبحاث قانونية، 2011، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3p2x91p>
- ✓ كولن بي كلارك، هل تثمر الضغوط؟ حزب الله والجماعات الإرهابية في فنزويلا،
المركز العربي للبحوث والدراسات، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:
<http://www.acrseg.org/41119>
- ✓ لماذا تلجأ الدول إلى الحروب بالوكالة؟، قناة الجزيرة: جولة الصحافة، 2018، أنظر
الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3oO8Tjb>
- ✓ ليلي حمدان، أبجديات النقد: سيد قطب مثلاً، تبيان، 2018:
<https://tipyan.com/abc-of-criticism-sayid-qutub-example>
- ✓ لينا الخطيب، استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدد، معهد كارنيغي
للشرق الأوسط، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://carnegie-mec.org/2015/06/29/ar-pub-60542>
- ✓ ما هو تنظيم (داعش) موقع الدبلوماسية الفرنسية، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://bit.ly/3almPsG>
- ✓ ما هي المنظمات الإرهابية في الشرق الأوسط حسب التصنيف الأمريكي؟ بي بي
سي، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54694904>

✓ محمد خضير، التنظيم الدستوري في فلسطين: دراسة تمهيدية لغايات اقتراح النصوص الناظمة للحقوق والحريات والسلطة القضائية في دستور دولة فلسطين المقبل، فلسطين، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة) 2015، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/tagjt>

✓ محمد شوقي عبد العال، رؤية سياسية قانونية: التطورات المعاصرة في ظاهرة الإرهاب الدولي، المركز العربي للبحوث والدراسات، جمهورية مصر العربية، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org>

✓ محمد سعيد الصوفي، اليمن: قرارات هيكله الجيش بين التفاوض والحذر، موقع DW، 2012، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2WXxF4T>

✓ محمد ضريف، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، 2010، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://studies.aljazeera.net/ar/files/2010/201172233734125344.html>

✓ محمد عاصم المقدسي، ملة إبراهيم ودعوة الأنبياء والمرسلين، 2000، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3At5vwq>

✓ محمد عبد العاطي، حزب الله.. النشأة والتطور، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/2T7qU>

✓ محمد عبد العاطي، المقاومة الفلسطينية: ثورة الإنسان والحجر، الجزيرة، 2004، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3lq9aab>

✓ محمد عبد العاطي، ملخص ملف القاعدة: قراءة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3FvdMDL>

✓ محمد عبد العزيز ربيع، ثقافة التسامح والديمقراطية، صحيفة اتجاهات البيان، 2006:

<https://www.albayan.ae/opinions/2006-02-24-1.894317>

- ✓ محمد منصف المرزوقي، بين الدين والتطرف، الجزيرة نت، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3amadRV>
- ✓ محمد نبيل الشيمي، النُخبة وتأثيرها في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر، المركز الديمقراطي العربي، 2016. <https://democraticac.de/?p=26489>
- ✓ محمود أبوبكر، قناة بي بي سي، الحشد الشعبي في العراق: من فصائل غير نظامية إلى تشكيل قتالي رسمي، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-38383048>
- ✓ محمود أبو عادي، علم نفس الإرهاب والتطرف، نون بوست، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.noonpost.org/content/18375>
- ✓ محمود أبو عادي، علم نفس العنصرية واللا تسامح، نون بوست، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.noonpost.com/content/17534>
- ✓ محمود الورواري، التنظيمات الإرهابية في الشرق: ابنة لأفكار متطرفة في الغرب، العين الإخبارية، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://al-ain.com/article/terrorist-organizations-daughter-extremist-west>
- ✓ محمود الورواري، صالح سرية وسالم رحال وفكرة الجهاد العالمي، العين الإخبارية، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://al-ain.com/article/saleh-secret-salem-rahamal-global-jihad>
- ✓ المختار العبلاوي، تقرير وحوارات، ملك المغرب: تعامل مختلف مع الربيع العربي، الجزيرة نت، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2YALhDy>

✓ مروان قبلان، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، قطر، للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://search.mandumah.com/MyResearch/Home> ✓

✓ مصطفى عبد السلام، المساعدات الخليجية لمصر: التقديرات وسيناريوهات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/20154267348308411.html#e6>

✓ مصطفى مرعي، الدين وحقوق الإنسان في الدساتير: تجارب مقارنة، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2012، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://2u.pw/nmV4n>

✓ منى فياض، كيف حكمت إيران عواصمها الأربع، ميدل إيست Meo، 2020،

أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3BuWBQq>

✓ المنظمات والحركات والجماعات المتطرفة في إسرائيل، مركز المعلومات الفلسطيني وفا، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5032

✓ منة عمر، نشأة المحاكم الاستثنائية في مصر، المفكرة القانونية، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://legal-agenda.com>

✓ الموسوعة الجزائرية، الدول العربية والتحدي، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.politics-dz.com>

✓ مونیکا نبيل توفيق، قضايا الهوية وكيف تتعامل الدولة مع نتائجها، المركز الديمقراطي العربي، 2020.

<https://democraticac.de/?p=68936>

✓ مهدي خلجي، لماذا لا تحدث ثورة في إيران؟، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية،

2019، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://rasanah-iiis.org>

✓ الموقع الرسمي الإلكتروني لحزب الله، هيئة دعم المقاومة الإسلامية، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.moqawama.org/>

✓ ميثم حنظل شريف، نظام الحزب الواحد، التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية في العراق، 2015،

<https://almerja.com/reading.php?i=1&ida=1291&id=973&idm=2>

2189

نادية حلمي، نظرية الدومينو: الاختراق الناعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المركز الديمقراطي العربي، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://democraticac.de/?p=33685>

✓ نبذة عن حركة طالبان، قناة بي بي سي على الإنترنت، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com>

✓ نبيه العاكوم، البطالة في العالم العربي، الجزيرة نت، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3Dr8Huj>

✓ هدى الصالح، العربية نت تستعرض كتب ومراجع مقاتلي (داعش) العربية نت، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3iKvdqk>

✓ هشام القروي، كينان ونظرية الاحتواء، موقع بحوث، 2010، أنظر الموقع الإلكتروني:

http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_7012.html

✓ واشنطن تشطب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، بي بي سي، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55301079>

✓ وليد منصور، رسالة الإيمان: ألغام تكفيرية زرعها صالح سرية في صفحات كتابه الإرهابي، مركز سيمو - باريس: المرجع دراسات وأبحاث استشرافية حول الإسلام الحركي، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.almarjie-paris.com/5209>

- ✓ نرمن كمال يوسف شاهين، الأنماط القيادية لدى مديري المدارس الحكومية في محافظات غزة وعلاقتها بتعزيز ثقافة الإنجاز، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013،
أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2YxMlst>
- ✓ نمور التاميل، موسوعة الجزيرة: أحزاب وحركات، 2017، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://bit.ly/2YHPLc7>
- ويكليكس: واشنطن مولت منظمات مصرية تدعو إلى الديمقراطية، صحيفة البلاد،
2011، أنظر الموقع الإلكتروني:
<http://www.albiladpress.com/article88056-5.html>
- ✓ ياس خضير البياتي، الغزو الإعلامي وتغليب الأفكار الفاسدة للوطن العربي، مركز
الخليج للدراسات، 2012، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/qLXmt>
- ✓ ياسر الحريري، علماء (داعش) أجمعوا على تكفير الشيعة وقتل كل مسلم يشارك في
الأنظمة والجيش، صحيفة الديار، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://www.addiyarcomcarloscharlesnet.com>
- ✓ يزيد صايغ، أولياء الجمهورية: تشريح الاقتصاد العسكري المصري، مركز كارنيغي
للشرق الأوسط، بيروت، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:
https://carnegieendowment.org/files/_Ar_Sayegh_04_web.pdf
- ✓ يزيد صايغ، رسم خارطة الاقتصاد العسكري الرسمي: نحن نبني مصر، نحن نطمع
مصر، نحن مصر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019، أنظر الموقع
الإلكتروني:
<https://carnegie-mec.org/2019/12/14/ar-pub-80533>
- يزيد صايغ، العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية، مركز كارنيغي للشرق
الأوسط، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://carnegieendowment.org/sada/57466>

IV. التقارير

✓ إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) موقع البنك الدولي، 2020،

أنظر الموقع الإلكتروني: <https://data.worldbank.org/topic/external-debt>

✓ تقرير التنمية الإنسانية العربية: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية، 2016.

<https://www.un.org/ar/esa/ahdr/>

✓ التقرير العالمي للعام 2016، أحداث العراق عام، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/285704>

✓ الدليل المرجعي: وضع خطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع التطرف العنيف، الطبعة الأولى، الأمم المتحدة: مكتب مكافحة الإرهاب، 2016، أنظر الموقع الإلكتروني

: <https://2u.pw/Rfhj5>

✓ الشبكة السورية لحقوق الإنسان، مقارنة بين حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد تنظيم (داعش) والقوات الروسية منذ الإعلان عن تأسيس التنظيم في سوريا وبدء التدخل العسكري للقوات الروسية حتى تشرين الأول 2019، أنظر الموقع

الإلكتروني: <http://sn4hr.org/arabic/2019/10/29/11679/>

✓ منظمة الشفافية الدولية (الائتلاف العالمي ضد الفساد) مؤشر مدركات الفساد

2018، أنظر الموقع الإلكتروني: www.transparency.org/cpi

V. الصحف اليومية

✓ أحمد محمد، أقدم إرهاب على الأرض: بين ابني آدم قابيل وهابيل، صحيفة الاتحاد،

2015، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2YFkLJM>

✓ رباب الحكيم، خبراء يكشفون أخطر السمات النفسية في شخصية العناصر الإرهابية،

صحيفة أمان، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://aman.dostor.org/show.aspx?id=9067>

- ✓ جماعات الهيكل: أداة الاحتلال التنفيذية لتغيير الواقع بالأقصى، الأنباط: جريدة يومية، 2019، أنظر الموقع الإلكتروني:
<http://www.alanbatnews.net/post.php?id=246751>
- ✓ جريدة الأيام، جنوب اليمن الدولة المستقلة سابقا ونزعات الانفصال، 2020، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.alayyam.info/news/87JA6ABK-KOAM9W-CF8B>
- ✓ حازم صاغية، لكن ما هي الشعبويّة؟ ومن هو الشعبوي؟ وكيف يدار الصراع ضدّهما؟ جريدة الحياة، 31/أغسطس 2017.
- ✓ خالد أحمد عثمان، مفهوم الشرعية الدولية ومصادرها، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2010، أنظر الموقع الإلكتروني:
https://www.aleqt.com/2010/04/24/article_383515.html
- ✓ عبد الله الطريقي، جريدة اليمامة، العراق، العدد 1034، 1989.
- ✓ محمد أبو حميد، الخطاب الديني بين الغلو والاعتدال، فلسطين، صحيفة الوطن الفلسطينية، 2018، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://bit.ly/3BqZWjp>

.VI المؤتمرات والندوات

- ✓ حليم بركات، مستقبل الاندماج الاجتماعي والسياسي في المجتمع العربي، ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979.
- ✓ سر جاذبية (داعش)- الدعاية والتجنيد أوراق ونقاشات مؤتمر المملكة الأردنية الهاشمية عمان، مؤسسة فريدريش ايربت، 2014، المطبعة الاقتصادية.
- ✓ عزمي بشاره، يوتيوب، 2/10/2016، مؤتمر الجيش والسياسة في مرحلة التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي بالدوحة، ملف فيديو، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://www.youtube.com/watch?v=O5E1IQ67C9k&t=208s>
- ✓ عزمي بشاره، يوتيوب، 2021/03/21، مؤتمر العلوم الاجتماعية الإنسانية: الدورة الثامنة، محاضرة حول الدولة والأمة ونظام الحكم، ملف فيديو، أنظر الرابط الإلكتروني:

https://www.youtube.com/watch?v=_jyeW-V0gds

- ✓ كمال المنوفي، ندوة الحركات الدينية المتطرفة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي مج 12، العدد1، 1984.
- ✓ محمد عيسى الحريري، الجذور التاريخية لظاهرة التكفير عند الخوارج، مؤتمر ظاهرة التكفير، 2011، الرياض.
- ✓ مصطفى عمر التير، العسكر ومرحلة التحول الديمقراطي في ليبيا دراسة الحالة الليبية ورقة غير منشورة مقدمة في المؤتمر السنوي الخامس لقضايا التحول الديمقراطي تحت عنوان "الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي" مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1-3 تشرين الأول أكتوبر، 2016.
- ✓ مؤسسة المنارة البيضاء للإنتاج الإعلامي (منهجنا وعقيدتنا): مقابلة مع الدكتور سامي العريدي"، شريط فيديو على موقع archive.org، المدة: 29:45 دقيقة، نُشر بواسطة أبو قدامة المهاجر، 21 تشرين الأول/أكتوبر، 2013، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://archive.org/details/Moqabla>
- ✓ ميشيل مارتو، قياس المديونية الخارجية، ورقة قدمت إلى منتدى الفكر العربي، ندوة المديونية والأرصدة العربية في الخارج، عمان، 11-12 كانون الثاني، 1987.
- ✓ ندوة عن بُعد تحت عنوان (جماعة الإخوان المسلمين والدولة الموازية: إدارة الصراع ضد الدولة الوطنية) مركز تريندز للبحوث والاستشارات 22-11-2020.
- ✓ نينا عقل خليل، ندوة حول دور الجيش في التنمية والأمان الاجتماعي، موقع الجيش اللبناني، 2013، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.lebarmy.gov.lb>
- ✓ هيثم الكيلاني، الاستقلال الوطني والقومي من منظور المشروع الحضاري، ورقة قدمت إلى بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة تحت عنوان: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.

VII. النصوص القانونية

✓ الأمم المتحدة: المعني بالمخدرات والجريمة: وثيقة عمل، القانون السعودي لمكافحة

الإرهاب، نيويورك، 2014، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.unodc.org>

✓ بوابة التشريع في تونس: البوابة الوطنية للإعلام القانوني، قانون أساسي عدد 26

لسنة 2015 مؤرخ في 7 أوت 2015 يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال،

أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.legislation.tn>

✓ الجمعية العامة للأمم المتحدة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان،

مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثالثة عشرة، قانون الطوارئ والقوانين الأخرى التي

تنظم مكافحة الإرهاب في الوقت الحاضر، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://2u.pw/8W6mh>

✓ دستور الجمهورية التونسية، بوابة التشريع - تونس: البوابة الوطنية للإعلام القانوني،

2002، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.legislation.tn>

✓ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15

نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، المادة رقم

74، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/UzePd>

✓ دستور سوريا (الجمهورية العربية السورية) الصادر عام 2012، project

constitute، أنظر الموقع الإلكتروني:

https://www.constituteproject.org/constitution/Syria_2012.pdf?lang

=ar

✓ القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب، المملكة المغربية، صدر أمر بتنفيذه

بظهير رقم 1.03.140، بتاريخ 28 أيار، 2003.

<https://menarights.org/sites/default/files/2019->

[01/CT_Law_AR.pdf](https://menarights.org/sites/default/files/2019-01/CT_Law_AR.pdf)

✓ قانون مكافحة الإرهاب لسنة 2001، موقع المجلس الوطني، جمهورية السودان

المادة رقم 2، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.parliament.gov.sd>

✓ قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2014، بنك السودان المركزي،

أنظر الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3oNiA1n>

✓ قرارات مجلس الأمن، الأمم المتحدة: مجلس الأمن، 2017 أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://news.un.org/ar/story/2017/09/282692>

المادة 140 دستور جمهورية مصر العربية وفقاً للتعديلات الدستورية التي أدخلت عليه في

23 أبريل 2019: تاريخ صدور قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 38 لسنة 2019

بإعلان موافقة الشعب على التعديلات الدستورية في الاستفتاء، الأرشيف الرقمي: منشورات

قانونية، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://manshurat.org/node/14675>

VIII. رسائل الدكتوراه

✓ أمينه حمزة الجندي، التطرف بين الشباب: دراسة ميدانية على عينة من القيادات

الطلابية بالجامعة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية،

مصر، 1987.

المراجع باللغات الأجنبية

أ-الكتب:

- ✓ Abraham Maslow, « A Theory of Human Motivation », Psychological Review, no 50, 1943, p. 370-396
- ✓ Arnold Wolfers, Discord and Collaboration; Essays on International Politics (Baltimore: Johns Hopkins Press Alex p. Schmid, political Terrorism, Amsterdam: North -Hol- land publishing Company, 1983.
- ✓ Arnold Wolfers, Discord and Collaboration; Essays on International Politics (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1962).
- ✓ Baud, Encyclopedie des terrorismes et des violences politiques Lavauzelle.Paris.2003.
- ✓ David Myers, Social psychology, (13th ed), New York, M,Graw-Hill Bookco,2020.
- ✓ Dollard,L.W, Frustration and Aggression, New Haven,Yall university press, 1962.
- ✓ Ebel,R.L, Essentials of education Measurement , New Haven ,Yall university Press, 1972.
- ✓ Edward shils, the military In the political development of the new States Cambridge University 2009.
- ✓ Ekman J, Political Participation and Regime Stability: A Framework for Analyzing Hybrid Regimes, International Political Science Review, vol. 30, no. 1 (2009), p 7 - 31.
- ✓ Frederic. L. Schumann, International Politics, The Destiny of the western state system; Maps by George D. Brodsky, 4TH ED. (New York: McGraw-Hill Book CO., 1948).
- ✓ Giacomo Luciani, Allocation vs. Production State: A Theoretical Framework, in: Giacomo Luciani (ed.), The Arab State (Berkeley: University of California Press, 1990)
- ✓ Hamilton Neil, A militias in America: a reference handbook contemporary world issues, ABC-CLIO Oxford England 1996.
- ✓ Harold D. Lasswell, essay on the garrison state, USA, Routledge; 1st edition,1997.
- ✓ Hossein Mahdavy, Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran, in: M.A. Cook (ed.), Studies in the Economic History of the Middle East: From

- the Rise of Islam to the Present Day (London; New York: Oxford University Press, 1970).
- ✓ Ibid, and J.C. Hurewitz, Middle East Politics the Military Dimension, USA, Westview Press; 1st edition,1980.
 - ✓ Jason Brownlee, Democracy Prevention: The Politics of the U.S.-Egyptian Alliance, New York: Cambridge University Press, 2012.
 - ✓ Jean- marc coicaud, Legitimacy and politics, translate and edited by David Ames Curtis, Cambridge University press: United Kingdom, 2002.
 - ✓ Joakim Ekman, Political Participation and Regime Stability: A Framework for Analyzing Hybrid Regimes, International Political Science Review, 2009.
 - ✓ Kjetil Selvik and Stig Stenslie, Stability and Change in the Modern Middle East, London: I.B. Tauris, 2011.
 - ✓ Lisa Anderson, The State in the Middle East and North Africa, Comparative Politics, 1987.
 - ✓ Marc Weller, The US, Iraq and the Use of Force in a Unipolar World, Survival: Global Politics and Strategy, 2000.
 - ✓ Musca, Geetano , The ruling classe. (ed) Arthur Livingston. Newyork: magcgraw hill, 1939.
 - ✓ Noam Chomsky, Global conversation program (TV interview), Euro news channel, Germany, 2015.
 - ✓ Oxford, Advanced learner's Dictionary of current English, 1976.
 - ✓ Peter T. Leeson & Andrea M. Dean, the Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation, George Mason University, 2009.
 - ✓ Raymond Aron, Peace and War: A Theory of International Relations, Translated from the French by Richard Howard and Annette Baker Fox (Garden City, NY: Doubleday & Co., 1966).
 - ✓ Samuel E finer, The Man on Horseback: The Role of the Military in the Arab Revolutions and in their Aftermaths, with a new introduction by jay stanely, Transaction publisher, 2002.
 - ✓ Samuel P. Huntington, political order in changing societies, new haven: Yale University, 47 press, 1996.
 - ✓ Steven Yearley,Green Ambivalence about Science: Legal-Rational Authority and the Scientific Legitimation of a Social Movement, The British Journal of Sociology, 1992.

- ✓ Thorvaldur Gylfason, Natural Resources and Economic Growth: What Is the Connection? CES ifo Working Paper; no. 530, Center for Economic Studies, Institute for Economic Research, Munich, August 2001.
- ✓ Turner, Colin, Islam without Allah? The Rise of Religious Externalism in Safavid Iran, Richmond, Curzon Press, 2000.

II-مقالات الكترونية باللغة الانجليزية:

- ✓ Ali Jumuah, Wasila, Circumambulating Graves and Accusing Others of Shirk and Kufr, trans. Mahdi Lock, Marifah, Retrieved from: http://www.marifah.net/articles/Al-Watan_Ali%20Jumuah.pdf
- ✓ Bruce K. Rutherford, Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008, Retrieved from: http://www.marifah.net/articles/Al-Watan_Ali%20Jumuah.pdf
- ✓ David, D. Kirkpatrick, U.S. Sought Delay of Morsi's Ouster, Egyptian Leader Says, The New York Times, 2014, Retrieved from: <https://goo.gl/RTH2th>
- ✓ Decline in rights worldwide for 13th year running: Freedom House, Aljazeera, 2019, Retrieved from: <https://bit.ly/3iNjuHu>
- ✓ Democracy Index 2018, The Economist Intelligence Unit, London, Retrieved from: <https://www.eiu.com/topic/democracy-index>
- ✓ Elite Quality Report 2020: 32 Country Scores and Global Rank, Elite Quality Index EQx2020, Tomas Casas i Klett, University of St.Gallen & Guido Cozzi, University of St.Gallen, Retrieved from: https://www.alexandria.unisg.ch/260885/1/Elite_Report.pdf
- ✓ Emily Hunt, Abu Musab al-Zarqawi, Zarqawi Letter, U.S. Department of State Archive, 2004, Retrieved from: <http://2001-2009.state.gov/p/nea/rls/31694.htm>

- ✓ Evan Hill, and others, Visual Investigation: How George Floyd Was Killed in Police Custody, The New York time, Aug. 13, 2020, Retrieved from: <https://nyti.ms/3mDFOEC>
- ✓ Florence Gaub , Arab armies: agents of change? Before and after 2011, Chaillot Papers, EU Institute for Security Studies, by the EU Institute for Security Studies and printed in Condé-sur-Noireau (France) by Corlet Imprimeur, 2014, Retrieved from: https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/Chaillot_Paper_131_Arab_armies.pdf
- ✓ Francesco Dendena, « L'expérience de la défaite, la rencontre avec l'histoire : Barnave et ses écrits historiques », La Révolution française [En ligne], 10/2016, mis en ligne le 13 juin 2016, consulté le 09 octobre 2021; DOI : <https://bit.ly/3Dvaqui>
- ✓ Frederic Wehrey, ARIEL I.Taming the Militias: Building National Guards in Fractured Arab States, 2015 ,Retrieved from: <https://2u.pw/tJ2GZ>
- ✓ Freedom in the World 2018, Highlights from Freedom House's annual report on political rights civil liberties, Retrieved from: www.freedomhouse.org
- ✓ Freedom in the World 2019, Highlights from Freedom House's annual report on political rights, Retrieved from: www.freedomhouse.org
- ✓ Gabor et hamard Le terrorisme et l union europeenne Budapest 2002, Retrieved from:<https://2u.pw/WdEPy>
- ✓ Giulio M. Gallarotti, Soft Power: What it is, Why it's Important, and the Conditions Under Which it Can Be Effectively Used, Wesleyan University, Division II Faculty Publications, Paper 57, (2011), Retrieved from: <https://bit.ly/3argfB0>
- ✓ Henry A. Kissinger, Defining a U.S. Role in the Arab Spring, The International Herald Tribune, 2012, Retrieved from: <https://bit.ly/2D5dO8s>
- ✓ Iran: Exporting the revolution, National Foreign assessment center:An intelligence assessment, 1980 March, Retrieved from: <https://2u.pw/fOu8d>
- ✓ James J. Wirtz, Understanding Proxy Warfare, Texas National security review,2020, Retrieved from:<https://tnsr.org/roundtable/book-review-roundtable-understanding-proxy-warfare>

- ✓ Jeffrey Martini, Heather J. Williams, William Young, The Future of Sectarian Relations in the Middle East, Rand corporation center, Santa Monica, California, 2017, Retrieved from: <https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE242.html>
- ✓ Jennifer Williams, How ordinary people decide to become terrorists, 2015, Retrieved from: <https://bit.ly/3my7Y3y>
- ✓ Laurel E. Miller, Jeffrey Martini & others, Democratization in the Arab World: Prospects and Lessons from Around the Globe, Retrieved from: <https://www.rand.org/pubs/monographs/MG1192.html>
- ✓ league of nations, convention for the prevention and punishment of terrorism, 1937, Retrieved from: <https://dl.wdl.org/11579/service/11579.pdf>
- ✓ Leave Sinai, If You Are Afraid for Your Lives,: Egyptian Security Forces and ISIS-Affiliate Abuses in North Sinai, Human rights watch, 2019, Alastair Crooke, You Can't Understand ISIS If You Don't Know the History of Wahhabism in Saudi Arabia, Huffington Post, August 27, 2014, Retrieved from: http://www.huffingtonpost.com/alastair-crooke/isis-wahhabism-saudi-arabia_b_5717157.html
- ✓ Lois Beckett and Jesse Brenneman, The media and the Ku Klux Klan: a debate that began in the 1920s, 2018, Retrieved from: <https://bit.ly/3oIvGwW>
- ✓ Mahdi Darius Nazemroaya, Plans for Redrawing the Middle East: The Project for a New Middle East, Global Research, 2020, Retrieved from: <https://2u.pw/scQGb>
- ✓ Matthew Levitt , Anatomy of a Bombing: A closer look at how an Iranian-linked Hezbollah chief bombed the Khobar Towers and walked free -- until last month, 2015, Retrieved from: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/anatomy-of-a-bombing>
- ✓ Matthew VanDyke, The Arab Spring and the Democratic Domino Theory, the freedom fighter blog, 2012, Retrieved from: <http://www.matthewvandyke.com/blog/>
- ✓ Michael J. Abramowitz, Freedom in the World 2018: Democracy in Crisis, freedom house, 2018, Retrieved from: <https://freedomhouse.org/>

- ✓ Michael Pizzi and Nuha Shabaan, ISIS Builds Power Base Unchecked, Takes Over al-Raqqa, Syria: Direct, 2013, Retrieved from: <https://syriadirect.org/news/isis-builds-power-base-unchecked-takes-over-a-raqqa>
- ✓ Michael R. Gordon & Kareem Fahim, "Kerry Says Egypt's Military Was 'Restoring Democracy' in Ousting Morsi, The New York Times, 2013, Retrieved from: <https://nyti.ms/2PF164r>
- ✓ Michael Young, Colluding with the Corrupters: In an interview, David Linfield argues that international donors are benefiting existing power structures in the Middle East, Carnegie middle east, 2021, Retrieved from: <https://carnegie-mec.org/diwan/83753>
- ✓ Michel Haj, My opinions and Analysis of events in the Middle East, 2014, Retrieved from: <https://michelhaj.wordpress.com>
- ✓ Monica Pinna, Mosul and its people rise from the ruins, Euro news, 2018, Retrieved from: <https://www.euronews.com/2018/07/26/mosul-and-its-people-rise-from-the-ruins>
- ✓ Nasim Ahmed, To Defeat ISIS We Need to Stop Shooting in the Dark and Understand Political Islam, Middle East Monitor, October 8, 2014, Retrieved from: <https://2u.pw/T4qmK>
- ✓ National Intelligence Council (NIC), Mapping the Global Future: Report of the National Intelligence Council's 2020 Project., Washington, 2004, Retrieved from: <https://bit.ly/1Z14Slp>
- ✓ Nicholas J. Lotito, Public Trust in Arab Armies, Carnegie endowment for international peace, 2018: <https://carnegieendowment.org/sada/77610>
- ✓ Nomination of Gen Martin E. Dempsey, U.S. Senate Committee on Armed Forces, 2013, Retrieved from: <https://goo.gl/cQVDmX>
- ✓ PBS News Hour, Egypt's President on Fighting Islamic State, U.S. Relations," PBS News Hour, Retrieved from: <https://to.pbs.org/2CHuT85>
- ✓ Remarks by President Trump and President Macron of France in Joint Press Conference, Remarks, The White House, 2018, Retrieved from: <https://goo.gl/QpTYeH>
- ✓ Robinson, Eric, P. Kathleen Frier, Kim Cragin, Melissa A. Bradley, Daniel Egel, Bryce Loidolt, and Paul S. Steinberg,

- What Factors Cause Individuals to Reject Violent Extremism in Yemen?. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2017, Retrieved from:
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1727.html .
- ✓ September 11 Attacks, history editor, 2018, Retrieved from:
<https://www.history.com/topics/21st-century/9-11-attacks>
 - ✓ Shatz, Howard J. and Erin-Elizabeth Johnson, The Islamic State We Knew: Insights Before the Resurgence and Their Implications. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2015, Retrieved from:
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1267.html.
 - ✓ Shiv Malik, Ali Younes, Spencer Ackerman, and Mustafa Khalili, The Race to Save Peter Kassig, Guardian, 2014, Retrieved from
<http://www.theguardian.com/news/2014/dec/18/-sp-the-race-to-save-peter-kassig>
 - ✓ Shmuel Bar, Iranian Terrorist Policy and Export of Revolution, working paper, Interdisciplinary Center (IDC) Herzliya, Lauder School of Government, Diplomacy and Strategy Institute for Policy and Strategy, 4/2/2009, Retrieved from:
http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/2903Iranian.pdf
 - ✓ T.C. Sottek and Janus Kopfstein, Everything you need to know about PRISM, 2013, Retrieved from: <https://bit.ly/3Ds6QFH>
 - ✓ The History of The Red Army Fraction (RAF): A Brief History of the Red Army Fraction Arm the Spirit, Spring 1994, world history archives, 1997, Retrieved from:<http://www.hartford-hwp.com/archives/61/191.html>
 - ✓ Tresor de la Langue Francaise; Dictionnaire du 19 et 20 siècle; voir, Retrieved from:<https://atilf.fr>
 - ✓ Tunisia: Law Falls Short on Judicial Independence: Increase Autonomy of Judges' Oversight Body, News Release, 2015, Retrieved from:
<https://www.hrw.org/ar/news/2015/06/02/270133>
 - ✓ United Nation :Elections Published on Department of Political and Peace building Affairs, Retrieved from: <https://dppa.un.org>
 - ✓ Vladislav B. SOTIROVIĆ, The Peace Treaty of Westphalia (1648) and its Consequences for International Relations,

OrientalReview.org: Open Dialogue Research Journal, 2017,
Retrieved from: <https://bit.ly/3mHFq7Q>

- ✓ Whitney Webb, "Exporting 'Democracy': US Provides Military Aid to More Than 70 Percent of World's Dictatorships, Mint Press News, 2017, Retrieved from: <https://bit.ly/2FX0NQv>
- ✓ William Dalrymple, The ISIS Demand for a Caliphate Is About Power, Not Religion, Guardian, July 13, 2014, Retrieved from: <https://2u.pw/bK11a>

الفهرس

1.....	مقدمة.....
9	إشكالية الدراسة:.....
11.....	أهداف الدراسة:.....
11.....	تهدف الدراسة إلى ما يلي:.....
11.....	فرضيات الدراسة:.....
12.....	حُدود الدراسة:.....
13.....	منهجية الدراسة:.....
15.....	القسم الأول : التطرف وبناء الدولة.....
16	الفصل الأول: مفاهيم الدراسة وإطارها النظري.....
17	المطلب الأول: مفهوم والتطرف ومرادفاته:.....
20	الفرع الأول: أنواع التطرف.....
30	المطلب الثاني: مفهوم العنف.....
32	الفرع الأول: أشكال العنف وأهدافه السياسية.....
37	المطلب الثالث: الإرهاب.....
41	الفرع الأول: ظهور مفهوم الإرهاب في الغرب (Terrorism):.....
42	الفرع الثاني: الأسباب المحتملة للإرهاب.....
45	المبحث الثاني: السياقات والإسنادات الدينية والكونية للتطرف.....

- 46المطلب الأول: التجنيد والعقائدية والاستقطاب
- 49المطلب الثاني: حركات تتخذ من الدين منطلقاً لها
- 49الفرع الأول: الحركات اليهودية المتطرّفة
- 52الفرع الثاني: الحركات المسيحية المتطرّفة
- 53الفرع الثالث: الحركات الإسلامية المتطرّفة
- 57المطلب الثالث: الحركات اللادينية المتطرّفة
- 58الفرع الأول: جماعة نمور التاميل
- 59المبحث الثالث: التطرف إسنادات الوجود والشرعنة
- 60المطلب الأول: شرعنة التطرف
- 61الفرع الأول: الإسنادات الدينية
- 62الفرع الثاني: الإسنادات السياسية
- 63الفرع الثالث: الدوافع النفسية والاجتماعية
- 64الفرع الرابع: الإسنادات الأيديولوجية
- 64المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة للتطرف
- 66الفرع الأول: النظريات التي تفسر التطرف على المستويات الفردية (individual-level theories)
- 70الفرع الثاني: النظريات التي تفسر التطرف على مستوى السياق والظروف المحيطة (contextual-level theories)
- 71الفقرة الأولى: النظرية الموقفية

- 73 (Process Model) نظرية نموذج العملية لهورغان
- 73 نظرية التطرف العقلاني
- 75 نظرية الحاجات لماسلو
- 77..... خلاصة الفصل الأول
- 78..... الفصل الثاني: بنية الدولة العربية المعاصرة: نحو تصميم مقارنة منهجية ومعرفية لبنائية الدولة
- 79 المبحث الأول: الأمة والدولة العربية المعاصرة
- 81 (Nation-Building Theories) المطالب الأول: نظريات بناء الأمة
- 81 الفرع الأول: النظرية الألمانية
- 82 الفرع الثاني: النظرية الفرنسية
- 83 الفرع الثالث: نظرية الوحدة الاقتصادية (النظرية الماركسية)
- 84 المطالب الثاني: نشأة الدولة
- 89 الفرع الأول: نظريات نشأة الدولة
- 92 المطالب الثالث: بناء الدولة المعاصرة (نماذج نظرية)
- 94 المبحث الثاني: التكوينات الجينية للدولة العربية الحديثة وجدلية نشوئها
- 96 المطالب الأول: القبيلة من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة التحرر
- 100 المطالب الثاني: طبيعة بنية الدولة العربية
- 101 الفرع الأول: الطبيعة الانقلابية للدول العربية
- 108 الفرع الثاني: الطبيعة العصبوية للدولة العربية

- 112 الفرع الثالث: الطبيعة التسلطية للدول العربية
- 116 المطلب الثالث: التحديات البنوية التي تُعاني منها الدول العربية
- 117 الفرع الأول: تحدي الهوية والمواطنة
- 119 الفرع الثاني: تحدي تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي
- 121 الفرع الثالث: تحدي تحقيق شرعية الدولة والسلطة
- 129 الفرع الرابع: تحدي تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة
- 133 الفرع الخامس: تحدي المأزق الأمني وحماية الاستقلال الوطني
- 135 الفرع السادس: مشكلة توسيع دائرة المشاركة السياسية (الشراكة السياسية)
- 136 المطلب الرابع: تصنيفات الأنظمة السياسية
- 141 خلاصة الفصل الثاني
- 143 القسم الثاني: التطرف وعلاقته بالدولة في العالم العربي
- 143 الفصل الأول: التطرف في العالم العربي (المظاهر والأسباب)
- 144 المبحث الأول: التظاهرات المنظمة والمغذية للتطرف في العالم العربي
- 150 المطلب الأول: الفكر المتطرف
- 151 الفرع الأول: فكر الخوارج
- 153 الفرع الثاني: فكر سيد قطب
- 157 المطلب الثاني: الجماعات المتطرفة
- 158 الفرع الأول: جماعة التكفير والهجرة (جماعة المسلمين)

- 161 الفرع الثاني: تنظيم الفئبة العسكرية
- 163 الفرع الثالث: الجماعة الإسلامية
- 165 الفرع الرابع: تنظيم القاعدة
- 178 الفرع الخامس: العنف كحالة صراع إقليمية ودولية (الدولة الإسلامية في العراق والشام)
- 192 المبحث الثاني: موازين القوى وتجلياتها في العالم العربي
- 196 المطلب الأول: إيران وتصدير الثورة
- المطلب الثاني: أذرع إيران في العالم العربي وأثرها على الدولة وزيادة حركات العنف والتطرف
- 199
- 199 الفرع الأول: فيلق القدس
- 202 الفرع الثاني: حزب الله
- 206 الفرع الثالث: الحوثيون
- 209 المبحث الثالث: إشكاليات التحول الديمقراطي في الدول العربية
- 214 المطلب الأول: الربيع العربي: أسبابه وتداعياته على الحالة العربية (أثره على بنية الدولة) ..
- 219 المطلب الثاني: السلوك السوسيولوجي للدولة العربية
- 227 خلاصة الفصل الأول
- 228 الفصل الثاني: الدولة وإنتاج التطرف في العالم العربي
- 234 المبحث الأول: الفواعل الداخلية ودورها في إنتاج التطرف في العالم العربي
- المطلب الأول: المؤسسة العسكرية (الانتقال من منظومة السيطرة على النظام إلى السيطرة على المجتمع والفضاء العام)
- 235

- 238 الفرع الأول: نظريات العلاقات المدنية العسكرية
- 247 الفرع الثاني: العلاقات الجديدة بين العسكر والمدنيين
- 258 الفرع الثالث: السلوك العسكري للدولة والمجتمع وإنتاج الدول المشوهة
- 278 المطلب الثاني: النخب الفاعلة في الحياة السياسية
- 279 الفرع الأول: النخبة السياسية
- 285 الفرع الثاني: النخبة الاقتصادية
- 294 المطلب الثالث: العقد الاجتماعي
- 298 الفرع الأول: العقد الاجتماعي الشعبي في الدول العربية
- المطلب الرابع: واقع سلطات الدولة العربية (الدستور وفصل السلطات والسيطرة على السلطات في
303 النظم العربية)
- 305 الفرع الأول: واقع الدساتير
- 309 الفرع الثاني: واقع السلطة التنفيذية
- 311 الفرع الثالث: واقع السلطة التشريعية
- 316 الفرع الرابع: واقع السلطة القضائية
- 320 المبحث الثاني: الفواعل الخارجية ودورها في إنتاج التطرف في العالم العربي
- 320 المطلب الأول: التدخل الخارجي (اليد الخفية)
- 331 الفرع الأول: صناعة العدو ونظرية الاحتواء للحركات الأصولية الخارج
- 334 الفرع الثاني: الحروب بالوكالة

341	الفرع الثالث: نظرية (الدومينو Domino Theory)
344	خُلاصة الفصل الثاني
350	المراجع العربية
350	I الكتب
357	II. المقالات
362	III. المقالات الالكترونية
381	IV. التقارير
381	V. الصحف اليومية
382	VI. المؤتمرات والندوات
384	VII. النصوص القانونية
385	VIII. رسائل الدكتوراه
386	المراجع باللغات الأجنبية
386	I- الكتب:
388	II- مقالات الكترونية: